

٢٣٢

(الجزء الخامس)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي
عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الشيخ الاسلام
قاضي القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي زيل القاهرة المحروسة
نفذنا الله

بعلونه

امين

(وبها مشه من الجامع الصحيح للامام البخاري)

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية)

(سنة ١٣٠٠ هـ / ١٩٨٢ م)

٢٣٢

فهرست الجزء الخامس من فتح الباری

(فهرسة الجزء الخامس من فتح الباري)

صحيفة		صحيفة
	(كتاب المزارعة)	٢
ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم	باب فضل الزرع والغرس اذا أكل منه	٢
باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى	باب ما يحذر من عواقب الاشتغال	٣
باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن	باب آلة الزرع الخ	٤
باب الخصومة في البئر والقضاء فيها	باب اقتناء الكلب للحرث	٤
باب انهم من منع ابن السبيل من الماء	باب استعمال البقر للحراثة	٦
باب سكر الانهار	باب اذا قال اكفني مؤنة النخل وغيره الخ	٦
باب شرب الاعلى قبل الاسفل	باب قطع الشجر والنخل	٧
باب شرب الاعلى الى السبعين	باب	٧
باب فضل سقي الماء	باب المزارعة بالسطر ونحوه	٨
باب من رأى ان صاحب الحوض أو القربة أحق بمائه	باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة	١١
باب لاحمى الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم	باب	١١
باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار	باب المزارعة مع اليهود	١٢
باب بيع الحطب والكلا	باب ما يكره من الشروط في المزارعة	١٢
باب القطائع	باب اذا زرع بمال قوم بغير اذنهم وكان في ذلك صلاح لهم	١٢
باب كابة القطائع	باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومزارعهم ومعاملتهم	١٣
باب حلب الابل على الماء	باب من أحب أرضا مواتا	١٤
باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل	باب	١٦
(كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحج والتفليس)	باب اذا قال رب الارض أقرك ما أقرك الله ولم يذكرا جلا معلوما فهو ما على تراضيهما	١٦
باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضوره	باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والتمر	١٧
باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو أتملأها	باب كراء الارض بالذهب والنضة	١٩
باب أداء الديون	باب	٢٠
باب استقراض الابل	باب ما جاء في الغرس	٢١
باب حسن التقاضى	باب من رأى صدقة الماء وهبته	٢٢

صحيفة		صحيفة
٤٤	باب هل يعطى أكبر من سنة	٥٤
٤٤	باب حسن القضاء	٥٥
٤٤	باب اذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز	٥٥
٤٥	باب اذا قاص أو جازفه في الدين ترا بقر أو غيره	٥٦
٤٥	باب من استعاذ من الدين	٥٧
٤٥	باب الصلاة على من ترك ديننا	٦٠
٤٦	باب مطل الغنى ظلم	٦١
٤٦	باب لصاحب الحق مقال	٦٢
٤٦	باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به	٦٢
٤٩	باب من أخر الغريم الى الغدا ونحوه ولم يرد ذلك مطلا	٦٣
٤٩	باب من باع مال المفلس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه	٦٤
٤٩	باب اذا أقرضه الى أجل مسمى أو أجله في البيع	٦٧
٥٠	باب الشفاعة في وضع الدين	٦٨
٥٠	باب ما ينهى عن اضاءة المال الخ	٦٨
٥١	باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا بإذنه	٦٩
٥١	ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهود	٧٠
٥٢	باب من رد أمر السفيف والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام	٧٠
٥٣	باب كلام الخصوم بعضهم في بعض	٧١
٥٤	باب اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة	٧٢
٥٤	باب دعوى الوصى للميت	٧٢
٥٤	باب التوثيق ممن يخشى معرفته	٧٣
		٧٣
		باب الربط والحبس في الحرم
		باب في الملازمة
		باب التقاضى
		(كتاب اللقطة)
		باب اذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع الله
		باب ضالة الابل
		باب ضالة الغنم
		باب اذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ففهي لمن وجدها
		باب اذا وجد خشبة في البحر أو سوطا أو نحوه
		باب اذا وجد قنطرة في الطريق
		باب كيف تعرف لقطة أهل مكة
		باب لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه
		باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها وديعة عنده
		باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق
		باب من عترف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان
		باب
		(كتاب المظالم)
		باب قصاص المظالم
		باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين
		باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه
		باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما
		باب نصر المظلوم
		باب الانتصار من الظالم
		باب عنوا المظلوم
		باب الظلم ظلمات يوم القيامة
		باب الانتقام والحد من دعوة المظلوم

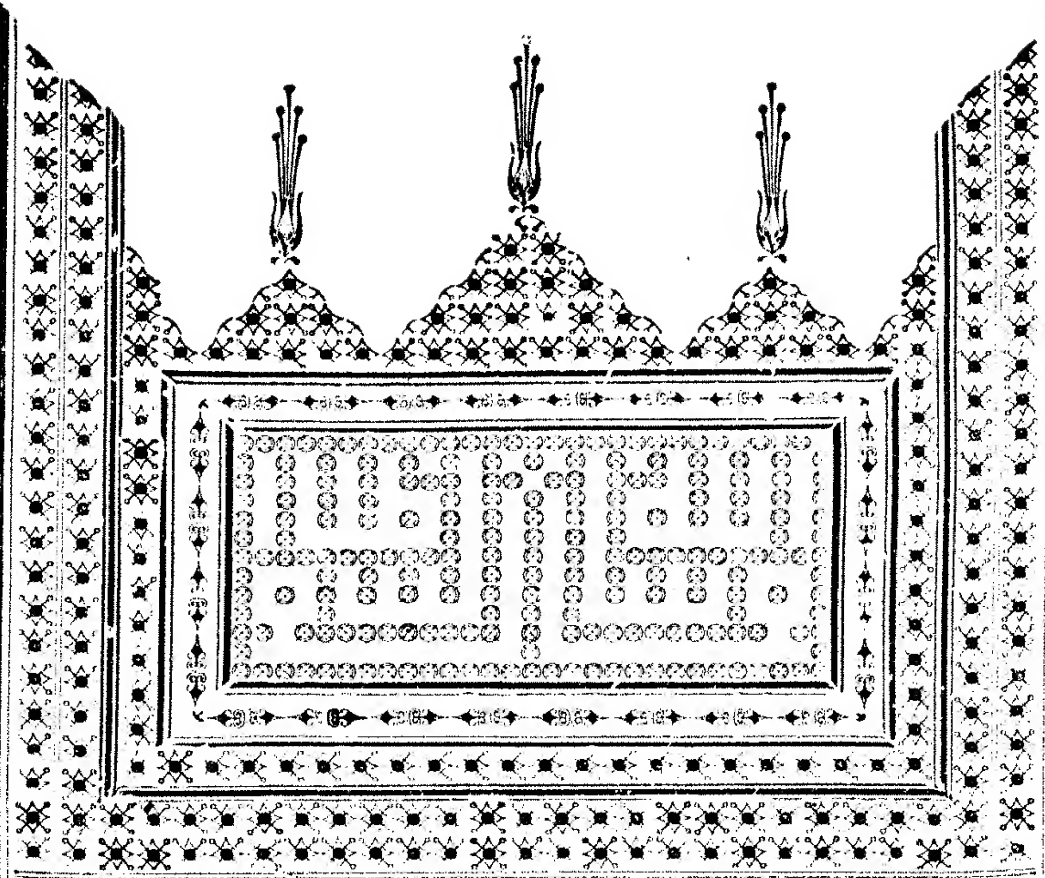
صحيحة	صحيحة
باب ما كان من خديطين فأنهم ما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة	باب من كانت له مظلمة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته
باب قسمة الغنم	باب إذا حمله من ظلمه فلا رجوع فيه
باب القران في القرب بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	باب إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو
باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل	باب اثم من ظلم شيئا من الارض
باب هل يقرع في القسمة والاستمهام فيه	باب إذا أذن انسان لآخر شيئا جاز
باب شركة اليتيم وأهل الميراث	باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام
باب الشركة في الارضين وغيرها	باب اثم من خاضع في باطل وهو يعلمه
باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة	باب إذا خاضع بشر
باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف	باب قساص المظلوم إذا وجد مال ظالمه
باب مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة	باب ما جاء في السقائف
باب قسم الغنم والعدل فيها	باب لا ينفع جارجاره أن يغرز خشبة في جداره
باب الشركة في الطعام وغيره	باب صب الخمر في الطريق
باب الشركة في الرقيق	باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات
باب الاشتراك في الهدى والبدن	باب الآبار
باب من عدل عشرة من الغنم بجزور	باب اماطة الاذى
(كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فرهن مقبوضة)	باب الغرفة
باب من رهن درعه	باب من عقر بعيره على البلاط
باب رهن السلاح	باب الوقوف والبول عند سباطة قوم
باب الرهن من كوب ومخالب	باب من أخذ الغنم وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به
باب الرهن عند اليهود وغيرهم	باب إذا اختلفوا في الطريق الميتة
باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة على المدعي واليمين على المدعي عليه	باب الذي يغير اذن صاحبه
باب في العتق وفضله	باب كسر الصليب وقتل الخنزير
باب أي الرقاب أفضل	باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو تخرق الرقاق
	باب من قاتل دون ماله
	باب إذا كسر قصعة أو شيئا غيره
	باب إذا هدم حائط فليدين مثله
	(كتاب الشركة)

صحيفة	باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله	صحيفة	باب ما يستحب من العتاقة في الكشف أو الآيات
١٣٦	باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرط ليس في كتاب الله	١٠٦	باب ما يستحب من العتاقة في الكشف أو الآيات
١٣٨	باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس	١٠٧	باب اذا عتق عبد بين اثنين أو أمة بين الشركاء
١٤٣	باب بيع المكاتب اذا رضى	١١١	باب اذا عتق نصيبا في عبد وليس له مال الخ
١٤٤	باب اذا قال المكاتب اشتري وأعتقني فاشترأ ذلك	١١٥	باب الخطا والنسيان في العتاقة والطلاق وضموه
١٤٤	(كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها)	١١٧	باب اذا قال لعبيده هو لله ونوى العتق والاشهاد بالعتق
١٤٧	باب القليل من الهبة	١١٨	باب أم الولد
١٤٧	باب من استوهب من أصحابه شيئا	١١٩	باب بيع المذبر
١٤٨	باب من استسقى	١٢١	باب بيع الولاء وهبته
١٤٨	باب قبول هدية الصيد	١٢١	باب اذا أسر أخو الرجل أو عمه همل ينادي
١٤٨	باب قبول الهدية	١٢٢	باب عتق المشرك
١٤٩	باب قبول الهدية	١٢٢	باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية
١٥٠	باب من أسدى الى صاحبه ونجى بعض نسائه دون بعض	١٢٥	باب فضل من أدب جاريته وعلمها
١٥٣	باب ما لا يرد من الهدية	١٢٥	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فاطعموهم مما تأكلون
١٥٤	باب من رأى الهبة العامة جائرة	١٢٦	باب العبد اذا أحسن عبادته ربه ونصح سيده
١٥٤	باب المكافأة في الهبة	١٢٨	باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدى أو أمتى
١٥٤	باب الهبة للولد واذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله	١٣١	باب اذا أتى أحدكم نادم ببطعامه
١٥٧	باب الاشهاد في الهبة	١٣١	باب العبد راع في مال سيده
١٥٩	باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها	١٣٢	باب اذا ضرب العبد فليقبل الوجه
١٦٠	باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها اذا كان لها زوج الخ	١٣٣	باب في المكاتب
١٦٢	باب بمن يهدى بالهدية	١٣٤	باب اشتم من قذف تملوكة
١٦٢	باب من يقبل الهدية لعلة	١٣٤	باب المكاتب وشبوهه في كل سنة نجس وقوله تعالى والذين يمتعون المكاتب
١٦٣	باب اذا هرب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل اليه		
١٦٤	باب كيف يقبض العبد والمتاع		
١٦٤	باب اذا هرب هبة فقبضها الاخر ولم يقبل قبلت		

صحيحة	صحيحة
وأشهدوا ذوي عدل منكم ومن	١٦٤ باب اذا وهب ديناً على رجل
ترضون من الشهداء .	١٦٥ باب هبة الواحد للجماعة
١٨٥ باب تعديل كم يجوز	١٦٦ باب هبة الهبة المتبوضة وغير المتبوضة
١٨٦ باب الشهادة على الانساب والرضاع	والمقسومة وغير المقسومة
المستفيض والموت القديم	١٦٦ باب اذا وهب جماعة لقوم
١٨٦ باب شهادة القاذف والسارق والزاني	١٦٧ باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه
١٨٩ باب لا يشهد على شهادة جوراً إذا شهد	فهو أحق بها
١٩٢ باب ما قيل في شهادة الزور	١٦٧ باب اذا وهب بغير الرجل وهو راكبه
١٩٤ باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره	فهو جائز
وانكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين	١٦٧ باب هدية ما يكره لاسمها
وغيره وما يعرف بالاصوات	١٦٨ باب قبول الهدية من المشركين
١٩٦ باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم	١٧٠ باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى
يكونا رجلاين فرجل وامرأتان	لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين
١٩٦ باب شهادة الاماء والعبيد	١٧٢ باب لا يحل لاحد أن يرجع في هبته
١٩٧ باب شهادة المرضعة	وصدقته
١٩٨ باب تعديل النساء بعضهم بعضاً	١٧٤ باب
٢٠١ باب اذا زكى رجل رجلاً رجلاً كفاه	١٧٥ باب ما قيل في العمرى والرقبي
٢٠٣ باب ما يكره من الاطناب في المدح	١٧٧ باب من استعار من الناس النرس
وليعلى ما يعلم	١٧٨ باب الاستعارة للعروس عند البناء
٢٠٣ باب بلوغ الصبيان وشهادتهم	١٧٩ باب فضل المنية
٢٠٦ باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة	١٨١ باب اذا قال أخدمتك هذه الجارية على
قبل اليمين	ما سعارف الناس الخ
٢٠٦ باب اليمين على المدعى عليه في الاموال	١٨٢ باب اذا جعل رجلاً على فرس فهو
والحدود	كالعمرة والصدقة
٢٠٧ باب	١٨٢ (كتاب الشهادات)
٢٠٩ باب اذا ادعى أو فذف فسله أن يلقس	١٨٢ باب ما جاء في البيعة على المدعى
البيعة فينطلق لطلب البيعة	١٨٣ باب اذا عدل رجل رجلاً فقال لا نعلم
٢٠٩ باب اليمين بعد العصر	الاخيراً أو ساءلت الاخيراً
٢٠٩ باب يخلف المدعى عليه حيثما وجبت	١٨٣ باب شهادة الخبي
عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى	١٨٤ باب اذا شهد شاهد أو شاهد بشئ وقال
غيره	آخرون ما علمنا لك يحكم بقول من شهد
٢١٠ باب اذا تسارع قوم في اليمين	١٨٥ باب الله يهدى العبدول وقول الله تعالى

صفحة	••	صفحة
٢١١	باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون	٢٢٨
	بعهنا الله واياهم عن اقليل	والاحكام والمبايعه
٢١١	باب كيف يستخلف	٢٢٩
٢١٢	باب من اقام البيعة بعد اليمين	٢٢٩
٢١٢	باب من امر بانجاز الوعد	٢٢٩
٢١٣	باب	مكان مسمى جاز
٢١٤	باب لا يستل أهل الشرك عن الشهادة	٢٣٧
	وغيرها	٢٣٧
٢١٥	باب القرعة في المشكلات	٢٣٧
٢١٨	(كتاب الصلح)	٢٣٧
٢٢٠	باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس	٢٣٧
٢٢٠	باب قول الامام لاحبابه اذ عجبوا بان يصلح	٢٣٨
٢٢١	باب قول الله عز وجل ان يصلحوا بيننا	رضي بالبيع على أن يعتق
	صلحوا واصلح خير	٢٣٨
٢٢١	باب اذا اضطررنا على صلح جورفا الصلح	٢٣٩
	مردود	٢٣٩
٢٢٣	باب كيف يكتب هذا ما صلح عليه	٢٣٩
	فلان بن فلان فلان بن فلان وان لم	أخرجت
	ينسبه الى قبيلته أو نسبه	٢٤١
٢٢٣	باب الصلح مع المشركين	باب الشر وط في المزارعة اذا ثمت
٢٢٤	باب الصلح في الديه	أخرجت
٢٢٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم	باب الشر وط في الحرب وكاتب الشر وط
	للحسن بن علي ان ابني هذا سيد ولعل	٢٦١
	الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين	باب المكاتبة وما لا يعمل من الشر وط
٢٢٥	باب هل يشتر الامام بالصلح	التي تحتها كتاب الله
٢٢٦	باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل	باب ما يجوز من الاشتراط والتمنيا
	بينهم	٢٦٣
٢٢٧	باب اذا اشار الامام بالصلح فابى	باب الشر وط في الوقت
٢٢٧	باب الصلح بين العرماء وأصحاب الميراث	٢٦٣
	والجواز في ذلك	(كتاب الوصايا)
٢٢٧	باب الصلح بالدين والعين	باب الوصايا
٢٢٨	(كتاب الشر وط)	٢٧٠
		باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن
		يتكففوا الناس
		٢٧٦
		باب الوصية بالثلث
		٢٧٧
		باب قول موسى لوصيه تعاهد لولدي
		وما يجوز للوصي من الدعوى

صفحة	صحيحة
باب اذا أوما المريض برأسه إشارة بينة تعرف	٢٧٨
باب لا وصية لوارث	٢٧٨
باب الصدقة عند الموت	٢٧٩
باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين	٢٨٠
باب تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين	٢٨٢
باب اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب	٢٨٤
باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب	٢٨٦
باب هل ينفع الواقف بوقته	٢٨٧
باب اذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز	٢٨٧
باب اذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً الخ	٢٩٨
باب الوقف كيف يكتب	٢٩٨
باب الوقف للغني والفقير والضعيف	٣٠٠
باب وقف الأرض للمسجد	٣٠٣
باب وقف الدواب والكرع والعروض والصامت	٣٠٣
باب نفقة القيم للوقف	٣٠٤
باب اذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين	٣٠٤
باب اذا قال الواقف لا تطلب عنه الا إلى الله تعالى	٣٠٧
باب قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إلى قوله والله لا إله الا هو القوم الفاسقين	٣٠٧
باب قضاء الوصي ديون الميت بغير من الورثة	٣١٠
باب اذا أوما المريض برأسه إشارة بينة تعرف	٢٧٨
باب لا وصية لوارث	٢٧٨
باب الصدقة عند الموت	٢٧٩
باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين	٢٨٠
باب تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين	٢٨٢
باب اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب	٢٨٤
باب هل يدخل النساء والولد في الأقارب	٢٨٦
باب هل ينفع الواقف بوقته	٢٨٧
باب اذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز	٢٨٧
باب اذا قال دارى صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطىها للأقربين أو حيث أراد	٢٨٨
باب اذا قال أرضى أو يستأني صدقة لله عن أمي فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك	٢٨٨
باب اذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز	٢٨٩
باب من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه	٢٨٩
باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة الآية	٢٩٠
باب ما يستحب لمن توفي فجأة	٢٩١
باب الاشتهاد في الوقف والصدقة	٢٩٢
باب قوله عز وجل وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم إلى قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء	٢٩٢
باب قول الله تعالى وابتلوا اليتامى حتى	٢٩٣



(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المزارعة) *

باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه وقول الله تعالى أفرايتم ما تحرثون
 الآية) كذا للنسفي والكشميني إلا أنهم ما أخرجوا البسملة وزاد النسفي باب ما جاء في الحرث
 والمزارعة وفضل الزرع إلى آخره وعليه شرح ابن بطال ومثله لأصلي وكريهة إلا أنهم حذفوا
 لفظ كتاب المزارعة وللمستقلى كتاب الحرث وتقدم الجوى البسملة وقال في الحرث بدل كتاب
 الحرث ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله
 بالقييد الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير أشار البخاري إلى إباحة الزرع وإن من نهى عنه
 كما ورد عن عمر فعمله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الأمور المطلوبة وعلى ذلك يحمل
 حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها
 بعد أبواب (قوله حديثنا قتيبة الخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي
 عوانة ولم أرفق سياقهما اختلافاً وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فلمذلك لم يجمعهما
 (قوله ما من مسلم) أخرج الكافر لانه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة والمراد
 بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا
 كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وإمامنا قال انه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج
 إلى دليل ولا يعد أن يتبع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقداً للعافية (قوله أوزرع) أو للتوسيع لأن

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 * (كتاب المزارعة) *
 * (باب فضل الزرع
 والغرس إذا أكل منه
 وقول الله تعالى أفرايتم
 ما تحرثون أنتم تزرعون أم
 نحن الزارعون لو نشاء لجعلناه
 حطاماً) * حديثنا قتيبة بن
 سعيد حديثنا أبو عوانة ح
 وحديثي عبد الرحمن بن
 المبارك حديثنا أبو عوانة عن
 قتادة عن أنس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما من
 مسلم يغرس غرساً أو يزرع
 زرعاً فباكل منه طيراً أو
 إنساناً أو بهيمة إلا كان له به

صدقة

الزراع غير الغرس (قوله وقال مسلم) كذا للنسفي وجاعة ولائبي ذروا الاصيلي وكرمة وقال لنا مسلم وهو ابن ابراهيم وأبان حو ابن يزيد العطار والخاري لا يخرج له الا استشهادا ولم أر له في كتابه شيئا موصولا الا هذا ونظيره عنده جاد بن سلمة فانه لا يخرج له الا استشهادا ووقع عنده في الرقاق قال لنا أبو الوليد حدثنا جاد بن سلمة وهذه الصيغة وهي قال لنا يستعملها البخاري على ما استقرئ من كتابه في الاستشهادات غالبا وربما استعملها في الموقوفات ثم انه ذكر هنا اسناد أبان ولم يسبق منه لان غرضه منه التصريح بالحديث من قناعة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بالنظر ان بي الله صلى الله عليه وسلم رأى نخلا لا ثم مبشرا أمه من الانصار فقال من غرس هذا النخل أم مسلم أم كافر فأتوا مسلم قال بنحو حديثهم كذا عند مسلم فأحال به على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم ابن ابراهيم وباقيه فقال لا يغرس مسلم غرسا فنيا كل منه انسان أو طير أو دابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها باللفظ سبع بدل بهيمة وفيها الا كان له صدقة فيها أجر ومنها أم مبشرا وأم معبد على الشك وفي أخرى أم معبد بنيرشك وفي أخرى إمراة زيد ابن طارثه وهي واحدة لهما كنيستان وقيل اسمها خلدية وفي أخرى عن جابر عن أم مبشرا جفله من مسندها وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عبارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزعة وحمل ما ورد من التفسير عن ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعا لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستسكان والاستعمال به عن أمر الدين وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لتنع المسلمين بها وتحصيل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاها أن أجر ذلك يسقر مادام الغرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو اتى قبل ملكه الى غيره فظاهر الحديث ان الاجر يحصل للمعاطي الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشرا ثم سألها عن غرسه قال الطبري ذكر مسلم ما أورعه في سياق التثني وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل النكاح على ان أي مسلم كان حرا أو عبدا طيعا أو عاصيا يعدل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه اليه ويثاب عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الآدمي وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أي هريرة مرفوعا لا يقل أحدكم زرع ولكن ليقل حرث ألم تسمع لقول الله تعالى أنتم تزرعونها ثم نحن الزارعون ورجاله ثقات الا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع واستنبط منه المهلب ان من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لب الأرض أجرة مثلها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب البيوع والله الموفق (قوله ما —

* وقال مسلم حدثنا أبان
حدثنا قتادة حدثنا أنس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم * (باب) ما يحذر من
عواقب الاشتغال بالآلة
الزرع أو مجاوزة الحد الذي
أمر به * حدثنا عبد الله بن
يوسف حدثنا عبد الله بن
سالم حدثنا محمد بن زياد
الاهلاني

عن أبي امامة الباهلي قال
ورأى سكة وشيما من آلة
الحرب فقال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا يدخل هذا بيت
قوم إلا أدخله الله الذل
قال محمد واسم أبي امامة
صندي بن عجلان * (باب
اقتناء الكلب للحرث) *
حدثنا معاذ بن فضالة
حدثنا هشام عن يحيى بن
أي كثر عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من أمسك كلبا
فانه ينقص كل يوم من عمله
قيراط الا كلب حرث

الصحيح غير هذا الحديث والالهاني بفتح الهمزة. ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم حصيون
الاشيخ البخاري (قوله عن أبي امامة) في رواية أبي نعيم في المستخرج سمعت أبا امامة (قوله
سكة) بكسر الميم هي الحديد التي تحرث بها الارض (قوله الأذخلة الله الذل) في رواية
الكشيحي الأذخلة الذل وفي رواية أبي نعيم المذ كورة الأذخلة على أنفسهم ذلك لا يخرج عنهم
الي يوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطالبهم بها الولاة وكان العمل في
الاراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذا
من اخباره صلى الله عليه وسلم بالمغيبات لان المشاهد الآن أن أكثر الظلم انما هو على أهل الحرث
وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث الماضي في فضل الزرع
والغرس وذلك بأحد أمرين اما ان يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحملة ما اذا اشتغل به
فضيع بسببه ما أمر بحفظه واما ان يحمل على ما اذا لم يضيع الا انه جازا لحد فيه والذي يظهر
ان كلام أبي امامة محمول على من يتعاطى ذلك بنفسه أما من له عمال يعملون له وأدخل داره
الا لة المذ كورة تحفظ لهم فليس مرادا ويمكن الحل على عمومته فان الذل شامل لكل من
أدخل على نفسه ما يـتـلزم مطابقة آخره ولا سيما اذا كان المطالب من الولاة وعن الداودي
هذا المن يتقرب من العدو فانه اذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالفروسة فينسى عليه العدو وخفقهم
ان يشتغلوا بالثروسة وعلى غيرهم امدادهم بما يحتاجون اليه (قوله قال أبو عبد الله اسم أبي
امامة صدي بن عجلان الخ) كذا وقع للمسند في وحده (قلت) وليس لأبي امامة في البخاري سوى
هذا الحديث وحديث آخر في الاطعمة وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع
والله أعلم (قوله باقتناء الكلب للحرث) الاقتناء بالتأني اقتعال من القنية
بالكسر وهي الاتخاذ قال ابن التين أراد البخاري اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب
المنهي عن اتخاذها لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذها كان أفضل
درجته ان يكون مباحا (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الاوزاعي
حدثني يحيى بن أي كثر حدثني أبو سلمة حدثني أبو هريرة (قوله من أمسك كلبا) في رواية سفينان
ابن أبي زهير ثاني حديثي الباب من اقتنى كلبا وهو مطابق للترجمة ومفسر للاسالك الذي هو في
هذه الرواية ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ من اتخذ كلبا الا كلب
صيد أو زرع أو ماشية وأخرجه مسلم بالنسبة من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة بلفظ من اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من اجره كل يوم
قيراطان فاما زيادة الزرع فقد ذكرها ابن عمر في مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقتل لابن عمر أن أباه هريرة يقول
أو كلب زرع فقال ابن عمر ان لابي هريرة زرعاً ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة الى تنقيت
رواية أبي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة دونها انه كان صاحب زرع دينه ومن كان مشغولا
بشيء احتاج الى تعرف أحكامه وقدر روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه
مرفوعا من اقتنى كلبا الحديث قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث
راصدا للبخاري في الصيد دون الزيادة وقد رافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفينان بن أبي زهير كما تراه

في هذا الباب وعبد الله بن مغفل وهو عندنا في حديث قوله أمر بقتل الكلاب ورخص في
 كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) أرللتوبع لانه رديد (قوله) قال ابن سيرين
 وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا كلب غنم أو حرث أو صيد) أمار واية ابن
 سيرين فلم أنف عليها بعد التبع الطويل وأمار واية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد
 الأصمباني في كتاب الترغيب له من طريق الأعشى عن أبي صالح ومن طريق سهل بن أبي صالح
 عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ من اقضى كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل
 يوم قيراطان لم يقل سهل أو حرث (قوله) وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلب ماشية أو صيد
 وصله أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ أيما
 أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية تنقص من أجرهم كل يوم قيراطان قال ابن عبد
 البر في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لانها زيادة حافظ
 وكراة اتخاذها لغير ذلك الا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع
 المضار قياسا فتعوض كراة اتخاذها لغير ما فيه من ترويع الناس واستناع دخول
 الملائكة للبيت الذي هم فيه وفي قوله تنقص من عمله أي من أجر عمله ما يشير إلى ان اتخاذها ليس
 بحرم لان ما كان اتخاذها محرما لم يمنع اتخاذها على كل حال سواء انقص الاجر أو لم ينقص فدل ذلك
 على ان اتخاذها مكروه لا حرام قال ووجه الحديث عدي ان المعاني المتعبد بها في الكلاب من
 غسل الاناس بها لا يكاد يتوهم بها المكلف ولا يتحفظ منها فإذن يدخل عليه باتخاذها ما ينقص
 أجره من ذلك ويروى أن المنصور سال عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال
 المنصور لانه ينبغ الضيف ويرقع السائل اه وما ادعاه من عدم التحريم واستدلاله بما ذكر
 ليس بلازم بل يحتمل ان تكون العقوبة تنفع بعدم التوفيق للعمل بعتد قيراط مما كان يعمل
 من الخير ولم يتخذ الكلب ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص ان الاثم الخاص
 باتخاذها يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من
 الاثم باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب النقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو
 ما يلحق المارين من الاذى أو لان بعضها شياطين أو عقوبة لخالفه النهي أو لولو غها في الأواني
 عند غفلة صاحبها فربما يتنجس الطاهر منها فاذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال
 ابن التين المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملا فاذا اقتسمه نقص من ذلك العمل ولا يجوز ان
 ينقص من عمل مضى وانما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل من لم يتخذ اه وما ادعاه من عدم
 الجواز منازع فيه فقد حكى الرواية في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل المسمى أو
 المستعمل وفي محل نقصان القيراطين فنقل من عمل ثمن قيراط ومن عمل الليل اثنان وقيل من
 النرض قيراط ومن النفل آخر وفي سبب النقصان يعني فكما تقدم واختلفوا في اختلاف
 الروايتين في القيراطين والقيراط فنقل الحكم الزائد لكونه حفظا لم يحفظه الاخر أو ان وصل
 الله عليه وسلم أخيرا ولا ينقص قيراط واحد فسمعه الراوي الاول ثم أخبرنا بانه ينقص قيراطين
 زيادة في التاكيد في التفسير من ذلك فسمعه النواوي الثاني وقيل ينزل على حالين فنقصان
 القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل ينقص نقص

أو ماشية قال ابن سيرين
 وأبو صالح عن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم الا كلب
 غنم أو حرث أو صيد وقال
 أبو حازم عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كلب ماشية أو صيد حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك

عن يزيد بن خصيفة أن
السائب بن يزيد حدثه
أنه سمع سفيان بن أبي زهير
رجل من أزد شنوءة وكان
من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم لم يقول
من أكل كلبا لا يغني عنه
زرعا ولا ضرعا تنحصر كل يوم
من عمله قيراطات أنت
سمعت هذا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أي
ورب هذا المجد * (باب
استعمال البقر للمراثة) *
حدثني محمد بن بشار حدثنا
عند حدثنا شعبة عن سعد
ابن إبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف الزهري قال
سمعت أبا سامة عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
يمنأ رجل راكب على بقرة
التفتت البقرة لم أخلق
لهذا خلقت للمراثة قال
أمنت به أنا وأبو بكر وعمر
وأخذ السائب شدة فتبعها
الرأي فقال له السائب من أكل
يوم السبع يوم لا رأي لها
غيري قال أمنت به أنا وأبو
بكر وعمر قال أبو سامة وما هما
يؤمنان في التوم * (باب *
إذا قال أكنني مؤنة النحل
وغیره وتذكر كني في الثمر
* حدثنا الحكم بن نافع
أخبرنا شعبة حدثنا أبو
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال

القيراطين عن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراطين بما عداها وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك
سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البوادي وهو يلتفت إلى معنى كثرة الأذى وقتله
وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب فبعضها لا يسهل آدمي قيراطان وفيما دونه قيراط
وجوزابن عبد البر أن يكون القيراط الذي ينص أجزأ حسنه لأنه لانه من جملة ذوات الأكل
الربطة أو الحري ولا يخفى بعده واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين
المذكورين في الصلاة على الجنازة وتباعها فقبل بالتسوية وقيل اللذان في الجنازة من باب
التفصيل واللذان هنا من باب العقوبة وباب النخل أو مع من غيره والاصح عند الشافعية بإباحة
اتخاذ الكلاب لحفظ الدواب الحيا قال المنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر واتفقوا
على أن المأذون في اتخاذه ما يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد
اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربيته الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل
أمره اليها إذا كبر ويكون التصديق قاطعا بقاء وجود المنفعة به كما يجوز بيع ما لم ينتفع به في
الحال لكونه ينتفع به في المال واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذه لأن في ملاسته مع
الاحتراز عنه مشقة شديدة فالأذن في اتخاذه أذن في مكملات مقصوده كما أن المنع من لوازمه
مناسب لانه منعه وهو استئصال قوى لا يعارضه الا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما واه
فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل وفي الحديث الخ
على تكثير الأعمال الصالحة والتخدير من العمل بما تقتضيهما النفس على أسباب الزيادة فيها
والنقص منها التجنب ارتكاب وبيان أن الله تعالى يخلق في إباحة ما لهم به نفع وتبليغ نبيهم
صلى الله عليه وسلم لهم أمور معاشهم ومعادهم وفيه ترجيح المنفعة الراجعة على الفائدة لوقوع
استئناسها ينتفع به محارم اتخاذه (قوله عن يزيد بن خصيفة) بالمعجزة ثم المهملة ثم الفاء مصغر
(والسائب بن يزيد) صحابي صغير مشهور ورجال الاسناد كلهم مدنيون بالاصالة الا شيخ البخاري
وقد أتى يوم بالمدينة مقدمة وفيه رواية صحابي عن صحابي (قوله من أزد شنوءة) بفتح المعجزة وضم النون
بعد واو أو ساكنة ثم همزة مفتوحة وفي قبلة مشهورة نسبوا إلى شنوءة وراحمه الحرث بن كعب
ابن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد (قوله قلت أنت سمعت هذا) فيه التثنية في الحديث وفي
قوله (أي ورب هذا المسجد) انقسم للتوكيد وان كان السامع مصدقا (قوله ما
استعمال البقر للمراثة) أو رد فيه حديث أبي هريرة في قول البقرة لم أخلق لهذا خلقت
للمراثة وسياق الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أتم من سياقه هنا وفيه سبب قوله صلى
الله عليه وسلم أنت بذلك وهو حيث تجب الناس من ذلك ويأتي هناك أيضا الكلام على
اختلافهم في قوله يوم السبع وهل هي بضم الموحدة أو ساكنة وما معناه قال ابن بطال في هذا
الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلا بقوله تعالى لتركبوهما فإنه لو كان ذلك دالا على منع
أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر لقوله في هذا الحديث إنما خلقت للعثر وقد اتفقوا
على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله لتركبوهما
والمستفاد من صيغة انما في قوله إنما خلقت للعثر عموم مخصوص (قوله ما
إذا قال أكنني مؤنة النحل وغیره) أي كالغيب (وتذكر كني في الثمر) أي تكون الثمرة ينسأ

ويجوز في تشركي فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه بخلاف قوله ونشر ككم فانه يفتح أوله
وثالثه حسب (قوله قالت الانصار) أي حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وسياقي في
الهبة من حديث أنس قال لما قدم المهاجرون المدينة فاسمهم الانصار على أن يعطوهم غمار
أموالهم ويكنوهم المؤنة والعمل الحديث (قوله النخل) في رواية الكشمي النخل والنخل
جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر (قوله المؤنة) أي العمل في البساتين من سقيها والقيام
عليها قال المهلب انما قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه علم ان الفتوح ستفتح عليهم فذكره
ان يخرج شيء من عقار الانصار عنهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحين امثال ما أمرهم
به وتعميل مواساة اخوانهم المهاجرين فبالوهم ان يساعدهم في العمل ويشركوهم في الثمر قال
وهذه هي المساقاة بعينها وتعقبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من
الارض والمال باشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على الانصار مواساة المهاجرين ايله العقبة قال
فليس ذلك من المساقاة في شيء وما ادعاه مردود لانه شيء لم يتم عليه دليلا ولا يلزم من اشتراط
المواساة ثبوت الاشتراط في الارض ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق اسو الهب لذلك وردت عليه سم معني
وهذا واضح بحمد الله تعالى (قوله با) قطع الشجر والنخل أي الحاجة والمنفعة
اذا تعينت طريقا في نكابة العدو ونحو ذلك وخالف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع
الشجر المثمر أصلا وجملا وما ورد من ذلك اما على غير المثمر واما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني
النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال وهو قول الاوزاعي والليث وأبي ثور (قوله وقال
أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي وقد
تقدم موصولا في المساجد وياتي الكلام عليه في أول الهجرة وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير وهو شاهد للجواز لأجل نكابة العدو
وسياقي الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي بين بدر وأحد وفي كتاب تفسير سورة الحشر
(والبيرة) بضم الموحدة مصغر موضع معروف وسراة بنخ المهيمة (ومستطير) أي متشعب وأورد
القاضي البيت المذكور مخروجا بحذف الواو من أوله (قوله با) كذا للجمع
بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كذا تكري
الارض بالناحية منها وسياقي الكلام عليه مستوفي بعد أربعة أبواب وقد استسكن ابن بطال
دخوله في هذا الباب قال وسألت المهلب عنه فقال يمكن أن يؤخذ من جهة انه من اكثري أرضا
ليزرع فيها ويغرس فانتقضت المدة فقال له صاحب الارض اقلع شجرك عن أرضي كان له ذلك
فيدخل بهذه الطريق في اباحة قطع الشجر وقال ابن المير الذي يظهر أن غرضه الإشارة به الى ان
القطع الجائر هو المسبب للمصلحة كسكابة الكفار أو الاتقاء بالخشب أو نحوه والمنكر هو
الذي عن العبد والافساد ووجه أخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهى عن
الخاطرة في كراء الارض ابقاء على منفعتها من الضياع مجانا في عواقب الخطرة فاذا كان ينهى
عن تضییع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلا تنهى عن تضییع عينها بقطع اشجارها
عسأ أجدر وأولى (قوله تكري) بضم أوله من الرعاي وقوله لسيد الارض أي مالكها وقوله
بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض أو باعتبار الزرع وقوله فما يصاب ذلك وتسلم

قالت الانصار للنبي صلى
الله عليه وسلم اقسم بيننا
وبين اخواننا النخل قال
لا فقالوا اتكفونا المؤنة
ونشر ككم في الثمرة قالوا
سمعنا وأطعنا (باب قطع
الشجر والنخل) * وقال
أنس أمر النبي صلى الله
عليه وسلم بالنخل فقطع
* حدثنا رسي بن اسمعيل
حدثنا جويرية عن نافع
عن عبد الله رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه حرق نخل بني النضير
وقطع وهي البيرة ولها
يقول حسان
لهان على سراة بني لوى
حريق بالبيرة مستطير
* (باب) * حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى
ابن سعيد عن حنظلة بن قيس
الانصارى سمع رافع بن
خديج قال كذا كذا أهل
المدينة من درعا كذا تكري
الارض بالناحية منها مسمى
لسيد الارض قال فما
يصاب ذلك وتسلم

الارض ومما يصاب الارض
ويسلم ذلك فنهنا وأما
الذهب والورق فلم يكن
يومئذ * (باب المزارعة
بالشطرنجوه) * وقال قيس
ابن مسلم عن أبي جعفر قال
ما بالمدينة أهل بيت هجرة
اليزرعون على الثلث
والربع وزارع على تسعد
ابن مالك وعبد الله بن
مسعود وعمر بن عبد
العزير والقاسم وعروة بن
الزبير وآل أبي بكر وآل عمر
وآل علي وابن سيرين

الارض ومما يصاب الارض ويسلم ذلك وتنع في رواية الكشميهني فنهما في الموضوعين والاول
أولى ومعناه فكثيرا ما يصاب وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله وكان مما يحرك شذبه في بدء
الوحى من كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يحتمل ان تكون مما يعنى ربما لان حروف الجر
تتناوب ولا سيما من التبعية تناسب رب التقليلية وعلى هذا الاحتياج ان يقال ان لنظ ذلك
من باب وضع المظهر موضع المضمهر (قوله فاما الذهب والورق) في رواية الكشميهني والنضة بدل
الورق وقوله فلم يكن يومئذ أى بكرى بهم ما ولم يردنى وجودهما ولم يعترض في هذه الرواية لحكم
المسئلة وسياق بيانه بعد عشرة أبواب ان شاء الله تعالى (قوله ما بالمدينة) المزارعة
بالشطرنجوه) رأى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث وألحق غيره لتساويهم ما في المعنى
ولولا امر إعادة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصراً وأبين (قوله وقال قيس بن مسلم)
هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر (قوله ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا
يزرعون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لا على الجر وراى يزرعون على الثلث
ويزرعون على الربع أو الواو بمعنى أو وهذا الاثر وصله عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا
قيس بن مسلم به وحكى ابن التين ان القاسمى أنكر هذا وقال كيف يروى قيس بن مسلم هذا
عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أى جعفر أحد من المدنيين وهو تعجب
من غير عجب وكم من ثقة تفرد بمالم يشاركه فيه ثقة آخر وإذا كان الثقة حافظا لم يشتره الا تفرد
والواقع ان قيساً لم يشفرده فقد وثقه غيره في بعض كتابه ما يقرباً ثم حكى ابن التين عن
القاسمى أغرب من ذلك فقال انما ذكر البخارى هذه الاثر في هذا الباب ايعلم انه لم يصح في
المزارعة على الجزع حديث مسند وكانه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك
وهو معتمد من قال بالجواز والحق ان البخارى انما أراد بسياق هذه الاثر الاشارة الى ان
الحديث لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة فيلزم من تقدم عملهم على الاخبار
المرفوعة ان يقولوا بالجواز على قاعدتهم (قوله وزارع على وآل مسعود وسعد بن مالك وعمر بن
عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) أما أثر
على فوصله ابن أبي شيبة من طريق عروة بن صليح عنه انه لم ير باباً بالمزارعة على النصف وأما أثر
ابن مسعود وسعد بن مالك وهو سعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى
ابن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع ووصله سعيد بن منصور
من هذا الوجه بلفظ ان عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود
وخباباً واسامة بن زيد قال فرأيت جارى ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضيهما بالثلث وأما أثر
عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الخذاء ان عمر بن عبد العزيز كتب الى
عدي بن أرطاة ان يزارع بالثلث والربع وروى في الخراج ليحيى بن آدم باسناداه الى عمر بن
عبد العزيز انه كتب الى عامله انظر ما قبلكم من أرض فاعطوهم بالمزارعة على النصف والافعل
الثلث حتى تبلغ العشر فان لم يزرعها أحد فامنعها والا فانفق عليهم مال المسلمين ولا تسير
قبلك أرضاً وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشاماً يحدث ان ابن
سيرين أرسله الى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لا آخذ عمل في حائطي هذا ولك

الثالث والرابع قال لا بأس قال فرجعت الى ابن سيرين فاخبرته فقال هذا أحسن ما يصنع في
 الارض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين يقول الارض عندى
 مثل المال المضاربة فاصح في المال المضاربة صلح في الارض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح
 في الارض قال وكان لا يرى بأساً أن يدفع أرضه الى الكارلى أن يعمل فيها بنفسه وولده
 راعوانه وبقره ولا ينفق شيئاً وتكون النفقة كلها من رب الارض وأما ثروة وهو ابن الزبير
 فوصله ابن أبي شيبة أيضاً وأما ثري بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من
 طريق أخرى الى أبي جعفر الباقرة سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال انى ان نظرت في آل أبي
 بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك وأما ثري ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد وروى
 سعد بن منصور من وجه آخر عنه انه كان لا يرى بأساً أن يجعل الرجل للرجل طائفة من زرعته أو
 حرته على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها (قوله وقال عبد الرحمن بن الاسود كنت أشارك عبد
 الرحمن بن يزيد في الزرع) وصله ابن أبي شيبة وزاد فيه وأجله الى علقمة والاسود فلورأياه
 بأساً لئلا ياتي عنه وروى النسائي من طريق أبي اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود قال كان
 غمى زارعان بالثلث والرابع وأنا شريكهما وعلقمة والاسود يعلمان فلا يغيران (قوله
 وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطروان جاؤا بالبذر فلهم كذا) وصله
 ابن أبي شيبة عن أبي خالد الاجر عن يحيى بن سعيدان عن عمر أجلي أهل نجران واليهود والنصارى
 واشترى بياض أرضهم وكرومهم فعامل عمر الناس ان هم جاؤا بالبقر والحديد من عندهم فلهم
 الثلثان وعامل عمر الثلث وان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطروان وعاملهم في النخل على ان لهم الخمس
 وله الباقي وعاملهم في الكرم على ان لهم الثلث وله الثلثان وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من
 طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلي أهل نجران وأهل
 فذل وتيماء وأهل خيبر واشترى عقارهم وأموالهم واستعمل يعلى بن منية فاعطى البياض يعنى
 بياض الارض على ان كان البذر والبقر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان
 منهم فلهم الشطروان وله الشطروان وأعطى النخل والعنب على ان لعمر الثلثين ولهم الثلث وهذا
 مرسل أيضاً فيستقوى أحدهما بالآخر وقد أخرجه الطحاوى من هذا الوجه بالفظ ان عمر بن
 الخطاب بعث يعلى بن منية الى اليمن فامرهم أن يعطيهم الارض البيضاء فذكر مثله سواء وكان
 المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا الاختلاف لان غرضه منه ان عمر أجاز المعاملة بالجزء
 وقد استشكل هذا الصنيع بانه يقتضى جواز بيعتين في بيعة لان ظاهره وقوع العقد على احدى
 الصورتين من غير تعيين ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد
 الامرين أو انه كان يرى ذلك جملة فلا يضره ثم في اراد المصنف هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة
 ما يقتضى انه يرى ان المزارعة والخبرة بمعنى واحد وهو وجهه للشافعية والوجه الآخر انهما
 مختلفان المعنى فالزراعة العمل في الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخبرة مثلها
 لكن البذر من العامل وقد جازهما أحد في رواية ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر
 والخطابي وقال ابن سريج يجوز المزارعة وسكت عن الخبرة وعكسه الجورى من الشافعية وهو
 المشهور عن أحمد وقال الباقون لا يجوز ولحد منهم ما وجعلوا الا ثار الوارثة في ذلك على

وقال عبد الرحمن بن
 الاسود كنت أشارك
 عبد الرحمن بن يزيد في
 الزرع وعامل عمر الناس
 على ان جاء عمر بالبذر من
 عنده فله الشطروان جاؤا
 بالبذر فلهم كذا

المساقاة وسباني (قوله وقال الحسن لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينتفعان جميعا
خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري وقال الحسن لا بأس أن يجتنى القطن على النصف) أما قول
الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه
قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضا أن يقول ما جئت فلك نصفه
ومنعه بعض أصحابه ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جعله (قوله وقال إبراهيم وابن سيرين
وعطاء والحكمم والزهري وقتادة لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه) أي لا بأس أن
يعطى للنساج الغزل ينسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي للمالك الغزل وأطلق الثوب عليه
بطريق المجاز وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن
الحوالك يعطى الثوب على الثلث والربع فقال لا بأس بذلك وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي
شعبة من طريق ابن عون سألت محمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب بالثلث
أو الربع أو بما تراضى عليه فقال لا أعلم به بأسا وأما قول عطاء والحكمم فوصلهما ابن أبي شيبة
وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه إليه
بالثلث وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلانظ أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب إلى النساج
بالثلث (قوله وقال معمر لا بأس أن تسكرى الماشية على الثلث أو الربع إلى أجل مسمى) وصله
عبد الرزاق عنه بهذا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله بشرط ما يخرج منها)
هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وسلم لذلك واستقراره
على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كما سباني بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل
والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن ينمى بجزء معلوم يجعل للعامل من الثمرة وبه قال الجمهور
وخصه الشافعي في الحديد بالنخل والكرم وألحق المقل بالنخل لشبهه به وخصه داود بالنخل وقال
أبو حنيفة وزفر لا يجوز بحال لأنها اجارة بثمره معدومة أو مجهولة وأجاب من جوزه بأنه عقد على
عمل في المال ببعض غمائه فهو كالضاربة لأن المضارب يعمل في المال بجزء من غمائه وهو معدوم
ومجهول وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا وأيضا فالقياس في إبطال نص
أو إجماع مبرود وأجاب بعضهم عن قصة خيبر بأنها فكتحت صلحا وأقر وأعلى أن الأرض
ملئهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة فكان ذلك يؤخذ بحقوق الجزية فلا يدل على جواز
المساقاة وتعقب بأن معظم خيبر فتحه عنوة كما سباني في المغازي وبأن كثيرا منها قسم بين الغنائم
كما سباني وبأن عمر أجلاهم منها فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجازها في
جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر وفي رواية حماد
ابن سلمة عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر وهو عند
البيهقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شرط ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول
واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك
واحتمار منع أن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسيئة
وهو لا يجوز وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جميعا بين
الحديثين وهو أولى من الغناء أحدهما (قوله فكان يعطى أزواجه مائة وسق غنانون وسق

وقال الحسن لا بأس أن تكون
الأرض لأحدهما فينتفعان
جميعا فخرج فهو بينهما
ورأى ذلك الزهري وقال
الحسن لا بأس أن يجتنى
القطن على النصف وقال
إبراهيم وابن سيرين وعطاء
والحكمم والزهري وقتادة
لا بأس أن يعطى الثوب
بالثلث أو الربع ونحوه
وقال معمر لا بأس أن تسكرى
الماشية على الثلث أو الربع
إلى أجل مسمى * حدثنا
إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس
ابن عمار عن عبيد الله عن
نافع أن عبد الله بن عمر رضى
الله عنه ما أخبره أن النبي
صلى الله عليه وسلم عامل خيبر
بشرط ما يخرج منها من تمر
أو زرع فكان يعطى
أزواجه مائة وسق غنانون
وسق .

ثم وعشرون وسن شعير) كذا لاكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون
 وللشمهني ثمانين وعشرين على البدل وانما كان عمر يعطيه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم
 قال ماتر كت بعد نفقة نسائي فهو صدقة وسياقي في بابه (قوله وقسم عمر) أي خبير صرح
 بذلك أجد في روايته عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمرو وسياقي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة
 عن نافع عن ابن عمر أن عمرا جلي اليهود والنصارى من أرض الحجاز وسياقي ذكر السبب في ذلك في
 كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله باب) اذا لم يشترط السنين في المزارعة
 ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن حمزة
 وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله اذا لم يشترط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه كذا قال
 ووجه ما ترجم به الاشارة الى انه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيد بسنين معلومة وقد
 ترجم له بعد أبواب اذا قال رب الارض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على
 تراضيهما وساق الحديث وفيه قوله صلى الله عليه وسلم نترك ما شئنا عوذا فترجم له وفيه
 دليل على جواز دفع النخل مساقاة والارض من اربعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك
 ان يخرج العامل متى شاء وقد أجاز ذلك من أجاز الخبارة والمزارعة وقال أبو ثور اذا أظلمنا جمل
 على سنة واحدة وعن مالك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا أجاز ولولم يذكر أمدا وحمل قصبة خبير
 على ذلك واتفقوا على ان الكرى لا يجوز الا باجل معلوم وهو من العقود اللازمة (قوله
 باب) كذا للجمع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه
 حديث ابن عباس في جواز أخذ اجرة الارض ووجه دخوله في الباب الذي قبله انه لما جازت
 المزارعة على ان للعامل جزأ معلوما فجواز أخذ الاجرة المعينة عليهما من باب الاولى (قوله
 حديث شافعيان قال عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة
 وغيره عن شافعيان حديث عمرو بن دينار (قوله لو تركت الخبارة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عنه) اما الخبارة فتقدم تفسيرها قبل باب وادخل البخاري هذا الحديث في هذا
 الباب مشعر بانه ممن يرى ان المزارعة والخبارة بمعنى وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن
 دينار بلفظ لو تركت المزارعة ويقوى ذلك قول ابن الاعرابي اللغوي ان أصل الخبارة معاملة
 أهل خبير فاستعمل ذلك حتى صار اذا قيل خبيرهم عرف انه عاملهم نظير معاملة أهل خبير وأما
 قول عمرو بن دينار لطاوس يزعمون فكأنه أشار بذلك الى حديث رافع بن خديج في ذلك
 وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يكره ان
 يؤجر أرضه بالذهب والنضة ولا يرى بالثلث والرابع بأسا فقال له مجاهد اذهب الى ابن رافع بن
 خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه لم أفعله
 ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس فذكره والنسائي أيضا من طريق عبيد الكريم عن
 مجاهد قال أخذت بيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن كراء الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وما قوله
 لو تركت الخبارة فجواب لو محذوف أو هي للتمني (قوله وأعينهم) كذا لاكثر بالعين المهملة
 المكسورة من الاعانة وللشمهني وأعينهم بالعين المهملة الساكنة من الغنى والاول هو

ثم وعشرون وسن شعير
 شعير وقسم عمر خبير خبير
 أزواج النبي صلى الله عليه
 وسلم أن يقطع لهم من الماء
 والارض أو يعنى لهم فنهت
 من اختار الارض ومنهت
 من اختار الوسق وكانت
 عائشة اختارت الارض
 * (باب) * اذا لم يشترط
 السنين في المزارعة * حدثنا
 مستد حديث يحيى بن سعيد
 عن عبيد الله حدثني نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال عامل النبي صلى الله عليه
 وسلم خبير بشرط ما يخرج
 منها من غرأ وزرع * (باب) *
 حدثنا علي بن عبيد الله
 حدثنا شافعيان قال عمرو قلت
 لطاوس لو تركت الخبارة
 فانهم يزعمون ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عنه قال
 أي عمرواني أعطيهم وأعينهم

٢ قوله كذا لاكثر الخ قال
 بعد ان نقل تصويب الفتح
 هنا رواية الاكثر ولا يذ
 عن الكشمهني كافي الفرع
 وأصله وأعينهم بضم الهمزة
 وسكون العين المهملة
 وكسر النون بعدها تحية
 ساكنة فليست نظر اه

وإن أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ولكن قال أن يمنع أحدكم أخاه خبره من أن يأخذ عليه خراجا معلوما * (باب المزارعة مع اليهود) * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود على أن يعسوها ويرعوها ولهم شطر ما يخرج منها * (باب ما يكره من الشروط في المزارعة) * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى سمع حنظلة الزرقى عن رافع رضي الله عنه قال كذا أكثر ١٢ أهل المدينة حقلًا وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول هذه القطعة لي وهذه

لك فربما أخرجت ذلولك تخرج ذه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم * (باب) * إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم * حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى ابن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بيعة ثلاثة تفسر يشون أخذهم المطر فأروا إلى غار في جبل فانطقت على فم غارهم فخرقة من الجبل فانطقت عليهم فقال بعضهم لبعض انظروا أعمالا غلتموها صالحة لله فادعوا الله بها لعله يفرجها عنكم قال أحدهم اللهم انه كان لي والدان شيخان كبيران ولي صبية صغار كنت أرى عليهم فإذا رحلت عليهم حلبت فبدأت بالذي أسقيهم ما قبلتني وإني استأخرت ذات يوم ولم آت حتى أمسيت فوجدتهم سمانا

الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه (قوله) وإن أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس) سيأتي بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه أبو داود ومن هذا الوجه (قوله) لم ينه عنه) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ولم يرد ابن عباس بذلك في الرواية المتيقنة للنهي مطلقا وإنما أراد أن النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية رقيب المراد انه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الناسد لكن قد وقع في رواية الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة وهي تتوى ما أولته (قوله) أن يمنع) بفتح الهذنة والحاء على أنها تعليمية وبكسر الهمة وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أنهر وقوله خرجا أي أجرة زراة ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس وإن معاذ بن جبل أقروا الناس عليها عندنا يعني باليمن وكان البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بمسبعة أبواب إن شاء الله تعالى (قوله) باب المزارعة مع اليهود) أو ورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب وعبد الله المذكور في الأسناد هو ابن المبارك وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه وأراد بهذا الإشارة إلى انه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة (قوله) باب ما يكره من الشروط في المزارعة) أو ردفه حديث رافع بن خديج وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب وأشار بهذه الترجمة إلى حل النهي في حديث رافع على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر وقوله فيه حقلًا هو ينتج المهملة وسكون القاف وأصل الحقل القراح الطيب وقيل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يغلف سوقه ثم أطلق على الزرع واشتق منه المحاقلة فاطلقت على المزارعة وقوله ذه بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة (قوله) باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح لهم) أي لمن يكون الزرع أو ردفه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار وسيأتي القول في شرحه في أحاديث الأنبياء والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة فعرضت عليه أي على الأجير حقه فرغب عنه فلم أزل أزريه حتى جعت منه بقر اورعاتها فان الظاهر انه عين له أجرته فلما تركها بعد ان تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه قال ابن المنير مطابقة الترجمة انه قد عين له حقه ومكنه منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضييع فاعتفر ذلك ولم يعد تعديا ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أفضل أعماله وأقر على ذلك

ووقعت

حلبت كما كنت أحب فقمتم عند رؤسهما أكره أن أوقظهما وأكره أن أسقي

الصبيبة والصبيبة يتضاعفون عند قدمي حتى طلع الفجر فان كنت تعلم أني فعلته ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة تری منها السماء ففرج الله فرأوا السماء وقال الآخر اللهم انها كانت لي بنت عم أحبيتها كما شدد ما يحب الرجال النساء فطلبت منها فأبى على حتى آتيتها بمائة دينار

فبغيت حتى جمعتهما فإلها
وقعت به - يزرجلها قالت
يا عبد الله اتق الله ولا تنفخ
الخطائم إلا بسمه فدمت فاق
كنت تعلم أن فعلته ابتغاء
وجهك فأفرج عنافرحة
ففرج وقال الثالث اللهم
انني استأجرت أجيرا بفرق
أرز فلما قضى عمله فقال أعطني
حقى فعرضت عليه فرغب
عنه فلم أزل أرزعه حتى
جمعت منه بقرا ورعاتها
بخاءنى فقال اتق الله فقلت
اذهب الى ذلك البقر ورعاتها
نخذ فقال اتق الله ولا تستمزي
بى فقال انى لا أستمزي بك
نخذ فأخذه فان كنت تعلم
أنى فعلت ذلك ابتغاء وجهك
فأفرج ما بقى ففرج الله
* قال أبو عبد الله وقال
اسماعيل بن ابراهيم
ابن عتبة عن نافع
فسعيت * (باب أوقاف
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم وأرض الخراج
ومزارعتهم ومعاملتهم) *
* وقال النبي صلى الله عليه
وسلم لعمر تصدق بأصله
لا يبيع ولكن ينسق ثمره
فتصدق به * حدثنا صدقة
أخبرنا عبد الرحمن عن
مالك عن زيد بن أسلم عن
أبيه قال قال عمر رضي الله
عنه لولا آخر المسلمين ما فحت
قربة الا قسمت ما بين أهلها

ووقعت له الاجابة به ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامنا له اذ لم يؤذن له في التصرف فيه فقصود الترجمة انما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتمل أن يقال ان توسله بذلك انما كان لـ كونه اعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا تصرفه كما ان الجلوس بين رجلي المرأة معصية لكن التوسل لم يكن الا بترك الزنا والمساحبة بالمال ونحوه وقد تقدم شيء من هذا في آخر البيوع في ترجمة من اشترى شيئا لغيره بغير اذنه فرضي وقوله في هذه الرواية فرق ارنز تقدم في البيوع بلفظ فرق من ذرة فيجمع بينهما ما بان الفرق كان من الصنفين وانهم المالكات ناحيين متقاربين اطلق أحدهما على الآخر والاول أقرب وقوله فابتن حتى آتيا بمائة دينار في رواية الكشميهني فابت على (قوله فبغيت) بالوحدة ثم المجمة أى طلبت وأكثر ما يستعمل في الشر وقوله فوجدتهم ما ناما في رواية الكشميهني نائمين وقوله ورعاتها في رواية الكشميهني وراعيها على الافراد * (تنبيه) * وقع في كلام الاول اللهم انه والثاني اللهم انها والثالث انا وهو من التقين والهاه في الاول ضمير الشأن وفي الثاني للقصة وناسب ذلك ان القصة في امرأة (قوله وقال اسماعيل بن ابراهيم بن عقبة عن نافع فسمعيت) يعني ان اسمعيل المذکور رواه عن نافع كما رواه عنه موسى بن عقبة الا انه خلفه في هذه اللفظة وهي قوله فبغيت فقالتاها فسمعيت بالسنيين والعين المهملتين وهذا التعليق عن اسمعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الادب في باب اجابة دعا من بر والديه وفيه هذه اللفظة قال الجاني وقع في رواية لابن ذر وقال اسمعيل عن ابن عقبة وهو وهب والصواب اسمعيل بن عقبة وهو ابن ابراهيم بن عقبة بن أخي موسى (قوله ما) أوقف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومن ارعتهم ومعاملتهم) ذكر فيه طرفا من حديث عمر في وقف أرض خيبر وذكر قول عمر لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قسمتها وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الاول ظاهر ويؤخذ أيضا من الحديث الثاني لان بقية الكلام محذوف تقديره لكن النظرا لآخر المسلمين يقتضي ان لا أقسمها بل أجعلها وقف على المسلمين وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد وأما قوله وأرض الخراج الخ فيؤخذ من الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل الذمة الخراج فزارعهم وعاملهم فبهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة وقال ابن بطلان معنى هذه الترجمة ان الصحابة كانوا يزارعون أوقف النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على ما كان عامل عليه بهود خيبر وقوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الخ قال ابن التين ذكر الداودي ان هذا اللفظ غير محفوظ وانما أمره ان يتصدق بثمره ويوقف أصله (قلت) وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علمته هنا في كتاب الوصايا من طريق حنبل بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال تصدق عمر بعماله فذكر الحديث وفيه تصدق بأصله لا بإساع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره (قوله أخبرنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي (قوله عن مالك) وقع للإسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مالك (قوله قال عمر) في رواية عبد الله بن ادريس عن مالك عند الإسماعيلي سمعت عمر يقول (قوله ما فتحت) بضم الفاء على البناء للعجهول وقرية بالرفع وبفتح الفاء وانصب قرية على المفعولية (قوله لا قسمتها) زاد ابن ادريس في روايته ما فتحت المسلمون قرية من قرى الكفاز

الاقسمتاهما (قوله كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير) زاد ابن ادريس في روايته لكن
 أردت ان تكون جزية تجرى عليهم وسيأتي الكلام على هذه اللقطة في غزوة خيبر من كتاب
 المغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا
 وانظروا لما افتتح عمر الشام قام اليه بلال فقال لتقسمنهما وانصار بن عليا بالسيف فقال عمر فذكره
 قال ابن التين تأول عمر قول الله تعالى والذين جاؤا من بعدهم فرأى ان لا تجزى اسوة بالاولين
 نخشى لو قسم ما يفتح ان تكمل الفتوح فلا يبقى لمن يجي بعد ذلك حظ في الخراج فرأى ان توقف
 الارض المفتوحة عنوة وبضرب عليهم اخر اجادوم فندعه للمسلمين وقد اختلف نظر العلماء في
 قسمة الارض المفتوحة عنوة على قوانين شهيدين كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهرها ثلاثة فعن
 مالك تصير وقفاً بنفس الفتوح وعن أبي حنيفة والنوري ينظر الامام بين قسمتها ووقفيتها وعن
 الشافعي يلزمه قسمتها الا ان يرضى بوقفيتها من غنمها وسيأتي بقية الكلام عليه في اواخر الجهاد
 ان شاء الله تعالى (قوله باب من أحيا أرضاً مواتاً) يفتح الميم والواو والخفيفة قال
 القزاز الموات الارض التي لم تعمّر شتت العمارت بالحياة وتعطيها ببقاء الحياة واحياء الموات
 ان يعمد الشخص لارض لا يعلم تقدم ملك عليها لاحد فيحسبها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء
 فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد سواء أذن له الامام في ذلك أم لم
 يأذن وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقاً وعن مالك فيما قرب وضابط
 القرب ما باهل العمران اليه حاجة من رعى ونحوه واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب
 بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على ان من أخذه أو صاده
 ملكه سواء قرب أم بعد سواء أذن الامام أم لم يأذن (قوله ورأى على ذلك في أرض الخراب
 بالكوفة) كذا وقع للاكثر في رواية النسفي في أرض بالكوفة مواتاً (قوله وقال عمر من أحيا
 أرضاً ميتة فهي له) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله وروى في الخراج
 لعبيد بن آدم سبب ذلك فقال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان الناس
 يتجرون يعني الارض على عهد عمر فقال من أحيا أرضاً فهي له قال يحيى كأنه لم يجعلها له بمجرد
 التجير حتى يحبسها (قوله وروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثل حديث
 عمر هذا (قوله وقال فيه في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله اسحق بن راهويه قال أخبرنا
 أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي ان أياه حدثه انه سمع النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول من أحيا أرضاً مواتاً من غير ان يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم
 حق وهو عند الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس لجمده عمرو بن عوف في البخاري سوى
 هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف الاتصاري البدرى الآتي حديثه في الجزية وغيرها وليس
 له أيضاً عنده غيره ووقع في بعض الروايات وقال عمر بن عوف على ان الواو عاطفة وعرب بضم
 العين وهو تعجيف وشرحه الكرماني ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكرراً وأجاب بان فيه فوائد
 كونه تعليقاً بالجزم والاخر بالتمريض وكونه بزيادة والاخر بدونها وكونه مرفوعاً والاخر
 موقوف ثم قال والصحيح انه عمرو بفتح العين (قلت) فضاء مات كلته من التوجيه والحديث عمرو
 ابن عوف المعلق شاهد قوي أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد وله من طريق ابن اسحق

كما قسم النبي صلى الله
 عليه وسلم خير* (باب
 من أحيا أرضاً مواتاً)* ورأى
 ذلك على رضى الله عنه في
 أرض الخراب بالكوفة
 وقال عمر من أحيا أرضاً
 ميتة فهي له* وروى عن
 عمرو بن عوف عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال في
 غير حق مسلم وليس

فرض
 على حتى

عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسلًا وزاد قال عروة فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث
ان رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر فقصي
لصاحب الأرض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها وفي الباب عن عائشة أخرجه
أبو داود الطيالسي وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني
وعن أبي أسيد عن يحيى بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيد هاشم قال لكن يتقوى بعضهم ببعض
(قوله لعرق ظالم) في رواية الأكثر بتوين عرق وظالم نعت له وهو راجع إلى صاحب العرق أي
ليس لدى عرق ظالم أو إلى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم ويروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق فيكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والازهري وابن فارس وغيرهم
وبالغ الخطابي فغلط رواية الاضافة قال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرًا ~~وم~~ يكون باطنا
فالباطن ما احتقره الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه وقال غيره
الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة (قوله ويروى فيه) أي
في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله أحمد قال حدثنا عبد بن عباد
حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر فذكره ولنظفه من أحياء أرضا مقيمة فله فيها
أجر وما أكلت العوا في منها فهو له صدقة وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بن عروة عن
أحياء أرضا مقيمة فهي له وصححه وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ورواه يحيى
القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن
سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسلًا واختلف فيه على عروة فرواه
أيوب عن هشام موصولًا وخالفه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كافي هذا الباب ورواه
يحيى بن عروة عن أبيه مرسلًا كما ذكرته من سنن أبي داود ولعل هذا هو السر في ترك جزم
البخاري به * (تنبيه) * استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التي في حديث جابر وهي قوله فله فيها
أجر أن الذم لا يملك الموات بالأحياء واحتج بأن الكافر لا أجر له وتعبه المحب الطبري بأن الكافر
إذا تصدق شاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق
المسلم على ما هو أعم من ذلك وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث
ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى (قوله عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو
المصري ومحمد بن عبد الرحمن شيعته هو أبو الأسود يسم عروة ونصف الأسناد الأعلى
مديون ونصفه الآخر مصريون (قوله من أعمر) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا
وقع والصواب عمر ثلاثيا قال الله تعالى وعمروها أكثر مما عمروها إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارة
قال ابن بطال ويمكن أن يكون أصله من اعمر أرضا أي اتخذها وسقطت التاء من الأصل وقال
غيره قد جمع فيه الرباعي يقال أعمر الله بك منزلك فالمراد من أعمر أرضا بالأحياء فهو أحق به من
غيره وحذف متعلق أحق للعلم به ووقع في رواية أبي ذر من أعمر يضم الهمزة أي أعمره غيره وكان
المراد بالغير الإمام وذكره الحميدي في جمعه بلنظ من عمر من الثلاثي وكذا هو عنه إلا سماعي
من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو أحق) زاد الاعملي فهو أحق بها أي
من غيره (قوله قال عروة) هو موصول بالاسناد المذكور إلى عروة ولكن عروة عن عمر مرسلًا لانه

لعرق ظالم فيه حق ويروى فيه
عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا يحيى بن
بكير حدثنا الليث عن عبيد
الله بن أبي جعفر عن محمد بن
عبد الرحمن عن عروة عن
عائشة رضى الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أعمر أرضا ليست
لأحد فهو أحق * قال عروة

قضى به عمر بنى الله عنه في
 خلافة * (باب) * حدثنا
 تميم بن حذاف السعدي بن
 جعفر عن موسى بن عتبة
 عن سالم بن عبد الله بن عمر
 بن أبيه رضى الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 رى وهو في معرسة بنى
 الخليفة في بطن الوادي
 فقيل له انك يطعاه مباركة
 فقال موسى وقد أناخ بنا
 سالم بالمناخ الذي كان عبد
 الله ينجيه به يتحرى معترس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو أسفل من المسجد
 الذي يبطن الوادي بينه
 وبين الطريق وسط من ذلك
 * حدثنا يحيى بن ابراهيم
 أخبرنا شعيب بن اسحق عن
 الاوزاعي قال حدثني يحيى
 عن عكرمة عن ابن عباس
 عن عمر رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الليلة أتاني آت من ربي
 وهو بالحق أن صل في هذا
 الوادي المبارك ونل عمرة في
 حجة * (باب) * اذا نزل رب
 الارض اقرأك ما أقرأك الله
 ولم يذكركم اجملا معلوما فها
 على تراضيها * حدثنا أحمد
 ابن المقدم حدثنا فضيل بن
 سليمان حدثنا موسى
 أخبرنا زافع عن ابن عمر رضى
 الله عنهما

ولدى آخر خلافة عمر قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة
 سنة لان الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروى أبو اسامة عن
 هشام بن عروة عن أبيه قال رددت يوم الجمل استصغرت (قوله) قضى به عمر في خلافة (قد تقدم في
 أول الباب موصولا الى عمر وروى في كتاب الخراج يحيى بن آدم من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي
 قال كتب عمر بن الخطاب من أحياء مواتنا من الارض فهو أحق به وروى من وجه آخر عن عمرو
 ابن شعيب أو غيره ان عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له
 وكان مراده بالتعطيل ان يتجرها ولا يحوطها بيناه ولا غيره وأخرج الطحاوي الطريق الأولى
 أتم منه بالسند الى الثقفي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر
 فقال ان بأرض البصرة أرضا لا تنربا حدم المسلمين وليست بأرض خراج فان شئت ان
 تقطعني اتخذها تضبا وزيتونا فكتب عمر الى أبي موسى ان كانت كذلك فاقطعها اياه (قوله)
 (باب) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالنصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى وهو في معرسة بنى الخليفة انك يطعاه مباركة وحديث عمر
 مرفوعا أنا آت من ربي ان صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين
 في الحج مستوفى ولكن اشكل تعلقهما بما بالترجمة فقال المهلب حاول البخاري جعل موضع
 معرسة النبي صلى الله عليه وسلم موقوفا أو ممتلكا له أصلا فيه ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق
 لانه قد ينزل في غيره كما يوصل في فلا يصير بذلك ملكه كما صلى في دار عتبة بن مالك وغيره
 وأجاب ابن بطال بأن البخاري أراد ان المعرسة نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم بنزوله فيه ولم
 يراد ان يصير بذلك ملكه ونفي ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المهلب وانما أراد
 التنبية على أن البطحاء التي وقع فيها التعريس والامر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا
 وتلك اذ لم يقع فيها تحويط ونحوه من وجوه الاحياء أو أراد ان تلحق بحكم الاحياء لما ثبت لها
 من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرض صحت للمسلمين كفى مثلا فليس لاحد ان
 يبنى فيها ويتجرها لتعلق حق المسلمين بها عموما (قلت) وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من
 جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجازه لاحد
 ولو عمل فيه بشروط الاحياء ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل
 ما وجد من ذلك فهو في معناه * (تنبيه) * المعرسة بمهمات وفتح الراء موضع التعريس وهو نزول
 آخر الليل الراحة (قوله) (باب) اذا قال رب الارض اقرأك ما أقرأك الله ولم يذكركم اجملا
 معلوما فها على تراضيها) أورد فيه حديث ابن عمر في معاملة تيمود خبير أورد موصولا من
 طريق التميم بن سكين ومعلقا من طريق ابن جريج كلاهما عن موسى بن عتبة وساقه على لفظ
 الرواية المتعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريج وأخرجهما أحمد عن عبد الرزاق عنه بتمامها وسأقي
 لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخمس (قوله) ان عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز
 سبأ في سبب ذلك موصولا في كتاب الشروط قال الهروي جلى النجوم عن مواطنهم وأجلى
 بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء وأرض الحجاز هي ما ينصل بين نجد وتهامة قال الواقدي
 ما بين وجرة ونمس الطائف نجد وما كان من وراة وجرة الى البصرة تهامة ووقع هنالك كرماني

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال ١٧ حديثي موسى بن عقبة عن نافع عن ابن

عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير أراد اخراج اليهود منها وكادت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم وللمسلمين وأراد اخراج اليهود منها فسأت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقترعهم بها أن يكتفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم نقرمكم بها على ذلك ما شئنا فقتروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تيباء وأريحاء * (باب) * ما كان من أجناب النبي صلى الله عليه وسلم يومى بعضهم بعضا في الزراعة والتمر * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي عن أبي الثخاني مولى رافع بن خديج سمعت رافع بن خديج بن رافع عن عمه ظهير بن رافع قال ظهير لقد أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافقا قلت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تصنعون

تفسير الحجاز بما فسر وابه جزيرة العرب الا في باب هـ يستشفع بأهل الذمة في كتاب الجهاد وهو خطأ (قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هو موصول لابن عمر (قوله وكانت الارض لما ظهر عليه الله ورسوله وللمسلمين) في رواية فضيل بن سليمان الاتية وكانت الارض لما ظهر عليها لله ورسوله وللمسلمين قال المصنف يجمع بين الروايتين بان تحمل رواية ابن جريج على الحال التي آل اليها الامر بعد النخ ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله وذلك ان خير فتح بعضها صلحا وبعضها عنوة فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين والذي فتح صلحا كان لله ورسوله وللمسلمين بعد الصلح وسيأتي بيان ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى وقوله في رواية ابن جريج ليقرهم بها ان يكفوا عملها وقع عند أحمد عن عبد الرزاق ان يقرهم بها على ان يكفوا وهو أوثق وضوء ورواية ابن سليمان الاتية وقوله فيها فقر واقتضى القاف أي سكنوا وتيماء بفتح المشاة وسكون التمانية والمدور أريحا بفتح الهمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة وبالداء أيضا موصولة مشهوران بقرب بلاد طى على البحر في أول طريق الشام من المدينة وقد ذكر البلاذري في الفتوح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غلب على وادي القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرهم بيلدهم (قوله ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزرع والثمر) المراد بانو اسادة المشاركة في المال بغير مقابل (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله عن أبي النخاشي) بفتح النون وتحتيف الجيم وبعد الالف معجمة ثم ياء ثقيلة تابعي ثقة اسمه عطاء بن مهيبة وقد روى الاوزاعي أيضا في ثاني أخبار السباب معني الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر الى الاوزاعي حديثي أبو النخاشي وقوله سمعت رافع بن خديج أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الاوزاعي حديثي أبو النخاشي قال سمعت رافع بن خديج سمعت سنان وروى عنكم من سمع هذا الحديث عن أبي النخاشي عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل عن عمه ظهير ذكره مسلم وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع حديثي عمي وهو مما يشوي رواية الاوزاعي (قوله عن عمه ظهير) بانطاء المعجمة مصغرا (قوله لقد نهانا) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وفي قوله لا تتعلاوا بها يعرف المراد بالامر الرافق وقوله رافقا أي ذارفا (قوله بما قلتمكم) أي بزارعكم والحقل الزرع وقيل ما دام أخضر والحقلة المزارعة تميز بما يخرج وقيل هو بيع الزرع بالحنطة وقيل غير ذلك كما تقدم (قوله على الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الاخيرة وهي قوله على الاربعة فان الاربعة جمع ربيع وهو النهر الصغير وفي رواية المستقلى الربيع بالتصغير ووقع للكشيري على الربيع بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد لكن المشهور في حديث رافع الاول والمأني أنهم كانوا يكرمون الارض ويشتربون لانفسهم ما ينبت على الانهار (قوله وعلى الاوسق) الواو بمعنى أو (قوله ازرعوها وأزرعوها) الاول بكسر الالف وهي ألف وصل والراء مفتوحة والثاني بالالف قطع والراء مكسورة وتوالت تغيير اللثام والمراد ازرعوها ثم أعطوها الغريم بزراعها بغير أجر وهو الموافق لقوله في حديث

(٣ - فتح الباري خا) عاقبكم قات فؤا جرها على الربيع مع وعلى الاوسق من التروا الشعر قال لا تنعلوا

ازرعوها أو أزرعوها أو أتمسكوها قال رافع قلت سمعوا طاعة محمدنا عبد الله من موسى أخيراً إلا وناعي

عن عطاء عن جابر رضى الله
عنه قال كانوا يزرعون بالثلاث
والربع والنصف فقال
النبي صلى الله عليه وسلم من
كانت له أرض فليرزعهما أو
ليمنحها فإن لم يفعل فامسك
أرضه وقال الربيع بن نافع
أبو ثوبان حدثنا معاوية عن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كانت له
أرض فليرزعهما أو ليمنحها
أخاه فإن أبي فامسك أرضه
* حدثنا قيس بن عمار
سفيان عن عمرو قال ذكرته
لطائوس فقال يزرع قال ابن
عباس رضى الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم ينفه عنه ولكن قال ان ينف
أحدكم أخاه خيله من أن
يأخذ شأما معلوما * حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا حماد
عن أيوب عن نافع أن ابن
عمير رضى الله عنهما كان
يكري مزارعه على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان
وصدر من أماره معاوية

جابر أو ليمنحها (أو امسكوها) أى اتركوها معطلة وقوله: معاوية بالنصب ويجوز الرفع وقوله
أو اتركوها أى بغير زرع وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب * (تنبيه) * وقع للاسماعيلي عن
جابر أيراد حديث ظهير بن رافع في آخر الباب الذى قبله ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب
والذى وقع عند الجمهور أيراده في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن
الأوزاعي حديث عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله بالثلث والرابع والنصف) الواو في الموضعين بمعنى أو أشار إليه التميمي وقد تقدم له توجيه
آخر في باب المزارعة بالشرط (قوله وليمنحها) أى يجعلها منيعة أى عطية والنون في يمنحها
مفتوحة ويجوز كسرها وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بلفظ ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ومن وجه آخر عن مطر بلفظ من كانت له أرض
فليرزعهما فإن عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرهما ورواية الأوزاعي التي اقتصر عليها
المصنف منسوبة للمراذل كرها للسبب الحامل على النهي (قوله فإن لم يفعل فامسك أرضه) أى
فلا يمنحها ولا يكرها وقد استشكل كل بان في امساكها بغير زراعة تضييعا لمنفعة فيكون من
اضاعة المال وقد ثبت النهي عنها وأجيب بحمل النهي عن اضاعة عين المال أو منفعة
لا تخلف لان الأرض اذا تركت بغير زرع لم تتعطل منفعتها فانهم اقد ثبتت من الكلا والخطب
والخشيش ما ينفع في الري وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن
الأرض اصلا حالها فتختلف في السنة التي عليها المعلقة في سنة الترك وهذا كله ان حل النهي
عن الكراء على عمومه فأما لو حل الكراء على ما كان مألوفاهم من الكراء بمنزلة ما يخرج منها
ولاسيما اذا كان غير معلوم فلا يثبت ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب
أو النفضة كما تقرر ذلك والله أعلم (قوله وقال الربيع بن نافع أبو ثوبان) بفتح المشناة وسكون الواو
بعدها موحدة هو الحلبي ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد روى
مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي ثوبان وشيخه معاوية هو ابن سلام بشديد
اللام ويحيى هو ابن أبي كثير وقد اختلف عليه في اسناده وكذا على شيخه أبي سلمة وقد أطنب
الانسائي في جمع طرقه (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله ذكرته) أى حديث رافع بن خديج
(لطائوس) أى كما تقدم وقد مضى شرحه بعد أبواب وقوله لم ينفه أى لم يحترمه وبها صرح
الترمذي في روايته وقوله ان ينف بكسر الهمزة من ان على انها شرطية وغير أبي ذر بفتحها وهو
المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض (قوله ان ابن عمر كان يكري) بضم
أوله من الرباعي يقال اكري أرضه يكرها (قوله وصدر من أماره معاوية) أى خلافته وانما لم
يذكر ابن عمر خلافة على لانه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور وفي صحيح الاخبار
وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أيضا ابن الزبير ولا لعبد الملك في
حال اختلافهما وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ولعل في تلك
المدة أعنى مدة خلافة على لم يؤاجر أرضه فلم يذكرها لذلك وزاد مسلم في روايته حتى اذا كان في
آخر خلافة معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة ووقع في رواية أحمد
عن اسمعيل عن أيوب بهذا الاسناد نحو هذا السياق وزاد فيه فتركها ابن عمرو وكان لا يكرها

ثم حدث عن رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن كراء المزارع فذهب
 ابن عمر إلى رافع فذهبت معه
 فسأله فقال نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كراء
 المزارع فقال ابن عمر قد علمت
 أنا كنا نكري مزارعنا على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بماء على الأربعة
 وبشيء من التبن * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب قال
 أخبرني سالم أن عبد الله بن
 عمر رضى الله عنهما قال
 كنت أعلم في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن
 الأرض تكرى ثم خشي
 عبد الله أن يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم قد
 أحدث في ذلك شيئا لم يكن
 علمه فترك كراء الأرض
 * (باب) * كراء الأرض
 بالذهب والفضة وقال ابن
 عباس إن أمثل ما أتم
 صانعون أن تستأجروا
 الأرض البيضا من السنة
 إلى السنة * حدثنا عمر بن
 خالد حدثنا الليث عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن
 حنظلة بن قيس عن رافع
 ابن خديج قال حدثني
 عمي أنهم كانوا يكرون
 الأرض على عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم بما ينبت على
 الأربعة أو بشيء

فأداسئل يقول زعم رافع بن خديج فذكره (قوله ثم حدث عن رافع) بضم أوله على ما لم يسم فاعله
 للذكر وللشمس في بفتح أوله وحذف عن ولابن ماجه عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكري أرضه
 فاتاه إنسان فآخبره عن رافع فذكره وزاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بحديث جابر وأبي
 هريرة راداعلى من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب وأشار إلى صحة الطريقين عنه حيث
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى أن
 روايته بغير واسطة مقتضرة على النهى عن كراء الأرض وروايته عن عهد مفسرة للمراد وهو
 ما بينه ابن عباس في روايته من ارادة الرفق والتفضيل وإن النهى عن ذلك ليس للتجريم وسأذكر
 مزيد ذلك في الباب الذي بعده (قوله قد كنت أعلم أن الأرض تكرى ثم خشي عبد الله) هكذا
 أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا
 وأوله أن عبد الله كان يكري أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض فلقبه
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عمي وكانا قد شهدا بدرنا يحدثان أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره (قوله بأس كراء
 الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهى الوارد عن كراء الأرض
 محمول على ما إذا كريت بشيء مجهول وهو قول الجمهور أو بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما
 وليس المراد النهى عن كراءها بالذهب أو الفضة وبالغ ربيعة فقال لا يجوز كراؤها إلا بالذهب
 أو الفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كراء الأرض مطلقا وذهب إليه ابن
 حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور
 وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطلال
 اتفاق فقهاء الأمصار عليه وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع
 يكرونها بما يكون على المساق من الزرع فاختلفوا في ذلك فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يكروا بذلك وقال أكرأ بالذهب والفضة ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو
 عنه إلا إبراهيم بن سعد وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهى
 عن كراء الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعلمه النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع
 (قلت) ورواه أبو بكر بن عياش في حقه مقل وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شعبة
 فيه فلم يذكر الدراهم وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه
 ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله الثوري في جامعته قال أخبرني
 عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن جبيرة عنه ولنظنه أن أمثل ما أتم صانعون أن تستأجروا
 الأرض البيضا ليس فيها شجر يعني من السنة إلى السنة واسناده صحيح وأخرجه البيهقي من
 طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به (قوله عن حنظلة) في رواية الأوزاعي عن مسلم
 عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع وفي الإسناد تابعي عن مثله وصحابي عن
 مثله (قوله حدثني عمي) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال
 الكلبي لا بد لي من أقف على اسمه وذ كرهه أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء
 المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ما كولا هكذا زعم بعض من صنّف في المهمات ورأيت في

الصحابه لابي القاسم البغوي ولا يبي علي بن الحسن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن
حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عمومتها قال سعيد زعم قتادة أن اسمه
مهير فذكر الحديث فهذا أولى أن يعتمد وهو بوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير (قوله يستثنيه)
من الاستثناء كأنه يشير إلى استثناء الثالث أو الرابع ليوافق الرواية الأخرى (قوله فقال
رافع ليس بها أس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ويحتمل أن يكون
علم ذلك بطريق النصيص على جوازها أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما
إذا كان بشئ مجهول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ويرجح كونه
مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له
أرض ورجل من أرضها ورجل أكثر أرضا ذهب أو فضة لكن بين الناس من وجه آخر أن
المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزانية وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقد رواه
مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال الليث وكان الذي
نهى من ذلك) كذلك أكثر عن الليث وهو موصول بالإسناد الأول إلى الليث ووقع عند أبي
ذرهما قال أبو عبد الله يعني المصنف من ههنا قال الليث أراه وسقط هذا النقل عن الليث عند
النسفي وابن شويه وكذا وقع في مصابيح البغوي فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد
في ذلك على رواية الأكثر ولم يذكر النسفي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق
الليث هذه الزيادة وقد قال التوربشتي شارح المصابيح لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض
الرواة أو من قول البخاري وقال البيهقي في الظاهر أنها من كلام رافع اه وقد تبين برواية
أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام الليث وقوله ذوو النهم في رواية النسفي وابن شويه
ذو النهم بالنظر المنفرد لارادة الجنس وقال لم يجزه وقوله المخاطرة أي الاشراف على الهلاك
وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الأرض على الوجه المنقضي
إلى العرر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها
بجزء مما يخرج منها فمن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس
الماضي في الباب الذي قبله حيث قال ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يجز اجازتها بجزء
مما يخرج منها قال النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط
ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من العرر والجهالة وقال مالك النهي محمول
على ما إذا وقع كرائها بالطعام أو التمر لا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي أن
يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكزى به من الطعام جزءا مما يخرج منها فاما إذا اكترها
بطعام معلوم في ذمة المالك كثرى أو بطعام حاضر يتقبضه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم
(قوله باب) كذا للجمع مع بغير ترجمة وهو كالنصل من الباب الذي قبله ولم يذكر ابن
بطال لفظ باب وكان مناسبتة له من قول الرجل فانهم أصحاب زرع قال ابن المنير وجهه أنه شبه به
على أن أحاديث النهي عن كراء الأرض انما هي على التنزيه لا على الإيجاب لأن العادة فيما
يحرص عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الانتفاع به وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في

يستثنيه صاحب الأرض
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقلت لرافع فكيف
هي بالدينار والدرهم
فقال رافع ليس بها أس
بالدينار والدرهم وقال
الليث وكان الذي
نهى من ذلك ما لو نظر فيه
ذو النهم بالحلال والحرام
لم يجزوه لما فيه من المخاطرة
* (باب) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا فليح حدثنا
هلال ح وحدثني عبد الله
ابن محمد حدثنا أبو عامر
حدثنا فليح

عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع فقال له أأست فيما شئت قال بلى ولكن أحب أن أزرع قال فبذر فبذر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده فكان أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء فقال الاعرابي والله لا نجد الا قريبا أو أنصارا فافانهم أصحاب زرع وأمانحن فلسنا بأصحاب زرع ٢١ فضحك النبي صلى الله عليه وسلم * (باب ما جاء

في الغرس) * حدثنا قتيبة بن

سعيد حدثنا يعقوب عن أبي

حازم عن سهل بن سعد رضي

الله عنه أنه قال ان كان الفرح

يوم الجمعة كانت لنا غوز

تأخذ من أصول سلق لنا كنا

نعرسه في أربعاء فاجعل في

قدر لها فتجعل فيه حبات من

شعير لا أعلم الا أنه قال ليس

فيه شحم ولا ودك فاذا صلبنا

الجمعة زربناها فقرت به الينا

فكان نرح يوم الجمعة من

أجل ذلك وما كنا تغدي

ولا نقيم الا بعد الجمعة

* حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا ابراهيم بن سعد عن

ابن شهاب عن الاعرج عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال يقولون ان أباه هريرة

يعكسر والله الموعد

و يقولون ما للمهاجرين

والانصار لا يحدثون مثل

أحاديثه وان اخوتي من

المهاجرين كان يشغلهم

الصنفق بالأسواق وان

اخوتي من الانصار كان

يشغلهم عمل أموالهم وكنت

أمر أمسكينا ألزم رسول الله

الجنة دليل على انه مات على ذلك ولو كان يعتقد تحريم كراء الارض لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت (قوله عن هلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة والاسناد العالي كلهم مديون الاشيج البخاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان (قوله وعنده رجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه (قوله استأذن ربه في الزرع) أي في ان ياشتر الزراعة (قوله فقال له أأست فيما شئت) في رواية محمد بن سنان أو است بزيادة واو (قوله فبذر) أي ألقى البذر فثبت في الحال وفي السياق حذف تقديره فاذن له فبذر فبذر في رواية محمد بن سنان فاسرع فبذر (قوله الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الانسان الى أقصى ما يراه ويطلق أيضا على حركة جنين العنبر وكأنه المراد هنا (قوله واستحصاده) زاد في التوحيد وتكون به أي جمعه وأصل الكور الجماعة الكثيرة من الابل والمراد أنه لما بذل لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجارت أمره كله من القلع والحصد والتذرية والجمع والتكوييم الا قدر نخلة البصر وقوله دونك بالنصب على الاعراض أي خذ (قوله لا يشبعك شيء) في رواية محمد بن سنان لا يشبعك بفتح أوله والمهملة وضم العين وهو متحد المعنى (قوله فقال الاعرابي) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية وفي هذا الحديث من الفوائد أن كل ما شتهى في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطل وفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وذم الشره وفيه الاخبار عن الامر المحقق الا تقي بلفظ المأني (قوله ما جاء في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعد ان كان الفرح يوم الجمعة الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة وغرضه منه هنا قوله كان نعرسه في أربعاء فاجعل في قدر لها فتجعل فيه حبات من شعير لا أعلم الا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك وقد تقدم تفسير الاربعاء والصلق بكسر السين وقوله لا أعلم الا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك الودك بفتح السين دسم اللحم وهو من قول يعقوب * وحديث أبي هريرة يقولون ان أباه هريرة يكثر أي رواية الحديث (قوله والله الموعد) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعنده الله الموعد لان الموعد اما مصدر واما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به عن الله تعالى ومراده أن الله تعالى يحاسبني ان تعمدت كذبا ويحاسب من ظن بي ظن سوء وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم ويأتى منه شيء في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وغرضه منه هنا قوله وان اخوتي من الانصار كان يشغلهم عمل أموالهم فان المراد بالعمل الشغل في الاراضي بالزراعة والغرس والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب المزارعة وما أضيف اليه من احياء الموات وغيره من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا المعلق منها تسعة والبقية موصولة المتكررها

صلى الله عليه وسلم على مل يطني فاحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يوم ان يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمعه الى صدره فينبي من مقالتي شيئا أبدا فبسطت غيرة ليس على توب غيرها حتى قضى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جمعها الى صدره فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك الى يومى هذا والله لولا آياتي في كتاب الله ما حدثتكم شيئا أبدا ان الذين يكتبون ما أنزلنا من البينات والهدى الى الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم) في الشرب وقول الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايتم الماء الذي تشربون إلى قوله فلو لا تشكرون أجا جامنصبا والاجاج المزمز السحاب فرائعنا * (باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم) وقال عثمان قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيكون دلوها كدلاء المسلمين فاشتراها عثمان رضي الله عنه * حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو جازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بفتح فاشرب منه وعن عينه غلام أصغر القوم والأشياخ عن يساره فقال يا غلام أأناذني أن أعطيه الأشياخ قول ما كنت لا تؤثر بفضل منك أحسدا يا رسول الله فاعطاه الياد حتى شربوا ثم أتيهم الخبر فاشربوا عن الزهري

فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القسمة وحديث عمر لولا آخر المسلمين وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في احياء الموات وحديث أبي هريرة ان رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايتم الماء الذي تشربون إلى قوله فلو لا تشكرون) كذا لا يذروا زاد غيره في أوله كتاب المساقاة ولا وجه له فان التراجم التي فيه غالبها يتعلق باحياء الموات ووقع في شرح ابن بطلال كتاب المياه وأثبت النسفي باب خاصة وساق عن أبي ذر الأثينين والشرب بكسر الهمزة والمراد به الحكم في قسمة الماء قاله عباس وقال ضبطه الاصيلي بالنظم والدول أولي قال ابن المنير من ضبطه بالضم أراد المصدر وقال غيره المصدر مثلث وقرئ فشا ربون شرب الهيم مثلنا والشرب في الاصل بالكسر النصيب والحظ من الماء تقول كم شرب أرضكم وفي المثل آخرها شربا أقلها شربا قال ابن بطلال معنى قوله وجعلنا من الماء كل شيء حي أراد الحيوان الذي يعيش بالماء وقيل أراد بالماء النطفة ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شيء حيادخل فيه الجماد أيضا لان حياتها هو خضرتها وهي لا تكون الا بالماء (قلت) وهذا المعنى أيضا يخرج من القراءة المشهورة ويخرج من تفسير قتادة حيث قال كل شيء من فن الماء خلق أخرجه الطبري عنه وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالسة ان المراد بالماء النطفة وروى أحمد من طريق أبي أيوب عن أبي هريرة قلت يا رسول الله أخبرني عن كل شيء قال كل شيء خلق من الماء استناده ضعيف (قوله أجا جامنصبا) هو في رواية المستقلى وحده وهو تنسيير بن عباس ومجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهم (قوله المزمز السحاب) هو تنسيير بن عباس أخرجه الطبري عنهما وقال غيرهما المزمز السحاب الأبيض واحدة مزنة (قوله والاجاج المزمز) هو تنسيير بن عباس أخرجه الطبري عنهما معاني القرآن وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله وقيل هو الشديد الملوحة أو المرارة وقيل المالح وقيل الحار حكاه ابن فارس (قوله فرائعنا) هو في رواية المستقلى وحده وهو مترع من قوله تعالى في السورة الأخرى هذا عذب فرات وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال العذب الثرات الخلو (قوله ما) من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم) كذا لا يذروا والنسفي ومن رأى إلى أخرجه من الباب الذي قبله وغيرهما باب في الشرب ومن رأى وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال ان الماء لا يملك (قوله وقال عثمان) أي ابن عثمان (قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيكون دلوها كدلاء المسلمين) سقط هذا التعليق من رواية النسفي وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق جماعة من حزن بفتح المهملة وسكون الزاي القشيري قال شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله والاسلام هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعل دلوها كدلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بئر من صلب مالي قالوا اللهم نعم الحديث بطوله وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو الذي ذكره ههنا مطابق للترجمة ويأتي الكلام على شرحه

هناك ان شاء الله تعالى قال ابن بطال في حديث عثمان انه يجوز للواقف ان ينتفع بوقفه اذا شرط ذلك قال فلوحسب بشرأ على من يشرب منها فله أن يشرب منها وان لم يشترط ذلك لانه داخل في جلة من يشرب ثم فرق بفرق غير قوى وسيأتى البحث في هذه المسئلة في باب هل ينتفع الواقف بوقفه في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في الباب حديثي سهل وأنس في شرب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمه الأئمة فالأئمة وسياق الكلام عليهم في كتاب الاشربة ومناسبتهم الماء ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء لان اختصاص الذي على الأئمة بالبداية به دال على ذلك وقال ابن المنير مراد ان الماء يملك ولهذا استأذن النبي صلى الله عليه وسلم بعض المشركاء فيه ورتب قسمة يمينه ويسرة وأو كان باقيا على ابا حنيفة لم يدخله ملك لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء بل جاء مفسرا في كتاب الاشربة بأنه كان لبنا والجواب انه أورده ليبين ان الامر جرى في قسمة الماء الذي شرب به اللبن كما جاء في حديث أنس مجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل فدل على انه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء فيحصل به الرد على من قال ان الماء لا يملك وقوله في حديث سهل حديثنا أبو غسان هو محمد بن مطرف المديني والاسناد مصريون الاشجاء وقوله وعن يمينه غلام هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطال وقيل أخوه عبد الله حكاه ابن التين وهو الصواب كما سياتى رقبته في حديث أنس وعن يمينه اعرابي قيل ان الاعرابي خالد بن الوليد حكاه ابن التين رقبته بيان مشله لا يقال له اعرابي وكان الحامل له على ذلك انه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة فجاءتنا باناء من ابن فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على يمينه وخالد على شماله فقال لي الشربة لك فان شئت آثرت بها خالد فقلت ما كنت أوثر على سورك أحد فظن أن القصة واحدة وليس كذلك فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترقا نعم يصلح أن يعتد بالخالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ويقويه قوله في حديث سهل أيضا ما كنت أوثر بفضل مغك أحد او لم يقع ذلك في حديث أنس وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره بل قدر روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فبين كان على يساره صلى الله عليه وسلم ذكره ابن عبد البر وخطاه قال ابن الجوزي انما استأذن الغلام ولم يستأذن الاعرابي لأن الاعرابي لم يكن له علم بالشريعة فاستأذنه بترك استئذانه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عمر أعط أبا بكر) كذا الجميع أصحاب الزهري وشذ معمر فيمارواه وهيب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عمر أخرجه الاسماعيلي والاول هو الصحيح ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حنظلة فوهم في أقمية فكان هذا منها ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمرو وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي العناية على تعظيم أبي بكر (تنبيه) * ألحق بعضهم بتقديم الأئمة في المشروب تقديمه في الماء كقول ونسب مالك وقال ابن عبد البر لا يصح عنه (قوله) * من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى قلت وما نفاه

قوله والاسناد مصريون
الخصوا به والاسناد مدينيون
الاشجاء سهلا بن أبي
مريم فانه مصري كما يعلم من
مراجعة كلامهم كذا
بهمامش بعض النسخ اه
منهجه

قال حدثني أنس بن
مالك رضى الله عنه انه
حلبت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم شاة داجن وهو
في دار أنس بن مالك وشيب
ابنتها بئاء من البئر التي في
دار أنس فأعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم القدح
فشرب منه حتى اذا نزع
القدح عن فيه وعلى يساره
أبو بكر وعن يمينه أعرابي
فقال عمر وخاف أن يعطيه
الاعرابي أعط أبا بكر
يا رسول الله عندك فأعطاه
الاعرابي الذي عن يمينه ثم
قال الأئمة فالأئمة
* (باب من قال ان صاحب
الماء أحق بالماء حتى يروى
لتقول النبي صلى الله عليه
وسلم

من الخلاف هو على القول بان الماء يملك وكان الذين ذهبوا الى انه يملك وهم الجمهور وهم الذين
لا خلاف عندهم في ذلك **(قوله لا يمنع)** بضم أوله على البناء للمجهول وبالرفع على انه خبر
والمراد به مع ذلك النهي وذكره عياض انه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النهي وكان السري في اراد
الجناري الطريق الثانية كونها اوردت بعرض النهي وهو لا تمنعوا والمراد بالفضل ما زاد على
الحاجة ولا أحد من طريق عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه
وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المنفورة في الارض المملوكة وكذلك في الموات اذا كان بقصد
الملك والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمله أن الحافر يملك ماءها وأما البئر المنفورة
في الموات فتصدق الارتفاق لا الملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يرتحل وفي
الصورتين يجب عليه بذل ما ينضل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وما شئت هذا
هو الصحيح عند الشافعية ونص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي في الملك لا يجب
عليه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الأثناء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على الصحيح **(قوله فضل**
الماء) فيه جواز بيع الماء لان المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل وفيه ان يحمل النهي ما اذا لم
يجد المأمور بالبذل له ماء غيره والمراد تمكن أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد انه يجب
على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك **(قوله لا يمنع به الكلاء)** بفتح الكاف
واللام بعد هاء همزة متصوورة هو النبات رطبه وبأبسه والمعنى أن يكون حول البئر كلاء ليس عنده
ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكنوا من سقي بها عنهم من تلك البئر لئلا يتضرروا
بالعطش بعد الرعي فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعي والى هذا التفسير ذهب الجمهور
وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلتحق به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا
منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل ان يقال يمكنهم حمل الماء لانفسهم لقلته
ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ويلتحق بذلك الزرع عند مالك والصحيح عند
الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ووفق الشافعي فيما حكاه المزي عنده بين المواشي
والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي
وغيره واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم نهى عن بيع فضل الماء لملكه مطلق فيحمل على
المقيد في حديث أبي هريرة وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاء يري فلا يمنع من المنع لانتفاء العلة
قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج الى دليل يوجب سرفه عن ظاهره وظاهر
الحديث أيضا وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كافي
اطعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورتب منع
الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتترتب له القيمة في ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ
القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي سيمونة عن أبي سلمة عن أبي
هريرة لا يباع فضل الماء فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم واستدل ابن حبيب من
المالكية على أن البئر اذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في نوبته كان للآخر أن
يسقي منها لانه ماء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد له وان خالفه الجمهور واستدل به
بعض المالكية للقول بسد الذرائع لانه نهى عن منع الماء لئلا يتذرعه الى منع الكلاء لكن

لا يمنع فضل الماء)*
*حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يمنع فضل الماء لمنعه به
الكلاء * حدثنا يحيى بن
يكنير حدثنا الليث عن عقيل
عن ابن شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا
به فضل الكلاء

* (باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن) * حدثني محمود أخبرني عبيد الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المحدث جبار والبئر جبار ٢٥ والعجماء جبارة في الركاز الخمس * (باب الخصومة في البئر والقضاء

فيها) * حدثنا عبدان عن أبي حنيفة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم هو عليه أفاعير لقي الله وهو عليه غضبان فأمر الله تعالى أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الآية يخافوا الأشعث فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية كانت لي بئر في أرض ابن عمي فقال لي شهودك قلت مالي شهود قال فيمينه قلت يا رسول الله أذا يخلف فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فأمر الله ذلك تصديقه * (باب أثم من منع ابن السبيل من الماء) * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا عبد الواحد بن زياد عن الأعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل كان له فضل ماء بالطريق فمعه من ابن

ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع الكلال صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة بلفظ لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلال فيهنزل المال وتجوع العمال والمراد بالكلال هنا النسابة في الموات فإن الناس فيه سواء وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً ثلاثة لا يمنعن الماء والكلال والنار واسناده صحيح قال الخطابي معناه الكلال ينبت في موات الأرض والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد قيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصحب منها مصباحاً أو يدن منها ما يشعله منها وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحراء فليس له منع من ينفع بها بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع * (قوله باب من حفر بئر في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة البئر جبار بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر قال ابن المنير الحديث مطلق والترجمة مقدمة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقعد حاسق قوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فالذي يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور وخالف الكوفيون وسيأتي تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان أو عبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا * (قوله باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الأشعث كانت لي بئر في أرض ابن عمي يعني فتخاصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو رده مختصراً وسيأتي بتمامه في التفسير وفي الأيمان والنذور وغير موضع واسم ابن عمه معدان بن الأسود بن معد بن كريب الكندي ولقبه الجفشي بوزن فعليل مفتوح الأول واختلف في ضبط هذا الأول على ثلاثة أقوال أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين وقوله في الحديث كانت لي بئر في أرض زعم الاسماعيل أن أباه جزة ففرد بك البئر عن الأعمش قال ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش إلا قال في أرض قال والأكثر أولى بالحنظلة من أبي جزة اهـ وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي جزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الأيمان والنذور ونذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى وقوله شهودك أي أحضر شهودك أو اطلب يمينه وقوله إذا يخلف بالنصب قال السهيلي لا غير وحكي ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا * (قوله باب أثم من منع ابن السبيل من الماء) أي الفاضل عن حاجته ويدل عليه قوله في حديث الباب رجل كان له فضل ماء بالطريق فمعه من ابن السبيل قال ابن بطال فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة فإذا أخذ حاجته لم يجز له منع ابن السبيل اهـ وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب من رأى أن صاحب الحوض أحق بمائه ويأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية ورجل بايع أمامه في رواية

(٤ - فتح الباري خا) السبيل ورجل بايع أمامه لا يبايعه إلا دنيا فإن أعطاه منها رضى وإن لم يعطه منها سخط ورجل أقام سلطته بعد العصر فقال والله الذي لا اله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل ثم قرأ أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً (٣) قوله وقوله شهودك أي يمينه هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا وهي روايته التي شرح عليها والافرواية المتن الذي بأيدينا كما ترى بالهامش اهـ معجته

الكشميني اماما **(قوله باب سكر الانهار)** السكر بفتح المهملة وسكون الكاف
 السد والغلق مصدر سكرت النهر اذا سجدته وقال ابن دريد اصله من سكرت الريح اذا سكن
 هبوبها **(قوله عن عروة)** سبأني بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثه
(قوله عن عبد الله بن الزبير) أنه حدثه أن رجلا من الانصار خاصم الزبير **(هذا هو المشهور من**
 رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقدر واه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن ابن شهاب
 أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أخرجه النسائي وابن الجارود
 والاسماعيلي وكان ابن وهب حل رواية الليث على رواية يونس والافرواية الليث ليس فيها ذكر
 الزبير والله أعلم وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
 عن الزبير بن عيرز ذكر عبد الله وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن
 شهاب عن عروة مرسل وأما في التفسير من وجه آخر عن معمر وكذا أخرجه الطبري من
 طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج
 كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي
 ليس فيها عن عبد الله وذكر الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقوا شعيبا وابن
 جريج على قولهم ما عروة عن الزبير قال وكذلك قال أحمد بن صالح وحرمله عن ابن وهب قال
 وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس قال وهو المحفوظ (قلت) وانما صححه البخاري مع هذا
 الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي
 صلى الله عليه وسلم فكيف ما دار فهو على ثقة ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده
 متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير وزعم
 الحميدي في جمعه ان الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال
 فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجهما من أصحاب الكتب الستة الا النسائي
 وأشار اليها الترمذي خاصة وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني
 من حديث أم سلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سبأني بيانه **(قوله**
أن رجلا من الانصار) زاد في رواية شعيب قد شهد بدرًا وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن
 الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ووقع في رواية
 يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقرئ في معجمه في هذا الحديث ان اسمه حميد قال أبو
 موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد الا في هذه الطريق
 ما وليس في البدرين من الانصار من اسمه حميد وحكى ابن بشكوال في مبهجاته عن شيخه أبي
 الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس قال ولم يأت على ذلك بشاهد (قلت) وليس ثابت بدرًا
 وحكى الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الانصارى الذي نزل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله ولم يذكر
 مستمده وليس بدرًا أيضا نعم ذكر ابن اسحق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد
 وهو عندى غير الذي قبله لان هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذو العاش الى خلافة عثمان
 وحكى الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوى انه حاطب بن أبي بلتعة وتلقب بان حاطب وان
 كان بدرًا لكنه من المهاجرين لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن

* (باب سكر الانهار)*
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 حدثنا الليث قال حدثني
 ابن شهاب عن عروة عن عبد
 الله ابن الزبير رضي الله
 عنهما أنه حدثه أن رجلا
 من الانصار خاصم الزبير عند
 النبي صلى الله عليه وسلم

عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم الآية قال نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء الحديث
 واسناده قوي مع ارساله فان كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولا وعلى هذا
 فيؤول قوله من الانصار على ارادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غيره واحد كعبد الله بن حذافة
 وأما قول الكزمانى بأن حاطبا كان حليفنا للانصار ففيه نظر وأما قوله من بنى أمية بن زيد فعله
 كان مسكنه هنالك كعمركا تقدم في العلم وذكر الثعلبي بغير سند ان الزبير وحاطب لما خراجا
 بالمقداد قال لمن كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عمته ولوى شذقه فقطن له يهودى فقال قاتل
 الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويتهمون به وفي صحة هذا نظروا يترشح بأن حاطبا كان حليفنا
 لآل الزبير بن العوام من بنى أسد وكانت له مجاور للزبير والله أعلم وأما قول الداودى وأبي
 اسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال أنه كان
 من الانصار يعنى نسب الادينا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنه لم يكن منافقا ولكن أصدر
 ذلك منه بادرته النفس كما وقع لغيره ممن صحت قوته وقوى هذا شارح المصابيح التوربشتى وهو
 ما عده وقال لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصرة التي هي المدح ولو شاركهم في
 النسب قال بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس ذلك بمستكر من غير
 المعصوم في تلك الحالة اهـ وقد قال الداودى بعد جرمه بأنه كان منافقا وقيل كان بدريا فان
 صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء النفاق عن شهدائها اهـ وقد عرفت أنه لا ملازمة
 بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق وقال ابن التين ان كان بدريا فعنى قوله لا يؤمنون
 لا يستكملون الايمان والله أعلم **(قوله خاصم الزبير)** في رواية معمر خاصم الزبير رجلا
 والخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر **(قوله في شراج الحرة)** بكسر المعجمة
 وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء مثل مجر ومجار ويجمع على شروج أيضا وحكى ابن
 دريد شرج بفتح الراء وحكى القرطبي شرجة والمراد بها هنامسيل الماء وانما أضيفت الى الحرة
 لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها وهي في خمسة مواضع المشهور منها
 اثنتان حرة واقم وحرة ليلي وقال الداودى هو نهر عند الحرة بالمدينة فاعرب وليس بالمدينة نهر
 قال أبو عبيد كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيمتانفس الناس فيه فتضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم للادعى فالاعلى **(قوله التي يسقون بها النخل)** في رواية شعيب كانا يسقيان بها
 كلاهما **(قوله فقال الانصارى)** يعنى للزبير سرح فعل أمر من التسريح أى أطلقه وانما قال له
 ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيجب سبه لا كمال سقى أرضه ثم يرسله الى
 أرض جاره فالتس منه الانصارى تعجیل ذلك فامتنع **(قوله اسقى يا زبير)** بهمزة وصل من الثلاثي
 وحكى ابن التين انه بهمزة قطع من الرابعي تقول سقى وأسقى زاد ابن جرير في روايته كما سيأتى بعد
 باب فأمره بالمعروف وهي جملة معترضة من كلام الراوى وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال
 في آخره وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللانصارى وضبطه الكرماني فأمره ههنا بكسر
 الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الأمر وهو محتمل **(قوله أن كان ابن عمك)** بفتح همزة
 أن وهي للتعليل كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك وكانت أم الزبير صفيية بنت عبد

في شراج الحرة التي يسقون
 بها النخل فقال الانصارى
 سرح الماء يمر فأبى عليه
 فاخصمنا عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 للزبير اسقى يا زبير ثم أرسل
 الماء الى جارك فغضب
 الانصارى فقال أن كان ابن
 عمك

المطلب وقال السضاوي يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا والتقدير لأن كان أو بان كان ونحوه أن كان ذامال وبنين أي لا تقطعه لأجل ذلك وحكى القرطبي تبعا للعباس أن همزة أن معدودة قال لأنه استفهام على جهة انكار (قلت) ولم يقع لنا في الرواية متداككن يجوز حذف همزة الاستفهام وحكى الكرماني أن كان بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ولا أعرف هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال اعدل يا رسول الله وإن كان ابن عمك والطاهران هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبرية ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه أنه ابن عمك قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لانها وقعت بعد كلام تام معلى بعضهم ما صدر بها فإذا كسرت قدر ما قبلها الفاء وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالكسرة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلاً اضربه أنه مسمى اضربه أنه مسمى فأضربه ومن شواهد ولا تقر بوالزنا أنه كان فاحشة ولم يقرأ هذا إلا بالكسر وإن جاز الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى أنا كل من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم قرأنا فاع والكسائي أنه بالفتح والباقيون بالكسر (قوله فتلون) أي تغير وهو وكناية عن الغضب زاد عبد الرحمن بن اسحق في روايته حتى عرفنا أن قدساء ما قال (قوله حتى يرجع إلى الجدر) أي يصير إليه والجدر بفتح الجيم وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو ما وضع بين شربات النخل كالجدار وقيل المراد الجوار التي تحبس الماء وجرم به السهملي ويرى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى وهو جمع جدار وقال ابن التين ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذي في اللغة وهو أصل الحائط وقال القرطبي لم يقع في الرواية إلا بالسكون والمعنى أن يصل الماء إلى أصول النخل قال ويرى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشربات التي في أصول النخل فأنه ترفع حتى تصير تشبه الجدار والشربات بمجمعة وفتحات هي الحفر التي تنحرف في أصول النخل وحكى الخطابي الجدر بسكون الدال المجعولة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب قال الكرماني المراد بقوله أمسك أي أمسك نفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك (قلت) قد قالها في هذا الباب كما سيأتي في رواية معمر في التفسير حيث قال ثم أرسل الماء إلى جارك وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله احبس الماء والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمره بحبسه كان بعد ذلك (قوله فقال الزبير والله أني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) زاد في رواية شعيب إلى قوله تسليما ووقع في رواية ابن جريج الآية فقال الزبير والله أن هذه الآية أنزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ونزلت فلا وربك الآية والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجزم بذلك لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه وجرم مجاهد والشعبي بأن الآية أنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت الآية فروى اسحق بن راهويه في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي قال كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودي المنافق إلى النبي صلى

فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر فقال الزبير والله أني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم

الله عليه وسلم لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي الى حكمهم لانه علم أنهم
 يأخذونها فانزل الله هذه الآيات الى قوله ويسلموا تسليما وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن
 أبي نجيح عن مجاهد نحوه وروى الطبري باسناد صحيح عن ابن عباس ان حاكم اليهود يومئذ كان
 أبا برزة الأسلمي قبل أن يسلم ويصحب وروى باسناد آخر صحيح الى مجاهد أنه كعب بن الأشرف وقد
 روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين
 كان بينه وبين يهودي خصومة فقال اليهودي انطلق بنا الى محمد وقال المنافق بل تأتي كعب بن
 الأشرف فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر
 الفاروق وهذا الاسناد وان كان ضعيفا لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف
 لا مكان التعبد وأما الواحدى باسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الانصارى المذكور
 قيس ورجح الطبري في تفسيره وعزاه الى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة
 ليس في نظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يعرض بينهما ما يقتضى خلاف ذلك ثم قال ولا
 مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت في أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية والله أعلم **(قوله)**
 قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد يدكر عروة عن عبد الله الا اللبث فقط هكذا وقع
 في رواية أبي ذر عن الجوى وحده عن الثوري وهو القائل قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس
 هو السلي الاصبهاني وهو من أقران البخاري وتأخر بعده مات سنة ست وستين وأبو عبد الله
 هو البخاري المصنف وهو موضح بتفرد اللبث بك عبد الله بن الزبير في اسناده فان أراد مطلقا
 ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهري وان
 أراد بقبضه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فان رواية ابن وهب
 فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب وقد نقل الترمذي عن البخاري ان ابن وهب
 روى عن الليث ويونس نحو رواية قتيبة عن الليث **(قوله)** شرب الاعلى قبل
 (الاسفل) في رواية الجوى والكشيري قبل السلي والاول أولى وكأنه يشير الى ما وقع في مرسل
 سعيد بن المسيب في هذه القصة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسقى الاعلى ثم الاسفل
 قال العلماء الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الاعلى فالاعلى والحق للاسفل حتى يستغنى
 الاعلى وحده أن يغطى الماء الارض حتى لا تشربه ويرجع الى الجدار ثم يطلقه **(قوله)** ثم أرسل
 كذا للدلائل كثر وللکشميري ثم أرسل الماء **(قوله)** اسقيا زبير حتى يبلغ) في رواية كريمة والاصلي
 اسقيا زبير ثم يبلغ الماء الجدر وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء زاد في التفسير من وجه آخر عن
 معمر ثم أرسل الماء الى جارك واستوى الزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الانصارى
 وفي رواية شعيب في الصلح فاستوى للزبير حينئذ حقه وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه
 سعة له وللانصارى فقوله استوى أى استوفى وهو من الوعى كأنه جمعه له في وعائه وقوله أحفظه
 بالمهمل والنظاء المشالة أي أغضبه قال الخطابي هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري
 وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان (قلت) لكن
 الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما بين ذلك ولا يثبت الادراج بالاحتمال
 قال الخطابي وغيره وانما أحكم صلى الله عليه وسلم على الانصارى في حال غضبه مع نبيه أن يحكم

قال محمد بن العباس قال أبو
 عبد الله ليس أحد يدكر عروة
 عن عبد الله الا اللبث فقط
 * (باب شرب الاعلى قبل
 الاسفل) * حدثنا عبد الله
 أخبرنا عبد الله أخبرنا
 معمر عن الزهري عن عروة
 قال خاصم الزبير رجلا من
 الانصار فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم يا زبير اسق ثم أرسل
 فقال الانصارى انه ابن عمك
 فقال عليه السلام اسق
 يا زبير حتى يبلغ الجدر
 أمسك قال الزبير فأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك
 فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم

الحاكم وهو غضبان لان النهي معلل بما يخاف على الحاكم من الخطا والغلط والنبي صلى الله عليه وسلم مأمون لعصمته من ذلك حال السخط **(قوله)** **باب** شرب الاعلى الى الكعبين) يشير الى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك كما سيأتي في آخر الباب **(قوله)** حدثنا محمد زاد في رواية أبي الوقت هو ابن سلام **(قوله)** فأمره بالمعروف كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الامر وهي جملة معترضة من كلام الراوي وحكى الكرماني انه بلفظ فعل الامر من الامر ار وقد تقدم ما فيه وقد قال الخطابي معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بينهم في مقدار الشرب اه ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والامر الوسط مراعاة للجوار ويدل عليه رواية شعيب المذكورة ومثلها المعمر في التفسير وهو ظاهر في أنه أمره أولاً أن يسامح ببعض حقه على سبيل الصلح وبهذا ترجم البخاري في الصلح اذا أشار الامام بالمصلحة فلما لم يرض الانصار بذلك استقصى الحكم وحكم به وحكى الخطابي أن فيه دليلاً على جواز فسح الحاكم حكمه قال لانه كان له في الاصل أن يحكم بأمرين شاء فقدم الاسهل ايتار الحسن الجوار فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الاول وحكم بالثاني ليكون ذلك أبلغ في زجره وتعقب بأنه لم يثبت الحكم أولاً كما تقدم بيانه قال وقيل بل الحكم كان مأمر به أولاً فلما لم يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه ثانياً على ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالاموال اه وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الاخير وفيه نظر وسياق الحديث بأبي ذلك كما ترى لاسيما قوله واستوعى للزبير حقه في صريح الحكم وهي رواية شعيب في الصلح ومعمر في التفسير في مجموع الطرق دال على أنه أمر الزبير أولاً أن يترك بعض حقه وثانياً أن يستوفي جميع حقه **(قوله)** فقال لي ابن شهاب) القائل هو ابن جريح راوى الحديث **(قوله)** فقد رت الانصار والناس) هو من عطف العام على الخاص **(قوله)** وكان ذلك الى الكعبين) يعني أنهم لما رأوا ان الجدر يختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا ذلك معياراً لاستحقاق الاول فالاول والمراد بالاول هنا من يكون مبدء الماء من ناحيته وقال بعض المتأخرين من الشافعية المراد به من لم يتقدمه أحد في الفراس بطريق الاحياء والذي يليه من احياء بعده وهم جراحا قال وظاهر الخبر أن الاول من يكون أقرب الى مجرى الماء وليس هو المراد وقال ابن التين الجمهور على أن الحكم أن يمسك الى الكعبين وخصه ابن كثة بالنخل والشجر قال وأما الزروع فالى الشراك وقال الطبري الاراضي مختلفة فيمسك لكل أرض ما يكفيها لان الذي في قصة الزبير واقعة عين واختلف أصحاب مالك هل يرسل الاول بعد استيفائه جميع الماء أو يرسل منه ما زاد على الكعبين والاول أظهر ومجمله اذا لم يبق له حاجة والله أعلم وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسنبل ومهزور بفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعد هاءاء ومذنب بئال معجمة ونون بالتصغير واديان معروفان بالمدينة وله اسناد موصول في غرائب مالك للدارقطني من حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده واسناد كل منهما حسن وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم روى

(باب شرب الاعلى الى الكعبين) * حدثنا محمد أخبرنا محمد بن يزيد الحراني قال أخبرني بن جريح قال حدثني ابن شهاب عن عروة ابن الزبير أنه حدثه أن رجلاً من الانصار خاصم الزبير في شراج من الحرة ليستقي به النخل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسق يا زبير فأمره بالمعروف ثم أرسله الى جارك فقال الانصاري أن كان ابن عمك فتلون وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احبس حتى يرجع الماء الى الجدر واستوعى له حقه فقال الزبير والله ان هذه الآية انزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمولك فيما شجر بينهم فقال لي ابن شهاب فقد رت الانصار والناس قول النبي صلى الله عليه وسلم اسق ثم احبس حتى يرجع الى الجدر وكان ذلك الى الكعبين

عن معمر عن الزهري قال نظرنا في قوله أحبس الماء حتى يبلغ الجدر فكان ذلك إلى الكعبين أه
وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظروا في قوله حتى
يرجع إلى الجدر فكان ذلك إلى الكعبين وكأن معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية
عبد الرزاق وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق أحبس
الماء إلى الجدر أو إلى الكعبين وهو شك منه والصواب ما رواه ابن جريج وذكر الشاشي من
الشافعية أن معنى قوله إلى الجدر رأى إلى الكعبين وكأنه أشار إلى هذا التقدير والأفليس الجدر
مراد قال الكعب **(قوله الجدر هو الأصل)** كذا هنا في رواية المستمل وحده وفي هذا الحديث غير
ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به لكن ليس له إذا
استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن للعا كم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به
ويرشد إليه ولا يلزمه إلا إذا رضى وأن الحا كم يستوفى لصاحب الحق حقه إذا لم يتراضيا وأن
يحكم بالحق لمن توجه له ولولم يسأله صاحب الحق وفيه الاكتفاء من الخاصم بما يفهم عنه
مقصوده من غير مبالغة في النصيب على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع ضفاته
وفيه توخي من جنى على الحا كم ومعاقبته ويمكن أن يستدل به على أن للإمام أن يعفو عن
التعزير المتعلق به لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع وانما يعاقب النبي صلى الله
عليه وسلم صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس كما قال في حق كثير من المنافقين
لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه قال القرطبي فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي صلى
الله عليه وسلم أوفى حق شريعته لقتل قتله زنديق ونقل النووي نحوه عن العلماء والله أعلم
❦ (قوله ما فضل سقي الماء) أي لكل من احتاج إلى ذلك **(قوله عن سمي)** بالمهملة
مصغرا زاد في المظالم مولى أبي بكر رأى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام **(قوله عن أبي صالح)**
زاد في المظالم السمان والأسناد مديون الشيخ البخاري **(قوله بينا رجل)** لم أقف على اسمه **(قوله)**
يمشي قال في المظالم بينا رجل بطريق ولدار قطعت في الموطآت من طريق روح عن مالك
يمشي بفلاة وله من طريق ابن وهب عن مالك يمشي بطريق مكة **(قوله فاشتد عليه)** وقعت الفاء
هنا موضع إذا كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى إذا هم يتنظون وسقطت هذه الفاء من رواية
مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للاكثر **(قوله فاشتد عليه العطش)** كذا للاكثر وكذا
هو في الموطأ ووقع في رواية المستمل العطاش قال ابن التين العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا
تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام
(قلت) وسياق الحديث ياباه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة
(قوله يلهث) بفتح الهاء اللهث بفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الأعياء وقال ابن التين لهث
الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ولهث الرجل إذا أعيا ويقال إذا بحث يديه
ورجليه **(قوله يأكل التري)** أي يكدم بفمه الأرض النديه وهي أما صفة وأما حال وليس
بمفعول ثان لرأى **(قوله بلغ هذا مثل)** بالفتح أي بلغ مبلغا مثل الذي بلغني وضبطه الدمياطي
بخطه بضم مثل ولا يخفى توجيهه وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح فرجه **(قوله)**
فلا تخفه في رواية ابن حبان فنزع أحد تخفه **(قوله ثم أمسكه)** أي أحد تخفه الذي فيه الماء

الجدر هو الأصل * (باب
فضل سقي الماء) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن سمي عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضي الله
تعالى عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال بينا
رجل يشي فاشتد عليه
العطش فنزل بئرا فشرب
منها ثم خرج فاذا هو بكلب
يلهث يأكل الثرى من
العطش فقال لقد بلغ هذا
مثل الذي بلغني فلا تخفه
ثم أمسكه بفيه

وانما احتاج الى ذلك لانه كان يعالج يديه ليصعد من البئر وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسرا (قوله ثم رقى) بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزنا ومعنى وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشارق هي لغة طى يفتحون العين فيما كان من الافعال معتل اللام والاول أفصح وأشهر (قوله فسقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح حتى أرواه أي جعله ريانا وقدم مضى في الطهارة (قوله فشكر الله له) أي أثنى عليه أو قبل عمله أو جازاه بفعله وعلى الاخير فالفاء في قوله فغفر له تفسيرية أو من عطف الخاص على العام وقال القرطبي معنى قوله فشكر الله له أي أظهر ما جازاه به عند ملائكته ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له فأدخله الجنة وكذا في رواية ابن حبان (قوله قالوا) سمى من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جعشم رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان (قوله وان لنا) هو معطوف على شيء محذوف تقديره الامر كما ذكرنا وان لنا في البهائم أي في سقى البهائم أو الاحسان الى البهائم أجرا (قوله في كل كبد رطبة أجر) أي كل كبد حية والمراد رطوبة الحياة أو لان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ومعنى الظرفية هنا أن يقدر محذوف أي الاجر ثابت في ارواء كل كبد حية والكبد كرويوث ويحتمل أن تكون في سببية كقولك في النفس الدينة قال الداودي المعنى في كل كبد حتى أجر وهو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الملك هذا الحديث كان في بني اسرائيل وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله في كل كبد فخصوص ببعض البهائم مما لا ضرر فيه لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز ان يقوى ليزداد ضرره وكذا قال النووي ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ويلتحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التين لا يتنعج اجراؤه على عمومه بمعنى فيسقى ثم يقتل لاننا أمرنا بأن نحسن القتل ونهيننا عن المثلثة واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة ومما قيل في الرد على من استدل به أنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان ممن يقتدى به أم لا والجواب اننا لم نتعج بمجرد الفعل المذكور بل اذا فرغنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فاننا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم بل اذا ساقه امام شرعنا مساق المدح ان علم ولم يشده بشده صحيح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ومحمل ذلك في شرعنا ما اذا لم يخف على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم أعظم أجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين وينبغي ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق وكذا اذا دار الامر بين البهيمة والادب المحترم واستويا في الحاجة فالادب أحق والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديثي أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار وسأني الكلام عليه في بدء الخلق وتقدم حديث اسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة وأما حديث ابن عمر فذكره الدارقطني ان معن بن عيسى تفرد به كره في الموطا قال ورواه في غير الموطا ابن وهب والقعنبي وابن أبي أويس ومطرف ثم ساقه من طرقهم وأخرجه الاسماعيلي من طريق معن وابن وهب وأخرجه أبو نعيم من طريق القعنبي ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كونها لم تسقها فقتضاه أنها لو سقته لم تعذب قال ابن المنير بدل

ثم رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له قالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم أجرا قال في كل كبد رطبة أجر * تابعه حماد ابن سلمة والربيع بن مسلم عن محمد بن زياد حدثنا ابن أبي مريم * حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة المكسوف فقال دنت مني النار حتى قلت أي رب وأنا معهم فاذا امرأة حسبت أنه قال تخذه شهرة قال ما شأن هذه قالوا حبستها حتى ماتت جوعا حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار قال فقال والله أعلم لآنت أطمعتهيا ولا سقيتهيا حين حبستها ولا أنت أرسلتها فأنكمت من خشاش الارض

* (باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه) * حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدام فشرب وعن عيينة غلام وهو أحدث (٣٣) القوم والاشياخ عن يساره قال يا غلام

أتأذن لى أن أعطى الاشياخ فقال ما كنت لأوتر بنصبي منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه * حدثنا محمد ابن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيده لا ذودت رجلا عن حوضي كما تذاذ الغريسة من الأبل عن الحوض * حدثني عبد الله ابن محمد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب وكثير ابن كثير يزيدا أحدهما على الآخر عن سعيد بن جبير قال قال ابن عباس رضى الله عنهم ما قال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله أم اسمعيل لو تركت زمزم أو قال لولم تعرف من الماء لكانت عينا معينا وأقبل جرهم فقالوا أتأذنين أن تنزل عندك قالت نعم ولا حق لكم في الماء قالوا نعم * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم

الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة وليس فيه ثوب السقي ولكن كفى بالسلامة فضلا (قوله) باب من رأى أن صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه) ذكر فيه أربعة أحاديث أحدها حديث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل غانمة أبواب ومناسبتة للترجمة ظاهرة الحاقا للحوض والقرية بالقدح فكان صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شر باوستقيا وقد خفي هذا على المهلب فقال ليس في الحديث إلا أن لا يعن أحق من غيره بالقدح وأجاب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الإيعن ما في القدح بمجرّد جلوسه واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمتسبب في تحصيله ثانيها حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي صلى الله عليه وسلم وسأق الكلام عليه في ذكر الحوض النبوى من كتاب الرقاق وقوله لا ذودن بمجة ثم مهمله أى لا طردن ومناسبتة للترجمة من ذكره صلى الله عليه وسلم أن صاحب الحوض يطرد ابل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز وقد خفي على المهلب أيضا فقال أن المناسبة من جهة اضافة الحوض الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان أحق به وتعبه ابن المنير بأن أحكام التكليف لا تنزل على وقائع الآخرة وإنما استدل بقوله كما تذاذ الغريسة من الأبل فاجاز لصاحب الحوض طرد ابل غيره عن حوضه الا وهو أحق بحوضه ثالثها حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم أورده مختصرا جدا وسماى مطولا في أسديث الانبياء ومناسبتة للترجمة من جهة قولها للذين نزّلوا عليهم اولا حق لكم في الماء قالوا نعم وقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك قال الخطابي فيه أن من أتى ماء في فلاة من الارض لم يشاركه فيه غيره الا برضاه الا أنه لا يمنع فضله اذا استغنى عنه وانما شرت هاجر عليهم أن لا يتلذذوه رابعها حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه ورجل له فضل ماء بالطريق فنعته من ابن السبيل وقال في هذه الطريق ورجل منع فضل ماء فيقول الله اليرم أمنعت فضلى كما منعت فضل مالم تعمل يدك ومناسبتة للترجمة من جهة أن المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ويؤخذ أيضا من قوله مالم تعمل يدك فان مفهومه أنه لو عاجله لكان أحق به من غيره وحكى ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال هذا يخفى معناه ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وإنما هو في منعه غاصب ظالم وهذا لا يرد فيما حازمه عمله قال ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعهما من صاحب الشفة أى العطشان ويكون معنى مالم تعمل يدك أى لم تبسح الماء ولا أخرجه قال وهذا أى الاخير ليس من الباب فى شئ والله أعلم (قوله) قال على حدثنا سفيان غير مرة (الج) يشير الى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحح الموصول لكون الذى وصله من الحفاظ وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن الخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي قال وأرسله غيرهم (قلت) وقد وصله أيضا عمرو والنقاد أخرجه مسلم عنه وصنفوا ابن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف فى

(٥ - فتح الباري ح ١)

القيامة ولا ينظر اليهم رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمنعت فضلى كما منعت فضل مالم تعمل يدك قال على حدثنا سفيان غير مرة عن عمرو ومع ابن صالح يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم

سياق المتن في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** لا حى الا لله ورسوله
ترجم بالنظ الحديث من غير مزيد قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين أحدهما ليس
لاحد أن يحصى للمسلمين الاما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم والاخر معناه الاعلى مثل ما جاءه
عليه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بعده ان يحصى وعلى الثانى
يختص الحى عن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة وأخذ أصحاب
الشافعي من هذا أن له فى المسئلتين قولين والراجح عندهم الثانى والاوّل أقرب الى ظاهر اللفظ
لكن رجحوا الاول بما سأتى ان عرجى بعد النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالحى منع الرعى فى
أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلاً **(قوله عن**
يونس) هو ابن يزيد الايلي ورواية الليث عنه من الاقران لانه قد سمع من شيخه ابن شهاب وفي
الاسناد تابعيان وصحابيان **(قوله لا حى)** أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان اذا نزل
منزلاً مخصوصاً استعوى كلباً على مكان عال فالى حيث انتهى صوته جاءه من كل جانب فلا يرى فيه
غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والحى هو المكان المحى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من
الاحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلا فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والاربع عند
الشافعية أن الحى يختص بالخليفة ومنهم من ألحق بدولة الاقاليم ومحل الجواز مطلقاً أن لا يضمر
بكافة المسلمين واستدل به الطحاوى لمذهب في اشتراط اذن الامام فى احياء الموات وتعتقب
بالفرق بينهما فان الحى أخص من الاحياء والله أعلم قال الجوزى من الشافعية ليس بين
الحديثين معارضة فالحى المنهى ما يحصى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعل
الجاهلية والاحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملاً فافترقا وانما تعد أرض الحى مواتاً
لكونها لم تقدم فيها لك لاحد لكنها تشبه العامر لما فيها من المنفعة العامة **(قوله)** وقال بلغنا
أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع) كذا الجميع الرواة الا لاى ذرو القائل هو ابن شهاب وهو
موصول بالاسناد المذكور اليه وهو مرسل أو معضل وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن
وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعاً ووقع عند أبى ذر وقال أبو عبد الله
بلغنا الى آخره فظن بعض الشراح انه من كلام البخارى المصنف وليس كذلك فقد أخرجه
الاسماعيلي من طريق أحمد بن ابراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه فذكر
الموصول والمرسل جميعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لابي نعيم في مستخرجه فيه
تحديث فانه أخرجه من الوجه الذى أخرجه منه الاسماعيلي فاقصر في الاسناد الموصول على
المتن المرسل وهو قوله حى النقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وانما هو بلاغ
للزهرى كما تقدم وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعاً
بين الحديثين وأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن قيس عن البخارى انه وهم قال البيهقي لان قوله
حى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
وسلم حى النقيع لحيل المسلمين ترى فيه وفى اسناده العمرى وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد من
طريقه **(قوله النقيع)** بالنون المفتوحة وحكى الخطاى ان بعضهم صحفه فقال بالموحدة
وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل فى ثمانية أميال ذكرك ذلك ابن وهب فى موطنه

* (باب) * لا حى الا لله
ورسوله صلى الله عليه وسلم
* حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن يونس
عن ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن ابن
عباس رضى الله عنهما أن
الصعب بن جثامة قال ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا حى الا لله ورسوله
وقال بلغنا أن النبي صلى
الله عليه وسلم حى النقيع

وأن عمر جى الشرف والريذة * (باب شرب الناس وسقى الدواب من الانهار) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل لرجل أجرة ورجل ستر وعلى رجل وزر فأما الذى له أجر فرجل ربطها فى سبيل الله فأطال لها فى مرج أروضة فأصاب فى طيلها ذلك من المرج أو الروضة كانت له حسنة ولو أنه انقطع طيلها فاستنت شرقاً أو شرفين كانت آثارها وأروانها حسنة له ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنة له فهى لذلك أجر ورجل ربطها تغنياً وتعذناً لم ينس حق الله فى رقابها ولا ظهورها فهى لذلك ستر ورجل ربطها خيراً ورياء ونوا لاهل الاسلام فهى على ذلك وزر وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجرف قال ما أنزل على فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفادة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره * حدثنا اسمعيل حدثنا مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه (٣٥) قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فساله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها ووكاهها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والافسانك بها قال فضالة الغنم قال هى لك أو لا خيك أول الذئب قال فضالة الأبل قال مالك ولها مع ما سقاها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلبثها ربهما * (باب بيع الخطب والكل) * حدثنا علي بن أسد حدثنا وهيب عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يأخذ أحدكم أجلاً فياً أخذ حرمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خير من

وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء وفى الحديث ذكر النقيع الخضعات وهو الموضع الذى جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة والمشهور رانه غير النقيع الذى فيه الحى وحكى ابن الجوزى ان بعضهم قال انهما واحد قال والاول أصح (قوله وان عمر جى الشرف والريذة) هو معطوف على الاول وهو من بلاغ الزهرى أيضاً وقد ثبت وقوع الحى من عمر كما سيأتى فى أواخر الجهاد من طريق أسلم ان عراًست عمل مولى له على الحى الحديث والشرف بفتح المجهمة والراء بعد هاء فى المشهور وروى كعب بن عياض انه عند البخارى بفتح المجهمة وكسر الراء قال وفى موطأ ابن وهب بفتح المجهمة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخارى وأصلحه وهو الصواب والمصرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الالف واللام والريذة بفتح الراء والموحدة بعد هذا ال مجة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر جى الريذة لنعم الصدقة * (قوله باب شرب الناس وسقى الدواب من الانهار) أراد بهذه الترجمة ان الانهار الكائنة فى الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ثم أورد فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة فى ذكر الخيل وسيأتى الكلام عليه مناصلاً فى الجهاد والمتصود منه قوله فيه ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى فانه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها فإذا أجر على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصد من باب الاولى فثبت للمتصود من الاباحة المطلقة ثانياً ما حديث زيد بن خالد فى اللقطة وسيأتى فيها مشروحاً والمتصود منه قوله فيه مع ما سقاها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر * (قوله باب بيع الخطب والكل) بفتح الكاف واللام بعدهم زنة بغير مد وهو العشب رطبه وبأسه وموقع هذه الترجمة

أن يسأل الناس أعطى أم منع * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن يحتطب أحدكم حرمة على ظهره خيراً له من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يعنه * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريح أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أصبت شارفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغنم يوم بدر قال وأعطانى رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفاً أخرى فأختمت ما يؤمأ عند باب رجل من الانصار وأنا أريد أن أجعل عليهما اذخر الأبيعه ومعنى صانع من بنى قينة فاعفأستعز به على وليمة فاطمة ثم رزقته عبد المطلب يشرب فى ذلك البيت معه قينة فقالت * ألا يا حشر الشرف النوا * فثار اليها حزة بالسيف فجبأستمت ما وبقر خواصرهما ثم أخذ من أكبادهما قلت لابن شهاب ومن السنم قال قد جبأستمت ما فذهب به قال ابن شهاب قال على رضى الله عنه فنظرت الى منظر أفضعنى فاتيت نبي الله صلى الله عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة فاخبرته الخبر فخرج رمة زيد فأنطقلت معه فدخل على حزة فتمسك عليه فرفع حزة بصرة وقال هل أنتم الاعبيد لا بأتى فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يتهق حتى خرج عنهم وذلك قبل تحريم الخمر

من كتاب الشرب اشتراك الماء والخطب والمرعى في جوارز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص قال ابن بطال اباحة الاحتطاب في المباحات والاختلام من نبات الارض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترتفع الاباحه ووجهه انه اذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلا نيلك بالاحياء له أولى ثم أورد فيه المصنف ثلاثة أحاديث أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حزة بن عبد المطلب والشاهد منه قوله وأنا أريد أن أحل عليهما اذخر الا يبعده فاندال علي ما ترجم به من جوارز الاحتطاب والاحتشاش وسيأتي الكلام علي شرحه مستوفي في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

باب القطارع جمع قطيعة تقول أقطعت به أرضا جعلتها قطيعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به ويصير أولى باحيائه من لم يسبق الي احيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض ان الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قال وأكثر ما يستعمل في الارض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزها ما بان يملكه اياه فيعمره وما بان يجعل له غلته مندة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخرج بحقه على طريق فقهي مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتعجر لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وهذا حزم المحب الطبري وادعى الاذرعني ان الخلاف في جوارز تخصيص الامام بعض الجند بدفعه أرض اذا كان مستحقا لذلك والله أعلم **(قوله عن يحيى بن سعيد)** هو الانصاري ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحامد بن يحيى **(قوله)** أراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يقطع من البحرين يعني للانصار وفي رواية البيهقي دعا الانصار ليقطع لهم البحرين وللأسماعيلي ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها وكان الشك فيه من حماد فسمياني للمصنف في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ دعا الانصار ليكتب لهم البحرين وله في مناقب الانصار من رواية سفيان عن يحيى الى أن يقطع لهم البحرين وظاهره انه أراد أن يجعلها لهم اقطاعا واختلف في المراد بذلك فقال الخطابي يحتمل أنه أراد الموات منها ليملكوه بالاحياء ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخمس لانه كان ترك أرضا فلم يفسدها وتعتب بانها فحقت صلحا كما سعياني في كتاب الجزية فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم يتناول جزيتهم او به جزم اسمعيل القاضي وابن فرقول ووجهه ابن بزال بان أرض الصلح لا تقسم فلا تلك وقال ابن التين انما يسمي اقطاعا اذا كان من أرض أو عتار وانما يقطع من التي لا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع تملكيا وغير تملك وعل الثاني يحمل اقطاعا صلى الله عليه وسلم الدور بالمدينة كانه يشير الى ما أخرجه الشافعي مرسلًا ووصله الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم انتهى وسيأتي في أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير يعني بعد أن أجلاهم والظاهر أنه ملكه اياها وأطلق عليها اقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم والذي يظهر لي أن النبي صلى

* (باب القطارع) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنسًا رضي الله عنه قال قال أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحرين فقالت الانصار حتى تقطع لآخواننا من المهاجرين

مثل الذي تقطع لنا قال سترن

بعدي أثره فاصبر واحثي
تلقوني * (باب كتابة
القطائع) * وقال الليث عن
يحيى بن سعيد عن أنس
رضي الله عنه دعا النبي صلى
الله عليه وسلم الانصار ليقطع
لهم بالبحرين فقالوا يا رسول
الله ان فعلت فاصيب
لاخواننا من قريش بعثها
فلم يكن ذلك عند النبي صلى
الله عليه وسلم فقال سترن
بعدي أثره فاصبر واحثي
تلقوني * (باب حلب الابل
على الماء) * حدثنا
ابراهيم بن المنذر حدثنا محمد
ابن فليح قال حدثني أبي عن
هلال بن علي عن عبد
الرحمن بن أبي عمرة عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من حق الابل أن تحلب على
الماء * (باب الرجل يكون
له ممر أو شرب في حائط أو في
نخل) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من باع نخلا بعد
أن تؤبر فمترها للبائع وللبيع
الممر والسقي حتى يرفع
وكذلك رب العريية * أخبرنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
الليث حدثني ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه
رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من ابتاع نخلا
بعد أن تؤبر فمترها للبائع إلا أن يشترط المبتاع

الله عليه وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم
فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها وأما بعد ذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الارض أيضا وقد
وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعه فيما الداري
بيت ابراهيم فلما فتحته في عهد عمر بن الخطاب ذلك لثيم واستقر في أيدي ذريته من ابنته رقية ويدهم كتاب
من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال
وغيرهما (قوله مثل الذي تقطع لنا) زاد في رواية البيهقي فلم يكن ذلك عنده يعني بسبب قلة
الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا وأغرب ابن بطل فقال معناه انه لم
يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير (قوله سترن بعدي أثره) بفتح الهمزة
والمثلثة على المشهور وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوكة من قريش عن
الانصار بالاموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته وسياق الكلام عليه
مستوفى في مناقب الانصار ان شاء الله تعالى (قوله ما) كتابة القطائع أي
لتكون وثيقة بيد المقتطع دفعا للنزاع عنه (قوله وقال الليث) لم أره موصولا من طريقه قال
الاسماعيلي وغيره أو رده عن الليث غير موصول زاد أبو نعيم وكأنة أخذه عن عبد الله بن صالح
كاتب الليث عنه واعترض على المصنف بان رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها وأجيب بانها
مذكورة في الشق الثاني وبأنه جرى على عادته في الإشارة الى ما يرد في بعض الطرق وقد تقدم انه
عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم وفي
الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لتوقفهم عن الاستئثار بشئ من الدنيا دون المهاجرين وقد
وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فصاروا في الفضل على
ثلاث مراتب اثنائهم على أنفسهم ومواساتهم غيرهم والاستئثار عليهم وسياق الكلام على
ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى (قوله ما) حلب الابل
على الماء أي عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر قاله ابن فارس يقول حلبتها
احلبها حلبا بفتح اللام (قوله ان تحلب) بضم أوله على البناء للمجهول وهو بالحاء المهملة في
جميع الروايات وأشار الداودي الى انه روى بالجيم وقال أراد انها تساق الى موضع سقيها وتعقب
بأنه لو كان كذلك لقال ان تحلب الى الماء لا على الماء وانما المراد حلبها هناك لتنع من يحضر من
المساكين ولان ذلك ينفع الابل أيضا وهو نحو النهي عن الجداد بالليل أراد أن يجتنبها را التحضر
المساكين (قوله على الماء) زاد أبو نعيم في المستخرج والبرقاني في المصاحفة من طريق المعافي
ابن سليمان عن فليح يوم ورودها وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق وقد
تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه ومن حقها ان
تحلب على الماء وتقدم شرحه هناك (قوله ما) الرجل يكون له ممر أو شرب في
حائط أو نخل هو من ألف والنشأ له حق المرو في الحائط أو نصيب في النخل (قوله وقال
النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد أن تؤبر فمترها للبائع) تقدم موصولا في باب من باع
نخلا قد أبرت من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر واصله معناه في هذا الباب (قوله وللبيع
الممر والسقي حتى يرفع) أي ثمرته (وكذلك رب العريية) وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من

الاحاديث المذكورة في الباب وتوهم بعض الشراح انه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك
وهما فاحشا وقال ابن المنير وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على امكان اجتماع الحقوق
في العين الواحدة هذا الملك وهذا الانتفاع وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون
الاصل فيكون له حق الاستطراق لا قسطا فها في أرض مملوكة لغيره وكذلك صاحب العرية قال
وعندنا خلاف فمن بقي العرية هل هو على الواهب أو الموهوب له وكذلك سقى الثمرة المستثناة في
البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تعتبر نقل ابن بطال الاجماع في ذلك ثم أورد المصنف
في ذلك خمسة أحاديث (الأول) حديث ابن عمر من ابتاع نخلا تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان
شئ من اختلاف الرواية فيه في باب من باع نخلا قد أبرت من كتاب البيوع (قوله) ومن ابتاع عبدا
وله مال الخ قال ابن دقيق العيد استدلل به لمالك على ان العبد ملك لاضافة الملك اليه باللام وهي
ظاهرة في الملك وقال غيره يؤخذ منه ان العبد اذا ملكه سيده مالا فانه يملكه وبه قال مالك وكذا
الشافعي في القديم لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المال لسيده الا أن يشترطه المبتاع وقال أبو حنيفة
وكذا الشافعي في الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا ولاضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال
المرج للفرس ويؤخذ من منعه انه ان باع عبدا ومعه مال وشرطه المبتاع ان البيع يصح
لكن بشرط أن لا يكون المال ربويا فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدرهم قاله الشافعي وعن
مالك لا يتنع لاطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا مدخل
له في العقد واختلف فيما اذا كان المال ميبانا والاصح ان لها حكم المال وقيل تدخل عملا
بالعرف وقيل يدخل سائر العورة فقط وقال الباغي ان شرطه المشتري للعبد صح مطلقا وان شرط
بعضه أو لنفسه فروايتان وقال المازري ان زال ملك السيد عن عبده يبيع او معاوضة فالمال
للسيد الا أن يشترطه المبتاع وعن بعض التابعين كالحسن يتبع العبد والحديث بحجة على
قائل هذا وان زال بالعتق ونحوه فالمال للعبد الا أن يشترطه السيد وان زال بالهبه ونحوها
فروايتان قال القرطبي أرجحهما الحاقها بالبيع وكذا ان سلمه في الجمانية وفي الحديث جواز
الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد قال الكرماني قوله وله مال اضافة المال الى العبد مجاز
كضافة الثمرة الى النخلة (قوله) وعن مالك هو معطوف على قوله حديثنا الا ان فهو موصول
والتقدير وحديثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح انه معلق وليس كذلك وتردد
الكرماني وقد وصله أبو داود ومن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعا وعن نافع عن
ابن عمر عن عمر في العبد موقوف وكذا هو في الموطأ والنظرة عن ابن عمر عن عمر بقصة العبد وعن
نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل حديث
من سمع جابرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الكرماني قوله في العبد أي في شأن العبد
أو التقدير عن عمر انه قال في العبد بأن ماله لبايعه أو زاد لفظ العبد بعد قوله الا أن يشترط
المبتاع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجحها الاول وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته
وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر
بقصة العبد ومن رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعا بالقصتين وقال النسائي انه
خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفا وقوله

ومن ابتاع عبدا وله مال فخاله
للذي باعه الا أن يشترط
المبتاع * وعن مالك عن نافع
عن ابن عمر عن عمر في العبد
* حديثنا محمد بن يوسف
حديثنا سفيان عن يحيى بن
سعيد

٣ قول الشارح (قوله والحارث الخ) وقوله (قوله سمى له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) هاتان (٣٩) العبارتان غير موجودتين في نسخ المتن

التي بايدينا وعلماهما في الرواية التي وقعت للشارح فشرح عليها وحررها اه متبعه

من اتباع عبدا وله مال فغاله للذي باعه الا أن يشترط المبتاع ~~هـ~~ كذا ثبتت قصة العمد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري وصنيع صاحب العمدية يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في باب العربا فقال عن عبد الله بن عمرو ذكر من باع نخلا ثم قال ولمسلم من اتباع عبدا فغاله للذي باعه الا أن يشترط المبتاع وكان له لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه نفعهم أنهم من أفراد مسلم واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدية فقال هذه الزيادة أخرجهما الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى لمخصا وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لان الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير واسطة عمر لكن مسلم والبخاري ذكرهما في البيوع والشرب فتعين ان سبب وههم المقدسي ما ذكرته وقال النووي في شرح مسلم لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر وذلك لا يضر فان سلمنا نقته بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدارقطني الى ترجيح رواية نافع وهي اشارة مردودة انتهى (قلت) أما نفي تخريجها فردود فانها ثابتة عند البخاري ههنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن باختصار واما الاختلاف بين سالم ونافع فانها هوي في رفعها ووقفها لا في اثباتها ونقيها فسلم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمرو وقد رجع مسلم ما رجحه النسائي وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع قال أبو عراة انهما على رفع حديث النخل واما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمرو رجع البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ونقل ابن التين عن الداودي هو وههم من نافع والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في العبد والمثمة قال ابن التين لا أدري من أين أدخل الوهم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك يعني على جهة الفتوى مستندا الى ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فتصح الروايتان (قلت) قد نقل الترمذي في الجامع عن البخاري تصحيح الروايتين ونقل عنه في العلل ترجيح قول سالم وقد تقدم بيان ذلك كله واختلف في كتاب البيوع (قوله والحارث ٣) أي الارض المزروعة من باع أرضا محروثة وفيها زرع فالزرع للسابع والخلاف في هذه كالحلاف في النخل ويؤخذ منه ان من أجر أرضا وله فيها زرع ان الزرع للمؤجر لا للمستأجر ان تصورت صورة الاجارة (قوله سمى له نافع هؤلاء الثلاثة) قائل سمى هو ابن جريج والضمير في له لابن أبي مليكة وفي الحديث ما يدل على قلة تدليس ابن جريج فانه ~~كثير~~ الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بان بينهما في هذا الحديث واسطة (ثانيها) حديث زيد بن ثابت في العربا وقد تقدم مشروحا في باب (ثالثها) حديث جابر في النهي عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة وبيع الثمر حتى يبدو صلاحه وبيعه بغير الدينار والدرهم الا العربا فاما المخابرة فتقدم الكلام عليها في المزارعة واما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المحاضرة واما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمرو وابن عباس وغيرهما في باب المزابنة واما بقيته فتقدم في باب بيع الثمر على رؤس النخل من حديث جابر (رابعها) حديث أبي هريرة في بيع العربا وقد تقدم أيضا مشروحا في باب (خامسها) حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة في النهي عن المزابنة الا أصحاب العربا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على رؤس النخل وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث وقوله هنا قال وقال ابن

عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم أن تباع العربا بخير صها قرا * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المخابرة والمحاقلة وعن المزابنة وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وأن لا تباع الا بالدينار والدرهم الا العربا * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العربا بخير صها من التمر فيمادون خمسة أو سق أو في خمسة أو سق شك داود في ذلك * حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حمزة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ببيع الثمر بالتمر الا أصحاب العربا فانه أذن لهم * قال وقال ابن اسحق حدثني بشير مثله

* (كتاب في الاستقراض)
وأداء الديون والحجر
والتفليس)*

* (باب من اشترى بالدين
وليس عنده ثمنه أو ليس
بمحضرته) * حدثنا محمد
ابن يوسف هو البليكندي
أخبرنا جابر عن المغيرة عن
الشعبي عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهم قال قال غزوت
مع النبي صلى الله عليه وسلم
فقال كيف ترى بعيرك
أتبعه قلت نعم فبعته إياه
فلما قدم المدينة غدت إليه
بالبعير فأعطاني ثمنه *
حدثنا علي بن أسد حدثنا
عبد الواحد حدثنا الأعمش
قال تذاكرنا عند إبراهيم
الرهني في السلم فقال حدثني
الأسود عن عائشة رضي
الله عنها أن النبي صلى الله
عليه وسلم اشترى طعاما
من يهودي إلى أجل ورهنه
درعاً من حديد * (باب)
من أخذ أموال الناس
يريد أدبها أو اتلافها
* حدثنا عبد العزيز بن عبد الله
الأويسبي حدثنا سليمان
ابن بلال عن ثور بن زيد عن
أبي الغيث عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من أخذ
أموال الناس يريد أدبها
أدى الله عنه ومن أخذ
يريد اتلافها

استحق حديثي بشري يعني ابن يسار مثله كذا لا يذروني في الوقت ووقع للأصلي وكرامة وغيرهما
قال أبو عبد الله قال ابن اسحق فعلى هذا فهو معاق ولم أره موصولاً من طريقه إلى هذه الغاية
والله المستعان * (خاتمة) * اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثاً المعلق منها خمسة والبقية
موصولة والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والخالص تسعة عشر وافقه مسلم على
تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة وحديث ابن عباس في قصة هاجر وحديث الصعب
في الحجي وحديث الزهري المرسل في حجي التقيع وحديث انس في القطائع وفيه من الآثار
اثنا عشر عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

* (قوله كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس)*

كذا لا يذروني زاد غيره في أوله البسملة والتفليس باب يدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه
بغير باب وجمع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لقلة الأحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض
* (قوله باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بمحضرته) أي فهو جائز وكأنه
يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً لا اشترى ما ليس عندي ثمنه وهو حديث أخرجه
أبو داود والحاكم من طريق سمك عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سمك
واختلف في وصله وإرساله ثم أورده فيه حديث جابر في شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه جله في
السفر وقضائه ثمنه في المدينة وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديث عائشة في شرائه
صلى الله عليه وسلم من اليهودي الطعام إلى أجل وهو مطابق للركن الأول قال ابن المنير وجه
الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لو حضره الثمن ما أخرجه من الطعام لو حضره لم يرتب في
ذممه ديناً ما عرف من عادته الشريفة من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه إخراجاً (قلت) وحديث
جابر يأتي الكلام عليه في الشروط وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن وقوله في أول
حديث جابر حدثنا محمد بن يوسف هو البليكندي كذا ثبت لا يذروني أهمل عند الأكثر وجزم أبو
علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكي ذلك عن رواية ابن السكن ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبويه
عن الفرري كذلك وحري شيخه هو ابن عبد الحميد ومغيرة هو ابن مقسم * (قوله باب من
أخذ أموال الناس يريد أدبها أو اتلافها) حذف الجواب اغتناء بما وقع في الحديث قال
ابن المنير هذه الترجمة تشعربان التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدرة على الوفاء قال لأنه إذا علم من نفسه
العجز فقد أخذ لا يريد الوفاء إلا بطريق التقنى والتقى خلاف الإرادة (قلت) وفيه نظر لأنه إذا نوى
الوفاء مما سيفتحه الله عليه فقد نطق بالحديث بأن الله يؤدى عنه أماناً ينفع عليه في الدنيا وأماناً
يتكفل عنه في الآخرة فلم يعبه التقيد بالقدرة في الحديث ولو سلم ما قال فهذا أمر ثلثة
وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يعجز * (قوله عن ثور بن زيد) بفتح الزاي وهو الديلي وللاسماعيلي من
طريق ابن وهب عن سليمان حدثني ثور * (قوله عن أبي الغيث) بالمجعة والمثلثة زاد ابن ماجه سوى
ابن مطيع (قلت) واسمه سالم والاسناد كله مدينون * (قوله أدى الله عنه) في رواية الكشميهني
أذاها الله عنه ولا ابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة ما من مسلم يدان ديناً يعلم
الله أنه يريد أدبه إلا إذا ما الله عنه في الدنيا وظاهره يحيل المسئلة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء
بغير تقصير منه كأن يعسر مثلاً أو يفجأه الموت وله مال مخبوء وكانت نيته وفاء دينه ولم يوف عنه

في الدنيا ويمكن حل حديث ميمونة على الغالب والظاهر انه لا تبعه عليه والحالة هذه في الآخرة بحيث يؤخذ من حسنة له صاحب الدين بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم **(قوله)** أنلفه الله ظاهره ان الاقلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما تراه بالمشاهدة ممن يتعاطى شيئاً من الأمور وقيل المراد بالاقلاف عذاب الآخرة قال ابن بطلان فيه الحض على ترك استيكال أموال الناس والترغيب في حسن التادية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس العمل وقال الداودي فيه ان من عليه دين لا يعتق ولا يتصدق وان فعل رداه وفي أخذ هذا من هذا بعد كثير وفيه الترغيب في تحسين النية والترهيب من ضد ذلك وان مدار الأعمال عليها وفيه الترغيب في الدين لمن ينوى الوفاء وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فسئل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله مع الدائن حتى يقضى دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم أيضاً من طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانا القس ذلك العون وساق له شاهدان من وجه آخر عن القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئاً بدين وتصرف فيه وأظهره فانه قادر على الوفاء ثم بين الامر بخلافه ان البيع لا يرد بل ينتظر به حلول الاجل لاقتصاره صلى الله عليه وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه رد البيع قاله ابن المنير **(قوله ما)** اداء الدين في رواية أبي ذر الديون بالجمع (وقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها الآية) كذا لا يذر وساق الاصيل وغيره الآية قال ابن المنير أدخل الدين في الامانة لنبوت الامر بادائه اذ المراد بالامانة في الآية هو المراد به في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض وفسرت هنالك بالاوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما يتعلق اهـ ويحتمل ان تكون الامانة على ظاهرها واذ أمر الله بآدابها ومده فاعله وعي لا تتعلق بالذمة فخال ما في الذمة أولى وأكثر المفسرين على ان الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة وعن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم نزلت في الولاية وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن أبي شيبة عن طريق طلحة بن معاوية قال كان لي دين على رجل فخاصمته الى شريح فقال له ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وأمر بحبسهم ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر أحدنا قال ما أحب انه يحول لي ذهباً يكف عني ديناً ففوق ثلاث الا ديناراً أرصده لدين الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وغرضه هنا هذا التقدير المذكور قال ابن بطلان فيه اشارة الى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذ من اقتصاره على ذكر الدين الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لادائهم الا ديناراً واحداً اهـ ولا يخفى ما فيه وفيه الاهتمام بأمر وفاء الدين وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الزهادة في الدنيا **(قوله ما أحب انه يحول لي ذهباً)** كذا لا يذر تحوّل بفتح المشنة وغيره بضم التحتية قال ابن مالك فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة وعاب بعضهم استعماله على الجريرى قال وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً بجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان

أنلفه الله * (باب) * أداء الديون وقول الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ان الله نعماً يعظكم به ان الله كان سمعاً بصيراً * حدثني أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن الأعمش عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أبصر يعنى أحدنا قال ما أحب انه يحول لي ذهباً يكف عني ديناً ففوق ثلاث الا ديناراً

أرصد لدين ثم قال ان الاكثرين هم (٤٢) الاقلون الامن قال بالمال هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب بين يديه وعن

بينه وعن ثماله وقليل ما هم وقال مكانك وتقدم غير بعد فسمعت صوتا فإذنت أن آتيه ثم ذكرت قوله مكانك حتى آتيت فلما جاء قلت يا رسول الله الذي سمعت أو قال الصوت الذي سمعت قال وهل سمعت قلت نعم قال أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت ومن فعل كذا وكذا قال نعم * حدثني أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس قال ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان لي مثل علي ثلاث وعندي منه شيء لآتي أرصد لدين رواه صالح وعقيل عن الزهري * (باب استقراض الأبل) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل قال سمعت أبا سلمة يعني يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأغلظ له فهم به أصحابه فقال دعوه فان أصحاب الحق مقالا واشتروا به بعيرا فأعطوه إياه قالوا لا نجد إلا أفضل من سنه قال اشتروه فأعطوه إياه

خبرا وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحوّل فانه زيادة المشنة تحذف ما كان فاعلا وجعل أول المفعولين فاعلا وثانيه ما خبرا منصوبا (قوله أرصده) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرباعي وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد والاول أوجه تقول أرصدته أي هيأته وأعدّته ورصدته أي رقبته وقوله الاكثرون أي مالا والاقلون أي ثوبا الامن ذكر وقوله وقليل ما هم ما زائد أوصفة وقوله مكانك بالنصب محذوف العامل أي الزم مكانك وقوله قلت يا رسول الله الذي سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فعل كذا وكذا فسر في الرواية الآتية في الرقاق وإن زنى وإن سرق ووقع في رواية المسمل هنا وإن بدل من (قوله عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر رواه صالح وعقيل عن الزهري) يعني عن عبيد الله عن أبي هريرة وطريقتهما موصول في الزهريات لمحمد بن يحيى الذهلي (قوله لو كان لي مثل أحد ذهباً) قال ابن مالك في وقوع التميز بعد مثل وهو قليل وتطيرد قوله تعالى ولو جئنا بقومك مددا (قوله ما يسرني أن لا يرى) قال ابن مالك في وقوع جواب لو مضارعاً منصوباً والاصل أن يكون ما ضياء مشبهاً وكأنه أوقع المضارع. وقع الماضي أو يكون الاصل ما كان يسرني حذف كان وهو جواب لو وفيه ضمير هو الاسم ويسرني الظير وحذف كان مع اسمها وبقا خبرها كثير وهذا أولى اه ووقع في حديث أبي ذر ما يسرني أن يكث عندي وفي حديث أبي هريرة يسرني أن لا يكث رمه وم كل منهم ما يطابق لمنطوق الآخر ووقع للأصلي وكرية في رواية أبي هريرة ما يسرني أن لا يكث وعلى هذا فلا زائدة والله أعلم (ب) (ب) استقراض الأبل) أي جواز له رد المدة ترض نظيره أو خير منه (ب) (ب) أن رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن المبارك بن شعبة الآتية في الهبة أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ سنا خفاء صاحبه يتقاضاه أي يطلب منه قضاء الدين وفي أول حديث سفيان عن سلمة كسبي أي بعد ما بين كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الأبل خفاء يتقاضاه ولا يجد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء أعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا وله عن يزيد بن هرون عن سفيان استقرض النبي صلى الله عليه وسلم من رجل بعيرا ولترمذي من طريق علي بن صالح عن سلمة استقرض النبي صلى الله عليه وسلم سنا (قوله فأغلظ له) يحتمل أن يكون الأغلاظ بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافرا فقد قيل أنه كان يهوديا والاول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابيا وكان يجري على عادته من جفاء اغناطبة ووقع في ترجمة بكر بن سهل في مجمع الطبراني الاوسط عن العرابي بن سارية ما ينهم انه هو ولكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي انه غير وان القدسة رقت لأعرابي ووقع للعرابي نحوها (قوله انهم به أصحابه) أي أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول أو الفعل لكن لم يفعلوا فدأب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان أصحاب الحق مالا) أي صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع (قوله واشتروا به بعيرا) في رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بعيره (قوله قالوا لا نجد) في رواية سفيان الآتية فقال أعطوه فطلبوا اسمه فلم يجدوا الا فوقها وفي رواية عبد الرزاق فالتسوا له فلم يجدوا الا فوق سن بعيره واغناط بذلك هو أبهر رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم من حديثه قال

استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكراف قدمت عليه ابل من ابل الصدقة ولا بن
خزينة استسلف من رجل بكراف قال اذا جاءت ابل الصدقة قضيناك فلما جاءت ابل الصدقة أمر
أبارافع أن يقتضى الرجل بكره فرجع اليه أبو رافع فقال لم أجدها الا خيارا رابعا فقال أعطه
اياه ويجمع بينه وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها الشتر واله بانه أمر بالشراء أو لا ثم قدمت
ابل الصدقة فأعطاه منها أو انه أمر بالشراء من ابل الصدقة ممن استحق منها شيئا ويؤيده رواية
ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضيناك اه والبكر ينفع الموحدة وسكون الكفاف
الصغير من الابل والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع والرباعي بخفيف الموحدة من ألقى
رباعيته (قيل فان خيركم أحسنكم قضاء) في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الانية في الهبة
فان من خيركم أو خيركم كذا على الشك وفي رواية ابن المبارك أفضلكم أحسنكم قضاء وفي رواية
سفيان الانية خياركم فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد انه خيرهم في المعاملة
أو تكون من مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لما أضيف أفعل والمقصود
به الزيادة جازية الافراد وقد وقع في رواية سنيان بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز
المطالبة بالدين اذا حل أجله وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وعظم حلمه وتواضعه
وانصافه وان من عليه دين لا ينبغي له شقافة صاحب الحق وان من أساء الادب على الامام كان
عليه التعزير بما يقتضيه الحال الا ان يعرض صاحب الحق وفيه ما ترجم له وهو استتراض الابل
والتحقق بجميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك الثوري والحنفية واحتجوا
بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا
أخرج ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال اسناده ثقات الا ان الحفاظ رجحوا رساله
وأخرج الترمذي من حديث الحسن عن سمرة وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف وفي الجملة
هو حديث صالح للحجة وادعى الطحاوي انه ناسخ لحديث الباب وتعقب بأن النسخ لا يثبت
بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما اذا كان
نسيئة من الجانبين ويتعين المصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما باتفاق
واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استتراض الحيوان والسلم فيه واعتل
من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متباينا حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه وأجيب
بانه لا مانع من الاطاعة به بالوصف بما يدفع التغير وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على
الرقيق الموصوف في الذمة وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقترض اذا لم تنفع شرطية ذلك
في العقد فيجوز عند اتفاقا وبه قال الجمهور وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدد
منعت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الاقتراض في البر والطاعة وكذلك الامور المباحة
لا يعاب وان للامام أن يقترض على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال
الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا احكام ابن عبد البر ولم يظهر لي
توجيهه الا أن يكون المراد ما قيل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم وأنه كان اقترضه لبعض
المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أو في صاحبه منها ولا يكره عليه أنه أوفاه أزيد من
حتمه من مال الصدقة لاحتمال ان يكون المقترض منه كان أيضا من أهل الصدقة اماما من جهة

فان خيركم أحسنكم قضاء

* (باب حسن التقاضي) * حدثنا ما (٤٤) حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول مات رجل فقيل له ما كنت تقول قال كنت أبايع الناس فأجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر فغفر له قال أبو مسعود سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب هل يعطى أكبر من سنة) * حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه بغيرا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه فقتلوا لا نجد الأسنا أفضل من سنة فقال الرجل أوفيتني أوفالك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه فان من خيار الناس أحسنهم قضاء * (باب حسن القضاء) * حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الأبل فجاءه يتقاضاه فقال صلى الله عليه وسلم أعطوه فطلبوا سنة فلم يجدوا له الأسنا فوقها فقال أعطوه فقال أوفيتني أوفى الله بك قال النبي صلى الله عليه وسلم إن خياركم أحسنكم قضاء * حدثنا خلاد حدثنا مسعر

الفقراء والتألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الزائد وقيل كان اقتراضه في ذمته فلما حل الأجل ولم يجد الوفاء صار ما لم يجازله الوفاء من الصدقة وقيل كان اقتراضه لنفسه فلما حل الأجل اشترى من أجل الصدقة بغيرا عن استحقاقه أو اقتراضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك والاحتمال الأول أقوى ويؤيده سياق حديث أبي رافع والله أعلم * (تنبيه) * هذا الحديث من غرائب الصحيح قال البزار لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ومداومه على سلمة بن كهيل وقد سرح في هذا باب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ذلك لما سمعنا من الله أعلم * (قوله باب حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة أو رد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يجوز عن الموسر ويخفف عن المعسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسرا من كتاب البيوع وقوله في هذه الرواية فقيل له فقال فيه حذف تقديره فقيل له ما كنت تصنع ووقع هنا في رواية المستقلى فقيل له ما كنت تقول وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم وعبد الملك هو ابن عمر * (قوله باب هل يعطى أكبر من سنة) هو بضم أول يعطى على العناء للمجهول وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل باب وقد تقدم شرحه مستوفى فيه ويحيى المذكور فيه هو النبطان وسفيان شيخه هو الثوري وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخه آخر وهو شعبه * (قوله باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين وأورد فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجم له * (قوله باب) أي حمل له من معين وقوله في هذه الرواية أوفيتني أوفى الله بك وقع في رواية يحيى النبطان في الباب الذي قبله أوفيتني أوفاك الله ثم أورد فيه حديث جابر أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وكان لي عليه دين فقضاني وزادني وقد تقدم في مواضع وفي بعضها بيان قدر الزيادة وانها قيراط وهو في الوكالة ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط * (قوله باب) إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز قال ابن بطلال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله بإسقاط الالف (قلت) رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن الثوري بالواو وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيلي لكن بقية الروايات بلفظ أو قال ابن بطلال لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ولرحاله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء فكذلك إذا حله من بعضه ٥ ووجهه ابن المنير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه فسألهم أن يقبلوا ثم جأطى ويحلوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسيأتي في الباب الذي يليه أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله غريمه في ذلك وسيأتي من هذه الطريق أتم مما هنا في كتاب الهبة ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخاف في الأطراف وتبعهما الحميدي أنه عبد الرحمن وذكر المزني أنه عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيلي إلا أنه قال فيه أن جابرا قتل أبوه وصورته مرسل فإنه لم يقل أن جابرا أخبره ولا حدثه ولكن هذا القدر كافي في كونه عبد الله لا عبد الرحمن نعم

حدثنا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد روى
حدثنا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد روى
قال مسعر أراه قال ضحى فقال صل ركعتين وكان لي عليه دين فقضاني وزادني * (باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز) *

حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم فأيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم أن يقبلوا تمرا حائطي ويحللوا أبي فأبوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وسلم حائطي وقال ساعدو عليا فعدا علينا حين أصبح فطاف في الخيل ودعا في غرها بالبركة فجددتها فقتلهم وبقى لنا من قمرها (٤٥) * (باب إذا قاص أو جازفه في الدين قرا بقرا وغيره)

* حدثني إبراهيم بن المنذر

حدثنا أنس عن هشام عن

وهب بن كيسان عن جابر

ابن عبد الله رضي الله عنهما

أنه أخبره أن أباه توفي وترك

عليه ثلاثين وسقارجل

من اليهود فاستنظره جابر

فأبى أن ينظره فكلهم جابر

رسول الله صلى الله عليه

وسلم ليشتق له إليه فجاء رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فكلهم اليهودي ليأخذ غر

نخله بالي له فأبى فدخل

رسول الله صلى الله عليه

وسلم النخل فشي فيها ثم

قال لجابر جده له فأوف

له الذي له فجده بعد

ما رجع رسول الله صلى الله

عليه وسلم فأوفاه ثلاثين

وستا وفضلت له سبعة عشر

وستا فجاء جابر رسول الله

صلى الله عليه وسلم ليخبره

بالذي كان فوجدته يصلي

العصر فلما انصرف أخبره

بالفضل فقال أخبر ذلك ابن

الخطاب فذهب جابر إلى عمر

فأخبره فقال له عمر لقد عات

حين مشى فيها رسول الله

روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهيداء أحد كما مضى في الجنائز وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا والله أعلم (قوله) **باب** إذا قاص أو جازفه في الدين) أي عند الاداء فهو جائز (قرا بقرا وغيره) قال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين قمر من غيره قرا بجزءه من الجاهل والغرور وإنما يجوز أن يأخذ بجزءه من حقه أقل من دينه إذا علم إلا أخذ ذلك ورضى اه وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة الجباري ومراة الجباري ما أثبتته المعترض لا مانعاه وعرضه بيان أنه يعتذر في القضاء من المعاوضة ما لا يعتقرا ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا ويجوز في المعاوضة عند الوفاء وذلك بين في حديث الباب فإنه صلى الله عليه وسلم سأل الغريم أن يأخذ قمر الحائط وهو مجهول القدر في الأسواق التي هي له وهي معلومة وكان قمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه فأبوا ولم يروا أن فيسده ووافقا وقد أخذ الديساطي كلام المهلب فاعترض به فقال هذا لا يصح ثم اعتل بخوم ما ذكره المهلب وتعقبه ابن المنير بنحو ما أجبت به فقال بيع المعلوم بالمجهول من حيثة فإن كان قمر الحائط من حيثة وربك كمن افتقر ذلك في الوفاء لأن التفاوت تحقق في العرف فيخرج عن كونه من حيثة وسيأتي الكلام على بقية فوائد في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وقوله في هذا الإسناد حدثنا أنس هو ابن عباس أبو حمزة وهشام هو ابن عروة ووهب هو ابن كيسان والاسناد كله مدينون (قوله) **باب** من استعاض من الدين حدثنا أبو اليمان) تقدم بهذا الاسناد والمتن في آخر حصة الصلاة وسياقه هناك أتم وتقدم شرحه ثم والسياق الذي هنا كأنه للاسناد الثاني ويؤيده أن رواية أبي اليمان المنردة هناك صرح فيها بالأخبار من عروة للزهري وذكره هنا بالعمدة والمعليل المذكور هنا هو ابن أبي أويس وأخوه هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكنيته أشهر وسليمان هو ابن بلال والاسناد كله مدينون قال المهلب يستفاد من هذا الحديث سد الذرائع لأنه صلى الله عليه وسلم استعاض من الدين لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع صاحب الدين عليه من المقال اه ويشتمل أن يراد بالاستعاضة من الدين الاستعاضة من الاحتياج إليه حتى لا يقع في هذه الغوائل أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا تبقى تبعته وأعل ذلك هو السرفي إطلاق الترجمة ثم رأيت في حاشية ابن المنير لا تناقض بين الاستعاضة من الدين وجواز الاستعاضة لأن الذي استعاض منه غوائل الدين فن أدان وسلم منها فقد أعاد الله ونعل جازرا (قوله) **باب** الصلاة على من ترك ديننا) قال ابن المنير أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يحل بالدين وإن الاستعاضة منه ليست لذاته بل لما يخشى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك ديننا فليأتى وأشار به

صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها * (باب من استعاض من الدين) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح وحدثنا ٥٠٠ ميعيل قال حدثني أنس عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة ويقول اللهم اني أعوذ بك من المأثم والمغرم فقال قائل ما أكرمنا تستعبدنا رسول الله من المغرم قال ان الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف * (باب الصلاة على من ترك ديننا) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعيب عن عدي بن ثابت

عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه (٤٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من تركها لا فلورثته ومن تركها فإلينا * حدثني

عبد الله بن محمد حدثنا أبو
عاصم حدثنا فليح عن هلال
ابن علي عن عبد الرحمن
ابن أبي عمرة عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من
مؤمن إلا وأنا أولى به في
الدنيا والآخرة أقرؤا أن
شتم النبي أولى بالمؤمنين
من أنفسهم فأبى من
مات وترك ما لا فلورثته عصيته
من كفوا ومن ترك ديناً أو
ضماً عاقباً نفي فأدام ولده
* (باب) مطلق الغني ظلم
* حدثنا مسدد حدثنا
عبد الأعلى عن معمر عن همام
ابن منبه أخى وهب بن منبه
أنه سمع أبا هريرة رضي الله
عنه يقول قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مطلق
الغني ظلم * (باب) صاحب
الحق مقال * ويذكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم في
الواجدين على عرض وعقوبته
قال سفيان عرض وعقوبته
مطلتي وعقوبته الحبس
* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن شعبة عن سلمة عن أبي
سامة عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال أتى النبي صلى الله
عليه وسلم رجل يتقاضاه
فأغاث له فنهض به أصحابه
فقال دعوه فإن لصاحب
الحق مقال * (باب) * إذا

إلى بقیته وهو انه كان لا یصلی علی من علیه دین فلما فوجت الفتوح صار یصلی علیه وقد مضى
بقیامه فی الکفالة ویأتی بقیة شرحه فی تفسیر الاحزاب وفی الفرائض ان شاء الله تعالی وقوله
کلاً بالنفع والتشدید أى عیالاً وقوله ضیاعاً بفتح المعجمة أى عیالاً أيضاً قال الخطابی جعل اسمها
لکل ما هو بصدد ان یضیع من ولده أو خدمه وأنکر الخطابی کسر الضاد وجوزة غیره علی انه
جمع ضائع بکیاع وجائع * (قوله) ما مطلق الغني ظلم ترجم بلفظ الحديث وهو
طرف من حديث مضى تماماً في الحوالة مع الكلام عليه وعبد الأعلى الذي في الاسناد هو ابن
عبد الأعلى البصري * (قوله) ما صاحب الحق مقال ذكر فيه حديث
أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير المقال وقد
تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً * (قوله) ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى الواجد
يجل رضه وعقوبته التي بالنفع المطلق لوى يلقى والواجد بالخيم الغني من الوجد بالضم بمعنى
القدرة ويجل بضم أوله أى يجوز رضه بكونه ظالمًا والحديث المذكور وصله أحمد وأبو حنيفة
في مسندهما وأبو داود والبيهقي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه
واحد مناه حسن وذكر الطبراني انه لا يروى الا بهذا الاسناد * (قوله) قال سفيان عرض وعقوبته
مطلتي وعقوبته الحبس وصله البيهقي من طريق الثوري وهو من شيوخ البخاري عن سفيان
بلفظه عرض وعقوبته ان يقول مطلق حتى وعقوبته أن يسجن وقال الحق فسر سفيان عرض وعقوبته
بلسانه وقال أحمد ما رواه وكيع بسنده قال وكيع عرض شبكاً به وقال كل من عاقبته
حبسه واستدل به على مشروعية حبس المدين اذا كان قادراً على الوفاء تأدياً له وتشديداً عليه
كما سيأتي نقل الخلاف فيه وبقوله الواجد على ان المعسر لا يحبس * (تنبيه) * وقع في الراجعي في
المتن المرفوع على الواجد ظلم وعقوبته حبسه وهو تغيير وتنسیر العقوبة بالحبس انما هو من
بعض الرواة كما ترى * (قوله) ما اذا وجد ماله عند منس في البيع والقرض
والوديعة فهو أحق به الفلاس شرعاً من تريدونه على موحوده حتى مقلنا لانه صار ذافلوس
بعد ان كان ذا دراهم ودنانير إشارة الى انه صار لا يملك الا أدنى الاموال وهي الفلوس أو سمي بذلك
لان منع التصرف في الشيء التافه كالفلوس لانهم ما كانوا يعمدون بها الا في الاشياء الخفية
اولاً لانه صار الى حالة لا يملك فيها فلساً فعلى هذا فالهجرة في أفلس للسلب وقوله في البيع إشارة الى
ما ورد في بعض طريقه نصاً وقوله والقرض هو بالقياس عليه أول دخوله في عموم الخبر وهو قول
الشافعي في آخرين والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع وقوله والوديعة هو
بالاجماع وقال ابن المنذر ادخل هذه الثلاثة اما لان الحديث مطلق واما لانه وارد في البيع
والآخران أولى لان ملك الوديعة لم ينقل والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروف ومطلوب
* (قوله) وقال الحسن اذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا يبيعه ولا يشرأه اما قوله وتبين فإشارة الى انه
لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم واما العتق فلهما اذا أحاط الدين بما له فلا ينفع عتقه ولا هبته
ولا سائر تبرعاته وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء انه لا ينفذان ايضاً الا اذا وقع
منه البيع لوفاء الدين وقال بعضهم يوقف وهو قول الشافعي واختلف في اقراره فالحجج هو على
قبوله وكان البخاري أشار بالحسن الى معارضة قول ابراهيم التيمي ببيع المحجور واتباعه

وجد ماله عند منس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به وقال الحسن اذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا يبيعه ولا يشرأه جائز

جائز (قوله) وقال سعيد بن المسيب قضى عثمان أي ابن عفان الخ واصله أبو عبد في كتاب الاموال
والبيع في باسناد صحيح إلى سعيد بن وهب بن مولى لأم حبيبة فاخصم فيه إلى عثمان فقضى فذكره
وقال فيه قبل ان يبين افلاسه بدل قوله قبل ان يفلس والباقي سواء (قوله) حدثنا زهير (هو ابن
معاوية الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أقربهم وكلهم
ولي القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة (قوله) قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو شك من أحد رواه وأظنه من زهير فاني
لم أرتي رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع وهذا مشعر بأنه كان لا يرى
الرواية بالمعنى أصلاً (قوله) من أدرك ماله بعينه استدل به على ان شرط استحقاق صاحب المال
دون غيره ان يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل والافان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في
صفة من صفاتها فهي أسوة للغرماء وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بن
حديث الباب عند مسلم بالنظر اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث مرسل أعيار رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض
البائع من ثمنه شيئاً فوجد بعينه فهو أحق به فنهزمه أنه اذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة للغرماء
وبه يصرح ابن شهاب في رواه عبد الرزاق عن معمر عنه وهذا وان كان مرسلان فقد وصله عبد
الرزاق في مصنفه عن مالك لكن المضموم ورع مالك ارساله وكذا عن الزهري وقد وصله الزبيدي
عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز
أحد رواة هذا الحديث قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحق به من الغرماء الآن
يكون اقتضى من ماله شيئاً فهو أسوة للغرماء واليد يشير اختيار البخاري لاستثماها بآثر عثمان
المذكور وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء بن جهم وبذلك قال جمهور من أخذ بعوم
حديث الباب الآن للشانحي قولاه هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها
ولا بين قبض به من ثمنها أو عدم قبض شيء منه على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع (قوله
عند رجل أو انسان) شك من الراوي أيضاً (قوله) قد افلس أي تين افلاسه (قوله) فهو أحق به
من غيره أي كائن من كان وارثاً أو غريباً وبهذا قال جمهور العلماء في كتاب الحنفية فقلنا لو
لكونه خبر واحد خالف الأصول لان السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ودين ثمنه
واسمها متاع البائع أخذها منه نقض الملك وحوّلوا الحديث على صورة وهي ما اذا كان المتاع
ودبعة أو عارية أو لقطعة وتعتب بأنه لو كان كذلك لم يقيّد بالفلس ولا جعل أحق بها لما يقتضيه
صيغة أفعل من الاشتراك وأينما ذكره يفتقر بالشفعة وأيضا فقد ورد التفسير في
حديث الباب على انه في صورة البيع وذلك في رواه سعيد بن النوري في جامعه وأخرجه من
طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ما عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد بلانظ اذا ابتاع الرجل
سلعة ثم افلس وهي عند مدعيه ثم افلسها من الغرماء ولا بن حبان من طريق هشام بن يحيى
الخزومي عن أبي هريرة بالنظر اذا افلس الرجل فوجد البائع سلعته والباقي مثله ولم يعلم في رواية
ابن أبي حسين المشارة اليها قبل اذا وجد عنده المتاع أنه لصاحبه الذي باعه وفي مرسل ابن أبي
مليكة عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم يفته ثم افلس الرجل فوجدها بعينه افلا أخذها

وقال سعيد بن المسيب قضى
عثمان من اقتضى من حقه
قبل أن يفلس فهو له ومن
عرف متاعه بعينه فهو أحق
به * حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير حدثنا يحيى بن
سعيد قال أخبرني أبو بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم أن عمر
ابن عبد العزيز أخبره أن أبا
بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
ابن هشام أخبره أنه سمع
أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أو قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من أدرك ماله
بعينه عند رجل أو انسان
قد افلس فهو أحق به من
غيره

من بين الغرماء وفي مرسل مالك المشار اليه ايجاز بل باع متاعا وكذا هو عند من قد سئل عنه وصل
 فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ويتحقق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاولى
 * (تنبيه) * وقع في الزايف سياق الحديث بل لفظ الثوري الذي قدمته فقال السبكي في شرح
 المنهاج هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صحيح في المقصود فإن اللفظ المشهور رأى
 الذي في البخاري عام أرشد قل بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم قال وجاء
 بلفظه بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وانما فيه ما قدمته والله
 المستعان وحله بعض الحنفية أيضا على ما إذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعتب
 بقوله في حديث الباب عند رجل رلان حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد ثم
 أفلس وهي عنده وللبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى إذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان
 لم يقبضه ما نص في الخبر على أنه عنده واعتذر عنه بكونه خبر واحد فيه نظر فإنه مشهور من
 غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واسأله صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث سمرة واسأله حسن وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى وبه من هذا يخرج
 الخبر عن كونه فردا غريبا قال ابن المنذر لا تعرف لعثمان في هذا الشأن القامان العجاجة وتعتب
 بما روى ابن أبي شيبة عن عني أنه أسوة الغرماء وأجيب بأنه اختلف على في ذلك بخلاف
 عثمان وقال القزطبي في المنهاج تعسف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم
 على أساس وقال الثوري تأويله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف المالكون به في صورة
 وهي ما إذا مات ووجدت السلعة فقال الشافعي الحكم كذلك وصاحب السبعة أحق بهم من
 غيره وقال مالك وأحمد هو أسوة الغرماء واحتجوا بما في مرسل مالك وإن مات الذي اشتبه
 فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الناس والموت بأن الميت خرب ذمته فليس للغرماء
 محل يرجعون اليه فاستورا في ذلك بخلاف المفلوس واحتج الشافعي بما روى طريق عمر بن
 خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ايجاز بل مات
 أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه وهو حديث حسن صحيح بخلاف أخرجه أيضا
 أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وزاد بعضهم في آخره لا أن يترك صاحبه وفاء ورجمه
 الشافعي على المرسل وقال يحتل ان يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن لأن الذين ولدوا
 عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين روى عن أبي هريرة غيره لم يذكروا ذلك بل صرح ابن
 خلدة عن أبي هريرة بالتسوية بين الأفلاس والموت فتعين المصير اليه لانها زيادة من ثقة جزم
 ابن العربي المالكي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضا بين
 الحديثين جعل حديث ابن خلدة على ما إذا مات مفلوسا وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن على
 ما إذا مات مليا والله أعلم ومن فروج المسئلة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة اعطاء صاحب السئلة
 الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي وأحمد لا يلزمه ذلك لما فيه من المنه ولأنه ربما ظهر
 غريم آخر فرأجه فيما أخذوا غريم ابن التين فحكى عن الشافعي أنه قال لا يجوز له ذلك وليس له
 الاسئلة ويحقق بالمبيع المؤخر فيرجع مكثري الداية والدار الى غير ذمته وداره ونحو ذلك
 وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وأدراج التجارة في هذا الحكم متوقفة على ان

المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع فنبت بطريق اللزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالنفس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بهينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ولكن الرأى عند الشافعية أن المؤجل لا يصلح بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت النفس واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياسا على النفس بجمع تعذر الوصول إليه حالا والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على أن الرجوع انما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم **(قوله باب**
من آخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرد ذلك مطلا) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقا وقد تقدم موصولا قريبا من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم وذكره في حديثه في كتاب الهبة كما سأتى واستنبط من قوله صلى الله عليه وسلم سأعدهم عليكم جواز تأخير القسمة لا انتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا يعد ذلك مطلا * (تأنيه) * سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ولم يذكرها ابن بطال ولا أكثر الشراح **(قوله**
باب من باع مال النفس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه) ذكر فيه حديث المدبر مختصرا وسيأتى الكلام عليه في العتق قال ابن بطال لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة فقسمة بين الغرماء لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سأتى في الأحكام وليس فيه أنه كان عليه دين وانما باعه لأن من سئله أن لا تصدق المرء بماله كله ويبيع فقيرا ولذلك قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى انتهى وأجاب ابن المنير بأنه لما أحق أن يكون باعه عليه لما ذكر الشارح واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مديانا ومال المدين اما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه إلى المدين ليقسمه فلما ذكرنا ترجم على التقديرين مع أن أحدا الأمرين يخرج من الآخر لأنه اذا باعه عليه لم يبق نفسه فلا ينبغي بيعه عليه لم يبق الغرماء أولى انتهى والذي يظهر لي أن في الترجمة لنا ونشرا والتقدير من باع مال النفس فقسمة بين الغرماء ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى يتفق على نفسه وأما في الموضعين للتشويح ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدبر أنه كان عليه دين أخرجه النسائي وغيره وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مع لم أصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيع عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة دينهم وخالف الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فلم يعطهم المائت ولم يكسره لهم ولا حجة فيه لأنه آخر القسمة ليحضر فتحصل البركة في الثمر فيصوره فيحصل الخير للغريمين وكذلك كان **(قوله باب**
إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجل في البيع) أما القرض إلى أجل فهو مما اختلف فيه والأكثر على جوازه في كل شيء ومنعه الشافعي وأما البيع إلى أجل فجاز اتفاقا وكان البخاري احتج للجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهره من أثر ابن عمر وحديث أبي

* (باب من آخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرد ذلك مطلا) وقال جابر اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبلوا ثم سألني فأبوا فلم يعطهم الحائط لم يكسره لهم وقال سأعدهم عليكم غدا فعدا علينا حين أصبح فدعا في غرما بالبركة فقتضيتهم * (باب من باع مال النفس أو المعدم فقسمة بين الغرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه) * حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال أعتق رجل غلاما له عن دبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله فأخذته فدفعه إليه * (باب) * إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجل في البيع

وقال ابن عمر في القرض الى أجل لا بأس به وان أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط * وقال عطاء وعمر بن دينار هو الى أجله في القرض * وقال الليث - حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلمه فدفعها اليه الى أجل مسمى فذكر الحديث * (باب الشفاعة في وضع الدين) * حدثنا موسى (٥٠) حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر عن جابر رضي الله عنه قال أصيب عبد الله

وترك عيالا ودينا فطلبت الى أصحاب الدين أن يضعوا بعضا فأبوا فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاستشفعت به عليهم فأبوا فقال صنف ترك كل شيء منه على حدة عذق ابن زيد على حدة واللين على حدة والجحوة على حدة ثم أحضرهم حتى أتيت ففعلت ثم جاء عليه السلام فقعده عليه وكال لكل رجل حتى استوفى وبقي التمر كما هو كأنه لم يس وغزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم على ناضح لنا فأزحف الجمل فتخلف علي فوكره النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه قال بعينه ولما ظهره الى المدينة فلما دنونا استأذنت فقلت يا رسول الله اني حديث عهد بعرس قال صلى الله عليه وسلم فاستزوجت بكرا أو ثيبا قلت ثيبا أصيب عبد الله وترك جوارى صغيرا فاستزوجت ثيبا تعلمهن رتوتهن ثم قال أتت أعفك

هريرة (قوله وقال ابن عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المغيرة قال قلت لابن عمر اني أسلف جيرا في الى العطاء فيقضوني أجود من دراهمي قال لا بأس به ما لم تشترط وروى مالك في الموطأ بإسناد صحيح ان ابن عمر استسلف من رجل دراهم فقصاه خيرا منها وقد تقدم الكلام على هذا الشق في باب استقراض الابل (قوله وقال عطاء وعمر بن دينار هو الى أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما (قوله وقال الليث الخ) ذكر طرفا من حديث الذي أسلف ألف دينار وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة (قوله ما الشفاعة في وضع الدين) أي في تخفيفه ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه حديثه في قصة بيع الجمل جمعهما في سياق واحد والمقصود منه قوله فطلبت الى أصحاب الدين ان يضعوا به ضافوا فاستشفعت بالنبي صلى الله عليه وسلم عليهم فأبوا الحديث وقوله في هذه الرواية صنف ترك أي اجعل كل صنف وحده وقوله على حدة بكسر الحاء وتخفيف الدال أي على انفراد وقوله عذق ابن زيد يفتح العين وسكون الدال المعجمة نوع جيد من التمر والعذق بالفتح النخلة واللين بكسر اللام وسكون التثنية نوع من التمر وقيل هو الردي وقوله فأزحف ففتح الهمزة وسكون الزاي وفتح المهملة أي كل وأعياء أصله أن العبد اذا تعبد بجزء من نفسه وكانهم كانوا بقولهم أنزف رسنه أي جزء من الاعياء ثم حذفوا المنعول لكثرة الاستعمال وحكي ابن التين ان في بعض النسخ يضم الهمزة وزعم ان الصواب زحف الجمل من الثلاثي وكأنه لم ينف على ما قدمنا وقوله وركزه كذا اللام كثير بالواو أي ضرب به بالعصا وفي رواية أبي ذر عن المستقلى والحموى وركزه بالراء أي ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضرب بها وسياق بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة وعلى بيع جمل في الشروط ان شاء الله تعالى (قوله ما ما ينهي عن اضاعة المال وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد) كذا اللام كثير ووقع في رواية النسفي ان الله لا يحب الفساد والاول هو الذي وقع في التلاوة (قوله ولا يصح عمل المفسدين) كذا اللام كثير ولا ينسب اليه والنسفي لا يحب بدل لا يصح قيل وهو هو ووجهه عندي ان ثبت أنه لم يقصد التلاوة لان أصل التلاوة ان الله لا يصح عمل المفسدين (قوله وقال أصلوا نك تأمر ان تترك الى قوله ما نشاء) قال المنسرون كان ينهاهم عن افسادها فقالوا ذلك أي ان شئنا حلفنا بها وان شئنا طرحتها (قوله وقال ولا تؤت السفهاء أموالكم الآية) قال الطبري بعد ان حكى أقوال المفسرين في المراد بالسفهاء الصواب عندنا أنها عامية في كل سفه صغيرا كان أو كبيرا كرا كان أو أنثى والسفيه هو الذي يضيع المال ويفسده بسوء تدبيره (توبه والخبر في ذلك) أي في السفه وهو

معطوف

فقدمت فأخبرت خلى يبيع الجمل فلامني فأخبرته بأعياء الجمل وبأنى كان من النبي

صلى الله عليه وسلم وركزه أياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدوت اليه بالجمل فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهوى مع القوم * (باب ما ينهي عن اضاعة المال) * وقول الله تبارك وتعالى والله لا يحب الفساد ولا يصح عمل المفسدين وقال في قوله تعالى أصلوا نك تأمر ان تترك ما يعبد آباؤنا أو أن تصنع عمل في أموالنا ما نشاء وقال تعالى ولا تؤت السفهاء أموالكم والخبر في ذلك

وما ينهى عن الخداع * حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان بن عبد الله بن دينار (٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل

لنبي صلى الله عليه وسلم اني
أخدع في البيوع فقال اذا
بايعت فقل لا خلافة فكانه
الرجل يقول * حدثني عثمان
حدثنا جري عن منصور عن
الشعبي عن وراذ مولى
المغيرة بن شعبة عن المغيرة
ابن شعبة قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم ان الله حرم
عليكم عقوق الامهات
ووأد البنات ومنع وهات
وكره لكم قيل وقال وكثرة
السؤال واضاعة المال
* (باب) * العبد راع في مال
سيده ولا يعمل الا باذنه
* حدثنا أبو البان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني سالم بن عبد الله عن
عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أنهما سمعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
كلكم راع ومسؤول عن
رعيتيه فالامام راع وهو
مسؤول عن رعيتيه والرجل
في أهله راع وهو مسؤول عن
رعيتيه والمرأة في بيت
زوجها راعية وهي مسؤولة
عن رعيتها والخادم في مال
سيده وهو مسؤول عن
رعيتيه قال فسمعت هؤلاء
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأحسب النبي صلى الله
عليه وسلم قال والرجل في
مال أبيه راع وهو مسؤول

معطوف على قوله اضاعة المال والحجر في اللغة المنع وفي الشرع المنع من التصرف في المال
فتارة يتبع لمصلحة المحجور عليه وتارة لحق غير المحجور عليه والجمهور على جواز الحجر على الكبير
وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهريين ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي لم أر عن أحد من
الصحاب منع الحجر عن الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين ومن حجة
الجمهور حديث ابن عباس أنه كتب الى نجدة وكتب تسألني متى ينتقض يثم اليتيم فلعمرى ان
الرجل لتنبط لحيتيه وأنه لضعيف الاخذ لنفسه ضعيف العطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ
الناس فقد مذهب عنه اليتيم وهو وان كان موقوفا فقد وزد ما يؤيده كما سيأتي بعد بابين (قوله
وما ينهى عن الخداع) أي في حق من يسيء التصرف في ماله وان لم يجبر عليه ثم ساق المصنف
حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخدع في البيوع وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يكره من
الخداع في البيوع من كذب البيوع وفيه توجيه الاحتجاج بالحجر على الكبير ورد قول من
احتج به لمنع ذلك والله المستعان (قوله حدثني عثمان) هو ابن أبي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد
ومنصور هو ابن المعتمر والاسناد كله كوفيون لكن سكن جرير الري ومنصور وشيخه وشيخ شيخه
تابعيون في نسق (قوله ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) قيل خص الامهات بالذكور لان
العقوق الهن أسرع من الإماء لضعف النساء ولينهن على ان يرالأم مقدم على يرالاب في التلطف
والحنو ونحو ذلك والمتقدم من اراده هذا الحديث هنا قوله فيه واضاعة المال وقد قال
الجمهور ان المراد به السرقة وعن سعيد بن جبيرة انه اذ في الحرام وسيأتي بقية الكلام
عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله ما) العبد راع في مال سيده ولا يعمل
الا باذنه ذكر فيه حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه وفيه والخادم في مال سيده وهو
مسؤول * كذا في رواية أبي ذر وهو راع وهو مسؤول وانظر الترجمة يأتي في النكاح
من طريق أبي يونس عن نافع عن ابن عمر قد ذكر الحديث وفيه والعبد راع في مال سيده وهو مسؤول
وكان المصنف استنبط قوله ولا يعمل الا باذنه من قوله وهو مسؤول لان الظاهر انه يسئل هل جاز
ما أمر به أو وقف عنده (قوله فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي
صلى الله عليه وسلم قال والرجل راع في مال أبيه) هذا ظاهري ان القائل وأحسب هو ابن عمر
وقد قدمت جزم الكرماني في باب الجمعة في القري بانه يونس الراوي له عن الزهري وتعبته
وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الكلام ان شاء الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين المسلم واليهود) *

كذا لا ذكر لبعضهم واليهودى بالافراد زاد أبو ذر وأوله في الخصومات وزاد في اثانته والملازمة
والاشخاص بكسر الهمزة - ضار الغريم من موضع الى موضع يقال شخص بالنسبة من بلد الى
بلد أو شخص غيره والملازمة مفعلة من الزوم والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى
يعطيه حقه ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث * الاول (قوله عبد الملك بن ميسرة أخبرني)
هو من تقديم الراوى على الصيغة وهو جائز عندهم وابن ميسرة المذكور مثالي كوفي تابعي

عن رعيتيه فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيتيه (بسم الله الرحمن الرحيم) * (ما يذكر في الاشخاص والخصومة بين
المسلم واليهود) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال عبد الملك بن ميسرة أخبرني قال سمعت النزال بن سبرة سمعت عبد الله يقول

سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلافها فاخذت بيده فانت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلا كما
 محسن قال شعبة أظنه قال لا تحتله وافان من قبلكم اختلفوا فهل كوا * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن
 شهاب عن أبي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود فقال
 المسلم والذي اصطفى محمد على العالمين (٥٢) فقال اليهودى والذي اصطفى موسى على العالمين فرفع المسلم يده عند ذلك فطعم وجهه

اليهودى فذهب اليهودى
 الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فاخبره بما كان من امره
 وأمر المسلم فدعا النبي صلى
 الله عليه وسلم المسلم فسأله عن
 ذلك فاخبره فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تخبرونى على
 موسى فان الناس يصعقون
 يوم القيامة فاصعق معهم
 فاكون أول من يقيق فاذا
 موسى باطش بجانب العرش
 فلا أدري أكان فيمن صعق
 فأفاق قبلى أو كان من
 استثنى الله * حدثنا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا وهيب
 حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه
 عن أبي سعيد الخدري رضى
 الله عنه قال ينار رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جالس
 جاء يهودى فقال يا أبا القاسم
 ضرب وجهى رجل من
 أصحابك فقال من قال رجل
 من الأنصار قال ادعوه فقال
 أنس ربه قال سمعته بالسوق
 يخلف والذي اصطفى موسى
 على البشر قلت أى حديث ٣

يقال له الزراد بنى ثم راء ثقيله وشيخه التزال بفتح النون وتشديد الزاى ابن سيرة بفتح الميم
 وسكون الموحدة هلالى أيضاً من كبار التابعين وذكره بعض في الصحابة لأدراكه وليس له فى البخارى
 سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر فى الاشربة عن علي وقد أعاد حديث الباب فى
 أحاديث الانبياء وفى فضائل القرآن ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك والمقصود منه هنا قوله
 فاخذت بيده فانت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه المناسب للترجمة (قوله سمعت رجلاً)
 سيأتى أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه (قوله آية) فى المبهات للخطيب انها من سورة
 الاحقاف (قوله قال شعبة) هو بالاسناد المذكور وقوله أظنه قال فاعل القول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور * الثانى والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد فى قصة
 اليهودى الذى اطعمه المسلم حيث قال والذي اصطفى موسى وسيأتى الكلام عليه فى أحاديث
 الانبياء وقوله فى حديث أبي سعيد والذي اصطفى موسى على البشر كذا لالا كثر وللشبهى على
 التبيين * الحديث الرابع حديث أنس فى قصة اليهودى الذى رضى رأس الجارية وسيأتى الكلام
 عليه فى كتاب الديات ان شاء الله تعالى (قوله ما) من رد أمر السفينة والضعيف العقل
 وان لم يكن حجر عليه الامام) يعنى وفا قال ابن القاسم وفسره أصبغ على من ظهر سنهه وقال غيره
 من المالكية لا يرد مطلقاً الا ما تصرف فيه بعد الجرح وهو قول الشافعية وغيرهم واحتج ابن
 القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي صلى الله عليه وسلم يبعه قبل الجرح عليه واحتج غيره بقصة الذى
 كان يخدع فى البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه وأشار البخارى بما ذكر من
 أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الاضاعة فيرد تصرفه فيما اذا كان فى الشئ
 الكثيراً والمستغرق وعليه تحمل قصة المدبر بين ما اذا كان فى الشئ اليسيراً وجعل له شرطاً
 يأمن به من افساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذى كان يخدع (قوله ويذ كر عن جابر أن
 النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهى ثم نهاه) قال عبد الحق مراده قصة الذى
 دبر عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أشار الى ذلك ابن بطال ومن بعده حتى جعل
 مغلطى حجة فى الرد على ابن الصلاح حيث قرر ان الذى يذ كره البخارى بغير صيغة الجزم لا يكون
 حاكماً بحكمته فقال مغلطى قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعبه شيخنا فى
 النكت على ابن الصلاح بان البخارى لم يرد بهذا التعليق قصة المدبر وانما أراد قصة الرجل الذى
 دخل والنبي صلى الله عليه وسلم فاقب فأمهم فتصدقوا عليه فناء فى الثانية فتصدق عليه

على محمد صلى الله عليه وسلم فاخذتى غضبة فشررت وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخبروا بين الانبياء
 فان الناس يصعقون يوم القيامة فاكون أول من تنشق عنه الارض فاذا يا موسى آخذ بقائمة من قوائم العرش فلا أدري أكان
 فىمن صعق أم حوسب بصعقة الاولى * حدثنا موسى حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضى الله عنه أن يهودياً رضى رأس جارية بين
 حجرين قيل من فعل هذا بك أفلان أفلان حتى سمى اليهودى فأومأت برأسها فأخذ اليهودى فاعترف فأمر به النبي صلى الله عليه
 وسلم فريض رأسه بين حجرين * (باب من رد أمر السفينة والضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام) * ويذ كر عن جابر رضى الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهى ثم نهاه

وقال مالك اذا كان رجل على رجل مال وله عبد لاشئ له غيره فاعقته لم يجز عتقه ومن باع على الضعيف ونحوه فدفوع عنه اليه
وأمره بالاصلاح والقيام بشأنه فان أفسد بعد منعه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضعاء المال وقال للذي يخذع
في البيع اذا بايعت فقل لا خلاية ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثني عبد العزيز بن مسلم
حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل يخذع في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا بايعت
فقل لا خلاية فكان يقول * حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق
عبد له ليس له مال غيره فردّه النبي صلى الله عليه وسلم فاتباعه منه نعيم بن النحام (٥٣) * (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) *

* حدثنا محمد بن أحمد بن
أبو معاوية عن الأعمش عن
شقيق عن عبد الله رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من حلف على
يمين وهو فيها فاجر ليقطع
بها مال امرئ مسلم اتى الله
وهو عليه غضبان قال فقال
الاشعث في والله كان ذلك
كان بيني وبين رجل من
اليهود أرض فجعدني
فقدّمته الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ألك بينة
قلت لا قال فقال لليهودي
احلف قال قلت يا رسول
الله اذا يحلف ويذهب بمالي
فانزل الله تعالى ان الذين
يشترون بعهد الله وأيمانهم
ثمنا قللوا الى آخر الآية
* حدثنا عبد الله بن محمد
حدثنا عثمان بن عمر حدثنا
يونس عن الزهري عن

باحدثني به فردّه عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره
(قلت) لكن ليس هو من حديث جابر وانما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو
اما صحيح واما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد
بسّطت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولا أنه أراد حديث جابر في قصة الرجل
الذي جاء ببيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فوالله مالي مال
غيرها فأعرض عنه فأعاد فخذفها بها ثم قال يا أي أحدكم بماله لا يملك غيره فيصدق به ثم يتركه بعد
ذلك يتكفف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى وهو عند أبي داود وصححه ابن خزيمة ثم ظهر لي ان
البخاري انما أراد قصة المدير كما قال عبد الحق وانما لم يجز به لان القدر الذي يحتاج اليه في هذه
الترجمة ليس على شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن جابر انه قال أعتق رجلا من بني عذرة عبدا
له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم
قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلا هلك الحديث وهذه الزيادة تدرجها أبو الزبير
عن جابر وليس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجزم غالبا الا بما كان على شرطه والله أعلم (قوله)
وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب في موطئه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المدير كما ترى
(قوله ومن باع على الضعيف ونحوه فدفوع عنه اليه وأمره بالاصلاح الخ) هكذا للجميع ولا ي
ذرهنا باب من باع الخ والاول أليق وقد تقدم توجيه ما ذكره في هذا الموضع والله لا يمنع من
التصرف الا بعد ظهور الفساد وقد مضى الكلام على حديث النهي عن اضعاء المال قبل بابي
وحديث الذي يخذع في كتاب البيوع ويأتى حديث المدير في كتاب العتق ان شاء الله تعالى (قوله)
باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي فيما لا يوجب حذوا ولا تعزيرا فلا يكون ذلك
من الغيبة المحرمة * ذكر فيه أربعة أحاديث * الاول والثاني حديث ابن مسعود والاشعث في
نزول قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وقد تقدم قريبا في باب الخصومة في البيوع والغرض
منه قوله قلت يا رسول الله اذا يحلف ويذهب بمالي فانه نسبه الى الحلف الكاذب ولم يؤخذ بذلك
لانه أخبر بما يعلمه منه في حال التظلم منه * الثالث حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد

عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب رضي الله عنه أنه تقاضى ابن أبي حذردينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى
سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهم ما حتى كشف حجب حجرتة فنادى يا كعب قال ليسك يا رسول الله قال ضع
من دينك هذا أو ما اليه أي الشطر قال لقد فعلت يا رسول الله قال قم فافقه * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن
حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأوها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها وكنت ان أعجل عليه ثم أمهله
حتى انصرف ثم لبته برداءه فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها فقال لي أرسله
ثم قال له أقرأ فقرأ قال هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزل ان القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقر وأمنه ما تيسر

* (باب اخراج اهل المعاصى والنصوص من البيوت بعد المعرفة) * وقد اخرج عمر أخت أبى بكر حين ناحت * حدثنا محمد بن بشار
حدثنا محمد بن أبى عدى عن شعبة عن سعد (٥٤) بن ابراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم

دينا الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب التفاضل والملازمة في المسجد وليس الغرض منه هنا قوله فارفعت أصواتهم فانه غير دال على ما ترجم به لكن أشار الى قوله في بعض طرقه فلاحيا وقد تقدم ان ذلك كان سببا لرفع ليلته القدر فدل على انه كان بينهما كلام يقتضي ذلك وهو الذي ثبت ما ترجم به * الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان وفيه مع انكاره عليه بالقول انكاره عليه بالفعل وذلك على سبيل الاجتهاد منه ولذلك لم يؤاخذ به وسيأتي الكلام عليه في فضائل القرآن (قوله) **باب** اخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة أي باحوالهم أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم (قوله) وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت) وصلة ابن سعد في الطبقات باسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح فبلغه فيهم ما هن فابن فقال لهشام بن الوليد أخرج الى بيت أبي تخافة يعني أم فروة فعلاها بالدرة ضربات فتفرق النوائح حينئذ من ذلك ووصله اسحق بن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرة ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في ارادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة الجماعة وغرضه منه انه اذا أحرقها عليهم بادر وبالخرج منها فثبت مشروعية الاقتصار على اخراج أهل المعصية من باب الاول ومحل اخراج الخصوم اذا وقع منهم من المراء واللدن ما يقتضي ذلك (قوله) **باب** دعوى الوصي للميت) أي عن الميت في الامتلاك وغيره من الحقوق ذكر في حديث عائشة في قصة سعد بن زمعة قال ابن المير ما لم يخلصه دعوى الوصي عن الموصى عليه لانزاع فيه وكان المصنف أراد بيان مستند الاجماع وسيأتي مباحث الحديث المذكور في كتاب الفرائض ومضى بآتم من هذا السياق في أوائل كتاب البيوع (قوله) **باب** التوثيق من يخشى معرته) بفتح الميم والمهملة وتشديد الراء أي فساد عهده وعقبته (قوله) وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والفرائض) وصلة ابن سعد في الطبقات وأبو نعيم في الحلية من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخزيم بكسر المعجمة والراء المشددة بعدها فتحائية ساكنة ثم ثمانية عن عكرمة قال كان ابن عباس يجعل في رجل الكلب فذكره والكلب بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثمانية بن أنال مختصرا والشاهد منه قوله فربطوه بسارية من سواري المسجد وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** الربط والحبس في الحرم) كانه أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاوس فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه انه كان يكره السجن بكرة ويقول لا ينبغي لبنت عذاب أن يكون في بيت رجسة فارادا البخاري معارضة قول طاوس باثر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة وقوى ذلك بقصة ثمانية وقدر بطي مسجد المدينة وهي أيضا حرم فلم ينفع ذلك من الربط فيه (قوله) واشترى نافع بن عبد الحارث دارا للسجن بكرة الخ) وصلة عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار

قال لقد هممت أن آمر
بإحلاق قوم لا يشعرون
الدماء فاحرق عليهم
(باب دعوى الوصي
للميت) * حدثنا عبد الله بن
محمد حدثنا سفيان عن
الزهري عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها أن عبد بن
زمية وعبد بن أبي وقاص
اختصما إلى النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة زمعة
فقال سعد يا رسول الله
أرصاني أخي إذا قدمت أن
انظر ابن أمة زمعة فأقبضه
فنهاني وقال عبد بن زمعة
أخي وابن أمة أبي ولد علي
فأرأس أبي فأرى النبي صلى
الله عليه وسلم يشبه ابنا بعتبة
فقال هو لأبي عبد بن زمعة
الولد للأرأس واحتج بي منه
باب ودة * (باب الوثوق من
شئ من معترته) * وقيد ابن
عباس عكرمة على تعلم
القرآن والسنة والفرائض
* حدثنا قتيبة حدثنا الليث
عن سعيد بن أبي سعيد أنه
سمع أبا هريرة رضي الله عنه
يقول بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم خيلا قبل
بغنائم برجل من بني حنيفة
يقال له ثمامة من أنمال سعد

أبى الهمامة فدخلوه سارية من سواري المسجد فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندك . عن

بما شاة قال عندي يا محمد خير فذكر الحديث فقال أطلقوا نامة * (باب الربط والحبس في الحرم) * واشترى نافع بن عبد الحارث دارا للسجين بمكة من صفوان بن أمية على أن عمر رضى فالبيع بيعه وان لم يرض عرفه صفوان أربعمائة دينار

فربطوه بسارية من سواري
 المسجد * (باب في الملازمة) *
 حدثنا يحيى بن بكير - حدثنا
 الليث عن جعفر بن ربيعة
 وقال غيره - حدثني الليث
 قال - حدثني جعفر بن ربيعة
 عن عبد الله بن هـ - روى
 عن عبد الله بن كعب بن
 مالك الانصاري عن كعب
 ابن مالك رضى الله عنه أنه
 كان له على عبد الله بن أبي
 حنيفة الاسدي دين فلقبه
 فلزمه فتهكأما حتى ارتفعت
 أصواتهم - ففرجهم - ما النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا كعب وأشار بيده كأنه
 يقول النصف فأخذ نصف
 ما عليه وترك نصفه * (باب
 التقاضي) * - حدثنا اسحق
 بن عمار - وأبو جريز بن
 حازم - أخبرنا شعبة عن
 الأعمش عن أبي الضحى عن
 مسروق عن خباب قال
 كنت قيناني الجاهلية وكان
 لي على العاص بن وائل
 دراهم فأتيت أبقاضه فقال
 لا أقضيك حتى تكفر بمحمد
 فقلت لا والله لا أكفر بمحمد
 فبلى الله عليه وسلم حتى
 يملك الله ثم بيعت قال
 فدعني حتى أموت ثم أبعث
 فأوتى ما لا ورثه ثم أقضيت
 وقال لأرتين ما لا ورثه

تخبر من الإقيت أنك عائد * بل العابد المظلوم في سجن عارم
 وذو الفنا كهوى اند قبل له سجن عارم لان عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب
 عليه فبني له ذراعاً في ذراع ثم سد عليه البهاء حتى غيب فيه فبات فمضى ذلك المكان سجن عارم
 قال الفنا كهوى وكان السجن في دبر دار الندوة وذكر عمر بن شبة ان سبب غضب مصعب على عارم
 ان عارما كان منقطعاً الى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو والبعت بامر يزيد بن معاوية
 الى ابن الزبير عكبه مصعب و عمرو بن الزبير وكان يعادى أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الجيش
 فظن به مصعب ففعل به ما فعل ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة وقد
 سبق في الباب الذي قبله (قوله **باب** في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه
 كان له على عبد الله بن أبي سريته دين وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد
 وقوله فيه حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر
 ابن ربيعة واصله الاسماعيلي عن طريق شعيب بن الليث عن أبيه ووقع في رواية الاصيلي وكرامة
 قبل هذه الترجمة بسنة وتسقط للباقيين (قوله **باب** التقاضي) أي المتألفه ذكر
 فيه حديث خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل وسيقا في شرحه في تفسير سورة مريم ان
 شاء الله تعالى * (خاتمة) * اشتمل كتاب الاستقراض وما منه من الخبز والتفليس وما اتحل به من
 الأشخاص والملازمة على خمسة من حديثنا المعلق منها ستة المكر منها فيه وفيها سفي ثمانية
 وثلاثون حديثاً والبقية خاتمة وافقده لم على جميعها سوى حديث أبي هريرة من أخذ أموال
 الناس يريد اتلافها وحديث ما أحب ان لي أخذاً ذهباً وحديث لي الواحد وحديث ابن

تخبر من لإقيت أنك عابد * بل العابد المظلوم في سجن غارم

مسعود في الاختلاف في القراءة وفيه من الإثباتين الصواب ومن بعدهم اثنا عشر أثرا والله أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة) كذا للمستقلى والنسقى واقتصر الباقون على البسملة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الزنجشیری فی الفائق اللقطة بفتح القاف والعامة تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما بالفتح فهو اللاقط وقال الأزهرى هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن برى التحريك للمفعول نادر فاقضى أن الذى قاله الخليل هو القياس وفيها لغتان أيضا القاطة بضم اللام والقطعة بفتحها وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال

لقاطة ولقطة ولقطه * ولقطة ملاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمبالغة وذلك لمعنى فيها اختصت به وهو أن كل من يراها عيلا لاخذها فسميت باسم الناعل لذلك (قوله ما) إذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع إليه) وأورد فيه حديث أبي بن كعب أصبت سريرة فيها مائة دينار كذا للمستقلى وللشبهى وجدت والباقي أخذت ولم يقع في سياقه ما ترجم به صرحا وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتى ذكره (قوله حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا أساقه عاليا ونازلا والسياق للاستناد النازل وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولا (قوله فان جاء صاحبها والافاستمع بها) في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وآخرجه مسلم والترمذى والنسائى من طريق النورى وأحمد وأبو داود من طريق حماد كله عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث فان جاء أحد يخبرك بعددها ووعاها ووكانها فاعطها إياه لفظ مسلم وأما قول أبي داود ان هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهى غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب بل هى صحيحة وقد عرفت من وافق حمادا عليها وليست شاذة وقد أخذ بها غيره ما لا يخفى وقال أبو حنيفة والشافعى ان وقع في نفسه صدقه جاز ان يدفع اليه ولا يجبر على ذلك إلا بينة لا نكديصيب الصفة وقال الخطابى ان صحت هذه اللقطة لم يجز مخالفتها وهى فائدة قوله اعرف عناصم الخ والافالاحتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة قال ويتأول قوله اعرف عناصمها على انه أمر بذلك لئلا تمتط عماله أولئك الدعوى فيها معلومة وذكر غيره من فوائد ذلك أيضا ان يعرف صدق المدعى من كذبه وان فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه اذا أخذت التفتة وانه اذا نيه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الاولى (قلت) قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير اليها وستأتى أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة وما اعتل به بعضهم من انه اذا وصفها فاصاب فدفعها اليه فاشخص آخر فوصفها فاصاب لا يتمضي الطعن في الزيادة فانه يصير الحكم حينئذ كما لو دفعها اليه بالبينه فشاء آخر فاقام بينة أخرى انها له وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم وقال بعض متأخري الشافعية يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما اذا كان ذلك قبل التملك لانه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان بخلاف ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعى الى البينة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى ثم قال اما اذا

سبق في آخر سطر من صحيفة ٥٢ (قوله في حديث الرجل الذى دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخضب قال فيه فشاء في الثانية فتصدق عليه بأحد ثوبيه ولعل فاعل تصدق سقط من النسخ كما هو ظاهر اع صححه)

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب في اللقطة) * (باب) * اذا أخبر رب اللقطة بالعلامة دفع اليه * حدثنا آدم حدثنا شعبة وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت سويد بن غنلة قال لقيت أبا بن كعب رضى الله عنه فقال أصبت سريرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها جولا فعرفتها فلم أجدهم يعرفها ثم أتيت فقال عرفها حولا فعرفتها فلم أجدهم ثم أتيت ثلاثا فقال احفظ وعاء عددها ووكانها فان جاء صاحبها والافاستمع بها فاستمعت

صحت الزيادة فتخص صورة الملتقط من عموم البينة على المدعى والله أعلم وقوله أحفظ وعاءها
وعدها ووكانها الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تضم وقرأها الحسن في قوله قبل وعاء أخيه وقرأ
سعيد بن جبيرة بقاء الوعاء المكسورة همزة الوعاء ما يجعل فيه الشيء سواء كان من جلد أو
حرف أو خشب أو غير ذلك والوكاء بكسر الواو والمد الخط الذي يشده الصرة وغيرها وزاد
في حديث زيد بن خالد الغفص وسأني ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده
(قوله فلقيته بعد بمكة) القائل شعبة والذي قال لأدري هو شيخه سلمة بن كهيل وقد بينه مسلم
من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلمة بن كهيل واختصر الحديث قال شعبة فسمعت به بعد
عشر سنين يقول عرفها عاماً واحداً وقد بينه أبو داود والطحاوي في مسنده أيضاً فقال في آخر
الحديث قال شعبة فلقيت سلمة بعد ذلك فقال لأدري ثلاثة أحوال أو حولا واحداً وأغرب ابن
بطال فقال الذي شك فيه هو أي بن كعب والقائل هو سويد بن غنله انتهى ولم يصب في ذلك وإن
تبعه جماعة منهم المنذري بل الشك فيه من أحد رواياته وهو سلمة لما استنبهت فيه شعبة وقد رواه
غير شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة وأخرجهما مسلم من طريق الأعمش
والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلمة كلهم عن سلمة وقالوا في حديثهم جميعاً ثلاثة
أحوال الاحاد بن سلمة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث
زيد بن خالد إلا أن في الباب الذي يليه فإنه لم يختلف عليه في الاختصار على سنة واحدة فقد يحمل
حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللقطة والمباغة في التعنف عنها وحديث
زيد على ما لا بد منه أولاً لا يحتاج الإعرابي واستغناء أي قال المنذري لم يقل أحد من أئمة الثوري
إن اللقطة تعترف ثلاثة أعوام الشيء جاء عن عمران بن وهب وقد حكاه الماوردي عن شواذ من
الفقهاء وحكي ابن المنذر عن عمران بن وهب وقد حكاه الماوردي عن شواذ من
ثلاثة أيام ويحمل ذلك على عظم اللقطة وحقارتها وزاد ابن حزم عن عمر قولا خامساً وهو أربعة
أشهر وجرم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط قال والذي يظهر أن سلمة أخطأ فيها ثم
ثبت واستدكر واستمر على عام واحد ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه رواه وقال ابن الجوزي
يحمل أن يكون صلى الله عليه وسلم عترف أن تعريضها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فامرأياً
بإعادة التعريض كما قال لامسي صلواته أرجع فصل فأنك لم تنل انتهى ولا يخفى بعد هذا على
مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلائهم وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية روايته
عندهم أن الأمر في التعريض مفقوض لأمر الملتقط فعليه أن يعرفها إلى أن يغلب على ظنه
أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك والله أعلم وسأني بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر
أبواب اللقطة قريباً إن شاء الله تعالى (قوله ما سب ضالة الأبل) أي هل تلتقط أم لا
والضال الضائع والضل في الحيوان كاللقطة في غيره والجمهور على القول بظاهر الحديث
في أنها لا تلتقط وقال الحنفية الأولى أن تلتقط وحمل بعضهم النهي على من التقطها لئلا يملكها
لا ليحفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وكذلك إذا وجدت بشرية فيجبوز التملك على الأصح
عندهم والخلاف عند المالكية أيضاً قال العلماء حكمه النهي عن التقاط الأبل إن بقائها
حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالئها من طلبها لها في رجال الناس وقالوا في معنى الأبل

فلقيته بعد بمكة فقال
لأدري ثلاثة أحوال أو
حولا واحداً * (باب ضالة
الأبل) * حدثني عمرو بن
عباس

كل ما استنع بقوته عن صغار السباع **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي وسفيان هو
 الثوري **(قوله)** عن ربيعة هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي بسكون الهَمْزة وقد
 رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة سُدَّهم أخرجه مسلم **(قوله)** مولى المنبعت بضم
 الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر الميم له بعد هاء ثلثة وليس له في البخاري سوى هذا
 الحديث وقد ذكره في العلم والشرب وهما في مواضع ويأتي في الطلاق والادب **(قوله)** جاء
 اعرابي في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم ابن بشكوال وعزاه لابن داود وتبعه بعض
 المتأخرين ان السائل المذكور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك
 وفيه بعد أيضا لانه لا يوصف بأنه اعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه
 ومستمدة من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاسناد فقال فيه انه سأل
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم أو ان رجلا سأل على الشدة وأيضا فان في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن
 خالد أتى رجل وأنا معه فدل هذا على انه غيره ولعله نسب السؤال الى نفسه لكونه كان مع
 السائل ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن السكن والباوردي
 والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغناري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهني عن أبيه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوثق وعاءها فذكر
 الحديث وقد ذكر أبو داود وطرفا منه تعليقا ولم يسبق لفظه وكذلك البخاري في تاريخه وهو أولى
 ما يفسر به هذا المذهب لكونه من رهط زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من
 حديث أبي ثعلبة الخشني قال قلت لرسول الله الورق يوجد عند القرية قال عرفها حولا
 الحديث وفيه سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه أصح الناس
 وروى الاسماعيلي في الصحابة من طريق مالك بن عمار عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن اللقطة فقال ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه الحديث واسناده واحد وروى
 الطبراني من حديث الجارود العبدي قال قلت لرسول الله اللقطة نجدها قال أنشدها ولا تكتم
 ولا تغيب الحديث **(قوله)** فسأله ما يلقطه في أكثر الروايات انه سأل عن اللقطة زاد مسلم من
 طريق يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبعت الذهب والفضة وهو كالمثال والافلا فرق بينهم ما وبين
 الجوهر والؤلؤ مثلا وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطه وفي إعطائه الحكم
 المذكور روي عن أبي داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه باللفظ وسئل عن
 اللقطة **(قوله)** عرفها سنة ثم اعرف عناصها وكأها في رواية العندي عن سليمان بن بلال
 الماضية في العلم اعرف وكأها أو قال عناصها ولمسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد
 فاعرف عناصها وعاءها وعددها زاد فيه العدد كافي حديث أبي بن كعب ووقع في رواية
 مالك كما سألت بعد باب اعرف عناصها وكأها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر ثم وافق الثوري
 ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت باللفظ عرفها حولا فان جاء صاحبها
 فادفعها اليه والا اعرف وكأها وعناصها ثم اقضها في مالك الحديث وهو يقتضي ان التعريف
 يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضي ان التعريف يسبق المعرفة وقال

حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن ربيعة حدثني زيد
 مولى المنبعت عن زيد بن خالد
 الجهني رضى الله عنه قال
 جاء اعرابي الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فسأله عما
 يلقطه فقال عرفها سنة
 ثم اعرف عناصها وكأها

النورى يجمع بينهما بان يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف العلامات أول ما يلبث حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ثم بعد تعرفها سنة اذا اراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفوا فيها محققا يعلم قدرها وصفها فيردها الى صاحبها (قلت) ويحتمل أن تكون ثم في الروايتين معنى الواو فلا تقتضى ترتيبا ولا تقتضى تخالفا يحتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج واحدا والقصة واحدة وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيحصل على تعدد القصة وليس الغرض الآن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما أسبق واختلف في هذه المعرفة على قولين العلماء أظهروا الوجوب لظاهر الامر وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ويستحب بعده والعناصر بكسر الميم والمهملة وتحذف الناء وبعد الالف مهملة الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل له العناصر أخذ من العنصر وهو الشئ لان الوعاء شئ على ما فيه وقد وقع في زوائد المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الاعمش عن سلمة في حديث أنى وخرقتها بديل عناصرها والعناصر أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة (قلت) حيث ذكر العناصر مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث لم يذكر العناصر مع الوعاء فالمراد به الاصل والغرض معرفة الآلات التي تحفظ النفقة ويلتحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والذرع فيما يذرع وقال جماعة من الشافعية يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان واختلفوا فيما اذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف الصفة قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن قال لا يشترط معرفة العدد وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الاخرى وزيادة الحافظ حجة وقوله عرفها بالتشديد وكسر الراء أى اذكرها للناس قال العلماء محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئا من الصفات وقوله سنة أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهر افيصدق انه عرفها سنة في اثني عشرة سنة وقال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره (قوله) فان جاء أحد يخبرك بها) جواب الشرط محذوف تشديده فأدعا اليه وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتى في آخر أبواب اللقطة فان جاء أحد يخبرك بعنصرها وكأنها وقد تقدم البحث فيه (قوله) والافاستنفقها) سمأى البحث فيه بعد أبواب واستدل به على أن الملة تكتب تصرف فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبي حنيفة ان كان غنيا تصدق بها وان جاء صاحبها تخير بين امضاء الصدقة أو تغريمه قال صاحب الهداية الا ان كان باذن الامام فيجوز للغنى كما في قصة أبي ابن كعب وبهذا قال عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله) قال يارسول الله فضالة الغنم) أى ما حكمها خذف ذلك للعلم به قال العلماء الضالة لا تقع الاعلى الحيوان وما سواه يقال له لقطة ويشمل للضوال أيضا الهوامى والهوامى بالميم والفاء والهوامى (قوله) لك أولاخيك أولاذئب) فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هي ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به مأهول أعم من

فان جاء أحد يخبرك بها
والافاستنفقها قال يارسول
الله فضالة الغنم قال لك أو
لاخيك أولاذئب قال ضالة
الابل

صاحبها أو من ملته قط آخر والمراد بالذنب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه ان لم يأخذها بقيت للذنب كان ذلك أدعى له إلى أخذها ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة كسبياً في بعد أبواب فقال خذها فإنا نأكلها إلى آخره وهو صريح في الأمر بالأخذ ففيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله يترك التقاط الشاة وتسلك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها واحتج له بالتسوية بين الذنب والملته قط والذنب لا غرامة عليه فكذلك الملته قط وأجيب بأن اللام ليست للتملك لأن الذنب لا يملك وإنما يملكها الملته قط على شرط ضمانها وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملته قط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك أو لا خيك أو للذنب وبين قوله في اللقطة شأنك بها أو خذها بل هو أشبه بالملك لأنه لم يشرك معه ذنباً ولا غيره ومع ذلك فقالوا في النشقة يغرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها وقال الجمهور يجب تعريضها فإذا انتقضت مدة التعريض أكلها ان شاء وغرم لصاحبها إلا أن الشافعي قال لا يجب تعريضها إذا وجدت في القلاة وأما في القرية فيجب في الأصح قال النووي احتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى فإن جاء صاحبها فأعطها أياماً وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا فنها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى وهو يوهم أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملته قط ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد نعم عند أبي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة فأجمعها حتى يأتيها باغيها **(قوله)** فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم هو بالعين المهملة الثقيلة أي تغير وأصله في الشجر إذا قل مأوه فصار قليل النضرة عديم الاشراف ويشال للوادي الجذب أمعرو لوروى تغربا لغين المعجمة كان له وجه أي صار بلون المغرة وهو جرة شديدة إلى كودة ويتووه ان قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فغضب حتى اجرت وجنتاه وأوجهه **(قوله)** مالك ولها زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم فذوها حتى يلقاها ربه **(قوله)** معها أخذوا وسقاؤها) الخذاء بكسر الميم له تبعدها معجمة مع المداي خفها وسقاؤها أي جوفها وقبل عنقها وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء كقول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملته قط **(قوله)** ضالة الغنم كأنه أفرد لها بترجة ليسير إلى افتراق حكمها عن الأبل وقد انفرد مالك بتجوير أخذ الشاة وعدم تعريضها تمسكاً بقوله هي لك وأجيب بأن اللام ليست للتملك كما أنه قال أول الذنب والذنب لا يملك باتفاق وقد أجمعوا على أن مالكها لو جاء قبل أن يأكلها الواحد لا خذها منه **(قوله)** حدثنا اسمعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة **(قوله)** عن يحيى هو ابن سعيد الأنصاري وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخان وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد الفهمي عن سليمان بن بلال عنهم ما جئنا عن زيد مولى المنبعت وأخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن زيد فجعل ربيعة شيخ يحيى لرفيقه لكن سيأتي في آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن زيد مرسلاً قال سفيان

فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقال مالك ولها معها أخذوا وسقاؤها ترد الماء وتأتي كل الشجر **(باب)** ضالة الغنم **(حدثنا)** اسمعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن زيد مولى المنبعت أنه سمع زيد بن خالد رضي الله عنه يقول سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة

قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة فحدثني به فالحاصل ان
من رواه عن يحيى عن يزيد بن زيد يكون قد سوى الاسناد فان يحيى انما سمع ذكر يزيد في بواسطة
ربيعة ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذاهلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان
والله أعلم **(قوله فزعم)** أى قال والزعم يستعمل في القول المحقق كثيرا **(قوله ثم عرفها سنة)**
يقول يزيد ان لم تعرف استنفق بها صاحبها أى ملقطها وكانت ودبعة عنده **(قال يحيى هذا)**
الذى لأدرى أهو فى الحديث أم شئ من عنده أى من عند يزيد والقائل يقول يزيد هو يحيى
ابن سعيد الانصارى والقائل قال هو سليمان وهما موصولان بالاسناد المذكور والغرض أن
يحيى بن سعيد شك هل قوله واتكن ودبعة عنده مرفوع أو لا وهذا القدر المشار اليه بهذا دون
ما قبله لثبوت ما قبله فى أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الودبعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه
مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القعنبي والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان
كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه فان لم تعرف فاستنفقها واتكن ودبعة عنده
وكذلك جزم برفعها خالد بن مخلد عن سليمان بن ربيعة عنده مسلم والفهمى عن سليمان عن
يحيى وربيعة جميعا عند الطحاوى وقد أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب اذا جاء
صاحب اللقطة بعد سنة ردعا عليه لأنها ودبعة عنده وسيأتى الكلام على المراد بكونها ودبعة
هناك ان شاء الله تعالى **(قوله قال يزيد هو)** تعرف أيضا هو بتشديد الراء وهو موصول بالاسناد
المذكور ولم يشك يحيى فى كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ولم أرها مرفوعة فى شئ من الطرق
وقد تقدم حكاية الخلاف فيه فى الباب الذى قبله **(قوله ما)** اذالم يوجد صاحب
اللقطة بعد سنة فهى لمن وجدها أى غنيا كان أو فقيرا كما تقدم أو ردفه حديث يزيد بن خالد
المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والاشانك بها فيه
حذف تقديره فان جاء صاحبها فادها اليه وان لم يحيى فشانك بها حذف من هذه الرواية جواب
الشرط الاول وشرط ان الثانية والفاء من جوابها قاله ابن مالك فى حديث أبى الآتى فى أواخر
أبواب اللقطة بلفظ فان جاء صاحبها والا استمتع بها وانما وقع الحذف من بعض الروايات دون
بعض فقد تقدم حديث أبى فى أول اللقطة بلفظ فاستمتع بها بإثبات الفاء فى الجواب الثانى
ومضى من رواية الثورى عن ربيعة فى حديث الباب بلفظ والا فاستنفقها ومثله ما سياتى بعد
أبواب من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ ثم استنفق بها فان جاء بها فأدها اليه ولمسلم
من طريق أبى ابن وهب المتقدم ذكرها فاذا لم يأت لها طالب فاستنفقها واستدل به على أن اللقطة
ملكها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعى فان قوله شانك بها تفويض الى
اختياره وقوله فاستنفقها الامر فيه للاباحة والمشهور عند الشافعية اشتراط التلفظ بالتملك
وقيل تكفى النية وهو الأرجح لدلائل وقيل تدخل فى ملكه بمجرد الالتقاط وقد روى الحديث
سعيد بن منصور عن الدراوردى عن ربيعة بلفظ والاقتصع بها ما تصنع مالك **(قوله شانك)**
بها) الشأن الحال أى تصرف فيها وهو بالنصب أى الزم شانك بها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر
بها أى شانك متعلق بها واختلف العلماء فيما اذا تصرف فى اللقطة بعد نزع ربتها سنة ثم جاء
صاحبها هل يرضى عنها أم لا فالجمهور على وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو تبدل ان كانت

فزعم أنه قال اعرق عقاصها
ووكاهها ثم عرفها سنة يقول
يزيد ان لم تعرف استنفق بها
صاحبها وكانت ودبعة عنده
قال يحيى هذا الذى لأدرى
أهو فى الحديث أم شئ من
عنده ثم قال كيف ترى فى
فضالة الغنى قال النبى صل
الله عليه وسلم خذها فأنما شئ
لك أو لأخيك أول الذئب
قال يزيد وهى تعرف أيضا
ثم قال كيف ترى فى فضالة
الابل قال فقال دعها فان
معها خذاها وسقاها ترد
الماء وتأت كل الشجر حتى
يجدها ربتها * (باب اذا لم
يوجد صاحب اللقطة بعد
سنة فهى لمن وجدها) *
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ربيعة بن
عبد الرحمن عن يزيد مولى
المنبعت عن زيد بن خالد بنى
الله عنه قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسأله عن اللقطة فقال
اعرف عقاصها ووكاهها ثم
عرفها سنة فان جاء صاحبها
والاشانك بها قال فضالة
الغنم قال هى لك أو لأخيك
أو للذئب قال فضالة الابل
قال مالك ولها مع سقاؤها
وحذاؤها ترد الماء وتأت كل
الشجر حتى يلقاها ربتها

استمكت وخالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي
امام الظاهرية لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمة ومن جهة الجمهور قوله في الرواية
الماضية وتسكن وديعة عندك وقوله ايضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد اعرف
عناصها وكاءها ثم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه فان ظاهرا قوله فان جاء صاحبها الى آخره بعد
قوله كلها يقتضي وجوب ردها بعدا كلها فيحمل على رد البذل ويحتمل ان يكون في الكلام حذف
يدل عليه بقية الروايات والتقدير فاعرف عناصها وكاءها ثم كلها ان لم يبي صاحبها فان جاء
صاحبها فادها اليه وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ فان جاءها فادها اليه
والافاعرف عناصها وكاءها ثم كلها فان جاءها فادها اليه فأمرا بادائها اليه قبل الاذن في
أكلها وبعدده وهي أقوى جهة الجمهور وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى
المنبعت عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث فان جاء صاحبها فدفعها اليه والاعرف وكاءها
وعناصها ثم اقتبسها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه واذا تقرر هذا لم يكن حل قول المصنف
في الترجمة فيمن لمن وجدها أي في اباحة التصرف فيها حينئذ وأما من ضمنها بعد ذلك فهو وسأكت
عنه قال النووي ان جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بزوائد المتصلة والمنفصلة وأما
بعد التملك فان لم يبي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة وان جاء صاحبها فان
كانت موجودة بعينها المستحقها بزوائد المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك
وهو قول الجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار البخاري والله أعلم وسأذكر
بقية فوائده حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب ان شاء الله تعالى (قوله ما اذا وجد
خشبة في البحر أو سوطا أو نحوه) أي ماذا يصنع به هل يأخذه أو يتركه واذا أخذه هل يملكه أو
يكون سبيلا سبل اللقطة ٣ وقد اختلف العلماء في ذلك (قوله وقال اللبث الى آخره) تقدم الكلام
عليه مستوفي في الكفالة وأورده هنا مختصرا وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وانما من جهة
ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ساقه الشارع مساق النساء على
فاعله فهذا التقدير ثم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على
ما سأذكره وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك وأجيب بانه
استنبطه بطريق اللاحق ولعله أشار بالسوط الى أثر يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب أو
أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا
والسوط والحبل وأشبهها به بالقطعة الرجل ينتفع به وفي اسناده ضعف واختلف في رفعه ووقفه
والاصح عند الشافعية انه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره وفي وجه
لا يجب التعريف أصلا وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمنا يظن ان فاقده أعرض عنه
وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالخيمة الواحدة فله الاستبداد به على الاصح وفي الباب
الذي يليه في حديث التمرة جهة لذلك وعند الحنفية ان كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالثروة
جازأخذه والافاعرف به من غير تعريف الا انه يبقى على ملك صاحبه وعند المالكية كذلك الا انه
يزول ملك صاحبه عنه فان كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه واختلفوا في مدة التعريف فان
كان مما يتسارع اليه الفساد جازأكله ولا يضمن على الاصح (قوله ما اذا وجد

(باب اذا وجد خشبة في
البحر أو سوطا أو نحوه)*
وذلك اللبث حديث جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن
ابن هرم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه
ذكر رجلا من بني إسرائيل
وساق الحديث فخرج يظن
لهل مر بكا قد جاء به لاهل
هو بالخشبة فاخذها لاهل
حطبها فلما نشرها وجد
المال والخليفة

٣ قوله وقد اختلف العلماء
الح في نسخة وقد اختلف
الكلام في ذلك من ثبوت
بعض المحذوف في بعض
الروايات اهـ صحيح

* (باب اذا وجد ترة في الطريق) * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن طلحة عن انس رضي الله عنه قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بتره في الطريق فقال لولا اني أخاف ان تكون من الصدقة ٦٣ لا كلها * وقال يحيى حدثنا سفيان حدثني منصور وقال زائدة عن منصور عن طلحة حدثنا

تره في الطريق) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات وهو المشهور المجزوم به عند الاكثر وأشار الرافي الى تخريج وجهه فيه وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها وجدت ترة فأكلها وقالت لا يجب الله الفساد تعني انها لو تركت فلم تؤخذ فتؤكل فسدت (قوله عن طلحة) هو ابن مصرف (قوله لا كلها) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملقى في الطرقات لانه صلى الله عليه وسلم ذكر أنه لم يتنعم من أكلها الا ورعا خشية ان تكون من الصدقة التي حرمت عليه لانه لو كانها مرمية في الطريق فقط رقبا أو ضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب على فراشي فانه ظاهر في انه ترك أخذها ورعا خشية أن تكون صدقة فلو لم يخش ذلك لا كلها ولم يذكر تعريفا فدل على ان مثل ذلك عليك بالاحذول لا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال انها لقطة رخص في ترك تعريفها أو ليست لقطة لان اللقطة ما من شأنه ان يملك دون المالاقيمة وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم الترة في الطريق مع ان الامام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لانه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركها عمدا لينتفع بها من يجدها ممن يحل له الصدقة وانما يجب على الامام حفظ المال الذي يعلم تطاع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالاعراض عنه لحقارته والله أعلم (قوله وقال يحيى) أي ابن سعيد القطان وقد وصله مسند في مسنده عنه وأخرج الطحاوي من طريق مسدد * (قلت) * وسفيان فيه اسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الاسناد الى طلحة فقال عن ابن عمر أنه وجد ترة فأكلها (قوله وقال زائدة الخ) وصله مسدد من طريق أبي اسامة عن زائدة (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في أوائل البيوع ﴿باب﴾ كيف تعرف لقطة أهل مكة) كأنه أشار بذلك الى اثبات لقطة الحرم فلذلك قصر الترجمة على الكيفية ولعله أشار الى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطة الحاج أو الى تأويله بان المراد النهي عن التقاطها للتملك لا للحفظ وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديثي ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها وكأنه أشار الى ان ذلك لا يختلف (قوله وقال طائوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلتقط لقطتها الا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في باب لا يحل القتال بمكة (قوله وقال خالد) هو الخذاء عن عكرمة الخ وهو طرف أيضا وصله في أوائل البيوع في باب ما قيل في الصواغ (قوله وقال أحمد بن سعيد) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم (قوله حدثنا روح) هو ابن عباد وزكريا هو ابن اسحق وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي العباس بن عبد العظيم وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم كلاهما عن روح بن عباد بهذا الاسناد (قوله حدثنا يحيى بن موسى) هو البخاري وفي الاسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواه بالتحدث مع ان فيه ثلاثة من المدلسين في نسق (قوله لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس) ظاهره ان الخطبة وقعت عقب الفتح وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خزاعة رجلا من بني

منصور عن طلحة حدثنا أنس وحدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا أثقب الى أهلي فأجد الترة ساقطة على فراشي فأرفعها لا أكلها ثم أخشى ان تكون صدقة فألقها * (باب كيف تعرف لقطة أهل مكة) * وقال طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلتقط لقطتها الا من عرفها * وقال خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يلتقط لقطتها الا من عرفها * وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكريا حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعخذ معاصها ولا يخر صيدها ولا تحل لقطتها الا لمنشد ولا يجلس خلاها فقال عباس يارسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر * حدثنا يحيى بن موسى قال

حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة رضي الله عنه قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة

القتل وسلط عليها رسوله
والمؤمنين فانهم لا تحل لاحد
كان قبلي وانها أحلت لي
ساعة من نهار وانها لن تحل
لاحد من بعدي فلا ينفر صيدها
ولا يحتل شوكها ولا تحل
ساقطتها الا لمنشد ومن قتل
له قتل فهو بخير النظرين اما
أن يقدي واما أن يقيد فقال
العباس الا الاذخر فانا نجعله
لقبورنا ويرتفع فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا
الاذخر فقام أبو شامر رجل من
أهل اليمن فقال اكتبوا لي
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا
لائي شاه قلت للاوزاعي ما قوله
اكتبوا لي يا رسول الله قال
هذه الخطبة التي سمعها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(باب لا تحتلب ماشية احد
بغير اذنه) * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم

ليث في السياق حذف هذا يانه وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير
(قوله القتل) بالقاف والمثناة للاكثر وللكشفية بالقاف والتحتانية والثاني هو الصواب وقد
تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم (قوله ولا يحل ساقطتها الا لمنشد) أي معرف واما الطالب
فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتها اذا عرفت وأصل الانشاد والانشيد
رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها فقط فاما من أراد ان يعرفها ثم يتلونها
فلا وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحج الا قوله ومن قتل له قتل فاحيل به على كتاب
الديات والا قوله اكتبوا لي شاه فقد تقدم الكلام عليه في العلم والقائل قلت للاوزاعي هو الوليد
ابن مسلم الراوي واستدل بجدي بن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على ان لقطه
مكة لا تلتقط للتمليك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما اختصت بذلك عندهم لان مكان
ايصالها الى ربها لانها كانت للمكي فظاهروا ان كانت للاعاقبي فلا يخلو اتفاق غالبها من وارد اليها
فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفتها صاحبها قاله ابن بطال وقال أكثر المالكية
وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع
الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
الاستثناء لانه في الحل واستثنى المنشد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النقي
اثبات قال ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان
التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له منهوم والغالب ان لقطه مكة يأس ملتقطها من صاحبها
وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق الى الاتفاق البعيدة فربما داخل الملتقط الطمع في تلصقها
من أول وهلة فلا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها الا من عرفها وفارقت
في ذلك لقطه العمكر بلاد الحرب بعد فترقتهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف لقطه
مكة فيشرع تعريفها لان مكان عود أهل أفق صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة
صاحبها وقال اسحق بن راهويه قوله الا لمنشد أي لمن سمع ناشدا يقول من رأى لي كذا حينئذ
يجوز لو وجد اللقطه ان يعرفها ليردها على صاحبها وهو أضييق من قول الجمهور لانه قيده بحالة
للمعرف دون حالة وقيل المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد وتعبه يانه لا يجوز في اللغة تسمية
ان طالب منشدا (قات) ويكنى في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس لا يلتقط لقطتها الا معترف
والحديث يفسر بعضه بعضا وكأن هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث ابن عباس
وأما اللغة فقد أثبت الحربى جواز تسمية الطالب منشدا وحكاة عياض أيضا واستدل به على ان
لقطه عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لا اختصاص مكة بذلك وحكي الماوردي في الحاوي
وجها في عرفة انها تلتحق بحكم مكة لانها تجمع الحاج كمكة ولم يرجح شيئا وليس الوجه المذكور
في الروضة ولا أصلها واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من
المساجد وهم أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم ﴿ (قوله ما لا تحتلب ماشية
أحد بغير اذنه) هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث اشارة الى الرد على من خصه أو قيده
(قوله عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع وفي رواية أبي قطن في الموطآت
لدارقطني قلت لما لك أحدك نافع (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية يزيد بن

الهادعن مالك عند الدارقطني أيضا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **(قوله لا يحل بن كذا في البخاري وأكثر الموطأ بضم اللام وفي رواية ابن الهاد المذكورة لا يحل بن بكسرهما وزيادة المنة قبلها (قوله ماشية امرئ) في رواية ابن الهاد وجماعة من رواة الموطأ ماشية رجل وهو كالمثال والافلا اختصا بذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ ماشية أخيه وقال هو للغالب اذا لفرق في هذا الحكم بين المسلم والذمي وتعتب بانه لا وجود لذلك في الموطأ وبأبواب الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائد هذا الحديث وقدر واد أحد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى أن يحتلب مواشي الناس الا بأذنهم والمماشية تقع على الأبل والبقر والغنم ولكنها في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية **(قوله مشربة) بضم الراء وقد تقع أي عرفت المشربة مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر اناء الشرب (قوله خراشته) الخراشاة المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد في كسر بابها (قوله فينقل) بالنون والفتحة وضم أوله فينقل من النقل أي يحول من مكان إلى آخر كذا في أكثر الموطأ عن مالك ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عبادة وغيره بلفظ فينقل بثلاثة بدل الفتحة والنون الشرحرة واحدة بسبعة وقبل الاستخراج وهو اخض من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهم ما عن نافع ورواه عن الليث عن نافع بالقاف وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثلاثة **(قوله تخزن)** بالخاء المعجمة الساكنة والراء المضمومة بعدها نون وفي رواية الكشي هي تحوز بضم أوله وإهمال الحاء وكسر الراء بعدها زاي **(قوله ضروع)** الضرع اللهم اثم كالتدنى للمرأة **(قوله أطعماتهم)** هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد بهذا اللبن قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئا الا بأذنه وانما خص اللبن بالذكر لتشاعل الناس فيه فنهى به على ما هو أولى منه وبهذا أخذ الجمهور لكن سواء كان بأذن نفس أو أذن عام واستثنى كثير من السلف ما اذا علم بطيب نفس صاحبه وان لم يقع منه أذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم والجملة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن مرة مرفوعا إذا أتى أحدكم على ماشية فإن لم يكن صاحبها فليصوت ثلاثا فإن أجاب فليست تأذنه فإن أذن له ولا فليحتلب وليشرب ولا يحمل استاده صحيح إلى الحسن فمن صحح سمعه من مرة صححه ومن لا يباله انقطاع يكن له شواهد من أقواله حديث أبي سعيد مرفوعا إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك والافاشرب من غير أن تفسد وإذا أتيت على حائط بستان فذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم واجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو أولى بأن يعدل به وبأنه معارض للقواعد الطبيعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع بينهما جعل الأذن على ما إذا علم بطيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن باب السبيل دون غيره أو بالانظر أو بحال الجماعة مطلقا وهي متقاربة وحكي ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الأذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهي إشارته إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة ومنهم من جعل حديث****

قال لا يحل بن أحد ماشية امرئ بغير إذنه أوجب أحدكم أن تؤتي مشربته فمكسر خراشته فينقل طعاما فأنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أطعماتهم فلا يحل بن أحد ماشية أحد الا بأذنه

النهي على ما اذا كان المالك أحوج من المالك حديث أبي هريرة بيننا نحن مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في سفر أذ رأينا ابلا مصرورة فبيننا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 هذه الابل لاهل بيت من المسلمين هو قوتهم أيسركم لورجعتكم الى من اودكم فوجدتم ما فيها قد ذهب
 قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحدوا بن ماجه واللفظ له وفي حديث أحمد فابتدروها القوم
 ليحلبوها قالوا فيجعل حديث الاذن على ما اذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ما اذا كان
 مستغنيا ومنهم من جعل الاذن على ما اذا كانت غير مصرورة والنهي على ما اذا كانت مصرورة
 لهذا الحديث لكن وقع عند أحد في آخره فان كنتم لابد فاعلمين فاشربوا ولا تحملوا فدل على عموم
 الاذن في المصرورة وغيره لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه واختار ابن العربي الحمل على العادة
 قال وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلننا قال ورأى بعضهم ان
 مهما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقتصد جاز للمازال لا خدمته وفيه اشارة الى قصر ذلك على
 المحتاج وأشار أبو داود في السنن الى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون الى قصر الاذن على
 ما كان لاهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين واستؤنس بمشرطه العناية على أهل الذمة من
 ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال لا يأخذ
 منه شيئا الا بآذنه قيل له فالضيافة التي جعلت عليهم قال كانوا يومئذ يخفف عنهم بسبيهم أو أما
 الآن فلا وجنح بعضهم الى نسخ الاذن وحمله على انه كان قبل ايجاب الزكاة قالوا وكانت الضيافة
 حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بنقض الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم
 نسخت فنسخ ذلك الحسك وأوردنا حديث في ذلك وسأيت الكلام على حكم الضيافة في المظالم
 قريبا ان شاء الله تعالى وقال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في من يستأنس أو زرع
 أو ماشية قال الجمهور ولا يجوز ان يأخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيما أخذوا يغرم عند الشافعي
 والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحدنا لم يكن على البستان حائط جازله الاكل
 من الفاكهة الرطبة في أصبح الروايتين ولولم يحتج لذلك وفي الاخرى اذا احتاج ولا ضمان عليه
 في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر
 مرفوعا اذا امر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي
 لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية (قلت) والحق ان مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد
 احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقد ثبت ذلك في كتابي المتحة فيما علق الشافعي القول
 به على الصحة وفي الحديث ضرب الامثال للتقريب للافهام وتشيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه
 واستعمال القياس في النظائر وفيه ذكر الحكم بعلمته واعادته بعد ذكر العلة تأكيذا وتقريرا
 وان القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للاصل بكل اعتبار بل ربما كانت للاصل منزلة
 لا يضر سقوطها في الفرع اذا شارك في أصل الصفة لان الفرع لا يساوي الخزانة في الحرز كما
 ان الصر لا يساوي القفل فيه ومع ذلك فقد ألحق الشارع البصرع المصروع بالحكم بالخزانة
 المتقلة في تحريم تناول كل منها ما يغري اذن صاحبه أشار الى ذلك ابن المنير وفيه اباحة خزن
 الطعام واحتكاره الى وقت الحاجة اليه خلا فالغلاة المترددة المانع من الادخار مطلقا قاله
 القرطبي وفيه ان اللبن يسمى طعاما فيجوز به من حلف لا يتناول طعاما الا ان يكون له نية في

اخراج الدين قاله النووي وفيه ان يسع ابن الهشام بشاة في ذرعها ابن باطل وبه قال الشافعي والجمهور وأجازها الاوزاعي وفيه ان الشاة اذا كان لها ابن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي وهو يؤيد خبر المصراة وثبت حكمها في تقويم الدين وفيه ان من حلب من ذرع ناقة أو غيرها مصرورة شرة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه التقطع ان عليه التقطع ان لم يأذن له صاحبها تعيننا أو اجالا لان الحديث قد أفصح بان ضرر الانعام خزائن الطعام وحكي القرطبي عن بعضهم وجوب التقطع ولو لم تكن الغنم في حرزا كنفاء بحرزا للضرع للدين وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث **❦ (قوله باب)** اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها وديعة عنده) أو ردها حديث زيد بن خالد بن طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة وليس فيه ذكر الوديعة فكأنه أشار الى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها وقال ابن بطل استرأب البخاري بالشك المذكور فترجمه بالمعنى وقال ابن المنير أسقطها النظار ومنها معنى لان قوله فان جاء صاحبها فأدها اليه يدل على بقاء ملك صاحبها خلافا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان (قوله) ولتكن وديعة عندك قال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون المراد بعد الاستئناق وهو ظاهر السياق فتجوز ذكر الوديعة عن وجوب ردها لها لان حقيقة الوديعة ان تبقى عندها والجامع وجوب رد ما يجرد المرء الغنم والافالما دون في استئناقه لا تبقى عنده ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولتكن بمعنى أو أي أما أن تستنفقها وتغرم بدلها وأما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يبي صاحبها فتمنع عليه ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبع الجماعة من السلف وقال ابن المنير يستدل به لاحد الاقوال عند العلماء اذا تلفها الملقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلك أن لا ضمان عليه في الثانية واذا ادعى انه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضا وهو الرابع من الاقوال وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب وقوله هنا حتى احترت وجنسه أو احترت وجهه شك من الراوي والوجه ما ارتفع من الحدين وفيه أربع لغات بالواو والهمزة والفتح فيهما والكسر **❦ (قوله باب)** هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق كذا لا أكثر وسقطت لأبعد حتى عند ابن شبرويه وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعها تضيق ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من كره اللقطة ومن حجتهم حديث الجارود مر فوعاضلة المسلم حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح وجل الجمهور وذلك على من لا يعترنها وحجتهم حديث زيد بن خالد عند مسلم من آوى الضالة فهو ضال ما لم يعرفها وأما أخذها من حديث الباب فن جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على اني أخذها الصرة ندل على انه جائز شرعا ويستلزم اشتماله على المصلحة والا كان تصرفا في ملك الغير وتلك المصلحة تحبس بفظها وصيانتها عن الخونة وتعرى فيها التصل الى صاحبها ومن ثم كان الارجح من مذاهب العلماء ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ففي ربح أخذها واجب أو استحباب ومتى ربح تركها حرم أو كره الا فهو جائز **(قوله)** سويد بن غنلة) يفتح المعجمة والفاء أبو أمية الجعفي تابعي كبير مخضرم أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل انه صلى خلفه ولم

(باب) * اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه لانها وديعة عنده *** حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبت عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال عثر فها سنة ثم اعرف وكأها وعفاصها ثم استنفق بها فان جاء بها فأدها اليه فقال يا رسول الله فضالة الغنم قال خذها فانما هي لك أو لا خذ أو لا تدب قال يا رسول الله فضالة الابل قال فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احترت وجنسه أو احترت وجهه ثم قال مالك ولها معها خذاؤها وستأؤها حتى يلتقيا غارها **(باب) *** هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق *** حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن سلمة بن كهيل قال سمعت سويد بن غنلة

أو كالفصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الخالين فإنه ساق فيه طرفاً من رواية البراء بن عازب
عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة الى المدينة والغرض منه شرب النبي صلى الله عليه وسلم وآبى
بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال
ابن المنير مناسبة هذا الحديث لآبواب اللقطة الاشارة الى ان المبيع اللبن هنا أنه في حكم الضائع
اذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راعٍ واحد فالفاضل عن شربه مستهلك فهو كالسوط الذي
اغترق التقاطه وعلى أحواله ان يكون كالشاة الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها هي للشاة أو
لا خيك أول الذئب اه ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك فلم تظهر مناسبة للترجمة بخصوصها
وقوله هل في غنمك من لبن يفتح الموحدة للاكثر وحكى عياض رواية بضم اللام وسكون
الموحدة أى شاة ذات لبن وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه ان أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن
لانه مال حربي فيكون حلالاً له وتعبه المهلب بان الجهاد وحل الغنمة انما وقع بعد الهجرة
بالمدينة ولو كان أبو بكر أخذ على انه مال حربي لم يستغفهم الراعي هل تطلب أم لا ولكن ساق
الغنم غنمة وقتل الراعي أو أسره قال ولكنه كان بالمعنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل
المكرمة وكان صاحب الغنم قد أذن للراعي ان يسبق من مربيه وسأني بقية الحديث واستيفاء
شرحه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى * (تيسيد) * ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً عن
عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ونازلاً عن اسحق عن النضر عن إسرائيل لتصریح أبي اسحق في
الرواية النازلة بان البراء أخبره وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر وأخذ المزي ذكر
طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة * (خاتمة) * اشتمل كتاب اللقطة من الاحاديث المرفوعة على أحد
وعشرين حديثاً المعلق منها خمسة والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر
حديثاً والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تحريكها وفيه من الآثار ما أرادوا واحد لا يدمولى
المتبع والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المظالم) *

(في المظالم والغصب) كذا للمستقلى وسقط كتاب لغيره وللنسخ كتاب الغصب باب في المظالم والمظالم
جمع مظلمة مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي والغصب
أخذ حق الغير بغير حق (قوله وقول الله عز وجل ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون الى
عز وذل واتقام) كذا الابن ذر وساق غيره الآية (قوله مقنعى رؤسهم رافعى رؤسهم المقنع والمقنع
واحد) سقط للمستقلى والكشميني قوله رافعى رؤسهم وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من
طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في المجاز واستشهد بقول الرازي
انهض فحوى رأسه وأقنعاً * كأنما أبصر شيئاً أطعماً

وحكى ثعلب انه مشترك يقال أقنع اذا رفع رأسه وأقنع اذا طأ طأه ويحتمل ان يراد الوجهان أن
يرفع رأسه يتظر ثم يطأ طئه فلا وخضوعاً قاله ابن التين وأما قوله المقنع والمقنع واحد فذكره أبو
عبيدة أيضاً في المجاز في تفسير سورة يس وزاد معناه أن يجذب الذقن حتى تصير في الصدر ثم يرفع
رأسه وهذا يساعده قول ابن التين لكنه بغير ترتيب (قوله وقال مجاهد مهطعين مديني النظر

الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت اشرب يا رسول الله
فشرب حتى رضيت

(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (كتاب المظالم) *

في المظالم والغصب وقول الله
تعالى ولا تحسبن الله غافلاً
عما يعمل الظالمون انما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه
الابصار مهطعين مقنعين
رؤسهم رافعى رؤسهم المقنع
والمقنع واحد وقال مجاهد
مهطعين مديني النظر

وقال غيره مسرعين لا يرتد اليهم طرفهم وأفئدتهم هواء يعني جوفالا عقول لهم وأنذر الناس يوم يأتهم العذاب فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى أجل قريب نحب دعوتك وتتبع الرسل أولم تصبوا أنفسكم قنقريون أفأنتم من قوم لا تعلمون قالوا نعم يا أيها الذين آمنوا فليتحسبن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام ٧٠ * (باب قصاص المظالم) * حدثنا يحيى بن إبراهيم أخبرنا معاذ بن

هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا خلاص المؤمنون من النار حبسوا بنظرة بين الجنة والنار فينقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا انتقوا وهذبوا أذن لهم بدخول الجنة فوالذي نفس محمد صلى الله عليه وسلم بيده لأحدهم بمسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في الدنيا وقال يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أبو المتوكل * (باب قول الله تعالى ألعنة الله على الظالمين) * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا هشام قال حدثني قتادة عن صفوان ابن محرز المازني قال بينما أنا أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما أخذ بيده إذ عرض رجل فقال كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في التجوى فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله يذني

وقال غيره مسرعين) ثبت هذا هنا في أبي ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده وتفسير مجاهد واصله الفريابي أيضا وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضا فكذا قاله واستشهد عليه وهو قول قتادة والمعروف في اللغة ويحتمل أن يكون المراد كلام من الأمرين وقال ثعلب المهطع الذي ينظر في ذل وخشوع لا يطلع بصره (قوله) وأفئدتهم هواء يعني جوفالا عقول لهم) وشو تفسير أبي عبيدة أيضا في المجاز واستشهد بقول حسان

الأبلغ أباسفيان عني * فانت محجوف نخب هواء

والهواء الخلاء الذي لم تشغل الأجرام أي لا قوة في قلوبهم ولا جراءة وقال ابن عرفة معناه نزع أفئدتهم من أجوافهم (قوله) (باب) قصاص المظالم يعني يوم القيامة ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق باب القصاص يوم القيامة ويأتي الكلام عليه هناك وقوله بنظرة الذي يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة وقوله فينقاصون بتشديد المهملة يتفعلون من القصاص والمراد به تتبع ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وقوله حتى إذا انتقوا بضم النون بعدها قاف من التسمية ووقع للمسمي هنا تنصوا بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أي أكلوا القصاص (قوله) وهذبوا أي خلصوا من الأثام بقصاص بعضها ببعض ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر الآتي ذكره في التوحيد لا يحل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد قبله مظلمة والمراد بالمؤمنين هنا بعضهم وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى (قوله) وقال يونس بن محمد الخ (وصلة ابن منده في كتاب الإيمان وأراد البخاري به تصريح قتادة عن أبي المتوكل بالتحديث واسم أبي المتوكل علي بن ذؤاد بضم الدال بعدها همزة) (قوله) (باب) قول الله تعالى ألعنة الله على الظالمين) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كنهه الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في التوحيد وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه وقوله في هذه الرواية كنهه بفتح النون والقاء عند الجميع ووقع لابي ذر عن الكشمي بكسر المثناة وهو تصحيف قبيح قاله عياض ووجه دخوله في أبواب الغضب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا أغفرها لك مخصوص بحديث أبي سعيد الماضي في الباب قبله (قوله) (باب) لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحسنه من عدوه وهو عام في كل من أسلم لغيره لكن غلب في الإلقاء إلى الهلكة (قوله) (باب) أخو المسلم) هذه أخوة الاسلام فان كل اتفاق بين شيئين يخلق بينهما اسم الأخوة ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز (قوله) لا يظلمه) هو خبر بمعنى الأمر فان ظلم المسلم للمسلم حرام وقوله

المؤمن فيضع عليه كنهه ويستره فيقول أنعرف ذنب كذا أنعرف ذنبا كذا فيقول نعم أي رب حتى قرره بذنوبه ورأى في نفسه ولا أنه هلك قال سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسناته وأما الكافر والمنافقون فيقولون لا يظلمون ولا يظلمون كذبوا على ربهم ألعنة الله على الظالمين * (باب) لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سألما أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم أخو المسلم لا يظلمه

ولا يسلمه أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه وهذا خص من ترك الظلم وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب اختلاف الاحوال وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم ولا يسلمه في مصيبة نزلت به وسلم في حديث أبي هريرة ولا يحقره وهو بالمهملة والقاف وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم (قوله ومن كان في حاجة أخيه) في حديث أبي هريرة عند مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (قوله ومن فرج عن مسلم كربة) أى غمة والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء كربات وسكونها (قوله ومن ستر مسلما) أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس وليس في هذا ما يقتضى ترك الانكار عليه فيما بينه وبينه ويحمل الامر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما اذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به كما أنه مأمور بأن يستتر اذا وقع منه شئ فلو توجه الى الحاكم وأقر لم يمنع ذلك والذي يظهر ان الاسترحمة في معصية قد انقضت والانكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الانكار عليه والارفعه الى الحاكم وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وفيه اشارة الى ترك الغيبة لان من أظهر مساوى أخيه لم يستتره (قوله ستره الله يوم القيامة) في حديث أبي هريرة عند الترمذى ستره الله في الدنيا والآخرة وفي الحديث جض على التعاون وحسن التعاشر والالفة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعات وان من خالف ان فلانا أخوه وأراد اخوة الاسلام لم يحض وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع وائل بن حجر (قوله باب) أعن أخاك ظلما أو مظلوما ترجم بالنظ الاعانة وأورد الحديث بلفظ النصر فاشار الى ما ورد في بعض طرقه وذلك فيما رواه حديث بن معاوية وهو بالمهملة وآخره جيم مصغر عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن أخاك ظلما أو مظلوما الحديث أخرجه ابن عدى وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من الوجه الذى أخرجه منه البخارى بهذا اللفظ (قوله انصر أخاك ظلما أو مظلوما) كذا أورد مختصرا عن عثمان وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك وسأيت في الاكرام من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره اذا كان مظلوما أفرأيت اذا كان ظلما كيف أنصره قال تحجزه عن الظلم فان ذلك نصره وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهم نحوه (قوله في الطريق الثانية قال يا رسول الله) في روايته أبي الوقت في البخارى قالوا وفي الرواية التي في الاكرام فقال رجل ولم أقف على تسميته (قوله فتأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل ان لم يكف بالقول وعبر بالنوقية اشارة الى الاخذ بالاستعلاء والقوة وفي رواية معاذ عن حميد عند الاسماعيلي فقال يكفه عن الظلم فذلك نصره اياه وسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه ان كان ظلما فليمنه فانه له نصرة قال ابن بطال النصر عند العرب الاعانة وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشئ بما يؤل اليه وهو من وجيز البلاغة قال البيهقي معناه ان الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلمه لنفسه حسا ومعنى فلورأى انسانا يريد أن يجب نفسه لظنه ان ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلا منعه من ذلك وكان ذلك نصرا له واتخذ في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقال ابن المنير فيه اشارة الى ان الترتيب كالنفع في

ولا يسلمه ومن كان
في حاجة أخيه كان الله في
حاجته ومن فرج عن مسلم
كربة فرج الله عنه كربة من
كربات يوم القيامة ومن ستر
مسلم ستره الله يوم القيامة
*(باب) * أعن أخاك ظلما
أو مظلوما * حدثنا عثمان
ابن أبي شيبة حدثنا هشيم
أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر
ابن أنس وحيد عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه يقول
قال النبي صلى الله عليه وسلم
انصر أخاك ظلما أو مظلوما
* حدثنا مسدد حدثنا معمر
عن حميد عن أنس رضى الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انصر
أخاك ظلما أو مظلوما قالوا
يا رسول الله هذا نصره
مظلوما فكيف تنصره ظلما
فقال تأخذ فوق يديه

* (باب نصر المظلوم) * حدثنا (٧٢) سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد

قال سمعت السرايين عازب
رضي الله عنهم قال أمرنا
النبي صلى الله عليه
وسلم بسبع ونمنا عن سبع
فذكر عيادة المريض واتباع
الجنائز وتشميت العاطس
وردا السلام ونصر المظلوم
واجابة الداعي وابرار القسم
* حدثنا محمد بن العلاء حدثنا
أبو أسامة عن يزيد بن أبي
بردة عن أبي موسى رضي
الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال المؤمن
للمؤمن كالنبيان يشد
بعضه بعضا وشبك بين
أصابعه * (باب الانتصار من
الظالم) * قوله جل ذكره
لا يحب الله الجهر بالسوء من
القول الا من ظلم وكان الله
سميعا عليما والذين اذا أصابهم
البغي هم ينتصرون قال
ابراهيم كانوا يكرهون ان
يستدلوا فاذا قدروا عتوا
* (باب عفو المظلوم) * لقوله
تعالى ان تبدوا خيرا أو تحذو
او تعفوا عن سوء فإن الله كان
عفوًا قديرًا وجزاء سيئة سيئة
مثلها فمن عفا وأصلح فأجره
على الله انه لا يحب الظالمين
ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيل انما
السبيل على الذين يظلمون
الناس ويغنون في الارض
بغير الحق أولئك لهم عذاب

باب الضمان وتحتة فروع كثيرة * (تبينه) * ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر
سبل الحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه وسأيت ذكره في تفسير المناقبة ان شاء الله تعالى
* (الطيفة) * ذكر الفضل النخعي في كتابه الفناخر أن أول من قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما
جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حمية الجاهلية لا على
ما فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا نالنا من أنصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

(قوله ما) نصر المظلوم هو فرض كناية وهو عام في المظلومين وكذلك في
الناصرين بناء على أن فرض الكناية مخاطب به الجميع وهو الراجح ويتعين احيانا على من له
القدرة عليه وحده اذ لم يترتب على انكاره مفسدة أشد من مفسدة المنكر فلو علم أو غلب
على ظننه أنه لا ينفذ سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور فلو تساوت
المفسدتان تغير وشرط الناصر أن يكون عالما بكون الفعل ظلما ويصح النصر مع وقوع الظلم
وهو حينئذ حقيقة وقد يقع قبل وقوعه كمن أنقذ انسانا من يد انسان طالبا ليعمل ظالما وهنده ان
لم يبدله وقد يتبع بعدوه هو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث البراء في الامر بسبع
والنهي عن سبع فذكره مختصرا وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الادب واللباس
ان شاء الله تعالى والمتعود منه هنا قوله ونصر المظلوم ثانيا ما حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن
كالنبيان وسيأتي الكلام عليه في الادب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه بعضا في رواية الكشي
يشد بعضهم بصيغة الجمع (قوله ما) الانتصار من الظالم لقوله جل ذكره لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والذين يعني وقوله والذين (اذا أصابهم البغي هم ينتصرون)
أما الآية الاولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم أي فانتصر على ما ظلم
به فليس عليه ملام وعن جماعة الا من ظلم فانتصر فإن له أن يجهر بالسوء وعنه نزلت في رجل
نزل بتوم فلم يفسد نفسه فرخص له أن يقول فيهم (قلت) ونزلوا في واقعة عين لا يجمع حملها على
عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه رأما
الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضا في قوله والذين اذا أصابهم البغي هم
ينتصرون قال يعني ممن بغى عليهم من غير أن يعتدوا وفي الباب حديث أخرجه الترمذي وابن
ماجه باسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قال دخلت على زينب بنت جحش
فسبني فردها النبي صلى الله عليه وسلم فأبنت فقال لي سبها فسببها حتى جفرت فيها في
فرايت وجهه يميل (قوله وقال ابراهيم) أي النخعي (كانوا) أي السلف (يكرهون أن يستدلوا)
بالدال المعجمة من الدل وهو بضم أوله وفتح المثناة وهذا الاثر وصله عبد بن حميد وابن عيينة في
تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة (قوله ما) عفو المظلوم لقوله تعالى ان
تبدوا خيرا أو تحذو أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوًا قديرًا وجزاء سيئة سيئة
مثلها أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوًا قديرًا وجزاء سيئة سيئة مثلها قال اذا شئت
شئت بمنظلمها من غير أن تعتدي فن عفا وأصلح فأجره على الله وعن الحسن رخص له اذا سببه أحد

* (باب) * الظلم ظلمات يوم
 القيامة * حدثنا أحمد بن
 يونس حدثنا عبد العزيز
 المجاشون أخبرنا عبد الله
 ابن دينار عن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهم - ما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 الظلم ظلمات يوم القيامة
 * (باب الانقاء والحذر
 من دعوة المظلوم) * حدثنا
 يحيى بن موسى حدثنا
 وكيع حدثنا زكريا بن
 اسحق المكي عن يحيى بن
 عبد الله بن صيفى عن أبى
 معبد مولى ابن عباس عن
 ابن عباس رضى الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 بعث معاذ إلى اليمن فقال
 اتق دعوة المظلوم فانه ليس
 بيننا وبين الله حجاب
 * (باب من كانت له مظلمة
 عند الرجل فخلاله هل بين
 مظلمته) * حدثنا آدم بن أبى
 إياس حدثنا ابن أبى ذئب
 حدثنا سعيد المقبرى عن
 أبى هريرة رضى الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كانت له مظلمة
 لآخره من عرضه أو شيء
 فليتحلله منه اليوم قبل أن
 لا يكون دينار ولا درهم ان
 كان له عمل صالح أخذ منه
 بقدر مظلمته وان لم يكن له
 حسنات أخذ من سيئات
 صاحبه فحمل عليه

أن يسببه وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود ومن طريق مجمل عن أبي
 هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره من عبد ظلم مظلمة فغفعا عنها إلا عز الله به نصره
 * (قوله) * **باب** الظلم ظلمات يوم القيامة) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من
 غير مزيد وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دينار عن ابن عمر وزاد في أوله يا أيها الناس اتقوا
 الظلم وفي رواية أياكم والظلم وأخرجه البيهقي في الشعب من هذا الوجه وزاد فيه قال محارب
 أظلم الناس من ظلم لغيره وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث باللفظ اتقوا الظلم فان الظلم
 ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح الحديث قال ابن الجوزى الظلم يشتمل على معصيتين أخذ مال
 الغير بغير حق ومبارزة الرب بالخالف والمعصية فيه أشد من غيرها لانه لا يقع غالباً إلا بالضعيف
 الذى لا يقدر على الانتصار وانما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لانه واستنار بنور الهدى لا تعتبر إذا
 سعى المتقون بنورهم الذى حصل لهم بسبب التقوى اكتنفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يعنى
 عنه ظلمة شيئاً * (قوله) * **باب** الانقاء والحذر من دعوة المظلوم) ذكر فيه حديث ابن
 عباس فى بعث معاذ إلى اليمن مختصراً مقتصرًا منه على المراد هنا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى
 فى أواخر الزكاة * (قوله) * **باب** من كانت له مظلمة عند الرجل فخلاله هل بين مظلمته
 المظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكرها ابن
 القوطية ورأيت بخط مغلطاي أن التزاحكى الضم أيضاً وقوله هل بين فيه إشارة إلى الخلاف فى
 صحة الإبراء من الجيزول وإطلاق الحديث بقوى قول من ذهب إلى صحته وقد ترجم بعدي باب إذا
 حاله ولم يبين كم هو وفيه إشارة إلى الإبراء من المجل أيضاً وزعم ابن بطال أن فى حديث الباب حجة
 لاشتراط التعيين لأن قوله مظلمة يقتضى أن تكون معلومة القدر مشار إليها ولا يخفى ما فيه
 قال ابن المنير انما وقع فى الحديث التقدير حيث يقتضى المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه
 وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا سقط المظلوم حقه فى الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره
 أم لا وقد أطلق ذلك فى الحديث نعم قام الاجماع على صحة التعليل من المعين المعلوم فان كانت العين
 موجودة صحت هبة تهادون الأبرار منها * (قوله) * من كانت له مظلمة لآخره * (اللام فى قوله له بمعنى على
 أى من كانت عليه مظلمة لآخره وسياق فى الرقاق من رواية مالك عن المقبرى بلفظ من كانت عنده
 مظلمة لآخره وللترمذى من طريق زيد بن أبى أنيسة عن المقبرى رحم الله عبداً كانت له عند أخيه
 مظلمة (قوله) * من عرضه أو شيء * أى من الأشياء وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال
 باصنافه والجراحات حتى اللطمة ونحوها وفى رواية الترمذى من عرض أو مال (قوله) * قبل
 أن لا يكون دينار ولا درهم * أى يوم القيامة وثبت ذلك فى رواية على بن الجعد عن ابن أبى ذئب
 عند الاسماعيل (قوله) * أخذ من سيئات صاحبه * أى صاحب المظلمة فحمل عليه أى على الظالم وفى
 رواية مالك فطرح عليه وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أن يضع سيئاته
 هذا ولفظه المنفلس من أمتى من يأتى يوم القيامة ببلاء وصيام وزكاة وباتى وقد شتم هذا وسفك
 دم هذا وأكل مال هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قنيت حسناته قبل ان
 يقتضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح فى النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله
 تعالى ولا تزرزروا رؤسكم فى الأرض ولا تعارض بين هذا وبين قوله لا تعارض بين هذا وبين قوله

وسعيد المقبري هو مولد بني
ليث وهو سعيد بن أبي
سعيد واسم أبي سعيد
كيسان * (باب اذا حله
من ظلمه فلا رجوع فيه) *
حدثنا محمد أخبرنا عبد الله
أخبرنا هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا أو اعراضا
قالت الرجل تكون عنده
المرأة ليس بمسنة كثر منها
يريد أن يتارقهها فتقول
أجعلك من شأني في حل
فنزات هذه الآية في ذلك
* (باب) اذا أذن له أو
أحله ولم يبين كم هو * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن دينار
عن سهل بن سعد الساعدي
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى
بشراب فشرب منه وعن
عينه غلام وعن يساره
الاشياخ فقال للغلام أتأذن
لي أن أعطى هؤلاء فقال
الغلام لا والله يا رسول الله
لا أوثر بنصيبني منك أحدا
قال فقل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في يده * (باب ان
من ظلم شيئا من الارض) *
حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
حدثني طلحة بن عبد الله أن

بجنايته فقبولت الحسنات بالسيئات على ما اتفاه عدل الله تعالى في عباده وسياق مزيد
لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى (قوله قال اسمعيل بن أبي أويس انما سمى المقبري الخ)
ثبت هذا في رواية الكشميهني وحده واسم سعيد المذكور من شيوخ البخاري * (قوله
باب اذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه) أي معلوما عند من يشترطه أو مجهولا عند من
يجيزه وهو فيما مضى باتفاق وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف ثم أورد المصنف حديث عائشة في
قصة التي تحتلع من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد شيخه هو ابن مقاتل
وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقة للترجمة من جهة ان الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه
ويلتزم به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني فوهم ومورد الحديث والآية انما هو في حق
من تسقط حقه من القسمة وليس من الخلع في شيء ثم وقع الاشكال فقال الداودي ليست
الترجمة مطابقة للحديث ووجهه ابن المنير بان الترجمة تتناول اسقاط الحق من المظلمة القائمة
والآية مضمونها اسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لاسقوطه قال ابن
المنير لكن البخاري تلتطف في الاستدلال فكأنه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلائن
ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسيأتي الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح ان شاء
الله تعالى * (قوله) اذا أذن له أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية
الكشميهني أو أحله ولم يبين كم هو أو ورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب
وقد تقدم في أول كتاب الشرب ويأتي الكلام عليه في الاشربة ومطابقته وقد خفيت على ابن
الدين فانكره من جهة ان الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبل الجواز لان ذلك هو قاعدة استئذانه
فلو أذن لكان قد تبرع به لله ولا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشرب وسيأتي في كتاب
الهبة من يدلك * (قوله) انهم من ظلم شيئا من الارض كأنه يشترط في توجيه
تصوير غيب الارض خلافا لمن قال لا يمكن ذلك (قوله) حدثني طلحة بن عبد الله أي ابن عوف
وكذا هو عند أحمد عن أبي اليمان زاذ الحيدري في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن
أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله) عبد الرحمن بن عمرو بن سهل هو المذني وقد ينسب الى جده
وقد نسبته المزي أنصاريا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن اسحق التي ساذكرها
ما يدل على أنه قرشي وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرية عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل
ابن عبد الحمص بن عبد ود بن نصر العاصري القرشي وأظنه ولد هذا وكانت الحرية بعد هذه القصة
بنحو من عشرين سنين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي
الاسناد ثمانية من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنده هذا الحديث
عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه وفي مسندي أحمد
وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حديث الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أئتمني
أروى بنت أويس في نهر من قرش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقتلت ان سعيد اتقص من
أرضي الى أرضه وليس له وقد أحبت ان تأتوه فتكلموه قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق
فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون طلحة مع هذا الحديث من سعيد بن زيد
وثبت فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل فلذلك كان ربما أدخل في السند وربما حذفه والله أعلم

(قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصته أروى في حق زعمت أنها تنقصه لها إلى مروان ولمسلم من هذا الوجه ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها فخاصته إلى مروان ابن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصته في بعض داره فقال دعوها وأياها وللزبير في كتاب النسب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استعدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت أنه أخذ حقي وأدخل ضفيري في أرضه فذكره وفي رواية العلاء فترك سعيد ما ادعت ولابن حبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لنا مروان أصلحوا بينهما (قوله من الأرض شيئا) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شبرا من الأرض ظلموا في حديث عائشة ثانی أحاديث الباب قيد شبر وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أي قدره وكان هذا كرا الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد (قوله طوقه) بضم أوله على البناء للمجهول وفي رواية عروة فانه يطوقه ولا يعوأه والبخوزي في حديث أبي هريرة جاء به مقلده (قوله من سبع أرضين) بفتح الراء ويجوز أسكانها وزاد مسلم من طريق عروة ومن طريق محمد بن زيد أن سعيد قال اللهم ان كانت كاذبة فاعم بصبرها واجعل قبرها في دارها وفي رواية العلاء وأبي بكر نحوه وزاد قال وجاء سيل فابدي عن ضفيريها فاذا حقتها خارجا عن حق سعيد فجاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم انها ميت وانها اسقطت في بئرها فماتت قال الخطابي قوله طوقه وجهان أحدهما ان معناه انه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة الثاني معناه انه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أي فتمكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب باللفظ خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل معناه كالأول لكن بعد أن ينقل جميعه يجعل كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عقبه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا أن يمارجل ظلم شبرا من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس ولا يعلو بإسناد حسن عن الحسن بن الحرث السلمي مرفوعا من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغير آجاء يوم القيامة يحمله ويحتمل وهو الوجه الرابع ان يكون المراد بقوله يطوقه يكلف ان يجعله طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعبد شجرة ويحتمل وهو الوجه الخامس ان يكون التطويق تطويق الآثم والمراد به ان الظلم المذكور لازم له في عنقه دلزوم الآثم ومنه قوله تعالى أن مناه طائره في عنقه وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري ونسجه البغوي ويحتمل ان تنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجناية أو تنقسم أصحاب هذه الجناية فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المنسدة وضعفها وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري أعظم الغلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من ظلم
من الأرض شيئا طوقه من
سبع أرضين

* حدثنا أبو عمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن إبراهيم أن أباسلة حدثه أنه كانت بينه وبين أناس خصومة فذكر لعائشة (٧٦) رضي الله عنهم أجمعين أنها قالت لها يا أباسلة اجذب الأرض فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ظلم

فقد شرب من الأرض طوقه من

سبع أرضين * حدثنا مسلم

ابن إبراهيم حدثنا عبد الله

ابن المبارك حدثنا موسى

ابن عتبة عن سالم عن أبيه

رضي الله عنه قال قال النبي

صلى الله عليه وسلم من أخذ

من الأرض شيئاً أبغضته

خسف به يوم القيامة إلى

سبع أرضين * قال الثوري

قال أبو جعفر بن أبي حاتم

قال أبو عبد الله هذا الحديث

ليس بخراسان في كتب ابن

المبارك ألقى عليهم بالبصرة

* (باب) * إذا أذن إنسان

لآخر شيئاً جاز * حدثنا حفص

ابن عمر حدثنا شعبة عن

جبلية كتاب المدينة في بعض

أهل العراق فأصابنا سنة

فكان ابن الزبير يزعمنا

التمرفكان ابن عمر رضي الله

عنهما سماً يربنا فيقول إن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن الاقتران إلا

أن يستأذن الرجل منكم

أخاه * حدثنا أبو النعمان

حدثنا أبو عوانة عن

الاعمش عن أبي وائل عن

أبي مسعود أن رجلاً من

الأنصار يقال له أبو شعيب

كان له غلام لحام فقال له أبو

شعيب اصنع لي طعام خمسة

وفي الحديث يحرم الظلم والغصب وتغلظ عقوبته وأمكن غصب الأرض وإنه من الكبائر قاله

القرطبي وكأنه قرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد وإن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى

منتهى الأرض وله أن يمنع من حفر تحتها ما يربأ أو يتراب غير رضاه وفيه إن من ملك ظاهراً الأرض

ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك وإن له أن ينزل بالحنف ما شاء ما لم يضر

بمن يجاوره وفيه إن الأرضين السبع تتراباً كمن يفتق بهضم من بعض لأنهم لو تفتق لا كفى

في حق هذا الغاصب بطريق التي غصبها لأنه لا نصابها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي وفيه إن

الأرضين السبع طبقات كالسموات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الأرض مثلهن خلا فإذن قال إن

المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر

قاله ابن التين وهو الذي قبله مبني على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها والامع قطع

النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكره * (تنبيه) * أروى بفتح الهمزة وسكون الراء والتصر بـ يـ م

الحيوان الوحشي المشهور وفي المثل يقولون إذا دعوا كعمى الأروى قال الزبير في روايته كان

أهل المدينة إذا دعوا قالوا أعماه الله كعمى أروى يريدون هذه القصة قال ثم طال العهد فصار

أهل الجهل يقولون كعمى الأروى يريدون الوحش الذي بالليل ويظنونه أعمى شديد العمى

وليس كذلك (قوله حدثنا حسين) هو المعلم ومحمد بن إبراهيم هو النعمي وأبو سلمة هو ابن عبد

الرحمن وفي هذا الأسناد ما يشعر بقله تدليس يحيى بن أبي كثير لأنه جمع الكثيرين إلى سلمة

وحدث عنه هـ بواسطة محمد بن إبراهيم (قوله وبين أناس خصومة) لم أقف على أسمائهم ووقع

لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن خلف وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض فقيه نوع

تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه (قوله فذكر لعائشة) حذف المنعول وسيأتي في بدء الخلق من

وجه آخر بل تنظير دخل على عائشة فذكر لها ذلك (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله

قال الثوري قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكر عنه الثوري

في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه الفوائد في رواية أبي ذر عن مشايخه

الثلاثة وسقطت لغيره قوله ليس بخراسان في كتب ابن المبارك يعني أن ابن المبارك صنف كتبه

بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على

ما في كتبه من ذلك منها (قوله ألقى عليهم بالبصرة) كذا للمسقل والمرحسى بحذف المنعول

وأبنته الكشميين فقال أملاء عليهم وأعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها

بخراسان أن لا يكون حدث بخراسان فإن نعم بن حماد المروزي ممن حمل عنه بخراسان وقد

حدث عنه هذا الحديث وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعم أيضاً

انما معد من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح (قوله يا) إذا أذن

إنسان لآخر شيئاً جاز قال ابن التين نصب شيئاً على نزع الناقض والتشديد في شيء كقوله تعالى

واختاره ومي قومه سبعين رجلاً وأورد المصنف فيه حديثين أحدهما لابن عمر في النهي عن

القران والمراد به أن لا يقرن قرة بقرة عند الأكل لا ليحفظ برقته فإن أذنوا له في ذلك جاز لأنه

حقه

لعلني أدعو النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم الجوع فدعاه

فتبعهم رجل لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا قد اتبعنا أأذن له قال نعم

* (باب) * قول الله تعالى وهو ألد الخصام * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم * (باب) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير (٧٧) أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة

رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خصومة بين أبيات حجرته فخرج إليهم فقال انما أنا بشر وانه يأتي الخصم فلعن بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صدق فأقضى له بذلك فن قضيت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النصارى أخذها أو ليركها * (باب) * إذا خاسم فجر * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلته من أربع كانت فيه إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر * (باب) * قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه وقال ابن سيرين يخاصمه وقرأ وان عاقبتهم فعاقبوا غسل ما عوقبتهم * حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عروة

حدثهم فلهم أن يسقطوه وهذا يقوى مذهب من يصح هبة المجهول وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله إلا أن يستأذن ومن قال أنه مدرج إن شاء الله تعالى * ثانيهما حديث أبي مسعود في قصة الجزان الذي قال الطعام والرجل الذي تبعهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنما ذنوبكم عليه في الأطعمة أيضا وقوله فيه وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم هي جملة حالية أي أنه قال لعلامة اصنع لي في حال رؤيته تلك وقوله فتبعهم رجل فقال إن هذا تبعنا بشديد التاء قال ابن التين هو افتعل من تبع وهو بمنه وخطب الداودي هنا ظنه انما همزة قطع فقال معنى تبعنا سار معنا وتبعهم أي لحقهم وأطال ابن التين في تعقب كلامه ﴿ قوله ﴾ **باب** قول الله تعالى وهو ألد الخصام (الألد الشديد اللدأى البذل مشق من اللدين وهما صفتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى وقيل غير ذلك في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبغض الرجال الألد الخصم بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد الخصومة وسيأتي مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ **باب** * (قوله) * (قوله) * أي ذم من إذا خاسم فجر أو أوائمه أو ردفه حديث عبد الله بن عروة في صفة المنافقين وفيه وإذا خاسم فجر وقد تقدم شرحه في كتاب الأيمان ﴿ قوله ﴾ **باب** * قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) أي دل يأخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكم حاكم وهي المسئلة المعروفة بمسئلة الظفر وقد حنع المصنف إلى اختيار دوله هذا وأورد أثر ابن سيرين على عادته في الترجيح بالآثار (قوله) وقال ابن سيرين يخاصمه (هو بالتشديد وأصله يقاصمه) وقرأ أي ابن سيرين (وان عاقبتهم فعاقبوا) الآية وهذا أصله عبد بن حماد في تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلنظ أن أخذ أحد منكم شيئا أخذ مثله ثم أورد فيه المصنف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هند بنت عتبة وفيه أذن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطال حديث هند دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جحده قدر حقه **قوله** فيه (رجل مسيك) بكسر الميم والتشديد لاكثر قاله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاتقان بالفتح والتخفيف وقيد بعضهم بالوجهين وقال ابن الأثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم * ثانيهما حديث عقبة بن عامر (قوله) حدثني يزيد هو ابن أبي حبيب (قوله) عن أبي الخير بالمعجمة والتحتانية ضد الشر واسمه مرثد بالمثنية والاسناد كله مصريون (قوله) لا يثرونا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الأصل وكريمة

أن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت يا رسول الله إن أباسفيان رجل مسيك فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عينا فقال لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الله قال حدثني يزيد عن

لا يقروا بنون واحدة ومنهم من شددوها وللترمذي فلا هم يضيفون تاولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق (قوله ٣) فان أبو اخذوا منهم حق الضيف) في رواية الكشميري فخذوا منه أي من مالهم وظاهر هذا الحديث ان قرى الضيف واجب وان المنزل عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهرا وقال به الليث مطلقا وخمسه أمجد باهل البوادي دون القرى وقال الجمهور اضيافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها جلد على المضطرين ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيانه في أواخر أبواب القطة وأشار الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا ثانيها ان ذلك كان في أول الاسلام وكانت المواصلة واجبة فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك ويدل على نسخه قوله في حديث أبي شريح عند مسلم في حق الضيف وجائزته يوم وليدة والجائزة تفضل لا واجبة وهذا ضعيف لاحتمال ان يراد بالتفضل تمام اليوم والليلة لأصل الضيافة وفي حديث المقدم بن معديكرب مرفوعا يا رجل ضاف قومنا فاصبح الضيف محروما فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زرعه وماله أخرجه أبو داود وهو محمول على ما اذا لم يظفر منه بشئ ثالثها أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الامام فكان على المبعوث اليهم انزالهم في مقابلة عملهم الذي يتولونه لانه لا قسام لهم الا بذلك حكاه الناطاني قال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن للمسلمين بيت مال فأما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة قال ويدل له قوله انك بعثتنا وتعقب بأن في رواية الترمذي اننا نرى قوم رابعها أنه خاص باهل الذمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا حاجة لذلك فيما صنع عمر لانه متأخر عن زمان سؤال عقبة أشار الى ذلك النووي خامسها تأويل المأخوذ في المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد ان لكم أن تأخذوا من اعراضهم بالسنتكم وتذكر والناس عيهم وتعقبه المازري بان الاخذ من العرض وذكر العيب ينبى في الشرع الى تركه لا الى فعله وأقوى الاجوبة الاقول واستدل به على مسألة الظن وجهها قال الشافعي فجزم بجواز الاخذ فيما اذالم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا بينة له عند وجود الجفس فيجوز عنده أخذه ان ظفربه وأخذ غيره بقدره ان لم يجده ويجهت في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالاصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا وعند المالكية الخلاف وجوزه الحنفية في المثل دبرن المتقوم لما يخشى فيه من الخيف وأنفقوا على ان محل الجواز في الاموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ومحل الجواز في الاموال أيضا ما اذا أمن العائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك (قوله ما) ما جاء في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الحافوت بجانب الدار وكأنه أشار الى أن الجلوس في الامكنة العامة جائز وأن اتخاذ صاحب الدار سابطا أو مستظلا جائزا اذالم يضر المارة (قوله وجلس النبي صلى الله عليه وسلم في سقيفة بني ساعدة) هو طرف من حديث لمهمل بن سعد أسنده المؤلف في الاثرية في أثناء حديث وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال ليس في الحديث يعني حديث عمر أنه صلى الله عليه وسلم

٣ (قوله فان أبو الخ اعلمها نسخة وقعت له والاف نسخة الهامش فان لم يفعلوا رعاها شرح القسطلاني اه مصححه

يقوم فامر انكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف (باب ما جاء في السقائف) * وجلس النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في سقيفة بني ساعدة

جلس في السقيفة انتهى والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه
واقصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم بجولس النبي صلى الله
عليه وسلم وانما ترجم بما جاء في السقايف ثم ذكر الحديث المصرح بجولس النبي صلى الله عليه وسلم
وأورده معلقاً ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولاً فكان الاسماعيل
ظن أن قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقيفة بنى ساعدة كانوا يجتمعون
فيها وكانت مشتركة بينهم وجلس النبي صلى الله عليه وسلم معهم فيها عندهم (قوله حدثني مالك
وأخبرني يونس) أي ابن يزيد عن ابن شهاب يعني أن كلامهم - ما رواه لابن وهب عن ابن شهاب
وكان ابن وهب حرصاً على التفرقة بين الحديث والخبر مرعاة للاصطلاح ويقال أنه أول من
اصطلى على ذلك بمصر (قوله أن الانصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة) هو مختصر من قصة بيعة
أبي بكر الصديق وسيأتي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونسبته في شرحه ختمنا ان شاء الله تعالى
والغرض منه ان الصحابة استترأوا على الجلوس في السقيفة المذكورة وقال الكرماني مطابقة
الحديث للترجمة ان الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلماً * (قوله باب لا يمنع جار
جاره أن يغرز خشبة في جداره) كذا لا يذري بالتسوين على افراد الخشبة وغيره بصيغة الجمع
وهو الذي في حديث الباب قال ابن عبد البر روى اللفظان في الموطأ والمعنى واحد لان المراد
بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي يتعين الجمع بين الروايتين والافالمعنى قد يختلف باعتبار أن أمر
الخشبة الواحدة أخف في مساحمة الجار بخلاف الخشب الكثير وروى الطحاوي عن جماعة
من المشايخ أنهم روى وبالأفراد وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال الناس كلهم يقولونه بالجمع
الا الطحاوي وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد الا ان أراد خاصا
من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله التجاه (قوله عن ابن شهاب) كذا في الموطأ وقال
خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد يبدل الزهري وقال بشر بن عمر عن مالك عن الزهري عن أبي
سلمة يبدل الاعرج ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعه عمر عن الزهري ورواه الدارقطني في
الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الا قول وقال في العلل رواه هشام الدستوائي عن معمر عن
الزهري عن سعيد بن المسيب يبدل الاعرج وكذا قال عقيل عن الزهري وقال ابن أبي حنيفة عن
الزهري عن جهم بن عبد الرحمن يبدل الاعرج والمحفوظ عن الزهري عن الاعرج وبذلك جزم
ابن عبد البر أيضاً ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع (قوله لا يمنع) بالجزم على
ان لانهية ولا يذري بالرفع على انه خبر بمعنى انتهى ولا جزم لا يمنع بزيادة نون التوكيد وهي
تؤيد رواية الجزم (قوله جار جاره الخ) استدلل به على ان الجدار اذا كان لواحد وله جار فاراد
أن يمنع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا فان امتنع أجبر وبه قال أحمد وإسحاق وغيرهما
من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وعنه في الجديد قولان
أشهرهما اشتراط اذن المالك فان امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية وحملوا الامر في الحديث على
الندب والنهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه وفيه
نظر كما سيأتي وجرم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نهي في البويطي قال
البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستكرأن تخصها وقد حمله

* حدثنا يحيى بن سليمان
قال حدثني ابن وهب قال
حدثني مالك ح وأخبرني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة أن ابن عباس أخبر
عن عمر بن عبد الله عنهم قال
حين توفي الله نبيه صلى الله
عليه وسلم ان الانصار
اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة
فقلت لا ي بكر انطلق بنا
فجئناهم في سقيفة بنى ساعدة
*(باب) لا يمنع جار جاره أن
يغرز خشبة في جداره
* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن ابن شهاب عن
الاعرج عن أبي هريرة عن
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يمنع
جار جاره أن يغرز خشبة في
جداره

الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد عما حدث به يشير الى قول أبى هريرة مالى أراكم عنهما معرضين
 (قوله ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عيينة عند أبى داود فنسكس وارؤسهم ولا جسد فلما
 حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (قوله عنها) أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة
 (قوله لا رمينها) في رواية أبى داود لا لقينها أى لا شيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعنكم بها كما
 يضرب الانسان بالشيء بين كنفه ليستنقظ من غفلته (قوله بين أكتافكم) قال ابن عبد البر
 رويناه في الموطأ بالمشاة والنون والاكثاف بالنون جمع كتف بنتها وهو الجانب قال الخطابي
 معناه ان لم تتبوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لاجعلها أى الخشبة على رقابكم كارهين قال
 وأراد بذلك المبالغة وبهذا التاويل جرم امام الحرمين تبعاً لغيره وقال ان ذلك وقع من أبى هريرة
 حين كان بلى امرأة المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا رمين بها بين أكتافكم وان
 كرهتم وهذا يرجح التاويل المتقدم واستدل المهلب من المالكية بقول أبى هريرة مالى أراكم
 عنهما معرضين بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لانه لو كان على
 الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبى هريرة حين حدثهم به فلولا أن الحكم قد
 نقر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الشريعة فدل على أنهم حملوا الامر في ذلك على
 الاستصحاب انتهى وما أدري من أين له ان المعرضين كانوا صحابة وانهم كانوا عدا لا يجهل مثلهم
 الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو
 كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى
 به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى ودعوى الاتفاق هنا أولى
 من دعوى المهلب لان أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة وغالب أحكامه من مشقة طول ولايته وأبو
 هريرة انما كان بلى امرأة المدينة نيابة عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى
 ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح ان الفضالة بن خزيمة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق
 خيلها لغيره في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فكلّمه عمر في ذلك فابى فقال والله ليمرن به ولو على
 بطنك فحمل عمر الامر على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الاتفاغ به من دارجاره
 وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سلمة
 ان أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما ان غرز أحده في جداره خشباً فقبل مجمع بن جارية
 ورجال كثير من الانصار فقالوا ان شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحديث فقال الآخر
 يا أخى قد علمت انك قضيت لك على وقد حلفت فاجعل اسطوانادون جدارى فاجعل عليه
 خشبك وروى ابن اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال
 أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بغير إذنه فمنعه فادّعى من الانصار يحدّثون
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهاهم أن يمنعوا خبراً على ذلك وقيد بعضهم الوجوب بما اذا تقدم
 استئذان الجار في ذلك مستنداً الى ذكر الاذن في بعض طرقه وهو في رواية ابن عيينة عند أبى
 داود وعقيل أيضاً ولا جسد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأله جاره وكذا الابن حبان
 من طريق الليث عن مالك وكذا الابن عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري وأخرجه البزار
 من طريق عكرمة عن أبى هريرة ومنهم من حل الضمير في جداره على صاحب الجذع أى لا يمنع

ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم
 عنهما معرضين والله لا رمينها
 بين أكتافكم

رضي الله عنه كفت ساق
القوم في منزل أبي طلحة وكان
خيرهم يومئذ الفضيخ فأمر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مناديا ينادي ألا ان
الخمر قد حرمت قال فقال لي
أبو طلحة اخرج فأهرقها
فخرجت فهرقته الخمر في سكر
المدية فقال لبعض القوم
قد قتل قوم وهى في بطونهم
فأنزل الله ليس على الذين
آمنوا وعملوا الصالحات جناح
فما طعموا الآية * (باب
أفنية الدور والجلوس فيها
والجلوس على الصدقات) *
وقالت عائشة فابتني أبو بكر
مسجدا بنينا داره يصلى فيه
ويقراء القرآن فيتقصف
عليه نساء المشركين
وأبناءؤهم يعجبون منه والنبي
صلى الله عليه وسلم يومئذ بمكة
* حدثنا معاذ بن فضالة
حدثنا أبو عمر حفص بن
ميسرة عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
أماكم والجلوس على الطرقات
فقالوا ما لنا بذلك إنما هي مجالسنا
تحدث فيها قال فإذا أتيتهم
إلى المجلس فأعطوا الطريق
حقها قالوا وما حق الطريق
قال غض البصر وكف
الاذى ورد السلام وأمر
بالمعروف ونهى عن المنكر

(١١ - فتح الباری خا) ٣ قوله وفي الساق حذف الخ لعله كتب على رواية أبي ذر والافال

* (باب الأبار التي على الطريق إذا لم يتأذ بها) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني فنزل البئر فغلا فيه ماء فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له (٨٢) قالوا يا رسول الله وإن لنا في البهائم لأجرا فقال في كل ذات كبد رطبة أجر * (باب

اماطة الأذى) * وقال همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يخط الأذى عن الطريق صدقة * (باب الغرفة والعلمية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها) * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطعم من أطام المدينة ثم قال هل ترون ما أرى أنى أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن ابن أبي ثور عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال لم أزل حريصا على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المرائين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللتين قال الله لهما ان توبا إلى الله فقد صغت قلوبكما فجئيت معهما فعدلت وعدلت معهما بالأداة فقبض

للمنع فعرف أن النهي الأول للارشاد إلى الأصل ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة لنسبة أو لا إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق وذلك أن الاحتياط يطلب السلامة أكثر من الطمع في الزيادة وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الخصال التي وردت فيها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى (قوله يا أبار) بمدة وتخفيف الموحدة ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الأصل في هذا الجمع (قوله التي على الطريق إذا لم يتأذ بها) بضم أول يتأذ على البناء للمجهول أي أن حفرها جائز في طرق المسلمين لعدم النفع بها إذا لم يحصل بها تأذ لأحد منهم * وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بئرا في الطريق فنزل فيها فشرب ثم سقى الكلب وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله في هذه الرواية يلهث يأكل الثرى يجوز أن يكون خبرا ثانيا وإن يكون حالا وقوله في كل ذات كبد أي في أرواء كل ذات كبد (قوله يا اماطة الأذى) أي أزالته (قوله وقال همام الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلفظ وتخط الأذى عن الطريق صدقة وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ومعنى كون الإماطة صدقة أنه تسبب إلى سلامة من يترتب من الأذى فكأنه تصدق عليه بذلك لحصل له أجر الصدقة وقد جعل صلى الله عليه وسلم الأمسالة عن الشرب صدقة على النفس (قوله يا الغرفة) بضم المعجمة وسكون الراء أي المكان المرتفع في البيت (والعلمية) بضم أوله وتكسر وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرفة) بالمعجمة والتاء وتخفيف الراء (وغير المشرفة في السطوح وغيرها) ويجمع بالتقسيم مما ذكره أربعة أشياء بالنسبة إلى الأشراف وعدسه وبالنسبة إلى كونها في السطوح وفي غيرها وحكم المشرفة الجواز إذا أمن من الأشراف على عورات المنازل فإن لم يؤمن لم يجز على سببه بل يؤمر بعدم الأشراف ولأنه هو أسفل منه أن يتحفظ ثم ساق المصنف في الباب ثلثة أحاديث * الأول حديث أسامة بن زيد أشرف النبي صلى الله عليه وسلم على أطعم وهو بضمين وتقدم في آخر الحج وسيأتي الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المرائين اللتين تظاهرتا وأوردته مطولا وقدم في العلم مختصرا ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح إن شاء الله تعالى * وقوله في السند عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور هو تابعي ثقة ذكره الديلميطي عن الخطيب أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث عنه إلا الزهري ولم يتعقبه وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر

ثم جاء فسكبت على يديه من الادوة فتوضأ فقلت يا أمير المؤمنين من المرائين من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن اللتان قال الله عز وجل لهما ان توبا إلى الله فقد صغت قلوبكما فقالوا عبيد الله بن عباس عائشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال انى كنت وجارلى من الانصار في بنى أمية بن زيد وهى من عوالى المدينة وكأنتناوب التزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل هو يومه أو أنزل يوما فاذ انزلت جئت من خبر ذلك اليوم من الامر وغيره واذ انزل فعل مثله وكأنتناوب قرين نعل النساء

فلما قدمنا على الأنصار أذهبهم قوم تعلمهم نسأؤهم فطفق نسأؤنا ياخذن من أدب نساء الأنصار فصحت على امرأتى فراجعتهى فانكرت أن تراجعنى فقالت ولم تنكر أن أراجعك فوالله أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وإن احداهن لتهجره اليوم حتى الليل فافزعتنى فقلت خابت من فعلت منهن بعظيم ثم رجعت على ثيماني فدخلت على حفصة فقلت أى حفصة أتعاضب احدا كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل فقلت نعم فقلت خابت وخسرت أفئدا من أن يعضب الله لغضب رسوله صلى الله عليه وسلم فتملكين لا تستكثري على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تراجعينه فى شئ ولا تهجرينه به وسلينى ما بدالك ولا يغترنك أن كانت جارتك هى أوضأ منك وأحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٨٣) يريد عائشة وكأنا تحدثنا أن غسان تنعل

النعال لغزو نأفزل صاحبي

يوم نوبته فرجع عشاء فضر ب
بابي ضربا شديدا وقال أتم
هو فنزعت فخرجت اليه
وقال حدث أمر عظيم قلت
ما هو أجات غسان قال لا
بل أعظم منه وأطول طلق
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نساءه قال قد خابت
حفصة وخسرت كنت أظن
ان هذا يوشك أن يكون
لجمعت على ثيماني فصلت
صلاة النجر مع النبي صلى الله
عليه وسلم فدخل مشربة له
فاعتزل فيها فدخلت على
حفصة فاذا هى تبكي قلت
ما يبكيك أولم أكن حذرتك
أطلقتك رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت لا أدري
هوذا فى المشربة فخرجت
فجئت المتبر فاذا حوله رهط
يبكي بعضهم جلس معهم
قليلاً ثم غلبنى ما أجد فجئت
المشربة التى هو فيها فقلت

عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس حديث الشق الثاني * الثالث حديث أنس قال قال آل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهر الحديث وسأيت الكلام عليه فى النكاح أيضا وكأني أورده لقوله جلس فى عليه له عشاء عمر فقال اطالقت نساءك فان فى حديث عمر الذى قبله فدخل مشربة له فاعتزل فيها وفيه فجئت المشربة التى هو فيها فقلت لغلाम أسود استاذن لعمر الحديث والمراد بالمشربة الغرفة العالية فاراد يا راد حديث أنس انها كانت عالية واذاباز اتخذ الغرفة العالية جازا اتخذ غير العالية من باب الاولى وأما المشربة فحكيمها مستفاد من حديث اسامة الذى صدر به الباب والله أعلم وأظن البخارى تأسى بعمر حيث ساق الحديث كله وكان يكتبه فى جواب سؤال ابن عباس ان يكتبنى بقول عائشة وحفصة كما كان يكتبنى البخارى ان يكتبنى بقوله مثل لا ود - ل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم * وقوله فى حديث عمر وعجبا بالتسوين وأصله والى للندبة وجاء بعده بحبالنا كيد وفى رواية الكشميهنى وعجبي قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال وفى غير الندبة وهو رأى المبرد قيل ان عمر تعجب من ابن عباس كيف خفى عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير وأعجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى فى تسمية من أبهم فيه وهو حجة ظاهرة فى السؤال عن تسمية من أبهم أو أهمل * وقوله كنت وجارلى بالرفع اللاكثرو ويجوز النصب وقوله فيه تنعل النعال أى تضربها وتسويها أو هو تعد الى منعولين فحذف أحدهما والاصل تنعل الدواب النعال وروى البغال بالموحدة والمعجمة وسأيت فى النكاح بالنظر تنعل الخيل وقوله فافزعتنى أى التول وللكشفهنى فافزعتنى بصيغة جمع المؤنث وقوله خابت من فعلت منهن فى رواية الكشميهنى جاءت من فعلت منهن بعظيم وقوله على رمال بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصير اذا انسجه والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب المنسوج وكأني لم يكن فوق الحصير فراش ولا غيره او كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير (قوله فقلت وأنا قائم أستاذنا) أى أقول قولاً استكشفاً بههل يلبط لى أم لا ويكون أول كلامه يا رسول الله لورايتنى ويحتمل أن يكون استفهاما مخذوفاً الاداة أى أستاذنا يا رسول الله ويكون أول الكلام الثانى لورايتنى ويكون جواب الاستفهام مخذوفاً واكتفى فيما أراد بقرينة الحال وقوله أهبة بفتح الهمزة والهاء ويجوز ضمها وقوله أنا أصحنا

لغلाम أسود استاذن لعمر فدخل فكلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم خرج فقال ذكرك له فعمت فانصرفت حتى جاست مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبنى ما أجد فجئت فقلت للغلام فذكر مثله فقلت للغلام فذكر مثله فقلت مع الرهط الذين عند المنبر ثم غلبنى ما أجد فجئت الغلام فقلت استاذن لعمر فذكر مثله فلما ولت منصرف فاذا الغلام يدعونى قال أذن لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت عليه فاذا هو مفطج على رمال حصير ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه متكى على وسادة من آدم حشوها باليف فسات عليه ثم قلت وأنا قائم طلقت نساءك فرفع بصره الى فقال لا ثم قلت وأنا قائم أستاذنا يا رسول الله لورايتنى وكأني معشر قريش تغلب النساء فلما قدمنا على قوم تعلمهم نسأؤهم فذكرهم فبسم النبي صلى الله عليه وسلم ثم قلت لورايتنى ودخلت على حفصة فقلت

لا يغرنك أن كانت جارتك هي أو ضامتك وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة فتبسم أخرى فجلست حين رأيته تبسم ثم رفعت بصري في بيته فوالله ما رأيته فيه شيئا يرد البصر غير أهمية ثلاث فقلت أدع الله فلم يوسع علي أمتك فان فارس والروم وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله وكان متكئا فقال أوفى شك أنت يا ابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استغفركم فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك الحديث حين أفشته حفصة إلى عائشة وكان قد قال ما أنا به أخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله فلما مضت تسع وعشرون دخل على عائشة فبدأ بها فقامت له عائشة انك أقسمت أن لا تدخل علينا شهر (٨٤) وأنا أصبحنا تسع وعشرين ليلة أعدت لها عدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر

تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسع وعشرون قالت عائشة فآتت آية التخيير فبدأت أول امرأة فقال أنى ذا كرك أمرا ولا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت قد أعلم أن أبوي لم يكونا يأمراني بشرا فقلت ثم قال ان الله قال يا أيها النبي قل لازواجك إلى عظيمي قل أفى هذا أستأمر أبوي فأنى أريد الله ورسوله والدار الآخرة ثم خير نساءه فقلن مثل ما قالت عائشة * حدثني ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وكانت أنتسكت قدمه فجلس

تسع في رواية الكشميهني لتسع (قوله) **باب** من عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد وقوله أو باب المسجد هو بالاستنباط من ذلك وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه وأورد فيه طرفا من حديث جابر في قصة جلد الذي باعه النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط وغرضه هنا قوله فقلت الجمل في ناحية البلاط فأنديست فنادى منه جوا ذلك إذا لم يحصل به ضرر (قوله) **باب** الوقوف والبول عند سباطة قوم) أو ردفه حديث حذيفة في ذلك وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة وجاز البول في السباطة وأن كانت لقوم باعناهم لأنها أعدت لبقاء النجاسات والمستقذرات (قوله) **باب** من أخذ الغصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) في رواية الكشميهني من آخر بتشديد المجهمة بعدها راء وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ غصن شول وفي حديث أنس عند أحسدان شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فأتى رجل فعزلها وقد تقدم في أو آخر أبواب الأذان مع الكلام عليه وقوله فغفر له وقع في حديث أنس المذكور ولقد رأيت يتقلب في ظليها في الجنة وينظر في هذه الترجمة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الأذى وكان ذلك أعم من هذه لعدم تشديد باب الطريق وإن تساوى في فضل عموم المزال وفيه إن قليل الخير يحصل به كثير الأجر قال ابن المنير وانما ترجمه لتلاي تخيل أن الرمي بالغصن وغيره مما يؤذى تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيمتنع فأراد أن يبين أن ذلك لا يمتنع لمافيه من التدب إليه وقدرى مسلم من حديث أبي هريرة قال قلت يا رسول الله دلني على عمل أتفع به قال اعزل الأذى عن طريق المسلمين (تأنيه) * أبو عقيل بفتح المهملة بعدها قاف اسمه بشير بفتح أوله وبالمججمة ابن عقبة وسيأتي في الشرك كقري يزاره من معبد وكنته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا (قوله) **باب** إذا اختلفوا في الطريق الميتا) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها شاة ومدة بوزن مفعال من الأتيان والميم زائدة قال أبو عمرو والشيباني الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثر

في علمه فجاء عمر فقال أطلعت نساءك فقال لا ولكني آليت منهن شهرا فكث تسع وعشرين مرور ثم نزل فدخل على نسائه * (باب من عقل بعيره على البلاط أو باب المسجد) * حدثنا مسلم حدثنا أبو عقيل حدثنا أبو المتوكل النابج قال آتت جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم المسجد فدخلت إليه وعقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت هذا جملك فخرج فجعل يطيف بالجمل قال الثمن والجمل لك * (باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) * حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال لقد أتى النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبسال قائما * (باب من أخذ الغصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشي بطريق وجد غصن شول على الطريق فاخذه فشكر الله فغفر له * (باب) * إذا اختلفوا في الطريق الميتاء

مرور الناس بها وقال غيره هي الطريق الواسعة وقيل العامة **(قوله)** وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنين الخ وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من جملة على الطريق التي يراد ابتدؤها إذا اختلف من يتسدها في قدرها كبليفتحها المسلمون وليس فيها طريق مسلول وكوات يعطيه الامام لمن يحبها إذا أراد أن يجعل فيها طريقة للعامة ونحو ذلك وقال غيره مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع وكذلك الأرض التي تزرع مثلاً إذا جعل أصحابها فيها طريقاً كان باختيارهم وكذلك الطريق التي لا تسلك إلا في النادر يرجع في أفنيته إلى ما يترضى عليه الجيران **(قوله)** عن الزبير بن خثيم (بكرس الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مشددة بصرية ماله في البخاري سوى هذا الحديث وحديثين في التنسيب) وأخر في الدعوات وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكن شاهدته في مسلم من حديث عبد الله بن الحرث عن ابن عباس وعند الأسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير **(قوله)** إذا تشاجروا تناعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجيم أي تنازعوا وللأسماعيلي إذا اختلف الناس في الطريق ولمسلم من طريق عبد الله بن الحرث عن أبي هريرة إذا اختلفتم وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ومثل لابن ماجه من حديث ابن عباس **(قوله)** في الطريق زاد المستقلى في روايته المتيقن ولم يتابع عليه وليست بمعنوفة في حديث أبي هريرة وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيراً إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفتم في الطريق المتيقن فاجعلوه سبعة أذرع وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبري من حديث عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق المتيقن فذكر في أثناء حديث طويل وابن عدي من حديث أنس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطريق المتيقن التي تؤتى من كل مكان فذكره وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال **(قوله)** بسبعة أذرع الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمي فيعتبر بذلك بالمعدل وقيل المراد بالذراع ذراع البنين المتعارف قال الطبري معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الأجمال والأثقال دخولاً وخرجا ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ويلتحق بأهل البنين من قعد للبيع في حافة الطريق فإن كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وإن كان أقل منع ثلاثين الطريق على غيره **(قوله)**

باب النهي بغير إذن صاحبه أي صاحب الشيء المنهوب والنهي بضم النون فعلى من انتهب وهو أخذ المرء ما ليس له جهاراً ونهب مال الغير غير جائز ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز ومحل في المنهوب المشاع كالطعم يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ ما يليق به ولا يجذب من غيره إلا برضاه ونحو ذلك فسرته النخعي وغيره وكرد مالك وجماعة النهي في نثار العرس لانه اما

وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنين فتترك منها للطريق سبعة أذرع * حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن خثيم عن عكرمة سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم إذا تشاجروا في الطريق المتيقن بسبعة أذرع * (باب النهي بغير إذن صاحبه) *

وقال عبادة يا عبادة النبي صلى الله عليه (٨٦) وسلم على أن لا تنهب * حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عدي بن ثابت

سمعت عبد الله بن يزيد الانصاري وهو جده أبو أمه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النهي والمثلة * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرزى الزاني حين يرزى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينهب حين ينهب وهو مؤمن الناس اليه فيها أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن * وعن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا النهية قال الثوري وجدت بخط أبي جعفر قال أبو عبد الله نفسه أنه أن ينزع منه يريد الايمان * (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية وينهب المال حتى لا يقبله أحد

أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاهره يقتضي التسوية والنهب يقتضي خلافها وأما أن يحمل على أنه علق التعليل على ما يحصل لكل أحد ففي صحته اختلاف فلذلك كرهه رسلنا في ذلك مزيد بيان في أول كتاب الشريعة أن شاء الله تعالى (قوله) وقال عبادة يا عبادة النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا تنهب (قوله) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في وفود الانصار وقد تقدمت الإشارة اليه في أوائل كتاب الايمان وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات فوقع البيعة على الزجر عن ذلك (قوله) سمعت عبد الله بن يزيد (قوله) كذا لاكثر وللكشميهني وحده ابن زيد وهو تعجيف (قوله) وهو) يعني عبد الله (جده) أي جده عدي لأمه واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدي وعبد الله بن يزيد هو الخطمي مضى ذكره في الاستسقاء وإيس له عن النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري غير هذا الحديث وله فيه عن الصحابة غير هذا وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وروى هذا الحديث يعقوب بن اسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه عن عدي عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الانصاري أشار اليه الاسماعيل وأخرجه الطبراني والمخطوط عن شعبة ليس فيه أبو أيوب وفيه اختلاف آخر على عدي بن ثابت كما سيأتي في كتاب الذبائح وفي النهي عن النهية حديث جابر عند أبي داود يلفظ من انتهب فليس منا وحديث أنس عند الترمذي مثله وحديث عمران عند ابن حبان مثله وحديث ثعلبة بن الحكم يلفظ ان النهية لا تحمل عند ابن ماجه وحديث زيد بن خالد عند أحمد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهية (قوله) عن النبي والمثلة) بضم الميم وسكون المثلثة ويجوز فتح الميم وضم المثلثة وسيأتي شرحها في كتاب الذبائح أن شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث لا يرزى الزاني حين يرزى وهو مؤمن الحديث وفيه ولا ينهب حين ينهب ترفع الناس اليه فيها أبصارهم ومنه يستفاد التقيد بالأذن في الترجمة لأن رفع البصر الى المنتهب في العادة لا يكون الا عند عدم الأذن وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله) وعن سعيد يعني ابن السيب (وأبي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثله إلا النهية) يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فأنفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النهية فيه وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه وقد أخرجه في الحدود فقال فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي سلمة مثله إلا النهية ورواه مسلم من طريق الأوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه وكان الأوزاعي حمل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر والذي فصلها أحفظ منه فهو المخطوط وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله) قال الثوري وجدت بخط أبي جعفر) هو ابن أبي حاتم وراق البخاري (قال أبو عبد الله) هو المصنف (تفسيره) أي تفسير الثوري في قوله لا يرزى وهو مؤمن (ان ينزع منه) (٢) نور الايمان وهذا التفسير نقله البخاري من ابن عباس فسيأتي في أول الحدود وقال ابن عباس ينزع منه نور الايمان وسند كرهنا من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه ان شاء الله تعالى (قوله) كسر الصليب وقتل الخنزير) أورد فيه حديث أبي هريرة ينزل ابن مريم وسيأتي شرحه في أحاديث الانبياء وقد تقدم من وجه آخر في باب من قتل الخنزير في آخر البيوع وفي إرادته الإشارة الى أن من قتل خنزيرا أو كسر صليبا لا يضمن لأنه فعل مأمور به وقد أخبر

(٣) قوله نور الايمان لعل نسيته كذلك والافانبات فيما بأيدينا من النسخ ان ينزع منه يريد الايمان اه مصححه عليه

عليه الصلاة والسلام بان عيسى عليه السلام سيفعله وهو اذا نزل كان مقرر الشرع نبينا صلى
الله عليه وسلم كما سيأتي تقريره ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان محل جواز كسر الصليب اذا كان
مع المحاربين أو الذمي اذا جاز به الحد الذي عوده عليه فاذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعديا
لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية وهذا هو السفر في تعميم عيسى كسر كل صليب لانه
لا يقبل الجزية وليس ذلك منه نسخا للشرع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بل النسخ هو شرعنا على
اسان نبينا لاخبار بذلك وتقريره **(قوله ما)** هل تكسر الدنان التي فيها خمر أو
تخرق الزقاق) لم يبين الحكم ان المعتمد فيه التفصيل فان كانت الاوعية بحيث يراق ما فيها واذا
غسلت طهرت وانتفع بها لم يجز اتلافها والاجاز وكأنه أشار بكسر الدنان الى ما أخرجه الترمذي
عن أبي طلحة قال ياتني الله اشتريت خمر الايتام في جري قال اهرق الخمر وكسر الدنان وأشار
بتخريق الزقاق الى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم شفرة وخرج
الى السوق وبها زقاق خمر جلبت من الشام فشق بها ما كان من تلك الزقاق فأشار المصنف
الى أن الحديثين ان ثبتا فأنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لاصحابها والافالانتفاع
بها بعد تطهيرها يمكن كما دل عليه حديث سلمة أول احاديث الباب **(قوله)** فان كسر صنما أو صليبا
أو طنبورا أو ما لا ينتفع بخشبه) أي هل يضمن أم لا أما الصنم والصليب فعروفاً ويتخذان من
خشب ومن حديد ومن شمس وغير ذلك وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما فون
ساكنة آله من آلات الملاهي معروفة وقد تنفع طاوؤه وأما ما لا ينتفع بخشبه فيمنع وبين ما تقدم
خصوص وعموم وقال بكرماني المعنى أو كسر شيئا لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كالآلة
الملاهي يعني فيكون من العام بعد الخاص قال ويحتمل أن يكون أو بمعنى حتى أي كسر ما ذكر
الى حد لا ينتفع بخشبه أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسر الا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به
بعد الكسر **(قلت)** ولا يخفى تكلف هذا الاخير وبعد الذي قبله **(قوله)** وأتى شرح في طنبور
كسر فلم ينتفع فيه بشيء) أي لم يضمن صاحبه وقد وصل ابن أبي شيبة من طريق أبي حنيفة بفتح
أوله بالفتح ان رجلا كسر طنبورا لرجل فرفعه الى شريح فلم يضمنه شيئا ثم أورد المصنف في الباب
ثلاثة احاديث* أحدها حديث سلمة بن الأكوع في غسل القدور التي طجنت فيها الخمر وسماى
الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وهو يساعدا ما أثرت اليه في الترجمة من
التنصيل قال ابن الجوزي أراد التغليظ عليهم في طجنتهم ما نهى عن أكله فلما رأى ادعائهم
اقتصر على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دنان الخمر لا سبيل الى تطهيرها لما بداخلها من
الخمر فان الذي داخل القدور من الماء الذي طجنت به الخمر يطهره وقد أذن صلى الله عليه وسلم في
غسلها فدل على امكان تطهيرها **(قوله)** قال أبو عبد الله) هو المصنف (كان ابن أبي أويس) يعني
شيخه اسمعيل **(قوله)** الانسية بنصب الالف والنون) يعني انها نسبت الى الانس بالفتح ضد
الوحشة تقول أنسية أنسة وأنسابا سكان النون وقبحها والمشهور في الروايات بكسر الهمزة
وسكون النون نسبة الى الانس أي بنى آدم لانها تألفهم وهي ضد الوحشية * **(نبيه)** ثبت هذا
التفسير لا يذو وحده وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن التثنية بالنون عند المتقدمين وان
كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره* ثانيا حديث ابن مسعود في

* **(باب)** هل تكسر الدنان
التي فيها خمر أو تخرق
الزقاق فان كسر صنما
أو صليبا أو طنبورا أو
ما لا ينتفع بخشبه* وأتى
شرح في طنبور كسر فلم
ينتفع فيه بشيء* حدثنا أبو
عاسم الضمالي بن مخلد عن
يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن
الأكوع رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم
رأى نيرا نوا قد يوم خيبر
فقال علام نوقد هذه النيران
قال على الخمر الانسية قال
اكسروها وهرقوها قالوا
ألانهر يقها ونغسلها قال
اغسلوا* قال أبو عبد الله
كان ابن أبي أويس يقول
الخمر الانسية بنصب الالف
والنون

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي
نجيح عن مجاهد عن أبي معمر
عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه قال دخل
النبي صلى الله عليه وسلم
مكة وحول البيت ثلثمائة
وستون نسبا فجعل يطعنهما
بعود في يده وجعل يقول
بهاء الحق وزهق الباطل
الآية * حدثني إبراهيم بن
المندرج حدثنا أنس بن عياض
عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه
القداسم عن عائشة رضي
الله عنها أنها كانت اتخذت
على سهوة لها سترافيه
تسمل فتهتك النبي صلى
الله عليه وسلم فاتخذت منه
نرقتين فكأتهما في البيت
يجاس عليهما * (باب من
قاتل دون ماله) * حدثنا
عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد
هو ابن أبي أيوب قال حدثني
أبو الأسود عن عكرمة عن
عبد الله بن عمرو رضي الله
عنه ما قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
من قتل دون ماله فهو شهيد

طعن الاصنام وسيأتى الكلام عليه في غزوة الفتح (قوله يطعنهما) بفتح العين وبضمها قال الطبري
في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وما لا يصلح الا في المعصية حتى تزول هيئتها
ويقتنع برضاها * ثالثا حديث عائشة في هتك الستر الذي فيه القليل وسيأتى الكلام عليه في
اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هذا كان صلى الله عليه وسلم يتيه كي علمها وبين قولها
في الطريق الاخرى ما بال هذه الفرة قلت اشتريتها التوسدعا قال ان البيت الذي فيه الصورة
لا تدخله الملائكة والسهوة بفتح المهملة وسكون الهاء صفة وقيل خزانة وقيل رف وقيل طاق
يوضع فيه الشيء قال ابن التين قولها فتهتك أي شقه كذا قال والذي يظهر انه نزعه ثم هي
بعد ذلك قطعته كما سيأتى توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله ما) من قاتل دون
ماله أي ما حكمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى تحت وتستعمل للسببية على
الجماز ووجهه ان الذي يقاتل عن ماله غالبا انما يجعله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه (قوله حدثنا
عبد الله بن يزيد) هو المتري وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي ووقع منسوبها
هكذا عند الامام علي (قوله عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الاسود ان عكرمة أخبره
وليس بعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غيره هذا الحديث الواحد
(قوله من قاتل دون ماله فهو شهيد) قال الامام علي كذا أخرجه البخاري وكأنه كتبه من
حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاء على اللفظ المشهور والافتقار واما الجماعة عن المقرئ
بلفظ من قاتل دون ماله مظلوما فله الجنة قال ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتد فهو أولى
بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوما فإنه لا بد من هذا القيد وساقه
من طريق دحيم وابن أبي عمرو وعبد العزيز بن سلام (قلت) وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد
الله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حيوة بن شريح عن أبي الاسود بهذا اللفظ أخرجه
الطبري نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجهما النسائي باللفظ المشهور وأخرجه مسلم
كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو في روايته قصة قال لما كان بين عبد الله
ابن عمرو وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان يشبه القتال فركب خالد بن العاص الى عبد الله
ابن عمرو فوقعه فقتل عبد الله بن عمرو وأما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان الى ما بينه
حيوة في روايته المشار اليها فان أولها ان عاملا معاوية أجرى عينا من ماعلي في بها أرضا فدان من
حائط لآل عمرو بن العاص فاراد أن يخرج قديري العين منه الى الأرض فأقبل عبد الله بن عمرو
ومواليه بالسلاح وقالوا والله لا تخرقون حائطنا حتى لا يبق منا أحد فذكر الحديث والعامل
المدكور هو عتبة بن أبي سفيان كما يظهر من رواية مسلم ولم وكان عاملا لاخيه على مكة والطائف
والأرض المذكورة كانت بالطائف وامتاع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضرر
فلا حجة فيه ان عارض به حديث أبي هريرة فحين أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم
وأخرجه النسائي من وجهين آخرين وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبد الله بن عمرو
باللفظ المشهور وفي رواية لابي داود والترمذي من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ولا بد
ماجه من حديث ابن عمر نحوه وكان البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ قاتل وروى
الترمذي وبقيمة أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين وفي

حديث أبي هريرة عن ابن ماجه من أريد ماله ظلما فقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل
من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور وشذ من أوجب به
وقال بعض المالكية لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف قال القرطبي سبب الخلاف عندنا هل
الاذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر المال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر
فيختلف الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار
أن يكلمه أو يستغيث فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله ولا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه
وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة لكن ليس له قتلها قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن
للرجل أن يدفع عمدا كذا إذا أريد ظلما بغير تنصيص إلا أن **كل من يحفظ عنه من علماء الحديث**
كالجمعين على استثناء السلطان لا تثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه وفرق
الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف
والفرقة فليس تسلم ولا يقاتل أحد أو يرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بل تظن أرايت أن
جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال أرايت أن قاتلني قال فاقته قال أرايت أن قتلني قال
فأنت شهيد قال أرايت أن قتله قال فهو في النار قال ابن بطال إنما أدخل البخاري هذه الترجمة
في هذه الأبواب ليسين أن الإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه إذا كان شهيدا إذا
قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل **(قوله ما سبب إذا كسر قصعة أو شيئا**
أغيره) أي هل ينسب المثل أو القيمة (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساءه)
في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس أنه أتت بعض أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم طعاما في قبة ففطرت عائشة القصة بيدها الحديث وأخرج أحمد عن ابن أبي
عدي ويزيد بن هرون عن حميد بن وهب وقال أظنها عائشة قال الطبري إنما هي بنت عائشة تنتمي إلى عائشة
وأندما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي لأن الهدايا إنما كانت يهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته
(قوله فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم) لم أقف على اسم الخادم وأما المرسلة فهي زينب
بنت جحش ذكره ابن عزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد بن عمت
أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة وتويعها
بحفنة من خيس الحديث واستقدنا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة مع
أم سلمة فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المقداد عن أم سلمة أنها أتت
بطعام في حفنة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فجاءت عائشة متزربة بكساء ومعها فخر فقلت
بدا الحفنة الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقبل عنه عن أنس ورجح أبو زرعة
الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في العمل عند رواية حماد بن سلمة وقال إن غيرها خطأ في الأوسط
للطبراني من طريق عبيد الله العمري عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بيت عائشة إذ أتى بحفنة خبز ولحم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما
عجلا فلما فرغنا جاءت به ورفعت حفنة أم سلمة فكسرتها الحديث وأخرج الدارقطني من طريق
عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة مع بعض أصحابه
ينظرون طعاما فسببتهم قال عمران أكثر ظني أنها حفنة بيدها تريد فوضعها فخرت

* (باب) إذا كسر قصعة
أوشيا الغيرة * حدثنا مسدد
حدثنا يحيى بن سعيد عن
حميد عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان عند بعض نساءه
فأرسلت إحدى أمهات
المؤمنين مع خادم

عائشة وذلك قبل أن يخبين فضررت بها فافترسرت الحديث ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم ثم وقعت القصة لحفصة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه فصنع له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبغتني فقلت للبارية انطاني فاكنتي فصعتم افا كفتها فانكسرت وانتشر الطعام فجاء علي النطع فاكلوا ثم بعث بقصصتي الى حفصة فقال خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقية رجاله ثقات وهي قصة أخرى بلا ريب لان في هذه القصة ان البارية هي التي كسرت الحفصة وفي الذي تقدم ان عائشة نفسها هي التي كسرتها وروى أبو داود والنسائي من طريق جسر بن بفتح الجيم وسكون الميم عن عائشة قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل صفة أهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم اناء فيه طعام فمادكت نفسي ان كسره فقلت يا رسول الله ما كذا ربه قل اناء كئاء وطعام كطعام اسناده حسن ولا جدواي داود عنها فلما رأيت البخارية أخذتني رعدة فهذه قصة أخرى أيضا وتحرر من ذلك ان المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب الجني الحديث من مخرجه وهو حميد عن أنس وماء ذلك فتقصص أخرى لا يليق بمن يتفق ان يقول في مثل هذا قيل المرسل فلا تتركه فلا تتركه الخ من غير تحرير (قوله بقصة) بفتح القاف اناء من خشب وفي رواية ابن علية في النكاح عند المصنف بصحفة وهي قصة بسوطة وتكون من غير انشب (قوله فضررت بيدها فكسرت القصعة) زاد أحمد تضمين وفي رواية أم سلمة عند النسائي بجات عائشة ربهما ففرقت به الحفصة وفي رواية ابن علية فضررت أي في بيتها يدانها فمسطت الحفصة فانتقلت والعلق بالسكون الشق ودلت الرواية الاخرى على انها انشقت ثم انفصلت (قوله فضهها) في رواية ابن علية فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق الحفصة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الحفصة ويتول غارت أمكم ولا جدوا فخذ الكسرتين فضم احدهما الى الاخرى بفعل فيها الطعام ولا يداود والنسائي من طريق خالد بن الحرث عن حميد بن عمار وزاد كوا فاكلوا (قوله وحبس الرسول) زاد ابن علية حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها (قوله فدفع القصعة للصحة) زاد ابن علية الى التي كسرت صحفتها وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت زاد الثوري وقال اناء كئاء وطعام كطعام قال ابن بطال احتجاج به الشافعي والكوفيون في ان استهلك عروضا أو حيوانا فعليه مثل ما استهلك قالوا ولا يقضي بالقيمة الا عند عدم المثل وذهب مالك الى القيمة مطلقا وعنه في رواية كالأول وعنه ما صنع الا كدمي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكبلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل وهو المشهور عندهم وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر وانما يحكم في الشيء بمثله اذا كان متشابه الاجزاء وأما القصعة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها والجواب ما حكاه البيهقي بان القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبته لم يكن هناك تضمين ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما ما اندرأى ذلك سدا ليدنهما من ضياع ذلك ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة بغيره بالمال كما تقدم ثم يافعا قبال الكاسرة باعطاء قصعتها الاخرى (قلت) ربه هذا التصريح بقوله اناء كئاء وما التوجيه الاول فيعك عليه قوله في الرواية التي

قصعة فيها طعام فضررت
بيدها فكسرت القصعة
فضهها وجعل فيها الطعام
وقال كوا وحبس الرسول
والقصعة حتى فرغوا فدفع
القصعة للصحة وحبس
المكسورة *

ذكرها ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك يقتضي أن يكون حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ويبيح دعوى من اعتذر عن القول به بانها واقعة عين لا عموم فيها ليكن محل ذلك ما إذا أفسد المكسور فاما إذا كان المكسر خفية فيمكن اصلاحه فعلى الجاني ارشؤه والله أعلم وأما مسئلة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون باب الحكم فيجب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وان الطعامين كانا مختلفين والله أعلم واحتج بالخفية لقولهم إذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم متافعها زال ملك المغصوب عنها وملكها الغاصب ونهتها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى قال الطيبي وانما وصفت الرسالة بانها أم المؤمنين أيذا بسبب الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة الأخرى حيث أهدت إلى بيت ذمتها وقوله غارت أمكم اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لثلاث يحمل صنيعها على ما يذم بل يجري على عادة النصارى من الغيرة فانها مركبة في النفس بحيث لا يتقدر على دفعها وسأني مزيد لما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي وكأنه انما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لمافهم من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليهم افاق تصير على تغريمها للتصعقة قال وانما لم يغرمها الطعام لانه كان مهديا فالتافهم له قبول أو في حكمه القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الأخرى والله المستعان **(قوله وقال ابن أبي حاتم)** هو سعيد بن جابر وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحديثه وقد وقع تصريحه بالسماع منه بهذا الحديث في رواية جابر بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم **(قوله بأب)** إذا اهدم ما أطا فليز مثله أي خلا فامن قال تلمذه القيمة من المال كنية وغيرهم وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريح الراهب مختصرا وساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه مطولا ويأتي الكلام عليه هناك مستوفى ان شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا ابني صومعتك من ذهب قال لا الامن طين وقال قبل ذلك فكسر واصومعتك وتوجيه الاحتجاج ببيان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك اذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة لكن في الاستدلال بتصريح جريح فيما ترجم به نظر قال ابن المنير الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له لانهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتقا وهو بناؤها من ذهب وما أجابهم جريح بالبقوله من طين وأشار بذلك إلى الله التي كانت عليه قال ولا خلاف ان الهادم لو التزم الاعادة ورضى صاحبها في جواز ذلك قال ويحتمل على أصل مالك ان لا يجوز لانه فسح لما وجب ناجزا وهو القيمة إلى ما تأخر وهو البنيان قال ابن مالك في قوله لا الا من طين شاهد على حذف الجزوم بلا فان التقدير لا تبنيوها الا من طين **(خاتمة)** اشتمل كتاب المظالم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا المعلق منها ستة المذكور منها اربعة وفيها مضي ثمانية وعشرون حديثا وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد اذا خلص المؤمنون وحديث أنس انصرأ خالك وحديث أبي هريرة من كانت له مثلة وحديث ابن عمر من أخذ شيئا من الارض وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة وحديث أنس

* وقال ابن أبي حاتم أخبرنا يحيى بن أيوب حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم **(باب)** * إذا اهدم ما أطا فليز مثله * حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا جابر بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رجل في بني اسرائيل يقال له جريح يسبى فجاءته أمه فدعته فأبى أن يجيبها فقال أجيبها أو أصلي ثم أتته فقالت اللهم لا تنس حتى تزيه وجوه المومسات وكان جريح في صومعته فقالت امرأة لا تقمن جريحا فتعرضت له فكلمته فأبى فأتت راعيا فأمكنته من نفسها فولدت غلاما فقالت هو من جريح فأقوده وكسروا صومعته وانزلوه وسبوه فتوضأ وصلى ثم أتى الغلام فقال من أبوك يا غلام قال الراعي قالوا ابني صومعتك من ذهب قال لا الامن طين

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الشريعة في الطعام والنهد والعروض وكيف قسمه ما يكال وبوزن مجازفة أو قبضة قبضة لما لم ير المسلمون في النهد بأساً أن يأكل هذا بعضاً وهذا بعضاً وكذلك مجازفة الذهب والفضة والقران في النهر) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا قبل الساحل فأمر عليهم أبوعبيدة بن الجراح (٩٢) وهم ثلثمائة وأنافهم فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق في الزاد فأمر أبوعبيدة

في التصعة المكسورة وفيه من الأثر أربعة آثار والله سبحانه وتعالى أعلم

* (قوله كتاب الشريعة) *

كذا التمس في ابن شبيب وغيره ولا كتاب ولا في ذر في الشريعة وقدموا البسطة وأخروا الشريعة بفتح المعجمة وكسر الراء وبكسر أوله وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات وهي شرعاً ما يحدث بالاختصار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد كالارث (قوله الشريعة في الطعام والنهد) أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب مفرد وأما النهد فهو بكسر النون وفتحها الخراج القوم نعتاً لهم على قدر عدد الرفقة يقال ناهدوا وناهد بعضهم بعضاً قاله الأزهري وقال الجوهري نحوه لكن قال على قدر نفقة صاحبه ونحوه لابن فارس وقال ابن سيده النهد العون وطرح نهد مع القوم أعانهم وخارجهم وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل فذكر قول الأزهري وقال عياض مثل قول الأزهري إلا أنه قبله بالسفر والخلط ولم يقده بالعدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره والذي يظهر أن أصله في السفر وقد تنققت رفقة فيمنعونه في السفر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعرين وأنه لا يقيم بالأسوية إلا في القسمة وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الأكسين وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الأثير هو ما يخرج الرفقة عند المناجزة إلى الغزو وهو أن يقتسموا نفقتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل فزاده قيد آخر وهو سفر الغزو والمعروف أنه خلط الزاد في السفر طلقاً وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضاً وهذا بغيره وقال القنابسي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فإن ثبت فلعن أصله ذكر محمد بن عبد الملك التاريخي أن أول من أحدث النهد حضين بجملة ثم معجبة مصغر الرقاشي (قلت) وهو بعيد لتبوتة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحضين بجملة فإن ثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (قوله والعروض) يضم أوله جمع عرض بكون الرأى مقابل التقدير أو ما يفتحها لجميع أصناف المال وما عدا التقدير دخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ولكنه اغتفر في النهد لتبوت الدليل على جوازده واختلاف العلماء في صحة الشريعة كما سيأتي (قوله وكيف قسمه ما يكال وبوزن) أي هل يجوز قسمته مجازفة أو لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة أي متساوية (قوله لما لم ير المسلمون بالنهد بأساً) هو بكسر اللام وتخفيف الميم وكان قد أشار إلى أحاديث الباب وقد ورد الترغيب في ذلك وروى أبوعبيدة في الغريب من الحسن قال أخرجوا نهدكم فانه أعظم للبركة وأحسن لأخلاقكم (قوله وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق التقدير بالعرض للجماع بينهم وهو المال لكن إنما

بأزواد ذلك الجيش فخرج ذلك كله فكان مزودى ترفكان يقولون كل يوم قليلاً قليلاً حتى فني ألم يكن يصيبنا إلا مرة مرة فقلت وماتني مرة فقال لقد وجدنا فقدنا حين فنيته قال ثم انتهينا إلى البحر فإذا صوت مثل الطرب فأتى كل من ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبوعبيدة بضلعين من أضلاع قنصهما ثم أمر بإحليله فحلت ثم حلت تحت ما فم تصبها حدثنا بشر بن مرحوم حدثنا حاتم ابن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة رضي الله عنه قال خفت أزواد القوم وأملقوا فألقوا النبي صلى الله عليه وسلم في فخر أباهم فأذن لهم فلقبهم عمر فأخبروه فقال ما بقاءكم بعد أهلكم قد دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاءهم بعد أهلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى الناس يا بون بفضل أزوادكم

فبطل ذلك نطع وجعلهم على الذليع فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا برك عليه ثم دعاهم بأوعيتهم فأحصى الناس حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أنهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا أبو النجاشي قال سمعت رافع بن خديج رضي الله عنه قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر ففتخر جرزور فبقسم غير قسم فمنا كل الحاضرين قبل أن تغرب الشمس * حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حماد بن أسامة

يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة أما قسمة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق فلا يجوز اجتماعا قاله ابن بطال وقال ابن المنير شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد فعلى هذا يجوز بيع ما عداه جزافا ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري جوازها ويمكن أن يحججه بحديث جابر في مال البحرين والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة لأنه غير مملوك للآخذين قبل التمييز والله أعلم وقوله والقرآن في التمر يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم وسيأتي أيضا بعد بيان ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فامر أبو عبيدة بأزاد ذلك الجيش بجمع الحديث وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا المباينة ولا البدل وإنما يفضل بعضهم به ضالوا أخذ الامام من أحدهم للآخر وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه لكنهم يتناولونه مجازفة كما جرت العادة * ثانيها حديث سلمة بن الأكوع في إرادة فتح بلهم في الغزو والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى وقوله فيه أزاد في رواية المستمل أزودة وقوله وأسلفوا أي افتتروا وقوله وبرك يشديد الرأى دعابا لبركة وقوله فاحتى بسكون المهملة بعدها مناداة مفتوحة ثم مثلثة افتعل من الحثي وهو الأخذ بالكفين * ثالثها حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها وقد ذكر المصنف في المواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب وفي هذا تعجيل العصر والغرض منه هنا قوله فتخير جزورا في قسم عشرون قسم قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الأصل وجمع الحفظ في القسم ونحو رابل الغنم والحجة على من زعم أن أول وقت العصر من يظل الشيء مثله وقوله فيجب بالمجمعة وبالجم أي استوى طبعه * رابعها حديث أبي موسى (قوله عن يزيد) هو بالمؤخدة والراء مصغرا (قوله إذا أرسلوا) أي في زادهم وأصله من الرمل كأنهم أصدوا بالرميل من القلة كما قيل في ذماتربة (قيل فهم منى وأنا منهم) أي هم متصلون بي وتسمى من هذه الاتيالة كقوله لست من ددوقيل المراد فعلوا فعلى في هذه المواصلة وقال النووي معناه المباينة في اتحاد طريقتهما وانفاقهما في طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عذبة للاشعرين قبيلة أبي موسى وتحديد الرجل عناقته وجواز هبة المجهول وفضيلة الأيتام والمواصلة واستعمال خلط الراد في السفر وفي الإقامة أيضا والله أعلم **تم** ما كان من خليطين فأنهم ما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة) أورده فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه الطويل في الزكاة وتقدم فيه وقيد المصنف في الترجمة بالصدق لورودهم الآن التراجع لا يصح بين الشر يكتن في الرقاب وقال ابن بطال فقه الباب أن الشر يكتن إذا خلط رأس المالهما فالربح بينهما فن أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه ترأجا عند القسمة بقدر ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وشما شر يكتن فذلك على أن كل شر يكتن في معناه وما وقع به ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب

عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الأشعرين إذا أرسلوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في اناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم * (باب) * ما كان من خليطين فأنهم ما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة * حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثري قال حدثني أبي قال حدثني ثمانية بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة إلى فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما كان من خليطين فأنهم ما يتراجعان بينهما بالسوية

« (باب قسمة الغنم) » حدثنا علي بن الحكم الانصاري حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن جده قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يذى الحليفة فأصاب الناس جوع فأصابوا ابلا وغنما قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخريات التوم فجعلوا وذبوا وانصبوا القدر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم بالتدوير فأ كفت ثم قسم فعدل عشرة من الغنم يعير فنتهم بها يعير فطلبوا دفاعا لهم وكان في القوم خيل يسيرة فاهوى رجل منهم بهم فحبسه الله ثم قال ان لهذه البهائم أربابا كأرباب الوحش فباعلهم منها فاصنعوا به هكذا فقال جدى انانر جوار فخاف العدو غدا وليست معنم امدى أفندى بالتعصب قال ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فذى الحيشة » (باب القتران في التمرين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) » حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جليل بن يحيى قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول (٩٤) نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرن الرجل بين التمرين جميعا حتى يستأذن

أصحابه » حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبه عن جليل قال كان المدينية فاصابا قسمة فكان ابن الزبير يرفقه التمر وكان ابن عمر يرفقه فيقول لا تقرأوا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقران الا أن يستأذن لرجل منكم أخاه » (باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقية عدل) » حدثنا عمران بن ميسرة حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شاة له من عبيد أو شاة أو قال نصيبا ولا ما يبلغ نفسه بقية العدل فهو شقيق والآن قد بقي ما بقي قال لا أدري فقرأت في ما سبق قول من

قسمة الربح وانما أصله غرم مستهلك لانا نقدر ان من لم يعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره وقد قيل انه يقدر مستلفا من صاحبه واستدل به على ان من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضا وفيه نظر لان صحته تتوقف على عدم الاذن وهو هنا محتمل فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال » (قوله) **باب** قسمة الغنم أي بالعدد أو ردف فيه حديث رافع بن خديج وفيه ثم قسم فعديل عشرة من الغنم يعير وسيأتي الكلام عليه مستوفي في الذبائح ان شاء الله تعالى » (قوله) **باب** القتران في التمرين الشركاء حتى يستأذن أصحابه كذا في جميع النسخ ولعل حتى كانت حين فصحرت أو سقطت من الترجمة شيء اما لفظ النهي من أولها أولا يجوز قبل حتى ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم ويأتي الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى قال ابن بطال النهي عن القتران من حسن الادب في الاكل عند الجاهل ولا على التحريم كما قال أهل الظاهر لان الذي يوضع للاكل سبيل سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل لكن اذا استأثر بعضهم بأكثر من بعض لم يحل له ذلك » (قوله) **باب** تقويم الاشياء بين الشركاء بقية عدل قال ابن بطال لاختلاف بين العلماء ان قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز انما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر اذا كان على سبيل التراضي ومنعه الشافعي وجهه حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق والحق الباقي به وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر عن أبي هريرة وسيأتي الكلام عليه ما جعلا في كتاب العتق مستوفي ان شاء الله تعالى » (قوله) **باب** هل يقرع في القسمة والاستهام فيه الاستهام الاقتراع والمراد به هنا بيان الانصاف في القسم والضمير يعود على القسم بدلالة القسم فذكره لانهم ما جعلا أو ردف فيه حديث النعمان بن بشير وسيأتي الكلام عليه مستوفي في آخر كتاب الهبات ان شاء الله تعالى » (قوله) **باب** شركة اليتيم وأهل الميراث

نافع أرفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم » حدثنا بشر بن سعد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة الوارث عن قتادة عن الحسن بن الحسن بن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقيقا من مملوك فعليه خلاص في سالفه فان لم يكن له مال قوم المملوك قيمة عدل ثم استسقى غير مستحق عليه » (باب) هل يقرع في القسمة والاستهام » حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هل التنازع على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استسماوا على شقيقة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها اذا استسماوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فان يتركوهم وما أرادوا منا خيرا لاجتماعنا وانما لنا إلى أيديهم نجوا وشورا جعلا » (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) » حدثنا الاويسى حدثنا

فانزل الله ويستفتونك في
النساء الى قوله وترغبون
أن تنكحوهن والذي ذكر
الله أنه يبلي عليكم في الكتاب
الآية الأولى التي قال فيها
وانكحوا ما نكحتم أن لا تقسطوا
في اليتامى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء قالت
عائشة قول الله في الآية
الأخرى وترغبون أن
تنكحوهن هي رغبة أحدكم
يتمتع به التي تكون في غيره
حتى تكون قسالة المال
والجمال فنهوا أن ينكحوا
ما رغبوا في سالها وجمالها
من يتامى النساء الآية القسط
من أجل رغبتهن غنن
باب النكحة في الأرضين
وعرفنا حديثنا عن الله
ابن محمد حدثنا هشام أخبرنا
معمر عن الزهري عن أبي
سالمة بن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهم قال إنما
جعل النبي صلى الله عليه
وسلم الشفعة في كل ما لم يتسم
إذا وقعت الحدود وصرفت

الطرق فلا شفعة * (باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رب و ع ولا شفعة) * حدثنا محمد بن عبد الواحد حدثنا
معمر بن الزهرى عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم
فذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة * (باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) * حدثني عمر بن علي
حدثنا أبو عاصم عن عثمان بن عيسى عن ابن الاسود قال اخبرني سليمان بن ابي مسلم قال سألت ابا المنهال عن الصرف يدا بيد فقال اشتريت
أنا وشرى لك شيأ يدا بيد ونسيته فجاءنا البراء بن عازب قسأنا فقال فعلت أنا وشرى لي زيد بن أرقم وسألت النبي صلى الله عليه وسلم

ما كان يدايد خذوه وما كان نسيئة فرتوه) في رواية كريمة فذروه بتقديم الذال المجبة وتخفيف
 الراء أي أتركوه وفي رواية النسبي ردوه بدون الفاء وحذفها في مثل هذا وإثباتها جائز واستدل
 به على جواز تفريق الصنف فيصح الصحيح منها ويظل ما لا يصح وفيه نظر لا محالة أن يكون
 أشار إلى عقدين مختلفين ويؤيد هذا الاجتهال سائياً في باب الهجرة إلى المدينة من وجه آخر
 عن أبي المنهال قال باع شريك لي ذراهم في السوق نسيئة إلى الموسم فذكر الحديث وفيه قدم
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال ما كان يدايد فليس به بأس وما
 كان نسيئة فلا يصح فعلى هذا المعنى قوله ما كان يدايد خذوه أي ما وقع لكم فيه التقابض في
 المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقابض فليس بصحيح فتركوه ولا يلزم من ذلك أن
 يكون باجتماع عقد واحد والله أعلم **(قوله باب)** مشاركة الذمي والمشركون
 في المزارعة) الواو في قوله والمشركون عاطفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم للذمي
 ومشاركة المسلم للمشركون وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود وخير على أن يعملوا
 مختصراً وقد تقدم في المزارعة وهو ظاهر في الذمي وألحق المشركون لأنه إذا استعان صار في معنى
 الذمي وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأجسد وأحق وبه قال
 مالك إلا أنه أجازها إذا كان يتصرف بحضرة المسلم وحجته خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل
 كالربا وعن النخعي والخزاعي وأصح الجمهور معاملة النبي صلى الله عليه وسلم يودخيره وإذا أجاز في
 المزارعة جاز في غيرها وعامة أخذوا الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها **(قوله)**
باب قسم الغنم والعدل فيها) ذكر فيه حديث عقبة بن عامر وقدمضي توجيهه إياه
 في الشركة في أوائل الوكالة ويأتي الكلام على بقية شرحه في الإصاحي إن شاء الله تعالى **(قوله)**
باب الشركة في الطعام وغيره) أي من المثليات والجمهور على صحة الشركة في كل
 ما يملك والأصح عند الشافعية اختصاصها بالثمن وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن
 يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له في التصرف وفي وجهه لا يصح إلا
 في النقد المنسوب كما تقدم وعن المالكية تكره الشركة في الطعام والراح عندهما الجواز
(قوله) ويذكر أن رجلاً) لم أقف على اسمه **(قوله)** فرأى عمر) كذا لا أكثر وفي رواية ابن شبيب
 فرأى ابن عمر وعليه شرح ابن بطال والاول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق أبي إسحاق بن
 معاوية أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلعة وعنده رجل فغمزه حتى اشتراها فرأى عمر أنها شركة
 وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت الترسية وهو
 قول مالك وقال مالك أيضاً في السلعة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة فإذا اشتراها
 واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه لا يمنع بتركه الزيادة عليه ووقع في نسخة الصغاني
 ما نصه قال أبو عبد الله يعني المصنف إذا قال الرجل للرجل اشركني فأذا سكك يكون شركه في
 النصف انتهى وكأنه أخذه من أثر عمر المذكور **(قوله)** أخبرني سعيد) هو ابن أبي أيوب وثبت
 في رواية ابن شبيب **(قوله)** عن زهرة) هو بضم الزاي وعند أبي داود من رواية المقبري عن سعيد
 حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد **(قوله)** عن جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهرة التيمي من بني
 عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رط أبي بكر الصديق وهو جد زهرة لآبيه **(قوله)** وكان

عن ذلك فقال ما كان
 يدايد خذوه وما كان
 نسيئة فرتوه * (باب
 مشاركة الذمي والمشركون
 في المزارعة) * حدثنا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا جويرية
 ابن أسماء عن رافع عن
 عبد الله رضي الله عنه قال
 أعطى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خير اليهود أن
 يعملوا هاون وزرعها ولهم شغل
 ما يخرج منها * (باب قسم
 الغنم والعدل فيها) * حدثنا
 قتيبة بن سعيد حدثنا الليث
 عن يزيد بن أبي حبيب عن
 أبي الخير عن عقبة بن عامر
 رضي الله عنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أعطاه
 غنماً يقسمها على صحابته
 فصار يفتي عتود فذكره
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال ضع به أنت * (باب
 الشركة في الطعام وغيره) *
 ويذكر أن رجلاً ساوم شيئاً
 فغمزه آخر فرأى عمر أنه
 شركة * حدثنا أصبغ بن
 الفرج قال أخبرني عبد الله
 ابن وهب قال أخبرني سعيد
 عن زهرة بن معبد عن جده
 عبد الله بن هشام وكان

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينب بنت جحيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
 يا بعة فقال هو صغير فمسح رأسه ودعاه * وعن زهرة بن معبد أنه كان (٩٧) يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق

فيشتري الطعام فيلقاه
 ابن عمر وابن الزبير فيقولان
 له أشركا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد دعاه بالبركة
 فيشركهم فربما أصاب
 الراحلة كما هي فيبعث بها إلى
 المنزل * (باب الشرك في
 الرقيق) * حدثنا مسدد حدثنا
 جويرية بن أسماء عن نافع
 عن ابن عمر رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من أعتق شركا له في عمول
 وجب عليه أن يعتق كله ان
 كان له مال قدر ثمنه يتام قيمة
 عدل ويعطى شركاءه حصته
 ويحلى سبيل المعتق * حدثنا
 أبو النعمان حدثنا جابر بن
 حازم عن قتادة عن النضر بن
 أنس عن بشير بن خنيك عن
 أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 من أعتق شتعا في عبد أعتو
 كله ان كان له مال والا يست
 غير مشقوق عليه * (باب
 الاشتراك في الهدى والبدن
 واذا أشرك الرجل رجلا في
 هديه بعد ما أهدي) * حدثنا
 أبو النعمان حدثنا جابر بن
 زيد أخبرنا عبد الملك بن

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم
 ست سنين وروى أحد في مسنده أنه احتلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في أسناده
 ابن لهيعة وحديث الباب يدل على خطا روايته هذه فان ذهب أمه به كان في النسخ ووصف
 بالصغر اذ ذلك فان كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل انه باغ في أوائل سن الاحتلام (قوله) وذهبت
 به أمه زينب بنت جحيد أي ابن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة
 وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرا وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واختط بها فيما ذكره ابن
 يونس وغيره وعاش إلى خلافة معاوية (قوله ودعاه) زاد المصنف في الأحكام من وجه
 آخر عن زهرة وأخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب بتمامه فوهم (قوله) وعن
 زهرة بن معبد هو موصول بالأسناد المذكور (قوله) فيلقاه ابن عمر وابن الزبير قال
 الأسماعيلي رواه الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب (قلت) وقد أخرجه
 المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الأسناد وكذلك أخرجه أبو ذؤيب عن وجهين عن
 ابن وهب وقال الأسماعيلي تفرد به ابن وهب (قوله) فيقولان له أشركا هو شاهد الترجمة
 لكونه ما طلب منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فأجابهم إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل
 عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة وفي الحديث مسح رأس الصغير وترك مبايعة من لم يبلغ
 والدخول في السوق لطلب المعاش وطلب البركة حيث كانت والرعد على من زعم ان السعة من
 الحلال مذمومة وتوفردوا على احتضار أولادهم عند النبي صلى الله عليه وسلم لالتماس
 بركته وعلم من أعلام نبوته صلى الله عليه وسلم لاجابة دعائه في عبد الله بن هشام * (تنبيهان) *
 أحدهما وقع في رواية الأسماعيلي وكان يعنى عبد الله بن هشام يعنى بالشاة الواحدة عن جميع
 أهله فعز بعض المتأخرين هذه الزيادة للجارية فخطأ ثانیها وقع في نسخة الصغاني زيادة لم
 أرها في شيء من النسخ غير ها ولفظه قال أبو عبد الله كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح
 أربعين النابيركة دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة حيث أعطاه دينار يشتري به أضيحة
 فاشترى شاتين فباع احدهما بدينار وجاء بدينار وشاة فبكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله) (باب الشرك في الرقيق) أو ردفه حديثي ابن عمر وأبي هريرة فحين أعتق شقصا
 أي نصيبا من عبد وهو هو ظاهر فيما ترجم له لان صحة العتق فرع صحة الملك (قوله) (باب
 الاشتراك في الهدى والبدن) بضم الموحدة وسكون المهمله جمع بدنة وهو من الخاص بعد
 العام (قوله) واذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعد ما أهدي أي هل يسوغ ذلك ذكر فيه حديث
 جابر وابن عباس في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه اهلال على وفيه فامرء أن يقيم على
 احرامه وأشركه في الهدى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج وفيه بيان ان الشرك وقعت

(١٣ - فتح الباري خا) جريح عن عطاء عن جابر وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم صبح رابعة من ذى الحجة مهلين بالحج لا يخطهم شيء فلما قدمنا أمرنا فجعلناها عمرة وأن نحل إلى نسائنا فنفست في
 ذلك المقالة قال عطاء فقال جابر فيروح أخذنا إلى بني وذكروا بطريقنا فقال جابر يكشف فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقام
 خطيبا فقال بلغني ان أقواما يقولون كذا وكذا والله لا تأبروا أتني لله منهم ولو أني استقبلت من أمري ما استبدت ما أهديت
 ولولا أن معي الهدى لأحلت فقام سراق بن مالك بن جعشم فقال يا رسول الله هي لنا وللابد فقال لا بل للآبد

قال وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما (٩٨) يقول لبنيك عما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبنيك بحجة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدى * (باب من عدل عشرة من الغنم بجزور في القسم) * حدثني محمد أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع عن جده رافع ابن خديج رضى الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الخليفة من تهامة فأصبنا غنما أو ابلا ففجّل القوم فأغلوها القصور فخار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم أفا كفتت ثم عدل عشرة من الغنم بجزور ثم ان يعيرامنا نذ وليس في القوم الا خيل يسيرة فرماه رجل فخبه بسهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم أو ابداً وأبداً الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا قال قال جدي يا رسول الله اننا نرجو ونخاف أن نلقى العدو غدا وليس معننا مدي أفندم بالقبص قال اجعل أو أرى ما أنهر الدم وذ كراسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة (بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب في الرهن في الحضرة وقوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فإمره من الله ان يقرضكم من أموالكم ما وجدتموه عنده فليس عليه عوض) *

بعد ما ساق النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة وجاء علي من اليمن الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى مائة بدنة وأشرك علماء معه فيها وهذا الاشتراك محمول على انه صلى الله عليه وسلم جعل عليا شريكا له في ثواب الهدى لانه ملكه بعد ان جعله هديا ويحتمل ان يكون علي لما أحضر الذي أحضره معه فرأه النبي صلى الله عليه وسلم ملكه نصفه مثلاً فصار شريكاً فيه وساق الجميع هدياً فصار اشترى يمينه في لافي الذي ساقه النبي صلى الله عليه وسلم أولاً (قوله وجاء علي ابن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبنيك عما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبنيك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر به العبارة الاولى وهو جابر وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين ان الذي قال بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ابن عباس ومعنى قوله بحجة اي بمنح حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم * (تنبيه) * حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أعذله المزي فلم يذكروا في ترجمة طاوس لافي رواية ابن جريح عنه ولا في رواية عطاء عنه بل لم يذكروا احداً منهم ما رواه عن طاوس وكذا صنع الحميدى فلم يذكروا طريق طاوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولا في افراد البخاري لكن تبين من مستخرج أبي نعيم انه من رواية ابن جريح عن طاوس فانه أخرجه من مسند أبي يعلى قال حدثنا أبو الربيع حدثنا جاد ابن زيد عن ابن جريح عن عطاء عن جابر قال وحدثنا جاد عن ابن جريح عن طاوس عن ابن عباس ولم أر لابن جريح عن طاوس رواية في غير هذا الموضع وانما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند احمد مع كبره والذي يظهر لي ان ابن جريح عن طاوس منقطع فقد قال الأئمة انه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وانما أرسل عنهم ما رواه عن طاوس من أقرانه ما وانما سمع من عطاء لكونه تأخر عنهم ما وفاته نحو عشرين سنة والله أعلم * (قوله ما من عدل عشرة من الغنم بجزور) بفتح الجيم وضم الزاي أي يعير (في القسم) بفتح القاف ذكر فيه حديث رافع في ذلك وقد تقدم قريباً وانه يأتي الكلام عليه في الذبائح ان شاء الله تعالى ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ووقع في رواية ابن شبيب حديثنا محمد بن سلام والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الشريعة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثاً المعلق منها واحد والبقية موصولة المنكر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثاً والخالص أربعة عشر وفاقه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان مثل القائم على حدود الله وحديثي عبد الله بن هشام وحديثي عبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير في قصته وحديث ابن عباس الاخير وفيه من الآثار أثر واحد والله أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الرهن في الحضرة وقول الله عز وجل فمن مقبوضة)

كذا لا يذروا غيره باب بدل كتاب ولا بن شبيب باب ما جاء وكلهم ذكر الآية من أولها والرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتماس من قوله سم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر وأما الرهن بضمتين فالجمع ويجمع أيضاً على رهن بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهما وقوله في الحضرة اشارة الى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا منهوم له دلالة

الحديث على مشروعيته في الحضر كما سأذكره وهو قول الجمهور واحتجوا له من حيث المعنى بان الرهن شرع توثقة على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض فانه يشير الى ان المراد بالرهن الاستيثاق وانما قيده بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاخرجه بخروج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والضحالك فيما نقله الطبري عنهم افعالا لا يشترع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل حديث الباب على ذلك وقد أشار البخاري الى ما ورد في بعض طرقه كعادته وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن درعاه بالمدينة عندهم ودي وعرف بذلك الرد على من اعترض بانه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حدثنا مسلم بن ابراهيم) تقدم في أوائل البيوع متروكا باسناد آخر وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم بن ابراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف بينه أحمد من طريق أبيان العطار عن قتادة عن أنس ان يهوديا دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه والدرع بكسر الميم يذكرو ويؤنث (قوله بشعير) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاه بالمدينة عندهم ودي وأخذ منه شعير الالهة وهذا اليهودي هو أبو الشحيم بينه الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعاه عند أبي الشحيم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير انتهى وأبو الشحيم بفتح المعجمة وسكون الميم له اسم كنيته وظفر بفتح الطاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة ممدودة ومكسورة اسم الناعل من الآباء وكأنته التيس عليه بأبي اللعم الصمائي وكان قد رهن الشعير المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا بعشرين ولعله كان دون الثلاثين خبير الكسرة تارة وألغى أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت دينارا وزاد أحمد من طريق شيبان الآية في آخره فوجد ما يستكها به حتى مات (قوله ومشت الى النبي صلى الله عليه وسلم بخبز شعير واهالة نسخة) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من الشحيم والأليسة وقيل هو كل دسم جامد وقيل ما يؤتد به من الأدهان وقوله نسخة بفتح الميملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أي المتغيرة الزيح ويقال فيها بالزاي أيضا ووقع لأحمد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس لقد دعى نبي الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير واهالة نسخة فكان اليهودي دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا قال مشيت اليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك اليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والخمير للنبي صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول وجرم الكرماني بانه أنس وفاعل سمعت قتادة وقد أنثرت الى الرد عليه في أوائل البيوع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكور بلفظ ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفس محمد بيده فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه (قوله ما أصبح لآل محمد الا صاع ولا أمسي) كذا للجميع وكذا ذكره الحميدي في الجمع وأخرجه أبو نعيم

* حدثنا مسلم بن ابراهيم
حدثنا هشام حدثنا قتادة
عن أنس رضي الله عنه
قال ولقد رهن رسول الله
صلى الله عليه وسلم درعه
بشعير ومشت الى النبي
صلى الله عليه وسلم بخبز شعير
واهالة نسخة ولقد سمعته
يقول ما أصبح لآل محمد
صلى الله عليه وسلم الا صاع
ولا أمسي

في المستخرج من طريق الكجى عن مسلم بن ابراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ ما أصبح لآل محمد
ولا أمسى الاصاع وخولف مسلم بن ابراهيم في ذلك فأخرجه أجد عن أبي عامر والاسماعيلي من
طريقه والترمذى من طريق ابن أبي عدى ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ
ما أمسى في آل محمد اصاع من تمر ولا اصاع من خب وتقدم من وجه آخر في أوائل البيوع بلفظ
بدل تمر (قوله وانهم لتسعة أبيات) في رواية المذكورين وان عنده يومئذ تسعة نسوة وسيأتي
سياق أسمائهن في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الاشارة
الى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وان لم يقبله متخبر ولا شاكي كما عاذا الله من ذلك وانما قاله
معتذرا عن اجابته دعوة اليهودى ولرهنه عنده درعه ولعل هذا هو الحامل للذى زعم بأن قائل
ذلك هو أنس فرار من أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك بمعنى التفتيح والله أعلم وفي
الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحرير عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد
معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام وفيه جواز
بيع السلاح ورهنه واجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا وفيه ثبوت املاك أهل الذمة
في أيديهم وجواز النذر ابل الثمن المؤجل وانما اذ الدروع والعدد وغيرهما من آلات الحرب وأنه غير
قادر في التوكل وأن قنينة آله الحرب لا تدل على تحييدها قاله ابن المنير وان أكثر قوت ذلك العصر
الشعير قاله الداودى وأن القول قول المرتين في قيمة المرهون مع عيینه حكاية ابن التين وفيه ما كان
عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والزهد في الدنيا والتقليل منها مع قدرته عليها والكرم
الذى أفضى به الى عدم الاتخار حتى احتاج الى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة
باليسير وفضيلة لازواجه لصبرهن معه على ذلك وفيه غير ذلك مما مضى ويأتى قال العلماء
الحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسير العجالة الى معاملة اليهود اما لبيان
الجواز أو لانهم لم يكن عندهم اذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه
ثمنا أو عوضا فلم يرد التضيق عليهم فانه لا يعد أن يكون فيهم اذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه
فله لم يطلعهم على ذلك وانما اطلع عليه من لم يكن موسرا به ممن تقل ذلك والله أعلم (قوله
من رهن درعه) ذكر فيه حديث الاشم (قال تذاكرنا عند ابراهيم) هو النخعي
(الرهن والتبيل) بفتح القاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزنا ومعنى (قوله اشترى من
يهودى) تقدم التعريف به في الباب الذى قبله (قوله طعاما الى أجل) تقدم جنسه في الباب
الذى قبله وأما الاجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الاشم انه سئله
(قوله ورهنه درعه) تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الاشم بلفظ ورهنه
درعا من حديد واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسئله كفى الذى بعده ووقع
في أواخر المغازى من طريق الثورى عن الاشم بلفظ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودرعه مرهونة وفي حديث أنس عند أجد فاجد ما يفتكها به وفيه دليل على أن المراد
بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قبل هذا
محله في غير نفس الانبياء فانها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية وهو حديث صحيح ابن حبان
وغیره من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء اليه جنح الماوردى وذكر ابن الطلاع

وانهم لتسعة أبيات * (باب
من رهن درعه) * حدثنا
مسدد حدثنا عبد الواحد
حدثنا الاشم قال تذاكرنا
عند ابراهيم الرهن والتبيل
في السلف فقال ابراهيم
حدثنا الاسود عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم اشترى
من يهودى طعاما الى أجل
ورهنه درعه

في الاقضية النبوية ان أبا بكر افتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن سعد عن جابر ان أبا بكر قضى عدات النبي صلى الله عليه وسلم وان علياً قضى ديونه وروى الحسن بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسلان أبا بكر افتك الدرع وسلمها علي بن أبي طالب وأما من أجاب بأنه صلى الله عليه وسلم افتكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضي الله عنها **(قوله)** **باب** رهن السلاح قال ابن المنير انما ترجم رهن السلاح بعد رهن الدرع لان الدرع ليست بسلاح حقيقة وانما هي آلة تبقى بها السلاح ولهذا قال بعضهم لا تجوز تحلية أو ان قلنا بجواز تحلية السلاح كالسيف **(قوله)** اللامة بلام مشددة وهمزة ساكنة قد فسر هاسنيان الراوي بالسلاح وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الاشرف من المغازي قال ابن بطلان ليس في قولهم رهنك اللامة دلالة على جواز رهن السلاح وانما كان ذلك من معاريض الكلام المباحة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له لانهم لم يقصدوا الانخدعة وانما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله قال وانما يجوز بيعه ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهداً اتفاق وكان لكعب عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي صلى الله عليه وسلم فانتقض عهده بذلك وقد أعلن صلى الله عليه وسلم بأنه آذى الله ورسوله وأجيب بأنه لو لم يكن معتاداً عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه اذ لو عرضوا عليه ما لم تجربه عادتهم لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا يصد الخادعة أو هموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ووافقتهم على ذلك لما عهده من صدقهم فتمت المكيدة بذلك وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الامر لكنه ما أعان ذلك ولا أعلنوا له به وانما وقعت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الاشرف جواز قل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذاعهد خلافاً لا في حنيفة كذا قال وليس ذلك متفقاً عليه عند الحنفية والله أعلم **(قوله)** **باب** الرهن من كوب ومحبوب هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً قال الحساكم لم يخبر جاء لان سفيان وغيره وقنوه على الأعمش انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة **(قوله)** وقال مغيرة أي ابن مقسم (عن ابراهيم) أي النخعي (تركب الضالة بقدر علفها وتخلب بقدر علفها) وقع في رواية الكشميهني بقدر عملها والاول أصوب وهذا الاثر وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة به **(قوله)** والرهن مثله أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة اذا كانت مروهنة تركب بقدر علفها واذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم بأوضح من هذا ولفظه اذا ارتمن شاة شرب المرتن من لبنها بقدر ثمن علفها فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن أبي زائدة **(قوله)** عن عامر هو الشعبي ولا جد عن يحيى القطان عن زكريا حدثني عامر وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثاً في النكاح **(قوله)** الرهن يركب بنفقته كذا الجميع بضم

(باب رهن السلاح) * حدثنا علي بن عبد الله * حدثنا سفيان قال عمرو سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فقال محمد بن مسلمة أنا فاته فقال أردنا ان تسلفنا وستأو وسقين فقال ارهنوني نساءكم قالوا كيف رهنك نساءنا وأنت أجمل العرب قال فارهنوني أبناءكم قالوا كيف رهنك أبناءنا فيسب أحدهم فيقال رهن يوسق أو وسقين هذا عار علينا ولكلنا رهنك اللامة قال سفيان يعني السلاح فوعده أن يأتيه فقتلوه ثم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاخبروه **(باب)** * الرهن من كوب ومحبوب وقال مغيرة عن ابراهيم تركب الضالة بقدر علفها وتخلب بقدر علفها والرهن مثله * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا عن عامر عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول الرهن يركب بنفقته ويشرب

أول يركب على البناء للمجهول وكذلك يشرب وهو خبر بمعنى الأمر لكن لم يتعين فيه الأمور والمراد بالرهن المرهون وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال الظاهر يركب بنفسه إذا كان مرهونا (قوله الدر) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع وقوله لبن الدر هو من إضافة الشيء إلى نفسه (٣) وهو كقوله تعالى وحب الحصيد (قوله في الرواية الثانية وعلى الذي يركب ويشرب النفقة) أي كأنما من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك وهو قول أحدواصح وطائفة قالوا ينتفع المرتهن من الرهن بالكوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المفهوم الحديث وأما دعوى الأجمال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الاتفاق وهذا يخص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يخص بالمرتهن لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه منفقاً عليه بخلاف المرتهن وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشيء وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجويز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء بهذه أصول مجمع عليها وأثار ثابته لا يختلف في صحته وأيدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه انتهى وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درهما وظهر هافه في محلوبة ومركوبة كما كانت قبل الرهن واعتزضه الطحاوي بمار واد هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجزأ قال فارتفع تحريم الربا ما أبيع في هذا المرتهن وتعتب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الأحاديث ممكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنهما من تخلفه وتعتب بأن أحمد رواه في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور إلى جملة على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتهن الاتفاق على الحيوان حفظ حياته ولا بقاء المصلحة فيه وجعله في مقابلة نفقته الانتفاع بالكوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر وقيل إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في أناء مثلاً ورهنه فإنه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئاً أصلاً كذا قال واحتج الموفق في المغني بأن نفقة الحيوان واجبة للمرتهن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من غناء الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ موقوف من مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليه والله أعلم (قوله باب الرهن عند اليهود وغيرهم) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريبا وغرضه جواز معاملته غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريبا (قوله باب) إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة

(٣) قوله هو من إضافة الشيء إلى نفسه تعقبه العيني بأنه إذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه لأن اللبن غير الدارة اه

لبن الدر إذا كان مرهونا * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظاهر يركب بنفسه إذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفسه إذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة * (باب الرهن عند اليهود وغيرهم) * حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ان ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعما ما ورهنه درعه * (باب) * إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة

على المدعى واليمين على المدعى عليه * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا نافع بن عمر (١٠٣) عن ابن أبي مليكة قال كتبت الى ابن

عباس فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال قال عبد الله رضى الله عنه من حلف على عين يستحق بها مالا وهو فيها قاجر لقي الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تصديق ذلك ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم نقلا فقرأ الى عذاب أليم ثم ان الاشعث بن قيس خرج اليها فقال ما يحدثكم أبو عبد الرحمن قال حدثنا قال فصدق اني

على المدعى واليمين على المدعى عليه) سابق ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى وألخص ما قيل فيه ان المدعى من اذترك تركه والمدعى عليه بخلافه ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث الاول حديث ابن عباس (قوله كتبت الى ابن عباس) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران (قوله فكتب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم) يجوز فتح همزة ان وكسرها وسأني الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وأراد المصنف منه الجمل على عمومها خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن مالم يجاوز قدر الرهن لان الرهن كالمشهد للمرتهن قال ابن التين جرح البخاري الى ان الرهن لا يكون شاهدا الثاني والثالث حديثنا عبد الله ابن مسعود والاشعث وقد تقدم ما قرى في كتاب الشرب وأراد من ارادها قوله صلى الله عليه وسلم للاشعث شاهدك أو يمينه فان فيه دليلا لما ترجم به من أن اليمين على المدعى ولعله أشار في الترجمة الى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة وهو عند البيهقي وغيره كما سأتى بيانه وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجم به وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الرهن من الاحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة وفيه من الاثر أن ابن ابراهيم النخعي والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(في العتق وفضله)

نزلت كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه قلت انه اذا يحلف ولا يبالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين يستحق بها مالا وهو فيها قاجر لقي الله وهو عليه غضبان ثم أنزل الله تصديق ذلك ثم اقترأ هذه الآية ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثم نقلا الى ولهم عذاب أليم (بسم الله الرحمن الرحيم) في العتق وفضله

كذا لاكثر زاد ابن شويه بعد البسملة باب وزاد المسئلة قبل البسملة كتاب العتق ولم يقل باب وأثبت ما النسفي والعتق بكسر الميم له ازالة الملك يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقة قال الازهرى وهو مشتق من قولهم عتق الفرس اذا سبق وعتق الفرس اذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء (قوله وقول الله تعالى فك رقبة) ساق الى قوله مقربة ووقع في رواية أبي ذر أو أطمع ولغيره أو اطعمهم وعتقا قراءتان مشهورتان والمراد بفك الرقبة تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكرة إشارة الى ان حكم السيد عليه كالغلة في رقبة فاذا أعتق فذا الغل من عنقه وجاء في حديث صحيح ان فك الرقبة مختص عن أعان في عتقها حتى تعتق رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق النسيئة وفك الرقبة قيل يا رسول الله أليس تاء واحدة قال لان عتق النسيئة ان تفرد بعتقها وفك الرقبة ان تعين في عتقها وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي بضعه وصححه واذا ثبت الفضل في الاعانة على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الاولى (قوله حدثنا واقد بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذي روى عنه وبذلك صرح الاسماعيلي من طريق معاذ العنبري عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد (قوله حدثني سعيد بن مرزجانة) بفتح الميم وسكون الراء بعد هاجيم وهي أمه واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيدا بعثمان وقوله صاحب علي بن الحسين أي زين العابدين ابن الحسين ابن علي بن أبي طالب وكان منقطع اليه فعرف بصحبته ووهبهم من زعم انه سعيد بن يسار أبو

وقوله تعالى فك رقبة أو أطمع في يوم ذي مسغبة يتيما اذا مقربة * حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد قال حدثني سعيد بن مرزجانة صاحب علي بن الحسين قال قال لي أبو هريرة رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم

الحجاب فانه غيره عند الجمهور وليس لسعيد بن مرجانة في البخاري غير هذا الحديث وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ثم غفل فذكره في اتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة اه وقد قال هنا قال لي أبو هريرة ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فاتفق ما زعم ابن حبان (قوله أئمة الرجال) في رواية الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد أئمة مسلم ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة (قوله عضوا من النار) في رواية مسلم عضوا منه من النار وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للمصنف في كنارات الايمان أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه وللنسائي من حديث كعب بن مرة وأئمة امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتفكا كد من النار عظيمين منهما ما يعظم وأئمة امرأ مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاً كهان النار اسناده صحيح ومثله للترمذي من حديث أبي امامة والطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات (قوله قال سعيد بن مرجانة) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله فأنطلقت به) أي بالحديث وفي رواية مسلم فأنطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل زاد أجدوا أو عوانة من طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من أبي هريرة فقال نعم (قوله فعمد علي بن الحسين إلى عبدله) اسم هذا العبد مطرف ووقع ذلك في رواية اسمعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أجد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجهم ما على مسلم وقوله عبد الله بن جعفر رأى ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله ثلاث أو أربع وروايته عنه من رواية الاقران وقوله عشرة آلاف درهم أو ألف دينار شك من الراوي وفيه إشارة إلى ان الدينار اذ ذاك كان بعشرة دراهم وقد رواه الاسماعيلي من رواية عاصم ابن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شك (قوله فاعتقه) في رواية اسمعيل المذكورة فقال اذهب أنت حر لوجه الله وفي الحديث فضل العتق وان عتق الذكراً أفضل من عتق الانثى خلافاً لمن فضل عتق الانثى محتجاً بأن عتقها يستدعي صيرورة ولد هارح اسوا تزوجه احر أو عبد بخلاف الذكرو مقابله في الفضل ان عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذكرو من المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الاناث وفي قوله أعتق الله بكل عضو منه عضوا إشارة إلى انه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى انه يعتق النقص الجبور بمنفعة كالخصي مثلاً اذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفعل وما قاله في مقام المنع وقد استنكره النووي وغيره وقال لا شك ان في عتق الخصي وكل ناقص فضيلة لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه إشارة إلى انه ينبغي في الرقبة التي تكون للكفارة ان تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا تقع الا بمنقذة من النار واستشكل ابن العربي قوله حتى فرجه بفرجه لان الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار الا الزنا فان حمل على ما يعطاه من الصغار كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق والا فالزنا كبيرة لا تكفر الا بالتوبة ثم قال فيحتمل ان يكون المراد ان العتق يرجع عند الموازنة

أئمة الرجال أعتق امرأ مسلماً
استنقذ الله بكل عضو
منه عضوا من النار قال
سعيد بن مرجانة فأنطلقت
به إلى علي بن الحسين فعمد
علي بن الحسين رضى الله
عنهما إلى عبدله قد أعطاه
به عبد الله بن جعفر عشرة
آلاف درهم أو ألف دينار
فأعتقه

بحيث يكون مرجح الحسنة المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الزنا اه ولا اختصاص لذلك بالفرج بل ياتي في غيره من الاعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً والله أعلم ﴿قوله﴾ (أى الرقاب أفضل) أى للعنق ﴿قوله﴾ حديثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة (هذا من أجل حديث وقع في البخارى وهو في حكم التلخيصات لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبو هريرة وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال أخبرنا هشام بن عروة أخرجه أبو نعيم في المستخرج ﴿قوله﴾ عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام حدثني أبي ﴿قوله﴾ عن أبي مرواح (بضم الميم بعدها راء خفيفة وكسر الواو بعدها م هملية زاد مسلم من طريق جاد بن زيد عن هشام الليثي ويقال له أيضاً الغفارى وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم أبو أحمد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (قلت) وماله في البخارى سوى هذا الحديث ورجاله كلهم مدنيون الا شيخه وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن عروة عن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا اسمه ابن مند وادعوا عزاه لابي داود ووقع في رواية الاسماعيلى من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره وذكر الاسماعيلى عدداً كثيراً نحو العائدين نفسير ووه عن هشام بهذا الاسناد وخالفهم مالك فإرساله في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسله عن مالك أصح والمحمول عن هشام كما قال الجماعة ﴿قوله﴾ عن أبي ذر (في رواية يحيى بن سعيد المذكورة أن أباً ذر أخبره ﴿قوله﴾ قال أعلاه) بالعين المهملة لا كثره روى رواية النسائي أيضاً ولكن كثره بالعين المعجمة وكذا للنسائي قال ابن قرقول معناهما متقارب (قلت) وقع مسلم من طريق جاد بن زيد عن هشام أكثرها ثمانية وهويين المراد قال النووي محله والله أعلم فحين أراد أن يعتق رقبة واحدة أو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة ثمانية أو رقبتين مفضولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الفدية فإن الواحدة السميعة فيها أفضل لأن المطلوب هنا فدية الرقبة وهذا طيب اللحم اه والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد إذا عتق بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع يعتق أكثر عدداً منه ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على الخواص الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم فالضابط أن مهسا كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر واحتج به مالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أعلى غنماً من المسلمة أفضل وخالفه أصبغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى غنماً من المسلمين وقد تقدم تقييد بذلك في الحديث الأول ﴿قوله﴾ وأنفسها عند أهلها) أى ما اغتباطهم بها أشد فإن عتق مثل ذلك ما ينتفع غالباً إلا خالصاً وهو كقوله تعالى إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون (تعبيراً) قلت فإن لم أفعل في رواية الاسماعيلى رأيت أن لم أفعل أى أن لم أقدر على ذلك فاطلق الفعل وأراد القدرة والدارقطني في الغرائب بلفظ فإن لم أستطع ﴿قوله﴾ تعين ضائعاً) بالاضاد المعجمة وبعد الألف ثمانية لجميع الرواة

(باب أى الرقاب أفضل)

حديثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضى الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب أفضل قال أفضل أهلها ثمانية وأنفسها عند أهلها قلت فإن لم أفعل قال تعين ضائعاً أو تدفع لآخر

في البخاري كما جزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض
 أيضا وجزم الدارقطني وغيره بان هشام رواه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي
 الصدفي ونقله من خطه رواه هشام بن عروة بالصاد المعجمة والتخانة والصواب بالمهملة والنون
 كما قال الزهري واذا تقررت هذا فبخط من قال من شراح البخاري انه روى بالصاد المهملة
 والنون فان هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام
 هذا الحديث بالصاد المعجمة قال معمر كان الزهري يقول صحف هشام وانما هو بالصاد المهملة
 والنون قال الدارقطني وهو الصواب لمقابلته بالآخرق وهو الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل
 وقال علي بن المديني يقولون ان هشام صحف فيه اه ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما
 تقدم وهي بالمهملة والنون وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض وقد وجهت رواية
 هشام بأن المراد بالضائع ذو الضياع من ثمر أو عيال فيرجع الى معنى الأول قال أهل اللغة رجل
 أخرق لاصنعة له والجمع خرق بضم ثم سكون وامرأة خرقاء كذلك ورجل صانع وصنع بفتحين
 وامرأة صناعة بزيادة ألف (قوله فان لم أفعل) أي من الصناعات أو الاعانة ووقع في رواية
 الدارقطني في الغرائب أرايت ان ضعفت وهو يشعر بان قوله ان لم أفعل أي للعجز عن ذلك
 لا كسلام مثلا (قوله تدع الناس من الشر) فيه دليل على ان الكف عن الشر داخل في فعل
 الانسان وكسبه حتى يؤخر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع النية
 والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح الميم والصاد
 المهملة الخفيفة على - تدع احدى التاءين والاصل تصدق ويجوز تشديد التاء على الادغام وفي
 الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد الايمان قال ابن حبان الراوي في حديث أبي ذر هذا يعني
 ثم هو كذلك في حديث أبي هريرة أي المتقدم في باب من قال ان الايمان هو العمل وقد تقدم
 الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلفت من الروايات في أفضل الاعمال هناك وقيل قرن
 الجهاد بالايمان هنا لانه كان اذ ذاك أفضل الاعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في حال تعينه
 وفضل البر الوالدان لمن يكون له أبا ان فلا يجاهد الا باذنهما واصله ان الاجوبة اختلفت
 باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال وصبر المني والمعلم على
 التلمذ ورفقه به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي ادريس الخولاني وغيره
 عن أبي ذر حديثا حديطا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تستعمل على فوائد كثيرة منها سؤاله عن
 أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر
 الانبياء وعرهم وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من أوامرو ونواهي ونيز ذلك قال ابن المنير وفي
 الحديث اشارة الى أن اعانة الصانع أفضل من اعانة غير الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل
 أحد بعينه غالب بخلاف الصانع فانه لشهرته بصنعة يغفل عن اعانته فهمي من جنس الصدقة
 على المستور (قوله يا) ما يستحب من العتاقة) بفتح العين وهم من كسرهما
 يقال عتق يعتق عتقا وعتاقة والمراد الاعتاق وهو لزوم العتاقة (قوله في الكسوف أو
 الآيات) كذا الابن ذروا بن شوبه وأبى الوقت وللباقين والآيات بغير ألف وأول التنويع لالشد
 وقال الكرماني هي بمعنى الواو بمعنى بل لان عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على

قال فان لم أفعل قال تدع
 الناس من الشر فانها صدقة
 تدعق بها على نفسك* (باب
 ما يستحب من العتاقة في
 الكسوف أو الآيات)*

الخاص وليس في حديث الباب سوى الكسوف وكأنه أشار إلى قوله في بعض طرقه ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده وأكثر ما يقع التخوف بالنار فناسب وقوع العتق الذي يعتق من النار لئلا يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات (قوله) حدثنا موسى بن مسعود وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه وقد تقدم الحديث في الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة (قوله) تابعه علي يعني ابن المديني وهو شيخ البخاري وهم من قال المراد به ابن حجر والدروردي هو عبد العزيز بن محمد (قوله) حدثنا محمد بن أبي بكر هو المقدمي وعثام بفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهو هشام بن عروة وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وتبين رواية زائدة أن الأمر في رواية عثام هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما يتسوى ان قول الصحابي كأنهم بكذا في حكم المرفوع (قوله) إذا أعتق عبد ابن اثنين أو أمة بين الشركاء قال ابن النين أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب انه كان يفتي فيهما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول اسحق بن راهويه ان هذا الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وادعى ابن حزم ان لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه تطرول لعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه والأمة اسم لمؤنثة بغير لفظه ومن ثم قال اسحق ان هذا الحكم لا يتناول الأنثى وإنما الجمع هو رفل يترقوا في الحكم بين الذكور والأنثى اما لان لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى لا آتى الرحمن عبدا فانه يتناول الذكور والأنثى قطعاً واما على طريق الالتحاق لعدم الفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عتبة عن نافع عنه انه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث وقد قال في آخره مخبر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فظاهره ان الجميع مرفوع وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له شرك في عبد أو أمة الحديث وهذا أصرح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن اسحق عن نافع مثله وقال فيه حمل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله وقد قال امام الحرمين ادراله كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق والله أعلم (قلت) وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال يفتد عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه الا أن تكون الأمة جيلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر قال النووي قول اسحق شاذ وقول عثمان فاسداه وانما قيد المصنف العبد باثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيهما والا فالحكم في الجميع سواء (قوله) عن عمرو هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ووقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله) عن سالم هو ابن عبد الله بن عمرو والنسائي من طريق اسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو انه سمع سالم بن عبد الله بن عمر (قوله) من أعتق ظاهره العموم لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لسنه وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند

* حدثنا موسى بن مسعود
حدثنا زائدة بن قدامة
عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن
أسماء بنت أبي بكر رضى
الله عنهما قالت أمر النبي
صلى الله عليه وسلم بالعناقة
في كسوف الشمس تابعه
علي عن الدراوردي عن
هشام * حدثنا محمد بن أبي بكر
حدثنا عثام حدثنا هشام
عن فاطمة بنت المنذر عن
أسماء بنت أبي بكر رضى الله
عنهما قالت كأنهم عند
الكسوف بالعناقة * (باب
إذا أعتق عبداً بين اثنين أو
أمة بين الشركاء) * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان عن عمرو عن سالم
عن أبيه رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق

عبدابن اثنين فان كان
موسرا قوم عليه ثم يعتق

قوله فلو أعتق أى أحد
الشريكين كما هو ظاهر اه
مصححه

قوله واتفق من قال من
العلماء على أنه الخ هكذا في
النسخ المعول عليها بيدنا
ولعل هنا سقطا من النسخ
والاصل واتفق من قال بذلك
من العلماء الخ اه مصححه

الشامية الا اذا وسعه الثالث وقال أجدلا يقوم في المرض مطاقا وسيأتي البحث في عتق الكافر
قريباً وخرج بقوله أعتق ما اذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سرية عند
الجمهور وعن أحمد رواية وكذلك لو عجز المكاتب بعد ان اشترى شقصا يعتق على سيده فان الملك
والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ويدخل في الاختيار ما اذا أكره بحق ولو أوصى
بعتق نصيبه من المشترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضاً لان المال ينتقل
للوارث ويصير الميت معسراً وعن المالكية رواية وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر ان السرية
على خلاف القياس فيختص بمورد النصر ولان التقويم سبيل سبيل غرامة المتلفات فيقتضى
التخصيص بصدور أمر يجعل اتلافاً ثم ظاهر قوله من أعتق وقوع العتق منجز وأجرى الجمهور
المعلق بصفة اذا وجدت مجرى المنجز (قوله عبدابن اثنين) هو كالمثال والا فلا فرق بين ان
يكون بين اثنين أو أكثر في رواية مالك وغيره في الباب شركا وهو بكسر الميم وسكون الراء
وفي رواية أبواب الماضية في الشركة شقصا بحجة وقاف ومهملة وزن الأول وفي رواية في الباب
نصيبا والكل بمعنى الا أن ابن دريد قال هو القليل والكثير وقال القزاز لا يكون الشقص الا
كذلك والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في السياق من
انضمام جزء أو ما أشبهه لان المشترك هو الجلة أو الجزء المعين منها وظاهر العموم في كل رقيق
لكن يستثنى الجاني والمرحون ففيه خلاف والاصح في الرهن والجناية منع السرية لان فيها
ابطال حق المرتهن والخجى عليه فلو أعتق مشترك بعد أن كاتبه فان كان لفظ العبد يتناول
المكاتب وقعت السرية والا فلا ولا يصح في ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم
استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما لو دبر اه لكن تناول لفظ العبد للسد بر أقوى من المكاتب
فيسرى هنا على الاصح فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سرية لانها تستلزم النقل
من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء (قوله فان
كان موسرا قوم) ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسراً ثم أيسر به بذلك لم يتغير
الحكم ومنه هو انه ان كان معسراً لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها والا
فقد عتق منه ما عتق ويبقى ما لم يعتق على حكمه الأول هذا الذي ينههم من هذا السياق وهو
السكوت عن الحكم بعد هذا الإبقاء وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي
عليه (قوله قوم عليه) بضم أوله زاد مسلم والنسائي في روايته ما من هذا الوجه في ماله قيمة
عدل لا وكس ولا شطط والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص والشطط
بمعجمة ثم مهملة مكررة والفتح الجور واتفق من قال من العلماء على انه يباع عليه في حصة شريكه
جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ولو كان عليه دين بتدريما عليه كان
في حكم الموسر على أصح قول العلماء وهو كالاخلاف في ان الدين هل يمنع الزكاة أم لا ووقع في رواية
الشافعي والحنيفي فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل وهو شك من سفيان وقد رواه أكثر
أصحابه عنه بالنظر قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب (قوله ثم يعتق) في رواية مسلم ثم أعتق
عليه من ماله ان كان موسراً وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله
(تنبيه) روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصراً أيضاً أخرجه مسلم بالنظر من أعتق شركا

له في عبد عتيق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ عن العبد وذكر الخطيب قوله اذا كان له مال يبلغ عن العبد في المدرج وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي * قوله في طريق مالك عن نافع (وكان له ما يبلغ) أي شيء يبلغ وعند الكشيحي مال يبلغ وهي رواية الموطأ والتقييد بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصيب وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا لكن الاصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به تنفيذا لله تعالى بحسب الامكان (قوله عن العبد) أي عن بقية العبد لانه موسر بحصته وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق يزيد بن أبي أنيسة عن عبيد الله بن عمرو وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة انصاء شركائه فانه يضمن لشركائه انصاءهم ويعتق العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما اشترت به العين واللازم هنا القيمة لا الثمن وقد تبين المراد في رواية يزيد بن أبي أنيسة المذكورة ويأتي في رواية أيوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ قيمته بقيمة عدل (قوله فأعطى شركاءه) كذا لا كثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصيب ولبعضهم فأعطى على البناء للمفعول وشركاءه بالضم وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم أي ان كان له شركاء فان كان له شريك أعطاه جميع الباقي وهذا الاختلاف فيه ولو كان مشتركا بين الثلاثة فأعطق أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهم ما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص الجوهري على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف كالاختلاف في الشفعة اذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر المالك (قوله عتيق منه ماعتق) قال الداودي هو بفتح العين من الاول ويجوز النسخ والضم في الثاني وتعتقه ابن التين بأنه لم يقله غيره وانما يقال عتيق بالنسخ وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتيق بضم أوله لان الفعل لازم غير متعد (قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري (قوله عتيقه كاه) بجر اللام تأكيده للضمير المضاف أي عتيق العبد كله (قوله فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق) هكذا في هذه الرواية وظاهرها أن التسويم يشترع في حق من لم يكن له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس جوابا للشرط بل هو وصفة من له المال والمعنى ان من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التسويم فان العتيق يقع في نصيبه خاصة وجواب الشرط هو قوله فأعتق منه ما أعتق والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة عن أبي أسامة عند الاسماعيلي بلفظ فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتيق منه ما أعتق وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عن النسائي بلفظ فان كان له مال يقوم عليه قيمة عدل في ماله فان لم يكن له مال عتيق منه ماعتق (قوله حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي بالاسناد المذكور وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن المنقر عنه بهذا الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركا له في مملوك فقد عتيق كله وقدرناه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضا قوله عتيق منه ماعتق فيجتمل أن يكون مراده انه اختصر هذا القدر وقد فهمم الاسماعيلي ذلك فقال عامة الكوفيين روى عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر والمعسر معا والبصريون لم يذكروا الا حكم الموسر فقط (قلت) فن الكوفيين أبو أسامة كما ترى

* حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتيق عليه العبد والفقير عتيق منه ماعتق * حدثنا عبيد بن أسامة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في مملوك فعليه عتيقه كله ان كان له مال يبلغ عنه فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق فأعتق منه ما أعتق * حدثنا مسدد حدثنا بشر عن عبيد الله اختصره * حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق نصيبا له في مملوك

أو شركاله في عبد فمكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتيق قال نافع والافقد عتيق منه ما عتيق قال أيوب لا أدري أشئ قاله نافع أو شئ في الحديث * حدثنا أحمد ابن مقدم حدثنا الفخيل ابن سليمان حدثنا موسى بن عقبة أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يفتي في العبد أو الأئمة يكون بين الشركاء فيعتق أحدهم فيبيده منه يقول قد رجب عليه عتقه كله إذا كان للذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويحلى سبيل المعتق يخبر ذلك ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم * ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجويرية ويحيى بن سعيد واسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا

وابن عمر عند مسلم وزهير عند النسائي وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى فيما ذكر الاسماعيلي لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره فان لم يكن له مال عتيق منه ما عتيق زائدة كوفي لكنه وافق البصريين (قوله) أو شركاله في عبد الشك فيه من أيوب وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه أو قال نصيبا (قوله) فهو عتيق أي معتق بضم أوله وفتح المشاة (قوله) قال أيوب لا أدري أشئ قاله نافع أو شئ في الحديث هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بكم المعسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطة مقطوعة وقد روى عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره وربما قال وان لم يكن له مال فقد عتيق منه ما عتيق وربما لم يقله وأكثرني أنه شئ يتوله نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي وكان نافع يقول قال يحيى لا أدري أشئ كان من قبله يقول له أم شئ في الحديث فان لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ورواهما من وجه آخر عن يحيى بن جزم بإسناد نافع وأدرجهما في المرفوع من وجه آخر وحزم مسلم بأن أيوب ويحيى قال لا لا أدري أنه في الحديث أو شئ قاله نافع من قبله ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في إثباتها وحدثها كما تقدم والذين أثبتوها حفاظ فإثباتها عن عبيد الله مقدم وأثبتها أيضا جرير بن حازم كما سألني بعد اثني عشر بابا واسماعيل ابن أمية عند الدارقطني وقد ربح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة قال الشافعي لأحسب عالم بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان الرزم له منه حتى ولو استويا فثبت أحدهما في شئ لم يشك فيه صاحبه كانت المجتمة مع من لم يشك ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب اليك أو أيوب قال مالك وسأذكر غرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (قوله) انه كان يفتي الخ) كان البخاري أو رده هذه الطريق يشير بها إلى ان ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد ذلك على من لم يقل به ولم يتقدم موسى ابن عقبة عن نافع بهذا الاسناد بل وافقه مخبرين جويرية عن نافع أخرجه أبو عوانة والطحاوي والدارقطني من طريقه (قوله) ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن اسحق وجويرية ويحيى بن سعيد واسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا) يعني ولم يدكروا الجملة الأخيرة في حق المعسر وهي قوله فقد عتيق منه ما عتيق فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسبق لفظه والنسائي ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيا مملوك كان بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فانه يقام في مال الذي أعتق قيمة عدل فيعتق ان بلغ ذلك ماله وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وصلها البونعيم في مستخرجهم عليه ولفظه من أعتق شركا في مملوك وكان للذي يعتق مبلغ ثمنه فقد عتيق كله وأما رواية ابن اسحق فوصلها أبو عوانة ولفظه من أعتق شركاله في عبد مملوك فعليه نفاذه منسه وأما رواية جويرية وهو ابن اسماعيل فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه وأما رواية اسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وهي عند عبد الرزاق نحو

رواية ابن أبي ذئب وفي هذا الحديث دليل على ان المومسر اذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر لا خلاف في ان التقويم لا يكون الا على المومسر ثم اختلفوا في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية انه يعتق في الحال وقال بعض الشافعية لو أعتق الشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق خصة نصيبه بالتقويم وحجتهم رواية أيوب في الباب حيث قال من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بالنظر من أعتق عبدا وله فيه شركاه وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته وللطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن نافع فكان للذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتيق كله حتى لو أعسر المومسر المعتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ولو مات أخذ من تركته فان لم يخلف شيأ لم يكن للشريك شيء واستمر العتق والمشهور عند المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه وهو أحد أقوال الشافعي وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال فان كان مومسر اقوم عليه ثم يعتق والجواب انه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على اداء القيمة فان التقويم يفيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأ على ذلك وأما رواية مالك التي فيها قاعطي شركاه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضي ترتيبا لسياقها بالواو وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصرع الحديث بالتقويم على المعتق وعلى ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجزع من مومسر ولا معسر وكأله لم يثبت عنده الحديث وعلى بكير بن الأشج حيث قال ان التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة حيث قال يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو يعتق نصيبه أو يستسعي العبد في نصيب الشريك ويقال انه لم يسبق الى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا صاحبه وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعي العبد في قيمة نفسه لمولاه واستثنى الحنفية ما اذا أذن الشريك فقال لشريكه أعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل به على ان من ألتف شيأ من الحيوان فعليه قيمته لا مثله ويلحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور وقال ابن بطال قيل الحكمة في التقويم على المومسر أن تكمل حرية العبد لستم شهادته وحدوده قال والصواب انها لا تستكمل انشاذاً للمعتق من النار (قلت) وليس القول المذكور مردودا بل هو محتمل أيضا ولعل ذلك أيضا هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء ﴿ قوله ﴾

اذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو

الكتابة) أشار البخاري بهذه الترجمة الى ان المراد بقوله في حديث ابن عمر والافتد عتق منه ما عتق أي والا فان كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقيته العبد فقد تجزعت الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أو لا الى أن يستسعي العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقيه من الرق ان قوى على ذلك فان عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة وهو منسبر منه الى القول بصحة الحديثين جميعا والحكم برفع الزيادة من معاوهما قوله في حديث ابن عمر والافتد عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان من جزم بانها من جلة الحديث وبيان من توقف فيها أو جزم بانها من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة فاستسعي به غير مشقوق عليه وسأبين من جزم

* (باب اذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعي العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة) *

بأنهم من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنهم من قول قتادة وقد ثبت ذلك في كتابي المدرج
 بإسقاط مما هنا وقد استبعد الاسماعيلى إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم
 بصحة ما معار جزم بأنهم امتدافعان وقد جمع غير بينهما بأوجه أخرى يأتي بيانها في أواخر الباب
 إن شاء الله تعالى **(قوله جرير بن حازم)** سمعت قتادة سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم
 عن نافع فله فيه طريقان وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجرم برفع كل منهما **(قوله عن بشير
 ابن نهيك)** بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزاواحدا **(قوله)** من أعتق
 شقيصا من عبد كذا أو رده مختصرا أو عطف عليه طريق سعيد عن قتادة وقد تقدم في الشركة
 من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقيته أعتق كله أن كان له مال ولا يستسعى غير مشقوق عليه
 وأخرج به الاسماعيلى من طريق بشر بن السرى ويحيى بن بكير جميعا عن جرير بن حازم
 بلفظ من أعتق شقيصا من غلام وكان للذي أعتقه من المال ما بلغ قيمة العبد أعتق في ماله وإن
 لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه **(قوله)** حدثنا سعيد **(قوله)** هو ابن أبي عروبة **(قوله)** عن
 النضر في رواية جرير التي قبلها عن قتادة حدثني النضر **(قوله)** والاقوم عليه فاستسعى به
 في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق الحديث وفي
 رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد فان لم يكن له مال
 قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه الحديث **(قوله)** غير مشقوق عليه
 تقدم توجيهه وقال ابن التين معناه لا يستغل عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب وهو
 بعبد جدا وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال يعتق نصيب الشريك الذي
 لم يعتق من بيت المال **(قوله)** تابعه ججاج بن ججاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره
 شعبة **(قوله)** أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ وأن
 سعيد بن أبي عروبة تفرد به فاستظهر له برواية جرير بن حازم عوافقه ثم ذكر ثلاثة تابعيهما
 على ذكرها فأما رواية ججاج فهو في نسخة ججاج بن ججاج عن قتادة من رواية أحمد بن
 حنبل أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن ججاج وفيها ذكر السعاية
 ورواه عن قتادة أيضا ججاج بن أوطاة أخرجه الطحاوي وأما رواية أبان فأخرجه أبو داود
 والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه فان عليه أن يعتق بقيته
 أن كان له مال والاستسعى العبد الحديث ولابن داود فعليه أن يعتقه كله والباقي سواء وأما
 رواية موسى بن خلف فوصفها الخطيب في كتاب النصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد
 السلام بن مطهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقيصا في مملوك فعليه خلاصه
 أن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه وأما رواية شعبة فأخرجهما مسلم
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بإسناده ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك
 بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال يضمن ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقيصا
 من مملوك فهو حر من ماله وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من
 طريق روح عن شعبة بلفظ من أعتق مملوكا بينه وبين آخر فعليه خلاصه وقد اختصر ذكر
 السعاية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده فمنهم من ذكر فيه النضر

* حدثني أحمد بن أبي رجا
 حدثنا يحيى بن آدم حدثنا
 جرير بن أبي حازم قال سمعت
 قتادة قال حدثني النضر بن
 أنس بن مالك عن بشير بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من أعتق
 شقيصا من عبد * وحدثنا
 مسدد حدثنا يزيد بن زريع
 حدثنا سعيد عن قتادة عن
 النضر بن أنس عن بشير بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من أعتق
 نصيبا أو شقيصا في مملوك
 فخلاصه عليه في ماله أن
 كان له مال والاقوم عليه
 فاستسعى به غير مشقوق
 عليه * تابعه ججاج بن ججاج
 وأبان وموسى بن خلف عن
 قتادة واختصره شعبة

ابن أنس ومنهم من لم يذكروه وأخرج أبو داود والنسائي بالوجهين ولنظ أي داود والنسائي جميعا
 من طريق معاذ بن هشام عن أبيه من أعتق نصيبا له في مملوكه عتق من ماله أن كان له مال ولم يختلف
 على هشام في هذا القدر من المتن وغفل عبد الحق فزعم أن هشاما وشعبة ذكر الاستسعاء فوصلاه
 وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد وبالحق ابن العربي فقال اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول قتادة ونقل الخلل في العلل عن أحمد أنه
 ضعف رواية سعيد في الاستسعاء وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب واستند إلى أن
 فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم أنه لو
 أعطاه مثلا كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك وفي ذلك غاية الضرر على الشريك اهـ وبمثل هذا
 لا ترد الأحاديث الصحيحة قال النسائي بلغني أنهما مارواه جعل هذا الكلام أي الاستسعاء من
 قول قتادة وقال الاسماعيلي قوله ثم استسعى العبد ليس في الخبر مسند وإنما هو قول قتادة مدرج
 في الخبر على مارواه همام وقال ابن المنذر والخطابي هذا الكلام الأخير من قتيبة قتادة ليس في
 المتن (قلت) ورواية همام قد أخرجها أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة ~~لكنه~~ لم يذكر
 الاستسعاء أصلا ولنظ أنه رجل أعتق شقصا من غلام فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عتقه
 وغزوه بقية نفسه نعم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام قد كرفيه السعاية وفصلها من
 الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم
 الحديث والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل كلهم من طريقه ولنظ مثل رواية محمد بن كثير
 سواء وزاد قال فكان قتادة يقول إن لم يكن له مال استسعى العبد قال الدارقطني سمعت أبا بكر
 التيسابوري يقول ما أحسن مارواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 قول قتادة هكذا جزم هؤلاء بانه مدرج وأبى ذلك آخرون منهم صاحب البيهقي فحدها كون
 الجميع مرفوعا وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث
 قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذته عنه من همام وغيره وهما وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد
 لكنهم مالم يتأفيا مارواه وإنما اقتصر ابن الحديث على بعضه وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في
 زيادة سعيد فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر من ما سمع منه مالم يسهه غيره وهذا كدلو
 أنشردوس عيلا بن نرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن
 ساق الاختلاف فيه على قتادة هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام وما أعل به حديث سعيد بن
 كوته اختلط أو تشرد به مردود لانه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط
 كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لا ينيل بذكرهم وهما هو
 الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي حالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جعله واقعة عين وهم
 جعلوه حكما عاما فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي والعجب ممن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام
 جعله من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب
 الماضي والافقد عتق منه ما عتق يكون أيوب جعله من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول
 نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعله مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع
 كون يحيى بن سعيد وفاق أيوب في ذلك وهما لم يوافقه أحد وقد جزم بكون حديث نافع

مدرجا محمد بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحبي الصحيح وقال ابن المواق والانصاف ان لانوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال ان يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين تحديثه به مرة وقياسه به أخرى منافاة (قلت) ويؤيد ذلك ان البيهقي أخرجه من طريق الاوزاعي عن قتادة انه أفق بذلك والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي قال ابن دقيق العيد حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار الى ثبوتها بإشارات خفية كعادته فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد ثم أشار الى ان غيرهما تابعهما ثم قال اختصره شعبة وكانت جواب عن سؤال متدرو هو ان شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أوردته مختصرا وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله والافق عتق منه ما عتق وقد تقدم انه في حق المعسر وان المفهوم من ذلك ان الجزء الذي لشريك المعتق باق على حكمه الاول وليس فيه التصريح بان يستمر رقيقا ولا فيه التصريح بان يعتق كله وقد احتج بعض من ضعف رفع الاستسعاء من زيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسمعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره ورق منه ما بقي وفي اسناده اسمعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم وعلى تقدير صحة ما فليس فيها أنه يستمر رقيقا بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فالذي صح رفعه ان يقول معنى الحديثين ان المعسر اذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريكه بل تبقى حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسعي في عتق بقية فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه اليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري والذي يظهر انه في ذلك باختصاره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لانهم اختلفوا في اجبة فهدمه مثلها والى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذا لم يختار العبد الاستسعاء فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه ان رجلا أعتق شقصا له من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوي وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ان رجلا أعتق شقصا له في مملوكه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو كله فليس لله شريك ويمكن جملة على ما اذا كان المعتق غنيا أو على ما اذا كان جعيه له فأعتق بعضه فقد روى أبو داود من طريق ملقاهم بن التلب عن أبيه ان رجلا أعتق نصيبه من

مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم واستاده حسن وهو محمول على المعسر والالتعاضا
 وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستقر في حصة الذي لم
 يعتق رقيقا فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قالوا ومعنى قوله غير مشتق عليه أى من
 جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية
 المتقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند
 مسلم ان رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء
 لو كان مشروعا لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لرثة الميت
 وأجاب من أثبت الاستسعاء بانها واقعة عين فيجتمل ان يكون قبل مشروع عية الاستسعاء
 ويحتمل ان يكون الاستسعاء مشروعا في هذه الصورة وهي ما اذا أعتق جميع ما ليس له ان
 يعتقه وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ان رجلا
 منهم أعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره
 ان يسعى في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما ممكن واحتجوا أيضا بما
 رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بالفظ من أعتق عبدا وله فيه
 شركاء وله وفاق فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء
 والجواب مع تسليم صحة انه مختص بصورة اليسار لقوله فيه وله وفاق الاستسعاء انما هو في صورة
 الاعسار كما تقدم فلا حجة فيه وقد ذهب الى الاخذ بالاستسعاء اذا كان المعتق معسرا أبو حنيفة
 وصاحبه والاوزاعي والثوري واسحق وأحمد في رواية وآخرون ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق
 جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع
 العبد على المعتق الاول بما أذاه للشريك وقال أبو حنيفة وحده يتخير الشريك بين الاستسعاء
 وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا بالنصيب الاول فقط وهو موافق لما
 جئنا اليه البخاري من انه يصير كل مكاتب وقد تقدم توجيهه وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك
 وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كله وتقوم حصة الشريك فتؤخذ ان
 كان المعتق موسرا وترتب في ذمته ان كان معسرا (قوله ما) الخطا والنسيان في
 العتاقة والطلاق ونحوه) أى من التعليقات لا يقع شيء منها الا بالقصد وكأنه أشار الى رد ما روى
 عن مالك انه يقع الطلاق والعتاق عامدا كان أو مخطئا اذا كرا كان أو ناسيا وقد أنكره كثير من
 أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطا في الطلاق والعتاق ان يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق
 لسانه اليهما واما النسيان فنهيا اذا حلف ونسى (قوله ولا عتاقة الا لوجه الله) سيأتى في الطلاق
 نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لا طلاق الا
 لعدة ولا عتاق الا لوجه الله وأراد المصنف بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله الا
 مع القصد وأشار الى الرد على من قال من أعتق عبدا لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عتق لوجود
 ركن الاعتاق والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل امرئ
 ما نوى) هو طرف من حديث عمر وقد ذكره في الباب بانظروا انما لا نوى واللفظ المعلق

* (باب الخطا والنسيان في
 العتاقة والطلاق ونحوه) *
 ولا عتاقة الا لوجه الله تعالى
 وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لكل امرئ ما نوى

أورده في أول الكتاب حيث قال فيه وانما السلك امرئ مانوى وأورده في آخر الإيمان باللفظ ولكل امرئ مانوى وانما فيه مقدرة **(قوله ولائمة للناسي والخطي)** وقع في رواية القاسبي الخطي بدل الخطي قالوا الخطي من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطي من تعمدا لا ينبغي وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث الأعمال بالنيات ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل النقبه والاصول كثيرا بلفظ رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس إلا أنه بلفظ وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ رفع ورباه ثقات إلا أنه أعل به له غير قاذحة فانه من رواية الوليد عن الاوزاعي عن عطاء عنه وقد رواه بشر بن بكر عن الاوزاعي فزاد عيسى بن عمير بن عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي أن يعتد نصف الاسلام لان الفعل اما عن قصد واختيار أو لا الثاني ما يقع عن خطأ ونسيان أو أكرامه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وانما اختلف العلماء هل المعفو عنه الاثم أو الحكم أو هما معا وظاهر الحديث الاخير وما خرج عنه كالقتل فله دليل منفصل وسبب في بسط القول في ذلك في كتاب الايمان والندور ان شاء الله تعالى وتقرير قوله ولكل امرئ مانوى يعتمد لكل امرئ مانوى وهو محتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم **(قوله عن زرارة بن أوفى)** يأتي في الايمان والندور بلفظ حدثنا زرارة وهو من ثقات التابعين كان قاضي البصرة وليس له في البخاري الأحاديث يسيرة **(قوله ما وسوست به صدورها)** يأتي في الطلاق بلفظ ما حدثت به أنفسها وهو المشهور وصدورها في أكثر الروايات بالضم وللأصيل بالفتح على أن وسوست مضمع معنى حدثت وحكي الطبري هذا الاختلاف في حدثت به أنفسها والضم كقوله تعالى ونعلم ما توسوس به نفسه **(قوله ما لم تعمل أو تكلم)** ويأتي في الندور بلفظ ما لم تعمل به والمراد في الخرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالخوارج أو القول باللسان على وفق ذلك والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن إليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهمم والعزم كما سيأتي الكلام عليه في حديث من هم بحسنة ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عيينة في آخره وما استكرهوا عليه وأنظما مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لا مطابقة بين الحديث والترجمة لان الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس وأجاب الكرماني بأنه أشار إلى الحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة لانها لا تستقر كذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ويحتمل أن يقال ان شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران **(نبيه)** * ذكر خلف في الاطراف ان البخاري أخرج هذا الحديث في العتق عن محمد بن عريرة عن شعبة عن قتادة ولم يرفه فيه ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوسي ولا ابن عساكر ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الايمان

ولائمة للناسي والخطي
* حدثنا الحمدي حدثنا
سفيان حدثنا سعد بن
قتادة عن زرارة بن أوفى
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان الله تجاوز لي عن
أمتي ما وسوست به صدورها
ما لم تعمل أو تكلم * حدثنا
محمد بن كثير

أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه حرو وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله حرو في أحدهما ووقع في بعض النسخ من البخاري هو حرو لوجه الله وهو خطأ من ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الاخير فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على نزاع الخافض وأصله من صاحبه كافي الطريق الاولى ولو كانت أفضل معداة بالهمز لم يحجج الى تقدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استحباب العتق عند بلوغ الغرض والنجاة من الخواف وفيه جواز قول الشعر وانشاده والتأمل به والتأمل من النصب والسمير وغير ذلك (قوله باب أم الولد) أي هل يحكم بعتقها أم لا وأورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفسخ بالحكم عنده وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف وان كان الامر استقر عند الخلاف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق الاشدود (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشترط الساعة أن تلد الاسقربها) تقدم موصولا مطولا في كتاب الايمان بعنائه وتقدم شرحه هناك مستوفي وان المراد بالرب السيد والمالك وتقدم انه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عدمه قال النووي استدلل به اما ما نجلان أحدهما على جواز بيع أمهات الاولاد والآخر على منعه فأما من استدلل به على الجواز فقال ظاهر قوله ربه ان المراد به سيدها لان ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها المصير مال الانسان الى ولده غالبا وأما من استدلل به على المنع فقال لاشك ان الاولاد من الاماء كانوا موجودين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثيرا والحديث مسوق للسلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري قال والمراد ان الجهل يغلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الاولاد فيكثر تردد الامة في الايدي حتى يشتريها ولدها وهو لا يدري فيكون فيه اشارة الى تحريم بيع أمهات الاولاد ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين والله أعلم ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض والشاهد منه قول عبد بن زمعة أخى ولد على فراش أبي وحكمه صلى الله عليه وسلم لابن زمعة بأنه أخوه فان فيه ثبوت أمية أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لارتقاها الا ان ابن المنير أجاب بان فيه اشارة الى حرية أم الولد لانه جعلها فراقا فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك وأفاد الكرماني أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب مانصه فسمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمة ووليدة فدل على أنهم لم تكن عتيقة انتهى فعلى هذا فهو ميل منه الى أنها لا تعتق بموت السيد وكأنه اختار أحد التأويلين في الحديث الاول وقد تقدم ما فيه قال الكرماني وبقيته كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث لكن من يحجج بعتقها في هذه الآية الا ما ملكت أيمانكم يكون له ذلك حجة قال الكرماني كأنه أشار الى أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عبد بن زمعة على قوله أمة أبي ينزل منزلة القول منه صلى الله عليه وسلم ووجه الدلالة مما قال ان الخطاب في الآية للمؤمنين وزمعة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك عيين فيكون ما في يده في حكم الاحرار قال ولعل غرض البخاري ان بعض الخنفية لا يقول ان الولد في الامة للفراش فلا يلحقونه بالسيد الا ان أقرب به ويخصون الفراش بالحرية فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث

* حدثني شهاب بن عباد حدثنا ابراهيم بن حميد عن اسمعيل عن قيس قال لما أقبل أبو هريرة رضى الله عنه ومعه غلام وهو يطلب الاسلام ففضل أحدهما صاحبه بهذا وقال أما اني أشهدك أنه لله (باب أم الولد) قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشترط الساعة أن تلد الاسقربها * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة بن الزبير ان عائشة رضى الله عنها قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص أن يقبض اليه ابن وليدة زمعة قال عتبة انه ابني فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن النسخ

ان الولد للفراش قالوا ما كانت أمة بل كانت حرة فأشار البخاري الى رد حجته هذه بما ذكره وتعلق
 الاثمة باحاديث أصحها حديثان أحدهما حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه
 في كتاب النكاح وعن تعلق به الناس في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد
 فساق حديث أبي سعيد ثم ساق حديث عمرو بن الحرث الخزاعي كما سيأتي في الوصايا قال
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا ولا أمة الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد
 انهم قالوا اننا نصيب سبايا فنحب الاثمان فكيف ترى في العزل وهذا لفظ البخاري كما مضى في باب
 بيع الرقيق من كتاب البيوع قال البيهقي لو لان الاستيلاء يمنع من نقل الملك والالم يمكن ان زلهم
 لاجل محبة الاثمان فائدة وللنساء من وجه آخر عن أبي سعيد فكان منامن يريد أن يتخذ أهلا
 ومنامن يريد البيع فتراجعنا في العزل الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العزبة ورغبنا في
 الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل وفي الاستدلال به نظر اذ لا تلازم بين حلهم وبين استمرار استماع
 البيع فلعلمهم أحبوا التجيل الفداء وأخذ الثمن فلو حلت المبيعة لتأخر بيعها الى وضعها ووجه
 الدلالة من حديث عمرو بن الحرث ان مارية أم ولده ابراهيم كانت قد عاشت بعده فلولوا انها
 خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله انه لم يترك أمة وقد ورد الحديث عن عائشة أيضا عند ابن
 حبان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الامة وفي صحة الاستدلال بذلك وقفة لاحتمال أن
 يكون نجز عتقها وأما بقية أحاديث الباب فضعيفة ويعارضها حديث جابر كان يبيع سرارينا
 أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا وفي لفظ بعض أمهات الاولاد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمرها ثمانين سنة وقول الصحابي كأنه فعل محمول
 على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع
 الا الى عرف فقال قلته تقليد العمر قال بعض أصحابه لان عمرها لم يسم عنه فانه واصلها اجماعا يعني
 فلا عبرة بدور المخالف بعد ذلك ولا يتعين معرفة سند الاجماع **(قوله)** أخذ سعد ابن وليدة
 سعد بن الرقع والتونين وابن منصوب على المنعولية ويكتب بالالف وقوله هو لك يا عبد بن زمعة
 برفع عبدا ويجوز نصبه وكذا ابن وكذا قوله يا سودة بنت زمعة **(تنبيهان)** * أحدهما وقع في
 نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف سمى النبي صلى الله عليه وسلم أم ولد زمعة أمة
 ووليدة فلم تكن عتيقة لهذا الحديث ولكن من يحجج بعتقها في هذه الآية الا ما ملكت أيمانكم
 يكون له ذلك حجة الثانية ذكر المزي في الاطراف ان البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري
 هذه وقال الليث عن يونس عن الزهري ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري نعم ذكر هذا التعليق
 في باب غزوة التيمم من كتاب المغازي مقر وناظر بق مالك عن الزهري والله أعلم **(قوله)**
ما يبيع المدبر أي جوازه أو ما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب
 البيوع وأورد هنا حديث جابر مختصرا جدا وقد تقدم شرحه مستوفي هناك **(قوله)** أعتق
 رجل منا عبدا له عن دبر
 رواية لمسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور
 اعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ففسه التعريف بكل منهما وله من رواية الليث عن أبي الزبير
 ان الرجل كان من بني عذرة وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر فلعلمه كان من بني عذرة

أخذ سعد ابن وليدة
 زمعة فأقبل به الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وأقبل معه بعبد بن زمعة
 فقال سعد يا رسول الله هذا
 ابن أخي عهد الى أنه ابنه
 فقال عبد بن زمعة يا رسول
 الله هذا أخي ابن زمعة
 ولد على فراشه فنظر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الى
 ابن وليدة زمعة فإذا هو
 أشبه الناس به فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هو
 لك يا عبد بن زمعة من أجل
 أنه ولد على فراش أبيه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احتجب مني يا سودة بنت
 زمعة مما رأي من شبيهه
 بعتبة وكانت سودة زوج
 النبي صلى الله عليه
 وسلم **(باب يبيع المدبر)** *
 حدثنا آدم بن أبي اياس
 حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن
 دينار سمعت جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما قال أعتق
 رجل منا عبدا له عن دبر

وحالف الانصار (قوله فدعا النبي صلى الله عليه وسلم) حذف المفعول وفي رواية أيوب
 المذكورة فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتره أي الغلام (قوله فاشتره نعيم بن
 عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض نعيم بن النحام وهو نعيم بن
 عبد الله المذكور والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور ووضبط ابن الكلبي بنهم
 النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال النووي
 وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نائحة من نعيم انتهى وكذا
 قال ابن العربي وعياض وغير واحد لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف
 ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا فاعمل أباه أيضا كان يقال له النحام والنحمة بفتح النون
 واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد
 ابن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب بن أوى وأسيد وعبيد وعويج في نسبه
 مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم قديما قبل عرفكم اسلامه وأراد الهجرة فساله بنو
 عدي أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان ينفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ثم هاجر عام الخديبية
 ومعه أربعون من أهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر وأومر وروى الخبر في
 مسنده بإسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما
 (قوله قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو سمعت جابرا يقول
 عيدا قبطيا مات عام أول زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو في إمارة ابن الزبير وقد تقدم
 في باب بيع المدبر من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر وان الجواز مطلقا مذهب
 الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي عن الجمهور
 مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع عن دبر تدبر مطلقا أما إذا قيد كان يقول
 ان ست من مرضى هذا فلا يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها وعن أحمد
 يمنع بيع المدبرة دون المدبر وعن الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وعن ابن سيرين
 لا يجوز بيعه الا بنفسه ومال ابن دقيق العيد الى تقييد الجواز بالحاجة فقال من منع بيعه
 مطلقا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز في بعض الصور
 فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب
 من أجاز مطلقا بان قوله وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر بيان السبب في المبادرة
 لبيعه ليتبين للسيد جواز البيع ولو لا الحاجة لكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه انما باع
 خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو انه لا تعارض بين
 الحديثين وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن
 دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد الا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن
 عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار در غلاما له فبات ولم يتركه الا غيره الحديث وقد أعله
 الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر تواتره فبات وكذلك رواه الأئمة أحمد واسحق وابن
 المديني والجميع وبن أي شعبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها ان
 رجلا من الانصار أعرق مملوكه أن حدث به حادث فبات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه

قوله قوله فاشتره نعيم الخ
 كذا في نسخ الشارح
 وليست هذه الزيادة في نسخ
 الصحيح التي بأيدينا ولعلها
 وقعت له في نسخة التي كتب
 عليها اه صححه

فدعا النبي صلى الله عليه
 وسلم فباعه قال جابر مات
 الغلام عام أول

* (باب بيع الولاء وهبته) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني (١٢١) عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله

عنه ما يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته * حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت اشتريت بريرة فاشتريت أهلها وولاءها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أعتقها فإن الولاء لمن أعتق الورق فأعتقتها فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها من زوجها فقالت لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده فاختارت نفسها * (باب إذا أسر أخو الرجل أو عمة هل ينادى إذا كان مشركا) * وقال أنس قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم ناديت نفسي وقاديت عقيلاً وكان علي له نصيب في تلك الغنمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمة عباس * حدثنا اسمعيل بن عبد الله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم ابن عتبة عن موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال حدثني أنس رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار استأذنه فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ائذن لنا فليترك لنا ابن اختنا عباس فداه فقال لا تدعون منه درهما

من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمرو قال البيهقي فقولاه فأت من بقية الشرط أي فأت من ذلك الحديث ليس اخباراً عن أن المدبر أت حذف من رواية ابن عيينة قوله أن حدث به حدث فوق الغلط بسبب ذلك والله أعلم اهـ وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم (قوله ما يبيع الولاء وهبته) أي حكمه والولاء بالفتح والمدح ميراث المعتق من المعتق بالفتح أو رد فيه حديث ابن عمر المشهور وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور وحديث عائشة في قصة بريرة وسيأتي بعد عشرة أبواب ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث قائماً الولاء لمن أعتق وهو وإن كان لم يبقه هنا بهذا اللفظ فكانه أشار إليه كعادته ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه منه شيء قال الخطابي لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبة فلونسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده وكذا إذا أراد نقل ولأه عن محله لم ينتقل (قوله ما إذا أسر أخو الرجل أو عمة هل ينادى) بضم أوله وفتح الدال (قوله إذا كان مشركاً) قيل أنه أشار بهذه الترجمة إلى تصغير الحديث الوارد فيمن سلك ذارحم فهو حر وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من حديث الحسن بن عمار واستنكره ابن المديني ورجح الترمذي إرساله وقال البخاري لا يصح وقال أبو داود وتفرد به حماد وكان يشك في وصله وغيره يرويه عن قتادة عن الحسن بن قولاه وعن قتادة عن عمرو قوله منقطعاً أخرج ذلك النسائي وله طريق أخرى أخرجه أصحاب السنن أيضاً لأبداود من طريق ضمرة عن النوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وقال النسائي منكره وقال الترمذي خطأ وقال جيع من الحفاظ دخل لضمرة حديث في حديث وانما روى النوري بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وجرى الحاكم وابن حزم وابن القطان على ظاهر الاسناد فصحوه وقد أخذ بعومه الحنفية والثوري والاوزاعي والليث وقال داود لا يعتق أحد على أحد وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق على المرء إلا أصوله وفروعه لا هذا الدليل بل لادلة أخرى وهو مذهب مالك وزاد الأخوة حتى من الأم وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة عليه وفيه نظر لما سأذكره (قوله وقال أنس قال العباس قاديت نفسي وقاديت عقيلاً) هو طرف من حديث أوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم بمال من الجرين فقال انثروه في المسجد وقد تقدم في باب القسمة وتعليق القنوف في المسجد من كتاب الصلاة (قوله وكان علي) أي ابن أبي طالب (له نصيب في تلك الغنمة التي أصاب من أخيه عقيل ومن عمة العباس) هو كلام المصنف ساقه مستدل به على أنه لا يعتق بذلك أي فلو كان الأخ ونحوه يعتق بمجرد الملك لعق العباس وعقيل على علي في حصته من الغنمة وأجاب ابن المنير عن ذلك أن الكافر لا يملك بالغنمة ابتداء بل يتخير الإمام بين القتل أو الاسترقاق أو الفداء أو المن فالغنمة سبب إلى الملك بشرط اختيار الارتفاق فلا يلزم العتق بمجرد الغنمة ولعل هذا هو النكتة في إطلاق المصنف الترجمة ولعله يذهب إلى أنه يعتق إذا كان مسلماً ولا يعتق إذا كان مشركاً وقفاً عند ما ورد به الخبر (قوله حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس (قوله أن رجلاً من الأنصار) لم أعرف أسماءهم الآن (قوله لابن اختنا) بالمشناة (عباس) هو ابن عبد المطلب والمراد أنهم

(باب عتق المشرک) حدثنا عبد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام أخبرني أبي أن حكيم بن حزام رضى الله عنه أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة دينار فلما أسلم حمل على مائة بعير وأعتق مائة رقبة قال فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أ رأيت أشبه كنت أصنعها في الجاهلية كنت أعتق بها يعني أعتق ربها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت عن ماسلفك من خير (١٢٢) *(باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية وقول

الله تعالى عبد المملوك لا يقدر على شيء ومن رزقناه منارزقا حسنا فهو يتفق منه سرا وجهرا هل يستوون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون)* حدثنا ابن أبي مرزيم قال أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن مروان والمصور بن مخزومة أخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن فسألوه أن يرده إليهم أم والله وسببهم فقال ان معي من ترون وأحب الحديث إلى أصدق فاختاروا إحدى الطائفتين أما المال وأما السبي وقد كنت استأيت بهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا فانا نختار سبينا فقام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فأتى على الله بما هو أهله ثم قال

أخوال أبيه عبد المطلب فإن أم العباس هي تنمله بالنون والمثناة مصغرة بنت جناب بالحسين والنون وليست من الانصار وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم لانهم سألني بنت عمرو بن أحيدة بمهملتين مصغروهي من بني التجار ومثله ما وقع في حديث الهرة انه صلى الله عليه وسلم نزل على أخواله بنى التجار وأخواله حقيقه انما هم بنو زهرة وبنو التجار أخوال جده عبد المطلب قال ابن الجوزي صحف بعض المحدثين لجهله بالنسب فقال ابن أخينا بكسر الخاء بعدها تحتانية وليس هو ابن أخيه اذ لا نسب بين قريش والانصار قال وإنما قالوا ابن أخينا لتكون المنية عليهم في اطلاقه بخلاف ما لو قالوا عمك لكانت المنية عليه صلى الله عليه وسلم وهذا من قوة الذكاء وحسن الادب في الخطاب وإنما المنع صلى الله عليه وسلم من اجابتهم لئلا يكون في الدين نوع محاباة وسبأني مزيد في هذه القصة في الكلام على غزوة بدر ان شاء الله تعالى وأراد المصنف بإيراد هنا الإشارة إلى أن حكم القرابة من ذوى الارحام في هذا لا يختلف من حكم القرابة من العصبات والله أعلم ﴿قوله﴾ عتق المشرک) يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل أو المفعول وعلى الثاني جرى ابن بطلال فقال لا خلاف في جواز عتق المشرک تطوعا وانما اختلفوا في عتقه عن الكفارة وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام حجة في الاول لان حكيم لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الاجر الا باسلامه فمن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه وقال ابن المنير الذي يظهر ان مراد البخاري ان المشرک اذا أعتق مسلما انفسه عتقه وكذا اذا أعتق كافرا فاسلم العبد قال وأما قوله أسلمت على ماسلفك من خير فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره وإنما تأويله ان الكافر اذا فعل ذلك انتفع به اذا أسلم لما حصل له من التدريب على فعل الخير فلم يحتاج إلى مجاهدة جديدة فينبط بفضل الله عما تقدم بواسطة اتفاعة بذلك بعد اسلامه انتهى وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائده الحديث المذكور (قوله ان حكيم بن حزام أعتق) ظاهر سباقه الارسلان لان عروة لم يدرك زمن ذلك لكن بقية الحديث أو ضحت الوصل وهي قوله قال فسألت ففاعل قال هو حكيم فكان عروة قال قال حكيم فيكون بمنزلة قوله عن حكيم وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال عن أبيه عن حكيم (قوله أعتق ربها) بالموحدة وراءين الاولى ثقيله أى أطلب بها البر وطرح الحنث وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله يعني أعتق ربها من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والاسماعيلي وقصر من زعم أنه تفسير البخاري ﴿قوله﴾ با) من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية) هذه الترجمة معتودة لبيان

أما بعد فان اخوانكم قد جاؤنا تبين وانى رأيت أن أرد إليهم سبيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ومن الخلاف أحب أن يكون على حظه حتى نعطي به اياه من أول ما يفي الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا لك ذلك قال انا لا ندري من أذن منكم ممن لم يأذن فارجعوا حتى يرفع البنا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأنخروهم أنهم طيبوا وأذنوا فهذا الذي بلغنا عن سبي هوازن * وقال أنس قال عباس للنبي صلى الله عليه وسلم فاديت نفسي وفاديت عقيلاه حدثنا علي بن الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن عون قال كتب إلى تافع فكتب إلى ان النبي صلى الله عليه وسلم

أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم وأصاب يومئذ جويرية حديثي به عبد الله ابن عمرو وكان في ذلك الجيوش * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز قال رأيت أبا سعيد رضي الله عنه فسأله فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبياً من سبي العرب فاشترينا النساء فاشتد علينا العزبة وأحببنا العزل فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عليكم أن لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة * حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمار بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا زال أحب بني عمي وحدثني ابن سلام أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن الحرث عن أبي زرعة عن أبي هريرة وعن عمار عن أبي زرعة عن أبي هريرة

(٣) قول الشارح وقوله حتى بني بفتح أوله كذا في

النسخ التي بأيدينا ولفظ الرواية هنا من أول ما بيني الله علينا ولا يناسب الفعل حينئذ إلا الضم كما ضبطه القسطلاني اهـ صححه

الخلاف في استرقاق العرب وهي مسئلة مشهورة والجمهور على ان العربي اذا سبي جاز أن يسترق واذن تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقاً وذهب الاوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه باده القيمة ولا يسترق الولد أصلاً وقد جرح المصنف إلى الجواز وأورد الأحاديث الدالة على ذلك ففي حديث المسور ماترجم به من الهبة وفي حديث أنس ماترجم به من الفداء وفي حديث ابن عمر ماترجم به من سبي الذرية وفي حديث أبي سعيد ماترجم به من الجماع ومن الفدية أيضاً ويتضمن ماترجم به من البيع وفي حديث أبي هريرة ماترجم به من البيع لقوله في بعض طرقه استأى كما سأبينه وقوله في الترجمة وقول الله تعالى عبد المملوك كالي آخر الآية قال ابن المنير مناسبة الآية للترجمة من جهة ان الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يتيده بكونه مملوكاً فدل على ان لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى وقال ابن بطال تناول بعض الناس من هذه الآية ان العبد لا يملك وفي الاستدلال بهذا ذلك نظر لانهم أنكروا في سياق الاثبات فلا عموم فيها وقد ذكر قتادة ان المراد به الكافر خاصة نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره وقالت طائفة انه يملك روى ذلك عن عمر وغيره واختلف قول مالك فقال من باع عبداً له مال فماله للذي باعه الا بشرط وقال فمين أعتق عبداً له مال فان المال للعبد الا بشرط قال وجهته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك وجهته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه من أعتق عبداً فقال العبد له الا ان يستئذنه سيده (قلت) وهو حديث أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح وفرق بعض أصحاب مالك بان الأصل انه لا يملك لكن لما كان العتق صورة احسان اليه ناسب ذلك ان لا ينزع منه ما بيده تكميلاً للاحسان ومن ثم شرعت المكتابة وسأله ان يكتب ويؤدى إلى سيده ولو لا ان له تسلطاً على ما بيده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً والله أعلم * فأما قصة هوازن فسيأتي شرحها مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة سيأتي في الشروط من طريق معمر عن الزهري أخبرني عروة وقوله استأنت بالملثاة قبل الالف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أي انتظرت ٣ وقوله حتى بني بفتح أوله ثم فاء مكسورة وهمزة بعد التحتانية الساكنة أي يرجع اليان من مال الكفار من خراج أو غنمة أو غير ذلك ولم يرد التي الاصطلاح وحده * وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر فبعد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك وقوله أغار على بني المصطلق بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكبير اللام بعد ها قاف وبني المصطلق بطن شهيد بن خزاعة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ويقال ان المصطلق لقب واسمه جذبة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة وسيأتي شرح هذه الغزاة في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى وقوله وهم غارون بالغين للمجعة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غافل أي أخذهم على غرة (تولد وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحرث بن أبي شرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن الحرث بن مالك بن المصطلق وكان أبوها سيد قومهم وقد أسلم بعد ذلك وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عون وبين فيه ان نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الامر بالدعاء إلى الاسلام قبل القتال وسيأتي البحث في ذلك في باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وأما حديث

أبي سعيد فسيأتي الكلام عليه في كتاب الشكاح مستوفي إن شاء الله تعالى حيث ساقه هنا تامة وقوله هنا ابن حبان هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة وابن خبير بالمهملة وراء وراي مصغرو قوله نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حديثه عن جرير لكنه فرقه ما لأن أحدهما زاد فيه عن جرير اسنادا آخر وساقه هنا على لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام وسيأتي في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ومغيرة هو ابن مقسم الضبي والحريث هو ابن يزيد والعكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وقد أغفل الكلابي من رجال البخاري وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوي عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة والاسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ البخاري (قوله ما زلت أحب بني تميم) أي القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلاها ابن أبي بختهم قوله وتشديد الدال ابن طابخة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن الياس بن مضر (قوله منذ ثلاث) أي من حين سمعت الخصال الثلاث زاد أحمد من وجه آخر عن أبي زرعة عن أبي هريرة وما كان قوم من الأحياء أبغض إلى تسهم فاحببتهم اهـ وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قوم في الجاهلية من العداوة (قوله هم أشد أمتي على الدجال) في رواية الشعبي عن أبي هريرة عندهم مسلم هم أشد الناس قتالا في الملاحم وهي أعم من رواية أبي زرعة ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالأحمر أكبرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى (قوله هذه صدقات قودنا) انما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه صلى الله عليه وسلم في الياس بن مضر ووقع عند الطبراني في الاوسط من طريق الشعبي عن أبي هريرة في هذا الحديث وأبي النبي صلى الله عليه وسلم بنم من صدقة بن سعد فلما راعه حسنتها قال هذه صدقة قومي اهـ وبني سعد بطن كبير شهير من تميم ينتسبون إلى سعد بن زيد ناة بن تميم من أشهرهم في الحماية قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل الوبر (قوله وكانت سبيبة منهم عند عائشة) أي من بني تميم والمراد بطن منهم أيضا ووقع عند الاسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل فقدم سبي خولان فقاتلت عائشة يارسول الله أتباع منهم قال لا فلما قدم سبي بنى العنبر قال ابتاعني فأنهم ولد اسمعيل ووقع عند أبي عوانة من طريق الشعبي عن أبي هريرة أيضا وسبي بنى العنبر اهـ وبني العنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينتسبون إلى العنبر وهو بلفظ الطيب المعروف ابن عمرو بن تميم * (تبنيه) وقع في نسخة الصحيحين سبيبة بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ولم أقف على اسمها لكن عند الاسماعيلي من طريق هرون بن معروف عن جرير نسمة بفتح النون والمهملة أي نفس وله من رواية أبي معمر المذكورة وكانت على عائشة نسمة من بني اسمعيل وفي رواية الشعبي المذكورة عند أبي عوانة وكان على عائشة محرر وبين الطبراني في الاوسط في رواية الشعبي المذكورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذرا واقتطعت نذرت عائشة ان تعتق محررا من بني اسمعيل وله في الكبير من حديث دريغ وهو عهـ ملات مصغرا ابن ذؤيب ابن شعثم بضم المعجمة والمثلثة بينهما عين مهملة العنبري ان عائشة قالت يا بني الله اني نذرت عتقا من ولد اسمعيل فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اصبري حتى يجيء في بني العنبر عتدا فجاء في بني العنبر فتقال

قال ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيهم سمعته يقول هم أشد أمتي على الدجال قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قودنا وكانت سبيبة منهم عند عائشة فقال أعتقها فأنهم من ولد اسمعيل

لهاخذى منهم أربعة فأخذت ردحاً وزيباً وزخياً وسمرة **أ** فاعاد ردح فهو المذكور وأما
 زيب فهو بالزاي والموحدة مصغراً أيضاً وضبطه العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة
 ابن عمرو وزخى بالزاي والخاء المعجمة مصغراً أيضاً وضبطه ابن عوف بالراء أوله وسمرة وهو ابن عمرو
 ابن قرط بضم القاف وسكون الراء قال في الحديث المذكور سمع النبي صلى الله عليه وسلم رؤسهم
 وبرك عليهم ثم قال يا عائشة هؤلاء من بني اسمعيل قصداً **أ** والذي نعين لعنق عائشة من هؤلاء
 الأربعة امارديج واما زخى ففي سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد الى ذلك وفي
 أول الحديث عنده يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً الى بني العنبر فاخذوهم بركبة من
 ناحية الفاتق فاستاقوهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وركبة بضم الراء وسكون الكاف
 بعد هاموحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الننية المعروفة التي بين مكة والمدينة وذكر ابن
 سعد أن سرية عيينة بن حصن هذه كانت في المحرم سنة تسع من الهجرة والنسبى إحدى عشرة
 امرأه وثلاثين صبياً والله أعلم وفي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة ابعيهم افاقتهم ادايل الجمهور
 في صحة تلك العربى وان كان الافضل عتق من يسترق منهم ولذا قال عمر بن العار ان تلك الرجل
 ابن عمه وبنت عمه حكاه ابن بطل عن المهلب وقال ابن المنير لا بد في هذه المسئلة من تفصيل
 فلو كان العربي مثلاً من ولد فاطمة عليها السلام وترقح أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده
 قال واذا أفاد كون المسبى من ولد اسمعيل يقتضى استحباب اعتناقه فالذي بالمشابة التي فرضناها
 يقتضى وجوب حرته حتماً والله أعلم وفي الحديث أيضاً فضيلة ظاهرة لبني نعيم وكان فيهم من
 الجاهلية وصدر الاسلام جماعة من الأشراف والرؤساء وفيه الأخبار عما ساقى من الأحوال
 الكائنة في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع اليمن الى بني اسمعيل لتفرقه صلى الله عليه
 وسلم بين خولان وهم من اليمن وبين بني العنبر وهم من مضر والشهم ورفي خولان انه ابن عمرو بن
 مالك بن الحرث من ولد كهلان بن سبأ وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة
 وساقى بسط القول في ذلك في أوائل المناقب ان شاء الله تعالى **(قوله)** فضل من
 أدب جاريته سقط لفظ فضل من رواية أبي ذر والنسفي وأعتقه أورد فيه حديث
 أبي موسى مختصراً وساقى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ومطرف
 المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور وقوله في هذه الرواية فعلها في رواية أبي ذر عن
 المسقلى والسرخسى فعالها **(قوله)** قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد
 اخوانكم فاطعموهم مما تأكلون لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر
 وقدره شاه في كتاب الايمان لابن منده بلفظ انهم اخوانكم فمن لا يكمهم منهم فاطعموهم مما
 تأكلون واكسوهم مما تلبسون وأخرجه أبو داود من طريق مروق عن أبي ذر بلفظ ان
 لا يكمهم من يملوكم فاطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وروى البخاري في
 الادب المفرد من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال أرقأواكم اخوانكم
 الحديث ومن حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالملوك كمين خيرا ويقول
 أطعموهم مما تأكلون ومن حديث أبي اليسر بفتح الهمزة والمهمله واسمه كعب بن عمرو
 الانصاري رفعه اطعموهم مما تلبسون واكسوهم مما تلبسون وفيه قصته وأخرجه مسلم في

باب فضل من أدب جاريته
 وعلمها **(قوله)** حديثنا الصحيح بن
 ابراهيم سمع محمد بن فضيل
 عن مطرف عن النسيبي
 عن أبي بردة عن أبي موسى
 رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له جارية
 فعلمها فأحسن إليها ثم
 أعتقها وترجوها كان له
 أجران **(باب قول النبي**
 صلى الله عليه وسلم العبيد
 اخوانكم فاطعموهم مما
 تأكلون

وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به (١٢٦) شيابو الدين احسانا وبني القري واليتامى والمساكين الى قوله

مختلا انخورا* قال أبو عبد الله ذى القربى القريب والصاحب بالجنب الغريب حديثنا آدم ابن أبي اياس حديثنا شعبة حديثنا واصل الاحدب قال سمعت المعروزي بن سويد قال رأيت أباذر الغفاري رضي الله عنه وعليه حلته وعلى غلامه حلته فقال له عن ذلك فقال لي سأيت رجلا فشكلني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعيرته بأبيه ثم قال ان اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفوهم ما يغلبهم فأسيئوهم* (باب العبد اذا أحسن عبادة ربه ونسخ سيده) حديثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجر مرتين* حديثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

آخر كتابه في اثنا عشر حديث طويل (قوله وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبني القري واليتامى والمساكين الى قوله مختلا انخورا) كذا في ذرو ساق في رواية كريمة الآية كلها (قوله قال أبو عبد الله ذى القربى القريب والصاحب بالجنب الغريب) هو تفسير أبي عبيدة في كتاب الجواز وقد خولف في الصاحب بالجنب فقيل هو المرأة وقيل الرفيق في السفر والمراد به كرهة الآية هنا قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فدخلوا فمن أسر بالأسنان الميم لعظمتهم عليهم (قوله حديثنا واصل الاحدب) هو ابن حيان بالمهملة والاختلاف في الثقل وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش والمعروزي بالعين المهملة وهو كوفي أيضا يكتفي بأبائهم من كبار التابعين يقال عاش مائة وشرين سنة (قوله رأيت أباذر) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان وتسمية الرجل الذي سابه أبوذر والكلام على الحلة (قوله أعيرته بأبيه ثم قال ان اخوانكم) كذا عناه وتقدم في الايمان من وجه آخر عن شعبة بن زياد انك أمرت فيك باهلية اخوانكم خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فان البني أخرجهم من وجه آخر عن آدم كذلك ويحتمل ان يكون شعبة اختصار له لما حدث به وانحدر بنوع المعجزة والوارثهم الخدم عوايلك لانهم يقولون الامور رأيت بها خولهم او منه الخول لمن يقوم باصلاح النعمة ويقال الخول جمع خائل وهو الراعي وقيل الخول القليل تقول خولك الله كذا أي ذلك كذا المادوة وله غيرته أي نسبته الى العار وفي قوله بأبيه ثم قال ان اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان كلفوهم ما يغلبهم فأسيئوهم (قوله العبد اذا أحسن عبادة ربه ونسخ سيده) حديثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجر مرتين* حديثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

المصرح بان لمن فعل ذلك أجرين * ثانياً حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية
 فعملها وأعتقها فترجوها وهو طرف من حديث تقدم في الايمان بلانظ ثلاثة يؤتون أجرهم
 مرتين فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب * ثالثاً حديث أبي هريرة للعبد المملوك الصالح أجران
 واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرائع وهما احسان العبادات والنصح للسيد ونصيحة السيد
 تشمل اداء حقه من الخدمة وغيرها وسبأ في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلانظ
 ويؤدى الى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة * رابعاً حديث أبي هريرة أيضاً
 ما لا أحد منهم يحسن عبادته به ينصح سيده وهو مفسر للحديث الذي قبله ورافق للسيدتين
 الاخرين * (تنبيه) * وقع لابن بطلال عز وحديث أبي هريرة ثالثاً حديث الباب لابي موسى
 وهو غلط فاحش (قوله والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والجهاد برأى لا تحببت ان
 أموت وأنا مملوك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجملة الى آخرها وعلى ذلك جرى الخطا في فقال الله
 أن يتحسن أنبياءه وأصفياه بالرق كما استحسن يوسف اهـ وجرم الداودي وابن بطلال وغير واحد
 بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويبدل عليه من حيث المعنى قوله ويرأى فانه لم يكن للنبي صلى
 الله عليه وسلم حينئذ أم يرها وجهه الكرماني فقال أراد بذلك تسليم أمته أو إرادته على
 سبيل فرض حياته أو المراد أمه التي أرضعته اهـ وفانه التخصيص على ادراج ذلك فتقدم
 فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه والذي نفسي بيده لولا
 وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلوة عن ابن المبارك وكذلك
 أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في الادب المفرد من
 طريق سليمان بن بلال واذ اسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللغمي وأبو عوانة من طريق
 عثمان بن عمر كلاهما عن يونس زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب قال يعني الزهري وبلغنا أن أبا
 هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لعنتم ما لابي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي
 هريرة انه كان يسمعه يقول لولا أمران لأحببت أن أكون عبداً وذلك أني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول ما خلق الله عبداً يؤدى حق الله عليه وحق سيده الا وفاه الله أجره مرتين
 فعرف بذلك ان الكلام المذكور من استبطاء أبي هريرة ثم استبدل له بالرفوع وانما استثنى
 أبو هريرة هذه الاشياء لان الجهاد والجهاد بالمال والبدن وكذلك بالام فتدبر فيحتاج فيه
 الى اذن السيد في بعض وجوهه بخلاف بقية العبادات البدنية ولم يتعرض للعبادات المالية
 اما لكونه كان اذ ذلك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه سرفقه في القربات بدون اذن السيد
 واما لانه كان يرى ان للعبد أن يتصرف في ماله بغير اذن السيد * (فائدة) * اسم أم أبي هريرة أمية
 بالتصغير وقيل ميمونة وشي صحابة تذكر اسمها في صحيح مسلم وبيان اسمها في ذيل المعرفة لابي
 موسى قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عنسدى ان العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان
 طاعتيه في العبادات وطاعته سيده في المعروف فقام بهما جميعاً كان له ضعف أجر الحر المطيع
 لطاعته لانه قد ساواه في طاعة الله وفضل عليه بطاعته من أمر الله بطاعته قال ومن هنا أقول
 ان من اجتمع عليه فرضان فأذاهما أفضل ممن ليس عليه الا فرض واحد فأذاه كمن وجب عليه
 صلاة وزكاة فقامهم ما فهو أفضل ممن وجب عليه صلاة فقط وقد قضاه ان من اجتمع عليه

وأعتقها وترجوها فله
 أجران وأما عبد أدى حق
 الله وحق سواه فله أجران
 * حديث ثابث بن محمد أخبرنا
 عبد الله أخبرنا يونس عن
 الزهري سمعت سعيد بن
 المسيب يقول قال أبو هريرة
 رضى الله عنه قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للعبد
 المملوك الصالح أجران
 والذي نفسي بيده لولا
 الجهاد في سبيل الله والجهاد
 برأى لا أحببت أن أموت
 وأنا مملوك

حدثنا اسحق بن نصر
حدثنا أبو أسامة عن
الأعمش حدثنا أبو صالح عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم نعموا لآلئهم يحسن
عبادة ربه وينصع لسيده
(باب كراهية التطاول
على الرقيق وقوله عبدي أو
أمتي) وقال الله تعالى
والصالحين من عبادكم
وأمائكم وقال عبد المملوك
وأنت يا سيدي الذي الباب
وقال من قتيلاكم
المؤمنات قال النبي صلى
الله عليه وسلم قوسوا إلى
سيدكم وإذا كنتم عند ربك عند
سيدكم ومن سيدكم حدثنا
حدثنا عن
عبيد الله قال حدثني نافع
عن عبد الله رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا نصبح العبد لسيده
وأحسن عبادة ربه كان له
أجر مرتين * حدثنا محمد
ابن العلاء حدثنا أبو أسامة
عن يزيد بن أبي بردة عن
أبي موسى رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال للمملوك الذي يحسن
عبادة ربه ويؤتي إلى
سيده الذي له عليه من
الحق والصحبة والطاعة
أجران * حدثنا محمد بن
عبد الرزاق أخبرنا معمر

عروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها اه
والذي يظهر ان من هذا الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق والافلو كان
الضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك وقال ابن التين المراد ان كل عمل
يعمله يضاعف له قال وقيل بسبب التضعيف انه زاد لسيده نفعاً وفي عبادة ربه احساناً فكان له
أجر الواجب وأجر الزيادة عليه ما قال والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك لئلا يظن ظان انه غير
ما جاور على العبادة اه وما ادعى انه الظاهر لا ينافي ما نقله قبل ذلك فان قيل يلزم ان يكون أجر
المالك ضعيف أجر السادات أجاب الكرماني بأن لا محذور في ذلك أو يكون أجره مضاعفاً من
هذه الجهة وقد يكون للسيده جهات أخرى يستحق بها الضعاف أجر العبد والمراذ ترجيح العبد
المؤدى للمعنى على العبد المؤدى لآلئهما اه ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر مختصاً بالعمل
الذي يتخلف فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملاً واجداً يؤجر عليه أجرين بالاعتبارين
وأما العمل المتخلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم
راستدل به على ان العبد لا جهاد عليه ولا يحج في حال العبودية وأن صح ذلك منه (قوله في حديث
أبي هريرة الأخير حدثنا اسحق بن نصر) هو اسحق بن إبراهيم بن نصر نسب إلى جده (قوله نعماً
لآلئهم) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الأخرى ويجوز كسر النون وتكسر النون
وتفتح أيضاً مع اسكان العين وتحرريك الميم فتلك أربع لغات قال الزجاج ما معنى الشيء فالتقدير
نعم الشيء ووقع لبعض رواة مسلم نعمى يضم النون وسكون العين مقصوراً بالتسوين وغيره وهو
متبوعه الميم ان ثبتت به الرواية وقال ابن التين وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أي القابسي نعم ما
يتسديد الميم الأولى وفتحها ولا وجه له وانما صوابه ادغامها في ما وهي كقوله تعالى ان الله نعماً
يعطيكم به (قوله يحسن) هو مبين للمخصوص بالمدح في قوله نعم زاد مسلم من طريق همام عن
أبي هريرة نعماً للمملوك ان يتوفى يحسن عبادة الله أي يموت على ذلك وفيه إشارة إلى ان الأعمال
بالحوادث (قوله ما كراهية التطاول على الرقيق) أي الترفع عليهم والمراد
تجاوزة الحد في ذلك والمراد بالكرهية كراهية التنزيه (قوله عبدي أو أمتي) أي وكراهية ذلك
من غير تعريض ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى والصالحين من عبادكم وأمائكم وبغيرهما من
الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ثم أردفها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك وانفق
العلماء على ان النهي الوارد في ذلك للتنزيه حتى أهل الظاهر الاما بسند كره عن ابن بطال في لفظ
الرب (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيدكم) هو طرف من حديث أبي سعيد في
قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة وسيأتي تأملي المغازي مع الكلام عليه (قوله ومن
سيدكم) سقط هذا من رواية النسفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت للباقيين وهو طرف من حديث
أخرجه المؤلف في الأدب المنرد من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال حدثنا جابر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدكم يا بني سلمة قلنا الجدين قيس علي أنا نخله قال وأي داء
أدوى من الجنبل بل سيدكم عمرو بن الجوح وكان عمرو يعترض على أصنامهم في الجاهلية وكان
يولم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي
سلمة عن أبي هريرة نحوه ورواه ابن عائشة في نوادره من طريق الشعبي مرسلًا وزاد قال فقال

بعض الانصار في ذلك

وقال رسول الله والقول قوله * لمن قال سنان من تسعون سيديا
فقالوا له جدد بن قيس على التي * نبذله فيها وان كان أسودا
فسود عمرو بن الجوح لجوده * ومحق لعمر بن الندى أن يسودا

انتهى والحد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن خضر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن
غنم بسكون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله له ذكر في حديث جابر انه سجد
مع في بيعة العقبة قال ابن عبد البر كان يرمى بالنفاق ويقال انه تاب وحسنت بقرته وعاش الى
أن مات في خلافة عثمان وأما عمرو بن الجوح بفتح الجيم وضع الميم الخفيفة وآخره من سنان بن زيد
ابن حرام مملتين ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة
وذكر له قصة في صفته وسبب اسلامه وقوله فيه تالله لو كنت الها تكتن أنت وكتب وسط بئر في
قرن وروى أحمد وعمر بن شبة في أخبار المدينة باسمه احسن عن أبي قتادة ان عمرو بن الجوح أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرأيت ان قاتلت حتى أقتل في سبيل الله ترائى أمشي برجلي
هذه صحيفة في الجنة فقال نعم وكانت عمر جاء زاده فقتل يوم أحد رحمه الله وقدر روى ابن منده
وأبو الشيخ في الأمثال والوليد بن أبيان في كتاب الجود له من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من سيدكم يا بني سلمة قالوا جدد بن قيس فذكر الحديث فقال سيدكم بشير بن البراء
ابن معرور وهو بسكون العين المهملة ابن خضر يجتمع مع عمرو بن الجوح في خضر ورجال هذا
الاسناد ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله على الزهري ويمكن الجمع بان فصل قصة بشير على
انها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جميعا بين الحديثين ومات بشير المذكور بعد خيرا كل مع
النبي صلى الله عليه وسلم من الشاة التي سم فيها وان قد شهد العقبة وبرا ذكره ابن اسحق وغيره
وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهي عن اطلاق السيد على الخلق وهو
في حديث مطروق بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الادب
المفرد ورجال ثقات وقد صححه غير واحد ويمكن الجمع بأن يشمل النهي عن ذلك على اطلاقه
على غير المالك والاذن باطلاشه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذون بهذا ويكره ان
يخطب أحدا بلقظه أو كتابته بالسيد وتأكد هذا اذا كان الخطاب غير تقي فعند أبي داود
والمصنف في الادب من حديث يزيد مرفوعا لا تقولوا للمنافق سيدي الحديث ونحوه عند
الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أماديث حديث ابن عمرو وأبي موسى
في العبد الذي له أجور وقد تقدم ما بين وجهين آخرين في الباب الذي قبله والغرض منه ما قولنا في
حديث ابن عمر اذا أصبح سيده وفي حديث أبي موسى ويؤدى الى سيده ثم انا حديث أبي هريرة
ومحمد بن شبيب المولف فيه لم أره منذ وبأى شيء من الروايات الا في رواية أبي علي بن شبيب فقال
حدثنا محمد بن سلام وكذا أحكامه الجاني عن رواية أبي علي ابن السكن وحكى عن الحاكم انه الذهلي
(قلت) وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيصممل أن يكون هو شيخ البخاري فيه
فقد حدث عنه في الصحيح أيضا وكلام الطريق يشترطه (قوله لا يقل أحدكم أطمع ربك الخ) هي
أمثلة وانما ذكرت دون غيرها الغلبة استعمالها في الخطابات ويجوز في اناسق الوصل والقطع

قال لا يقل أحدكم أطمع
ربك وضئ ربك أسق ربك

وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربى وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحدر بك ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبده اسق ربك فيضع الظاهره وضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه والسبب في النهى أن حقيقة الربوبية لله تعالى لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء لا يوجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الإنسان من رغب بتعبيد باخلاص التوحيد لله وترك الأشرار معه فذكره له المضافاته في الاسم للملايدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فأما ما لا تعبده عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطال لا يجوز أن يقال لا بد من إيراد رب كما لا يجوز أن يقال له الله الذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بالإضافة أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كافي قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام إذ كثر عنده ربك وقوله أرجع إلى ربك وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراط الساعة أن تلد الأمة ربه أفذل على أن النهى في ذلك شمول على الإطلاق ويحتمل أن يكون النهى للتنزيه وما ورد من ذلك فليسان الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ما في القرآن أو المراد النهى عن الإكثار من ذلك واتخاذ اسمته عمل هذه اللفظة عادة وليس المراد النهى عن ذكرها في الجملة **(قوله وليقل سيدي مولاي)** فيه جواز إطلاق العبد على مالكه سيدي قال القرطبي وغيره انما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى اتفقا واختلف في السيد ولم يرد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى فإن قلنا أنه ليس من أسماء الله تعالى فالنقطة واضحة أدلة التباس وإن قلنا أنه من أسماءه فليس في الشهر والاسم استعمال كالنطق الرب فيه حصل الفرق بذلك أيضا وقدر روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في الأدب المفرد من حديث عبد الله بن الشخير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وقال الخطابي انما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره ولذلك نهى الزوج سيديا قال وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولي وناسر وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضا وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث فهو زائد ولا يقل أحدكم مولاي فإن مولاهم الله ولكن ليقول سيدي فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وإن منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها وقال عياض حذفوا أصح وقال القرطبي المسمى ورخصه فيقال وانما صرنا إلى الترجيح للثبوت مع تعدد الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى وهو خلاف المتعارف فإن المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى والسيد لا يطلق الأعلى الأعلى فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم وقدرناه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض للنقطة المولى اثباتا ولا نفيًا أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في الأدب المفرد بان لا يتوان أحدكم عبدي ولا أمي ولا يقل المولى ربى وربى ولكن ليقول المالك قتاي ومقتضى المولى سيدي وسيدتي فانكم المملوكون والرب الله تعالى ويحتمل أن يكون المراد النهى عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير

وليقل سيدي مولاي

ولا يقل أحدكم عبدي أمتي وليقل فتاى وفتاى وغلاى * حدثنا أبو النعمان حدثنا جري بن جازم عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيبا له من العبد فكأن من المال ما يبلغ قيمته تقوم عليه قيمة عدل وأعتق من ماله والا فقد أعتق منه ما عتق * حدثنا سعد بن عبد الله عن يحيى بن عبيد الله (١٣١) حدثني نافع عن عبد الله رضى الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال
كلكم راع ومسؤول عن
رعيتيه فالأسيير الذي على
الناس فهو راع عليهم
وهو ومسؤول عنهم والرجل
راع على أهل بيته وهو مسؤول
عنهم والمرأة راعية على بيت
بعلها وأولادها وهي مسؤولة
عنهم والعبد راع على مال
سيده وهو مسؤول عنه
ألا فكلكم راع وكلكم
مسؤول عن رعيتيه * حدثنا
سفيان بن عيينة عن الزهري
حدثني عبيد الله سمعت أبا هريرة
رضي الله عنه وزيد بن خالد
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا زنت الأمة فاجلدوها
ثم إذا زنت فاجلدوها ثم إذا
زنت فاجلدوها في الثالثة
أو الرابعة فاعفوا ولو بضئير
(باب إذا أتى أحدكم خادمة بطعامه
بطعامه) * حدثنا جابر بن
سفيان عن الزهري قال
أخبرني محمد بن زياد قال
سمعت أبا هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال إذا أتى أحدكم
خادمة بطعامه فأن لم يجلسه
معها فليساؤله لقمة أولته متين

المذكور والله أعلم وعن مالك في نصيب الكراية بالنداء فيكره أن يقول يا سيدي ولا يكره في
غير النداء (قوله ولا يقل أحدكم عبدي أمتي) زاد المصنف في الأدب المنزلة في مسأله من طريق
العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قد سمعته
من رواية ابن سيرين فأرشدني صلى الله عليه وسلم إلى العلة في ذلك لأن حقيقة اليهودية أنها تفتقها
الله تعالى ولأن فيها تعظيما لا يليق بالخلق استعمل الله نفسه قال الخطابي المعنى في ذلك كدرا جع
إلى البراءة من الكبر والتزام الذل والخضوع لله عز وجل وهو الذي يليق بالمربوب (قوله ولا يقل
فتاى وفتاى وغلاى) زاد مسلم في الرواية المذكورة وجازي فأرشدني صلى الله عليه وسلم إلى
ما يؤدى المعنى مع السلامة من التماظم لأن لفظ الفتى والغلام ليس دافعا على شئ من المالك
كدلالة العبد فقد كثر استعمال الفتى في الحروب وكذلك الغلام والخارجية قال النووي المراد بان
من استعمله على جهة التعظيم لأن أراد الأمر يفت افتحى وشبهه ما إذا لم يحصل التعريف بدون
ذلك استعماله للأدب في اللفظ كأدل عليه الحديث الحديث الرابع حديث ابن عمر عن أعتق
نصيبا له من عبد وقد تقدم شرحه قريباً والمراد منه إطلاق لفظ العبد وكان مشافهة للرجل من
جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتق كله إذا كان مؤمرا للكان بذلك مستطاولا عليه الخاء من حديثه
كلكم راع وسأبى الكلام عليه في قول الأحكام والغرض منه هنا قوله والعبد راع على مال سيده
فإنه إن كان ناعما له في خدمته ودياله الأمانة تناسب أن يعينه ولا يتعظم عليه السادس والسابع
حديث أبي هريرة وزيد بن خالد إذا زنت الأمة فاجلدوها وسأبى الكلام عليه مستوفى في كتاب
المأذون أن شاء الله تعالى والغرض منه هنا ذكر الأمانة إذا عتقت تؤدب فإن لم تجع وإذا عتقت
وكل ذلك مبين للتعظيم عليه (قوله ما) إذا أتى أحدكم خادمة بطعامه أي فليجلسه
معها ليأكل (قوله أخبرني محمد بن زياد) هو الجعنى (قوله إذا أتى أحدكم خادمة بطعامه) فإن لم
يجلسه مع فليساؤله لقمة فكذا أوردوه ويقسم منه اباحت ترك اجلاسها مع وسأبى الحديث في ذلك
في كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى وقوله أكلته بضم أوله أي لقمة والسك فيه من شعبة كما سأبى
وقوله ولي علاجه زاد في الأطعمة وحزه واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر المأذون
فاطعواهم مما تطعمون ليس على الوجوب (قوله ما) العبد راع على مال سيده
أي ويلزمه خدمته ولا يعمل إلا بأمره (قوله ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد) كأنه
يشير بذلك إلى حديث ابن عمر من باع عبداً وله مال فمال للسيد وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب
من باع فخلأ قد أبرت من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب وكلام ابن بطال يشير إلى أن ذلك
مستند من قوله العبد راع في مال سيده فإنه قال في شرح حديث الباب فيه حجة لمن قال إن
العبد لا يملك وتعقبه ابن المنبر بأنه لا يلزم من كونه راعا في مال سيده أن لا يكون قوله مال فان
قيل فاشتغاله برعاية مال سيده تستوعب أحواله فالجواب أن المطلق لا يقتضي العدم ولا سيما

أو أكلته أو أكلته فأنه ولي علاجه (باب) العبد راع على مال سيده ونسب النبي صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد * حدثنا
أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهم ما أنشد مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول كلكم راع ومسؤول عن رعيتيه فالأسيير راع ومسؤول عن رعيتيه وهو مسؤول عن رعيتيه

والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها والخادم في مال سيده راع وهو مسؤل عن رعيته قال فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبي صلى الله عليه وسلم قال والرجل في مال أبيه راع ومسؤل عن رعيته فكأنكم راع وكأنكم مسؤل عن رعيته * (باب اذا ضرب العبد فليجنب الوجه) * حدثني محمد بن عبيد الله حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس قال وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ح وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه

(٣) قوله هو بيان لفظ بيان ساقط من بعض النسخ وموضعه بياض ومكتوب في بعض النسخ بالهامش ومعه علامة الصلة فتأمل وحزر اه صححه

اذا سبق لغير قصد العموم وحديث الباب انما سبق للتحذير من الخيانة والخوف بكونه مسؤولا وشكاسا فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى وقد تقدم الكلام على مسألة كونه هل يملك قبل ستة أبواب (قوله والمرأة في بيت زوجها راعية) انما قيد بالبيت لانها لا تصل الى ما سواه غالبا الا باذن خاص وسيأتي بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى (قوله **باب** اذا ضرب العبد فليجنب الوجه) العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به وذكر العبد ليس قيما بل هو من جملة الافراد الداخلين في ذلك وانما خص بالذكور لان المقصود هنا بيان حكم الرقيق كذا قرره بعض الشراح وأظن المصنف أشار الى ما أخرجه في الادب المفرد من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فذكر الحديث بلفظ اذا ضرب أحدكم خادمه (قوله في الاسناد حدثني محمد بن عبيد الله) هو ابن ثابت المدني ورجال الاسناد كلهم مدنيون وكان أبنا ثابت تفرده عن ابن وهب فاني لم أراه في شيء من المصنفات الا من طريقه (قوله قال وأخبرني ابن فلان) قائل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بعلق وفاعل قال هو ابن وهب وكان له سمعة من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر وكان ابن وهب حريصا على تمييز ذلك وأما ابن فلان فقال المزني يقال هو ابن سمعان يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المدني وهو يوهى بضعف ذلك وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره وقاله قبله بعض القدماء أيضا فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستمل قال أبو حريز الذي قال ابن فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان (قلت) وأبو حريز هذا هو بيان (٣) وقد أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المجهمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكأن البخاري كنى عنه في الصحيح عمدا لضعفه ولما حدث به خارج الصحيح نسبوه وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمعان وابن سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء الا في هذا الموضع ثم ان البخاري لم يسبق المتن من طريقه مع كونه مقرونا بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الاخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ فليقتل بدل فليجنب وهو رواية أبي نعيم المذكورة وأخرجه مسلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب ومثله للنسائي من طريق عجلان ولابي داود من طريق أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يقيده أن قوله في رواية همام قاتل يعني قتل وان المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلا فنهى دافعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حياء أو تعزير أو تأديب وقد وقع في حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها وقال ارموا واتقوا الوجه واذا كان ذلك في حق من تعين اهلا كهفن ذونه أولى قال النووي قال العلماء انما نهى عن ضرب الوجه لانه لطيف بجميع الخاسن وأكثر ما يقع الادراك باعضائه فيخشى من ضربه أن تبطل أو تشوه كلها أو بعضها والشين فيها فاحش لظهورها

وبروزها بل لا يسلم اذا ضرب به غالباً من شين انتهى والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر فانه اخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المرائي عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في الضمير على من يعود فالأكثر على انه يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه أو رده بالمعنى متمسكاً بما رويهم فغلط في ذلك وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحة ما فيه مل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى (قلت) الزيادة أخرجهما ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات وأخرجهما ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي يونس عن أبي هريرة باللفظ يرد التأويل الأول قال من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقر بين أهل السنة من امراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق هشام عن أبي هريرة رفعه خلق الله آدم على صورته الحديث وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم أي على صنفته أي خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل وقد قال المازري غلط ابن قتيبة فأجري هذا الحديث على ظاهره وقال صورة لا كالصورة انتهى وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت اسحق بن راهويه يقول سمعنا الله خلق آدم على صورة الرحمن وقال اسحق الكوفي سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عيسى بن أحمد بن حنبل قال قال رجل لأبي أن رجلاً قال خلق الله آدم على صورة أي صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد وأحمد بن حنبل من طريق ابن عجلان عن سعيد بن أبي هريرة مرفوعاً لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له ذلك وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة باللفظ اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض النووي لحكم هذا انتهى وظاهره التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي انه رأى رجلاً لطم غلامه فقال أو ما علمت ان الصورة محترمة أخرجه مسلم وغيره (قوله

باب في المكاتب) كذا في ذرول غير كتاب المكاتب وأثبتوا كلهم البسمة والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً أو بمعنى جمع ومنه كتبت الخط وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدها غالباً قال الروائي الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره يأباه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريقة قيل ان بريقة أول مكاتبة في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كتب من الرجال في الاسلام سلمان وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع في باب البيع والشراء

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
باب في المكاتب

مع المشركين وحكى ابن التين أن أول من كوتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوه وأول من كوتب من النساء برة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب وأول من كوتب بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس واختاف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عتق بصفته على معاوية تحت وصة والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك وهي لازمة من جهة السيد إلا أن عجز العبد وجازة له على الراجح من أقوال العلماء فيها

(قوله ما) **(باب)** **(ثم من قذف مملوكه)** كذا للجمهور هنا لا النسبي وأبازرو لم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيم أحاديث لا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معني ثم وجدتها في رواية أبي علي بن شيبة بن عتبة بن قيس قبل كتاب المكاتب في هذا المعنى وعلى هذا فكان المصنف ترجم بها وأصلها في الكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها وقد ترجم في كتاب الحدود باب قذف العبد أو رد فيه حديث من قذف مملوكه وهو يرى مما قال جلد يوم القياس الحديث فاعلم أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب **(قوله ما)** **(باب)** **(المكاتب وشبوهه في كل سنة فيهم وقوله تعالى والذين يتغنون الكتاب)** الآية ساقوها إلى قوله الذي آتاكم من مال الله الذي آتاكم وقال روح عن ابن جريح قال أعطاه أو أوجب على إذا علمت له مالا أن يكتبه قال ما أراه إلا واجبا

(٢) قوله مشتقة من الضم الخ كذا بما أريد في سائر النسخ والأولى مشتقة من الكتب بمعنى الضم

قال أبو يان وقال ابن التين لأنس لما قال في ذلك إلا أن شذقي أصحابه شبهوه ببعض العبد من نفسه واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من شبعين كقول الشافعي وإحدى الطحاوي بغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فإذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الليث وبأن سليمان كاتب أبي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تأجيلا وقد تقدم ذكر خبره وبأن عجز المكاتب عن التقدير الحال لا يمنع حصة الكتابة كالباع في المجلس كذا استترى ما يساوي درهم ما بعشرة دراهم مائة وهو لا يتقدر حينئذ إلا على درهم فكذا الباع مع عجزه عن أكثر الثمن وبأن الشافعية أجازوا السلم الحال ولم يقنوا مع التسمية مع أنهم أشعروا بالتأجيل وأما قول المصنف في كل سنة فيهم فأخذ من ضرورة الخبر الوارد في قصة برة كما سيأتي التصريح به بعد باب ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه فان العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التحميم بالأشهر جاز ولم يثبت التأجيل في رواية النسبي واختلاف في المراتب بالخبر في قوله أن علمتم فيهم خيرا كما سيأتي بيانه بعد بابين وروى ابن علقمة عن عطاء بن رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت مملوكا لحويطب بن عبد العزى فسألته الكتابة فأنى فنزلت والذين يتغنون الكتاب الآية أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صديق في العصابة **(قوله)** وقال روح عن ابن جريح قلت لعطاء أو أوجب على إذا علمت له مالا أن يكتبه قال ما أراه إلا واجبا وصلاته مع يسيل القاضي في أحكام القرآن قال

وقال عمرو بن دينار قلت
لعطاء أنا أثره عن أحد قال لا
ثم أخبرني أن موسى بن أنس
أخبره أن سير بن أنس
المكاتب وكان كثير المال
فأبى فأنطلق إلى عمر رضي
الله عنه فقال كاتبه فأبى
فضربه بالدرية وثلاثين عرس
فكانوا بهم أن علمتم فيهم
خير أفي كتابه وقال الليث
حدثني يونس عن ابن شهاب
قال عروة قالت عائشة رضي
الله عنها إن بريدة دخلت
عليها تستعجنها في كتابها
وعليها خمس أواق فجمعت
عليها في خمس سنين فقالت
لها عائشة ونفست فيها
أرأيت أن عددت لهم عدة
واحيدة أليس كذلك
فأعققت فيكون ولا أولك
فذهبت بريدة إلى أهلها
فعرضت ذلك عليهم فقالوا
لا إلا أن يكون لنا الولاء
قالت عائشة فدخلت على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فذكرت ذلك له فقال
لها رسول الله صلى الله عليه
وسلم أئمتهم فأعقتهم فأئمتها
الولاء بن أعققت ثم قام رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
مباين رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله
من اشترط شرطاً ليس في
كتاب الله فهو باطل شرط
الله أحق وأوثق

حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عبادة بهذا وكذا أخرجه عبد الرزاق والشافعي من
وجهين آخر بن عن ابن جريج **(قوله)** وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أنا أثره عن أحد قال لا
هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا من القري ي وهو ما عرف في هذا الاثر من رواية عمرو
ابن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية بغيره لزم منه الخطأ والذي وقع في رواية
اسماعيل المذكورة وقاله لي أيضا عمرو بن دينار والضمير يعود على القول بوجوبه أو قال ذلك هو
ابن جريج وهو فاعل قلت لعطاء وقد مر حذالك في رواية اسمعيل حيث قال في السند
المذكور قال ابن جريج ثم أخبرني عطاء وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه
البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جريج وقالوا فقيه وقالها عمرو بن دينار والحاصل
أن ابن جريج نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم
وجدته في الأصل المعتمد من رواية الترمذي عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال
عمرو بن دينار وانظروا له عمرو بن دينار رأيت القول المذكور **(قوله)** ثم أخبرني أن موسى بن أنس
أخبره أن سير بن أنس المكاتب وكان كثير المال التنازل ثم أخبرني أن ابن جريج أيضا أخبره
هو عطاء ووقع بيننا كذلك في رواية اسمعيل المذكورة ولفظه قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن
موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سير بن أبي محمد بن سيرين سأل فذكره ووقع في رواية عبد
الرزاق عن ابن جريج أخبرني خبر أن موسى بن أنس أخبره وقد عرف اسم الخبر من رواية روح
وظاهر سياق الإرسال فإن موسى لم يذكروا سؤال ابن سيرين من أنس المكاتب وقد رواه عبد
الرزاق والطبري من وجه آخر متصلا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال
أرادني سير بن علي المكاتب فأبى فأتى عمر بن الخطاب فذكره وسير بن المذكور يكنى أبا عزة
وهو والد محمد بن سيرين النخعي المشهور وأخوته وكان من سبي عيينة التمار اشتراه أنس في خلافة أبي
بكر وروى هو عن عمرو وغيره وذكر ابن حبان في ثقات التابعين **(قوله)** فأنطلق إلى عمر زاد
اسماعيل بن اسحق في روايته فاستعداد عليه وزاد في آخر القصة وكاتبه أنس وروى ابن سعد
من طريق محمد بن سيرين قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروى البيهقي من طريق
أنس بن سيرين عن أبيه قال كاتب أنس علي عشرين ألف درهم فإن كانا مشنطين جمع بينهما
بجمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ولابن أبي شيبة من طريق سعيد الله بن أبي بكر بن
أنس قال هذه مكاتبه أنس عندها هذا ما كاتب أنس غلامه سير بن كاتبه علي كذا وكذا ألف وعلى
غلامين يعملان مثل عمله واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى وجوب الكتابة إذا سأل بالعبدان
عمر لما ضرب أنس على الاستعاضة على ذلك وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب
المؤكدة وكذلك ما رواه عبد الرزاق أن عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت
فلا يدل أيضا على أنه كان يرى الوجوب ونقل ابن حزم القول بوجوبه عن مسروق والنفاء
زاد القرطبي وعكرمة وعن اسحق بن راوية أن كاتبه واجبة إذا طلبها ولكن لا يجبر الحاكم
السيد على ذلك وللشافعي قول بالوجوب وبه قال الظاهرية واختاره ابن جرير الطبري قال ابن
القصار أغما علاء أنساب الدررة على وجه النصح لأنس ولو كانت الكتابة لزم أنساب أبي وأنساب
نبيه عمر إلى الأفضل وقال القرطبي لما ثبت أن ربيعة العبد وكسبه ملك السيد دل على أن الأمر

بكتابه غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصير بمنزلة قوله اعتقني بلا شيء وذلك غير واجب
اتفاقا ومحل الوجوب عند من قال به ان كان المراد قادرا على ذلك ورضى السيد بالقدر الذي تقع
به المكاتبه وقال أبو سعيد الاصلطري انقرشة الصارفة لا امر في هذا عن الوجوب الشرطي
قوله ان علمتم فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه
فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابه عقد غرر وكان الاصل أن لا تجوز فلما وقع الاذن فيها
كان أمرا بعد منع والا امر بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت
بأدلة أخرى ثم أورد المصنف قصة بريدة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابه فأورد في هذه
الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعلية أو وصله الذهلي في
الزهريات عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث والمخفوف رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه
بغير واسطة وسأني في الباب الذي يليه عن قتيبة عن الليث وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة
وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم
يونس والليث كلاهما عن ابن شهاب وهذا هو المخفوف ان يونس رفيق الليث فيه لاشيخه ووقع
التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد وعند
النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضا مخالفة
للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن وعليها خمس أواق فجمعت عليها في خمس
سنين والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد بابين عن أبيه انها كانت على تسع أواق
في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم وقد جزم الاسماعيل بأن الرواية
المعلقة غلط ويكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والحب
الطبري ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئا ويحتاج بانها كانت حصلت
الاربعة أواق قبل أن تستعين عائشة ثم جاءت ارق قد بقي عليها خمس وقال القرطبي يحتاج بأن
الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث
هشام ويؤيده قوله في رواية حمزة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد فقال أهلها ان شئت
أعطيت ما ياتي وذكر الاسماعيل انه رأى في الاصل المسموع على الفربري في هذه الطريق انها
كانت على خمسة أوساق وقال ان كان مضبوطا فهو يدفع سائر الاخبار (قلت) لم يقع في شيء من
النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا الاواق وكذا في نسخة النسفي عن البخاري وكان يمكن على
تقدير صحة ان يجمع بأن قيمة الاوساق الخمسة تسع أواق لكن يعكر عليه قوله في خمس سنين
فتعين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقالت عائشة ونسيت فيها هو بكسر التاء
جمله حاله أي رغبت **(قوله باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطا**
ليس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكمين وكان تفسير الاول بالثاني وان ضابط الجواز
ما كان في كتاب الله وسأني في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن
بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الامة وقال ابن خزيمة ليس في
كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لأن كل من شرط شرطا لم ينطق بكتاب الله بطل
لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أو صافه أو من

* (باب ما يجوز من شروط
المكاتب ومن اشترط شرطا
ليس في كتاب الله) *

نجومه ونحو ذلك فلا يطل وقال النووي قال العلماء الشروط في البيع أقسام أحدها يقتضيه إطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقا الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وحديث عائشة وقصة بريرة الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستثناء منعتة فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله أي ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلا من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلا دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا (قوله فيه عن ابن عمر) كذا لا يذروا غيره فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآتي في الباب الذي يليه وقد مضى بلفظ الاشتراط في باب البيع والشراء مع التسامع من كتاب اليسوع (قوله إن بريرة) هي بنت الموحدة بوزن فعيلة مشتقة من البرير وهو غرار الراك وقيل إنها فاعلة من البرعة في مفعولة كبر ورتا أو بمعنى فاعلة كرحمة كذا وجهه القرطبي والاقول أولى لأنه صلى الله عليه وسلم غير اسم جنسية وكان اسمها بريرة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البر لم يشاركتم في ذلك وكانت بريرة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الألف وعاشت إلى خلافة معاوية وتدرست في عهد الملائكة بن عمروان أنه يلي الخلافة نبشيرة بذلك وروى هذا ذلك عنها (قوله فان أحبوا أن أقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي ففعلت) كذا في هذه الرواية وهي نظير رواية مالك عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ ان أحب أهلنا أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت وضاغرة أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال المسكينة ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولأنهم أعقوها غيرها وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الإشكال فقال بعد قوله ان أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي ففعلت وكذلك رواه وعيب عن هشام فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها إذا اعتق فرع ثبوت المالك ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب فقال صلى الله عليه وسلم ابتاعى فاعتق وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام خذها ويضع ذلك أيضا قوله في طريق أبي نعيم الآتية دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت اشتريني وأعتقني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها وهم ذائقه الانكار على موالى بريرة إذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ويؤيده قوله في رواية أبي نعيم المذكورة قالت لا تبعوني حتى تشتطوا ولائي وفي رواية الأسود الآتية في الفرائض عن عائشة اشتريت بريرة لاعتقها فاشتط أهلها ولاعتها وسأني قريشاني الهبة من طريق القاسم عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة وانهم اشتطوا ولاعتها (قوله ان رجعي إلى أهلك) المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الأصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته على الأصح عند الشافعية (قوله ان شئت أن تحتسب) هو من الحسبة بكسر الميم أي تحتسب الاجر عند الله ولا يكون لها ولا (قوله فذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) في

فيه عن ابن عمر حديثنا قتيبة
حديثنا الليث عن ابن
شهاب عن عروة أن عائشة
رضي الله عنها أخبرته
أن بريرة جاءت تستعينها
في كتابتها ولم تكن قضت
من كتابتها شيئا قالت لها
عائشة ارجعي إلى أهلك فان
أحبوا أن أقضي عنك
كتابك ويكون ولاؤك لي
ففعلت فذ كرت ذلك بريرة
لاهلها فأتوا وقالوا ان شئت
أن تحتسب عليك فلفعل
ويكون ولاؤك لنا فذ كرت
ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم

اتباعي فأعتقني فأعنا الولاء لمن
أعتقني قال ثم قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ما بال أداس يشترطون
شروطا ليس في كتاب الله
من اشترط شرط ليس في
كتاب الله فليس له وان شرط
مائة مرة شرط الله أحق
وأوثق * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهم ما قال أرادت
عائشة رضي الله عنها أن
تشتري جارية لتعتقها
فقال أهلها على أن ولأهنا
لنا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا ينعك ذلك
فأعنا الولاء لمن أعتقني * (باب
استعانة المكاتب وسؤاله
الناس) * حدثنا عبد بن
إسماعيل حدثنا أبو أسامة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
باعت بريرة فقالت اني
كأنت أهلي على تسع أواق
في كل عام أوفية فأعنيني
فقالت عائشة ان أحب
أهلك أن أعدها لهم عدة
واحدة وأعتقك فقلت
فيكون ولائك لي فذهبت
إلى أهلها فأبوا ذلك عليها
فقالت اني قد عرضت ذلك
عليهم

رواية هشام فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأني فأخبرته وفي رواية مالك عن
هشام فباعت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت عليهم فأبوا
فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية آيين الآتية فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه
زاد في الشروط من هذا الوجه فقال ما شأن بريرة ولمسلم من رواية أبي أسامة ولا بن خزيمة من
رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام فباعتني بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي
فيما بيني وبينهما ما أراد أهلها فقلت لاها الله اذا ورفعت صوتي وانتهرت فسمع ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فسأني فأخبرته لفظ ابن خزيمة (قوله) اتباعي فأعتقني هو كقوله في حديث ابن عمر
لا ينعك ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي
يليه (قوله) وان شرط في رواية أبي ذر وان اشترط (قوله) مائة مرة في رواية المستنق في مائة شرط
وكذا هو في رواية هشام وآيين قال النووي معنى قوله ولو اشترط مائة شرط انه لو شرط مائة مرة
توكيد فهو باطل ويؤيد قوله في الرواية الاخيرة وان شرط مائة مرة وانما حمله على التأكيد
لان العموم في قوله بكل شرط وفي قوله من اشترط شرط ادا على بطلان جميع الشروط
المذكورة فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فانها لو زادت علم ان الحكم كذلك لمادات عليه
الصيغة نعم الطريق الاخيرة من رواية آيين عن عائشة بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء
لمن أعتق وان اشترطوا مائة شرط وان استعمل التأكيد لكنه ظاهر في ان المراد به التعبد وذكر
المائة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان ما شرطه خرج شريح التكمين
يعني ان الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد منه ان الشروط المشروعة صحيحة
وسأني التخصيص على ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله) عن ابن عمر أرادت
عائشة في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة
فصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر الى تفرد عن مالك بذلك وليس كذلك فأنخرجه
أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه السيوطي في المعرفة من
طريق الربيع ويمكن ان يكون هنا عن لا يرايه أداة الرواية بل في السياق شيء من حذف تقديره
عن قصة عائشة في ارادتها شراء بريرة وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة في النسائي من طريق يزيد
ابن زومان عن عروة عن بريرة انها كان في ثلاث سنين قال النسائي هذا خطأ والصواب رواية
عروة عن عائشة (قلت) واذ اجل على ما قرنته لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الرواية
عنها نفسها وقد قررت هذه المسئلة بتطالرها فيما كتبه على ابن الصلاح (قوله) لا ينعك في رواية
أبي ذر لا ينعك بنون التأكيده والاول رواية مسلم (قوله) ما استعانة المكاتب
وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام لان الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره وكأنه يشير
الى جواز ذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقرب بريرة على سؤالها عائشة في اعانتها على كتابها وأما ما
أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبي كثير رفعه في هذه الآية ان علمت فيهم خيرا قال
حرفه ولا ترسلوهم كلا عن الناس فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه (قوله) عن هشام زاد أبو ذر
ابن عروة (قوله) فأعنيني كذا اللاد كثير في صيغة الامر لا مؤنث من الاعانة وفي رواية الكشميهني
فأعتقني بصيغة الخبر المان من الاعيان والضمير للاواق وهو متجبه المعنى أي أعجزني عن

تحصيلها وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عمار عن ابن خزيمة وغيره فاعتقني بصيغة الامر للمؤنث بالعتق الا ان الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الاول (قوله فأبوا الا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه فانتزعتها وكأن عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك (قوله خذنها فاعتقها واشترطني لهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فاسد واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده الى يحيى بن أكرم أنه أنكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصروفة بالاشترط لكونه انتزعا من روايات غيره قابلة للتأويل وأشار غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كالمعنى وأثبت الرواية آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المزمع حديثه يدعي الشافعي بلفظ واشترطني به صيغة قطع بغير تاء مشددة ثم وجهه بان معناه أظهرى لهم حكم الولاء والاشراط الاظهار قال أوس بن حجر * فاشترط في نفسه وهو معصم * أى أظهر نفسه انتهى وأنكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزمع والامم وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور واشترطني بصيغة أمر المؤنث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضا تأويل الرواية التي بلفظ اشترطني وان اللام في قوله اشترطني لهم بمعنى على كقوله تعالى وان أسأمت فلها وهذا هو المشهور عن المزمع وحزم به عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي اسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حمزة بن عمار عن حماد بن عمار عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكرم غلط والتأويل المنقول عن المزمع لا يصح وقال النووي وتأويل اللام بمعنى على هنا ضعیف لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشرط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكر الا ارادة الاشرط في أول الامر فالجواب ان سياق الحديث يأبى ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في حملها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في قوله اشترطني للاباحة وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا يتنفعهم فوجوده وعدمه سواء وكأنه يقول اشترطني أو لا تشترطني فذلك لا يتنفعهم ويقوى هذا التأويل قوله في رواية آية آخر أبواب المكاتب اشترطها وادعهم يشترطون ما شاءوا وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشترط البائع الولاء باطل واشترط ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الامر عن يديه التمسيد على ما آل الحال كقوله وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله وكنقول موسى ألقوا ما أنتم ملقون أى فليس ذلك بنافعكم وكأنه يقول اشترطني لهم فسيعلمون أن ذلك لا يتنفعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال يشترطون شروطا الخ فوجههم بهذا القول مشير الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بإبطاله اذ لو لم يتقدم بيان ذلك لبدا ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل لانه كان يكون باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه التمسيد كقوله تعالى اعلموا ما كنتم في الامم لما كان سن اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصي حدود واداب وكان من أدب

فأبوا الا أن يكون الولاء
لهم فسمع بذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسألتني فأخبرته فقال
خذنها فأعتقها واشترطني
لهم الولاء فان الولاء لمن
أعتق قالت عائشة فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الناس فحمد الله
وأثنى عليه ثم قال أما بعد

العاصين أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من إيسر الأدب
وقال غيره معنى اشترطى أتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا إليه مراعاة
لتخفيف العتق لتشوق الشارع إليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من
أحد إلا بأذن الله أى تتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالاذن إباحة الأضرار بالبحر قال ابن
دقيق العيدوهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث
السياق وقال النووي أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بما نشأ في هذه القضية وإن سببه
المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفة حكم الشرع وهو كمنسج الحج ويستفاد منه ارتكاب
تلك الحجة مبالغية في إزالة ما كفو عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب
أخف المنسجين إذا استلزم إزالة أشدهما وتعتب بأنه استدلال يختلف فيه على مختلف فيه
وتعتبه ابن دقيق العيدان التخصيص لا يثبت إلا بدليل ولأن الشافعى نص على خلاف هذه
المقالة وقال ابن الجوزى ليس في الحديث أن اشتراط الولاة والعق كان مقارنا للعقد فيحمل على
أنه كان سابقا للعقد فيكون الأمر بقوله اشترطى مجزئا للوعد ولا يجب الوفاء به وتعتب باستبعاد
أنه صلى الله عليه وسلم يأمر شخصاً أن يعد مع علمه بأنه لا يفي بذلك الوعد وأغرب ابن حزم فقال كان
الحكم ثابتاً بجواز اشتراط الولاة لغير المعتق فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذى كان جائزاً فيه
ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه صلى الله عليه وسلم بقوله إنما الولاة لمن أعنتى ولا يخفى بعد ما قال
وسياق طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان وقال الخطابى وجه
هذا الحديث أن الولاة إنما كان كلهمته النسب والانسان إذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه
عنه ولو نسب إلى غيره فكذلك إذا أعنتى عبداً ثبت له ولأولاده ولأولاد قتل ولا يبع عنه أو أذن في قتله
عنه لم ينتقل فلم يعبأ باشتراطهم الولاة وقيل اشترطى ودعيتهم يشترطون ما شاؤوا ونحو ذلك لأن ذلك
غير فادح في العسق قبل هو بمنزلة اللغوم من الكلام وأخر أعلامهم بذلك ليكون رده وابطاله قولاً
شهيراً يخاطب به على المنبر ظاهراً اذ هو أبلغ في النكير وأكد في التعبير به وهو يؤل إلى أن الأمر
فيه بمعنى الإباحة كما تقدم **(قوله فقتل الله أحق)** أى بالاتباع من الشروط المخالفة له **(قوله)**
(وشرط الله أو ثق) أى بالاتباع حدوده التى حدوها وليست المنفعة هنا على حقيقة إنما المشاركة
بين الحق والباطل وقد وردت صيغة أفعل لغير التخصيص كثيراً ويحتمل أن يقال ورد ذلك على
ما اعتقدوه من الجواز **(قوله ما بال رجال)** أى ما حالهم **(قوله إنما الولاة لمن أعنتى)** يستفاد منه
أن كلمة إنما للعصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفسه عماده ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاة
للمعتق نفسه عن غيره واستدل بنفسه ومعه على أنه لا ولا لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه
شحنة خلافاً للنفقة ولا الملة قط خلافاً لاسمى وسيأتى مزيد بسط لذلك في كتاب القرائن أن
شاء الله تعالى ويستفاد من منطوقه إثبات الولاة لمن أعنتى سابقه خلافاً لمن قال يصير ولأوه
للمسلمين ويدخل فحين أعنتى عتق المسلم للمسلم وللأشرك بالعباس ثبوت الولاة للمعتق **(تنبيه)***
زاد النسائى من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة فى آخر هذا الحديث نفي هار رسول
الله صلى الله عليه وسلم بين زوجها وكان عبداً وهذه الزيادة ستأتى فى النكاح من حديث ابن
عباس ويأتى الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى مع ذكر الخلاف فى زوجها هل كان حراً

ما بال رجال يشترطون
شروطاً ليست فى كتاب الله
فأيا شرط كان ليس فى كتاب
الله فهو باطل وإن كان
مأثراً شرط فقتل الله أحق
وشرط الله أو ثق ما بال رجال
منكم يقول أحدكم أعنتى
يا فلان رلى الولاة إنما الولاة
لمن أعنتى

أو عبد أو تسميته وما اتفق له بعد فراقها وفي حديث بريرة هذا من الفوائد سوى ما سبق وسوى
 ما سيأتي في النكاح جواز كتابة الامة كالعبد وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج وان لم يس
 له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي الى فراقها امنه كما انه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق
 أمته التي تحته وان أدى ذلك الى بطلان نكاحها ويعتبط من عتقها من السعي في مال الكتابة
 انه ليس عليها خدمته وفيه جواز سعي المكاتب وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من
 ذلك ولا يخفى ان محمل الجواز اذا عرفت جهة حل كسبها وفيه البيان بأن انتهى الوارد عن
 كسب الامة محمول على من لا يعرف وجه كسبها أو محمول على غير المكاتبه وقمعه ان للمكاتب
 أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك لزوم خلافه من شرطه وفيه جواز السؤال لمن
 احتاج اليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وفيه انه لا بأس بتعجيل مال الكتابة وفيه جواز
 المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها وأن المرأة الرشيدة تنصرف لنفسها في البيع
 وغيره ولو كانت من زوجة خلافه من ان ذلك وسما في له من يد في كتاب الهمة وأن من لا يتصرف
 بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك وأن العبد اذا أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه وفيه
 جواز رفع الصوت عند انكار المنكروا أنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعتق أن يظهر ذلك لأصحاب
 الرقبة ليتسائلوا في الثمن ولا يعتد ذلك من الرياء وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرع
 وانتهار الرسول فيه وفيه أن الشيء اذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة
 وان للمرأة أن يقضي عنه دينه برضاه وفيه جواز الشراء بالنسيئة وان المكاتب لو عمل بعض
 كتابته قبل الحل عن أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك وجواز الكتابة على
 قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر لأن بين الثمن والخير والموجل فرقاً ومع ذلك فقد بذلت عائشة
 المؤجل ناجزاً فدل على ان قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها يبيعونها بذلك
 وفيه ان المراد بالخير في قوله تعالى ان علمتم فيهم خيراً القوة على الكسب والوفاء بما وقعت
 الكتابة عليه وليس المراد به المال ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيد فكيف يكاتبه
 بماله لكن من يقول ان العبد ملك لا يرد عليه هذا وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال
 مع انه يقول ان العبد لا يملك فنسب الى التناقض والذي يظهر انه لا يصح عنه أخذ الأمرين
 واحتج غيره بأن العبد مال لسيد والمال الذي معه لسيد فكيف يكاتبه بماله وقال آخرون
 لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لانه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أو لا مال عنده
 فكذا انما يقال فيه وفاء وفيه أمانه وفيه حسن معاملة ونحو ذلك وفي الحديث أيضاً جواز
 كتابة من لا حرف له وفقاً للجمهور واختلاف عن مالك وأحمد وذلك ان بريرة جاءت تستعين على
 كتابتها ولم تكن قننت منها شيئاً فلو كان لها مال أو حرف لما احتاجت الى الاستعانة لان كتابتها
 لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة ان عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه
 وهي لم تنقص من كتابتها شيئاً وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكتابة من مسئلة
 الناس والرد على من كره ذلك وزعم انه أوساخ الناس وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة
 وعند المالكية رواية انه لا يجزئ عن القرض وفيه جواز الكتابة بتقليل المال وكثيره وجواز
 التأقيت في الديون في كل شهر مثلاً كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجعولاً لانه يتبين
 بانقضاء الشهر الحلال كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لا احتمال أن يكون قول بريرة في كل عام

أرفيسة أي في غرته مثلاً وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون فإن المكاتب
لو عجز حل لسيده ما أخذ منه بخلاف الاجنبي وقال ابن بطال لافرق بين الديون وغيرها
وقصة بريرة شحولة على ان الراوى قصير في بيان تعيين الوقت والايام لاجل شحولا وقد نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن السلف الا الى أجل معلوم وفيه ان العتق في الدراهم الصحاح المعلومة
الوزن يكفي عن الوزن والمعاملة في ذلك الوقت كانت بالآواق والواقية أربعون درهما كما
تقدم في الزكاة وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعتق الى مقدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم المدينة ثم أمر بالوزن وفيه نظر لان قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بخمسين
ثمان مئة لكن يحتفل قول عائشة أعدتها لهم عدة واحدة أي أدفعها لهم وليس مرادها
حقيقة العتق ويؤيده قولها في طريق عرة في الباب الذي يليه أن أحب لهم عنك صبة واحدة وفيه
جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لنفسه ولا يهبه مثلاً وان من
الشروط في البيع ما لا يطل ولا يضرب البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذا رضى وان لم يكن
تاجراً عن أدائهم قد حل عليه لان بريرة لم تقبل انها عجزت ولا تستصلها النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى في بسط ذلك في الباب الذي يليه وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها اذا كان المتاجر
من يؤمن وان الرجل اذا رأى شاهداً حال يقتضي السؤال عن ذلك سأل وأعان وانه لا بأس
للمساكن أن يحكمهم زوجته ويشهد وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ويؤخذ منه حكم العبد
بطريق الاولى وفيه ان عقد الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وان بيع الامه ذات الزوج ليس
بطلاق وفيه البداءة في الخطبة بالهدوء والنساء وقول أما بعد فيها والقيام فيها وجواز تعدد الشروط
لقوله مائة شرط وان الايتاء الذي أمر به السيد ساقط عنه اذا باع مكاتبه للعتق وفيه
أن لا كراهة في السجيع في الكلام اذا لم يكن عن قصد ولا متكلفاً وفيه ان للمكاتب حالة تارق فيها
الانحرار والعبد وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يظهر الامور للمسلمة من أمور الدين ويعلمها
ويخطب بها على المنبر لا شاعته او يراعى مع ذلك قلوب أصحابه لانه لم يعين أصحاب بريرة بل قال
ما بال رجال ولا نهى يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للمذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة
وغیرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فاسما كانت خاصة بقاطمة فلذلك
عينها وفيه حكاية الوقائع تعريف الاحكام وان اكتب المكاتب له لالسيد وجواز تصرف
المرأة الرشيد في مالها بغير إذن زوجها ومراسلتها الاجانب في أمر البيع والشراء كذلك
وجواز شراء السبعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلاً لان عائشة بذلت مائة رئيسية على
جهة التقدم مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة وفيه جواز استئذنه من لا مال له عند
حاجته اليه قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة
وجود سابق الجسد كثير منها في كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير
تصنيفين كبيرين أكثر اقياماً من استنباط الفوائد منها فذكر أشياء (قلت) ولم أقف على
تصنيف ابن خزيمة وورقت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ونقصت منه ما تيسر
بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة الى أربع مائة أكثر مما تعد
مكاتب كما وقع نظير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف فائدة

وفائدة **(قوله ما يبيع المكاتب)** في رواية السرخسي والمستفي المكاتب
والأول أصح لقوله إذا رضى وهذا الخيار منه لأحد الأقوال في مسألة يبيع المكاتب إذا رضى
بذلك ولم يجز نفسه وهو قول أحد ورعيه والأوزاعي والليث وأبو ثور وأحمد قول الشافعي
ومالك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم ما على تفاضل لهم في ذلك ومنعه أبو حنيفة
والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأبو عوف عن قصة بريدة بن حبان عجزت نفسها واستبدلوا
بأسبغة بريدة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كآلة
من لا مال عنده ولا حرقتله قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريدة أنها عجزت عن أداء
النجوم ولا أخبرت بأنه قد حل عليه شيء ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي صلى الله عليه وسلم
لها عن شيء من ذلك ومنهم من أول قولها كآلة أثبت أهل فقال معناه رآودتهم واتفقت معهم على
هذا القدر ولم يقع العقد بعد ذلك ببيعته فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف
ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق
الابعد إذا بيع النجوم كالأول أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها وإسبغها
بيده قبل دخولها ومن المالكية من زعم أن الذي اشتريه عائشة كآلة بريدة لا رقبتهما وقد تقدم
رده وقيل أنهم باعوا بريدة بشرط العتق وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند
الشافعية والمالكية وعن الحنفية يطل **(قوله وقالت عائشة هو عبد ما بقي عليه شيء)** وقال
زيد بن ثابت ما بقي عليه درهم وقال ابن عمر هو عبدان عاص وان مات وان جنى ما بقي عليه شيء) أما
قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال
استأذنت علي عائشة فرفعت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقالت أذيت ما بقي عليك من
كآلة قالت ثم أيسر قالت ادخل فانك عبد ما بقي عليك شيء وروى الطحاوي من طريق
ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضر بن أنس قال لعائشة ما أراك إلا استعصمين
متى فقالت مالك فقال كآلة أثبت فقالت انك عبد ما بقي عليك شيء وأما قول زيد بن ثابت فوصله
الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي شيبة عن حماد بن زيد بن ثابت قال في المكاتب
هو عبد ما بقي عليه درهم وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول في
المكاتب هو عبد ما بقي عليه شيء وهو مولى ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن
عمرو في أثناء حديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بريدة لكن انما تتم الدلالة منه لو كانت
بريدة أدت من كتابها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئا وكان فيه خلاف عن السلف
فعن علي إذا أدى الشطر فهو غريم وعنه يعتق منه بقدر ما أدى وعن ابن مسعود لو كآته
على مائتين وقيمه مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كآته عتق وروى
النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ورجال اسناد ثقات لكن
اختلف في إرساله ووصله حجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ووجه الدلالة منه أن بريدة
بيعت بعد أن كآت ولو كان المكاتب يصير بنفسه الكتابة حر لا يمنع بيعها ثم ساق المصنف

* (باب يبيع المكاتب إذا رضى) * وقالت عائشة هو عبد ما بقي عليه شيء وقال زيد بن ثابت ما بقي عليه درهم وقال ابن عمر هو عبدان عاص وان مات وان جنى ما بقي عليه شيء * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن عبد الرحمن أن بريدة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فقالت لها ان أحب إليك أن أصيب إهم ثمنك صبة واحدة أو أعتقك فعلت فذ كرت بريدة ذلك لاهلها

فقالوا الا ان يكون
 الولاء لنا قال مالك قال
 يحيى فزعت عمرة أن عائشة
 ذكرت ذلك لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال اشترها
 وأعتقها فافما الولاء لمن أعتق
 * (باب) * اذا قال المكاتب
 اشترني وأعتقني فاشتره
 لذلك * حدثنا أبو نعيم
 حدثنا عبد الواحد بن
 أيمن عن أبيه قال دخلت
 على عائشة رضي الله عنها
 فقلت كنت غلاما لعتبة
 ابن أبي لهب ومات وورثني
 بنوه وانهم باعوني من ابن
 أبي عمرو فاعتقني ابن أبي
 عمرو واشترطوا عتبة الولاء
 فقالت دخلت بريرة وهي
 مكاتبة فقالت اشتريني
 فاعتقني قالت نعم قالت
 لا يبعوني حتى يشترطوا
 ولاني فقالت لا حاجة لي
 بذلك فسمع بذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم أو بلغه فذكر
 ذلك لعائشة فذكرت عائشة
 ما قالت لها فقال اشترها
 فاعتقها ودعهم يشترطوا
 ماشاوا فاشترتها عائشة
 فاعتقتها واشترط أهلها
 الولاء فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم الولاء لمن أعتق
 وان اشترطوا ما شئوا
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 * (كتاب الهبة وفضلها
 والتحريض عليها) *

قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن ان بريرة جاءت تستعين عائشة
 وصورة سباقه الارسل ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من
 وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة وفي رواية هناك عن عمرة سمعت عائشة فظهر انه
 موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مظرف عن مالك كذلك وقوله الا أن يكون الولاء لنا في
 رواية الكشي في الا أن يكون ولاؤك وقوله قال مالك قال يحيى هو ابن سعيد وهو موصول
 بالاسناد المذكور * (قوله) * اذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتره لذلك
 أي جاز (قوله عن أبيه) هو أيمن الحبشي المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد وهو غير أيمن بن
 نايل الحبشي المكي نزيل عسقلان وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد الواحد في البخاري
 سوى خمسة أحاديث هذا وآخران عن عائشة وحدثان عن بابر وكلهما متابعين ولم ير عنه
 غير ولده عبد الواحد (قوله وورثني بنوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عتبة والد الفضل
 الشاعر المشهور وأبا خراش بن عتبة ذكره النفا كهسي في كتاب مكاتبهم بن عتبة والد أحمد
 المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن أبي عمران ويزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن يزيد
 المذكور عند النفا كهسي أيضا ولم أر لهم ذكر في كتاب الزبير في النسب وعتبة بن أبي لهب له حصة
 دون أخيه عتبة بالتصغير فانه مات كافرا (قوله من ابن أبي عمرو) في رواية النسبي والكشي في
 من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشي في بن عمر بن عبد الله الخزرجي (قوله فيه اشترها) فاعتقها
 ودعهم يشترطوا ماشاوا فاشترها عائشة فاعتقتها في هذا دلالة على ان عقد الكاتبة الذي كان
 عقد لها هو واليهما تنسب بائنا عاتقها وفيه رد على من زعم ان عائشة اشترت منهم الولاء
 واستدل به الاوزاعي على ان المكاتب لا يباع الا لعتق وبه قال أحمد واسحق وقد تقدم ذكر
 اختلاف العلماء في ذلك قريبا والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب
 على ستة وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى
 تسعة وأربعون حديثا والخالص سبعة عشر حديثا وافقه مسلم على تحريضها سوى ثلاثة
 حديث أبي هريرة في عتق عبده وحديث أنس في قصة العباس وحديث من سيدكم وفيه من
 الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) *

كذا الجعيع الا للكشي في وابن شويه فقالا فيها بدل عليها وأخر النسبي البسلة والهبة بكسر
 الهاء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الأبراء وهو هبة الدين من هو عليه
 والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له ومن
 خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الخاص
 على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرّف الهبة بأنها غليك بلا عوض وصنيع المصنف
 محمول على المعنى الاعم لانه أدخل فيها الهدايا (قوله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة) كذا
 لا أكثر وسقط عن أبيه من رواية الاصيلي وكرية وضبط عليه في رواية النسبي والصواب اثباته

وكذا

حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم من طريق اسمعيل القاضي وأبو عوانة عن
 ابراهيم الحربي كلهم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه ومن طريق شبابة وعثمان بن عمرو بن
 المبارك عند الاسماعيلي وأخرجه البخاري في الادب المفرد عن ادم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك
 وكذلك رواه الليث عن سعيد كما سيأتي في كتاب الادب. وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر
 عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر
 الحديث وقال غريب وأبو معشر يضعف وقال الطريقي انه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه
 كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة نعم من زاد فيه عن أبيه
 أحفظ وأضبط فروايتهم أول. والله أعلم (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عثمان
 ابن عمر روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (قوله يا نساء المسلمين) قال عياض الاصح
 الا شهر نصب النساء وجر المسلمين على الاضافة وهي رواية المشاركة من اضافة الشيء الى صفته
 كسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يتدرون فيه محذوفاً وقال
 السهيلي وغيره جاء رفع الهمزة على أنه منادى مفرد ويجوز في المسلمين الرفع صفة على اللفظ
 على معنى يا أيها النساء المسلمين والنصب صفة على الموضع وكسرة التاء علامة النصب وروى
 بنصب الهمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للخفض بالاضافة كقولهم مسجد الجامع وهو
 مما أضيف فيه الموصوف الى الصفة في اللفظ فالبصريون يثاقرونه على حذف الموصوف وإقامة
 صفتهم مقامه نحو يا نساء الانفس المسلمين أو يا نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكافرات
 وقيل تقديره يا فاضلات المسلمين كما يقال هؤلاء رجال القوم أي أفاضلهم والكوفيون
 يدعون ان لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الالفاظ في المغايرة وقال ابن رشيد يرجح به انه
 خاطب نساء باعياهن فاقبل بدائه عليهن فصحت الاضافة على معنى المدح لهن فالمعنى يا خيرات
 المؤمنات كما يقال رجال القوم وتعقب بأنه لم يخصهن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم
 وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الالتحاق وأنكر ابن عبد البر رواية الاضافة وردده ابن السيد
 بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلا معنى للانكار وقال ابن بطال يكن تخريج يا نساء
 المسلمين على تقدير بعيد وهو ان يجعل نعت الشيء محذوفاً عنه قال يا نساء الانفس المسلمين
 والمراد بالانفس الرجال ووجه بعده أنه يصير مدحاً للرجال وهو صلى الله عليه وسلم انما خاطب
 النساء قال الآن يراد بالانفس الرجال والنساء معاً وأطال في ذلك وتعقبه ابن المنير وقد
 رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنين الحديث (قوله جارة لجارتهما) كذا
 للاكثر ولا يذو جارة والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة (قوله فرسن) بكسر الفاء والمهملة
 بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للنرس ويطلق على
 الشاة مجازاً وفوه زائدة وقيل أصلية وأشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير وقبوله الى
 حقيقة الفرسان لانهم لم يجز العادة بأهدائه أي لاتنع جارة من الهدية لجارتهما الموجود عندها
 لاستقلاله بل ينبغي ان تجود لها بما تيسر وان كان قليلاً فهو خير من العدم وذكر الفرسان على
 سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحتقر ما يهدي اليها ولو
 كان قليلاً ووجهه على الاعم من ذلك أولى وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنين تهادوا ولو

عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يا نساء المسلمين
 لا تحتقرن جارة لجارتهما ولو
 فرسن شاة * حدثنا عبد
 العزيز بن عبد الله الاويسى

فرس شاة فأن يثبت المودة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحضر على التهادي ولو بالسير لان
الكثير قد لا يتيسر كل وقت وانما وصل السير صار كثيرا وفيه استحباب المودة واستقاط
التكليف **(قوله ابن أبي حازم)** هو عبد العزيز **(قوله يزيد بن رومان)** بضم الراء ورجال الاسناد
كلهم مديون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق اولهم ابو حازم وهو سلمة بن دينار **(قوله ابن
أخى)** بالنصب على النداء واداة النداء محذوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد
العزيز والله يا ابن أخى **(قوله ان كالتنظر)** هي المخففة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا دخلت
اللام في الخبر **(قوله ثلاثة أهلة)** يجوز في ثلاثة الجرو والنصب **(قوله في شهرين)** هو باعتبار
رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في أول الشهر الثالث
فالمدة ستون يوما والمرق ثلاثة أهلة وسمي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بلفظ
كان يأتي علينا الشهر مانوقد فيسه نارا وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا منافاة
بينهما وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أي سلمة عن عائشة بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد
الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدنان **(قوله ما يعيشكم)** بضم أوله يقال عاشه الله عيشة
وضبطه النوري بتشديد الباء التثنية وفي بعض النسخ ما يعيشكم يسكون المجبة بعد هان
مكسورة ثم تحتانية ساكنة وفي رواية أي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم **(قوله
الاسودان القرو الماء)** هو على التغليب والاف الماء لالونه ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء
وانما أطلقت على القرو الماء لانه غالب قرو المدينة وزعم صاحب المحكم وارتضاه بعض الشراح
المتأخرين ان تغسب الاسودين بالقرو الماء مدرج وانما أرادت الحررة والليل واستدل بأن
وجود القرو الماء يتخفى وصفهم بالسبعة وسبقها يقتضى وصفهم بالضيق وكأنها بالغت في
وصف حالهم بالشد حتى انه لم يكن عندهم الا الليل والحررة وما زادها ليس بطائل والادراج
لا يثبت بالتوسم وقد أشار الى أن مستنده في ذلك ان بعضهم دعا قوما وقال لهم ما عندى الا
الأسودان فرفضوا بذلك فقال ما أردت الا الحررة والليل وهذا حجة عليه لان القوم فهموا القرو
الماء وهو الاصل وأراد هو المزج معهم فالعزاهم بذلك وقد تظاهرت الاخبار بالتفسير المذكور
ولاشك ان أمر العيش نسي ومن لا يجيد الا القرو اضيق حالا من يجيد الخبر مثلا ومن لم يجيد الا الخبر
اضيق حالا من يجيد اللحم مثلا وهذا أمر لا يدفعه الحسن وهو الذي أرادت عائشة وسمي أي
في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن أبيه بلفظ وما هو الا القرو الماء وهو أصرح في
المقصود لا يتقبل الحل على الادراج **(قوله جيران)** بكسر الجيم زاد الاسماعيل من طريق محمد
ابن الصباح عن عبد العزيز ثم الجيران كانوا وفي رواية أي سلمة جيران صدق وسمي أي بعد سمة
أبواب الإشارة الى اسمائهم **(قوله منافع)** بنون ومعهم مله جمع منجحة وهي كعطية لفظا ومعنى
وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال لا يقال منجحة الالفاقة وتستعار للشاة كما تقدم في
الفرس سواء قال ابراهيم الحربي وغيره يقولون منجحتك الناقة وأعرتك الخلة وأعمرتك الدار
وأخذتكم العبد وكل ذلك هبة منافع وقد تطلق المنجحة على هبة الرقبة ويأتي مزيد لذلك بعد
أبواب وقوله يخفون بفتح أوله وثلاثه ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أي يجعلونها له منجحة **(قوله
فيستقيها)** في رواية الاسماعيل فيستقيها منه وفي هذا الحديث ما كان فيه العناية من التقليل

حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه
عن يزيد بن رومان عن عروة
عن عائشة رضي الله عنها
أنها قالت لعروة ابن أخى ان
كالتنظر الى الهلال ثم
الهلال ثم الهلال ثلاثة
أهلة في شهرين وما أوقدت
في آيات رسول الله صلى
الله عليه وسلم نار فقلت
يا عائشة ما كان يعيشكم
قالت الاسودان القرو الماء
الا أنه قد كان لرسول الله
صلى الله عليه وسلم جيران
من الانصار كانت لهم
منافع وكانوا يخفون رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
ألبانهم فيستقيها

* (باب القليل من الهبة) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لودعيت (١٤٧) إلى ذراع أو كراع لأعجب ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت * (باب من

استوهب من أحبائه شيئا) *

وقال أبو سعيد قال النبي

صلى الله عليه وسلم اضربوا

لي معكم سهما * حدثنا ابن

أبي مريم حدثنا أبو غسان

قال حدثني أبو حازم عن

سهل رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وسلم أرسل

إلى امرأة من المهاجرين

وكان لها غلام فبارأه لها

فهرى عبدك فليعمل لنا

أعواد المنبر فأمرت عبدها

فذهب فقطع من الطرء

فصنع له منبرا فلما قضاه

أرسلت إلى النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قد قضاه قال

صلى الله عليه وسلم أرسلني به

إلى بخاؤبه فاحمله النبي

صلى الله عليه وسلم فوضعه

حيث ترون * حدثنا عبد

العزيز بن عبد الله قال

حدثني محمد بن جعفر عن

أبي حازم عن عبد الله بن

أبي قتادة السلمي عن أبيه

رضي الله عنه قال كنت

يومئذ السامع رجال من

أصحاب النبي صلى الله عليه

وسلم في منزل في طريق مكة

ورسول الله صلى الله عليه

وسلم نازل أمامنا والقواء

محرمون وأنا غير محرم

فأبصروا حمارا وحشيا وأد

من الدنيا في أول الأمر وفيه فضل الزهد وإشاروا إلى عدم الاشتراك فيما في الأيدي وفيه
جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكرة بنعمه وإيتاسي به غيره
(قوله ما بال التليل من الهبة) ذكر فيه حديث أبي هريرة لودعيت إلى ذراع أو
كراع وسينأتي شرحه في باب الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ومناسبة للترجمة
بطريق الأولى لأنه إذا كان يجب من دعاء على ذلك القدر ليسير فلا أن يتمله من أحضره إليه
أولى والكراع من الدابة سادون الكعب وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرد حديث أنس عند
الترمذي بالنظر لو أهدى إلى كراع لقبلت وللطبراني من حديث أم حكيم المزاعية قلت يا رسول
الله تكره ذلك قلت قال ما أفجعته لو أهدى إلى كراع لقبلت الحديث وخص الذراع والكراع
بالذكر ليجمع بين الحقير والخطير لأن الذراع كانت أحب إليه من غيرهما والكراع لا قيمة له وفي المثل
أعط العبد كراعا يطلب منك ذراعا وقوله هنا عن سليمان هو ابن مهران الأعشى وأبو حازم
هو سليمان مولى عزة وهو أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطال أشار عليه
الصلاة والسلام بالكراع والفرس إلى الحرس على قبول الهدية ولو قلت لئلا يتبع الباعث من
الهدية لا احتقار الشيء فخص على ذلك ما فيه من التألف (قوله ما بال استوهب
من أحبائه شيئا) أي سواء كان عينا أو منفعة جاز أي بتفسير كراهية في ذلك إذا كان يعلم طيب
أنفسهم (قوله وقال أبو سعيد) هو الخدرى (قوله اضربوا لي معكم سهما) هو طرف من حديث
الرقية وقد تقدم بتمامه مشروحا في كتاب الإجارة (قوله حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف
وسهل هو ابن سعد وقد تقدم الحديث مشروحا في كتاب الجمعة وفيه استيهاب من المرأة منفعة غلامها
وقد سبق ما نقل في تسمية كل منهما وأغرب الكرماني هنا فزع أن اسم المرأة يساوي هو وهم وانما
قبيل ذلك في اسم اختيار كما تقدم وإن قول أبي غسان في هذه الرواية أن المرأة من المهاجرين وهم
ويحتمل أن تكون انصارية حلفت بها جريز أو تزوجت به أو بالعكس وقد ساقه ابن بطال في هذا
الموضع بالنظر إلى أن من الانصار والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته (قوله
حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الأوبسي والاسناد كله مديون وقد تقدم حديث أبي قتادة
مشروحا في كتاب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أحبائه مساو له من رخصه وانما استعملوا كونهم كانوا
محرمين وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم هل معكم منه شيء وقد ذكر هناك رواية من زاد فيه
كلوا أو أطمعوني ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة وقوله فحدثني به زيد بن أسلم قال ذلك محمد بن
جعفر راويه عن أبي حازم وهو ابن أبي كثير أخو اسمعيل وقوله فيه أخصفت على جملة ثم مهجلة
مكسورة أي أجعل لها طاقا كأنها كانت أشقرت فأبدلها وأغرب الداودي فقال أعمل
لها شيعا وقوله حتى نفد ما يتشديد البناء المشقوقة أي فرغ من أكلها كأنها وروى بكسر التاء
والتحفيف ورد ابن التين قال ابن بطال استيهاب الصديق حسن إذا علم أن نفسه تليق به
وانما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما ليؤنسهم به ويرفع
عنهم اللبس في توقفهم في جواز ذلك وقوله في السند عبد الله بن أبي قتادة السلمي هو بفتح اللام

مشغول أخصفت نعلي فلم يؤذوني به وأحبوا أني أبصرته فالتفت فأبصرته فقامت إلى الفرس فأنسرت ثم ركبته ونسيت السوط
والرمح فقلت لهم ناروني السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشيء فغضب فنزلت فأخذتهم ما هم ركبتم فشدت على الحمار

فغفرته ثم جئت به وقد مات فوق عوافيه يا كلونه ثم انهم شكوا في اكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبات العضد معي فادر كزار رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك (١٤٨) فقال معكم منه شيء فقلت نعم فذا ولته العضد فأكلها حتى نغدها وهو محرم فحدثني به

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب من استسقى) * وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني أبو طوالة قال سمعت أنس رضي الله عنه يقول أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى فإبنا له شاة لنا ثم شبعته من ماء بئرنا هذه فأعطيتهم وأبو بكر عن يساره وعمر تجاهه وأعراي عن يمينه فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر رفاعطى الأعراي فضله ثم قال الأئمنون الأئمنون ألا فيمنوا قال أنس فهي سنة ثلاث مرات * (باب قبول هدية الصيد) * وقبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أتتني أرباع الظهران فسمي القوم فلبغوا فأدر كرها فأخذتها فأفيتها بأطالحة

وهذا مشهور في الانصار وذاكر ابن الصلاح ان من قاله بكسر اللام لحن وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الاصل ويتعجب من خفاء ذلك عليه * (قوله باب من استسقى) ماء أولينا أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه (قوله وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني) هو طرف من حديث أوله ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فأمر أبا أسيد أن يرسل اليها الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسقني يا سهل ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأئمن في الشرب وسيأتي شرحه في الاشرية أو رده هنا من طريق أبي طوالة وهو يضم المهمل وتتحقيق الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن والغرض منه قول أنس فاستسقى (قوله الأئمنون الأئمنون) فيه تقدير مبتدأ ضمير أي المقدم الأئمنون والثانية للتأكيد وقوله الأئمنون كذا وقع بصيغة الاستفتاح والامر بالتيامن وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري الا انه قال في الثالثة أيضا الأئمنون ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس فهي سنة ثلاث مرار وعلى ذلك شرح ابن التين كانه وقع كذلك في نسخته ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولا وتوجيهه انه لما بين ان الأئمن يقدم ثم أكده باعادته أكل ذلك بصريح الأمر به ويستفاد من حذف المفعول التعميم في جميع الاشياء لتول عائشة كان يعجبه التين في شأنه كله وأشار الاسماعيلي الى ان سليمان بن بلال تفرّد عن أبي طوالة بقوله فاستسقى وأخرج من طريق اسمعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيدته مقبولة وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاشرية وفيه جواز طلب الاعلى من الادنى ما يريده من مأكل ومشروب اذا كانت نفس المطلوب منه طيبة ولا يعتد ذلك من السؤال المذموم * (قوله باب قبول هدية الصيد وقبل النبي صلى الله عليه وسلم من أبي قتادة عضد الصيد) تقدم حديثه في ذلك قبل باب وقوله في حديث أنس أتتني أرباع الظهران والجسم أي أثرتنا (وقوله فلبغوا) بالمعجمة والموحدة أي تعبوا ووقع كذلك في رواية الكشميهني وأغرب الداودي فقال معناه عطشوا وتعبه ابن التين وقال ضبطوا الغبوا بكسر الغين والتع أعطى وسيأتي شرحه ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد والنبائح ومتر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة الى جهة المدينة وقد ذكر الواقدي انه من مكة على خمسة أميال وزعم ابن وضاح ان بينهما احدى وعشرين ميلا وقيل ستة عشر وبه جزم البكري قال النووي والاول غلط وانكار المحسوس ومتر قرية ذات فحل وزرع ومياه والظهران اسم الوادي وقول العامة بطن حرو (قلت) وقول البكري هو المتمد والله أعلم وأبو طلحة هو زوج أم سليم والدة أنس وقوله نخذيها الاش فيشير الى انه يشك في الوركين خاصة وان الشك في قوله نخذيها أو وركيها ليس على السواء أو كان يشك في النخذين ثم استيقن وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فجزم به آخر * (قوله باب قبول الهدية) كذا ثبت لابي ذر وسقطت هذه الترجمة هنا

فذهبها وبعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوركهها ونخذيها قال نخذيها الاشك فيه فقوله قلت وأكل غيره منه قال وأكل منه ثم قال بعد قوله * (باب قبول الهدية) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة رضي الله عنهم أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم جارا وحشيا وهو بالابواء أبو دنان فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال أما أنا لم نرد عليك إلا أنا حرم * (باب قبول الهدية) *
 * حدثنا ابراهيم بن موسى حدثنا عبدة حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الناس كانوا يتخرون بهداياهم يوم
 عائشة يتبعون بها أو يتبعون بذلك مرضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جعفر بن أبياس قال سمعت
 سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت أم حفصيدة خالة ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم أقطا وسحنا وأضبا
 فأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الأقط والسمن وترك الأضب تقذرا (١٤٩) قال ابن عباس فأكل على مائدة رسول الله

صلى الله عليه وسلم ولو كان
 حراما مأكل على مائدة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم * حدثنا ابراهيم بن
 المنذر حدثنا معن قال
 حدثني ابراهيم بن طهمان
 عن محمد بن زياد عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل
 عنه أهديه أم صدقة فإن قيل
 صدقة قال لا أحبها، كذا وأولم
 يأكل وإن قيل هدية ضرب
 بيده صلى الله عليه وسلم
 فأكل معهم * حدثنا محمد
 ابن بشار حدثنا غندر حدثنا
 شعبة عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه قال أتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بلحم فتقبل تصدق على بريرة
 قال هو لها صدقة ولنا
 هدية * حدثنا محمد بن بشار
 حدثنا غندر حدثنا شعبة
 عن عبد الرحمن بن القاسم
 قال سمعته منه عن القاسم

غيره وهو الصواب وأورد فيه حديث الصعب بن جشامة في إهدائه الجار الوحشي وشاهد
 الترجمة منه مفهوم قوله لم نرد عليك إلا أنا حرم فإن مفهومه أنه لو لم يكن محرما لقبله منه وقد
 تقدم شرحه في كتاب الحج وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية (قوله) **باب قبول**
 (الهدية) كذا لا يذروها وتكرار بغير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة قبول هدية الصيد
 من العام بعد الخاص ووقع عند النسب في باب من قبل الهدية وذكر فيه ستة أحاديث * الأول
 حديث عائشة كان الناس يتخرون بهداياهم يوم عائشة وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده
 وقوله فيه مرضاة هو مصدر بمعنى الرضا وقوله فيه يتبعون بالموحدة والمعجمة من البغية وروى
 يتبعون بتقديم مشاة مثقلة وكسر الموحدة بالمهملة * ثانيها حديث ابن عباس أهدت أم حفصيدة
 وهي بالمهملة والنساء مصغر وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة في الكلام على الضب وقوله فيه
 وترك الأضب كذا لا يذروها بصيغة الجمع وغيره الضب والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف
 وكف وقوله تقذرا بالثقاف والمعجمة تقول قدزرت الشيء وتقذرته إذا كرهته وقول ابن عباس
 لو كان حراما مأكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم استدلال صحيح من جهة التقرير * ثالثها
 حديث أبي هريرة في قبوله صلى الله عليه وسلم الهدية وورده الصدقة وقوله فيه إذا أتى بطعام زاد
 أجدوا ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن غير أهل (قوله) ضرب بيده أي
 شرع في الأكل مسرعا ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها * رابعها حديث عائشة
 في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق
 بشراء بريرة في كتاب العتق قريبا وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هدية فيؤخذ
 منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الهروي فقيل للنبي صلى
 الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية
 ووقع غير أبي ذر هنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا تصدق به على بريرة هو لها صدقة
 ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم والأول أصوب وهو الثابت
 في غير هذه الرواية أيضا * خامسها حديث أنس في ذلك (قوله) عن أنس في رواية الاسماعيلي
 من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك * سادسها حديث أم عطية في الشاة
 من الصدقة وأنها بلغت محلها (قوله) فيه الذي بعثت إليها كذا لا أكثر بصيغة المخاطب

عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشتروا ولها فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اشتريها فاعتقها فأنما الولاء لمن أعتق وأهدى لها اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما عدا قلت تصدق على بريرة فقال
 هو لها صدقة ولنا هدية وخبرت بريرة قال عبد الرحمن بن زوجهما قال لا أدري
 أحر أم عبد * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت
 دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله عنها فقال لها عندكم شيء قالت لا شيء بعثت به أم عطية سن الشاة التي بعثت
 إليها من الصدقة

والكشمي بعث بضم أوله على البناء للمجهول (قوله أنه قد بلغت) في رواية الكشمي
 أنه قد بلغت محلها بكسر الميم يفتح على المكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة
 على وصارت لي حلالا * (تبيينه) * أم عطية اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة مصغرا كما
 تقدم في الكلام على هذا الحديث في آخر الزكاة ووقع عند اسماعيل من رواية
 وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسبية بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الخذاء
 نسبية بالتصغير وهو الصواب ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الخذاء عن أم عطية قالت
 بعثت إلى نسبية الأنصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عندكم شيء قالت لا إلا ما أرسلت به نسبية الحديث قال اسماعيل هذا يدل على أن نسبية
 غير أم عطية (قلت) سبب ذلك تحريفه ووقع في روايته في قوله بعث والصواب بعثت على
 البناء للمجهول وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 عنه غيرها قال ابن بطال إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أرساخ
 الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والأنبياء منزلة عن ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان كما
 وصفه الله تعالى ووجدك عاتلا فأغنى والصدقة لا تحمل للأغنياء وهذا بخلاف الهدية فإن العادة
 جارية بالأناث عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف
 الفقير الذي أعطى بالبيع والهدية وغير ذلك وفيه إشارة إلى أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تحرم على الصدقة كما حرمت عليه لأن عائشة قبلت هدية بيرة وأم عطية مع علمها بأنها
 كانت صدقة عليها وظلت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي صلى الله عليه وسلم
 لعلها لا تحمل له الصدقة وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك النهم ولكنه بين أنها إن حكم
 الصدقة فيها قد تحول تحت له صلى الله عليه وسلم أيضا ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع
 صاحب الدين من الفقير ما أعطاه من الزكاة بعينه وإن للمرأة أن تعطى زكاتها زوجها ولو
 كان يتنق عليها من هذا كله فيما لا شرط فيه والله أعلم * (تبيينه) * استشكلت قصة عائشة
 في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بيرة لأن شأنها ما واحد وقد أعلمها النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم في كل منهما بما حصل أن الصدقة إذا قبضها من يحملها أخذها ثم تصرف فيها زال عنها
 حكم الصدقة وجاز أن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت فلو تقدمت إحدى
 القصتين على الأخرى لا غنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ويعدان تتبع القصصان دفعة واحدة
 (قوله بأسبب من أهدى إلى صاحبه وتحترى بعض نساءه دون بعض) يقال تحترى
 الشيء إذا قصده دون غيره (قوله حديثنا سليمان بن حرب حديثنا سليمان بن زيد عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يتحرون بهداياهم يومئذ وقالت أم سلمة إن صواحي
 اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم
 وإسماعيل من طريق محمد بن عبيد زاذل اسماعيل وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد
 بهذا الإسناد بل قد كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن
 لها أخبري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان قالت فذكرت
 ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم قالت فأعرض عني قالت فلما عاد إلى ذكره ذلك فأعرض

قال أنه قد بلغت محلها
 * (باب من أهدى إلى صاحبه
 وتحترى بعض نساءه دون
 بعض) * حديثنا سليمان
 ابن حرب حديثنا سليمان
 بن زيد عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 كان الناس يتحرون
 بهداياهم يومئذ وقالت أم
 سلمة إن صواحي اجتمعن
 فذكرت له فأعرض عنها

* حدثنا اسمعيل قال حدثني اخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزينين فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة والحزب (١٥١) الاخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المسلمون قد

علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المسلمون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرها حتى إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلمه حزبا أم سلمة فقالت لها كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكلمته من نساء من نساء في كلمته أم سلمة فقتلن فلم يقتل لها شيئا فبأنه فقالت ما قال لي شيئا فقالت لها فكلمته قالت فدار إليها شيئا أيضا فلم يقتل لها شيئا فسألته فقالت ما قال لي شيئا فقتلن لها كلمته حتى يكلمك فدار إليها فكلمته فقال لها لا تؤذي في عائشة فان الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة الا عائشة قالت فقلت أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله ثم انهن دعون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر فكلمته

عني الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكره تمامه مرسل وروى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت كان الانصار يكثر ان الطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد ابن عباد وسعد بن معاذ وعمار بن حزم وأبو أيوب وذلك لترب جوارهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم واسمعيل القاشي عند أبي عوانة قرويه عن اسمعيل بن أبي أويس كما قال وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن اسمعيل حدثني سليمان بن بلال حذف الواسطة بين اسمعيل وسليمان وهو أخو اسمعيل (قوله عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره فقالت أي أم سلمة أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضا رساله بن فاطمة ثم أرسلته بن بنت جحش وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الأخير قصة فاطمة أي إرسال أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اليه يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعني أنه اختلف فيه على هشام ابن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الاول ورواه عنه غيره بهذا الاسناد الاخير (قوله والحزب الاخر) أم سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بقيتهن وهي زينب بنت جحش الاسديّة وأم حميدة الاسويّة وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين رواه ابن سعد من طريق ربيعة بن كزادة وهو ربيعة بن كزادة عن أم سلمة قالت كفى صواحي وهن فذكرتم وكفى الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الاخر فقتلن كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس يهدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب الحديث قال ابن سعد ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها (قوله فقتلن لها كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس) بالجزم والميم مكسورة لا لتقاء الساكتين ويجوز الرفع (قوله فليهدن) في رواية الكشميهني فليهدن حذف الضمير (قوله فان الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة الا عائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم انهن دعون فاطمة) في رواية الكشميهني دعين وروى ابن سعد عن مرسل عن علي بن الحسين ان التي خاطبته بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألها أرسلتك زينب قالت زينب وغيرها قال أهي التي وليت ذلك قالت نعم (قوله ان نساءك ينشدنك العدل في بنت أبي بكر) أي يطعن منك العدل وفي رواية الاصيلي ينشدنك الله العدل أي يسألك بالله العدل والمراد به التسوية بينهن في كل شيء من المحبة وغيرها زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مخطب معي في مرطى

في بنت أبي بكر فكلمته

فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُرِجْتُ أُرْسَلَنِي بِسَائِلِكَ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ ابْنِ أَبِي خَافَةَ وَأَبُو خَافَةَ هُوَ وَالِدُ
 أَبِي بَكْرٍ (قَوْلُهُ فَقَالَ يَا بَيْتُ الْأَتْحَبِينَ مَا أَحَبَّ قَالَتْ بَلَى) زَادَ مُسْلِمٌ فِي الرَّوَايَةِ الْمَذْكُورَةَ قَالَ فَاحْبِي
 هَذِهِ فَقَامَتْ فَاطِمَةُ حِينَ سَمِعَتْ ذَلِكَ (قَوْلُهُ فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَاحْبَبْتُهُنَّ) زَادَ مُسْلِمٌ فَقُلْنَ لَهَا
 مَا نَرَاكَ أَغْنَيْتِ عَنَّا مِنْ شَيْءٍ (قَوْلُهُ فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَكَلِمَةً فِيهَا أَبَدًا
 (قَوْلُهُ فَأُرْسَلَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ) زَادَ مُسْلِمٌ وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تَسَامِيْنِي مِنْهُنَّ فِي الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ نَعَائِشُهُ عَلَيْهَا بِالصَّدَقَةِ وَذَكَرَهَا لَهَا بِالْحَدَّةِ الَّتِي
 تَسْرِعُ مِنْهَا الرَّجْعَةُ (قَوْلُهُ فَأَتَتْهُ) فِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَذَهَبَتْ زَيْنَبُ حَتَّى اسْتَأْذَنْتِ
 فَقَالَ ائْذِنُوا لَهَا فَقَالَتْ حَسْبُكَ إِذَا رَقْتُ لَكَ بِنْتُ ابْنِ أَبِي خَافَةَ ذَرَاْعِيهَا وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَرَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَائِشَةَ فِي مَرْطَها عَلَى الْحَالِ الَّتِي دَخَلَتْ فَاطِمَةُ وَهِيَ بِهَا (قَوْلُهُ
 فَأَغْلَظَتْ) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ ثُمَّ وَقَعَتْ بِي فَاسْتَطَالَتْ وَفِي مَرْسَلٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ فَوَقَعَتْ بِعَائِشَةَ
 وَنَالَ مِنْهَا (قَوْلُهُ فَسَبَّيْتُهَا حَتَّى أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَنْظُرَ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمَ) فِي
 رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَأَنَا أَرْقُبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَرْقُبُ طَرَفَهُ هَلْ يَأْذُنُ لِي فِيهَا قَالَتْ فَلَمْ تَبْرَحْ
 زَيْنَبُ حَتَّى عَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَكْرَهُ أَنْ اتَّصِرَ فِي هَذَا جَوَازَ الْعَمَلِ بِمَا
 يَنْهَاهُمْ مِنَ الْقَرَأَتِ لَكِن رَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مَخْتَصِرًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهْزِيِّ عَنْ عُرْوَةَ
 عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَسَبَّيْتُ فَرَدَعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبَتْ
 فَقَالَ سُبِّهَا فَسَبَّيْتُهَا حَتَّى جَفَرَ يَتِيمَاهَا فِيهَا وَقَدْ ذَكَرْتَهُ فِي بَابِ اتِّصَارِ الظَّالِمِ مِنْ كِتَابِ الْمُظْلَمِ فِيمَكُنْ
 أَنْ يَحْمَلَ عَلَى التَّعَدُّدِ (قَوْلُهُ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرَدَّدَ عَلَى زَيْنَبُ حَتَّى أَسْكَنَتْهَا) فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَلَمَّا
 وَقَعَتْ بِهِنَّ أَلَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَلْخَشْتُهَا غَلْبَةً وَلَا بِنَ سَعْدٍ فَلَمْ أَنْشَبْهَا أَنْ أَلْخَشْتُهَا (قَوْلُهُ فَقَالَ إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ)
 أَيْ إِنَّهَا شَرِيفَةُ عَاقِلَةٌ عَارِفَةٌ كَأَبِيهَا وَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ الْمَذْكُورَةِ قَرَأْتُ
 وَجْهَهُ يَتِمُّ لَمْ وَكَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَارَ إِلَى أَنْ أَبِي بَكْرٍ كَانَ عَالِمًا بِمَنْعَاقِ مَضْرُوءَاتِهَا فَلَا
 يَسْتَعْرِبُ مِنْ بَيْتِهِ قَلْبِي ذَلِكَ عَنْهُ * وَمِنْ يَشَابُهِهُ نَاطِلٌ * وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْعَةُ ظَاهِرَةٌ لِعَائِشَةَ
 وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَشَارِبَ بَعْضَ نِسَائِهِ بِالْخَفِّ وَاعْمَالِ اللَّازِمِ الْعَدْلَ فِي الْمَيْدِ وَالشَّفَقَةَ وَشَحْوُ
 ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ اللَّازِمَةِ كَذَا قَرَّرَهُ ابْنُ بَطَالٍ عَنْ الْمُهَاجِرِ وَتَعَبَّقَهُ ابْنُ الْمُبَرِّاتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ وَاعْمَالِ الَّذِينَ أَهْدَوْا لَهُ وَهُمْ بِاخْتِيَارِهِمْ فِي ذَلِكَ وَاعْمَالِ مَنْعَهُمُ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَمَالِ الْأَخْلَاقِ أَنْ يَتَعَرَّضَ الرَّجُلُ إِلَى النَّاسِ بِشَيْءٍ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ
 التَّعَرُّضِ لَطَلَبِ الْهَدِيَّةِ وَأَيْضًا فَالَّذِي يَهْدِي لِأَجْلِ عَائِشَةَ كَأَنَّهُ مَلَكَ الْهَدِيَّةِ بِشَرْطِ وَالْمَلِكِ يَتَّبِعُ
 فِيهِ تَحْجِيرَ الْمَالِكِ مَعَ أَنَّ الَّذِي يَنْظُرُ إِيَّاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَشْرِكُهُنَّ فِي ذَلِكَ وَاعْمَالُ وَقَعَتْ
 الْمُنَافَسَةُ لِكُونَ الْعَطِيَّةِ تَصِلُ إِلَيْهِنَّ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ وَفِيهِ قَصْدُ النَّاسِ بِالْهَدَايَا أَوْ قَاتِ الْمُسْرَةِ
 وَمَوَاضِعُهَا لِيزِيدَ ذَلِكَ فِي سُرُورِ الْمَهْدِيِّ إِلَيْهِ وَفِيهِ تَمَافِسُ الضَّرَائِرِ وَتَغَايِرُهُنَّ عَلَى الرَّجُلِ وَإِنْ
 الرَّجُلُ يَسْعَى السَّكُوتَ إِذَا تَقَاوَلْنَ وَلَا يَحِيلُ مَعَ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ وَفِيهِ جَوَازُ التَّشْكِيِّ وَالتَّوَسُّلِ فِي
 ذَلِكَ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَهَابَتِهِ وَالْحَيَاءِ مِنْهُ حَتَّى رَاسَلْنَاهُ بِأَعَزِّ
 النَّاسِ عِنْدَهُ فَاطِمَةُ وَفِيهِ سُرْعَةُ فَهْمِهِمْ وَرَجُوعُهُنَّ إِلَى الْحَقِّ وَالْوُقُوفِ عِنْدَهُ وَفِيهِ إِدْلَالُ زَيْنَبُ
 بِنْتُ جَحْشٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكُونِهَا كَانَتْ بِنْتُ عَمَّتِهِ كَانَتْ أُمُّهَا أُمِّمَةً بِالتَّصْغِيرِ بِنْتُ

فَقَالَ يَا بَيْتُ الْأَتْحَبِينَ مَا
 أَحَبَّ قَالَتْ بَلَى فَرَجَعَتْ
 إِلَيْهِنَّ فَاحْبَبْتُهُنَّ فَقُلْنَ لَهَا
 إِلَيْهِ فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ فَأُرْسَلَنِي
 زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَأَتَتْهُ
 فَأَغْلَظَتْ وَقَالَتْ إِنَّ نِسَاءً
 يَنْشُدُنَّكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ
 ابْنِ أَبِي خَافَةَ فَرَفَعَتْ صَوْتَهَا
 حَتَّى تَنَالَتْ عَائِشَةَ وَهِيَ
 قَاعِدَةٌ فَسَبَّيْتُهَا حَتَّى أَنْ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لِيَنْظُرَ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمَ
 قَالَ فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرَدَّدَ عَلَى
 زَيْنَبُ حَتَّى أَسْكَنَتْهَا قَالَتْ
 قَنَظَرْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ إِنَّهَا
 بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ الْجُبَّارِيُّ
 الْكَلَامَ الْآخِرَ قِصَّةَ فَاطِمَةَ
 يَذْكُرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ
 عَنْ رَجُلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر النبي صلى الله عليه وسلم لزينب قال ابن التين ولا أدري من أين أخذه (قلت) كأنه أخذه من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وسلم لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم باطلاق ذلك وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة رسالة خاصة بخلاف زينب فإنها شريكتهن في ذلك بل رأسن لانها هي التي تواتر ارسال فاطمة أولاً ثم سارت بنفسها واستدل به على ان القسم كان واجبا عليه وسبأني الجث في ذلك في السكاح ان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو مروان الغساني) كذا لاكثر بعين معجمة وسين مهملة ثقيلة ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره العثماني حكاه أبو علي الجياني وقال انه خطأ وقد تقدمت لأبي مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ووقع للقابسي فيه تغيير غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخيعي ان أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول وهو التكري كما قال حماد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه أخرجهما مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفهم اسحق الكلبى فجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرهما المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني وهو شامي نزل واسط واسم أبي زكريا يحيى أيضا ورواهم من زعم انه محمد بن عثمان العثماني فإنه وان كان يكنى أبا مروان لكنه لم يدرك هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة وطريقه هذه وصلها الذهلي في الزهريات وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلمة ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم قلن لها ان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة الحديث أخرجه أحمد ويحتمل أن يكون له هشام فيه طريقان فان عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعيا لحماد بن سلمة والله أعلم (قوله باب ما لا يرد من الهدية) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مر فوعائلان لا ترد الوسائد والدهن واللبن قال الترمذي يعني بالدهن الطيب واسناده حسن الا انه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب قال ابن بطال انما كان لا يرد الطيب من أجل انه ملازم لمنسابة الملائكة ولذلك كان لا يأكل الثوم ونحوه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فان أنسا اقتسدى به في ذلك وقد ورد النهي عن رده مقرونا ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مر فوعان عرض عليه طيب فلا يرد فانه خفيف الخلل طيب الرائحة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال ريحان بدل طيب ورواية الجماعة أثبت فان أحمد وسبعة أنفس معه ورواه عن

وقال أبو مروان عن هشام
عن عروة كان الناس
يتحرون بهداياهم يوم عائشة
* وعن هشام عن رجل من
قريش ورجل من الموالي
عن الزهري عن محمد بن عبد
الرحمن بن الحارث بن هشام
قالت عائشة كنت عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فاستأذنت فاطمة * (باب
ما لا يرد من الهدية) * حدثنا
أبو معمر حدثنا عبد الوارث

حدثنا عزرة بن ثابت الانصاري قال (١٥٤) حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناولني طيبا قال كان أنس رضي الله

عنه لا يرد الطيب قال وزعم أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب * (باب من رأى الهبة الغائبة جائزة) * حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ومروان أخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه وفد هوازن قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم جاؤنا تأبسين وإني رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعله ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يقبض الله علينا فقال الناس طيبنا لك * (باب المكافأة في الهبة) * حدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ما يذكروا كيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة * (باب الهبة للولد إذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدهل بينهم ويعطى الآخر مثله ولا يشهد عليه) *

عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب بلغني الطيب ووافقه ابن وهب عن سعيد عن ابن حبان والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر في الباب عن أبي هريرة فأشار إلى هذا الحديث (قوله عزرة) هو بفتح المهملة وتسكون الزاي بعد هاءاء (قوله) حدثني ثمامة بن عبد الله قال دخلت عليه فناولني طيبا قال كان أنس لا يرد الطيب فاعل قال هو عزرة والضمير لثمامة وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عزرة بن ثابت قال دخلت على ثمامة فناولني طيبا قلت قد تطيبت فقال كان أنس لا يرد الطيب (قوله وزعم) أي قال والزم يطلق على القول كثيرا (قوله) من رأى الهبة الغائبة جائزة ذكر فيه طرفان حديث المسور ومروان في قصة هوازن ومروان منه قوله صلى الله عليه وسلم وإني رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعله فان في بقية الحديث طيبنا لك وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقيقا باتم من هذا بهذا الاسناد بعينه فنيه أنهم وهبوا ما غنموا من السبي من قبل أن يتقسم وذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي فليفعله وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال فيه ان للسلطان ان يرفع أملاك قوم اذا كان في ذلك مصلحة واستلاف وتعبه ابن المنير وقال ليس كما قال بل في نفس الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك الا بعد تطييب نفوس المالكين (قوله) المكافأة في الهبة المكافأة بالهمز متاعلة بمعنى المقابلة والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة (قوله عن هشام) في رواية الامام عيسى بن طريق ابراهيم بن موسى النراء عن عيسى بن يونس حدثنا هشام (قوله يقبل الهدية ويثيب عليها) أي يعطى الذي يهدى له بدلها والمراد بالثواب المجازاة وأقله ما يساوي قيمة الهدية (قوله لم يذكروا كيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة) فيه إشارة الى ان عيسى بن يونس تفرد بوضعه عن هشام وقد قال الترمذي والبراز لا نعرفه موصولا للامن حديث عيسى بن يونس وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال تفرد بوضعه عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويثيب ما هو خير منها ورواية مخاض لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثل الثواب كالفقير للغي بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى ان الذي أهدي قصداً يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعوض بنظير هديته وبذلك قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالحقيقة الهبة للثواب باطلا لا تنعقد لانها بيع بمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلو ابطالناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فان الاغلب من حال الذي يهدي انه يطلب الثواب ولا سيما اذا كان فقيرا والله أعلم (قوله) الهبة للولد اذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدهل بينهم ويعطى الآخر مثله) في رواية الكشميهني ويعطى

الآخرين (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعدوا بين أولادكم في العطية) سياتي موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرج الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولنظمه سقوا بين أولادكم في العطية كما تجعون ان يسقوا بينكم في البر ويأتي حديث ابن عباس أيضا في آخر الباب (قوله وهل للوالدان يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام * الأول الهبة للولد وانما ترجمه ليرفع أشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور أنت ومالك لا يملك مال الولد إذا كان لا ينفقه فلو وهب الأب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه ففي الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال الدارقطني غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف ابن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر وقال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند الزوارع عن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى في مجموع طرقه لا تحطه عن القوة وجواز الاحتجاج به فتعين تأويله * الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة وهي من مسائل الخلاف كما سياتي وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجبه * الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد وهي خلافية أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يراد بها ثواب الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سياتي أيضا وكأنه أشار إلى حديث لا يحل لرجل يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات * الرابع أكل الوالد من مال الولد بالمعروف قال ابن المنير وفي انتراءه من حديث الباب خفاء ووجهه أنه لما جاز للأب بالتناق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلا ينبغي ترجع ما وهبه له بطريق الأولى (قوله واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بعيرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع ويأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا قال ابن بطلال مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك لكنه لو فعل لم يكن عبد الله بن عمر فذلك اشتراه صلى الله عليه وسلم منه ثم وهبه لعبد الله قال المهلب وفي ذلك دلالة على أنه لا تلزم المعدلة فيما يهبه غير الأب لولد غيره وهو كما قال (قوله عن النعمان بن بشير) كذا لا كثر أصحاب الزهري وأخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان ومحمد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جعله من مسند بشير فشد بذلك والمحفوظ أنه عنهما عن النعمان وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وتخفيف اللام الخزرجي صحابي شهير من أهل بدر وشهد غيره أو مات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الانصار وقيل عاش إلى خلافة عمر وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود وأبو النخعي عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعدوا بين أولادكم في العطية وهل للوالد أن يرجع في عطيته وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بعيرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اصنع به ما شئت * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جند بن عبد الرحمن ومحمد بن النعمان بن بشير أنهم ما حدثاه عن النعمان ابن بشير

وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشعبي في الصحيحين
وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا
وساذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلا إن شاء الله تعالى (قوله إن
أباه أتى به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه أعطاني أبي
عطية فقالت عمرة بنت رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية وسيأتي في الشهادات من
طريق أبي حبان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتضاه عن
النعمان قال سألت أبا أيوب عن بعض الموهبة لي من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه فالتوى
بها سنة أي مطلقها وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين ويجمع بينهما بأن المدة كانت
سنة وشيئا خبر الكسري تارة وألغى أخرى قال ثم بدله فوهيها إلى فقالت له لا أرضى حتى تشهد النبي
صلى الله عليه وسلم قال فاخذ بيدي وأنا غلام ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن
النعمان انطلق بي أبي يحملني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشي
معه بعض الطريق وجهه في بعض النسخ سنة أو عبر عن استتباعه أيامه بالحل وقد تين من رواية
الباب إن العطية كانت غلاما وكذا في رواية ابن حبان المذكورة وكذا لا يبيد من طريق
اسماعيل بن سالم عن الشعبي ولمسلم في رواية عمرة بنت رواحة وحديث جابر معا ووقع في رواية أبي حريز
بهملة وراء ثم زاي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي إن النعمان خطب
بالكوفة فقال إن والذي بشير بن سعد أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عمرة بنت رواحة
نفست بغلام واني سميت النعمان وانها أتت أن تربيه حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي
وانها قالت أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا أشهد
على جور وجمع ابن حبان بين الروايتين بالحل على واقعيتين أحدهما عند ولادة النعمان
وكانت العطية حديقة والآخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا وهو جمع لا بأس به
الأنه يعكر عليه أنه بعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالته الحكم في المسئلة حتى يعود إلى النبي
صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد أن قال له في الأولى لا أشهد على جور وجوز
ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ الحكم وقال غيره يحتمل أن يكون جل الأمر الأول على كراهة
التزيه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لأن ثمن الحديقة في الأغلب
أكثر من ثمن العبد ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جواب وهو
أن عمرة لما امتنعت من تربيته إلا أن يهب له شيئا يخصه به وهبه الحديقة المذكورة تطيبا
لخاطرهما ثم بدله فارتجعهما لأن لم يقبضها منه أحد غيره فعاودته عمرة في ذلك فطلبها سنة أو سنتين
ثم طابت نفسه أن يهب له بدل الحديقة غلاما ورضيت عمرة بذلك إلا أنها خشيت أن يرتجعه
أيضا فقالت له أشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن
من رجوعه فيها أو يكون حجته إلى النبي صلى الله عليه وسلم للشهادة مرة واحدة وهي الأخيرة
وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان يقص بعض القصة تارة
ويقص بعضها أخرى فسمع كل ما رواه فاقتصر عليه والله أعلم وعمرة المذكورة هي بنت رواحة

أن أباه أتى به إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ابن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور ووقع عند أبي عوانة من طريق
عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا
كانت ممن بايع النبي صلى الله عليه وسلم من النساء وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة
وعمره من سراوات النساء * تنفع بالمشك أردانها

(قوله اني فحلت) بفتح النون والمهملة والنحلة بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض
(قوله فقال أكل ولدك فحلت) زاد في رواية أبي حيان فقال أكل ولدك سواه قال نعم وقال مسلم لما
رواه من طريق الزهري اما بنون ومعمرفقلا أكل نيك واما الليث وابن عيينة فقالا لا أكل ولدك
(قلت) ولا منافاة بينهما لان لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا أو إناثا أو ذكورا واما لفظ البنين فان
كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا إناثا أو ذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد لبشر والد النعمان
ولدا غير النعمان وذكره بنتا اسمها ابنة الموحدة تصغير أبي (قوله فحلت مثله) في رواية أبي
حيان عند مسلم فقال أكلهم وهبت مثل هذا قال لا وله من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن
الشعبي فقال ألك بنون سواه قال نعم قال فكلهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي رواية ابن القاسم
في الموطآت للدارقطني عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجمه) ولمسلم من
طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله وللنسائي من طريق عروة مثله وفي رواية
الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فردت تلك الصدقة زاد في رواية أبي حيان
في الشهادات قال لا تشهدني على جور ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي وفي رواية أبي
حريز المذكورة لا أشهد على جور وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ومثله لمسلم
من طريق اسمعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حيان فقال فلا تشهدني اذا فاني لا أشهد على
جور وله في رواية المغيرة عن الشعبي فاني لا أشهد على جور لا تشهد على هذا غيري وله وللنسائي
في رواية داود بن أبي هند قال فاشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا ورائي
لا أشهد الا على حق ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل لا أشهد الا على الحق لا أشهد
بهذه وفي رواية عروة عند النسائي فذكره أن يشهد له وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم
اعدلوا بين أولادكم في النخل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر وفي رواية هجالة عن الشعبي عند
أحمدان لبيك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور رأيتك أن يكونوا اليك
في البر سواء قال بلى قال فلا اذا ولا يداود من هذا الوجه ان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم
كما ان لك عليهم من الحق ان يبروك وللنسائي من طريق أبي الضحى الاسويث بينهم وله
ولابن حبان من هذا الوجه سوي بينهم واختلاف الالفاظ في هذه القصص الواحدة يرجع الى
معنى واحد وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الاولاد وبه صرح البخاري وهو قول
طاوس والنوري وأحمد واسحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء انهم باطلون
وعن أحمد تصح ويجب ان يرجع عنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كأن يحتاج الولد لماله
ودينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف تجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار
وذهب الجمهور الى ان التسوية مستحبة فان فضل بعضا صح وكره واستحب المبادرة الى التسوية
أو الرجوع خملوا الامر على الندب والنهي على التنزيه ومن حجة من أوجبه انه مستحبة

فقال اني فحلت ابني هذا
غلاما فقال أكل ولدك
فحلت مثله قال لا قال
فارجمه * (باب الاشهاد في
الهيبة) * حدثنا حامد بن عمر
حدثنا أبو عوانة عن حميد
عن عامر قال سمعت النعمان
ابن بشير رضي الله عنه ما هو
على المنبر يقول اعطاني
أبي عطية فقالت عمة بنت
رواحة لا أرضى حتى تشهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اني
أعطيت ابني من عمة بنت
رواحة عطية فأمرني أن
أشهدك يا رسول الله قال
أعطيت سائر ولدك مثل
هذا قال لا قال فأتوا الله
واعدلوا بين أولادكم قال
فرجع فرد عطيته

الواجب لان قطع الرحم والعقوق محرمان فايؤدى اليهما ما يكون محرما والتفضيل مما يؤدى اليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وأحق وبعض الشافعية والمالكية العدل أن يعطى الذكر حظين كالحراث واحتجوا بأنه حفظها من ذلك المال لو أبقاه الواهب في يده حتى مات وقال غيرهم لافرق بين الذكر والأنثى وظاهر الامر بالتسوية يشهد لهم واستأنوا بحديث ابن عباس رفعه سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت منضلا أحدا لفضلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واستناده حسن وأجاب من حمل الامر بالتسوية على النذب عن حديث النعمان بأجوبة * أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان سرور بالبعضية وقال القرطبي ومن أبعد النأويلات أن النهي أنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كإذهب اليه سخنون وكأنته لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه وهبه له لمساكنة الام الهبة من بعض ماله قال وهذا علم منه على القطع انه كان له مال غيره * ثانيها أن العطية المذكورة لم تنتج وانما جاء بشريستشير النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل فترك حكاه الطحاوي وفي أكثر طرق حديث الباب ما ينافيه * ثالثها ان النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لبيه الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله ارجعه فإنه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تضافرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه له سغره فأمر بردها العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض * رابعها ان قوله ارجعه دليل على الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما أمره بالرجوع لان للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده وان كان الأفضل خلاف ذلك لكان استحباب التسوية ترجح على ذلك فلذلك أمر به وفي الاستحباب بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أى لا تمنى الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم حجة الهبة * خامسها ان قوله اشهد على هذا غيرى اذن بالشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكأنته قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكاه الطحاوي أيضا وارتضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تعينت عليه وقد سرح المحتج بهذا ان الامام اذا شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله ان قوله اشهد صيغة اذن فليس كذلك بل هو لتوبيخ لما يدل عليه بقية الفاظ الحديث وبذلك سرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله اشهد صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقولهم لعائشة اشترطي لهم الرلاء انتهى * سادسها التمسك بقوله ألا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستحباب والنهي التثنية وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما ان تلك الرواية يعميها وردت بصيغة الامر أيضا حيث قال سويت بينهم * سابعها وقع عندنا لم عن ابن سيرين ما يدل على ان المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لا سواوا وتعقب بان المخالفين لا يوجبون المقاربة كما لا يوجبون التسوية * ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية بينهم في بر الوالدين قرينة تدل على ان الامر للنذب لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمنهزم من قوله لا أشهد

قوله لكن اطلاق الجور الى قوله قال فلا اذا تكذا في جميع النسخ التي بأيدينا ولعل فيها سقطا من النسخ والاصل لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الاعلى حق يدل على ان الامر للوجوب أو يدل على خلافه أو نحو ذلك فتأمل وحرراه مصححه

الاعلى حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا اذا * تاسعها عمل الخليقتين أبي بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية قرينة ظاهرة في ان الامر للندب فاما أبو بكر فزوام الموطأ بأسناد صحيح عن عائشة ان أبا بكر قال لها في مرض موته اني كنت فخلتك فخلافو كنت اخترته لكان لك وانما هو اليوم للواو وث وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره انه نخل ابنه عاصم دون سائر ولده وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك ويحجب بمثل ذلك عن قصة عمر * عاشر الاجوبة ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا اجازله أن يخرج جميع ولده من ماله جازله أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم ان معنى قوله لا أشهد على جورأى لا أشهد على ميل الأب لبعض الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويردده قوله في الرواية لا أشهد الا على الحق وحكى ابن التين عن الداودي ان بعض المالكية احتج بالاجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا على ان للاب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فقوالو للام أن ترجع ان كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا وقال أحمد لا يميل لو اهب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا وقبضها قالوا وان كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أرلذى رحم لم يجز الرجوع في شئ من ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد من ذلك بطول وجهة الجمهور في استثناء الاب ان الولد وماله لا يبه فليس في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فريما اقتضته مصلحة التأديب ونحو ذلك وسيأتى الكلام على هبة الزوجين في الباب الذي بعده وفي الحديث أيضا النذب الى التالف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشحناء أو يورث العقوق للآباء وان عطية الاب لابنه المص غير في حرمه لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها يغني عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وافرارها وفيه كراهة تحمل الشهادة فيما ليس بما ح وان الاشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب وفيه جواز الميل الى بعض الاولاد والزوجات دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان للامام الاعظم أن يتحمل الشهادة وتظهر فائدتها ما ليحكم في ذلك بعلمه عند من يجيزه أو يؤدبهم عند بعض نوابه وفيه مشروعية استئصال الخاكيم والمفتي عما يحتل الاستئصال لقوله ألك ولد غيره فلما قال نعم قال أفكلهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لا أشهد فيهم منه أنه لو قال نعم لشهد وفيه جواز تسمية الهبة صدقة وان للامام كلاما في مصلحة الولد والمبادرة الى قبول الحق وأمر الخاكيم والمفتي بتقوى الله في كل حال وفيه إشارة الى سوء عاقبة الحرص والتنطع لان عمره لو رضيت بما وهبه زوجها الولد لما رجع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أقضى الى بطلانه وقال المهلب فيه ان للامام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هروا عن بعض الورثة والله أعلم (قوله هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها (قوله قال ابراهيم) هو الخنعي (قوله جائزة) أي فلا رجوع فيها وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن

* (باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) *
قال ابراهيم جائزة

وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان واستاذن (١٦٠) النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في أن يمرض في بيت عائشة * وقال النبي صلى

الله عليه وسلم العائذ في بيته
كالكلب يعود في قيئه * وقال
الزهري فبين قال لاهرآته
هي لي بعض صداقك أو كله
ثم لم يمكث الا يسيرا حتى
طلقها فرجعت فيه قال يرد
اليها ان كان خلعها وان كانت
أعطته عن طيب نفس ليس
في شيء من أمره خديعة جاز
قال الله تعالى فان طبن لكم
عن شيء منه أنفسا * حدثنا
ابراهيم بن موسى أخبرنا
هشام عن معمر عن الزهري
قال أخبرني عبيد الله بن عبد
الله قالت عائشة رضي الله
عنها ما نقل النبي صلى الله
عليه وسلم فاشتد وجهه
استاذن أزواجه أن يمرض
في بيتي فأذن له فخرج بين
رجلين تخط رجلاه الأرض
وكان بين العباس وبين رجل
آخر فقال عبيد الله فذكرت
لابن عباس ما قالت عائشة
فقال لي وهل تدري من
الرجل الذي لم تسم عائشة
قلت لا قال هو علي بن أبي
طالب * حدثنا مسلم بن
ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا
ابن طاوس عن أبيه عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال
قال النبي صلى الله عليه وسلم
العائذ في بيته كالكلب يبعث
ثم يعود في قيئه * (باب

الثوري عن منصور عن ابراهيم قال اذا وهبت له أو وهب لها فلكل واحد منهما عطية ووصله
الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال قال ابراهيم اذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب
الرجل لامرأته فالهبة جائزة وليس لواحد منهما أن يرجع في هبته ومن طريق أبي خنيفة عن
حماد عن ابراهيم الزوج والمرأة بمنزلة ذى الرحم اذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع
(قوله وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن عبد
الرحمن بن زياد عن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول ابراهيم (قوله واستاذن النبي صلى الله عليه
وسلم نساءه أن يمرض في بيت عائشة وقال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في بيته كالكلب يعود في
قيئه) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة وسياق الكلام عليه في أواخر
المغازي ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهبن لهما ما استحققن من
الايام ولم يكن لهن في ذلك رجوع أي فيما مضى وان كان هن الرجوع في المستقبل وأما
الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ووجه دخوله
في الترجمة أنه قدّم العائذ في بيته على الإطلاق فدخل فيه الزوج والزوجة نسكا بعمومه (قوله
وقال الزهري فبين قال لاهرآته هي لي بعض صداقك الخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد
عنه وقوله فيه خلعها بفتح المعجمة واللام والموحدة أي خدعها وروى عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري قال رأيت القضاة يقيسون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقيسون الزوج فيما وهب
لامرأته والجمع بينهما رواية معمر عنه منقولة ورواية يونس عنه اختيار وهو هو التفصيل
المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع أو لا فلا وهو قول المالكية أن أقامت البينة على
ذلك وقيل يتقبل قولها في ذلك مطلقا إلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور وإلى
التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شريح فروى عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن
سيرين أن امرأتها وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها فاختصمها إلى شريح فقال للزوج شاهدك
أنها وهبت لك من غير كره ولا هوان والافيمين القد وهبت لك عن كره وهوان وعند عبد الرزاق
بسند منقطع عن عمارة كتب أن النساء يعطين رغبة ورهبة فأعيا امرأه أعطت زوجها فاشأت
أن ترجع رجعت قال الشافعي لا يرد شيأ إذا خالعها ولو كان مضرا بها لقوله تعالى فلا جناح عليهما
فيما اقتدت به وسياق ما يزيد ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى (قوله ما
هبة المرأة لغير زوجها وعقتها إذا كان لها زوج) أي ولو كان لها زوج (فهو جائز إذا لم تكن
سفيهة فإذا كانت سفينة لم يجز وقال الله تعالى ولا تؤنوا السفهاء أموالكم) وبهذا الحكم قال
الجمهور وخالف طاوس فنع مطلقا وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت
رشيدة الا بن الثلث وعن الليث لا يجوز مطلقا الا في الشيء التي آفه وأدلة الجمهور من الكتاب
والسنة كثيرة واحتج طاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا تجوز عطية
امرأت في مالها الا بإذن زوجها أخرجه أبو داود والنسائي وقال ابن بطال وأحاديث الباب أصح
وجملها مالك على الشيء اليسير وجعل حده الثلث فإدونه وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث
* الأول حديث أسماء (قوله عن ابن أبي مليكة) في رواية تجاح عن ابن جريح أخبرني ابن أبي

عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله (١٦١) مالي مال الا ما أدخل علي الزبير فانصدق

قال تصدقي ولا تؤعي فيومي
الله عليك * حدثنا عبد الله بن عمر
حدثنا عبد الله بن عمر حدثنا
هشام بن عروة عن فاطمة
عن أسماء أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أنفق
ولا تحصى فيحصى الله عليك
ولا تؤعي فيومي الله عليك
* حدثنا يحيى بن بكير عن
الليث عن يزيد عن بكير عن
كريب مولى ابن عباس أن
ميمونة بنت الحارث رضي الله
عنها أخبرتنا أنها أعتقت
وليدة ولم تستأذن النبي صلى
الله عليه وسلم فلما كان
يومها الذي يدور عليها فيه
قالت أشعرت يا رسول الله
أنى أعتقت ولدي قال أو
فعلت قالت نعم قال أما لك
لو أعطيتها أخوالك كان
أعظم لأجرك وقال بكير
عن عمرو عن بكير عن كريب أن
ميمونة أعتقت * حدثنا حبان
ابن موسى أخبرنا عبد الله
أخبرنا يونس عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا أراد
سفر أقرع بين نسائه فابتعن
خرج بهما خرج بهما معه
وكان يقسم لكل امرأة
منهن يومها وليلتها غير أن
سودة بنت زمعة وهبت
يومها وليلتها عائشة زوج

مليكة وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأسماء التي
روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لآبيه وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي
مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح أيوب عن
ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك فيحمل على أنه يجمعه من عباد عنها ثم حدثته به (قوله مالي
الاما أدخل علي) بالتشديد والزبير هو ابن العوام كان زوجها (قوله فانصدق) كذا
للاكثر بحذف أداة الاستفهام والمستمل بآياتها (قوله ولا تؤعي فيومي الله عليك) بالنصب
ليكون جواب النهي وكذا قوله في الرواية الثانية فيحصى الله عليك والمعنى لا يجمع في الوعا
وتبخلى بالنفقة فتجاري بمثل ذلك وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة (قوله عن
فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت هم هشام بن عروة الراوى عنها وزوجته
وأسماء هي بنت أبي بكر جدهما جميعا لا يؤيم ما * الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب
وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج وهذا الإسناد نصفه الأول مصريون ونصفه الآخر مديون وفيه
ثلاثة من التابعين في نسق يزيدو بكير وكريب (قوله أنها أعتقت وليدة) أي جارية في رواية
النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة أنها كانت لها جارية سوداء لم أقف على اسم هذه
الجارية وبين النسائي من طريق أخرى عن الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ميمونة
في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي صلى الله عليه وسلم خادما فأعطاه خادما فأعتقتها
(قوله أما) بتخفيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (لو أعطيتها أخوالك) أخوالها كانوا من بني هلال
أيضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ذكرها ابن سعد (قوله لو أعطيتها أخوالك)
كان أعظم لأجرك قال ابن بطال فيه ان هبة ذى الرحم أفضل من العتق ويؤيده ما رواه
الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي
مر فوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصله لكن لا يلزم من ذلك ان
تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا
والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي المذكورة فقال أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية
الغنم فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث
أيضا حجة على ان صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف
الاحوال كما قرره ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيقة وانها أعتقت قبل
أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها الى ما هو الاولى فلو كان
لا ينفذ لها تصرف في مالها لا بطله والله أعلم * الثالث حديث عائشة وصدره طرف من قصة
الافك وسيأتى شرحها مستوفى في تفسير سورة النور وقوله وكان يقسم لكل امرأة منهن غير
سودة الخ حديث مستقل وقد ترجم له في النكاح وأورده مفردا وبأقوال الكلام عليه مستوفى هناك
ان شاء الله تعالى وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله قال ابن بطال ليس في أحاديث
الباب ما يرد على مالك لأنه يحملها على ما زاد على الثالث انتهى وهو جل سائق ان ثبت المدعى وهو
أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثالث الا باذن زوجها لما في ذلك من الجمع بين الأدلة والله أعلم
(قوله وقال بكير) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكير) هو ابن الأشج (عن كريب

النبي صلى الله عليه وسلم يتبعني بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم

* (باب عن يدا بالهدية) * وقال بكر عن عمرو عن بكير عن كريب ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعطت وليدة لها فقال لها ولو وصلت بعض أخوالك كان أعظم (١٦٢) لاجرك * حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي

عمران الجوني عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم من مرة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان لي جارين فإلى أيهما أهدي قال إلى أقربهما منك يا أبا * (باب من لم يقبل الهدية لعلة) * وقال عمر ابن عبد العزيز كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصعبي بن حنيفة الليثي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو بالأنواء أو بؤدان وهو شرم قرده فقال صعب فلما عرف في وجهه رده هديتي قال ليس بأرد عليك ولكنك حرم * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم

ان ميمونة اعطت) وقع في رواية المستطلى اعطته وهو غلط فاحش فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه اعطت وليدة لها وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين أحدهما ووافقه عمرو بن الحارث ان يزيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب وقد خالفهما محمد بن اسحق فرواه عن بكير فقال عن سلمان بن يسار يدل بكيرا أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال الدارقطني ورواية يزيد وعروا أصح ثانياً سمعنا عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الارسل قال فيه عن كريب ان ميمونة اعطت فذكر قصة ما أدركها السكن قدر رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب عن ميمونة أخرجه مسلم والنسائي من طريقه وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخاري في كتاب بر الوالدين له وهو مقرر وسماه من طريق أبي بكر بن دلو به عنه قال حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عن عيسى (قوله) ما سبب عن يدا بالهدية) أي عندنا عارض في أصل الاستحسان (قوله) وقال بكر) هو ابن مضر وعمر هو ابن الحارث وقد مضى النسب على من وصله في الباب الذي قبله وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة تمام الاستحسان في تقديم القريب على الغريب وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها في تقديم الأقرب في الذات (قوله) عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك والاسناد كله بصريين الا عائشة وقد دخلت البصرة (قوله) عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم (ابن مرة) في رواية تجاج بن منهل عن شعبة كما سيأتي في الأدب سمعت طلحة بن كثر لم ينسبه وقد أزيلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة اليه في كتاب الشفعة ووقع عند الامام علي من بني تميم الراب بن شريح الراعي الموصوفة والخبره موحدة أخرى وهو وعمر والصواب تميم بن مرة وهو رط أبي بكر الصديق وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك بن يزيد بن هرون عن شعبة كما حكاه الاسماعيلي وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله بابا منسوب على التمييز (قوله) ما سبب من لم يقبل الهدية لعلة) أي بسبب ينشأ عنه الريبة كالتقرب وشهوة (قوله) وقال عمر ابن عبد العزيز الخ) وصله ابن سعد بقصة فيه فروى من طريق فرات بن مسلم قال اشتمى عمر بن عبد الله زين التناح فلم يجد في بيته شيئا يشتري به فركبنا معه فلقاه غلمان الدير باطباق تناح تناولوا واحدة اشتمها ثم ردا لاطباق فقلت له في ذلك فقال لا حاجة لي فيه فقلت ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية فقال انها الاولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة وصله أبو نعيم في الحلية من طريق عمرو بن مہاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسر هاء وبوز الفتح وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب آخذها وقال ابن العربي الرشوة كل مال دفع لستناع به من ذي جاه عوناً على ما لا يحل والمرثى قابضة والراشي معطية والرائش الواسطة وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لعن الراشي والمرثى أخرجه الترمذي وصححه وفي رواية والرائش والراشي ثم قال الذي يهدى لا يجنلون بقصد ود المهدى اليه أو عوناً أو ماله فأفضلها الاول والثالث جائز لانا يتوقع بذلك

الزيادة

رجل من الازد يقال له ابن الاتية على الصدقة لما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي قال فها لا جلس

في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد من شياً الا به يوم القيامة يجعله على رقبته ان كان يعبر له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة فيعز ثم رفع يده حتى رأى عنقرة طيبة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً

الزيادة على وجه جميل وقد تستحب ان كان محتاجا والمهدي لا يتكافؤ الا في كرهه وقد تكون
 سببا للمودة وعكسها واما الثاني فان كان لعصية فلا يحل وهو الرشوة وان كان الطاعة فيستحب
 وان كان لجائز فخائر لكن ان لم يكن المهدي له حاكما والاعانة لدفع مظلمة أو ايصالح حق فهو جائز
 ولكن يستحب له ترك الاخذ وان كان حاكما فهو حرام اهـ لمختصا وفي معنى ما ذكره عن حديث
 مرفوع أخرجه أحد الطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا عن ابي العمال غايل وفي اسناده
 اسماعيل بن عياش وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة وهذا منسوق قيل انه رواه بالمعنى من
 قصة ابن اللثبية المذكورة ثاني حديثي الباب وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر
 ثلاثهما في الطبراني الاوسط باسناد ضعيفة ثم ذكر المنصف في الباب حديثين أحدهما حديث
 الصعب بن جثامة في قصة الحمار الوحشي وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في الحجج * الثاني حديث
 أبي حميد في قصة ابن اللثبية وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وسبق
 في أواخر الزكاة تسمية وضبط اللثبية ووجه دخولهما في الترجمة ظاهر وأما حديث الصعب فان
 النبي صلى الله عليه وسلم بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرما والمحرم لا يأكل ما صيد
 لا جلوده واستبطل منه المهلب رده هدية من كان ماله حراما أو عرف بالظلم وأما حديث أبي حميد فلا تـ
 صلى الله عليه وسلم عاب على ابن اللثبية قبوله الهدية التي أشهدت اليه لكونه كان عاملا وأفاد
 بقوله فيها جلس في بيت أمه اندلوا هدى اليه في تلك الحالة لم تكره لانها كانت لغير ربة قال ابن
 بطلال فيه ان هدايا العمال تجعل في بيت المال وان العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام وفيه
 كراهة قبول هدية طالب العناية وقوله في حديث أبي حميد حتى نظرت عفرة بضم المهملة وفتحها
 وسكون الفاء وقد تنفع وهي يائس ليس بالناصح (قوله ما) اذا وهب هبة أو
 وعد ثم مات قبل أن تصل اليه (أي الهدية وفي رواية الكشميني أو وعد عدة قال الاسماعيلي
 هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال قلت) قال ذلك بناء على ان الهبة لا تصح الا بالتبض والا
 فليست هبة وهذا مقتضى مذهبه لكن من يقول انها تصح بدون القبض يستدل بحديثه وكان
 البخاري جرح الى ذلك وسأذكر الخلاف فيه في الباب الذي يليه وقال ابن بطلال لم يرو عن
 أحد من السلف وجوب القضاء بالعدة أي مطلقا وانما نقل عن مالك انه يجب منه ما كان
 بسبب انتهى وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز وعامة قريته عن أصبغ وعما
 سيأتي في البخاري الذي تصدى لشرحه في باب من أمر بانحياز الوعد في أواخر الشهادات وسيأتي
 نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه ان شاء الله تعالى (قوله وقال عبدة) بنسخ آثره وهو ابن عمرو
 السلمي بنسخ المهمة وسكرن اللام (قوله ان ماتا) أي المهدي والمهدي اليه الخ وفتح سله بين
 أن يكون انقضت أم لا مصير منه الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وذهب
 الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها أو وكيله (قوله وقال الحسن
 أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له اذا قبضها الرسول) قال ابن بطلال قال مالك كقول
 الحسن وقال أحمد واسحق ان كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملها رسول
 المهدي اليه فهي لورثته وفي معنى قول عبدة وتفصيله حديث رواه أحد الطبراني عن أم
 كلثوم بنت أبي سلمة وهي بنت أم سلمة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة قال لها اني

* (باب اذا وهب هبة أو وعد
 ثم مات قبل أن تصل اليه) *
 وقال عبدة ان ماتا وكانت
 فصات الهدية والمهدي له
 حتى فهي لورثته وان لم
 تكن فصلت فهي لورثة
 الذي أهدى وقال الحسن
 أيهما مات قبل فهي لورثة
 المهدي له اذا قبضها الرسول
 * حديث علي بن عبد الله
 حدثنا سليمان بن عبد الله بن
 المنكر سمعت جابر ارضي
 الله عنه قال قال لي النبي
 صلى الله عليه وسلم لو جاء مال
 البحرين أعطيتك هكذا
 ثلاثا فلم يقدم حتى توفي
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأرسل أبو بكر مناديا
 فنادى من كان له عند النبي
 صلى الله عليه وسلم عدة أو
 دين فليأتنا فأتيت فقلت ان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وعدني حتى لي ثلاثا

(باب كيف يقبض العبد والمتاع) * (١٦٤) وقال ابن عمر كنت على بكر صعب فاستراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هولك

يا عبد الله * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن أبي ليلى عن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما أنه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أوقية ولم يعط مخرمة منها شيئا فقال مخرمة يا بني انطلق بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطلقت معه فقال ادخل فادعنى قال فدعوت له فخرج اليه وعليه قباضها فقال خبا يا هذا ذلك قال فنظر اليه فقال رضى مخرمة (باب اذا وهب هبة فقبضها الاخر ولم يقبل قبلت) * حدثنا محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد بن حاد ثنا معمر بن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى عن ابن عمر رضى الله عنهما قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت فقال وماذا قال قال وقعت بأعلى في رمضان قال أتجد رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فاستطيع أن قطع سنتين مسكيا قال لا قال فإما رجل من الأنصار يعرق والعرق المكمل فيه تمر فقال اذهب بهذا فقتلته

تدأ حديث الى الخياشي حلة وأواق من مسك ولا ترى الخياشي الاقدمات ولا أرى هدي الا سر دودة على فان ردت على فهدى لك قال وكان كما قال الحديث واستناده حسن ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاء النبي بكر الصديق له ما روى به النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخس ان شاء الله تعالى قال الامام علي ليس ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لجابر هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يخلف نزولوا وعده منزلة الضمان في العدة فربما ينعو بين غيره من الامة عن يجوز ان يني وان لا يني (قلت) وجه ايراده ان ينزل الهدية اذا لم يقبض منزلة الوعد بها وقد أمر الله بانجاز الوعد ولكن حله الجمهور على النذب كما سيأتي (قوله) **باب كيف يقبض العبد والمتاع** أي الموهوب قال ابن بطال كيفية القبض عند العلماء بسلام الواجب لها الى الموهوب وحيارة الموهوب لذلك قال واختلوا واهل من شرط صحة الهبة الحيازة أم لا حكى الخلاف وتحريره قول الجمهور انها لا تتم الا بالقبض وعن التقديم وبه قال أبو ثور ودود تميم يتقدم العبد وان لم يقبض وعن أحمد تميم بدون القبض في العين المعينة دون الشائعة وعن مالك كالتقديم لكن قال ان مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث افتقر الى اجازة الوارث ثم ان الترجمة في الكيفية لا في أصل القبض وكانت أشار الى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التخلية وسأشير اليه بعد ثلاثة أبواب (قوله) وقال ابن عمر كنت على بكر صعب الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة أبيه في القباء وسيأتي الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال خبا يا هذا ذلك قال فنظر اليه فقال رضى مخرمة قال الداودي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام أي هل رضيت وقال ابن التيمي محتمل أن يكون من قول مخرمة (قلت) وهو المتبادر للذهن (قوله) **باب** اذا وهب هبة فقبضها الاخر ولم يقبل قبلت أي جازت ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء ان القبض في الهبة هو غاية القبول وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية الا ان كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعتق عبدك عني فعتقه عنه فادخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ويقابل اطلاق ابن بطال قول الماوردي قال الحسن البصري لا يصح القبول في الهبة كالتعق قال وهو قول شذبه عن الجماعة وما انف فيه الكفاية الا أن يريد الهدية فقبضها الله على ان في اشتراط القبول في الهدية وجهها عند الشافعية ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الخيام في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفي في الصيام والتمرن منه انه صلى الله عليه وسلم أعطى الرجل التمر فقبضه ولم يقبل قبلت ثم قال له اذهب فأطعمه أهلك ومن اشتراط القبول أن يجيب عن هذا بانها واقعة عين فلا حجة فيها ولم يصرح فيها بكرا القبول ولا بنفسه رقد اعترض الامام علي بأنه ليس في الحديث ان ذلك كان هبة بل اذ كان من الصدقة فيكون فاسما لا واحيا اه وقد تقدم في الصوم التصريح بان ذلك كان من الصدقة وكان المصنف ينجح الى أنه لا فرق في ذلك (قوله) **باب** اذا وهب ديناء على رجل أي صاع ولم يقبضه منه ويقبض له قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء

في

به قال علي أخرج من ايا رسول الله والذي بعثك بالحق ما بين لا يتيها أهل بيت أخرج مناهم قال اذهب

فأطعمه أهلك (باب اذا وهب ديناء على رجل)

وقال شعبة عن الحكم هو جازر وهب الحسن بن علي عليهما السلام دينه لرجل وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان له عليه
 سق فلم يعطه أو ليتحلله منه وقال جابر قتل أبي وعليه دين فسال النبي صلى الله عليه وسلم غرماء أن يقبلوا غرامطي ويحللوا أبي
 * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس وقال الليث حدثني يونس (١٦٥) عن ابن شهاب أنه قال حدثني ابن كعب بن

مالك أن جابر بن عبد الله
 رضى الله عنهما أخبره أن
 أبيه قتل يوم أحد شهيدا
 فاشتد الغرماء في حقوقهم
 فأبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فساكنهم
 أن يقبلوا غرامطي ويحللوا
 أبي فأبوا فلم يعطهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 حاططي ولم يكسر له لهم ولكن
 قال سأغدو عليكم إن شاء الله
 تعالى فغدوا علينا حين أصبح
 فطاف في النخل فدعا في غره
 بالبركة فبذرتها فتدنتهم
 حتى هم وبقى لسان غرها
 ببقية ثم جئت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو
 جالس فأخبرته بذلك فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعمرامع وهو جالس
 يا عمر فقال عمر ألا يكون قد
 علمنا أنك رسول الله والله
 أنك رسول الله * (باب هبة
 الواحد للجماعة) وقالت
 أسماء للقاسم بن محمد وابن
 أبي عتيق ورثت عن أختي
 عائشة بالغاية وقد أعطاني
 به معاوية مائة ألف فهو
 لك * حدثنا يحيى بن

في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة قال وإنما اختلفوا إذا وهب دينه لرجل آخر
 فمن اشترط في صحة الهبة القبض لم يصح هذه ومن لم يشترطه صححها لكن شرط مالك أن تسلم إليه
 الوسيطة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعينه أن لم يكن به وسيطة اه وعنده
 الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي بالبطلان وصححه الغزالي ومن تبعه وصحح العسمراني
 وغيره الصحة قبل والخلاف مرتب على البيع ان صححنا بيع الدين من غير من عليه فالهبة أولى
 وإن منعناه ففي الهبة وجهان والله أعلم (قوله وقال شعبة عن الحكم هو جازر) واصله ابن أبي
 شيبة عن أبي داود عن شعبة قال قال لي الحكم أم أبي ابن أبي ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن
 فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له أنه أن يرجع فيسقط لا قال شعبة فسالت مجادا
 فقال بلى له أن يرجع فيه (قوله وهب الحسن بن علي دينه لرجل) لم أقب على من رصده (قوله)
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عليه دين فلم يعطه أو ليتحلله منه) أي من صاحبه وصله
 مسدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة عن فو عامر كان لا أحد عليه حق
 فلم يعطه إياه أو ليتحلله منه الحديث وقد تقدم موصولا بعنده في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه
 بأوازيه الدين أنه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه إياه أو يتحلله منه ولم يشترط في التحليل
 قبضا (قوله وقال جابر قتل أبي الخ) واصله في الباب بأتم منه وتوخذا الترجمة من قوله فسأل النبي
 صلى الله عليه وسلم غرماء والدي جابر أن يقبلوا غرامطي وأن يحلوه فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمته
 من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جائزا لماطلبة النبي صلى الله عليه
 وسلم (قوله أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك (قوله وقال الليث حدثني يونس) واصله الذهلي
 في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ويأتي
 الكلام عليه مستوفي في علامات النبوة ان شاء الله تعالى (قوله بالجماعة هبة
 الواحد للجماعة) أي يجوز ولو كان شيا مشاعا قال ابن بطال غرض المسئلة اثبات هبة
 المشاع وهو قول الجمهور خلافا لابي حنيفة كذا أطلق وتعب بأنه ليس على إطلاقه وإنما
 يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل التسمية وما لا يقبلها والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد
 (قوله وقالت أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن
 أخيها وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن
 ابن أخي أسماء * (تبسه) ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القاسم استسا ط الواو من قوله
 وابن أبي عتيق فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب
 للترجمة (قوله ورثت عن أختي عائشة) لما ماتت عائشة رضى الله عنها ورثها أختها أسماء
 وأم كلثوم وأولاد أخيه عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد أخيه لأنه لم يكن شقيقها وكان أسماء
 أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا لوجود أبيه ثم أورد

قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشارب فشرب وعن يمينه
 غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام ان أدنت لي أعطيت هو لا عفتال ما كنت لأورثني شي منك يا رسول الله أحسدا
 قتله في يده

* (باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقبوضة وغير المقبوضة) وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه له وازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم * حدثني ثابت بن محمد حدثنا شعير عن محارب عن جابر بن عبد الله قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فبعضاني وزادني * حدثنا محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محارب سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا في سفر (١٦٦) فلما أتينا المدينة قال أتت المسجد ففصل ركعتين فوزن * قال شعيرة أراد فوزن

في خارج فما زال منها شيء حتى أصابها أهل الشام يوم الحرة * حدثنا قتيبة عن مالك عن أبي سنان عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشارا وعن عتبة غلاما وعن يسار بن أسياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء فقال الغلام لا والله لا أو ترخصني منك أحد ففعله في يده * حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعيرة عن سلمة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رجل من بني رسول الله صلى الله عليه وسلم دين ففهم بدأ أصحابه فقال دعوه فان احب احب الحق متعلا وقال اشترى الله سنا فاعطوه اياه فقالوا اننا لا نجد سنا الا سنا هي افضل من سنا قال فاشتروها فاعطوها اياه فان من خيركم احسنكم

المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الالين فالالين وقد تقدم في المطالم ويأتي الكلام عليه مستوفى في الاشارة وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وانما هو من طريق الارفاق وأطال في ذلك والحق كما قال ابن بطال انه صلى الله عليه وسلم سأل الغلام أن يهب نصيبه للاشياخ وكان نصيبه منه مشاعا غير مقبوض فدل على صحة هبة المشاع والله أعلم (قوله ما سبب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة والمقبوضة وغير المقبوضة) أما المقبوضة فتقدم حكمها وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي وأما القبض التقديري فلا بد منه لان الذي ذكره من هبة الغنمين لو قد هوزن ما غنموه قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه فلا حجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لان قبضهم اياه وقع تقديره باعتبار حيازتهم له على الشيوع ثم قال بعض العلماء يشترط في الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفي القبض التقديري بخلاف البيع وهو وجه للشافعية وأما الهبة المقبوضة فحكمها واضح وأما غير المقبوضة فهو المقصود بهذه الترجمة وهي مسئلة هبة المشاع والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا وعن أبي حنيفة لا يصح هبة جزء مما ينقسم مشاعا لاسن الشريك ولا من غيره (قوله وقد وهب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه له وازن ما غنموا منهم وهو غير مقسوم) سيأتي موصولا في الباب الذي يليه يأتي من هذا قوله وهو غير مقسوم من نفسه المصنف (قوله حدثني ثابت) هو ابن محمد العابد وثبت كذلك عند أبي علي بن السكن كذلك أكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وفي رواية أبي زيد المرزوق وقال ثابت ذكره بصورة التعليق وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره وفي رواية أبي أحمد الجاني قال البخاري حدثنا محمد بن ثابت فزاد في الاسناد محمد بن ابي يعقوب على ذلك والذي أظنه ان المراد بمحمد هو البخاري المصنف ويقع ذلك كثيرا فلعن الجرجاني ظنه غيره والله أعلم ويأتي الكلام على حديث جابر في الشروط ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور في الباب الذي قبله وقد قدمت توجيهه ثم أورد حديث أبي هريرة في الذي كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين فقال اشترى الله سنا وقد تقدم شرحه في الاستقراض وتوجيهه ظاهر أيضا وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان (قوله ما سبب اذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشيحي في روايته أنه وهب رجل جماعة جاز وهذا الزيادة غير

قضاء * (باب اذا وهب جماعة لقوم) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن محتاج مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة أخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين جاء وفد هوزن مسلمين فسألوه أن يرزاهم أمرهم وسببهم فقال لهم من ترون وأحب الحديث الى أحد فقه فأخبروا احدى الطائفتين اما السبي واما المال وقد كنت امتايت وكان النبي صلى الله عليه وسلم انتظرهم بضع عشرة ليلة حين قتل من الطائفتين فلما تبين لهم أن النبي صلى الله عليه وسلم خير واداهم الا احدى الطائفتين قالوا انما نأخذنا فخرنا سبينا فقام في المسلمين فأتى على الله بما هو الله ثم قال أما بعد فان اخوانكم هؤلاء جازنا تائبين واني رأيت أن أرزاهم سببهم ان أحب منكم أن يطيّب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على حظه حتى نعطيه اياه من أرل ما بقي والله علمنا فافعل فقال الناس طيبنا يا رسول الله لهم فقال لهم اننا لا ندري من أذن منكم فيه من لم يأذن فارجعوا حتى يرفع الينا عرفاؤكم أمركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبروه أنهم طيبوا وأذنوا

أن اصحاب الحق مقالائم
 قضاء أفضل من سنة وقال
 أفضلكم أحسنكم قضاء
 * حدثني عبد الله بن محمد
 حدثنا ابن عيينة عن عمرو
 بن ابن عمر رضي الله عنهم
 أنه كان مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في قمر وكان على
 بكر صعب أعرس فكان
 يتقدم النبي صلى الله عليه
 وسلم فيقول أبو دا عبد الله
 لا يتقدم النبي صلى الله عليه
 وسلم أحد فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم بعني فقال
 عمر هو لك فاشتره ثم قال هو
 لك يا عبد الله فاشتره
 ما شئت (باب إذا ذهب بعيرا
 لرجل وشورا كبه فهو
 جائز) * وقال الحميدي
 حدثنا سفيان حدثنا عمرو
 عن ابن عمر رضي الله عنهم
 قال كان مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في سفر وكنت على
 بكر صعب فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لعمر بعني
 فاشتره فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم هو لك يا عبد الله
 * (باب هدية ما يكره لبعثها) *
 حدثنا عبد الله بن مسلمة عن

(٢) قوله شركاؤه قال القسطلاني يحدف الضمير واهلها رواية اهـ يصححه

التحرير والتبزيه وهدية مالا يجوز لبسه جائزة فان صاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن
يجوز لباسه كالتساع ويستفاد من الترجمة الاشارة الى منع ما لا يستعمل أصلاً للرجال والنساء
كأية الاكل والشرب من ذهب وفضة ثم أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث * أحدها حديث
ابن عمر في حلة عطار دو سياتي شرحه في كتاب اللباس ومناسبة للترجمة ظاهرة * ثانيها حديث ابن
عمر في قصة فاطمة (قوله حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر) جزم الكلاياذي بأنه الفيدى نسبة الى
فيد بن قيس النخعي سكنون التميمية بلدين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء وكان نزلها فتنسب
اليها ويحتمل عندى أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور فقد أخرج عنه البخاري
حديثا غير هذا في المغازي وانما جازت ذلك لان المشهور في كنية الفيدى أبو عبد الله بخلاف
القومسي فكنية أبو جعفر بلا خلاف (قوله حدثنا ابن فضيل عن أبيه) هو محمد بن فضيل
ابن غزوان السكوني وليس لفصيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث (قوله أنى
النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عند أبي
داود والاسماعيل وابن حبان قال وقيل كان يدخل الأبدأها (قوله فذكر ذلك له) زاد في
رواية ابن عمر في رواية غير هذه (قوله فذكر ذلك له) زاد في رواية الأصمعي
فذكره وفي رواية ابن عمر فقال يا رسول الله ان فاطمة اشتد عليها انك جئت فلم تدخل عليها (قوله
ستراوشيا) بضم الميم وسكون الواو بعدها مائة ثم فتمتية قال ابن التميمي أصله شوشيا فالتقى
حرفاءه وسبق الاصل بالكون فقلبت الواو واو أدعت في الاخرى وكسرت الاولى لاجل التي
بعدها فصارت على وزن عرشي وسطى ويجوز فيه موشى بوزن موسى وقال المطرزي الوشى خلط
لون باون وشوشى الثوب اذ ارقه ونقشه وقال ابن الجوزى الموشى المنطوط بالوان شتى (قوله
مالى وللدنيا) زاد ابن عمر الى والرقم أى المرقوم والرقم النقش (قوله قال ترسل به) كذا الابن ذر
ترسل به حذف النون وهى لغة أو يقدر ان حذف لدلالة السياق وفي رواية لاكثر ترسل بضم
اللام يعبراء (قوله أهل بيت بهم حاجة) برأى أهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفى الحديث كراهة
دخول البيت الذى فيه ما يذكره وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفينة فقال لم يكن
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل بيتا حتى يقرأ ترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه صلى الله
عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله نظر الا ان حملنا التزيين على ما هو أعم مما يمنع
في نفس الجدار أو يعلق عليه قال المهلب وغيره كره النبي صلى الله عليه وسلم لابتها ما كره لنفسه
من تعجيل الطيبات في الدنيا لأن ستر الباب حرام وهو نظير قوله لها المسألة خادما الأعداء على
خير من ذلك فتملأها الذكرك عند النوم * ثالثها حديث علي في الحلة وفيه قوله فشقتها بين نسائي
وسياتي شرحه في كتاب اللباس ومناسبة ظاهرة من قوله قرأت الغضب في وجهه فانه دال على
انه كره له لبسها مع كونه أهداها له (قوله باب قبول الهدية من المشركين) أى
جواز ذلك وكأناه أشار الى ضعف الحديث الوارد في زهدية المشرك وهو ما أخرجه موسى بن
عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم ان عامر
ابن مالك الذى يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى
له فقال انى لأقبل هدية مشرك الحديث رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري

* حدثنا محمد بن جعفر أبو
جعفر حدثنا ابن فضيل عن
أبيه عن نافع عن ابن عمر رضى
الله عنهم ما قال أنى النبي صلى
الله عليه وسلم بيت فاطمة
فلم يدخل عليها وجاء على
قد كرت ذلك له فذكر كرت للنبي
صلى الله عليه وسلم قال أنى
رأيت على أبيها ستر موشيا
فقال مالى وللدنيا فأنا على
قد كرت ذلك لها فقلت
لباسه فى وجهه فاشاء قال
ترسل به الى فلان أهل بيت
بهم حاجة * حدثنا حجاج بن
منهال حدثنا شعبة قال
أخبرني عبد الملك بن ميسرة
قال سمعت زيدا بن وهب عن
علي رضى الله عنه قال أهدى
الى النبي صلى الله عليه وسلم
حلة سيرا فليستها قرأت
الغضب في وجهه فشقتها
بين نسائي * (باب قبول
الهدية من المشركين)

وقال أبو هريرة عن النبي صلى

الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة فدخل قرية فيها ملك أو جبار فقال اعطوها آجر وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم * وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بعله بيضاء فكساه بردا وكتب إليه بجرهم * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس وكان ينهى عن الحرير فيجب الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا * وقال سعيد عن قتادة عن أنس أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الله بن محمد الوهاب حدثنا خالد بن الحرث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة

٣ قوله ابن الحرث في نسخة ابن الحرث اه معجبه

ولا يصح وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال أهديت النبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال أسلت قلت لا قال انما نيت عن زيد المشركين والزبد بفتح الزاي وسكون الموحدة الر قد صححه الترمذي وابن خزيمة وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينهما الطبري بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لأن من جله أدلة الجواز ما رقت الهدية فيه له خاصة وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد به دينه التودد والموا لاة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيبه وتأليفه على الاسلام وهذا أقوى من الاول وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب والرد على من كان من أهل الاوثان وقيل يتسع ذلك لغيره من الامراء وان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكس وهذه الاجوبة الثلاثة ضعيفة فالتسريح لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة) الحديث أورده مختصرا وسيأتي موصولا مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو مبني على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا انكاره (قوله وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم) ذكره موصولا في هذا الباب (قوله وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين الى مكة وهي الآن خراب وقد تقدم الحديث مطو لا في الزكاة وقوله وكتب اليه بجرهم أي يلبدهم وجملة الداودي على ظاهره فهوهم ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أنس في الجبة السندس وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى (قوله أهدى) بضم أوله على البناء للمجهول (قوله وكان ينهى) أي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير وهي جملة حالية (قوله وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة (الخ) وصله أحمد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروبة به وقال فيه جبة سندس أو ديباج شاك سعيد وسيأتي بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وأراد البخاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقة للترجمة وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه ان أكيدر دومة الجندل وأكيدر دومة هو أكيدر رث غير أكيدر دومة بضم الهمزة وسكون الواو بلدين الحجاز والشام وهي دومة الجندل مدينة بقرب تولكها فخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق وكان أكيدر ملكها وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجندل بالجيم والنون بن اعباء بن الحرث بن معاوية ينسب الى كندة وكان نصرانيا وكان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل اليه خالد بن الوليد في سرية قاسم وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة فصالحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه ذكر ابن اسحق قصته مطولة في المغازي وروى أبو يعلى باسناد قوي من حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجا بالذهب فردّه النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم انه وجد في نفسه من رده هديته فرجع به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادفعه الى عمر الحديث وفي حديث علي عند مسلم ان أكيدر دومة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فاعطاه عليا فقال شقيقه خرا بين النواطم فيستفاد منه ان الخلة التي ذكرها على في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أكيدر وسيأتي المراد بالنواطم في اللباس

فأكل منها فجئ بها فقيل ألا نقلها قال لا قال فما زلت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا أبو النعمان حدثنا المعمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم ما قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد (١٧٠) منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نخود فحجن ثم جاء رجل مشرك

مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعاأم عطية أو قال أم هبة قال لا بل يسع فاشترى منه شاة فصنعت وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن أن يشوى وأيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حزن النبي صلى الله عليه وسلم له حرة من سواد بطنها إن كان شاهدا أعطاهما إياه وإن كان غائبا أخبره فجعل منها قصعتين فأكلوا أجمعون وشبعنا ففضلت القصعتان فحملناه على البعير أو كما قال * (باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) * حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان ابن بلال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رأى عمر حلة على رجل تباع فقال للنبي صلى الله عليه وسلم اتبع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد فقال نعم

إن شاء الله تعالى * ثانياً حديث أنس أيضاً أن يهودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسمومة فأكل منها الحديث وسأني شرحه في غزوة خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكورة زينب وقد اختلف في إسلامها كما سأني (قوله فأكل منها فجئ بها) زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذکور هنا فأكل منه فقال إنه جعلت فيه سموا زاد مسلم بعد قوله فجئ بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت أردت لأفلك قال ما كان الله ليسلكك على (قوله فقيل ألا نقلها) في رواية أحمد ومسلم فقالوا يا رسول الله (قوله في لهوات) بفتح اللام جمع لهوات وهي سقف النعم أو اللعنة المشرفة على الخلق وقيل هي أقصى الخلق وقيل ما يدوم من النعم عند التيسم * ثالثاً حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقد تقدم بعضهم هذا الإسناد في البيوع (قوله عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي والإسناد كله بصريون إلا الصحابي (قوله صاع من طعام أو نخود) بالرفع والضمير الصاع (قوله ثم جاء رجل مشرك) لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذکور (قوله مشعان) بضم الميم وسكون المعجمة بعد هاء مهمله وآخره نون ثقيلة فسر المصنف في آخر الحديث في رواية المستنلى بأنه الطويل جداً فوق الطويل وزاد غيره مع إفراط الطويل شعث الرأس وقد تقدم وكان قد أقوى لأنه سأتى في الأطعمة من وجه آخر يلتزم مشعان طويل ويحتمل أن يكون قوله طويل تنسيباً للمشعان وقال القزاز المشعان الحافي الثائر الرأس (قوله يعاأم عطية) اتصّب إلى فعل مقادير (قوله فاشترى منه شاة) في رواية الكشميهني فاشترى منها أي من الغنم (قوله بسواد البطن) هو الكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها (قوله وأيم الله) هو قسم وقد تقدم أنه يقال بالله مز وبالأصل وغير ذلك (قوله أعطاهما إياه) هو من القلب وأصله أعطاهما إياه (قوله فأكلوا أجمعون) يحتمل أن يكونوا أجمعوا على التصعيت فيكون فيه هجزة أخرى لتكون ما وسعها أيدي القوم ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة أعم من الاجتماع والافتراق (قوله ففضلت القصعتان فحملناه) أي الطعام ولو أراد القصعتين لقال حملناهما ووقع في رواية المصنف في الأطعمة وفضل في القصعتين وكذا أخرجه مسلم والضمير على هذا التقدير الذي فضل (قوله أو كما قال) شئت من الراوي وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأل هل يسع أو يهدي وفيه مساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الثاني لأن هذا الأعرابي كان وثنياً وفيه المواساة عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع على الطعام والتيسم لتأكيده الخبر وإن كان الخبر صادقا ومهجنة ظاهرة وآية باهرة من تكثير التقدير اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذکور وفضل منه ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وسأتى أن شاء الله تعالى (قوله ما) الهدية للمشركين وقول الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) سأتى إلى آخر الآية وهي رواية أبي ذر

يلبس هذه من لاخلق له في الآخرة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم منها بجل فأرسل إلى عمر منها بجله وأبى فقال عمر كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت قال إنى لم أكسكها لتلبسها تباعها أو تكسوها فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة

وأبى الوقت وساق الباقيون إلى قوله وتقسطوا إليهم والمراد منها بيان من يجوز بره منهم وان
 الهدية للمشرِك اثباتاً ونفيًا ليست على الإطلاق ومن هذه المادة قوله تعالى وان جاهدوا على
 أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا قطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا الآية ثم البر والصلوة
 والاحسان لا يستلزم الخاب والتواضع المنهي عنه في قوله تعالى لا تعبدوا ما دؤنوني بالله
 واليوم الآخر يواتون من حاد الله ورسوله الآية فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والله
 أعلم وأورد فيه حديثين * أحدهما حديث ابن عمر في حله عطار ذو قد سبق قريبا والغرض
 منه قوله فارسل بهم امرأ إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان
 أخا عمر من أمه أمهم ما خيمت بنت هشام بن المغيرة وهي ابنة عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة وقال
 الديلماطي انما كان عثمان بن حكيم أخا يزيد بن الخطاب أخى عمر لأنه أمهم ما اسمها بنت وهب
 (قلت) ان ثبت احتقلا أن تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا
 من الرضاة كما هو أخو أخيه زيد من أمه * ثانيهما حديث أسماء بنت أبي بكر (ترواه عن هشام)
 هو ابن عروة وفي رواية ابن عيينة الآتية في الأدب أخبرني أبي (قوله عن أسماء بنت أبي بكر) في
 رواية ابن عيينة المذكورة أخبرني أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن
 عيينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدارقطني وهو خطأ (قلت) حكى أبو
 نعيم ان عمر بن علي المقدمي ويعقوب القاري روياه عن هشام كذا في حديثه أن يكره الحنفون
 ورواه أبو معاوية وعبد الجيد بن جعفر عن هشام فقالا عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن
 حبان من طريق الثوري عن هشام والاول أشهر قال البرقاني وعروا ثبت انه ولا يعد أن يكون
 عند عروة عن أمه وخاتمه فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطحاوي والحاكم من حديث عبد
 الله ابن الزبير قال قدمت قبيلة بالأناف والمثناة مصغرة بنت عبد العزيز بن سعد من بني مالك بن
 حنظل بكسر الحاء وسكون السين المهملة على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدية وكان أبو بكر
 طلقها في الجاهلية ثم دأب بزوجها ومن قرظ فابت أسماء أن تقبل حديثها أو تدخلها بيتا وأرسلت
 إلى عائشة سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتدخلها الحديث وعرف منه تسمية أم أسماء
 وانها أمها حقيقة وان قال انها أسما من الرضاة فقد وهم ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها
 قبيلة ورأيت في نسخة شجرة من بسكون التمانية وضبطها ابن ما كولا بسكون المثناة فعلى
 هذا فن قال قبيلة صغرها قال الزبير أم أسماء وعبد الله ابن أبي بكر قبيلة بنت عبد العزيز وساق
 نسبها إلى حنظل بن عاصم بن لؤي وأما قول الداودي ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كتبها
 (قوله قدمت على أبي) زاد اللبث عن هشام كما ساق في الأدب مع ابنتها وكذا في رواية حاتم بن
 اسمعيل عن هشام كما ساق في أخر الجزية وذكر الزبير أن اسم ابنتها المذكورة الحارث بن مدرك بن
 عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أر له ذكر في العجالة فكأنه مات مشركا وذكر بعض شيوخنا أنه وقع
 في بعض النسخ مع أبيها بموحدة ثم تحتانية وهو تخفيف (قوله وهي مشركة) ساد كرم قبل في
 اسلامها (قوله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية حاتم في عهد قريش ادعاها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك ما بين الحديثية والفتح وسيأتي بيانه في المغازي (قوله)
 فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ان أبي قدمت وهي راعبة) في رواية حاتم فقالت

عن هشام عن أبيه عن
 أسماء بنت أبي بكر رضي الله
 عنهما قلت قدمت على
 أبي وهي مشركة في عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فاستفتيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلت ان
 أبي قدمت وهي راعبة
 فأصل أبي قال نعم

بارسول الله ان اُحى قدمت على وهى راغبة ولمسلم من طريق عبد الله بن ادريس عن هشام راغبة
 أو راغبة بالشك والطبرانى من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراغبة وفى حديث
 عائشة عند ابن حبان جاءته راغبة وراغبة وهو يؤيد رواية الطبرانى والمعنى انها قدمت طالبة
 فى برائتها لها خاتمة من ردها اياها ناطبة هكذا فسر الجمهور ونقل المستغفرى أن بعضهم أوله
 فقال وهى راغبة فى الاسلام فذكرها ذلك فى الصحابة ورواه أبو موسى بأنه لم يقع فى شئ من
 الروايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة أى فى شئ تأخذه وهى على شركها ولهذا استأذنت
 أسماء فى أن تصلها ولو كانت راغبة فى الاسلام لم تحتج الى اذن اه وقيل معناها راغبة عن ديني
 أو راغبة فى القرب منى وتجاوزت والتودد الى لانها ابتدأت اسماء بالهدية التى أحضرتها ورغبت
 منها فى المكافأة ولو جمل قوله راغبة أى فى الاسلام لم يستلزم اسلامها ووقع فى رواية عيسى بن
 يونس عن هشام عند أبي داود والاسماء على راغبة بالميم أى كارهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة وقال
 ابن بطلال قيل معناها رغبة من قومها ورواه بأنه لو كان كذلك لكان من انتمة قال وكان أبو عمرو بن
 العلاء يفسر قوله من انتم بالخر وج عن العدو على رغم أنفسه فيستعمل أن يكون هذا كذلك قال
 وراغبة بالموحدة أظهر فى معنى الحديث (قوله صلى الله عليه وسلم) زادنى الادب عقب حديثه عن الحميدى
 عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأمر الله فى الايمان كم الله عن الذين لم يقاتلواكم فى الدين وكذا وقع فى
 آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن أبي حاتم عن السدى انها
 نزلت فى ناس من المشركين كانوا آلى شئ عابا للمسلمين وأحسنه اخلاقا (قلت) ولا منافاة بينهما
 فان السبب خاص واللفظ عام فيسأل كل من كان فى معنى والدلة أسماء وقيل نسخ ذلك آية
 الامر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابى فيه أن الرحم الكافرة توصل من
 المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والام الكافرة وان كان
 الولد مسلما اه وفيه موادعة أهل الحرب ومعاملتهم فى زمن الهدنة والسفر فى زيارة القريب
 وتجرى أسماء فى أمر دينها وكيف لا وهى بنت الصديق وزوج الزبير رضى الله عنهم (قوله
 لا يحل لأحد أن يرجع فى هيبته وصدقته) كذا ثبت الحكم فى هذه المسئلة بقوة
 الدليل عنده فيها وتقدم فى باب الهبة للولد أنه أشار فى الترجمة الى ان للوالد الرجوع فيها وهيبته
 للولد فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وان كان حراما بغير عذر واختلف السلف فى أصل المسئلة
 وقد أشرنا الى تفاصيل مذاهم فى باب الهبة للولد ولا فرق فى الحكم بين الهدية والهبة وأما
 الصدقة فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف فى الباب حديثين
 * أحدهما حديث ابن عباس من طريقين * أحدهما (قوله) حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا
 هشام (هو الدستوائى) (وشعبة) كذا أخرجه وتابعه أبو قلابة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند
 الاسماعيل وعلى بن عبد العزيز عند البيهقى كلهم عن مسلم بن إبراهيم ورواه أبو داود عن مسلم
 المذكور وقال حدثنا شعبة وأبان وهمام وتابعه اسمعيل القاضى عن مسلم بن إبراهيم عند أبي
 نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة (قوله) عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس (فى رواية شهر عن
 شعبة أخبرنى قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحمد (قوله) قال
 النبى صلى الله عليه وسلم) فى رواية بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب سمعت ابن عباس يقول

صلى الله عليه وسلم (باب) لا يحل
 لأحد أن يرجع فى هيبته
 وصدقته * حدثنا مسلم بن
 إبراهيم حدثنا هشام وشعبة
 قال لا حد ثنا قتادة عن سعيد
 ابن المسيب عن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال قال
 النبى صلى الله عليه وسلم

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أخرجه مسلم (قوله العائد في هبته كالعائد في قبته) زاد
أبو داود في آخره قال همام قال قتادة ولا أعلم التي إلا حراما الطريق الثانية (قوله) وحدثني عبد
الرحمن بن المبارك (هو العيشي بختانية ومهجة بصري يكنى أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك
المشهور والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة متوقفا على إمامة (قوله) ليس لنا مثل
السوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابه نافيها أخس الحيوانات في
أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى
ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلا لا تعودوا في الهبة وإلى القول
بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء إلا هبة الولد له جميعا بين هذا
الحديث وحديث النعمان الماضي وقال الطحاوي قوله لا يحل لا يستلزم التحريم وهو كقوله
لا يحل الصدقة لغنى وإنما معناه لا يحل له من حيث يحل لغيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التعليق
في الكراهة قال وقوله كالعائد في قبته وان اقتضى التحريم لكون التي حرما للكن الزيادة في
الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير مستبعد فإني ليس
حرما عليه والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعتب باستبعاد ما تأوله ومنافرة سيئات
الأحاد يثله وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر كقوله من لعب
بالردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير (قوله الذي يعود في هبته) أي العائد في هبته إلى
الموهوب وهو كقوله تعالى أولت تعودن في ملتنا (قوله) كالكلب يرجع في قبته) هذا التمثيل وقع في
طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر ثم دبر على الماقر عنه بلغة
مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يرجع في قبته فيأكله وله في رواية بكير المذكرة
انما مثل الذي يتصدق بصدقته ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي ثم يأكل قبته الحديث الثاني
حديث عمر (قوله) حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والراء والمهمله مكى قديم لم يخرج له غير
البخاري (قوله) عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحميدى حدثنا سفيان سمعت
مالك بن أسلم قال سمعت أبي فذكره مختصرا ولمالك فيه اسناد آخر سيأتي في الجهاد
عن نافع عن ابن عمر وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحنظ عن ابن عمر أخرجه
ابن عبد البر (قوله) سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفيان عن المنبر وهي في الموطأت
للدارقطني (قوله) جلت على فرس) زاد القعنبي في الموطأ عتيق والعتيق الكرم الفائق من كل
شيء وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسميته خيل النبي صلى
الله عليه وسلم قال وأهدى عيم الداري له فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله
فوجدته يباع الحديث فعرف بهذا تسميته وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه
وساقه أبو عوانة في مستخرجهم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر رجل على
فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن
يتصدق به فووض إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه أو استشاره فممن
يحملة عليه فأشار به عليه فسميت إليه العطية لكونه أمر بها (قوله) في سبيل الله) ظاهره أنه جله
عليه جل عليك ليجاهد به أذلو كان جل تحييس لم يجز بيعه وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به

العائد في هبته كالعائد في
قبته * وحدثني عبد الرحمن
ابن المبارك حدثنا عبد
الوارث حدثنا أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهم قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
ليس لنا مثل السوء الذي
يعود في هبته كالكلب
يرجع في قبته * حدثنا يحيى
ابن قزعة حدثنا مالك عن
زيد بن أسلم عن أبيه قال
سمعت عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يقول جلت على
فرس في سبيل الله

فما حبس فيه وهو مذكور الى ثبوت ذلك ويدل على انه تليق قوله العائش في هيبته ولو كان حبسا
 لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقت فلا حجة فيه لمن أجاز بيع
 الموقوف اذا بلغ غاية لا يتصور الا تنفعا به فيما وقف له (قوله فاضاعه) أي لم يحسن القيام عليه
 وقصر في مؤنته وخدمته وقيل أي لم يعرف بمقداره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعماله في
 غير ما جعل له والا قول أظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده
 قد أفضاعه وكان قليل المال فأشار الى علة ذلك والى العذر المذكور في ارادة بيعه (قوله
 لا تشتره) سمي الشراء عودا في الصدقة لان العادة جرت بالمساخطة من البائع في مثل ذلك
 للمشتري فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعا وأشار الى الرخص بقوله وان أعطاه بغيرهم
 ويستفاد من قوله وان أعطاه بغيرهم ان البائع كان قد ملى كولو كان حبسا كما ادعاه من
 تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه الا بالقيمة الوافرة
 ولا كان له أن يسامح منها بشئ ولو كان المشتري هو المحبس والله أعلم وقد استشكله الاسماعيلي
 وقال اذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب
 فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب وكيف لا ينهي بافقه أو يمنع من بيعه قال فلعل معناه ان
 عمر جعله صدقة يعطيها من يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه فأعطاه الله تعالى صلى الله عليه
 وسلم الرجل المذكور يخفى منه ما ذكره ويستفاد من التعليل المذكور أيضا انه لو وجد مالا يباع
 بأغلا من غنمه لم يتناوله النهي (قوله فان العائش في صدقته الخ) جل الجمهور هذا النهي في صورة
 الشراء على التنزيه وحمله قوم على الفسخ قال القرطبي وغيره وهو الظاهر ثم الزجر المذكور
 مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها الا ما اذا رده اليه الميراث مثلا قال الطبري يخص من
 عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والدا والموهوب واده والهبته التي لم تقبض
 والتي ردها الميراث الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عد ذلك كالعنى شيب
 الفقير ونحوه من يصل رحمه فلا رجوع له ولا قال ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة رادها ثواب
 الآخرة وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانه أريج وأجيب بأنه تعارض
 عنده المصلحةان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فخرج الثاني فعمل به وتعتب بأنه كان يكتنه
 أن يقول محل رجل على فرس مثلا ولا يقول محل فيجتمع بين المصلحةين والظاهر أن محل رجحان
 الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطيه أذاع ذلك فالتنى الكتمان
 ويضاف اليه ان في اضافته ذلك الى نفسه تأكيد الحكمة الحكم المذكور لان الذي تقع له القصة
 أجدر بضبطها ممن ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما أمن من ما يخشى من الاعلان بالقصة صرح
 باضافة الحكم الى نفسه ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتمان لمن يخشى على نفسه من الاعلان
 العجب والرياء اما من أمن من ذلك كعمر فلا (قوله ما) كذا الجمع بغير
 ترجحة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ومناسبتة لها أن الخاتمة بعد ثبوت عطية النبي صلى
 الله عليه وسلم ذلك لصهيب لم يستنصاوا هل يرجع أم لا فدل على أن لا أثر للرجوع في الهبة (قوله
 ان بنى صهيب) هو ابن سنان الرومي وقد تقدم أصله في العرب في باب شراء المملوك من الحر
 من كتاب البيوع وقوله مولى بنى جدعان كذا في رواية الكشميني وللباقين مولى بنى جدعان

فاضاعه الذي كان عنده
 فأردت أن أشتريه منه
 وظننت أنه بائعه برخص
 فسألت عن ذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال لا تشتره
 وان أعطاه بغيرهم واحد
 فان العائش في صدقته كالكلب
 يعود في قيئه (باب)*
 حدثني ابراهيم بن موسى
 أخيرا هشام بن يوسف أن
 ابن جريج أخبرهم قال
 أخبرني عبد الله بن عبد
 الله بن أبي مليكة أن بنى
 صهيب مولى بنى جدعان
 ادعوا يتيين وجبرة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أعطى ذلك صهيبا

وهي رواية الاسماعيلي من طريق أبي حاتم عن ابراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه وابن جددان هو
عبد الله بن جددان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم مرة وأما صهيب فكان له من الولد من روى
عنه حمزة وسعد وصالح وصفيق وعباد وعثمان ومحمد وحبيب (قوله فقال مروان) هو ابن الحكم
حيث كان أمير المدينة لما وافته المنية وكان موت صهيب بالمدينة في آخر خلافة علي (قوله من يشهد
لكم) كذا فيه بالنسبة وبقيّة القصة بصيغة الجمع فيجمل على أن المتولي للدعوى بذلك منهم كانوا
اثني ورخصي الباقيون بذلك فنسب اليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة التثنية على أن رواية
الاسماعيلي فقال مروان من يشهد لكم ولا اشكال فيه وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند
بعضهم (ثم لا أعطى) بفتح اللام هي لام القسم كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم
مقدر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكّد بالقسم ثم إن كان السامع غير منكر ويؤيد
كونه خبرا إن مروان قضى لهم بشهادة ابن عمرو وحده ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج إلى
شاهد آخر ودعوى ابن بطال أنه قضى لهم بشهادته ويمينهم فيه نظر لأنه لم يذكر في الحديث وقد
استدل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرع أنه يكفي الشاهد الواحد إذا انضمت
إليه قرينة تدل على صدقه وترجم أبو داود في السنن باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيم بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهادتين وهي مشهورة والجمهور
على أن ذلك خاص بخزيم بن ثابت وأعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من
يستحق عنده العطاء من مال الله فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذ الدوام لم
يكن كان هو المنشي للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له
بدعواه وشهادته من كان عنده السلب (قوله يمينين وحجرة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن
بنت صهيب كان لأُمّ سلمة فوهبته لصهيب فلعلها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أو نسب إليها طريق الجواز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاها لصهيب أو هو بنت
آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة (قوله يا سب) ما قيل في العمري والرقبي أي
ما ورد في ذلك من الأحكام ثبت للأصلي وذكره بسملة قبل الباب والعمري بضم الميم
وسكون الميم مع القصر وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون مأخوذ من العمر
والرقبي بوزنهما مأخوذ من المراقبة لأنهم كانوا يشعرون ذلك في الجاهلية فيعطي الرجل الدار
ويقول له أعمرك أياها أي أجهتك مدة عمرك فقبل لها عمري لذلك وكذا قيل له أرقبي لأن كلا
منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع إليه وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك هذا أصلها لغة
وأما شرعا فالجمهور على أن العمري إذا وقعت كانت ملكا لا تخذول ترجع إلى الأول إلا أن
صرح بإشتراط ذلك وذهب الجمهور إلى صحة العمري إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض
الناس والمأوردى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال بطلانها وهو شيخ الظاهرية ثم اختلفوا
إلى ما توجه التملك فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان العمر عبدا
فأعقبه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك
والشافعي في القديم وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف وإتان عند المالكية وعن الحنفية
التمليك في العمري يتوجه إلى الرقبة وفي الرقبي إلى المنفعة عنهم أنها باطلة وقول المصنف أعمرت

فقال مروان من يشهد لكم
على ذلك قالوا ابن عمرو فدعاه
فشهد لا أعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم صهيبا
يمينين وحجرة فقضى مروان
بشهادته لهم * (باب ما قيل
في العمري والرقبي) *
أعمرت الدار فهي عمري
جعلته له استعمركم فيها
جعلكم عمرا * حدثنا أبو
نعيم حدثنا شيبان

الدار فهدى عمرى جعلته الى اشار بذلك الى أصلها وأطلق الجعل لانه يرى انها تصير ملكا الموهوب له
 كقول الجمهور ولا يرى انها عارية كما ساقى تصير يحه بذلك في آخر أبواب الهبة وقوله استعمركم
 فيها جعلكم عمارا هو نفسه يرى عبيدة في الجواز وعليه يعتد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال
 أعماركم وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير
 (قوله عن أبي سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى حدثني أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله
 أخرجه مسلم وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرى انها لمن
 وهبت له) هو يفتح أنها أى قضى بانها وفي رواية الزهرى عن أبي سلمة عند مسلم أعمار رجل أعمار
 عمرى له واعتبه فانما الذى أعطى بالارتجاع الى الذى أعطى لها لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارد
 هذا الفظة من طريق مالك عن الزهرى وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهرى وله من طريق
 الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمار ولعقبه ولم يذكّر التعليل الذى فى آخره وله من
 طريق معمر عنه انما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك
 فأما الذى قال هى لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها قال معمر كان الزهرى يفتى به ولم يذكّر
 التعليل أيضا وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهرى أن التعليل من قول أبي سلمة وقد أوضحته
 فى كتاب المدرج وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال جعل الانصار ربع مرو
 المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمار
 عمرى فهى الذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال أحدها أن
 يقول هى لك ولعقبك فهذا صريح فى أنها الموهوب له ولعقبه ثانيا أن يقول هى لك ما عشت
 فإذا رجعت الى فهذه عارية مؤقتة وهى صحيحة فإذا مات رجعت الى الذى أعطى وقد بينت
 هذه والى قبلها رواية الزهرى وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند
 أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد فلم يمسأ كالاختصاص لذلك آخر الباب
 ثالثا أن يقول أعمار تسكنها ويطلق رواية أبي الزبير هذه تدل على ان حكمها حكم الاول وأنها
 لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعى فى الجديد والجمهور وقال فى القديم العقد باطل من أصله
 وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعى كالجديد وقد روى النساقى ان قتادة حكى ان سليمان
 ابن هشام بن عبد الملك سأل النخعي عن هذه المسئلة أعنى صورة الاطلاق فذكر له قتادة عن
 الحسن وغيره أنها جائزة وذكر له حديث أبي هريرة بذلك قال وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال فقال الزهرى انما العمرى أى الجائزة اذا أعمار له ولعقبه من
 بعد فاذ لم يجعل عقبه من بعده كان للذى يجعل شرطه قال قتادة واحتج الزهرى بان الخلفاء
 لا يقضون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان (قوله عن بشير) بالمعجمة وزن عظيم
 (ابن نهيك) بالنون وزن ولد (قوله العمرى جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا
 الاطلاق ما حكته عنه وحله الزهرى على التخصيص الماضى واطلاق الجواز فى هذه الرواية
 لا يفهم منه غير الحل أو الحجة وأما حله على الماضى الذى يعاها وهو الذى حله عليه قتادة
 فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد أخرج النساقى من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة مرفوعا لا عمرى فى أعمار شيأ فهو له وهو يشهد لما فهمه قتادة (قوله وقال عطاء حدثني

عن يحيى عن أبي سلمة عن
 جابر رضى الله عنه قال قضى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرى أنها لمن وهبت له
 * حدثنا حفص بن عمر
 حدثنا شمام حدثنا قتادة
 قال حدثني النضر بن أنس
 عن بشير بن نهيك عن أبي
 هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 العمرى جائزة * وقال عطاء
 حدثني

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في رواية غير أبي ذر نحو ما يدل سئل وطريق عطاء موصولة
 بالاسناد المذكور عن قتادة عنه فتقادة هو القائل وقول عطاء ورواهم من جعله سلفا وقد بين ذلك
 أبي الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجيه من طريقه بالاسنادين جميعا وانظر ما واحد
 وهو ينفرد في رواية أبي ذر وقد رآه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة باللفظ العمري
 ميراث لاهلها * (تنبيه) ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر الاسنادين الواردين في العمري وكأنه
 يرى انهما تعبد الملقى وهو قول الجوهري ومنع الرقبى ذلك وأبو حنيفة ومحمد ووافقه أبو يوسف
 الجوهري وقد روى النسائي بالاسناد صحيح عن ابن عباس موتوا العمري والرقبي سواء وله من
 طريق انرايل عن عبد الكريم عن عطاء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري
 والرقبي قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هي للشعباء تلك فان فعلتم فهو جائر فكذلك أخرجه
 من سلا وأخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر عن قوما
 لا عمري ولا رقبى فمن أعرشياً أو أرقبته فهو له حياؤه ومما نهى عنه بالهنة أن لكن اختلف في سماع
 حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي من طريق ومعه في طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا
 الى ما إذا يوجب النهي والظاهر أنه يتوجه الى الحكم وقيل يتوجه الى القسط الجاهلي والحكم
 المنسوخ وقيل النهي انما يمنع صحة ما يفيد المنهي عنه فائدة أما إذا كان صحة المنهي عنه ضرراً
 على مرتكبه فلا يمنع صحته كالأطلاق في زمن الحيض وصحة العمري ضرر على المعمر فان سلمك
 يزول بغير عوض وهذا كله إذا حل النهي على التمسك فان حل على الكراية أو الارشاد لم يصح
 الى ذلك والقرينة الصارفة اذ كوفي آخر الحديث من بيان حكمه ويصرح بذلك قوله العمري
 جائز وللتزمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه العمري جائز لاهلها والرقبي جائز لاهلها والله
 أعلم قال بعض المحدثين اجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الأصول ولكن الحديث مقدم ولو قيل
 بتصرعه ما للنهي وصحته ما للحديث لم يصح كون النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال ولو كان
 المراد فيه ما للمنفعة كما قال مالك لم ينع عنه ما والقاعدة أن ما كان بقصد العرب بها الا لمالك
 الرقبة بالشرط المذكور فيقاء الشرع بمراعاتهم فصح العقد على ثبوت الهبة الممونة وأبطل
 الشرط المضاف لذلك فإنه يشبه الرجوع في الرقبة وقد صحح النهي عنه وشبهه بالسكاب يعود في قبته
 وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه العمري لمن أعرشاً والرقبي لمن أرقبها
 والعائد في ثبته كالعائد في قيمته ففسر الرجوع المتأخر لله فمما مثل الرجوع المتأخر بعده فتمنى
 عن ذلك وأمر أن يقيمها مطلقاً أو يفرجها مطلقاً فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط
 وصح العقد فسمي له وهو فصحوا طال شرط الولاء لم يباع بذا كان قد تم في قصة بركة بن (قيل)
 من استعار من الناس الفرس زاد أبو ذر عن مشايخه والداية وزاد عن الكشي
 وغيرها وبنت مثله لابن شبيب لكنه قال وغيره ما بالثنية وذكر بعض الشراح عن أدركه قبل
 الباب كتاب العارية ولم أر في شيء من النسخ ولا الشروح والبطاري أضاف العارية الى الهبة
 لانها هبة المنافع والعارية بتشديد الهمزة ويجوز تعقيبها وحكي عارية براع حنيفة بغير تنائية
 قال الازهرى ما أخوته من عار اذا ذهب وباعه وقسمه مسمى العيار لانه يكثر الذهاب والنجس وقال
 البطليوسي هي من التماور وهو التناوب وقال الجوهري منسوبة الى العار لان طلبها عار

جابر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم مثله * (باب
 من استعار من الناس
 الفرس) * حدثنا آدم
 حدثنا شعبة عن قتادة قال
 سمعت أنس يقول

وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله وهذا التعقب وإن كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد
على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك إبيان الجواز وهي في الشرع غيبة المتنازع دون الرقبة
ويجوز في قيمها وحكمها العارية إذا انقضت في يد المستعير أن يضمها الأفيما إذا كان ذلك من
الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وروى عن المالك الكوفي والحنفية أن لم يعد لم يضمن وفي الباب عدة
أحاديث ليس في ثبوتها على شرط البخاري أشهرها حديث أبي أمامة أنه سمع النبي صلى الله عليه
وسلم في حجة الردا يقول العارية شؤدة والزعيم غارم أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه
ابن حبان (قلت) في الاستدلال به ظروفا وليس فيه دلالة على التضمن لأن الله تعالى قال إن الله
يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا انقضت الأمانة لم يلزم ردّها نعم روى الأربعة وصححه
الحاكم بن حديث الحسن عن سمرقوفة عن علي الدما أخذت حتى تؤديه ومسمع الحسن من مرة
سبعة ففقه فان ثبت فيه حجة لقول الجمهور والله أعلم (قلت) كان فزع بالمدينة أي خوف
من عدو (قلت) من أبي ظفيرة) عور بن مزل زوج أم أنس (قوله) يقال له المندوب (قيل
سمي بذلك من المندوب وهو الرهن عند السبابة وقيل المندوب كان في جسمه وهو أثر الجرح زاد في
الجرح من طريق سعيها عن قتادة كان يقطف أو كان فيه قطاف كذا في رواية الشك والمراد أنه كان
بنحى المندوب (قوله) وإن وجدناه البصر في رواية المسقلى وإن وجدناه بحذف النعم قال الخطابي
إن هي النقية واللام في الجرح يعني الأذى ما وجدناه الجرح قال ابن التين هذا مذبح الكوفيين
وعند البصريين إن حنيفة من الثقيلة واللام زائدة كذا قال قال الأصبغ يقال للفرس جرحا إذا
كان راسع الجرحي أولا أن جرحه لا يشد كما لا يشد الجرح ويؤيده في رواية سعيد عن قتادة وكان
يبد ذلك لا يجاري وسيأتي في الجهاد ويأتي الكلام عليه مستوفى بهذا إن شاء الله تعالى (قوله)
ما سمعنا الاستعارة للروس عند البناء أي الزناف وقيل له بناء لأنهم ينون لمن يتزوج حقة
يتجاوز سبع المرأة ثم أطلق ذلك على التزويج (قوله) حدثنا عبد الواحد (تقدم به هذا الإسناد في آخر
العتق) حديث وفيه شرح جليل أين والله عبد الواحد (قوله) وعليه ادري قطر الدرر في قصص المرأة
وهو مذكر قال أبو هريرة وروى عن أبيه عبيدة أنه أيضا يذكر ويؤنث والتعار
بكسر التاء وسكون المهملة لا بد من شاراء وفي رواية المسقلى والسرخسي يضمن الناف وأخرون
والقطر غيب من غلب القطان وغيره وقيل من ألقاب خاتمة وحكي ابن قرقول أنه في رواية ابن
السكن والقباضي بالثاء الميم سورة آخره وهو شرب من ثياب البن تعرف بالقطرية فيها حجة
قال البناشي والضراب بالقاف وقال الأزهرى الثياب القمارية نسوية إلى قطر قرية في البحرين
فكسروا القاف للنسبة وخففوا (قوله) عن خمسة دراهم) ينسب من تندير فعل وخمسة
بالضمض على الانصاف أو برفع الثمن وخمسة على حذف النعم والتقدير ثمنه خمسة وروى يضمن
أوله وتشديد الميم على لفظ المائتي ونصف خمسة على نزع الخافض أي قوم بخمسة دراهم ووقع
في رواية ابن شبيب وحده خمسة الدراهم (قوله) إلى جاري (قوله) لم أعرف أحدا (قوله) ترفي) يضمن أوله
أي تأنيب أو تنكير يقال ترفي ترفي إذا دخل الزهر وهو الكبر ومنه ما أزهاه وهو من الحروف التي
جاءت باللفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الناعل مثل عني بالآخر وتجب الناقصة (قلت) ورأيت
في رواية أبي ذر ترفي بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد وقال الأصبغ لا يقال بالفتح (قوله) ترفي

كان فزع بالمدينة فاستعار
لنبي صلى الله عليه وسلم
فرسان أبي طلحة يقال
له المندوب فركبه فلما رجع
قال ما رأيت من شيء وإن
وجدناه الجرحا * (باب
الاستعارة للعروس عند
البناء) * حدثنا أبو نعيم
حدثنا عبد الواحد بن أيمن
حدثني أبي قال دخلت
على عائشة رضي الله عنها
وعليها درع قطر عن خمسة
دراهم فقالت أرفع يدك
إلى جاري انظر إليها فانها
ترهى أن تلبسه في البيت
وقد كان لي منهن درع على
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما كانت امرأة
تقن بالمدينة الأوسلات
إلى تستعيره

بالثاف أى تزين من قان الشئ بقيان أى أصلحه والقيسة تقال للماشطة وللمغنية وللأمة مطلقا
وحكى ابن التين اندروى تفين بالثاء أى تعرض رتجلى على زوجها (قلت) ولم يضبط ما بعد الفاء
ورأيت بخط بعض الحفاظ بمشاة فوقانية قال ابن الجوزى أرادت عائشة رضى الله عنها انهم
كانوا أولاً فى حال ضيق وكان الشئ المختص عندهم اذ ذلك عظيم القدر وفى الحديث ان عارية
السياب للعروس أمرته بمول به مرغ فيه وان لا يمد من الشئ وفيه تواضع عائشة وأمره فى
ذلك مشهور وفيه حلم عائشة عن خدمتها رفتهما فى المعاتبة وإشارتها بما عندها مع الحاجة
اليه وتواضعها بأخذها بالسنة فى حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنهم من الجود رضى الله عنها
(قوله) **باب** فضل المنجعة) حذف ياب بن رواية أب ذر والمنجعة بالنون والمهمل
وزن عنامة هى فى الأصل العطية قال أبو عبيد المنجعة عند العرب على وجهين أحدهما أن يعطى
الرجل صاحبته صلة فتكون له والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينفع بجلها أو برشاز منها ثم يردّها
والمراد به فى أول أحاديث الباب هنا عارية ذوات الالبان ليوخذ لبنها ثم تردّها لصاحبها وقال
التزاذيل لا تكون المنجعة الاناقة أو شاة أو أول أعرف ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث * الأول
حديث أبى هريرة (قوله) نعم المنجعة اللقعة الصنى منحة) اللقعة الناقة ذات اللبن القريبة العهد
بالولادة وهى مكسورة اللام ويموزق فتحها والمعروف ان اللقعة بفتح اللام المرة الواحدة من
الطلب والصنى بفتح الصاد وكسر الفاء أى الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصدفة أيضاً كذا
رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعده ان عبد الله بن يوسف وابو يعيل يعنى ابن أبى أويس روى
بلفظ نعم الصدفة اللقعة الصنى منحة وهذا هو المذهب ورعى مالك الشوكذار وادشعيب عن أبى الزناد
كما سأتى فى الأشربة قال ابن التين بن روى نعم الصدقة روى أحدهما بالمعنى لأن المنجعة العطية
والصدقة أيضاً عطية (قلت) لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة وإطلاق
الصلاقة على المنجعة أزولوا كانت المنجعة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هى من جنس
الهبة والهدية وقوله منحة منصوب على التمييز قال ابن مالك فمد وتوقع التمييز بعد فاعل نعم ظاهراً
وقد نعت سيوبه الامع الانصار مثل بئس للظالمين بدلاً وجوزوه البرد وهو الصحيح وقال أبو البقاء
اللقعة على الخصوص بالمدح ونخسة منصوب على التمييز كيداً وهو كقول الشاعر
* فنعم الزاد زاد أبى كذا * (قوله) تعدو باناء وتروح باناء أى من اللبن أى تحلب انا
بالغداة وانا بالعشى ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية قسطنطين عن أبى الزناد بلفظ ألا
رجل ينجع أهل بيت ناقة تعدو باناء وتروح باناء أن أجرحها العظيم * الحديث الثانى حديث أنس
(قوله) وليس بأيدىهم) كذا الجميع وفى رواية الاصل وكريمة يعنى شئ (٢) وثبت لفظ شئ فى
رواية مسلم عن حمزة وأبى الطاهر عن ابن وهب (قوله) فقاسمهم الانصار (الخ) ظاهره ما يراى قوله
فى حديث أبى هريرة الماشى فى المزارعة قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسام بيننا وبين
أخواننا النخيل قال لا والجمع بينهم ما ان المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية وهى التى أجابهم اليها فى
حديث أبى هريرة حيث قال قالوا فكنفوننا المؤنة ونشر كهم فى الثرى فكان المراد هنا مقاسمة
الثمار والمنى هنالك مقاسمة الاصول وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله فما قاسمهم
الانصار أى ما نفوهم جعله من القسمة بفتح التاف والمهمل لانه لا من القسمة يسكون المهمل وقد

(باب فضل المنجعة)

حدثنا يحيى بن بكير
حدثنا مالك عن أبى الزناد
عن الأعرج عن أبى هريرة
رضى الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال نعم المنجعة اللقعة الصنى
منحة والشاة الصنى فتدو
باناء وتروح باناء * حدثنا
عبد الله بن يوسف وأبو يعيل
عن مالك قال نعم الصدقة
* حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا ابن وهب
حدثنا يونس عن ابن شهاب
عن أنس بن مالك رضى الله
عنه قال لما قدم المهاجرون
المدينة من مكة ولهم
بأيديهم وكانت الانصار أهل
الأرض والعقار فقاسمهم
الانصار على أن يعطوهم
ثمار أموالهم كل عام
ويكنفونهم العمل والمؤنة

(٢) قوله يعنى شئ الخ كذا

فى جميع النسخ بالرفع، الرواى
التي شرحها القسطلانى
يعنى شيئاً بالنصب اهـ

وكانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة فكانت أعطت أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذاقا فاعطاها
النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن (١٨٠) مولاه أم أسامة بن زيد قال ابن شهاب فآخبرني أنس بن مالك أن النبي صلى

الله عليه وسلم لما فرغ من
قتل أهل خيبر فأنصرف إلى
المدينة رد المهاجرين إلى
الانعام من أمتهم التي كانوا
منحوهم من غمارهم فرت
النبي صلى الله عليه وسلم إلى
أمه عذاقها فأعطى رسول
الله صلى الله عليه وسلم أم
أيمن مكانهم من حائلهم
وقال أحمد بن شبيب
أخبرنا أبي عن يونس بهذا
وقال سكانهم من حائلهم
* حدثنا مسدد حدثنا
عيسى بن يونس حدثنا
الأوزاعي عن حسان بن
عطية عن أبي كبشة البلوي
قال سمعت عبد الله بن عمرو
رضي الله عنه ما يقول قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أربعون خصلة
أعلاهن منجية العنز
ما من عامل يعمل بخصلة
منها رجاء أو تصديق
موعدها إلا أدخله الله بها
الجنة قال حسان فعددتنا
سأدون منجية العنز من رد
السلام وتشميت العطاس
وإمالة الأذى عن الطريق
ونحوه فما استطعنا أن نبلغ
خمس عشرة خصلة * حدثنا
شمس بن يوسف فحدثنا

تقدم ثم عقب ما زعم في كتاب المزارعة (قوله) وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير في أمه يسود على أنس
وأم أنس بدل منه وكذا أم سليم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس بن مالك وهي تدعى أم سليم
وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة كان أم أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن
أنس أكن نسبة السياق يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيجمل على التعبير (قوله) فكانت
أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت (قوله) عذاقا بكسر الميم وبفتح الهمزة وبذال ميمه خفيفة جمع
عذوق يشق ثم سكنون بيل وسجل والعذوق الفخلة وقيل اغياية قال لها ذلك إذا كان جملها موجودا
والمراد أنهم أوغبت لها ثم عفا (قوله) قال ابن شهاب) هو مروي بالاسناد المذكور وكذا هو عند
مسلم (قوله) إلى أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم (قوله) فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم
أيمن مكانهم) أي بدلهم (قوله) من حائلهم) أي بستانهم (قوله) وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبي
عن يونس بهذا) أي بالاسناد والمثل (قوله) وقال سكانهم من حائلهم) يعني أنه وافق ابن شهاب في
السياق إلا في قوله من حائلهم فقال من حائلهم أي من حائلهم قال ابن القين المعنى واحد لان
حائلهم صار له خالسا (قلت) لكن لفظ حائلهم أصرح في الاختصاص من حائلهم وطريق أحمد
ابن شبيب هذه وصلها البرقاني في المصنف من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب
المذكور ثم زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أيمن أنها كانت رصيفة
لعبد الله بن عبد المطلب وكانت من الحبشة فلما ولدت أخته رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
ما توفي أبوه كانت أم أيمن تعتمده حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة وتوفيت بعده صلى الله
عليه وسلم بخمسة أشهر وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم أيمن
بدل العذاق وفيه زيادة على رواية الزهري فإنه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال
كان الرجل يعمل للنبي صلى الله عليه وسلم الخلات الحديث وفيه وإن أهلي أمروني أن أسأل
النبي صلى الله عليه وسلم الذي كانوا أعطوه وكان قد أعطاه أم أيمن فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب
في عنقي تقول لا تعطيكم وقد أعطانيه قال والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا حتى أعطاه
عشرة أمثاله أو كما قال الحديث الثالث (قوله) عن حسان بن عطية) في رواية أحمد عن الوليد
حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية (قوله) عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكور حديث
أبو كبشة وهو بفتح الكاف وسكون الموحدة بعد هاء حقة (السلول) بفتح الموحدة وتخفيف اللام
المضمومة بعد هاء واو ساكنة ثم لام لا يعرف اسمه وزعم الحسن أن اسمه البراء بن قيس ورواه
عبد الغني بن سعيد وغيره وليس لأبي كبشة ولا للراوي عنه حسان بن عطية في البخاري
سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء (قوله) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية
أحمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أربعون خصلة) في رواية أحمد أربعون حسنة
(قوله) العنز) بفتح الميم وبضم النون بعد هاء زاي معروفة وهي واحدة المعز (قوله) قال
حسان) هو ابن عطية وروى الحديث وهو موصول بالاسناد المذكور قال ابن بطال ما يخصه

الأوزاعي حدثني عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كانت لرجل مننا فتول
أرضين فقالوا ثوابها بالثلث والربع والنصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو وليخنعها أخاه فان
أبي فلم يترك أرضه

وقال محمد بن يوسف حدثنا الاوزاعي حدثني الزهري حدثني (١٨١) عطاء بن يزيد حدثني أبو سعيد قال جاء

أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الهجرة فقال ويحك إن الهجرة شأن شديد فهل لك من أبل قال نعم قال فمعه طميطي صدقت قال نعم قال فهل تنزع منها شيئا قال نعم قال فخلطها اليوم وردّها قال نعم قال فاعمل من وراء الصبار فان الله لن يترك من عمل شيئا * حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا عبد الوهاب حدثنا أبي عن عمرو بن طaus قال حدثني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أرض تبزور فاقبل لمن هذه فقالوا أكثرنا فلان فقال أما لو نزعها الياء كان خيرا له من أن يأخذ عليها أجرا معاوما (باب) إذا قال أخدمك هذه الجارية على ما يعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة أو رد فيه طرفا من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم ولادة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخذه بها هاجر وسبأ في موضوعه لا في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافا من قال أخدمك هذه الجارية أو قد وهب له الخدمة خاصة فإن الإخدام لا يقتضي عليك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي عليك الدار قال واستدلوا بقوله فأخدمها هاجر على الهبة لا يصح وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر ولم يختلف العلماء فيمن قال كسوتك هذا الثوب مدته معينة أن له شرطه وإن لم يدرك أجله وهبته وقد قال تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ٣ أو كسوتهم ولم تختلف الأمة أن ذلك عليك للتعلم والكسوة انتهت والذي يظهر أن الجارية لا يخالف ما ذكره عند الإطلاق وإنما مراده أن وجدته قربة تدل على العرف حمل عليها والأفهو على الوضع في الموضعين فإن كان جري بين قوم

ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض صلى الله عليه وسلم على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثرة ومعهم أنه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالأربعين المذكورة وأنما لم يذكرها المعنى هو أنفع لنا من ذكرها وذلك خشية أن يكون التعيين لها من هذا في غيرها من أبواب البر قال وقد بلغني أن بعضهم تطلبها وجدوها تريد على الأربعين بما زادها عائلة الصانع والصنعة للأخلاق وأعطاهم شمع النعل والسترة على المسام والذب عن عرضه وأدخل السرور عليه والفسخ في المجلس والدلالة على الخير والكلام الطيب والغرس والزرع والشفاة وعبادة المريض والمصافحة والمحبة في الله والبغض لأجله وأنما السنة لله والتأزير والنصح والرحمة وكأها في الأحاديث النجاسة وفيها ما قد ينزع في كونه دون منجية العنزة حدثت ما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنبر بعضهم وقال الأولى أن لا يعتنى بعد هذا ما تقدم وقال النكراني جميع ما ذكره رجم بالغيب ثم أتى عرق أنها أدنى من المنجية (قلت) وإنما أردت بما ذكره من باب النجاسة عشرة التي عدها حسان بن عطية وهي أن شاء الله تعالى لا يخرج حصاد كونه ومع ذلك فأناسوا في لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصال الخير أداها منجية العنزة موافق لابن المنبر في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهر أنه فوق المنجية والله أعلم بالحديث الرابع حديث جابر كانت لرجل منا فضول أرضين تقدم في المزارعة مع الكلام عليه والعرض من نفسه عن قوله أو ليمنعها أخاه * الحديث الخامس (قوله) وقال محمد بن يوسف (يحمّل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا لكن صرح الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر في الخبر ويقولونه أنه ورد في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال وقال محمد بن يوسف كلاهما عن الاوزاعي فلو أراد هنا أن يعطيه لقال هالة * حدثنا محمد بن يوسف كعادته فمزمع المزى أنه أخرجه في الهبة عن محمد بن يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف فأنه أعلم وقد وصله الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور وسبأ في شرح حديث الهجرة أن شاء الله تعالى والعرض منه قوله فهل تنزع منها شيئا قال نعم فان فيه اثبات فضيلة المنجية وقوله إن يترك أي إن ينقصك * الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم في المزارعة أيضا والمراد منه هذا ما دل من قوله لو نزعها الياء كان خيرا له على فضل المنجية (قوله) باب إذا قال أخدمك هذه الجارية على ما يعارف الناس فهو جائز وقال بعض الناس هذه عارية وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة أو رد فيه طرفا من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم ولادة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخذه بها هاجر وسبأ في موضوعه لا في أحاديث الأنبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافا من قال أخدمك هذه الجارية أو قد وهب له الخدمة خاصة فإن الإخدام لا يقتضي عليك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي عليك الدار قال واستدلوا بقوله فأخدمها هاجر على الهبة لا يصح وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر ولم يختلف العلماء فيمن قال كسوتك هذا الثوب مدته معينة أن له شرطه وإن لم يدرك أجله وهبته وقد قال تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ٣ أو كسوتهم ولم تختلف الأمة أن ذلك عليك للتعلم والكسوة انتهت والذي يظهر أن الجارية لا يخالف ما ذكره عند الإطلاق وإنما مراده أن وجدته قربة تدل على العرف حمل عليها والأفهو على الوضع في الموضعين فإن كان جري بين قوم

الله كبت الكافر وأخدم ولادة * وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخدمها هاجر

قوله وقد قال تعالى الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والعلو بعد قوله عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم اهـ

عرف في تنزيل الاحكام منزلة الهبة فاطلقتهم شخص وقصد التملك نفذ ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالف الله والله أعلم **(قوله)** **باب** اذا حمل رجلا على فرس فهو كالعمري والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها) اورد فيه حديث عمر جات على فرس مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قبل ابواب قال ابن بطال ما كان من الحمل على الخيل تملك كاللعمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة فاذا قبضتم الم يجوز الرجوع فيها وما كان منه تحميسا في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور وروى عن أبي حنيفة ان الحبس باطل في كل شيء انتهى والذي يظهر ان العناري اراد الاشارة الى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والافقد قد منتهى نشر ان الحمل المذكور في قصة عمر كان تملكه او ان قول من قال كان تحميسا احتمال بهمد والله أعلم وسيأتي مزيد بسط لذلك قريبا في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى **(خاتمة)** اشتمل كتاب الهبة وعامة هاهنا من احاديث العمري والعبارية على تسعة وتسعين حديثا مائة الا واحدا المعلق منها اثنا عشرة وعشرون والبقية موصولة المكرر منها فيدر فيما مضى ثمانية وستون حديثا واخرها من احاديث ثلاثون واقدمه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة لودعيت الى كراع وحديث أم سلمة في الهدية وحديث أنس في اللبب وحديث عائشة كان يتقبل الهدية وحديث ابن عباس من اهديت له هدية فبلساؤه شركاؤه وحديث ابن عمر في قصة قاطمة في ستر بابهم او حديث ابن عمر في قصة سمير وحديث عائشة في الدرع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الاربعين خضلة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثرا والله أعلم

(قوله كتاب الشهادات)

هي جميع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أي الحضور لان الشاهد شاهد ما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام

(قوله) بسم الله الرحمن الرحيم **باب** ما جاء في البيعة على المدعي كذا لاكثر وسقط ابعاضهم لفظ باب وقدم النسب وان شئويه البسملة على كتاب **(قوله)** لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بين ال ائجل مسمى فاكتبوه الآية) كذا لابن شبيب وولاي ذكر بعد قوله فاكتبوه الى قوله واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وساق في رواية الاصيلي وكرامة الآية كلها وكذا التي بعدها **(قوله)** وقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالنسب شهداء الله الى قوله بما تعملون خيرا) كذا لابن شبيب ووقع للنسب بعد قوله في الآية الاولى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله الى قوله بما تعملون خيرا وهو غلط لا شناعة وكأنه سقط منه شيء أو فحشته رواية غيره كما ترى ولم يسق في الباب حديثا ما كنفه بالآيتين واما الاشارة الى الحديث المسمى قريبا في ذلك في آخر باب الرهن وساق في ترجمة الشق الآخر وهي العين على المدعي عليه قريبا قال ابن المنبر وجه الاستدلال بالآية لترجمة ان المدعي لو كان الشوق قوله لم يحق الى الاثمة ادول الى كتابة الحقوق واما لاشها فالأحرار بذلك يدل على الحاجة اليه ويتضمن ان البيعة على المدعي ولان الله حين أمر الذي عليه

(باب) اذا حمل رجل على فرس فهو كالعمري والصدقة وقال بعض الناس له ان يرجع فيها) اورد فيه حديث عمر جات على فرس مختصرا وقد تقدم الكلام عليه قبل ابواب قال ابن بطال ما كان من الحمل على الخيل تملك كاللعمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة فاذا قبضتم الم يجوز الرجوع فيها وما كان منه تحميسا في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور وروى عن أبي حنيفة ان الحبس باطل في كل شيء انتهى والذي يظهر ان العناري اراد الاشارة الى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ولو كانت للاجنبي والافقد قد منتهى نشر ان الحمل المذكور في قصة عمر كان تملكه او ان قول من قال كان تحميسا احتمال بهمد والله أعلم وسيأتي مزيد بسط لذلك قريبا في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى **(خاتمة)** اشتمل كتاب الهبة وعامة هاهنا من احاديث العمري والعبارية على تسعة وتسعين حديثا مائة الا واحدا المعلق منها اثنا عشرة وعشرون والبقية موصولة المكرر منها فيدر فيما مضى ثمانية وستون حديثا واخرها من احاديث ثلاثون واقدمه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة لودعيت الى كراع وحديث أم سلمة في الهدية وحديث أنس في اللبب وحديث عائشة كان يتقبل الهدية وحديث ابن عباس من اهديت له هدية فبلساؤه شركاؤه وحديث ابن عمر في قصة قاطمة في ستر بابهم او حديث ابن عمر في قصة سمير وحديث عائشة في الدرع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الاربعين خضلة وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثرا والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(باب ما جاء في البيعة على)

المدعي) **(قوله)** لقوله تعالى يا أيها

الذين آمنوا اذا تدانتم بين

ال ائجل مسمى فاكتبوه

الآية وقول الله عز وجل يا أيها

الذين آمنوا كونوا قوامين

بالنسب شهداء الله الى قوله

بما تعملون خيرا

* (باب) إذا عدل رجل رجلا

فقال لانعم الاخير أو ماعلت
الاخير * وساق حديث
الافن فقال النبي صلى الله
عليه وسلم الاسامة حين
استشاره فقال أهلك ولا تعلم
الاخير * حدثنا جابر
حدثنا عبد الله بن عمر
القيري حدثنا ثوبان وقال
الافن حدثني يونس عن ابن
شباب قال أخبرني عروة بن
الزبير عن المسيب وعلمة
ابن وقاص وسيد القين
عبد الله عن حديث عائشة
رضي الله عنها وبعض
حديثهم يصدق به ضاحين
قال أهل الافن ما قالوا
فقد نزل الله صلى الله
عليه وسلم لميا وأسامة حين
استدث الرجلين ما أمرهما
في قرآن أهله نائما أسامة
فقال أهلك ولا تعلم الاخير
وقالت بريدة ان رأيت
عليها أمر الأنصبة أكثر من
أنها جارية حديثة السن
تسام عن عيني أظلمت فقلت
الداخلين فتأكله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
من يعدلني في رجل بلغني
أذاه في أهل بيتي فوالله
ما علمت من أهلي الاخير
وانتدركوا رجلا ماعلت
عليه الاخير * (باب شهادة
الختني) * وأجازة عمرو بن
حريث قال وكذلك يفعل

الحق بالاملاء اقتضى تصديقه فيما أقربه وإذا كان مصدقا فالبيعة على من ادعى تكذيبه
قوله باب إذا عدل رجل رجلا فقال لانعم الاخير أو ماعلت الاخير وفي رواية
الختني في أحد أبيل رجلا قال ابن بطال سكي النجاري عن أبي يوسف انه قال اذا قال ذلك
فمليت شهادته ولم يذكرا فاعن الكوفيين في ذلك واستجبر الحديث الافن وقال مالك لا يكون
ذلك تركية حتى يقول رضا أي بالتقصير وقال الشافعي حتى يقول عدل وفي قول عدل على قول
ولا بد من معرفة المذكر حاله الباطنة والخفية لذلك انه لا يلزم من أنه لا يعلم منه الا الخير ان لا يكون
فيه شر وأما احتجاجهم بقصة اسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي ذكره الله أهله
وقالت الجرحه فيهم شاذة فكيف في تعدلهم ان يقال لا أعلم الاخير أو أما اليوم فالجرحه في الناس
أغلب فلا بد من التخصيص على العدة (قلت) لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة بل أورد ما سورد
السؤال لقوة الخلاف فيها **قوله** وساق حديث الافن فقال النبي صلى الله عليه وسلم الاسامة
حين استشاره فقال أهلك ولا تعلم الاخير كذا الذي ذكره ولم يقع هذا كله عند الباين وهو الاثني
لان حديث الافن قد ذكر في الباب موصولا وان كان اختصاره وسيأتي مطولا أيضا بعد أبواب
ويأتي الكلام عليه في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال الليث حدثني يونس وعبد الله بن أبي
وقوله أهلك ولا تعلم الاخير انصب أهلك لا كثر على الاغراء وعلى فعله في تقديره أمسك
أهلك ولبعضهم بالرفع أي هم أهلك قال ابن الميزان العديل انما هو تنقية الشهادة وعائشة
رضي الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لان الاصل البراءة وانما كانت
محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهة فيكون في هذا
التقدير هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله لا أعلم الاخير **قوله** (قوله)
باب شهادة الختني) بانطاء الختني أي الذي يفتني عند التخصيص **قوله** (قوله) وأجازة
أي الاختباء عند تحمل الشهادة **قوله** (قوله) عمرو بن حريث) بالاملاء والمثلثة مصغر ابن عمرو بن
عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صحابة النجارية ولا يسهل حجة وليس له في
النجاري ذكر الا في هذا الموضع **قوله** (قوله) قال وكذلك يفعل بالكاذب الناجر) تارة أشار الى
السبب في قبول شهادته وقدرى ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن عروة انه كان لا يجيز شهادة
الختني قال وقال عمرو بن حريث كذلك يفعل بالخائن السالم أو الناجر وروى سعيد بن
منصور عن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ان عمرو بن حريث كان يجيز شهادته ويقول كذلك
يفعل بالخائن الناجر وروى عن طريق عن شريح انه كان يرد شهادة الختني وكذلك الشعبي وهو
قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازة في الجديد اذا عاين المشهود عليه **قوله** (قوله) وقال الشعبي
وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصل ابن أبي شيبة عن شريح عن
مطرف عنه بهذا ورويناه في الجمعيات قال حدثنا شريك عن الأشعث عن عاصم وهو الشعبي
قال تجوز شهادة السمع اذا قال سمعته يقول وان لم يسمعه وقول الشعبي هذا يعارض رد شهادة
الختني ويحتل أن يفرق انه انما رد شهادة الختني لما فيها من الخداعة ولا يلزم من ذلك رد
الشهادة السمع من غير قصد وهو قول مالك وأحمد وأصحق وعن مالك أيضا الحرص على تحمل
الشهادة قاذح فاذا الختني ليس هدفه وحرص وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتي في باب شهادة

بالكاذب الناجر وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة السمع شهادة

وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال قال سالم سمعت عبيد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب الانصاري يؤمان الخيل التي فيهما ابن صبياد حتى اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم طفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يتيق بجذوع الخيل وهو يحتل أن يسمع من ابن صبياد شيئاً قبل ان يراه وابن صبياد مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رمية او رمية فقرأت أم ابن صبياد النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتيق بجذوع الخيل فقالت لابن صبياد أي صاف هذا محمد فتناهي ابن صبياد قال النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لوتر كتمه بين * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا شعيبان عن الزهري (١٨٤)

عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت جاءت امرأتان رفاعة القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعة فطلقتني فأبى طلاقي فترجعت عبيد الرحمن بن الزبير انعامه مثل هدية الثوب فقال أتريدين أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تدوقي عسيلته ويدوق عسيلتي وأبو بكر جالس عنده وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فقال يا أبا بكر ألا تسمع الى هذه ما تجهز به عند النبي صلى الله عليه وسلم * (باب) * اذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد * قال الحميدى هذا كما أخبر بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وقال الفضل لم يصل

الاعمى وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الكرايسى في أدب القضاء من رواية ابن جريح عن عطاء السمع شادة (قوله) وكان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتي القاضى فيقول لم يشهدوني ولكن سمعت كذا وكذا وهذا التفصيل حسن لان الله تعالى قال ولا تكتموا الشهادة ولم يقتل الاشهاد فمقتضى الحال عند الادعاء ان سمعته ولم يشهده وقال عند الادعاء شهدني لم يتقبل وان قال أشهد أنه قال كذا قبل ثم أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث ابن عوف قصة ابن صبياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن والغرض منه قوله فيه وهو يحتل أن يسمع من ابن صبياد شيئاً قبل أن يراه وقوله في آخره لوتر كتمه بين فإنه يقتضى الاعتماد على سماع الكلام وان كان السامع محتجباً عن المتكلم اذا عرف الصوت وقوله يحتل بفتح أوله وسكون المجهمة وكسر المشددة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ثانياً ما حديث عائشة في قصة امرأتين رفاعة وسيأتي الكلام عليه في الشقاق والغرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأتين رفاعة ما كانت تكلم به عند النبي صلى الله عليه وسلم مع كونه محجوباً عنهم اخارج الباب ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ذلك فاعتمدنا ذلك على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يتبع من شهادة السمع (قوله) باسبب اذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الحسن بن سعيد هذا كما أخبر بلال الخ) تقدم هذا في باب العشرة من كتاب الزكاة وان المثبت مقدم على النافي وهو وفاق من أهل العلم الامن شد ولا سيما اذا لم تعرض الا لشيء عليه وأشار الى ذلك بقوله وكذلك ان شهد شاهدان الخ وقد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الذائب وانفردت احدهما بالجسمانية والجواب ان سكوت الاخرى عن جسمانية في حكم نفيها ثم أورد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه ههنا اثبات الرضاع ونفاة عقبة فاعقد النبي صلى الله عليه وسلم قولها غامره بفراق امرأته اما وجوبها عند من يقول به واما نفيها على طريق الورع وقوله في هذه الرواية لاى اهاب بن عزيز بالعين المهمة المستوحدة زابين منقوطة بين وزن عظيم ووقع عند أبي ذر عن المستمل والجوى عزيز برأى وآخره راء مضغرة والاول أصوب (قوله)

فاخذ الناس بشهادة بلال كذلك ان شهد شاهدان أن فلان على فلان

باب

ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة يقضى بالزيادة * حدثنا حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أنه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت قد أرضعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرني فارسل الى آل أبي اهاب يسألهم فقبالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فرسكب الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل فدارقها وانكحت زوجاً غيره

(باب الشهادة العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون من الشهداء) * حدثنا الحكم بن نافع اخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني جريد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله (١٨٥) بن عتبة قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان أناسا

باب الشهادة العادل وقول الله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون من الشهداء أي وقوله تعالى عن رضون قالوا وعاطفة من كلام المصنف لامن التلاوة والعدل الرضا عند الجهور ومن يكون مسلما كلنا حرا غير مرتكب كبيرة ولا مضر على صغيرة زاد الشافعي وان يكون ذا مروءة ويشترط في قبول شهادته ان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا متسائلا فيها جبر نفع ولا دفع ضرر ولا أصلا للمشهود له ولا فرعاً منه واختلاف في تفاصيل من ذلك وغيره كما ساقى بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى (قوله ان عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رؤية وحديثه هذا عن عمر أغدله المزني في الاطراف والمرفوع منه ما أشار اليه مما كان الناس عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وان الوحي قد انقطع) أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد انقطاع اخبار المالك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة وفي رواية أي فراس عن عمر عند الحاكم انا كنا نعرفكم اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ الوحي ينزل واذ يأتينا من اخباركم وأراد ان النبي قد انطلق ورفع الوحي (قوله عن أظهر لنا خيرا أمناه) جهزة بغير مدوميم مكسورة ونون مشددة من الامن أي صيرناه عندنا أمينا وفي رواية أي فراس الا ومن يظهر منكم خيرا فظننا به خيرا وأحسيناه عليه (قوله الله يحاسب) كذا لا يذر عن الجوى بمحذف المفعول والماقين الله محاسبه بعم آوله وهاء آخره (قوله يسوا) في رواية الكشميري شرا وفي رواية أي فراس ومن يظهر لنا شرا فظننا به شرا أو أبغضناه عليه سرائر كم فيما بينكم وبين ربكم قال المصنف هذا اخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما صار بعده ويؤخذ منه ان العدل من لم يوجب منه الرية وهو قول أحمد واسحق كذا قال وهذا انما هو في حق المعروفين لامن لا يعرف حاله أصلا (قوله باسب) بالتسوين (تعديل كم يجوز) أي هل يشترط في قبول التعديل عدده عين أو رد فيه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين وفيه ما قوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وحكي عن ابن المنبر انه قال في حاشيته قال ابن بطال فيه اشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد وذكر ان فيه غموضا وكان وجهه ان في قوله لم نسأله عن الواحد اشعارا بغيره بانهم كانوا يفتون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسياق المصنف بعد أبواب التصريح بالاكتفاء في التزكية بواحد وكان لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال (قوله بشهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هو خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في رواية الاصيلي شهادة بالنصب بتقدير فعل ناسب (قوله المؤمنون شهداء الله في الارض) كذا للكثر المؤمنون مبتدأ وخبره شهداء وفي رواية المستقلى والسر خشي شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الارض وشهداء على هذا خبره بتدقيقه في تقديره هم شهداء وقال الدمشقي رواه بعضهم برفع القوم فان كانت الرواية بتقوين شهادة فهي على اشعار المبتدأ أي هذه شهادة ثم

كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وان الوحي قد انقطع وانما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم فن أظهر لنا خيرا أمناه وقد بناه وليس اليمن من سريره شيء الله يحاسب في سريره ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق وان قال ان سريره حسنة (باب تعديل كم يجوز) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة فأتوا عليه اخيرا فقال وجبت ثم مر باخرى فأتوا عليها ثم أوقال غير ذلك فقال وجبت فقيل يا رسول الله قلت اهذ اوجبت واهذا وجبت قال شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الارض * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا داود بن أبي القرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبي الاسود قال أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وهم يموتون موتا ذريعا فأتيت الى عمر رضي الله عنه فترت

(٢٤ - فتح الباري نا)

جنازة فأتني خيرا فقال عمر وجبت ثم مر باخرى فأتني خيرا فقال وجبت ثم مر بالثالث فأتني شرا فقال وجبت فقلت وما وجبت يا أمير المؤمنين قال قلت كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أعيانهم شهداء أربعة بخير أدخله الله الجنة قلنا وثلاثة قال وثلاثة قلنا واثنان قال واثنان ثم لم نسأله عن الواحد

* (باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتني وأبأسلمة ثوية والتبث فيه * حدثنا آدم حدثنا شعبة أخبرنا الحكم عن عزال بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي أفلح فلم أذن له فقال (١٨٦) أختي بين مني وأبأسلمة فقلت وكيف ذلك فقال أرضعتك امرأة أختي بلبن

أختي فقلت سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدق أفلح أذنني له * حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا همام حدثنا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في بنت حنزة لا تحصل لي يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب هي ابنة أختي من الرضاعة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها رانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة رضي الله عنها فقلت يا رسول الله أراه فلانا لم تحفصة من الرضاعة فقلت عائشة يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أراه فلانا لم تحفصة من الرضاعة فقلت عائشة لو كان فلان يبايعهما

استأذنت فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض فالتوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر قال وأكثروا ما ورد في الحديث حذف المنعوت لأن الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخرين فهم ما تكلف ولم يقع في شيء من الروايات بالنسبة ولا سيما مع رواية من رواه نصب المؤمنين (قوله) **باب** الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازمه وقد نقل فيه الإجماع وأما الرضاعة فيستفاد بثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب فانها كانت في الجماعة وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه بحكمه بالالحاق قاله ابن المنير واحتراز بالقديم عن الحادث والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه وحديثه ض المالكية بخمسين سنة وقيل باربعين (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتني وأبأسلمة ثوية) هو طرف من حديث وصل في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك وثوية بالمشقة ثم المرحمة مصغرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلمة بن عبد الأسد ثاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فتصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة وفي الموت والعرق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وثوابه والتعديل والتجريح والرصينة والرشد والسفه والملأ على الراجح في جميع ذلك وبلغناه بضر المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائق وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه فاضياً زاد أبو يوسف والولاء زاد محمد والوقف قال صاحب الهداية وإنما أجزأه حسننا والأفلاصل أن الشهادة لا بد فيها من المشاهدة وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن بإطوهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنفس وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه (قوله) والتبث فيه) هو بتيمة الترجمة وكأنه أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون إلا العجائبي وقدسها * والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها * والرابع كله كوفيون إلا عائشة (قوله) في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان (أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناده كما رواه محمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى وسبأ في الخلاف في أفلح هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباً لها) (قوله) **باب** شهادة القاذف والسارق والزاني) أي هل تقبل بحدوثهم أم لا (قوله) وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

من الرضاعة دخل علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة يحرم منها ما يحرم من الولادة * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وعندي رجل فقال لعائشة من هذا فلان أختي من الرضاعة قال لعائشة انظر من اخوانك فانما الرضاعة من الجماعة * تابعه ابن مهدي عن سفيان (باب شهادة القاذف والسارق والزاني) وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

هم الفاسقون الا الذين تابوا) وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته اذا تاب وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم قال الا الذين تابوا فن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل وهذا قال الجمهور ان شهادة القاذف بعد التوبة تقبل ويؤول عنه اسم الفسق سواء كان بعد اقامة الحد او قبله وتأولوا قوله تعالى أبدا على أن المراد مادام مصر على قذفه لان أبدا كل شيء على ما يليق به كالموقيل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فان المراد مادام كافرا وبالغ الشعبي فقال ان تاب القاذف قبل اقامة الحد سقط عنه وذهب الحنفية الى ان الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فاذا تاب سقط عنه اسم الفسق وأما شهادته فلا تقبل أبدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله وعن الحنفية لا ترتد شهادته حتى يجد وتعيبه الشافعي بان الحدود كفارة لاهلها فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرتد في خير حاله ويدقبل في شرهما (قوله) وجملة عمر أبابكرة وشبل بن معبد ونافع بقذف المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته) وصله الشافعي في الام قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحدود لا تجوز فاشهد لا أخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكرة تب وأقبل شهادتك قال سفيان سمى الزهري الذي أخبره حفظته ثم نسبته فقال لي عمر بن قيس هو ابن المسيب (قلت) ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسمي ابن المسيب وكذلك رويناه بعلو من طريق الزعفراني عن سفيان ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن ابي عمير عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنهم من هذا ونقطه ان عمر بن الخطاب ضرب أبابكرة وشبل بن معبد ونافع ابن الحرث بن كعدة الحدود وقال لهم من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم يفعل لم أجر شهادته فما كذب شبل نفسه ونافع وأبي بكرة أن يفعل قال الزهري هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر حيث شهد أبو بكرة ونافع وشبل على المغيرة وشهد زياد على خلاق شهادتهم فجلدهم عمر واستتابهم وقال من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته فأبى أبو بكرة أن يرجع أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها ان المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر فاتممه أبو بكرة وهو نفع الثقفي الصحابي المشهور وكان أبو بكرة ونافع بن الحرث بن كعدة الثقفي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر الميم وسكون الواو ابن معبد بن عتبة بن الحرث الجبلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان أخوه من أم أمهم سمية مولاة الحرث بن كعدة فاجتمعوا جميعا فقرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الأفقم الهلالية وزوجها الجراح بن عتيك بن الحرث بن عوف الجشمي فرحلوا الى عمر فشكوه فعزله وولى أبا موسى الأشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا وأما زياد فلم يثبت الشهادة وقال رأيت منظر اقبيحا وما أدري أخالطها أم لا فامر عمر بجلده الثلاثة حد القذف وقال ما قال وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة مطولة وفيها فقال زياد رأيتهم في الحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراءك وقد حكي الاسماعيلي في المدخل ان بعضهم استشكل اخراج

هم الفاسقون الا الذين تابوا
من بعد ذلك وأصلحو
وجلد عمر أبابكرة وشبل
ابن معبد ونافع بقذف
المغيرة ثم استتابهم وقال
من تاب قبلت شهادته

الجناري هذه القصة واحتجاجهم مع كونه احتج بحديث أبي بكر في عدة مواضع وأجاب
 الاسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وان الشهادة يطلب فيها حريديت لا يطلب في الرواية
 كالعدد والحرية وغير ذلك واستنيط المهلب من هذا ان كذاب القاذف نفسه ليس شرطاً
 في قبول توبته لان أبا بكر لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها **(قوله)**
 وأجاز عبد الله بن عتبة أي ابن مسعود وصله الطبري من طريق عمران بن عمار قال كان عبد الله
 ابن عتبة يجيز شهادة القاذف اذا تاب **(قوله)** وعمر بن عبد العزيز أي الخليفة المشهور وصله
 الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة
 القاذف وسعد رجل ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبا بكر بن
 محمد بن عمرو بن حزم **(قوله)** وسعيد بن جبيرة وصله الطبري من طريقه باللفظ قبل شهادة القاذف
 اذا تاب وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل لكن اسناده ضعيف **(قوله)** وطائوس
 ومجاهد وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي شيبة قال القاذف اذا
 تاب تقبل شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطائوس ومجاهد **(قوله)** والشعبي وصله الطبري من
 طريق ابن أبي خلد عنه انه كان يقول يقبل الله توبته ويردون شهادته وكان يقبل شهادته اذا
 تاب ورويناه في الجعديات عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف ان ابراهيم قال لا تجوز وكان
 الشعبي يقول اذا تاب قبلت **(قوله)** وعكرمة أي مولى ابن عباس وصله البغوي في الجعديات عن
 شعبة عن يونس هو ابن عبيد عن عكرمة قال اذا تاب القاذف قبلت شهادته **(قوله)** والزهرى
 قد تقدم قوله في قصة المغيرة هو سنة ورواه ابن جريج من وجه آخر عن الزهرى قال اذا حدث
 القاذف فانه ينبغي للاسام ان يستتبعه فان تاب قبلت شهادته والالم تقبل وفي الموطاع الزهرى
 نحوه في قصة **(قوله)** ومجاهد بن دينار وشريح أي القاضي ومعاوية بن قرة هؤلاء الثلاثة من
 أهل الكوفة فدل على أن مراد الزهرى الماشي في قصة المغيرة بما نسب به الى الكوفيين من عدم
 قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح
 بالقبول نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جريج بإسناد
 صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف يقبل الله توبته ولا أقبل شهادته وروى ابن أبي خلد
 بإسناد ضعيف عن شريح انه كان لا يقبل شهادته **(قوله)** وقال أبو الزناد هو المذني المشهور
(قوله) الامر عندنا الخ وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت
 رجلاً بجلد حديد في قذف بالزنا فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي الامر
 عندنا فذكره **(قوله)** وقال الشعبي وقتادة وصله الطبري عنهم مفرقا وروى ابن أبي حاتم
 من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال اذا كذب القاذف نفسه قبلت شهادته **(قوله)** وقال
 الثوري الخ هو في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه **(قوله)** وقال بعض الناس
 لا تجوز شهادة القاذف وان تاب هذا منقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود
 باحاديث قال الحنفاء لا يصح منها شيء وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا
 لا تجوز شهادة خائن ولا خائفة ولا محدود في الاسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذي
 من حديث عائشة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعة منكر وروى عبد الرزاق عن الثوري

وأجاز عبد الله بن عتبة
 وعمر بن عبد العزيز وسعيد
 ابن جبيرة وطائوس ومجاهد
 والشعبي وعكرمة والزهرى
 ومجاهد بن دينار وشريح
 ومعاوية بن قرة وقال أبو
 الزناد الامر عندنا بالمدنية
 اذا رجع القاذف عن قوله
 فاستغفر ربه قبلت شهادته
 وقال الشعبي وقتادة اذا
 كذب نفسه بجلد وقبلت
 شهادته وقال الثوري اذا
 جلد العبد ثم اعتق جازت
 شهادته وان استتقى
 المحدود فتشاهم جائز
 وقال بعض الناس لا تجوز
 شهادة القاذف وان تاب

ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز وان تزوج (١٨٩) بشهادة عبيدين لم يجوز وأجاز شهادة العبد

والحدود والامة لرؤية هلال

رمضان وكيف تعرف توبته

ونفي النبي صلى الله عليه

وسلم الزاني سنة ونهى النبي

صلى الله عليه وسلم عن كلام

كعب بن مالك وصاحبيه

حتى مضى خمسون ليلة

* حدثنا اسمعيل قال

حدثني ابن وهب عن يونس

وقال الليث حدثني يونس

عن ابن شهاب أخبرني عروة

ابن الزبير أن امرأة سرق

في غزوة الفتح فأتى بها رسول

الله صلى الله عليه وسلم ثم

أمرهم فقطعت يدها قالت

عائشة فحسنت توبتها

وتزوجت وكانت تأتي بعد

ذلك فأرسل حاجتها الى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم * حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا الليث عن عقيل عن

ابن شهاب عن عبيد الله بن

عبيد الله عن زيد بن خالد

رضي الله عنه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه

أمر فمين زني ولم يحصن

يجلس مائة وتغريب عام

* (باب) لا يشهد على شهادة

جور اذا شهد * حدثنا

عبدان حدثنا عبد الله

أخبرنا أبو حيان التميمي عن

الشعبي عن النعمان بن بشير

رضي الله عنهما قال سألت

أبي أيوب بعض الموهبة لي من

ماله ثم بدله فوهبها الى فقالت لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي صلى الله عليه وسلم

عن واصل عن ابراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف توبته في ما بينه وبين الله قال الثوري ونحن
على ذلك وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ولم
يصب من قال أنه سند قوي (قوله ثم قال) أي بعض الناس الذي أشار اليه (لا يجوز نكاح بغير
شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتدروا بأن الغرض
شهرة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل واما عند الاداء فلا يقبل الا العدل (قوله
وأجاز شهادة العبد والحدود والامة لرؤية هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضا
واعتدروا بانها جارية مجرى الخبر لا الشهادة (قوله وكيف تعرف توبته) أي القاذف وهذا من
كلام المصنف وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار الى الاختلاف في ذلك فعن أكثر السلف لا بد
أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم التمهيد في شرحه عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي
شيبه عن طاوس مثله وعن مالك اذا ازداد خيرا كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجوار أن
يكون صادقا في نفس الامر والى هذا مال المصنف (قوله ونفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني
سنة ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) ما نفي الزاني فوصول
آخر الباب واما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ووجه الدلالة
منه انه لم يثبت انه صلى الله عليه وسلم كلفهما بعد التوبة بقدر زائد على النبي والهجران ثم أورد
المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرق ت مختصرة والمراد منه قول عائشة فحسنت توبتها
الحديث وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسمعيل شيخه فيه هو ابن أبي
أويس وقوله وقال الليث حدثني يونس وصلة أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ وظاهر أن
هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف الى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال فيشترط
مضي مدة يثبت فيها صحة توبته وقدرها الا كثرون بسنة ووجهه بأن الفصول الاربعية في
النفس تائرا فاذا مضت اشعر ذلك بحسن السيرة ولهذا اعتبرت في مدة توبته الزاني والاعتبار
ان هذا في الغالب والافني قول عمر لابن بكرة تب أقبل شهادتك دلالة للجمهور وقال ابن المنبر
اشتراط توبة القاذف اذا كان عند نفسه شقاق في غاية الاشكال بخلاف ما اذا كان كاذبا في قذفه
فاشترطها واضح ويمكن أن يقال ان المعايير للفاحشة ما مور بان لا يكشف صاحبها الا اذا
تحقق كمال النصاب معه فاذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الاعلان لامن الصدق
في علمه (قالت) ويعكر عليه ان أبا بكرة لم يكشف حتى تحق كمال النصاب معه كما تقدم ومع ذلك
فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته ويحجب عن ذلك بان عمر لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة
ولذلك لم يقبل منه أبو بكرة ما أمر به لعله بصدقه عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث
زيد بن خالد في تغريب الزاني واستشكل الداودي ايراده في هذا الباب ووجهه انه أراد منه
الاشارة الى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم * (تنبيه) جع البخاري في
الترجمة بين السارق والقاذف للاشارة الى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما والافقده نقل للعاوي
الاجماع على قبول شهادة السارق اذا تاب نعم ذهب الاوزاعي الى ان المحدود في الجرم لا تقبل
شهادته وان تاب ووافقه الحسن بن صالح وخالفنا في ذلك جميع فقهاء الامصار (قوله
باب لا يشهد على شهادة جور اذا شهد) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير في قصة هبة

ماله ثم بدله فوهبها الى فقالت لا أرضى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي صلى الله عليه وسلم

أيمه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهدني على جور وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة وقد أخرج البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ فقال لا أشهد على جور وقوله في الترجمة إذا أشهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى وقوله وقال أبو حريز بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي عن الشعبي لا أشهد على جور أي في روايته عن الشعبي عن النعمان في هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين مافي رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خير الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على مافي الآخر وورد الحديث عن آخرين من الصحابة ساءد كرمافي رواياتهم من الفوائد ولزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم)** هو موصول بالاسناد المذكور فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك **(قوله إن بعدكم قوما)** كذا لاكثر وفي رواية النسفي وابن شبيبويه إن بعدكم قوم قال الكرماني لعله كتب بغير ألف على اللغة الربيعية أو حذف سند غير الشأن **(قوله يخونون)** كذا في جميع الروايات التي اتصلت لها بالبناء المجعولة والواو مشتقة من الخيانة وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يحررون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة قال فإن كان محفوظا فهو من قولهم حربه يحربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ورجل محروب أي مسلوب المال * **(تبيه)** * قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم ولا يمتنون بشيديد المشقة قال غيره هو نصير قوله ثم يتردد وضع قوله يا ترز وادعي أنه شاذ ولكن قد قرأ ابن محيصة فليؤد الذي اتى أماته ووجهه إن مالك بأنه شبه بما فاءه وواو وأختناية قال وهو ممتنع صور على السماع **(قوله ولا يؤمنون)** أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أنما بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم **(قوله ويشهدون ولا يستشهدون)** يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مر فوعا ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها واختلف العلماء في ترجيحهما ففتح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد كونه من رواية أهل المدينة فقدمه على رواية أهل العراق وبالغ فزعم أن حديث عمران هذا الأصل له وفتح غيره إلى ترجيح حديث عمران لا اتفاق صاحب السنجع عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث زيد بن خالد وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة * أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لأنسان بحق لا يعلم بها صاحبها فبأي اليه فيخبر بها أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فبأي الشاهد اليهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك وهذا أحسن الأجوبة وبهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما * ثانيها أن المراد به شهادة الحسبة وهي ما لا يتعلق بحقوق الأدميين المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله وفيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعتة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدميين والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله * ثالثها أنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الاداء فيكون أشد استعدادها كالأذى إذا هلك قبل أن يسألها كما يقال في وصف الجواد أنه يعطي قبل الطلب أي يعطي سريرا عقب السؤال من غير

فقال إن أمه بنت زواحة سألتني بعض الموهبة لهذا قال ألك ولد سواء قال نعم قال فأراه قال لا تشهدني على جور وقال أبو حريز عن الشعبي لا أشهد على جور * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت زهدم بن ضرب قال سمعت عمران بن حصين رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم سم قال عمران لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد قرنين أو ثلاثة قال النبي صلى الله عليه وسلم إن بعدكم قوما يخونون ولا يؤمنون ويشهدون ولا يستشهدون

توقف وهذه الاجوبة سببية على أن الاصل في اداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بها أو شهادة الحسبة وذهب بعضهم الى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد وتأولوا حديث عمران بن تأويلات أسد هانئ بحمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكم الترمذي عن بعض أهل العلم * ثانياً المراد بها الشهادة في الحلف يدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث ابن مسعود كانوا يضربوننا على الشهادة أي قول الرجل أشهد بالله ما كان الا كذبا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كرهه الاكثار من الحلف واليمين قد تسمى شهادة كما قال قتال في شهادة أحدهم وهذا جواب الطحاوي * ثالثاً المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس فيشهد على قوم انهم في النار وعلى قوم انهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاطواء وحكام الخطاي * رابعاً المراد به من يتصب شاعداً وليس من أهل الشهادة * خامساً المراد به التدارع الى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن يسأله والله أعلم وقوله يشهدون ولا يستشهدون استدلال به على أن من مع رجلا لا يقول لفلان عندي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك الا ان استشهد به وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يغصبه ما فانه يجوز له أن يشهد بذلك وان لم يستشهد به الجاني (قوله ويشذرون) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها (ولا يفون) يأتي الكلام عليه في كتاب النذور وقوله ويظهر فيهم السمن بكسر الموحدة وفتح الميم بعدهم أي يحبون التوسع في الماء كل والمشارب وهي أسباب السمن بالتشديد قال ابن التين المراد ذم محبته وتعاطيه لا من يتلق بذلك وقيل المراد يظهر فيهم كثرة المال وقيل المراد انهم يتسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً وقد رواه الترمذي من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين باللفظ ثم يجيء قوم يتسمنون ويحبون السمن وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقته فهو أولى ما حلف عليه خبر الباب وانما كان مذموم لان السمن غالباً يلبس الفهم ثقيل عن العبادة كما هو مشهور (قوله عن منصور) هو ابن المعتز وابراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو السلمي وعبد الله هو ابن مسعود وهذا الاسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله تسبق شهادة أحدهم بينه وبينه شهادته) أي في حاله وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لانه دور كك الذي يحرس على ترويح شهادة فيحلف على صحتها ليقويه افتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يجيز الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف وقال ابن الجوزي المراد انهم لا يتورعون ويستحيون بأمر الشهادة واليمين وقال ابن بطل يستدل به على أن الحلف في الشهادة يطلها قال وحكي ابن شعبان في الزاهي من قال أشهد بالله أن فلان على فلان كذا لم تقبل شهادته لانه حلف وليس بشهادة قال ابن بطل والمعروف عن مالك خلافة (قوله قال ابراهيم الخ) هو موصول بالاسناد المذكور ورواه من زعم أنه ساق وابراهيم هو النخعي (قوله كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد) زاد المصنف بهذا الاسناد في أول الفضائل ونحن صغار وكذلك أخرجه مسلم باللفظ كانوا ينوتنا ونحن علمان من العهد والشهادات وسبأ في كتاب الايمان والنذور ونحوه

وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السمن * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن عبيدة عن عبد الله بن رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم عينه وعينه شهادته قال ابراهيم وكانوا يضربوننا على الشهادة والعهد

وكان أحبابنا ينهوننا ونحن علمان عن الشهادة وقال أبو عمر بن عبد البر معناه عندهم النهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيعلموا في كل ما يصلح وما لا يصلح (قلت) ويحتمل أن يكون الأمر في الشهادة على ما قال ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدى لها لما في تحملها من الخرج ولا سيما عند ادائها لأن الأناس معرض للنسيان والسهو ولا سيما وهم إذا ذلك غالباً لا يكتبون ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المتأسد والوصية تسمى العهد قال الله تعالى لا ينال عهدى الظالمين وسياق في حديثين لهذا في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب** ما قيل في شهادة الزور (أي من التغليظ والوعيد) (قوله) لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور) أشار إلى أن الآية سبقت في ذم متعاطي شهادة الزور وهو اختيار مننه لأحمد ما قيل في تفسيرها وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء وقيل غير ذلك قال الطبري أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به قال وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من الباطل والله أعلم (قوله) وكتان الشهادة) هو معطوف على شهادة الزور أي وما قيل في كتان الشهادة بالحق من الوعيد (قوله) لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة إلى قوله عليهم) والمراد منها قوله فإنه أشم قلبه (قوله) تلووا ألسنتكم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله وان تلووا أو تعرضوا أي تلووا ألسنتكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ومن طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال تلووا لسانك بغير الحق وعني اللجاجة فلا تقسم الشهادة على وجهها والأعراض عنها الترك وعن مجاهد من طرق باصلها أنه فسر اللي بالتعريف والأعراض بالترك وكأن المصنف أشار بتلوم كتان الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأثر وإلى أن تحريم شهادة الزور ليس سبباً لإبطال الحق فكتمان الشهادة أيضاً سبب لإبطال الحق وإلى الحديث الذي أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مر فوعا إن بين يدي الساعة فذكري أشياء ثم قال وظهور شهادة الزور وكتمان شهادة الحق ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما (قوله) عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس في رواية محمد بن جعفر في الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد حدثني عبيد الله بن أبي بكر سمعت أنس بن مالك (قوله) سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكائن) زادهم عن شعبة عند أحمد وأذكريها في رواية محمد بن جعفر ذكر الكائن أو سئل عنها وكأن المراد بالكائن كبرها كما في حديث أبي بكر الذي يليه وكذا وقع في بعض الطرق عن شعبة كما سأينيه وليس القصد حصر الكائن فيما ذكر وسياق الكلام إن شاء الله تعالى في تعريفها والإشارة إلى تعيينها في الكلام على حديث أبي هريرة اجتنبوا السبع الموبقات وهو في آخر كتاب الوصايا (قوله) وشهادة الزور) في رواية محمد بن جعفر قول الزور أو قال شهادة الزور قال شعبة وأكثرت في أنه قال شهادة الزور (قوله) تابعه غندر) هو محمد بن جعفر المذکور (قوله) وأنواعاً وهو زو عبد الصمد) أمار رواية أبي عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش في كتاب اليهود وابن منده في كتاب الأيمان من طريقه عن شعبة بلفظ أكبر الكائن الأشراك بالله

* (باب ما قيل في شهادة الزور) لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور وكتان الشهادة لقوله تعالى ولا تسكنوا الشهادة إلى قوله عليهم) * تلووا ألسنتكم بالشهادة * حدثنا عبد الله ابن منير سمع وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم قالوا حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس روى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكائن قال الأشراك بالله وعشوق الوالدين وقتل النفس وشهادة الزور * تابعه غندر وأبو عامر وهو زو عبد الصمد عن شعبة * حدثنا مسدد حدثنا بشر ابن المنفل

الحديث وكذلك أخرجه المصنف في الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بن قيس عن كبر الكائن وأما رواية جعفر بن محمد عن ابن أسد المذكور فآخر جهاتها أحمد عنه وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف في الديات (قوله حدثنا الجري) بضم الجيم وهو سعيد بن أبي إسحق وسماه في رواية خالد الخذاء عنه في أوائل الأدب وقد أخرج البخاري للعباس بن فروخ الجري لكنه إذا أخرجه عنه سماه (قوله عن عبد الرحمن بن أبي بكر) في رواية اسمعيل بن عيسى عن الجري حدثنا عبد الرحمن وقد علقها المصنف آخر الباب (قوله ألا أنتم كتموا كبر الكائن) هذا يتوى أن كان المجلس متعده أحد الوجهين في شعبة شعبة قال ذلك ابتداء أو لماسئل وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور بالشرك في آيتين أحدهما قوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلاياه وبالوالدين إحسانا ثانيهما قوله تعالى فاجتنبوا مال الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور (قوله ثلاثا) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرره تأكيداً لنتبه السامع على احتضار نفسه ووجه من قال المراد بذلك عدد الكائن وقد ترجم البخاري في العلم من أعاد الحديث ثلاثاً لئلا ينهم عنه وهو ذكر فيه طرقاً من هذا الحديث تعليقا (قوله الاشارة بالله) يستعمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكرة لئلا يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قطعاً من الاشارة وهو التعطيل لانه ان يراد به خصوصية الاشارة يرد عليه ان بعض الكفر أعظم قطعاً من الاشارة وهو التعطيل لانه نفي مطلق والاشارة اثبات تفيد في ترجيح الاحتمال الاول (قوله وعقوب الوالدين) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكائن وضابطها بيان ما قيل في عدها قال الله تعالى (قوله وجلس وكان متكئاً) يشعر بأنه أهتم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً وبذلك تأكيداً تحريمه وعظام قبحه وسبب الاشتغال بذلك كون قول الزور وشهادة الزور رأسه سهل وقوعه على الناس والتمسوا من بهاء أكثر فان الاشارة ينبوعه قلب المسامحة والعقوب يصرف عنه الطبع وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما فاحتج الى الاشتغال بتعظيمه وليس ذلك اعظمها بالنسبة الى ما ذكره معها من الاشارة قطعاً لئلا يكون مقسدة الزور متعدياً الى غير الشاهد بخلاف الشرك فان مقسدة قاصرة غالباً (قوله الاو قول الزور) في رواية خالد عن الجري في الاو قول الزور وشهادة الزور وفي رواية ابن عيسى شهادة الزور او قول الزور وكذا وقع في العدة بالواو قال ابن دقيق العيد يستعمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد فاننا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مقسدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك قال ولا شك ان عظام الكذب ومراعاته متفاوتة بحسب تفاوت مقاسده ومنه قوله تعالى ومن يكذب خطيئة أو عاصية يرمي بها برية فقد احتل بها تائناً واعتدبنا (قوله فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت) أي شفقة عليه وكرامته قال ابن عوف فيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه صلى الله عليه وسلم والمحبة له والشفقة عليه (قوله وقال اسمعيل بن ابراهيم) أي ابن عليه وروايته موصولة في كتاب استنابة المرتدين وفي الحديث انقسام الذنوب الى كبير وأكبر ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور وأكثر مما سلك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظراً الى عظم المخالفة لا امر الله ونهيه فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن لمن أثبت الصغائر ان يقول وهي بالنسبة لما

حدثنا الجريري عن عبد
الرحمن بن أبي بكرة عن
أبيه رضى الله عنه قال
النبى صلى الله عليه وسلم ألا
أبشركم بأكبر البكائر
ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله
قال الاشرأ بالله وعقوق
والوالدين وجلس وكان مستكئا
ألا وقول الزور قال فما
زال يكثرها حتى قلنا آت به
سكت * وقال اسمعيل بن
إبراهيم حدثنا الجريري حدثنا
عبد الرحمن

فوقها صغيرة كادل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع
وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن بكثرة فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات
ومنها ما لا يكفر وذلك هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة
لا يليق بالنقيض ثم إن من آداب كل من الصغائر والكبائر شدة نجس بتفاوت متفاوتها وفي
الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان زورا من تعاطي المرء ليس له أهلا **(قوله)**
باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره ونكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما
يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الاعمى فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من
جواز نكاحه ومبايعته وقبول تاذينه وهو قول مالك والليث سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده
وفصل الجهور فأجاز وأما تحمله قبل العمى لا بعده وكذا ما يتزل فيه منزلة المبصر كان يشهد
شخص بشيء أو يتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير
وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز شهادة من لا يسمع إلا في ما يطرقه الاستفاضة وليس في جميع ما استدلل
به المصنف دفع للمذهب المنفصل إلا ما منع من حمل المطابق على المقيد **(قوله)** وأجاز شهادته القاسم
وابن الحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء) أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء
السبعة وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الأنصاري قال سمعت الحكم
ابن عتيبة هو بالمشقة والموحدة - يغري بال القاسم بن محمد عن شهادة الاعمى فقال جائزة وأما
قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنه - ما قال لا شهادة الاعمى جائزة
وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه أنه كان يجيز شهادة الاعمى وأما
قول عطاء وعوان بن أبي رباح فوصله الأثر من طريق ابن جريج عنه قال تجوز شهادة الاعمى
(قوله) وقال الشعبي تجوز شهادته إذا كان عاقلا) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعه وليس المراد بقوله
عاقلا الاختراز من الجنون لأن ذلك أمر لا بد من الاختراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا وانما
مراده أن يكون قظنا بذكر كالأدوار الدقيقة القرائن ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك **(قوله)**
وقال الحكم بن شبيب تجوز زفيم) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا وكأنه توسط بين مذهبي الجواز
والمنع **قوله** وقال الزهرى رأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أ كنت تردده) وصله الكرابيسي
في أدب القضاء من طريق ابن أبي ذئب عنه **(قوله)** وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ) وصله
عبد الرزاق بمعه من طريق أبي رباح عنه ووجه تعلقه به كونه كان يعقد على خبر غيره مع أنه
لا يرى شخصه وانما سمع صوته قال ابن المنير لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة
الاعمى على التعريف أي إذا عرف أن هذا فلان فإذا عرف شهد قال وشهادة التعريف مختلف
فيها عنه ذلك وغيره وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتب برؤية الشمس لأنها توارى بها الجبال
والسحاب ويكتفي بغلبة الظلمة على الأتق الذي من جهة المشرق وأخرجه سعيد بن منصور عنه
(قوله) وقال سليمان بن يسار استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت سليمان ادخل الخ) تقدم
الكلام عليه في آخر العتق وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء
كان في ملكها أو في ملك غيرها لأنه كان مكاتب مديونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأما من قال
يحتمل أنه كان مكاتب لعائشة فعارضة لا صحيح من الأخبار بمحض الاحتمال وهو مردود وأبعد

*** (باب شهادة الاعمى**
ونكاحه وأمره ونكاحه
ومبايعته وقبوله في
التأذين وغيره وما يعرف
بالأصوات) * وأجاز شهادته
القاسم والحسن وابن سيرين
والزهرى وعطاء وقال
الشعبي تجوز شهادته إذا
كان عاقلا وقال الحكم بن
شبيب تجوز فيه وقال الزهرى
أ رأيت ابن عباس لو شهد
على شهادة أ كنت تردده
وكان ابن عباس يبعث رجلا
إذا غابت الشمس أفلس
ويسأل عن النجف فإذا قيل
طلع صلي ركعتين وقال
سليمان بن يسار استأذنت
على عائشة رضي الله عنها
فعرفت صوتي فقالت سليمان
ادخل فانك مملوك مابق
عليك شيء

وأجاز حمزة بن جندب شهادة امرأة متنبئة * حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون (١٩٥) أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن

عائشة رضي الله عنها قالت

سمع النبي صلى الله عليه وسلم

رجلا يقرأ في المسجد فقال

رحمه الله لقد أذ كرني كذا آية

أسقطت من سورة كذا

وكذا وزاد عباد بن عبد الله

عن عائشة ثم جدد النبي

صلى الله عليه وسلم في بيتي

فسمع صوت عباد يصلي في

المسجد فقال يا عائشة

أصوت عباد هذا قلت نعم

قال اللهم ارحم عبادا *

حدثنا مالك بن اسمعيل

حدثنا عبد العزيز بن أبي

سلمة أخبرنا ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله عن عبد الله

ابن عمر رضي الله عنهما قال

قال النبي صلى الله عليه

وسلم ان بلا لا يؤذن بليل

فكلوا واشربوا حتى يؤذن

أو قال حتى تسمعوا أذان

ابن أم مكتوم وكان ابن أم

مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن

حتى يقول له الناس أصبحت

* حدثنا زياد بن يحيى

حدثنا حماد بن وردان حدثنا

أيوب عن عبد الله بن أبي

مليحة عن المسور بن

مخرمة رضي الله عنهما قال

قدمت على النبي صلى الله

عليه وسلم أقبته فقال لي أبي

مخرمة انطأ بنا إليه عسى

أن يعطينا منها شيئا فقام أبي

على الباب فتكلم فعرف

النبي صلى الله عليه وسلم

صوته فخرج النبي صلى الله

من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أي استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة (قوله)

وأجاز حمزة بن جندب شهادة امرأة متنبئة) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد وغيره بسكون

النون وتقديعها على المثناة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحد ما حديث عائشة سمع

النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد الحديث والغرض منه اعتماد النبي صلى الله عليه

وسلم على صوته من غير أن يرى شخصه (قوله وزاد عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير عن أبيه عن

عائشة وصلة أبو يعلى من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن

عائشة ثم جدد النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي وتجدد عباد بن بشر في المسجد فسمع رسول الله صلى

الله عليه وسلم صوته فقال يا عائشة هذا عباد بن بشر قلت نعم فقال اللهم ارحم عبادا (قوله

فسمع صوت عباد وقوله أصوت عباد) كذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضوعين

كما سبقته وجهان في قول اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة وهما اثنان

مختلفا النسبة والصفة فعباد بن بشر فحاشا جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط

التابعين ونظاير الحال ان المبهمة في الرواية التي قبل هذه هو المنسرف في هذه الرواية لان مقتضى

قوله زاد ان يكون المريد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتمت القصة لكن جزم عبد العزى بن

سعيد في المهمات بأن المبهمة في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الانصاري

فروى من طريق حمزة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت قارئ يقرأ فقال صوت

من هذا قالوا عبد الله بن يزيد قال لقد أذ كرني آية يرحمه الله كنت أنسى ما يؤيد ما ذاب إليه

مشابهة قصة حمزة عن عائشة بقصة عروة عنها بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه

تعريض لنسيان الآية ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت وهو ان يقال سمع

صوت رجلين فعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه والذي لم يعرفه

هو الذي تذكر بقرائه الآية التي نسيها وسيأتي بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن

ان شاء الله تعالى * ثانيها حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم وقد مضى بقائه وشرحه

في الأذان والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الاعمى * ثالثها حديث المسور في

اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم له القباء والغرض منه قوله فيه فعرف النبي صلى الله عليه وسلم

صوته فخرج ومعه قباء وهو يريه مخاسنه ويقول خبايا لك هذا فان فيه انه اعتمد على صوته قبل

أن يرى شخصه وسيأتي شرحه في اللباس ان شاء الله تعالى واحتج من لم يجز شهادة الاعمى بان

العقود لا تجوز الشهادة عليها الا باليقين والاعمى لا يتيقن الصوت بخواشيه بصوت غيره

وأجاب المجيزون بان محل القبول عندهم اذا تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك وأما

عند الاشتباه فلا يقول به أحد ومن ذلك جواز نكاح الاعمى زوجته وهو لا يعرفها الا بصوتها

لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يتبع له العلم بأنها هي والا فحق احتمال عنده احتمالا قويا انها

غيرها لم يجز له الاقدام عليها او قال الاسماعيلي ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا

لان نكاح الاعمى يتعلق بنفسه لانه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخل وأما قصة عباد

ومخرمة ففي شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث كان لا يؤذن

حتى يقال له أصبحت فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونه بالوقت قال وأما ما ذكره الزهري في حق

النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومعه قباء وهو يريه مخاسنه وهو يقول خبايا لك خبايا هذا لك

ابن عباس فهو تمويل لا تقوم به حجة لان ابن عباس كان أفتقه من أن يشهد فيما لا تجوز فيه
 شهادته فانه لو شهد لايه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته وقد أعاده الله من ذلك **(قوله)**
باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قال ابن المنذر
 أجمع العلماء على القول بنظر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجمهور ذلك
 بالدين والاموال وقولوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص واختلفوا في النكاح
 والطلاق والنسب والولاء فمنعها الجمهور وأجازها الكوفيون قالوا تفتوا على قبول
 شهادتهن في فدرات فيما لا يطلع عليه الرجال كالخض والولادة والاستهلال وعيوب النساء
 واختلفوا في الرضاع كما سأتى في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفاقهم على جواز شهادتهن
 في الاموال فلا ية المذكورة وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فاقوله تعالى فان لم
 يأتوا بأربعة شهداء وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن ألحقها بالاموال فذلك لما فيها من
 المهور والنفقات ونحو ذلك ومن ألحقها بالحدود فلا تكون استحلالا للفرج وتحريرها بها
 قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم ثم سمعنا حدودا فقال
 تلك حدود الله والنساء لا يقبلن في الحدود قال وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من
 عتدوا حل انتهى وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة لانهم معتقودون لثبات شهادتهن في الجملة وقد
 اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا فعند الجمهور ولا بد من
 أربع وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها
 في ذلك وهو قول الحنفية ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقد مضى بتمامه في الحيز
 والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قال المهلب
 ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقولهم وضبطهم فتقدم شهادة النطقين البقظ على
 الصالحين البلد قال وفي الآية ان الشاهد اذا نسي الشهادة فذكر مبرار فيقه حتى تذكرها أنه يجوز
 أن يشهد بها ومن اللطائف ما حكاه الشافعي عن أمه انها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة
 أخرى فاراد أن يفرق بينهما امتحانا فقلت له أم الشافعي ليس لك ذلك لان الله تعالى يقول ان تضل
 احداهما فتنذرا احداهما الاخرى **(قوله)** **باب** شهادة الاماء والعبيد أي في حال
 الرق وقد ذهب الجمهور الى انها لا تقبل مطلقا وقالت طائفة تقبل مطلقا وقد نقل المصنف بعض
 ذلك وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح
 والنخعي والحسن **(قوله)** وقال أنس شهادة العبد جائزة اذا كان عدلا وصله ابن أبي شيبة من
 رواية المختار بن فلنسل قال سألت أنسا عن شهادة العبد فقال جائزة **(قوله)** وأجاز شريح
 وزرارة بن أبي أوفى أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي ان شريحا أجاز
 شهادة العبيد وروى سعيد بن منصور من رواية عمارة الذهبي قال سمعت شريحا أجاز شهادة
 عبد في الشيء اليسير وروى في جامع سفيان بن عيينة عن هشام عن ابن سيرين كان شريح يجيز
 شهادة العبد في الشيء اليسير اذا كان مرضيا وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعث عن
 الشعبي كان شريح لا يجيز شهادة العبد فقال علي بن النخعي ما كان شريح بعد ذلك يجيزها
 الا لسيدته وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سند له **(قوله)** وقال ابن

(باب شهادة النساء وقول
 الله تعالى فان لم يكونا رجلين
 فرجل وامرأتان) * حدثنا
 ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن
 جعفر قال أخبرني زيد عن
 عياض بن عبد الله عن أبي
 سعيد رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم أليس شهادة
 المرأة مثل نصف شهادة
 الرجل قلن بلى قال فذلك
 من نقصان عقولها * **(باب**
 شهادة الاماء والعبيد) * وقال
 أنس شهادة العبد جائزة اذا
 كان عدلا وأجاز شريح
 وزرارة بن أوفى وقال ابن

سيرين شهادته) أي العبد جائز (الاعبد السيد) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه **(قوله وأجازه الحسن وابراهيم في الشيء التافه)** وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن ابراهيم قال كانوا يجيزونها في الشيء الخفيف ومن طريق أشعث الحراني عن الحسن نحوه **(قوله وقال شريح كلكم بنو عبيد واما)** كذا لاكثر ولا بن السكن كلكم بنو عبيد واما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الدغني سمعت شريحاً شهد عنده عبد فاجاز شهادته فقبل له انه عبد فقال كلنا عبيد واما نحواً وآخر جسد سعيد بن منصور من هذا الوجه نحوه بالنظر فقبل له انه عبد فقال كلكم بنو عبيد وبنو اماء ثم أورد المصنف حديث عقبة ابن الحرث في قصة الامة السوداء المرضعة وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بفراق امرأته بقول الامة المذكورة فلو لم تكن شهادتها مقبولة ما عمل بها واحتجوا أيضاً بقوله تعالى من ترضون من الشهداء قالوا فان كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا ولا بآياتي من الاحرار لا اشتغال الرقيق بحق السيد وفي الاستدلال بهذا القدر نظر وأجاب الاسماعيل عن حديث الباب فقال قد جاء في بعض طرقه بخات مولاة لاهل مكة قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على انها كانت رقبة وتعتب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنهم امة فتعين أنها ليست بحرة وقد قال ابن دقيق العيد ان أخذنا بنظر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الامة وقد سبق الى الجزم بأنها كانت امة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي اهاب وانما غيبة بنوع المعجزة وكسر النون بعد عا ثمانية مثقلة ثم وجدت في النسائي ان اسمها زينب فلعل غيبة لقبها أو كان اسمها فغير بن يرب كما غير اسم غيرها والامة المذكورة لم أقف على اسمها **(قوله فأعرض عني)** زاد في البيوع من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله فيه فتخبت فذكرت ذلك له)** في رواية الشكاح فأعرض عني فأتيته من قبل وجهه فقبلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سأله فأعرض عني وقال في الثالثة والرابعة **(قوله يا)** شهادة المرضعة) ذكر فيه حديث عقبة بن الحرث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي هذا الباب عن أبي عاصم لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابي عاصم فيه شخين فقد وجدت له فيه ثالثاً ورابعاً أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخزاز وعبد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضاً واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال تجوز على حديث عقبة بن الحرث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن واسحق وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء انها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره أبو عبيد الا أنه قال ان شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج

سيرين شهادته جائز الا
العبد السيد وأجازه الحسن
وابراهيم في الشيء التافه
وقال شريح كلكم بنو عبيد
واما * حدثنا أبو عاصم
عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن عقبة بن الحرث
ح وحدثنا علي بن عبد الله
حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جريج قال سمعت بن
أبي مليكة قال حدثني عقبة
ابن الحرث أو سمعته منه أنه
تزوج أم يحيى بنت أبي
اهاب قال فجاءت أمه
سوداء فقالت قد أرضعتكم
فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم

أيضا بانته صلى الله عليه وسلم لم يلزم عقبة بشرا في امرأته بل قال له دعها عنك وفي رواية ابن جريج
 كيف وقد زعمت فاشار الى أن ذلك على التنزيه وذهب الجمهور الى أنه لا يكتفي في ذلك شهادة
 المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمرو المغيرة بن شعبة وعلى بن
 أبي طالب وابن عباس أنهم استنعوا من التفريق بين الزوجين بذلك فقال عمر فرقي بينهما إن جاءت
 بنسة والاخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتنزهها ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين
 الزوجين إلا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط ألا تتعرض نسوة لطلب أجرة وقيل
 لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت الحرمة دون ثبوت الأجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع
 أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتحصات وعكسه الاصطخري من
 الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بحمل النهي في قوله فنهاه عنها على التنزيه
 وبجمل الأمر في قوله دعها عنك على الإرشاد وفي الحديث جواز أراض المفتي ليقبها المستفتي
 على أن الحكم فيما سأل الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن
 السبب المقتضى لرفع النكاح وقوله في الإسناد الذي قبله حدثني عقبة بن الحرث أو سمعته منه فيه
 رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحرث وقد حكاه ابن عبيد البر ولعل قائل
 ذلك أخذ من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن أبي مليكة عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد
 ابن أبي مرزوق عن عقبة بن الحرث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكني لحديث عبيد
 أحفظ وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب وألفظ عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث
 قال وحدثني صاحب لي عنه وأنا الحديث صاحبني أحفظ ولم يسمه وفيه إشارة الى التفرقة في
 صيغ الاداء بين الأفراد والجمع أو بين القصص الى التعديد وعدمه فيقول الراوي فيما سمعه
 وحده من لفظ الشيخ أو قصص الشيخ تحديده بذلك حدثني بالافراد وفيما عد ذلك حدثنا بالجمع أو
 سمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حدثني عقبة بن الحرث ثم قال لم يحدثني
 ولكني سمعته يحدث وهذا يعين احدا الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحرث
 ابن مسكين فيقول الحرث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع ولا يقول حدثني ولا أخبرني لانه لم
 يقصده بالتعديد وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به (قوله) فيداني قد ارضعتكم زاد الدارقطني
 من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة فسدلت علينا امرأة سوداء فسالت فأبأنا عليها فقالت
 تصدقوا على قوا لله لقد ارضعتكم جميعا زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي
 حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبة ما ارضعتني ولا أخبرني اي بذلك قبل التزوج زاد في باب
 اذا شهد شاهد بشي فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة فسأله وترجم عليه الرحلة في المسئلة النازلة وزاد في النكاح فقالت لي قد ارضعتكم
 وهي ككاذبة (قوله) دعها عنك أو نحوه في رواية النكاح دعها عنك حسب زاد الدارقطني
 في رواية أيوب في آخره لا خير لك فيها وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار اليه من
 الشهادات ففارقها ونكحت زوجا غيره (قوله) **باب** تعديل النساء بعضهن
 بعضا كذا لاكثر زاد أبو ذر قبله حديث الافك ثم قال باب الخ (قوله) حدثنا أبو الربيع سليمان
 ابن داود هو الزهراني العسكي بفتح المهملة والمثناة البصرية زل بغداد اتفق البخاري ومسلم

فأعرض عنى قال فتخبت
 فذكرت ذلك له قال وكيف
 وقد زعمت أنها قد ارضعتكم
 فنهاه عنها * (باب شهادة
 المرضعة) * حدثنا أبو
 عاصم عن عمر بن سعيد عن
 ابن أبي مليكة عن عقبة بن
 الحرث قال تزوجت امرأة
 فجاءت امرأة فقالت اني
 قد ارضعتكم فأتيت النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 وكيف وقد قيل دعها عنك
 ونحوه * (باب تعديل النساء
 بعضهن بعضا) * حدثنا أبو
 الربيع سليمان بن داود

وافهمني بعضه أحد قال
 حدثنا فليح بن سليمان عن
 ابن شهاب الزهري عن عروة
 ابن الزبير وسعيد بن المسيب
 وعلقمة بن وقاص الليثي
 وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 عن عائشة رضي الله عنها زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قال لها أهل الافك
 ما قالوا فبرأها الله منه قال
 الزهري وكلهم حدثني
 طائفة من حديثها وبعضهم
 أوعى من بعض وأثبت له
 اقتصاصا وقد وعيت عن
 كل واحد منهم الحديث
 الذي حدثني عن عائشة
 وبعض حديثهم يصدق
 بعضها زعموا أن عائشة قالت
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أراد أن يخرج
 ستر أقرع بين أزواجه
 فأين خرج سهمها أخرج
 بهامه فأقرع بيننا في غزاة
 غزاها فخرج سهمي فخرجت
 معه بعدما أنزل الحجاب فأنأ
 أحمل في هودج وأنزل فيه
 فسرنا حتى إذا فرغ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 غزوة تلك وقفل ودنونا من
 المدينة آذن لي بالرحيل
 فقممت حين آذنوا بالرحيل
 فشيئت حتى جاوزت
 الجيش فلما قضيت شأني
 أقبلت إلى الرجل فلمست
 صدرى فإذا عقتلى

على الرواية عنه ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه وفي طبقته إثنان كل منهما
 أيضا أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخليلي يضم المجبة وتشديد المشاة المفتوحة بغذاذي
 انفرد مسلم بالرواية عنه والرشدي بكسر الراء وسكون المجبة مصري لم يخرجه وروى عنه أبو
 داود والنسائي **(قوله)** وافهمني بعضه أحد قال حدثنا فليح) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لابي
 الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري جملة عنهم ما جاعل الكيفية المذكورة ويحتمل
 أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان
 يقول قال أحد حدثنا فليح بالتنسية ولم أر ذلك في شيء من الأصول ويؤيد الأول أيضا منيع البرقاني
 فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحمد عن أبي
 الربيع عن فليح لكن وقع في أطراف خلاف حدثنا أبو الربيع وافهمني بعضه أحد بن يونس
 فان كان محفوظا لمعمل لفظ قال لا سقطت من الأصل كما جرت العادة إسقاطها كثيرا في الأسانيد
 فأثبت بعضهم بدلها قال بالافرادو بما قال خلاف جزم الدماطي وأما جزم المزني بأن الذي ذكره
 خلاف وهم فليس هذا الجزم بواضح وزعم ابن خلدون أن أحمد هذا هو ابن حنبل بناء على القول
 الثاني وجوز غيره أن يكون أحمد بن النضر النسائي يروي به جزم الذهبي في طبقات القراء وقد
 حدث به عن أبي الربيع الزهراني عن يسمي أحمد أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى
 أحمد بن علي بن المثنى وغيرهما قد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح ممن
 تسمى أحمد وكذلك من رواه عن أبي الربيع عن يسمي أحمد أيضا فافهمنا علم ثم ساق المصنف
 حديث الافك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن
 القاسم بن محمد قال مثله وسيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية
 كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها وقد أخرجها الاسماعيلي عن جماعة
 أخبر به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن
 أصحاب الافك جلدوا الخلد (قلت) وسيأتي لذلك اسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى
 والغرض منه هنا سؤاله صلى الله عليه وسلم ببرة عن حال عائشة وجوابها ببراءة أو اعتماد النبي
 صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستأذنت من عبد الله بن أبي وكذلك سؤاله من زينب
 بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءة أيضا وقول عائشة في حق زينب هي التي كانت
 تسامني فعصها الله بالورع في مجموع ذلك مراد الترجمة قال ابن بطال فيه حجة لابي حنيفة في
 جواز تعديل النساء به قال أبو يوسف ووافي محمد الجمهور قال الطحاوي التزكية خبر وليست
 شهادة فلا مانع من القبول وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهم أبعضهن
 للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما في حق الرجال
 وقال ابن بطال لو قيل أنه تقبل تزكيتهم بقول حسن وثنا جميل يكن إبراهيم من سوء لكان حسنا
 كما في قصة الافك ولا يلزم منه قبول تزكيتهم في شهادة فوجب أخذ المال والجمهور على جواز
 قبولهم مع الرجال فيما تجوز شهادتهم فيه **(قوله)** فأين خرج سهمها أخرج بهامه) كذا
 للنسائي ولا بد من غير الكشمية في رواية الكشمية والباقي خرج وهو الصواب والعمل

من جزع أظفار قد انقطع فزجعت فالتفت عقدي فحسني ابتغاء فاقبل الذين يرحلون لي فاحملوا هوذي فرحلوه علي بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون أني فيه وكان النساء اذذاك خفافا لم يثقلن ولم يغشهن اللحم وانما يا كان العلاقة من الطعام فلم يستنكر القوم حين رفعوه ثقل اليهود ج فاحملوه وكنت جارية حديثة السن فبعثوا الرجل وساروا فوجدت عقدي بعدما استقر الجديش فجئت منزلهم وليس فيه أحد فأمت منزلي الذي كنت فيه فظننت انهم سيقعدوني فيرجعون الي فبينما أنا جالسة غلبتني عيناي فغمت وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش فأصبح عند منزلي فرأى سواد انسان نائم فأتاني وكان يراني قبل الحجاب فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته فوطئ يدها فركبها فانطلق يقودني الراحلة حتى أتينا الجيش بعد ما نزلوا معترسين في شرا الظهيرة فهلك من هلك وكان الذي تولى الافك عبد الله بن أبي سلول فقد من المدينة فاشتكت به اشهر والناس يفيضون من قول أصحاب الافك ويرينني في وجهي أني لأرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف الذي كنت أرى منه حين أمرت انما يدخل فيسلم ثم يقول كيف تكم لا أشعر بشيئ من ذلك حتى انتهت فخرجت أنا وأم مسطح قبل المناصع متبرزنا لا تخرج الا ليل الى ليل وذلك قبل أن تتخذ الكنف قريسا من يوتنا وأمرنا أمر العرب الاول في البرية أو في التزعة فأقبلت أنا وأم مسطح بنت أبي رهم غشي فثرت في مرطها فقاتل تعس مسطح فقلت لها أبئس ما قلت أنسيين رجلا شهيدا فقاتل يا غنما ألم تسهي ما قالوا فأخبرني بقول الافك فازددت مرضا علي مرضي فلما رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقال كيف تكم فقلت ائذن لي الى أبوي قالت وأنا حينئذ أريد أن أستقن الخبر من قبلهما فأذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت أبوي فقلت لا شيء ما يتحدث به الناس فقاتل يابنة هوني علي نفسك الشأن فوالله لعلمنا كانت امرأة قط وضيت عند رجل يحبها ولها ضرائر الأصبغون (٢٠٠) علمها فقلت سبحان الله ولقد يتحدث الناس بهذا قالت فبنت تلك

الليلة حتى أصبحت لايرة الى دمع ولا أكتحل بنوم ثم أصبحت فدم عار رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد

الاول أخرج يضم أوله علي البناء للمجهول (غولاء من جزع أظفار) كذلك كثير وفي رواية الكشمي نطفار وهو أصوب وسيأتي توضيحه عند شرحه (نزل) فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته (كذلك كثير وفي رواية الكشمي) والنسفي حين أناخ راحلته (قوله) وقد بكيت ليلتي ويوسا في رواية الكشمي ياليتني وبينا وفي رواية النسفي وأبي الوقت ليلتي ويوي

وستاتي

حين استلبت الوحى يستشيرهم في فراق أهله فأما أسامة فأشار عليه بالذي يعلم في نفسه من الود لهم فقال أسامة أهلك يا رسول الله ولا تعلم والله الا خيرا وأما علي بن أبي طالب فقال يا رسول الله لي يضيئ الله عليك والنساء سواء كثيرا وسلي الجارية تصدقك فدع عار رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة فقال يا بريرة هل رأيت فيها شيئا يريك فقالت بريرة لا والذي بعثك بالحق ان رأيت منها أمرا أنعمه عليها قط أكثر من أنما جارية حديثة السن تنام عن العجين فتأني الداجن فتأكله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من يومه فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي فوالله ما علمت علي أهلي الا خيرا وقد كروا رجلا ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل علي أهلي الامعي فقام سعد بن معاذ فقال يا رسول الله والله أنا أعذر لك منه ان كان من الاوس ضربنا عنقه وان كان من اخواننا من الخزرج أمرتنا فنفقه لما خبنا أمرنا فقام سعد بن عباد وهو سيد الخزرج وكان قبل ذلك رجلا صالحا وكان احتملته الحمية فقال كذبت لعمر الله والله لا تقتله ولا تقدر علي ذلك فقام أسيد بن الحضير فقال كذبت لعمر الله والله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين فنار الحيان الاوس والخزرج حتى هدموا ورسول الله صلى الله عليه وسلم علي المنبر فنزل فحفظهم حتى سكنوا وسكت وبكيت ويحي لا يرقي دمع ولا أكتحل بنوم فأصبح عندي أبوي وقد بكيت ليلتي ويوما حتى أظن أن البكاء فاقى كبدي قالت فبينما هما جالسان عندي وأنا أبكي اذا ستاذنت امرأة من الانصار فاذا نزلت لها جلست تبكي معي فبينما نحن كذلك اذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل قبلها وقد مكث شهر الا يوحى اليه في شائي شي قالت فتشهد ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا فان كنت بريئة فسيبرك الله وان كنت ألمت بذنب فاستغفري الله وتوبتي اليه فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته قلص دمي حتى ما أحس منه قطرة وقلت لا بي أجيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله ما أدري ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا مي أجيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري

ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن فقلت لي والله لقد علمت أنكم سمعتم ما يتحدث به الناس وورقني أنفسكم وصدقتكم به ولئن قلت لكم أني بريئة والله يعلم أني بريئة لاتصدقوني بذلك ولئن اعتدلت لكم بأمر والله يعلم أني بريئة لتصدقني والله ما أجد لي ولكم مثلاً إلا أبو يوسف إذ قال فسير جليل والله المستعان على ما تصفون ثم تحولت علي فرأيتني وأنا أرجو أن يبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل في شأنني ويحاول أن أأحقق في نفسي من أن يتكلم بالقرآن في أمري ولكنني كنت أرجو أن يري رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٠١) في النور رؤيا تبرئني فوالله ما رام

مجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه الوحي فأخذهما كان يأخذه من البراء حتى أنه ليتحدر منه مثل الجمان من العرق في يوم شات فلما سري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينحك فكان أنزل كلمة تكلم بها أن قال لي يا عائشة أجدى الله فقد برأك الله قالت لي أي قومي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا والله لا أقوم إليه ولا أجد إلا الله فأمر الله تعالى أن الذين جاؤك بالافك عصبة منكم إلا نأت فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكان ينفق على مسطح بن أثمة أقرابة منه والله لا أنفق على مسطح بشئ أبداً بعدما قال لعائشة فأمر الله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم

وستأتي بتيمة الفاظه عند شرحه إن شاء الله تعالى (قوله باب) إذا زكركم رجل (رحلاً كنه) ترجم في أوائل الشهادات تعديلاً كما يجوز فتوقف هناك وجزم هنا بالاكتماء بالواحد وقد قدمت توجيهه هناك واختلاف السلف في اشتراط العدد في التزكية فالمرجح عند الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين كما في الشهادة واختاره الطحاوي واستثنى كثير منهم بطلان الحاكم لأنه نائبه فينزل قوله منزلة الحاكم وأجاز الأكره قول الجرح والتعديل من واحد لأنه ينزل منزلة الحاكم والحكم لا يشترط فيه العدد وقال أبو عبد الله لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن قبل له المسئلة حتى تقوم ثلاثة من ذوي الجاه فيشهدون له قال وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى وهذا كله في الشهادة أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأئمة ولا يشترط العدد فيها وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يمتد أيضاً (قوله) وقال أبو جليل (بفتح الجيم وكسر الميم) واسمه سنين بمهملة وفونين مصغر وروهم من شدة التهمة كالدودي وقيل أنهم رواية الأصل قيل اسم أبيه فرقاً قال ابن سعد هو سلمى وقال غيره هو ضمري وقيل سليمان وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين وسيأتي في غزوة الفتح ما يدل على صحبته وقد ذكره الآخرون في الصحابة ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جليل قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح وذكر أبو عمران جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع وهو وارد على من لم يعرفه فقال انه مجهول كإن المنذر ونقل البيهقي عن الشافعي نحو ذلك وفي الرواة أبو جليل آخر اسمه ميسرة الطهوي بنهم الطاء المهملة وفتح الهاء وهو كوفي روى عن عثمان وعلى ولا يست له حجة اتفقا وروهم من جعله صاحب هذه القصة كالكرماني (قوله وجدت منبوزاً) بفتح الميم وسكون النون ونهم الموحدة وسكون الواو بعد هاء منبوزاً أي منبوزاً أي منبوزاً (قوله) قال عيسى الغوري أبو ساء كذا للأصمعي ولا يذر عن الكشميهني وحده وسقط للباقين والغوري بالمهجمة تصغير غار وأبو ساء جمع بؤس وهو الندة واتهم على أنه خبر عيسى عنده من يحجزه أرباباً غمار شئ تقديره عيسى أن يكون الغوري أبو ساء وجزم به صاحب المغني وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب وروى الخلال في عماله عن الزهري أن أهل المدينة يمتازون في ذلك كثيراً وأصله كما قال

(٢٦ - فتح الباري) والسعة أن يؤتوا إلى قوله غفور رحيم فقال أبو بكر الصديق لي والله أني لأحب أن يغفر الله لي فرجع إلى مسالح الذي كان يجري عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل زينب بنت جحش عن أمري فقال يا زينب ما علمت ما رأيت فقالت يا رسول الله أحبي سمعي وبعصري والله ما علمت عليها إلا خيراً قالت وهي التي كانت تساميني فغصها الله بالورع * قال وحدثنا فليح عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله * قال وحدثنا فليح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد عن الثمام بن محمد بن أبي بكر مثله * (باب إذا زكركم رجل رجلاً كنه) وقال أبو جليل وجدت منبوزاً فلما رأيت عمر قال عيسى الغوري أبو ساء

الاصمعي ان ناسا دخلوا غارا يبيتون فيه فانهم ارع عليهم فقتلهم وقيل وجدوا فيه عدوا لهم فقتلهم
فقتل ذلك لكل من دخل في امر لا يعرف عاقبته وقال ابن الكلبي الغوير مكان معروف فيه ماء
لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من يتربوا صون بالخراسنة وقال ابن الاعرابي
ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بانه في الاصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه انه التقطه فهذا
معنى قوله كانه يتهمني وقيل اول من تكلم به الزباء بفتح الزاي وتشديد الموحدة والمد المساقات
جذبة الابرش واراد قصير بفتح القاف وكسر المهملة ان يقتص منها قسطا قصيرا وعمر وابن اخت
جذبة على ان قطع عمرو نصف قصير فظهر انه هرب منه الى الزباء فامنت اليه ثم ارسلته تاجرا
فرجع اليها برمح كثير مرارا ثم رجع المرة الاخيرة ومعه الرجال في الاعمال معهم السلاح
فمنظرت الى الجبال عشى رويدا النخل من عليها فقالت عسى الغوير ابؤسا أي لعل الشرب ياتيكم
من قبل الغوير وكان قصيرا أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاحمال قصيرها
خرجت الرجال من الاعمال فهلكت (قوله كانه يتهمني) أي بأن يكون الولد له وانما اراد نفي
نسبه عنه لمعنى من المعاني وأراد مع ذلك أن ينولي هو تربيته وقيل اتهمه بأنه زنى بامه ثم ادعاه
وهو بعيد وما تقدم أولى وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد
الانصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد
منبوذا في خلافة عمر فأخذه قال فذكر ذلك عريفي لعمر فلما رآني عمر قال فذكره وزاد ما جئت
علي أخذ هذه النسمة قلت وجدتها ضائعة وقد أخرج مالك في الموطأ هذه الزيادة عن الزهري
أيضا وصدر هذا الخبر سيأتي موصولا في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري وفي ذلك رد على
من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا عمر
وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكره عنه وزاد فيه وأنه التقط منبوذا فذكر القصة ولم أر
ذلك في شيء من النسخ (قوله فقال له عريفي انه رجل صالح) لم أقف على اسم هذا العريفي إلا أن
الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه ان اسمه سنان وفي الصحابة لابن عبد البر سنان الضمري استخلفه أبو
بكر الصديق مرة على المدينة فيجتمه أن يكون هو ذا فقد قيل ان أبا جيلة ضمري والله أعلم قال
ابن بطال كان عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عربيا ينظر عليهم (قلت) فان كان أبو جيلة
سليما فينظر من كان عريفا بن سليمان في عهد عمر (قوله قال كذلك) زاد مالك في روايته قال نعم
(قوله اذهب وعلينا نفقة) في رواية مالك فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولأؤه وعلينا نفقة
وكذلك في رواية البيهقي قال ابن بطال في هذه القصة ان القاضي اذا سأل في مجلس نظره عن أحد
فانه يجتزئ بقول الواحد كما صنع عمر فأما اذا كان المشهود له ان يعدل شهوده فلا يقبل اقل من
اثنين (قلت) غاية انه جل القصة على بعض محققاتها وقصة التكليف تحتاج الى دليل من خارج
وفيه اجواز لا لتقاط وان لم يشهد وان نفقته اذا لم يعرف في بيت المال وان ولاه ملته تقطه وذلك
ما اختلف فيه وستأتي الاشارة الى ذلك في كتاب التراض ان شاء الله تعالى وقد وجه بعضهم معنى
قوله لك ولأؤه بكونه حين التقطه كانه اعتمقه من الموت أو اعتمقه من ان يلقطه غيره ويدعى
أنه ملكه * (تنبيه) وقع في المطالع ان عمر لما اتهم أبا جيلة شهده جماعة بالستر اه وليس في
قصته ان الذي شهد ليس الاعريفه وحده وفيه ثبت عمر في الاحكام وان الحاكم اذا توقف في أمر

كانه يتهمني قال عريفي
انه رجل صالح قال كذلك
اذهب وعلينا نفقة * حدثني
محمد بن سلام حدثنا عبد
الوهاب حدثنا خالد الخذاء
عن عبد الرحمن بن أبي بكر
عن أبيه

احد لم يكن ذلك قاذف فيه ورجوع الحاكم الى قول امثاله وفيه ان الشئ على الرجل في وجهه
عند الحاجة لا يكره وانما يكره الاطناب في ذلك ولهذه السكتة ترجم البخاري عقب هذا الحديث
أبي موسى الذي ساقه بمعنى حديث أبي بكر الذي أورده في هذا الباب فقال ما يكره من الاطناب
في المدح ووجه احتجاجة الحديث أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركية الرجل اذا اقتصد
لأنه لم يعب عليه الا الاسراف والتغالي في المدح واعتضه ابن المنير بان هذا القدر كاف في قبول
تركته واما اعتبار النصاب فسكوت عنه وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بان النصاب
لو كان شرطاً لذكره الا يؤخر البيان عن وقت الحاجة (قوله أثنى رجل على رجل) يحتمل
أن يفسر المثنى بمعجب بن الادرع الاسلمى وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمدوا حتى وعند
اسحق فيه زيادة من وجهه آخر قد يفسر منها المثنى عليه بأنه عبد الله ذو النجادين وسبب أثنى
بيان ذلك في كتاب الادب مع تمام الكلام على حديث أبي بكر أن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾
ما يكره من الاطناب في المدح وليقل ما يعلم) أو رده فيه حديث أبي موسى
سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثنى على رجل يمكن أن يفسر عن فسر في حديث أبي
بكر بنسائه على اتحاد القصة وقوله بطريقه بضم أوله والاطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه
(قوله أهلكم أوقطعتم) شك من الراوى وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله وليقل
ما يعلم وكأنه ذهب الى اتحاد حديثي أبي بكر وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكر أن كان يعلم
ذلك منه والله أعلم ﴿قوله﴾ بلوغ الصبيان وشهادتهم) أى حد بلوغهم
وحكم شهادتهم قبل ذلك فاما حد البلوغ فساد كرهه وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور واعتبرها
مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا وقبل الجمهور وأخبارهم اذا
انضمت اليها قرينة وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح به أو أجيب
بأنه مأخوذ من الاتفاق على ان من حكم بلوغه قبل شهادته اذا اتصف بشرط القبول ويرشد
اليه قول عمر بن عبد العزيز انه لحد بين الصغير والكبير (قوله) وقول الله عز وجل واذا بلغ الاطفال
منكم الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق الحكم بلوغ الحلم وقد أجمع العلماء على ان
الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام وهو انزال الماء الدافق
سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في اليقظة أو المنام وأجمعوا على ان لا أثر للجماع في المنام
الامع الانزال (قوله وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي (قوله) وانا ابن ثنى عشرة
سنة) جاء مثله عن عمرو بن العاص فانهم ذكروا انه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في
السنن سوى اثنتي عشرة سنة (قوله) وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل واللاتي يتسنن
من الحيض من نسائكم الى قوله ان يضعن حملهن) هو بقية من الترجمة ووجه الاقتراع من
الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالاقرء على حصول الحيض واما قبله وبعده فبالاشهر
فدل على ان وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمع العلماء على ان الحيض بلوغ في حق النساء
(قوله وقال الحسن بن صالح) هو ابن حى الهمداني النخعي الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب
وأثره هذا رويناه موصولاً في المجاسة للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل
أوقات الحمل تسع سنين وقد ذكر الشافعي أيضاً انه رأى جدة بنت احدى وعشرين سنة وانها

قال أثنى رجل على رجل
عند النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ويلك قطعت
عنق صاحبك قطعت عنق
صاحبك مراراً ثم قال من
كان منكم مادحاً أخاه
لا محالة فليقل أحسب فلانا
والله حسبي ولا أركى على
الله أحداً أحسبه كذا
وكذا ان كان يعلم ذلك
منه * (باب ما يكره من
الاطناب في المدح وليقل
ما يعلم) * حديثنا محمد بن
الصباح حديثنا اسمعيل بن
زكريا حديثي بريد بن عبد
الله عن أبي بردة عن أبي
موسى رضى الله عنه قال
سمع النبي صلى الله عليه
وسلم رجلاً يثنى على
رجل ويطريه في مدحه
فقال أهلكم أوقطعتم ظهر
الرجل * (باب بلوغ الصبيان
وشهادتهم وقول الله تعالى
واذا بلغ الاطفال منكم
الحلم فليستأذنوا) * وقال
مغيرة احتلمت وانا ابن ثنى
عشرة سنة وبلوغ النساء
الى الحيض لقوله عز وجل
واللاتي يتسنن من الحيض
من نسائكم الى قوله ان
يضعن حملهن وقال الحسن
ابن صالح أدركت جارة لنا
جدة بنت احدى وعشرين

حاضرت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع ابنتا امثل ذلك واختلف العلماء في أقل سن يحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن الذي اذا جاوزها الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور الانبات الآن ما لا يكالا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للجمارية وقال أكثر المالكية حدة فيهما سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور حدة فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب (قوله) حدثنا عبيد الله بن سعيد كذا في جميع الاصول عبيد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي ووقع بخط ابن العجلى الحافظ عبيد بن اسمعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلافات فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الخثعمي عن عبيد بن اسمعيل ثم قال أخرجه البخاري عن عبيد بن اسمعيل (قلت) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان بدل أبي أسامة فهذا يرجح ما قال البيهقي (قوله) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فيه التفات أو تجريد اذا كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجز ذلك لكنه التفات أو جرد من نفسه أو لا تخصافا غير عنه بالمأخوذ ثم التفت فقال عرضني ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي فلم يجزه وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني وقوله فلم يجزني بضم أوله من الاجازة وفي رواية ابن ادريس وغيره عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود (قوله) ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فجازني لم تختلف الرواة عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر وانقطعه عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فرتني وعرضت عليه يوم أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة أو وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن عمر هذا وانما بناءه على قول ابن اسحق وأكثر أهل السير ان الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وان اختلفوا في تعيين شهرها كما سيأتي في المغازي وانتقوا على ان أحدا كانت في شوال سنة ثلاث واذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة لم يكن البخاري جنح الى قول موسى بن عقبة في المغازي ان الخندق كانت في شوال سنة أربع وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة بن خويلد قول موسى بن عقبة وعن مالك الجزم بذلك وعلى هذا الاشكال لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا في أحد نادوا المسلمين موعدكم العام المقبل بدر والله صلى الله عليه وسلم خرج اليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجدها أحدًا وهذه هي التي تسمى بدر الموعد ولم يقع بها قتال فتعين ما قال ابن اسحق أن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ الى الجواب عن الاشكال وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بان قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن

حدثنا عبيد الله بن سعيد
حدثنا أبو أسامة قال حدثني
عبيد الله قال حدثني نافع
قال حدثني ابن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم عرضه يوم
أحد وهو ابن أربع عشرة
سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم
الخندق وأنا ابن خمس
عشرة فجازني

أربع عشرة أي دخلت فيها وإن قوله عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة أي تجاوزتها
فألغى الكسر في الأولى وجبره في الثانية وهو شائع مسموع في كلامهم وبه يرتفع الاشكال
المذكور وهو أولى من الترجيح والله أعلم * (تنبيهان) الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض
الروايات أن عرض ابن عمر كان يبدو فلم يجزه ثم بأحد فاجازه قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو
ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة سنة فأجاز ولا وجود لذلك
وأما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي معشر وأبو
معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاد من ذكر بدر مارواه الثقات بل يؤيدهم * الثاني زعم ابن ناصر
أنه وقع في الجمع للحميد بن هانيوم الفخ بدل يوم الخندق قال ابن ناصر والسابق إلى ذلك ابن
مسعود أو خلف قتيبه شيخنا ولم يتدبره والصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتلقى ذلك
ابن الجوزي عن ابن ناصر وبالغ في التشنيع على من وهم في ذلك وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط
لا يسلم منه كثير المحدث (قوله) قال نافع فقد تمت على عمر هو موصول بالاسناد المذكور (قوله)
أن هذا الحديث بين الصغير والكبير في رواية ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا
حديث ما بين الذرية والمقاتلة (قوله) وكتب إلى عماله أن يرضوا أي يتصدقوا والهمز زقاق ديوان
روايته ومن كان دون ذلك فاجعلوه في العيال وقوله أن يرضوا أي يتصدقوا والهمز زقاق ديوان
الخندق كانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويترك
على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل حين عشرة سنة أجزيت عليه أحكام
البالغين وأن لم يحتمل فيكذب بالعبادات وإقامة الحدود ويستحق سهم الغنيمة ويقبل أن كان
حريرا ويفقد عنه النجران أو نس رشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز
وأقره عليه رايه نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ ببيان الإجازة
المذكورة جاء التصريح بانها كانت في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض
المالكية بانها واقعة عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم
فلذلك أجازه وتجاسر بعضهم فقال انما رد له فضله لانه وانما أجازه لقوته لا لبوغه ويرد على
ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر
عن ابن جريج أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بالفظ عرضت علي النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت وهي زيادة صحيحة لا مطعون فيها بخلاف ابن جريج وتقديمه على
غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالتحديث فاتنى ما يخشى من تدليس وقد نص فيها اللفظ ابن
عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به وفي الحديث
أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تنقع الحرب فن وجدته أهلا لاستحقاقه والارده
وقد وقع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في بدر وأحد وغيرهما وستأتي الإشارة اليه في كتاب المغازي
إن شاء الله تعالى وعند المالكية والخنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ بل للامام أن
يجيز من الصبيان من فيه قوة وشجاعة قريب مرأوق أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم
ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج والله أعلم * (تنبيه) ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن
الولد يطلق عليه صبى وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير

قال نافع فقد مدت على عمر
ابن عبد العزيز وهو خليفته
فحدثته هذا الحديث فقال
ان هذا الحديث بين الصغير
والكبير وكتب الى عماله ان
يسرؤوا لمن بلغ خمس عشرة
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا
صفوان بن سليم عن عطاء
ابن يسار

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (٢٠٦) يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم

* (باب سؤال الحاكم المذني هل لك بينة قبل المين) *
حدثنا محمد بن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان قال فقال الأشعث بن قيس في والله كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجعدني فقدمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألك بينة قال قلت لا قال فقال لليهودي احلف قال قلت يا رسول الله إذا يحلف ويذهب بمالي قال فأنزل الله تعالى أن الذين يشتركون به هذا الله وأيمانهم عننا قليلا إلى آخر الآية * (باب) * المين على المذني عليه في الأموال والحدود * وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينة * وقال قتيبة حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كلني أبو الزناد في شهادة الشاهد وعين المذني فقلت قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم

واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ثم صبي حتى يفطم ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر ثم حرور إلى خمس عشرة ثم قد إلى خمس وعشرين ثم عنطنط إلى ثلاثين ثم عمل إلى أربعين ثم كهل إلى خمسين ثم شيخ إلى ثمانين ثم هم إذا زاد فلا يمنع اطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقاربه تجاوزا (قوله عن أبي سعيد) هو الخدري (قوله يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (قوله غسل يوم الجمعة) في رواية أحمد عن سفيان الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام * (قوله) *
سؤال الحاكم المذني هل لك بينة قبل المين) أو ردفه حديث الأشعث كان بيني وبين رجل أرض فجعدني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألك بينة قلت لا قال يحلف وفيه حديث ابن مسعود وقوله في الترجمة قبل المين أي قبل عين المذني عليه وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المذني بان يطلب منه الحاكم عين الاستظهار بان بينة شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك بل فيه ما قد يمتسك به في أن عين الاستظهار غير واجبة والله أعلم وسيأتي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والأيان والندور إن شاء الله تعالى وفي الحديث حجة لمن قال لا تعرض المين على المذني عليه إذا اعترف المذني أن له بينة * (قوله) * المين على المذني عليه في الأموال والحدود) أي دون المذني ويستلزم ذلك شيئين أحدهما أن لا تجب عين الاستظهار والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وعين المذني واستشهاد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني وقوله في الأموال والحدود يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم المين على المذني عليه في الأموال دون الحدود وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بعدم ذلك في الأموال والحدود والنكاح ونحوه واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق والغدية فقال لا يجب في شيء منها المين حتى يقيم المذني البينة ولو شاهدا واحدا (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينة) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث والغرض منه أنه أطلق المين في جانب المذني عليه ولم يقيد بشيء دون شيء وارتفع شاهدك على أنه خير مبتدأ محذوف تقديره المنبئ لك أو الحجة أو ما ثبت لك والمعنى ما ثبت لك شهادة شاهدك أولئك إقامة شاهدك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقاسه فأعرب أعرابه فارتفع وحذف الخبر للعلم به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وأنه روي بالرفع والنصب وتقدم توجيهه (قوله وقال قتيبة حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حدثنا قتيبة وكذلك مغلطاي بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة وهو عجيب فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب وهذا من الشواهد فانه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به (قوله عن ابن شبرمة) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للمنصور مات سنة أربع وأربعين ومائة (قوله كلني أبو الزناد) هو قاضي المدينة (قوله في شهادة الشاهد وعين المذني) أي في القول

يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تفضل احداهما فقد كرا احداهما الاخرى قلت يجوزها

إذا كان بكتفي شهادة شاهد وعين المذني فيحتاج أن تذكر احداهما الاخرى ما كان يصنع بذلك هذه الاخرى * حدثنا أبو نعيم

بجوازها وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كاهل بلده ومذهب ابن شبرمة خلافه كاهل بلده
 فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وانما
 تتم له الحاجة بذلك على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر اذا ورد مستقفاً لزيادة على
 ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم
 مستقل اذا ثبت سندهم وجب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين
 ومع قطع النظر عن ذلك لا ينتمض حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به
 وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى اذكار احداً هما الاخرى انما هو فيما اذا شهد تاوان
 لم تشهد اقامت مقامهما عين الطالب ببيان السنة الثابتة واليمين بمن هي عليه وانفردت لحلت
 محل اليمين في الاداء والبراء في ذلك حلت اليمين بهذا محل المرأتين في الاستحسان بها مضافة
 للشاهد الواحد قال ولولزم اسقاط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن لزوم اسقاط الشاهد
 والمرأتين لانهم ما ليستاق السنة لانه صلى الله عليه وسلم قال شاهدك أو عينته أو حاصله أنه لا يلزم
 من التخصيص على الشيء نفسه عما عداه لكن مقتضى ما يحتمل أن لا يقتضى باليمين مع الشاهد
 الواحد الا عند دفعه بالشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية
 وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً
 قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع
 شاهده وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر
 ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بهام مشهوراً وأجيب بان نسخ رفع الحكم
 ولا رفع هنا وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة
 على النص وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب
 بالسنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذلك السنة الثابتة
 وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثله ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد
 واليمين لكونه زيادة على القرآن باحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن
 كالوضوء بالنيذ والوضوء من القهقهة ومن التي والمنهضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء
 واستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة
 ولا غود الاب بالسيف ولا جعة الا في دمه حرام ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم
 ولا يرث كل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ويحلب من الظير ولا يقتل الوالد
 بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب
 وأجابوا بانها احاديث شهيرة فوجب العمل بها الشهرة ما فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد
 واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة فمنها ما أخرجه مسلم من
 حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وقال في اليمين انه حديث
 صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في صحته ولا اسناده وأما قول الطحاوي
 ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو بن دينار لا يقدح في صحة الحديث لانهم ما تابعيان

حدثنا نافع بن عمر عن ابن
 أبي مليكة قال كتب ابن
 عباس رضي الله عنهما الى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى باليمين على المدعى
 عليه * (باب) * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا
 جرير عن منصور عن أبي
 وائل قال قال عبد الله من
 حلف على يمين يستحق بها
 ما لا لقي الله وهو عليه
 غضبان ثم أنزل الله عز وجل
 تصديق ذلك ان الذين
 يشتركون بعهد الله وأيمانهم
 الى عذاب أليم ثم ان الاشعث
 ابن قيس خرج اليه فقال
 ما يحسدكم أبو عبد الرحمن
 قد دنا بما قال فقال
 صدق لني أنزلت كان بيني
 وبين رجل خصومة في شيء
 فاختصمنا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 شاهدك أو عينته فقلت له
 انه اذا يحلف ولا يبالى
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من حلف على يمين
 يستحق بها ما لا هو فيها
 فاجر لقي الله وهو عليه
 غضبان فأنزل الله تعالى
 تصديق ذلك ثم اقترأ هذه
 الآية

ثقتان مكان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو وبمثل هذا لا ترد الأخبار الصحيحة ومنها حديث
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجال
 مديون ثقات ولا يضره أن سهيل بن أبي صالح نسب به بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك
 يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها ومنها حديث
 جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة وفي الباب
 عن نحو من عشرين من الصحابة قيم بالحسان والضعاف وبدون ذلك ثبت الشهرة ودعوى
 نسجه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تتوجه على
 المدعى عند النكول ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى
 ومعه شاهد آخر أولى فهو متعقب ولا يرد على الحنيفة لأنهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي
 القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخالف
 لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم وقال ابن العربي أنظر ما وجدته لهم في
 رد الحكم بالشاهد واليمين أمران أحدهما أن المراد قضى بيمين المنكر مع شاهد الطالب والمراد
 أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى
 بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة
 واحدة لا في المتضادين * ثانياً ما حمله على صورة شفعة وصحة وهي إن رجلاً اشترى من آخر عبداً
 مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعتك بالبراءة فيحلف المشتري أنه
 ما اشترى بالبراءة ويرد العبد وتعقبه بنحو ما تقدم ولأنهم أصورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت)
 وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يطل هذا التأويل والله أعلم * ثم ذكر المصنف في الباب
 ثلاثة أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعى عليه
 هكذا أخرجه في الرهن وهذا مختصر من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة وأخرجه في
 تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المراءتين اللتين ادعت
 أحدهما ما على الأخرى أنها جرحتهما وقد أخرجه الطبراني من رواية سنين عن نافع عن ابن عمر
 بلفظ البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه وقال لم يروه عن سنين إلا الفرابي وأخرجه
 الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ ولكن البيعة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه
 البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال
 كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف فذكر قصة المراءتين فكتبت إلى ابن عباس فكتب إلى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم
 ولكن البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وهذه الزيادة ليست في الصحيحين وإسنادها حسن
 وقدين صلى الله عليه وسلم الحكمة في كون البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم وسألت في تفسير
 آل عمران وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يتول خلاف الظاهر
 فيكلف الحجة التوثيقية وهي البيعة لأنها لا تجلب لنفسها تنفع ولا تدفع عنها ضرر فمقتضىها ضعف
 المدعى وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتمى منه باليمين وهي حجة ضعيفة

* (باب) * إذا ادعى أو

قذف فله أن يلتمس البينة
ويطلق لطلب البينة
* حدثنا محمد بن بشار حدثنا
ابن أبي عمري عن هشام
عن ~~ع~~ كريمة عن ابن
عباس رضي الله عنهما أن
هلال بن أمية قذف امرأته
عند النبي صلى الله عليه
وسلم بشريك ابن محمدا
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم البينة أو حدافى ظهره
فقال يا رسول الله إذا رأى
أحسدا على امرأته رجلا
ينطلق يلتمس البينة فجعل
يقول البينة والاحسدي
ظهره فذكر حديث اللعان
* (باب المين بعد العصر) *
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا جابر بن عبد الحميد
عن الأعمش عن أبي صالح
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم
الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم
ولهم عذاب أليم رجل على
فضل ماء بطريق يمنع منه
ابن السبيل ورجل بايع
رجلا لا يبايعه إلا للدينافان
أعطاه ما يريد وفي له والام
ينفله ورجل ساوم رجلا
بسلعة بعد العصر خلف
بأنه لقد أعطى بها كذا وكذا
فاخذها * (باب يحلف
المدعى عليه حيثما وجبت

لأن الخالف يجاب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء
في تعريف المدعى والمدعى عليه والمشهور فيه تعريفاً * الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر
والمدعى عليه بخلافه * والثاني من إذا سكنت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخفى إذا سكنت
والأول أشهر * والثاني أسلم وقد أورد على الأول بيان المودع إذا ادعى الرد أو التلّف فإن دعواه
تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك واستدل بقوله اليمين على المدعى
عليه بالجمهور بحمله على عمومته في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط
أم لا وعن مالك لا تتوجه اليمين إلا من بينه وبين المدعى اختلاطاً لا يتبدل أهل السفه أهل
الفضل بتخليفهم مراراً وقريب من مذهب مالك قول الأصمغري من الشافعية أن قرائن
الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه واستدل بقوله لا تدعى ناس دماء ناس
وأموالهم على إبطال قول المالكية في التسمية ووجه الدلالة تسويته صلى الله عليه وسلم بين
الدماء والأموال وأجيب بأنهم لم يستندوا بالقصاص مثلاً إلى قول المدعى بل للتسمية فيكون قوله
ذلك لا يقيى جانب المدعى في بدائه بالإيمان * الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد
الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى أن الذين يشتمون بعهد الله الآية وقدمت الإشارة
إليه قبل باب والمراد منه قوله شاهدك أو عيّنهُ وقد روى نحوه هذه القصة وأبلى بن جرير زاد
فيهم ليس لك إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين
والشاهد وأجيب بأن المراد بقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أي يثبت سراً كانت رجلين أو
رجلاً وامرأتين أو رجلاً ويمين الطالب وانما خص الشاهدين بالذكر لأنه الأكثر الأغلب فالمدعى
شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولولزم من ذلك رد الشاهد واليمين لكونه لم يذ كر لزم رد الشاهد
والمرأتين لكونه لم يذ كر فوضح التأويل المذكور والمجأ إليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين
فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه * (قوله) ~~باب~~
إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة) أو رديف طرفان حديث ابن
عباس في قصة المتلاعنين وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين القاذف من
إقامة البينة على زنا المقدوف لدفع الحدة عنه ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين والزوج
له مخرج عن الحد باللعان أن يحجز عن البينة بخلاف الأجنبية لأننا نقول إنما كان ذلك قبل نزول
آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدّع من باب الأولى
* (قوله) ~~باب~~ المين بعد العصر ذكر فيه حديث أبي هريرة ثلاثة لا يكلمهم الله
الحديث وفيه ورجل ساوم سلعة بعد العصر خلف الحديث وسيأتي الكلام عليه في الأحكام
ونذكر ما يتعلق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى قال المهلب انما خص
النبي صلى الله عليه وسلم هذا الوقت بتعظيم الأسم على من حلف فيه كذا بالشهود ملائكة الليل
والنهار ذلك الوقت انتهى وفيه نظر لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة ولم يأت فيه
مآل في وقت العصر ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال * (قوله)
~~باب~~ يخلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره)
أي وجوباً وهو قول الحنفية والحنابلة وذهب الجمهور إلى وجوب التغليظ في المدينة عند المنبر

عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره) *

(٢٧ - فتح الباري خا)

وبعكة بين الركن والمقام وبغيرهما بالمسجد الجامع وانفقوا على ان ذلك في الدماء والمال الكثير
 لافي القليل واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك. (قوله قضى مروان) أي ابن الحكم (على
 زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال أحلف له مكاني الخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين
 عن أبي غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء المزمى بضم الميم وتشديد الزاي قال اختصم زيد بن
 ثابت وابن مطيع يعني عبد الله إلى مروان في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال
 أحلف له مكاني فقال مروان لا والله الا عند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف ان حقه لحق وأبي
 أن يحلف على المنبر وكان البخاري احتج بان امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه
 لا يراه واجبا والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك
 فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بأسناد صحيح عن نافع ابن عمر كان وصي رجل فأتاه رجل بصل
 قد درست أسماء ثم وده فقال ابن عمر يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستمسك به فقال الرجل يا ابن عمر
 أريد أن تسمع بي الذي سمعني ثم سمعني هنا فقال ابن عمر صدق فاستمسك به مكانه وقد وجدته
 لمروان سلفا في ذلك فخرج السكراني في أدب القضاء بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال
 ادعى مدع على آخر انه اغتصب له بغير انفاصم إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى
 أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن لا يحلف الا عند المنبر فغرم له
 بغير امثل بغيره ولم يحلف (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينته) تقدم
 موصولا قريبا (قوله ولم يخص مكانا دون مكان) هو من تفقه المذاهب وقد اعترض عليه بأنه
 ترجم لليمين بعد العصر فثبت التغليظ بالزمان ونفي هذا التغليظ بالمكان فان صح احتجاجة بان
 قوله شاهدك أو عينته لم يخص مكانا دون مكان فليصح عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان
 فان قال ورد التغليظ في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليظ في اليمين على المنبر في حديثين
 أحدهما حديث جابر مر فوعا لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين آمنة ولو على سواد أخضر
 الا سواد مشعده من النار أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وحججه ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لابي بكر بن أبي شيبة ثانيا ما حديث أبي امامة بن
 عتبة مر فوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرء مسلم فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أخرجه النسائي ورجاله ثقات ويحاج
 عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر انه يجب تغليظ اليمين بالمكان بل انه ان يقبل المسئلة
 فيقول ان لزم من ذكر تغليظ اليمين بالمكان انه سأل تغليظ على كل حال فيجب التغليظ عليه
 بالزمان أيضا الثبوت الخبر بذلك ثم أورد حديث ابن مسعود من حلف على يمين وقد تقدم قريبا
 بأن منه مضموما إلى حديث الاشعث ويأتي الكلام عليه في الايمان والندوة ان شاء الله تعالى
 (قوله با) اذا تسارع قوم في اليمين أي حيث تجب عليهم جميعا بأيهم يبدأ (قوله)
 ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر ان يسهم بينهم في اليمين أيهم
 يحلف) أي قبل الآخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه
 فأسرع الفريقان وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه بلفظ اذا أكره الاثنان على
 اليمين واستحباها فلم يستهما عليها وأخرجه أبو نعيم في مسند اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق مثل

قضى مروان باليمين على
 زيد بن ثابت على المنبر
 فقال أحلف له مكاني فجعل
 زيد يحلف وأبي أن يحلف
 على المنبر فجعل مروان
 يعجب منه وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم شاهدك
 أو عينته ولم يخص مكانا دون
 مكان * حديثنا موسى بن
 اسمعيل حدثنا عبد الواحد
 عن الأعمش عن أبي وائل
 عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
 عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال من حلف على يمين
 لا يتطوع بها مالا لقي الله وهو
 عليه غضبان * (باب اذا تسارع
 قوم في اليمين) * حدثني
 اسحق بن نصر حدثنا عبد
 الرزاق اخبرنا معمر عن
 همام عن أبي هريرة رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم عرض على قوم
 اليمين فأسرعوا فأمر أن
 يسهم بينهم في اليمين أيهم
 يحلف

*(باب قول الله عز وجل ان

الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكافهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم* حدثني اسحق أخبرنا يزيد بن هرون أخبرنا العوام حدثني ابراهيم أبو اسامعيل السكسكي سمع عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول أقام رجل سلعته خلف بالله لقد أعطى به امالم يعطها ففترت ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن* حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين كاذباً لم يقطع مال الرجل أو قال أخيه في الله وهو عليه غضبان وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً الى قوله عذاب أليم فليتبني الاشعث فقال ما حدثكم عمن الله اليوم قلت كذا وكذا قال في أنزلت*(باب كيف يستحلف) قال تعالى يحلفون بالله وقول الله

رواية البخاري وتعبه بانه رآه في أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد قال وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى (قلت) وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق اسحق بن أبي اسرائيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال فاستحباها وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ أو استحباها قال الاسماعيلي هذا هو الصحيح أي انه بلفظ أو لا بالناء ولا بالواو (قلت) ورواية الواو يمكن حملها على رواية أو وأما رواية الناء فيمكن توجيهها بانهم ما كرهوا على اليمين في ابتداء الدعوى فلما عرفوا انها لا بداهة ما منها أبابا إليها وهو المعبر عنها بالاستحباب ثم تنازعوا أيهم ما يبدؤا فأرشد الى القرعة وقال الخطابي وغيره الا كراهه هنا لا يراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وإنما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلوبهم ما وهو معنى فلا كراه أو مختارين لذلك بقلوبهم ما وهو معنى الاستحباب وتنازعوا أيهم ما يبدؤا فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهم أي فليقرعوا وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان عيناً ليست في يد واحد منهم ما ولا يثبتوا أحدهم ما فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستحقتها ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلاً اختصم في متاع ليس لواحد منهما مينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسمتهما على اليمين ما كان أحب ذلك أو كرهها أو ما باللفظ الذي ذكره البخاري فيجتمعا ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بعينها ويحتمل أن تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بمعين في أيديهم مثلاً وأنكروا ولا يثبت للمدعى عليهم اليمين فتسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبراً الا بتلقين المحلف فتقطع النزاع بينهم بالقرعة فمن خرجت له بدأ به في ذلك والله أعلم*(قوله ما) قول الله عز وجل ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضاً ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حدثنا اسحق حدثنا يزيد بن هرون جزم أبو علي الغساني بانه اسحق بن منصور وجزم أبو نعيم الاصبهاني بانه اسحق بن راهويه وقوله أخبرنا العوام هو ابن حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن هو موصول بالاستناد المذكور اليه وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع*(قوله باب كيف يستحلف) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للجھول (قوله وقول الله عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله) الى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة بطلانها وغرضه بذلك أنه لا يجب تغليب الحلف بالقول قال ابن المنذر اختلفوا في طائفة يحلفه بالله من غير زيادة وقال مالك يحلفه بالله الذي لا اله الا هو وكذا قال الكوفيون والشافعي قال فان اتهمه القاتل غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك قال ابن المنذر وبأي تلك استحلفه اجزأ والاصل في ذلك انه اذا حلف بالله صدق عليه انه حلف اليمين (قوله يقال بالله) أي بالموحدة (وبالله) أي بالمشناة (ووالله) أي بالواو وكلاهما ورد بها القرآن قال الله تعالى قالوا اتقاسموا بالله وقال

عز وجل ثم جاؤك يحلفون بالله ان أردنا الا احسانا أو نوقيتا يقال بالله وتالله ووالله

وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ولا يحلف بغير الله * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن عمار أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع (٢١٢) طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأذا هو يسأله عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصيام شهر رمضان فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال هل على غيره قال لا الا أن تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول والله لأزيد على هذا ولا أنقص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل ان صدق * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية قال ذكرنا فاع عن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت * (باب من أقام البيعة بعد اليمين) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض وقال طاوس وابراهيم وشرح البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة رضي الله

تعالى والله ربنا ما كنا مشركين وقال تعالى تالله لقد آثر الله علينا (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في باب اليمين بعد العصر لكن بالمعنى وسيأتي في الأحكام بلغظ خلف لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها (قوله) ولا يحلف بغير الله) هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجيح وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب حيث قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث طلحة في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان والغرض منه قوله فادبر الرجل وهو يقول والله لأزيد على هذا ولا أنقص فانه يستفاد منه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة * ثانيهما حديث ابن عمر من كان حالفا فليحلف بالله وسيأتي شرحه في كتاب الايمان والنذور مستوفي ان شاء الله تعالى (قوله) **باب** من أقام البيعة بعد اليمين) أي يمين المدعى عليه سواء رضي المدعى بيمين المدعى عليه أم لا وقد ذهب الجمهور الى قبول البيعة وقال مالك في المدونة ان استخلفه ولا علم له بالبيعة ثم علمها قبلت وقضى له بها وان علمها فتركه فلا حلق له وقال ابن أبي ليلى لا تسمع البيعة بعد الرضا باليمين واجتج بأنه اذا حلف فقد برئ واذا برئ فلا سبيل عليه وتعتب بأنه انما يبرأ في الصورة الظاهرة لا في نفس الامر (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض) هو طرف من حديث أم سلمة الموصول في الباب المذكور وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى وفيه الاشارة الى الرد على ابن أبي ليلى وان الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الامر ولا الباطل حقا (قوله) وقال طاوس وابراهيم) أي النخعي (وشرح البيعة العادلة أحق من اليمين الفاجرة) أما قول طاوس وابراهيم فلم أقف عليهما موصولين وأما قول شرح فوصله البغوي في الجعديات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي بيينة الحق أحق من قضائي الحق أحق من يمين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواضحة بأسناده عن عمر قال البيعة العادلة خير من اليمين الفاجرة قال أبو عبيد انما قيد اليمين بالفاجرة اشارة الى أن محل ذلك ما اذا شهد على الخالف بأنه أقتر بخلاف ما حلف عليه فتبين أن عينه حينئذ فاجرة والافقد في الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البيعة التي شهدت باصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض الحديث قال الاسماعيلي ليس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البيعة بعد يمين المسكر وأجاب ابن المنير فقال موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل اليمين الكاذبة مفيدة حلا ولا قطعاً للحق بل نهاه بعد عيئنه من القبض وسأوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم فيؤذن ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه فاذا ظن فرق حقه ببينة فهو باق على القيام به لم يسقط كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقتطعة باليمين وسيأتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله) **باب**

من عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض في قضيت له بحق أخيه شأ بقوله فأنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها * (باب

من أمر بانجاز الوعد) * وفعله الحسن واذا كرفي الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وقضى ابن الاشوع بالوعد وذو ذلك عن سمرة ابن جندب وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وذو كرهه الله فقتل وعدني فوقاني قال أبو عبد الله رأيت اسحق ابن ابراهيم يحتج بحديث ابن أشوع * حدثني ابراهيم بن حمزة حدثنا ابراهيم بن سعد (٢١٣) عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله أن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما أخبره قال أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له سالتك ماذا يأمركم فرعتم أنه يأمر بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة قال وهذه صفة نبي * (باب) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا أثنى خان وإذا وعد اخلأ * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال لما مات النبي صلى الله عليه وسلم جاء أبابكر مال من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو مائة كانت له قبله عدة فليأتنا قال جابر فقلت

من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب باب الشهادات ان وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله السمراني وقال المهلب انجاز الوعد ما مور به مندوب اليه عند الجميع وليس بفرض لاتفاقهم على أن الموعد لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اهـ ونقل الاجماع في ذلك مردود فان الخلاف مشهور لكن القائل به قليل وقال ابن عبد البر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد العزيز وعن بعض المالكية ان ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به والا فلا فن قال لا تخرج ولك كذا افتروح لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك بالقبض أو قبله وقرأت بخط أبي رحمه الله في اشكالات على الأذكار للنووي ولم يذكر جوابا عن الآية يغني قوله تعالى كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون وحديث آية المنافق قال والدلالة للوجوب منها قوينة فكيف جالوه على كراهة التزيم مع الوعيد الشديد وينظر هل يمكن أن يقال يحرم الاخلاف ولا يجب الوفاء أي يأثم بالاخلاف وان كان لا يلزم بوفاء ذلك (قوله) وفعله الحسن) أي الامر بانجاز الوعد (قوله) واذا كرفي الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد) في رواية النسفي وذو كره اسمعيل انه كان صادق الوعد وروى ابن أبي حاتم من طريق الثوري انه بلغه ان اسمعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له انه ينتظره فأقام حولا في انتظاره ومن طريق ابن شاذان انه اتخذ ذلك الموضع مسكافسمى من يومئذ صادق الوعد (قوله) وقضى ابن الاشوع بالوعد وذو كره عن سمرة بن جندب) هو سعيد بن عمرو بن الاشوع كان قاضي الكوفة في زمان اماره خالد القسري على العراق وذلك بعد المائتين وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير اسحق بن راهويه (قوله) قال أبو عبد الله) هو المصنف (رأيت اسحق بن ابراهيم) هو ابن راهويه (يحتج بحديث ابن أشوع) أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب والمراد انه كان يحتج به في القول بوجوب انجاز الوعد * (تنبيه) * وقع ذكر اسمعيل بين التعليق عن ابن الاشوع وبين نقل المصنف عن اسحق في أكثر النسخ والذي أورده أولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة احاديث * أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل أو ردمنه طرفا وقد تقدم موصولا في بدء الوحي مع الإشارة الى كثير من شرحه * ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان * ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي صلى الله عليه وسلم من مال البحرين وسياق الكلام عليه في باب فرض الخس ومضى شيء من ذلك في الكفالة وأشار غير واحد الى ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطال لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بكارم الاخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ولم يسأل جابرا اليئنة على ما ادعاه لانه لم يدع شيئا في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وانما ادعى شيئا في بيت المال وذلك موكل الى اجتهاد الامام * رابعها حديث ابن عباس في أي الاجلين قضى موسى (قوله) عن سالم الافطس) هو ابن عجلان الجزري شامي ثقة ليس له في البخاري سوى

وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيني هكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات قال جابر فعدت في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الافطس عن سعيد بن جبيرة قال

هذا الحديث وآخر في الطب وكذا الراوى عنه مروان بن شجاع وقد تابعه سالم على روايته
لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير وتابع سعيدا عن كريمة عن ابن عباس ورواه
أيضا أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النضر بنضم النون وتشديد الذال المججمة المفتوحة بعد هاء
وجابر وأبو سعيد زرعوه كلهم وجميعها عند ابن مردويه في التفسير وحديث عتبة وأبي ذر عند
اليزار أيضا وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ورواية عكرمة في مسند الحميدى **(قوله)**
سألتني هودي لم أقف على اسمه والخيرة بكسر الميم له بعدها تحتانية ساكنة بلام معروف بالعراق
(قوله أي الأجلين) أي المشار إليهما في قوله تعالى ثماني حجج فان أتممت عشرا فمن عندك **(قوله)**
حبر العرب بفتح المهملة وبكسر هاء ورجحه أبو عبيد ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة
والمراوية العالم الماهر وانما عبر به سعيدا لكونها مستعملة عند الذي خاطبه وقد أخرج أبو نعيم
عن حديث ابن عباس عن قريظ بن جابر بل سماه بذلك ومراومه بالقدم على ابن عباس أي بمكة
(قوله قضى أكثرهما وأطيمهما) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا وهو في حكم المرفوع لان
ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في الباب الذي يليه وذكر ابن دريد في
المشهور ان عبدا لله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس جريحا فكلما
فقال ما ينبغي لهذا الا أن يكون حبر العرب وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل أي الأجلين قضى موسى قال أتممتها وأكلهما أخرجهما
الحاكم وفي حديث جابر وأفاهما أخرجهما الطبراني في الأوسط وفي حديث أبي سعيد أتممتها
وأطيمهما عشر سنين والمراد بالاطيب أي في نفس شعيب **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا قال فعل المراد برسول الله صلى الله عليه وسلم من اتصف بذلك ولم يرد شخص بعينه وفي رواية
حكيم بن جبيران النبي اذا وعد لم يخلف زاد الاسماعيلي من الطريق التي أخرجها البخاري قال
سعيد بن قيس في اليهودي فاعلمته بذلك فقال صاحبك والله عالم والغرض من ذكر هذا الحديث في
هذا الباب بيان توكيد الوفاء بالوعد لان موسى صلى الله عليه وسلم لم يجزم بوفاء العشر ومع ذلك
فوفاهما فكيف لو جزم قال ابن الجوزي لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام
متعلقا بالزيادة لم يقتص كريمة اخلاقه أن يخيب ظنه فيه **(قوله ما لا يستل)**
أهل الشرك عن الشهادة وغيرها هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار وقد اختلف
في ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور إلى ردّها مطلقا وذهب بعض التابعين إلى قبولها
مطلقا الا على المسلمين وهو مذهب الكوفيين فتاوا لقبول شهادة بعضهم على بعض وهي إحدى
الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابنا واستثنى أحمد حالة السفرة فأجاز فيها شهادة أهل
الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا ان شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث والحق
لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء
اليوم القيامة وهذا يعدل الأقوال لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى عن ترضون من
الشهداء أو بغير ذلك من الآيات والأحاديث **(قوله)** وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل
الح) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على
أخرى الا المسلمين فان شهدتهم جائز على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن

سألتني هودي من أهل
الخيرة أي الأجلين قضى
موسى قلت لأدري حتى
أقدم على حبر العرب فأسأله
فقدمت فسألت ابن عباس
فقال قضى أكثرهما
وأطيمهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قال
فعل **(باب)** لا يستل
أهل الشرك عن الشهادة
وغريها وقال الشعبي
لا تجوز شهادة أهل الملل
بعضهم على بعض لقوله عز
وجل فأغرينا بينهم العداوة
والبغضاء

عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يجيز شهادة النصراني على اليهودى واليهودى على النصراني وروى ابن أبي شيبة من طريق أشعث عن الشعبي قال يجوز شهادة أهل المال للمسلمين بعضهم على بعض قلت فاختلف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب الخ) وحمله في تفسير البقرة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وفيه قصة وسيأتى الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيدل على ردشهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور (قوله في حديث ابن عباس يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب) أي من اليهود والنصارى (قوله وكنا بكم) أي القرآن (قوله أحدث الاخبار بالله) أي أقرهم أنزولا إليكم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة إلى المنزل إليهم وهو في نفسه قديم وقوله لم يشب بضم أراء وقع المجبة بعدهامو حدة أي لم يخالط ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم سمعون الله وقد ضلوا الحديث وسيأتى مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى والغرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالاولى لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية (قوله باب القرعة في المشكلات) أي مشروعيةها ووجه ادخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البينات التي تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينات كذلك تقطع بالقرعة ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول أوضح وليست من التي يعض أن كانت مخنونة ومشرعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وأنكرها بعض الحنفية وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل وفسرها غير بما ثبت فيه الحق لاثنين فأكثر وتقع المشاحة فيه فيقرر لفصل النزاع وقال اسمعيل التستاضي ليس في القرعة إبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليه أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يترعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة متجما عما كان له في الملك مشاعا فيضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لأن مقدار ذلك قد عدل بالقيمة وإنما افادت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيقتاره الآخر فيقطع التنازع وهي أما في الحقوق المتساوية وأما في تعيين الملك فمن الاول عقد الخلاف إذا استويا في صفة الامانة وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تغسيل الموتى والصلوة عليهم والمحاضرات إذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الاول وفي احياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الاسواق والتسديد بالدعوى عند الحاصكم والتزامهم على أخذ اللقيط والتزول في الختان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الاقراع بين العبيد إذا أوصى بعتقهم ولم يسعهم الثلث وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة (قوله وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وما أنزل * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال يامعشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب وكنا بكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الاخبار بالله تقرؤنه لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا هذا من عند الله ليستروا به ثمنا قليلا فلا ينهاكم عما جاءكم من العلم عن مسألتهم ولا والله ما رأينا رجلا منهم قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم * (باب القرعة في المشكلات وقوله عز وجل اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم)

بالقرعة بناء على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ورد في شرعنا
 فتربره وساقه مساق الاستحسان والسناع على فاعله وهذا منه (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله
 ابن جرير بعنه وقوله وعال قلم زكريا اي ارتفع على الماء وفي رواية الكشميني وعلا وفي نسخة
 وعدا بالمال والجريه بكسر الجيم والمعنى انهم اقترعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها فأخرج كل
 واحد منهم قلموا وألقوها كلها في الماء فخرت أقلام الجميع مع الجريه الى أسفل وارفع قلم زكريا
 فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده الى شعيب بن اسحق ان النهر الذي ألقوا فيه
 الاقلام هو نهر فويق النهر المشهور بحلب (قوله وقوله) أي وقول الله عز وجل (قوله فساخهم
 اقرع) هو نفس ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة
 عنه وروى عن السدي قال قوله فساخهم أي قارع وهو أوضح (قوله فكان من المدحنيين
 من المسهومين) هو نفس ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ فكان من
 المقروعين ومن طريق ابن أبي نجیح عن جماعة بلفظ فكان من المسهومين والاحتجاج بهذه
 الآية في اثبات القرعة يتوقف على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا
 ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لانه كان في شرعهم جواز القاء البعض لسلامة البعض
 وليس ذلك في شرعنا لانهم مستوون في عصمة الانفس فلا يجوز القاءواهم بقرعة ولا بغيرها (قوله
 وقال ابو هريرة عرض النبي صلى الله عليه وسلم الخ) وعال قبل بابواب وتقدم الكلام عليه في
 باب اذا تارع قوم في المين وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث
 * الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنائز ويأتي
 في الهجرة ثلث من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ان شاء الله تعالى والغرض منه
 قولها فيه ان عثمان بن مظعون طار لهم في السكنى ومعنى ذلك ان المهاجر من لم يدخل المدينه
 يكن لهم مساكن فاقترح الانصار في انزالهم فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فنزل فيهم
 * الثاني حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أقرع بين نسائه وهو طرف
 من أول حديث الافك وباقيه يتعلق بالتسم وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت
 الاشارة الى محل شرحه هناك * الثالث حديث أبي هريرة لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول
 ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا وقد تقدم مشروحا في أبواب الاذان من كتاب
 الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لان المراد بالاستماء هذا الاقراع وقد تقدم بيانه هناك
 * الرابع حديث النعمان بن بشير (قوله مثل المدهن) بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء
 بعدها فون أي الخنا بى بالمهملة والموحدة والمدهن والمداهن واحد والمراد به من يرأى ويضيع
 الحقوق ولا يغير المنكر (قوله والواقع فيها) كذا وقع هنا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر
 عن عامر وهو الشعبي مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهو أصوب لان المدهن والواقع أي
 من تكبها في الحكم واحد والقائم مقابله ووقع عند الاسماعيل في الشركة مثل القائم على حدود
 الله والواقع فيها وهذا يشمل الفرق الثلاثة وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمرأى في ذلك
 ووقع عند الاسماعيل أيضا هنا مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهى عنها وهو المطابق للمثل
 المضروب فانه لم يقع فيه الا ذكر فرقته فقط اسكن اذا كان المداهن مشتركا في الذم مع الواقع

وقال ابن عباس اقترعوا
 فخرت الاقلام مع الجريه وعال
 قلم زكريا الجريه فكفلها زكريا
 وقوله فساخهم اقرع فكان
 من المدحنيين من المسهومين
 وقال ابو هريرة عرض النبي
 صلى الله عليه وسلم على قوم
 اليمين فأسرعوا فامرأت
 يسهم بينهم في اليمين أيهم
 يحلف * حدثنا عمر بن
 حفص بن غياث حدثنا أبي
 حدثنا الإسماعيل قال حدثني
 الشعبي أنه سمع النعمان بن
 بشير رضي الله عنهما يقول
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل المدهن في حدود
 الله والواقع فيها مثل قوم

استهموا سفينة فصار بعضهم في أسفلها وصار بعضهم في أعلاها فكان الذين في أسفلها يترجون بالماء على الذين في أعلاها فتأذوا به
 فأخذوا أسأسا فجعل ينقر أسنن السفينة فأثروه فقالوا مالك قال تأذيتهم ولا بد لي من الماء فان أخذوا على يديهم أثبوه وشبوا
 أنفسهم وان تركوه أهلكوه وأهلكوا أنفسهم * حدثنا أبو الحسن أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد
 الأنصاري أن أم العلاء امرأة من نسائهم قد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في السكبي
 حين اقترعت الأنصار بسكنى المهاجرين قالت أم العلاء فسكن عندنا (٢١٧) عثمان بن مظعون فاشوكت في مرضه

حقيق اذا رقي وجعلناه في
 مائه دخل علينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقلت
 رجة الله عليك أما انساب
 فشم ادق عليك لقد أكرمك
 الله فقال لي النبي صلى الله
 عليه وسلم وما يدريك أن
 الله أكرمك فقلت لا أدري
 يا أي أنت وأخي يا رسول الله
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أما عثمان فقد
 جاءه والله اليقين وان
 لا رجولة انظر والله ما أدري
 وأما رسول الله ما يفعل به
 قالت فوالله لا أذكر أحدا
 بعده أبدا فاحزني ذلك
 قالت نعمت فأريت لعثمان
 عينا تقري فحيت الحارث رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فأخبرته فقال ذلك عمله
 * حدثنا أحمد بن مقاتل
 أن ابن عبد الله أخبرنا يونس
 عن الزهري قال أخبرني
 عروة عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أراد

صارا غزاة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في المسئل المضمرة وان الذين أرادوا حرق
 السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ثم من عداهم المانكر وهو القائم واما ساكت وهو المدهن
 وحمل ابن السنين قوله هنا الواقع فيها على ان المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى اذا وقعت
 الواقعة أي قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكأنه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم
 وقدرناه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ مثل القائم على حدود الله والمدهن
 فيه ما هو مستقيم وقال الكرماني قال في الشركة مثل القائم وهما مثل المدهن وهما فيضان فان
 القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر الى جهة
 النجاة وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك ان التشبيه مستقيم على الخليلين (قلت)
 كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد
 وهو العاصي وكلاهما هالك فالذي يظهر ان الصواب ما تقدم والخاصل أن بعض الرواة ذكر
 المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة ثم رأينا الجمع بين المدهن والواقع
 دون القائم فلا يستقيم (قوله استهموا سفينة) أي اقترعوا فخذوا كل واحد منهم سهمها
 أي نصيبا من السفينة بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك وانما تقع القرعة
 بعد التعديل ثم يقع التشاح في الانصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما يقع
 ذلك في السفينة وشوفا فيما اذا نزلوها معا أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضع
 (قلت) وهذا فيما اذا كانت مسجلة مثلاً أمالو كات مماوكة لهم مثلاً فالقرعة مشروعة اذا
 تنازعوا والله أعلم (قوله فمأذوا به) أي بالماء عليهم بالمسحالة السقي (قوله فأخذوا أسأسا) همزة
 ساكنة معروفة ويؤنث (قوله ينقر) بفتح أوله وسكون النون وضم القاف أي يحفر ليخرقها
 (قوله فان أخذوا على يديه) أي منعوا من الحفر (أثبوه وشبوا أنفسهم) هو تفسير الرواية الماضية
 في الشركة حيث قال نجوا ونجوا أي كل من الآخذين والمأخوذين وهكذا إمامة الحدود وحمل
 بها النجاة لمن أقامها وأقيم عليه والاعمال العاصي بالمعصية والساكت بالرضا بها قال المهلب
 وغيره في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة وفيه نظر لان التعذيب المذكور اذا وقع
 في الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته وفيه استحقاق
 العقوبة بترك الأمر بالمعروف وتبيين العالم الحكم بضرب المسئل ووجوب الصبر على أدى
 الجار اذا خشى وقوع ما هو أشد ضررا وانه ليس لصاحب المسئل أن يحدث على صاحب العلوم

(٢٨ - فتح الباري ح)
 سفر أقرع بين نسائه فأيتن خرج سهمها خرج بها نسعه وكان يقسم لكل
 امرأة منهن يوما وليلتها غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوما ليلتها العائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تبغى بذلك رضا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو
 يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتبعهما ولو حبا

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الصلح) * ما جافى الاصلاح بين الناس وقول الله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من
 امر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيماً وخروج الامام الى
 المواضع ليصلح بين الناس باحسانه (٢١٨) * حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل

بن سعد ربه وانه ان أحدث عليه ضرر الرزمة اصلاحه وان لصاحب اله لومعه من الضرر وفيه جواز
 قسمة العقار المتفاوت بالقرعة وان كان فيه علو وسفل * (تبيين) * وقع حديث الثعمان هذا في
 بعض النسخ مقدم على حديث أم العلاء وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته * (خاتمة) * اشتمل
 كتاب الشهدات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الاحاديث المرفوعة على ستة وسبعين
 حديثاً المألق منها أحد عشر حديثاً والبقية تموصولة المحض كتردها فيه وفيما مضى ثمانية
 وأربعون حديثاً والخالص ثمانية وعشرون وافقه مسلم على تحريمها سوى خمسة احاديث
 وهي حديث عمر كان الناس يؤخذون بالوحي وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الافك وحديث
 التماس بن محمد بنيه وهو مرسل وحديث أبي هريرة في الاستهانة في اليمين وحديث ابن عباس في
 الانكار على من يأخذ عن أهل الكتاب وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون
 أثراً والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الصلح) *

كذا في الاصل وفي وقت ولغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ما جاء وحذف
 هذا كله في رواية أبي ذر واقصر على قوله ما جاء في الاصلاح بين الناس وزاد عن الكشميني
 اذا تفاستوا والصلح اقسام صلح المسامحة والكفار والصلح بين الزوجين والصلح بين النعمة الباغية
 واعادلة والصلح بين المتغاضبين كالزوجين والصلح في الجراح كالعسف على مل والصلح لتطبيع
 الخصومة اذا وقعت المراجعة اما في الاملاك او في المشتركات كالشوارع وهذا الاخير هو الذي
 يتكلم فيه أصحاب الفروع واما المصنف فترجم هنالك كلها (قوله وقول الله عز وجل لا خير في
 كثير من نجواهم الا من امر بصدقة أو معروف الى آخر الآية) التقدير الانجوى من الخ فان في
 ذلك الخير ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً أي لكن من امر بصدقة الخ فان في نجواه الخير
 وهو ظاهر في فضل الاصلاح (قوله وخروج الامام الخ) بقية الترجمة ثم أورد المصنف حديثين
 أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه صلى الله عليه وسلم الى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف
 وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الامامة وهو ظاهر فيما ترجم له * ثانيهما حديث أنس في
 المعنى (قوله حدثنا ما تقرر) هو ابن سليمان التيمي والاسناد كله بصريون ووقع في نسخة
 الصغاني في آخر الحديث ما نصه قال أبو عبد الله وهو المصنف هذا ما انتخبته من حديث مسدد
 قبل أن يجلس ويحدث (قوله ان أنسا قال) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث
 أنس لسليمان التيمي وأما الامام علي بأن سليمان لم يسمعه من أنس واعتد على رواية المقدمي
 عن معمر عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسم

ابن سعد رضى الله عنه أن
 أناساً من بني عمرو بن عوف
 كان بينهم شيء فخرج اليهم
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 أناس من أصحابه يصلح بينهم
 فحضرت الصلوات ولم يأت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فأذن بالصلوة فلم يأت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فجاء إلى أبي بكر فقال
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 حبس وقد حضرت الصلاة
 فهل لك أن تؤم الناس
 فقال نعم ان شئت فأقام
 الصلاة فتقدم أبو بكر ثم جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عشي في المشوف حتى قام
 في الصنف الاول فأخذ
 الناس في التصفيح حتى
 أكثروا وكان أبو بكر لا يكاد
 يلتفت في الصلاة فالتفت
 فإذا هو بالنبي صلى الله عليه
 وسلم وراءه فأشار اليه بيده
 فأمره أن يصلي كما هو فرفع
 أبو بكر يده فحمد الله ثم رجع
 التهقير وراءه حتى دخل
 في الصنف فتقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم فصلى بالناس
 فلما قرع أقبل على الناس
 فقال يا أيها الناس اذا نابكم
 شيء في صلواتكم أخذتم بالتصفيح

القاتل

انما المصنف في هذا ما نصه قال أبو عبد الله وهو المصنف هذا ما انتخبته من حديث مسدد

أخذ في صلواتكم أخذتم بالتصفيح انما المصنف في هذا ما نصه قال أبو عبد الله وهو المصنف هذا ما انتخبته من حديث مسدد
 أحد الاثني عشر باباً بكر ما مضى حين أنشئت اليد لم تصل بالناس فقال ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي النبي صلى
 الله عليه وسلم * حدثنا مسدد حدثنا معمر قال سمعت أبي أن أنس رضى الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم

القائل (قوله لو أتيت عبد الله بن أبي) أي ابن سلول الخزرجي المذهب ور بالنفاق (قوله وهي أرض سبخة) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها مجمة أي ذات سباح وهي الأرض التي لا تثبت وكانت تلك صفة الأرض التي مرت بها صلى الله عليه وسلم اذ ذاك وذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي اذ تأذى بالغيار (قوله فقال رجل من الانصار منهم الخ) لم أقف على اسمه أيضا وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن ربيعة وأيت بخط القطب أن السابق الى ذلك الدمباطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتتبع ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بخبر قصة أنس وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن ربيعة وبين عبد الله بن أبي هريرة لكنها في غير ما يتعلق بالذي ذكرهنا فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك لكن سياقها ظاهر في المغايرة لان في حديث أسامة انه صلى الله عليه وسلم أراد عيادة سعد بن عباد فز بعبد الله بن أبي وفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى الى اتيان عبد الله بن أبي ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مروره بعبد الله بن أبي ففعل له حيث دلوا بته فأتاه ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة فلما غشت المجلس بمحاجة الدابة خرج عبد الله بن أبي أنه برداه (قوله فغضب لعبد الله) أي ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه (قوله فشتما) كذا لا كثر أي شتم كل واحد منهما الآخر وفي رواية الكشميني فشتمه (قوله شرب بالجرير) كذا لا كثر بالجيم والراء وفي رواية الكشميني بالحديد بالمهملة والادال والاول أصوب ووقع في حديث أسامة فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يحفضهم حتى سكتوا (قوله فباغنا) القائل ذلك هو أنس بن مالك بنه الاسماعيل في روايته المذكورة من طريق المندحي فقال في آخره قال أنس فابئت انهم انزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أتى أنسا بذلك ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعذون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى الى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في هذه القصة لان الخاصة وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا اذ ذاك كشارا فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين ولا سيما ان كانت قصة أنس وأسامه متحدة فان في رواية أسامة فاستب المساكين والمشركين (قلت) يمكن أن يحمل على التغليب مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه والاية المذكورة في الجرات ونزولها متأخر جدا وقت مجيء الوفود لكنه يحتمل أن تكون آية الاصلاح نزات قديما فيندفع الاشكال * (تنبيه) * القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لان قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الاوس وكانت منازلهم بقباء وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ولم أقف على سبب الاختصاص بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم وفي الحديث بيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصفة والحلم والصبر على الأذى في الله والدعاء الى الله وتأليف القلوب على ذلك وفيه أن ركوب الجمار لا نقص فيه على الكبار وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والادب معه

لو أتيت عبد الله بن أبي
فانطلق اليه النبي صلى
الله عليه وسلم وركب
حمرا فانطلق المسلمون
يمشون معه وهي أرض
سبخة فلما أتاه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال اليك عنى
والله لقد آذاني نثر جارك
فقال رجل من الانصار منهم
والله لجمار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أطيب ريحا
منك فغضب لعبد الله رجل
من قومه فشتما فغضب
لكل واحد منهما أصحابه
فكان بينهما شرب بالجرير
والنعال والايدي فبلغنا
أنهم انزلت وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
بينهما

والحكمة السديدة وان الذي يشير على الكبير بشئ يورد بصورة العرض عليه لا الجزم وفيه
جواز المبالغة في المدح لان الصحابي أطلق أن رشح الحارث طيب من رشح عبد الله بن أبي وأقره
النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك **(قوله)** **باب** ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس
ترجم بلفظ الكاذب وساق الحديث بلفظ الكذاب واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن
شهاب وهو عند مسلم وكان حق السياق أن يقول ليس من يصلح بين الناس كاذبا لكنه ورد على
طريق القلب وهو سائغ **(قوله)** عن صالح هو ابن كيسان والاسناد كله مدينون وفيه ثلاثة من
التابعين في نسق وأم كنوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الاموية **(قوله)** فيمنى (فتفتح أوله وكسر
الميم أي يبلغ تقول غيبت الحديث أغيبه اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على
وجه الفساد والقيمة قلت غيبته بالتشديد كذا قاله الجمهور وادعى الحربي انه لا يقال الاغيت
بالتشديد قال ولو كان ينبغي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع وتعبه ابن الاثير بأن خيرا التصب
ينبغي كما يتعصب يقال وهو واضح جدا يستعرب من تخفاه مثله على الحربي ووقع في رواية
الموطأ ينفي بضم أوله وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالهاء بدل الميم قال وهو
تضعيف ويكنى تخريجهم على معنى يوصل تقول أنهيت اليه كذا اذا أوصلته **(قوله)** أو يقول
خيرا) هو شك من الراوى قال العلماء المراد هنا أنه يخبر عما علمه من الخير ويسكت عما علمه من
الشئ ولا يكون ذلك كذبا لان الكذب الاخبار بالشئ على خلاف ما هو به وهذا ساكت
ولا ينسب لساكت قول ولا حجة فيمن قال يشترط في الكذب التصدد اليه لان هذا ساكت
وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه في آخره ولم أسعه يرتخص
في شئ عما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث فذكرها وهي الحرب وحديث الرجل لامرأته
والاصلاح بين الناس وأورد النسائي أيضا خذمة الزيادة من طريق الزيدى عن ابن شهاب وهذه
الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال وقال
الزهري وكذا أخرجهما النسائي منفردة من رواية يونس وقال يونس أثبت في الزهري من غيره
وجزم موسى بن هرون وغيره بإدراجها وروينا في فوائد ابن أبي ميسرة من طريق عبد الوهاب
ابن ربيع عن ابن شهاب فساقه بسنده معتصرا على الزيادة وهو وهم شديد قال الطبري ذهبت
طائفة الى جواز الكذب القصص الاصلاح وقالوا ان الثلاث المذكورة كالنمل وقالوا الكذب
المذموم اعم وفيما فيه منفسرة أو ما ليس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب في شئ مطلقا
وحملوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم دعوتك أمس وهو يريد
قوله اللهم اغفر للمسلمين ويعدا من أنه بعلمه شئ ويريد ان تغفر الله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة
(قلت) وبالآثر جزم الخطابي وغيره وبالثاني جزم المذهب الاصلي وغيره ما روي في باب
الكذب في الحرب في أواخر الجهاد من بدل هذا ان شاء الله تعالى واتفقوا على أن المراد بالكذب
في حق المرأة والرجل انما هو فيما لا يسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها وكذا في الحرب
في غير التأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطراب كالوقصد ظالم قتل رجل وهو مختلف
عنده فله أن ينفي كونه عنده ويخلف على ذلك ولا يأنم والله أعلم **(قوله)** **باب** قول
الامام لا صحابة اذهبوا بنا نصلح بينهم

*** (باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس)**
حدثنا عبد العزيز بن عبد
الله حدثنا ابراهيم بن سعد
عن صالح عن ابن شهاب أن
محمد بن عبد الرحمن أخبره
أن أمه أم كنوم بنت عقبة
أخبرته أنها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول ليس الكذاب الذي
يصلح بين الناس فيمن خيرا
أو يقول خيرا *** (باب قول**
الامام لا صحابة اذهبوا بنا
نصلح)

حدثنا محمد بن عبد
الله حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله الاويسى والحق
ابن محمد الشروى قال حدثنا
محمد بن جعفر عن أبي حازم
عن سهل بن سعد رضي الله
عنه أن أهل قباء اقتتلوا حتى
تراموا بالحجارة فآخبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بذلك
فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم

وعبد الواحد بن أبي عون
عن سعد بن إبراهيم

كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد فذكر المتن بلفظ من عمل عمل ليس عليه
أمر نافع هو رد وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع (قوله) وعبد الواحد بن أبي
عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر ليس عليه أمرنا
فهو رد وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع وقد رويناه في كتاب السنة لأبي
الحسين بن حامد من طريق محمد بن اسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن إبراهيم قال
كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية فجعل بعضهم اصدقة وبعضهم اميرانا
وخلط فيها وأنا في مشد على القضاء فبادرت كيف أقضى فيها فقلت يجب القاسم بن محمد
فسألت فقال أخبر من ماله الثالث وصية وردسا ذلك اميرانا فان عائشة حدثتني فذكره بلفظ
ابراهيم بن سعد وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة من آل أبي
جهل وهم وانما هو من آل أبي لهب وعلى أن قوله في رواية مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد
هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام
القاسم بن محمد وهو مشكل جدا فالذي أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقا وأما
الزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد فنحن نظرا لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغلى
قيمة من بعض لكن يتصل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية
بمسكن واحد من الثلاث ولعله كان في الوصية شيء زائد على ذلك يوجب انكارها كما أشارت
اليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته وأجاب
عنه بالحل على ما إذا أراد أحد الفريقين القدية أو الموبى لهم القسمة وتبين حقه وذكوات
المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمة فحينئذ تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع
نصيب الموبى أهم في موضع واحد ويبقى نصيب الورثة قسما عدلا ذلك والله أعلم وهذا الحديث
معدود من أصول الاسلام وقاعدته من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل
من أصوله فلا يلتزم اليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي أن يستثنى بحفظه واستعماله في
ابطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطرقي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف
أدلة الشرع لان الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم ونفيه وهذا
الحديث مقدمة كبرى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية في كل دليل
نافي الحكم مثل أن يقال في الوضوء بماء نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو
مردود فهذا العمل مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في الأولى
ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح مثل أن يقال في الوضوء بالنية هذا عليه
أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى
فيها النزاع فلما اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقلال
الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع
والله أعلم وقوله رد معناه مردود من اطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق ومخلوق ونسخ
ومنسوخ وكأنه قال فهو باطل غير معتبه واللفظ الثاني وهو قوله من عمل أعني من اللفظ الأول
وهو قوله من أحدث فيجوز به في ابطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها

* (باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر
 حدثنا شعبة عن أبي إسحق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه ما قال لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أهل الحديبية
 كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا فكتب محمد رسول الله فقال المشركون لا تكتب محمد رسول الله لو كنت
 رسولا لم نقا تلك فقال لعلي عليه السلام قال علي ما أتانا الذي أمناه فها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحهم علي أن يدخل هو وأصحابه
 ثلاثة أيام ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح (٢٢٣) فقال القراء بعافيه * حدثنا عبيد الله بن

موسى عن إسرائيل عن
 أبي إسحق عن البراء رضي
 الله عنه قال اعتمر النبي
 صلى الله عليه وسلم في ذي
 القعدة فأتى أهل مكة
 يدعوهم يدخل مكة حتى
 قاضاهم على أن يقيم بها
 ثلاثة أيام فلما كتبوا
 الكتاب كتبوا هذا ما قاضى
 عليه محمد رسول الله فقالوا
 لا نقر بها فلو علم أنك رسول
 الله ما منعنا لك أن أنت
 محمد بن عبد الله قال أنا
 رسول الله وأنا محمد بن عبد
 الله ثم قال لعلي المحرر رسول
 الله قال لا والله لأحجوك
 أبدا فاحذر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الكتاب
 فكتب هذا ما قاضى محمد
 ابن عبد الله لا يدخل مكة
 سلاح الا في القربا وأن
 لا يخرج من أهلها بأحدان
 أراد أن يبعه وأن لا يمنع
 أحد من أصحابه أراد أن
 يتبعهم فلما دخلها ومضى

وفيه ردًا لحدثات وان التمسى يقتضى النساد لان المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها
 ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين
 وفيه أن الصلح الناسد مستقضى والمأخوذ عليه مستحق الرد (قوله) **باب** كيف
 يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه (قوله) أي اذا كان
 مشهورا دون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فكفى في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدة
 والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول الفقهاء يكتب في الوثائق اسما واسم أبيه وجده ونسبه فهو
 محيى يخشى اللبس والاخيث يؤمن اللبس فهو على الاستحباب واختلف في ضبط هذه اللفظة
 وهي قوله ونسبه فقيل بالجر عطفًا على قبيلته وعلى هذا قال التريدين والقبيلة والنسب وقيل بالنسب
 فعل ماضٍ معطوف على المنفي أي سواء نسبه أو لم ينسبه والاول أولى وبه جزم الصغاني (قوله)
 لما صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي (قوله) أي في الشروط من حديث
 المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولا وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحق
 هذا الحديث أتم سياقا من طريق شعبة يأتي شرحه في باب عمرة القضاء من المغازي ان شاء الله
 تعالى ونذكر هنا لبيان الخلاف في مباشرته صلى الله عليه وسلم الكتابة والغرض من هنا اقتصار
 الكتاب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه الى أب ولا جد وأقره صلى الله عليه وسلم واقصر على
 محمد بن عبد الله بغير زيادة وذلك كله لا من الاتساق (قوله) **باب** الصلح مع المشركين
 أي حكمه أو كنيسته أو جوارحه وسياق شرحه ويأتي في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال
 وغيره (قوله) أي يدخل في هذا الباب (قوله) أي سفيان) يشير الى حديث أبي سفيان صخر
 ابن حرب في شأن هرقل وقد تقدم بطوله في أول الكتاب والغرض من نسبه قوله في أوله ان هرقل
 أرسل اليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رقرش
 الحديث وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندري، هو صانع فيها (قوله) وقال عوف بن مالك عن النبي
 صلى الله عليه وسلم تكون هدنة بينكم وبين بني الاضر (هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه
 في الجزية من طريق أبي ادريس الخولاني عنه وسياق شرحه هناك ان شاء الله تعالى وقوله وفيه
 سهل بن حنيف لقد رأيته يوم أبي جندل هو أيضا طرف من حديث وصله أيضا في أواخر الجزية
 ولم يقع في رواية غير أبي ذر والأصيلي لقد رأيته يوم أبي جندل (قوله) وأسماء والمصور) أما حديث

الاجل أو اعلم يا فتى اقل لصاحبك اخرج عنك فقد مضى الاجل نخرج النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة ياعم فتناولها
 على فاخذ بيدها وقال لها طمعة دونك ابنة عمك ائتميا فاخضعتم فيها على وزيد وجعفر فقال علي أنا أحق بهم أو هي ابنة عمي وقال
 جعفر ابنة عمي وخالتا تحتى وقال زيد ابنة أخي فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم نالتا وقال الخالة بمنزلة الأم وقال لعلي أدت
 مني وأنا منذ وقال لجعفر أشبهت خنقي وخلقي وقال زيد أدت أخونا ومولانا * (باب الصلح مع المشركين) * فيه عن أبي سفيان
 وقال عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة بينكم وبين بني الاضر وفيه سهل بن حنيف لقد رأيته يوم أبي
 جندل وأسماء والمصور عن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال موسى بن مسعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي اسحق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة اشياء على أن من أتاهم من المشركين رده اليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعي أن يدخلوا من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ولا يدخلها الا بجلبان السلاح السيف والقوس ونحوه بخاء أبو جندل يجعل في قيوده فردة اليهم قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل (٢٢٤) عن سفيان أبا جندل وقال الا بجلبان السلاح * حدثنا محمد بن رافع حدثنا سريج بن

النعمان قال حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج معتمرا فقال كفار قريش بينهم وبين البيت فخرهديه وحلق رأسه بالحديبية وقاضاهم على أن يعتسروا العام المقبل ولا يحمل سلاح عليهم الا سيوف ولا يقيم بها الا ما أحبوا فاعتسروا من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم فلما أقام بها ثلاثا أمروه أن يخرج فخرج * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن سعيد ثنا يحيى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ونخبة بن مسعود بن زيد الى خيبر وهي يومئذ صلح * (باب الصلح في الدية) * حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري قال حدثني حميد بن أنس حديثهم أن الربيع وهي ابنة النضر كسرت ثيبة جارية فطلبوا الارش وطلبوا العفو فأبى أفاة النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بالقصاص فقال

أسماء وهي بنت أبي بكر فكانت تشير الى حديثها الماضي في الهبة قالت قدمت على أمي راغبة في عهد قريش الحديث وأما حديث المسور فسيأتي موصولا في الشروط (قوله وقال موسى بن مسعود) هو أبو جندل فندى النهدى وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه وصلها أيضا الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمدة القضاء مستوفى ان شاء الله تعالى وقوله فيه يجعل يتبع أوله وسكون المهملة وضخم الجيم أي عيشي مثل الخلة الطير المعروف يرفع رجلا ويضع أخرى وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ (قوله قال أبو عبد الله لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل وقال الا بجلبان السلاح) يعني ان مؤملا وهو ابن اسمعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال بجلبان بدله بجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبية وأما جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضم الجيم وتشديد الموحدة وضبطه ثابت في الدلائل وأبو عبد الله الهروي بسكون اللام مع التخفيف ونقل عن بعض المتقنين انه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب لكن لم يقع في رواية الصحيح الا باللام ووقع في نسخة متقدمة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تغترب ذلك وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ورويناها بعلو في الحلية وغيرها ومن نوائلها تصريح سفيان بتحديث أبي اسحق له روى حديث البراء لا ي اسحق ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه اختصر وسيأتي شرحه في عمدة القضاء أيضا وحديث سهل بن أبي حنيفة في قول عبد الله بن سهل بخيبر والغرض منه قوله وهي يومئذ صلح والمراد مصالحة أهل اليهود مع المسلمين وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود (قوله ما صلح في الدية) أي بأن يجيب القصاص فيقع الصلح على مال معين ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة وهي عمدة أنس وقوله زاد الفرزاري يعني مروان بن معاوية (قوله فرضي القوم وقيلوا الارش) أي زاد على رواية الانصاري ذكر قبولهم الارش والذي وقع في رواية الانصاري فرضي القوم وعفوا وظاهره أنهم تركوا القصاص والارش مطلقا فإشار المصنف الى الجمع بينهما بأن قوله عفو محمول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الارش جميعا بين الرايتين وطريق الفرزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى (قوله ما صلح في الدية) قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمين * اللام في قوله للحسن بمعنى عن وترجم المصنف بلفظ الحديث

احترارا

أنس بن النضر أنس كسرت ثيبة الربيع يا رسول الله لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثمتها فقال يا أنس دأب الله القصاص فرضي القوم وعفوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره زاد الفرزاري عن حميد بن أنس فرضي القوم وقيلوا الارش * (باب) * قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمين وقوله جل ذكره فأصلحوا بينهما * حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكاتب أمثال الجبال فقال عمرو بن العاص أتني لأرى كاتبا لا يولي حتى تقتل أقرانها فقال له معاوية وكان والله خيرا الرجلين أي عمروان قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس من لي بنسائهم من لي بضيعتهم فبعث إليهم رجلين (٢٢٥) من قريش من بني عبد شمس عبد الرحمن

ابن سمرة وعبد الله بن عامر ابن كزيب فقال اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه وقولا له واطلبا إليه فأتياه فدخلا عليه فتكلموا وقالوا له واطلبا إليه فقال لهما الحسن بن علي أنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال وإن هذه الأمة قد عانت في دمائها قال فإنه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب اليك ويسألك قال فن لي بهذا قال لا نحن لك به فاسألهم ما شأنا قال لا نحن لك به ففصلنا فقال الحسن ولقد سمعت أبا بكر يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فتيين عظيمين من المسلمين قال أبو عبد الله قال لي علي ابن عبد الله انما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكر بهذا الحديث (باب) هل يشير الإمام بالصلح * حدثنا اسمعيل بن أبي

احترازا وأدبا وكذلك ترجم بخود في كتاب الفتن وسيأتي شرحه مستوفى هنالك وقوله جل ذكره فاصلحو أي بينهما لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة إلا أن كان يريد أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على امتثال أمر الله وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن (قوله قال أبو عبد الله) أي المصنف قال لي علي بن عبد الله أي ابن المديني انما ثبت لنا سماع الحسن أي البصري (من أبي بكر بهذا الحديث) أي لتصريحه فيه بالسماع وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عيينة في كتاب الفتن ولم يذكر هذه الزيادة (قوله باب) هل يشير الإمام بالصلح أشاهد هذه الترجمة إلى الخلاف فإن الجمهور استحبوا للعلماء أن يشيروا بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وانما فيه الحض على ترك بعض الحق وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه (قوله حدثنا اسمعيل بن أبي أويس حدثني أخي) هو أبو بكر عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الانصاري كنيته أبو عبد الرحمن وقيل له أبو الرجال لأنه ولده عشرة ذكور وهو من صغار التابعين وكذا الراوي عنه والاسناد كله مسلميون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قريشان وهذا الحديث أخرجه مسلم قال حدثنا غير واحد عن اسمعيل بن أبي أويس فعدّه بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في اسناده منهم وقد رواه عن اسمعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وغيرهما من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي واسمعيل بن اسحق القاضي ورويناه في المحامدات عن عبد الله بن شبيب فيجتمل أن يفسر من أجهمه مسلم هؤلاء أو بعضهم ولم يفرده اسمعيل بل تابعه أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الاسماعيلي أيضا ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه (قوله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) في رواية أصواتهم ما وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين أو كان الخصام من الجانبين بين جماعة فجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثني كما زعم بعض الشراح ويجوز في قوله عالية الجر على الصفة والنصب على الحال (قوله وإذا أحدهما يستوضع الآخر) أي يطلب منه الوضوء أي الخطيئة من الدين (قوله ويستترقه) أي يطلب منه الرفق به وقوله في شيء وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت امرأة على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني اتعت أنا وابني من فلان ثم أفاض حسنها لا والذي أكرمك بالحق ما أحسينا منه إلا ما ناكه في بطوننا وأنطعمه مسكيننا وجئنا نستوضع ما نكسنا الحديث فظهر

(٢٩ - فتح الباري خا)

سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن إن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويستترقه في شيء وهو يقول والله لأفعلن فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

بهذا ترجيح ثلثي الاحتمالين المذكورين قبل وان الخاصمة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم وأما تجويز بعض الشراح ان المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذي يليه ففيه بعد لتغاير القصتين وعرف بهذه الزيادة أصل القصة (قوله أين المتألى) بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الحالف المبالغ في اليمين مأخوذ من الآية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التثنية وهى اليمين وفى رواية ابن حبان فقال آلى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب القمر (قوله فله أى ذلك أحب) أى من الوضع أو الرفق وفى رواية ابن حبان فقال ان شئت وضعت ما تنصوا وان شئت من رأس المال فوضع ما تنصوا وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال وبالرفق الاقتصار عليه وترك الزيادة لا كما زعم بعض الشراح انه يريد بالرفق الامهال وفى هذا الحديث الخس على الرفق بالغريم والاحسان اليه بالوضع عنه والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير قال الداودى انما كره ذلك لكونه حاف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب نحوه وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعل خيرا وليس كذلك بل الذى يظهر أنه كرهه قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل فى هذا قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذى قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص أفلم ان صدق ولم يشكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهى من فعل الخير ويمكن الفرق بأنه فى قصة الاعرابى كان فى مقام الدعاء الى الاسلام والاستمالة الى الدخول فيه فكان يحرض على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن بخلاف من تمكن فى الاسلام فيحضه على الازيد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم العناية لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشرب به وحرصهم على فعل الخير وفيه الصنيع عما يجرى بين المتخاصمين من اللغو ورفع الصوت عند الخاك وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافا لمن كرهه من المالكية واعتل بمافيه من تحمل المنة وقال القرطبي لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الاولى وفيه هبة الجهور كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم (قوله حدثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد فى أول الملائمة وتقدم شرح الحديث مستوفى فى باب التقاضى والملازمة فى المسجد من كتاب الصلاة وأفاد ابن أبي شيبة فى روايته ان الدين المذكور كان أوقيتين قال ابن بطال هذا الحديث أصل لقول الناس خيرا الصلح على الشطر (قوله باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) أو ردفه حديث أبى هريرة تعدل بين الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتى فى الجهاد ووقع هنا فى أول الاسناد حدثنا اسحق غير منسوب فى جميع الروايات الا عن أبى ذر فقال اسحق بن منصور ووقع فى الجهاد فى موضعين أحدهما اسحق بن نصر والآخر اسحق غير منسوب وسياق اسحق بن نصر مغاير لسياق اسحق الاخر فتعين انه ابن منصور والله أعلم وقوله سلامى بضم الميم والمهملة وتخفيف اللام مع القصص أى فصل ووقع عند مسلم من حديث أبى ذر تفسيره بذلك وان فى الانسان ثلثمائة وستين مفصلا قال ابن المنير توجهم على الاصلاح والعدل ولم يورد فى هذا الحديث الا العدل لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم اذا حكمه وعدل غيره اذا أصلح وقال غيره الاصلاح نوع من العدل فعطف العدل عليه

أين المتألى على الله لا يفعل المعروف فقال انابا رسول الله فله أى ذلك أحب * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج قال حدثنى عبد الله ابن كعب بن مالك عن كعب ابن مالك انه كان له على عبد الله بن أبى حذرر الاسلمى مال فلقبه فله فله حتى ارتفعت أصواتهم ما فترهم ما انتهى صلى الله عليه وسلم فقال يا كعب فأشار بيده كأنه يقول النصف فأخذ نصف ماله عليه وترك نصفه * (باب فضل الاصلاح بين الناس والعدل بينهم) * حدثنا اسحق بن منصور أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الناس صدقة

* (باب اذا اشار الامام بالصلح فابى حكم عليه بالحكم البين) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاضع رجلا من الانصار قد شهد بدرا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج من الحوة كانا يسقيان به كلاهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم أرسل الى جارك فغضب الانصارى فقال يا رسول الله أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احبس حتى يبلغ الجدر فاستوى رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ حقه للزبير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأى سعة له وللانصارى فلما احتفظ الانصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم استوى للزبير حقه في صريح (٢٢٧) الحكم * قال عروة قال الزبير والله

ما أحسب هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية * (باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) * وقال ابن عباس لا بأس أن يتخارج النمر بكان فيأخذ هذا ديناً وهذا عينا فان توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه * حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن وهب ابن كيسان عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال توفي أبى وعليه دين فعرضت على غرمائه أن يأخذوا القرض بماعليه فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اذا جدته فوضعت في المريد آذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء ومعه

من عطف العام على الخاص ﴿قوله﴾ اذا اشار الامام بالصلح فابى (أى من عليه الحق) حكم عليه بالحكم البين) أو رد فيه قصة الزبير مع غريمه الانصارى الذى خاصمه في سقي النخل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه بالحاء المهملة والفاء والطاء المعجمة أى أغضبه وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدرجه في الخبر ﴿قوله﴾ الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك (أى عند المعارضة وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ومراعاة ان المجازفة في الاعتياض عن الدين جائزة وان كانت من جنس حقه وأقل وانه لا يتناولها التمسى اذ لا مقابلة من الطرفين ﴿قوله﴾ وقال ابن عباس (الح) وصله ابن أبى شبة وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر بأنى الكلام عليه في علامات النبوة ان شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بنخ المعجمة وضبط عند أبى ذر بكسر هاء قال سيبويه وهو نادر وقوله وقال هشام أى ابن عروة (عن وهب) أى ابن كيسان ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض وقوله وقال ابن اسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر رأى ان ابن اسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كرواه هشام بن عروة الا انه ما اختلفا في تعيين الصلاة التى حضرها جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته فقال ابن اسحق الظهر وقال هشام العصر وقال عبيد الله بن عمر المغرب والثلاثة روه عن وهب بن كيسان عن جابر وكأن هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لان المقصود منه ما وقع من بركته صلى الله عليه وسلم في التمر وقد حصل توافقهم عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبير معنى والله أعلم وقوله وستة لون اللون ما عدا العجوة وقيل هو الدقل وهو الردى وقيل اللون اللين واللين وقيل الاخلاط من التمر وستاى اللينة في تفسير سورة الحشر وانه اسم للخلعة ﴿قوله﴾ الصلح بالدين والعين) أو رد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبى حذرر وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به وأجيب بان فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الاولى قال ابن بطال انفق العلماء على انه ان صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجوز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه وان صالحه بعد حلول الاجل عن دراهم

أبو بكر وعمر جلس عليه ودعا لبركة ثم قال ادع غرماء فأوفهم فماتركت احداه على أبى دين الا قضيته وفضل ثلاثة عشر وسقا سبعة عجوة وستة لون اوسنة عجوة وسبعة لون فوافيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت له ذلك فضحك فقال ابا بكر وعمر فاخبرهما ما قلنا قلنا انما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع ان سيكون ذلك وقال هشام عن وهب عن جابر صلاة العصر ولم يذكر أباه ككر ولا ضحك وقال وترك أبى عليه ثلاثين وسقا ديناً وقال ابن اسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر * (باب الصلح بالدين والعين) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا يونس

وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف سجف حجرته فنادى كعب بن مالك فتال يا كعب فقال لبيك يا رسول الله فأشار بيده أن ضع الشطر فقال كعب (٢٢٨) قد فعلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الشروط)

*(باب ما يجوز من الشروط

في الاسلام والاحكام

والمبايعة)* حدثنا يحيى

ابن بكير حدثنا الليث عن

عقيل عن ابن شهاب قال

أخبرني عروة بن الزبير أنه

سمع مروان والمصور بن

مخرمة رضي الله عنهما

يخبران عن اصحاب رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لما كاتب سهيل بن عمرو

يومئذ كان فيما اشترط

سهيل بن عمرو على النبي صلى

الله عليه وسلم أنه لا ياتيك منا

احد وان كان على دينك

الارردنه الينا وخلصت بنينا

وبينه ففكره المؤمنون ذلك

وامتعضوا منه وأبى سهيل

الاذلك فكاتبه النبي صلى

الله عليه وسلم على ذلك فرد

يومئذ ابا جندل الى ابيه

سهيل بن عمرو ولم يأت به احد

من الرجال الاردة في تلك

المدة وان كان مسلما وجاءت

المؤمنات مهاجرات وكانت

ام كلثوم بنت عقبة بن ابي

بدنا نيرا وعن دنانير بدر اعم جاز واشترط القبيض اه (قوله وقال الليث حدثني يونس) وصله
الذهلي في الزهريات وليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب * (خاتمة) * اشتمل كتاب
الصلح من الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية
موصولة المذكور منها فيهم وفيما مضى تسعة عشر حديثا والخالص اثنا عشر حديثا وافقه مسلم
على تخريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن وحديث عوف والمصور والمعلقين وفيه من
الاسناد عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثا

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الشروط)

(باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعة) كذا لا يبي ذر وسقط كتاب
الشروط لغيره والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر غير
السبب والمراد به هنا بيان ما يصح منها مما لا يصح وقوله في الاسلام أي عند الدخول فيه فيجوز
مثلا ان يشترط الكافر أنه اذا أسلم لا يكلف بالسفر من بلد الى بلد مثلا ولا يجوز ان يشترط ان
لا يصلي مثلا وقوله والاحكام أي العقود والمعاملات وقوله والمبايعة من عطف الخاص على العام
(قوله يخبران عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا قال عقيل عن الزهري واقتصر
غيره على رواية الحديث عن المصور بن مخرمة ومروان بن الحكم وقد تبين برواية عقيل انه
عنهما مرسل وهو كذلك لانهم لم يحضرا القصة وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة
فلم يصب من أخرجه من اصحاب الاطراف في مسند المصور أو مروان لان مروان لا يصح له
سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبة وأما المصور فصح سماعه منه لكنه انما تقدم مع أبيه
وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين (قوله لما كاتب سهيل بن عمرو) هكذا
اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل وسأيت بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب
ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك وقوله فامتعضوا بعين مهملة وضاد معجمة أي أنفوا وشق
عليهم قال الخليل معض بكسر العين المهملة والضاد المعجمة من الشيء وامتعض توجع منه وقال
ابن القطاع شق عليه وأنف منه ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة فالجمهور على
ما هنا والاصيلي والهمداني بظاء مشالة وعند القاسمي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسي
وعن القاسمي انعضوا بسون وغين معجمة وضاد غير مشالة قال عياض وكلها تغييرات حتى وقع عند
بعضهم انعضوا بفاء وتشديدو بعضهم أغعضوا من الغيظ وقوله قال عروة فاخبرني عائشة هو

متصل

معيط عن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ هي عاتق فجاء اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم
ان يرجعها اليهم فلم يرجعها اليهم لما نزل الله فيهن اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله اعلم بايمانهن الى قوله ولا هم
يحلون لهن قال عروة فاخبرني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن بهذه الآية يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم
المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الى غفور رحيم قال عروة قالت عائشة فن أفتر هذا الشرط منهن قال لهار رسول الله صلى الله عليه

وسلم قد بايعتك كلاما يكامها به والله ما مست يده يد اسرة قط في المبايعة وما يبيعهن الا بقوله * حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن
زياد بن علاقة قال سمعت جريرا رضي الله عنه يقول بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترط على والنصح لكل مسلم * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير (٢٢٩) بن عبد الله رضي الله عنه قال بايعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم على اقام الصلاة وايتاء

الزكاة والنصح لكل مسلم

* (باب اذا باع فخلأ قد أبرت) *

حدثنا عبد الله بن يوسف

اخبرنا مالك عن نافع عن

عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال من باع فخلأ

قد أبرت فمهرتها للبائع إلا أن

يشترط المبتاع * (باب

الشروط في البيوع) * حدثنا

عبد الله بن مسلمة حدثنا

الليث عن ابن شهاب عن

عروة أن عائشة رضي

الله عنها أخبرته أن بريرة

جاءت عائشة تستعينها في

كاتبها ولم تكن قصت من

كاتبها شيئا قالت لها عائشة

ارجعي الى اهلك فان احبوا

أن أقضي عنك كاتبك

ويكون لاولئك لي فعلت

فذكرت ذلك بريرة الى اهلها

فأبوا وقالوا ان شاءت ان

تحتسب عليك فلتفعل

ويكون لنا ولأولئك فذكرت

ذلك لرسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال لها اتبعي

فأعقتي فأعما الولاء لمن

* (باب) * اذا اشترط البائع

ظهر الدابة الى مكان مسمى

متصل بالاسناد المذكور ولا وسيا في شرحه مستوفى في أواخر النكاح ومضى الكلام على

حديث جرير في أواخر كتاب الايمان * (قوله باب) اذا باع فخلأ قد أبرت) زاد أبو ذر

عن الكشي عن لم يشترط الثرائى المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب

اليوسع ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر * (قوله باب) الشروط في

اليوسع) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق وانما

أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين النكاح * (قوله باب) اذا اشترط البائع ظهر

الدابة الى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم فحجة دليله عنده وهو ما اختلف فيه وفيما

يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لأن الشرط

المذكور ينافي مقتضى العقد وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحمد وإسحق وأبو ثور ووطائفة يصح

البيع ويتنزل الشرط منزلة الاستثناء لأن المشروط اذا كان قدره معلوما صار كالوباعه بالف

الاثنين درهما مثلاً ووافقهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير وقيل حده عنده ثلاثة أيام

وحجتم حديث الباب وقد رجع البخاري فيه الاشتراط كما سياتى آخر كلامه وأجاب عنه

الجمهور بأن ألفاظه اختلفت فنهى من ذكر فيه الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومنهم

من ذكر ما يدل على انه كان بطريق الهبة وهي واقعة عين يطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث

عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتق ووضح

من حديث جابر أيضا النهى عن بيع الثمنيا أخرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهى

عن بيع وشرط وأجيب بان الذى ينافى مقصود البيع ما اذا اشترط مثلاً في بيع الجارية أن

لا يطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يتخدمه وفي الدابة أن لا يركبها أما اذا اشترط شيئاً

معلوماً لوقت معلوم فلا بأس به وأما حديث النهى عن النسيان في نفس الحديث إلا أن يعلم فعلم ان

المراد ان النهى انما وقع عما كان مجهولاً وأما حديث النهى عن بيع وشرط ففي اسناده مقال

وهو قابل للتأويل وسيا في مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى

(قوله سمعت عامراً) هو الشعبي (قوله انه كان يسير على جبل له قدأ عمياً) أى تعب في رواية ابن

غير عن زكريا عند مسلم انه كان يسير على جبل فأعمى فأراد أن يسير به أى يطلقه وليس المراد أن

يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الاسلام في أول رواية صغيرة

عن الشعبي في الجهاد غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلوا حتى ناضح لي قدأ عمياً

فلا يكاد يسير والناسخ بنون ومجعة ثم مهجلة هو الجمل الذى يستقى عليه مهي بذلك لتخضع بالماء

حال سقيه واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سياتى بعد هذا ووقع عند البرار من طريق أبي المتوكل

عن جابر ان الجمل كان أحر (قوله فتر النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فدعاه) كذا فيه بالقاء

فيهما كأنه عقب الدعاء بضربه ولمسلم وأحمد من هذا الوجه فضر به برجله ودعاه وفي رواية

جاءه حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامراً يقول حدثني جابر انه كان يسير على جبل له قدأ عمياً فتر النبي صلى الله عليه وسلم
فضر به فدعاه فسار سيرا ليس يسير مثله

يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلي فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعاه فثنى مشية
 ماشى قبل ذلك مثلها وفي رواية مغيرة المذكورة فزجره ودعاه وفي رواية عطاء وغيره عن جابر
 المتقدمة في الوكالة فخر بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال من هذا قلت جابر بن عبد الله قال مالك
 قلت اني على جبل فقال امعك قضيب قلت نعم قال اعطيتك فاعطيتك فضر به فزجره فساكن
 من ذلك المكان من أول القوم وللناساق من هذا الوجه فازحف فزجره النبي صلى الله عليه وسلم
 فانبط حتى كان أمام الجيش وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع فتخلف
 فنزل فجنه فجنه ثم قال اركب فركبت فقد رأيته أكنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند
 أحمد من هذا الوجه فقلت يا رسول الله أبطأ أي جلي هذا قال أشخه وأناخ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم قال أعطني هذه العصا واقطع لي عصا من شجرة ففعلت فاخذها فخنسها بها فخنسات
 فقال اركب فركبت وللطبراني من رواية زيد بن أسلم عن جابر فابطأ على حتى ذهب الناس
 فخنس أرقبه وبيهمني شأنه فاذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أجابك قلت نعم قال ماشأناك
 قلت أبطأ على جلي فخنس في أي العصا ثم مجج من الماء في نحره ثم ضربه بالعصا فوثب ولا بن سعد
 من هذا الوجه ونضح ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعث فما كدت أمسكه وفي رواية
 أبي الزبير عن جابر عنده مسلم فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لا سمع حديثه وله من طريق أبي
 نضرة عن جابر فخنس ثم قال اركب بسم الله زاد في رواية مغيرة المذكورة فقال كيف ترى
 بعيرك قلت بخير قد أصابته بركتك (قوله ثم قال بعنيه بأوقية قلت لا) في رواية أحمد فكرهت
 أن أتبعه وفي رواية مغيرة المذكورة قال أتبع بعنيه فاستحييت ولم يكن لنا ناضج غيره فقلت نعم
 وللناساق من هذا الوجه وكانت لي إليه حاجة شديدة ولا جسد من رواية تبيع وهو بالنون
 والموحدة والمهملة مصغروا في رواية عطاء قال بعنيه قلت بل هو لك يا رسول الله قال بعنيه
 زاد الناساق من طريق أبي الزبير قال اللهم اغفر له اللهم ارحمه ولا بن ماجه من طريق أبي نضرة
 عن جابر فقال أتبيع ناضجك هذا والله يغفر لك زاد الناساق من هذا الوجه وكانت كلمة فقولها
 العرب افعل كذا والله يغفر لك ولا جسد قال سليمان يعني بعض رواه فلا أدري كم من مرة
 يعني قال له والله يغفر لك وللناساق من طريق أبي الزبير عن جابر استغفر لي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليلة البعير خمساً وعشرين مرة وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر عند أحمد
 أتبعني جملك هذا يا جابر قلت بل أهبه لك قال لا ولكن بعنيه وفي كل ذلك رد لقول ابن التين
 أن قوله لا ليس محفوظ في هذه النسخة (قوله بعنيه بأوقية) في رواية سالم عن جابر عند أحمد
 فقال بعنيه قلت هو لك قال قد أخذته بأوقية ولا بن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه فلما أكثر
 على قلت أن لرجل على أوقية من ذهب هو لك بها قال نعم والأوقية من الفضة كانت في عرف
 ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم
 اثنا عشر درهما وسبق بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث
 (قوله فاستثنيت حملانه إلى أهلي) الجملان يضم المهملة الجمل والمفعول محذوف أي استثنيت
 جملة إياي وقد رواه الاسماعيلي بلفظ واستثنيت ظهره إلى أن تقدم ولا جسد من طريق شريك
 عن مغيرة اشترى مني بعيراً إلى أن يفقرني ظهره سفرى ذلك وذكر المصنف الاختلاف في أنماطه

ثم قال بعنيه بأوقية قلت لا
 ثم قال بعنيه بأوقية فبعته
 فاستثنيت حملانه إلى أهلي

على جابر وسيأتي بيانه **(قوله)** فلما قدمنا زادنا مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض فلما لدونا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكرا أم ثيبا وسيأتي الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى وزاد فيه فقدمت المدينة فأخبرت خالي ببيع الجبل فلامني ووقع عند أحمد من رواية تبيع المذكورة فأتيت عمي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أبي بعثنا فجارايتها أعجبها ذلك وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى وجزم ابن القطبة بأنه جسد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ويحتمل أنهم ما جيعا لم يحببها بيعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ثم قال أتت أهلاك فتقدمت الناس الى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل اليسوع وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبلي وقدمت بالغداة فجيئت الى المسجد فوجدته فقال الان قدمت فقلت نعم قال فدع الجبل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لان في احدهما أنه تقدم الناس الى المدينة وفي الاخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم قبله فيجتمع في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لهم لاحتمال أن يكونوا الحقوه بعد أن تقدمهم اما لنزولهم لراحة او نوم أو غير ذلك ولعله استدل أمره صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخل ليلا فبات دون المدينة واستقر النبي صلى الله عليه وسلم الى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عند الله تعالى **(قوله)** أتيت به بالجبل في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت اليه بالبعير ولابي المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد فدخلت يعنى المسجد اليه وعقلت الجبل فقلت هذا جاك فخرج فجعل يطيف بالجبل ويقول جملنا فبعث الى أواق من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم **(قوله)** ونقدني ثمنه ثم انصرفت في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجبل والجبل وسهمي مع القوم وفي روايته الاثنية في الجهاد فأعطاني ثمنه وردة على وهي كلها بطريق الجواز لان العطية انما وقعت له بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال بلال أعطه أوقية من ذهب وزده قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتقدم نحوه في الوكالة للمصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولا جد وأبي عوانة من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال ينهى ويريد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أمس فيما أصيب للناس يوم الحرة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي فقال يا بلال أعطه ثمنه فلما أدبرت دعائي خفت أن يرده علي فقال هولاء وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلالا أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجح لي في الميزان فأنطلقت حتى وليت فقال ادع جابرا فقلت الان يرد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض الي ثمنه فقال خذ جلاك ولك ثمنه وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناضح غيره وقوله وكانت لي البه حاجة شديدة ولكني استحييت منه ومع تنديم خاله له على بيعه ويمكن الجمع بان ذلك كان في أوّل الحال وكان الثمن أو فر من قيمته وعرف انه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يذكر رده عليه ولا جد من طريق أبي هبيرة عن جابر فلما أتيت به دفعه الى البعير وقال هولاء فررت برجل من اليهود فأخبرته فجعل يمجج ويقول اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه

فلما قدمنا أتيت به بالجبل
ونقدني ثمنه ثم انصرفت
فارسل على أثرى

للك قلت نعم (قوله ما كنت لا آخذ بجلالك فخذ بجلالك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ أن رأيت أنما ما كستك لا آخذ بجلالك فخذ بجلالك ودراهمك همالك أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن زكريا النكن قال في آخره فهو لك وعليها اقتصر صاحب العمددة ووقع لا جده عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ قال أظننت حين ما كستك أذهب بجمالك فخذ بجلالك وغنه فهو مالك وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا آخذ للتعليل وبعدها مزمعة ممدودة ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لا بصيغة النفي خذ بصيغة الأمر ويلزم عليه التكرار في قوله خذ بجلالك وقوله ما كستك هو من المما كسة أى المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع بينهم مما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرم لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه فإذا تعوض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل

وقد تخرج الحاجات يأثم مالك * نفائس من ربهم ترضين

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرجه وقضيت حاجته فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن (قوله وقال شعبة عن مغيرة) أى ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر أفقرني ظهري) بتقديم الفاء على القاف أى جعلنى على فقاره والفقار عظام الظهر ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه (قوله وقال اسحق) أى ابن إبراهيم (عن جابر عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد وهي دالة على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فإنها لا تدل عليه وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه قال بعنيته وللك ظهري حتى أقدم ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ فاشترى مني بعيرا على أن لي ظهري حتى أقدم المدينة (قوله وقال عطاء وغيره) أى عن جابر (ولك ظهري إلى المدينة) تقدم موصولا مطولا في الوكالة ولفظه قال بعنيته قلت هو لك قال قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهري إلى المدينة وليس فيها أيضا دلالة على الاشتراط (قوله وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط لي ظهري إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه وهو وصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ فبعته أياه وشرطته أى ركوبه إلى المدينة (قوله وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهري حتى ترجع) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتمامه (قوله وقال أبو الزبير عن جابر أفقرناك ظهري إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق جابر بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ فبعته منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهري إلى المدينة قال ولك ظهري إلى المدينة وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أعرتك ظهري إلى المدينة (قوله وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تباع به إلى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا لفظ عبد بن حميد ولفظ ابن سعد والبيهقي تباع عليه إلى أهلك ولفظ مسلم فتبلغ عليه إلى المدينة ولفظ أحمد قد أخذته بوقية أركبه فإذا قدمت فأتنا

قال ما كنت لا آخذ بجلالك فخذ بجلالك ذلك فهو مالك وقال شعبة عن مغيرة عن عامر عن جابر أفقرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهري إلى المدينة وقال اسحق عن جابر عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة وقال عطاء وغيره ولك ظهري إلى المدينة وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط ظهري إلى المدينة وقال زيد بن أسلم عن جابر ولك ظهري حتى ترجع وقال أبو الزبير عن جابر أفقرناك ظهري إلى المدينة وقال الأعمش عن سالم عن جابر تباع به إلى أهلك

به وهي متقاربة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (الاشتراط أكثر وأصح عندى) أى أكثر طرقا وأصح مخرجا وشارب ذلك إلى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه بإباحة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شرائه على طريق العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة وحماد أعرف بحديث أيوب من سفيان والحاصل أن الذين ذكروهم بصيغة الاشتراط أكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافسة لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهروه وأفقربنا لك ظهروه وتبلغ عليه لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضا أبو المتوكل كل عند أحد ولفظه فبمعنى ولك ظهروه إلى المدينة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط اثباتا ولا نفيا ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتبيعني بملك قلت نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشتري مني بعيرا فجعل لي ظهروه حتى أقدم المدينة ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة ورواه أيضا عن جابر بن عتيق العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه قد أخذته بوقية قال فنزلت إلى الأرض فقال مالك قلت بملك قال اركب فركبت حتى أتيت المدينة ورواه أيضا من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه حتى بلغ أوقية قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تزوجت الحديث وما جنح إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات وهو شرط الاضطراب الذى يرتبه الخبر وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح قال ابن دقيق العيد إذا اختلفت الروايات وكانت الجسة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون رواياتها أكثر عددا أو أكثر حفظا فيتم العمل بالراجح إذا ضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح وقد جنح الطحاوى إلى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره أترانى ما كسبتك الخ قال فإنه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل قال وكيف يصنع فأنه في قوله بعته منك بأوقية بعد المساومة وقوله قد أخذته وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لأنه شرط لنفسه ما قد ملكه المشتري وإن كان من ماله ففاسد لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وإنما ملكها لأنها طرأت في ملكه وتعقب بأن المنفعة المذكورة قد رتب بقدر من ثمن البيع ووقع البيع بما عداها ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها والممتنع اغماها واستثناء شئ مجهول للبائع والمشتري أموالا وعلماه معا فلا مانع فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك وأعرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع مخير قبل التفريق فلما قال في آخره أترانى ما كسبتك دل

قال أبو عبد الله الاشتراط
أكثر وأصح عندي

على أنه كان اختار ترك الاخذ وانما اشترط لجابر ركوب جل نفسه فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولتظهره وعد قام مقام الشرط لان وعده لا خلف فيه وهبته لارجوع فيه التنزيه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق فلذلك ساغ لبعض الرواة ان يعبر عنه بالشرط ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقاً ولاحقاً فتبرع بنفسه أولاً كما تبرع برقبته آخره او وقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية ان في بعض طرق هذا الخبر فلما تقدني الثمن شرطت جلاني الى المدينة واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد لئلا يكتفى على الرواية المذكورة وان ثبتت في عين تأويلها على ان معنى تقدني الثمن أي فرزته لي واتقنا على تعيينه لان الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضة الثمن انما كان بالمدينة وكذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي أتبعني بجلال هذا اذا قدمنا المدينة بيدنا را سديت فالمعنى أتبعني بيدنا رأوفيكه اذا قدمنا المدينة وقال المهلب ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تنفصل لشرط في أصل البيع لموافق رواية من روى أفقرناك ظهره وأعرتك ظهره وغير ذلك مما تقدم قال ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التنفصل والرفق بجابر ويؤيده أيضاً قول جابر هو لك قال لا بل بعنيته فلم يقبل منه الا بئس رفقا به وسبق الاسماعيلي الى نحو هذا وزعم أن النكته في ذكر البيع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يبر جابراً على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايعه في جلده على اسم البيع ليتوفر عليه بربه ويبقى البعير قائماً على ملكه فيكون ذلك أهناً لمعرفته قال وعلى هذا المعنى أمره بلا لأن يزيد على الثمن زيادة مبهمه في الظاهر فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك وتعتقب بانه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقياً في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثلثين معا وأجيب بان حالة السفر غالباً تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التوسعة من طمع الآمل وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد جل محل الشرط وأبدى السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي لخصها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر جابراً بعد قتل أبيه باحد أن الله أحياه وقال مات شهيداً فازيدك أ كد صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشتميه فاشترى منه الجمل وهو مطية بمن معلوم ثم وفر عليه الجمل والثلثين وزاده على الثمن كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم ثم رد عليهم أنفسهم ثم زادهم كما قال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة (قوله وقال عبداً لله) أي ابن عمر العمري (وابن اسحق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية) وطريق ابن اسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبرازمطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم قلت اذا تغبني يا رسول الله قال فبدرهمين قلت لا فلم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية الحديث ورواية عبداً لله وصلها المؤلف في البيوع وانظرة قال أتبعني بجلال قلت نعم فاشتراه مني بأوقية (قوله وتابعه زيد بن أسلم عن جابر) أي في ذكر الأوقية وقد تقدم انه موصول عند البيهقي (قوله وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير) تقدم انه موصول عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما قال بناء على أن

وقال عبداً لله وابن اسحق عن وهب عن جابر اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية وتابعه زيد بن أسلم عن جابر وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دراهم

المراد بالواقعة أي من الفضة وهي أربعون درهما وقوله الدينار مبتدأ وقوله بعشرة خبره أي
دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك في
شي من الطرق لافي البخاري ولا في غيره وانما هو من كلام البخاري (قوله) ولم يبين الثمن مغيرة عن
الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر) ابن المنكدر معطوف على مغيرة وأراد أن
هؤلاء الثلاثة لم يعينوا الثمن في روايتهم فاما رواية مغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأني
مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين يسار
عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ورواه أحمد من طريق يسار فقال عن
أبي هبيرة عن جابر ولم يعين الثمن في روايته أيضا وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه
التعيين أيضا وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه
فبعته منه بخمس أواق قلت على أن لي ظهوره إلى المدينة وكذلك أخرجه ابن سعد ورويناه في
فوائد تمام من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه أخذه منك باربعين درهما (قوله)
وقال الاعمش عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر أوقية ذهب) وصله أحمد مسلم وغيرهما هكذا
وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة
(قوله) وقال أبو اسحق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر بمائتي درهم وقال داود بن قيس عن
عبيد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبوك أحسبه قال باربع أواق) أما رواية أبي اسحق
فلم أقف على من وصلها ولم تختلف نسخ البخاري أنه قال فيها بمائتي درهم ووقع للنسائي أن في
بعض روايات البخاري ثمانمائة درهم وليس ذلك فيه أصلا ولعله أراد هذه الرواية تتحدث وأما
رواية داود بن قيس فحزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن فاما جزمه بان القصة وقعت في طريق
تبوك فوافقه على ذلك علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مر بجابر في غزوة تبوك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي
المتوكل فقال في بعض أسناده ولم يعينه وكذا أنهم أكثر الرواة عن جابر ومنهم من قال كنت في
سفر ومنهم من قال كنت في غزوة تبوك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد
لأدري غزوة أو عمرة ويؤيد كونه كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة
فاعطاني الجمل وثمنه وسهمي مع القوم لكن حزم ابن اسحق عن وهب بن كيسان في روايته
المشار إليها قبل بان ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نخل وكذا أخرجه الواقدي من طريق
عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر وهي الراجحة في نظري لان أهل المغازي أضبط لذلك من
غيرهم وأيضا فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة
وليس طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضا فان في كثير
من طرقه أنه صلى الله عليه وسلم سأله في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال أتزوج بكرا أم
ثيبا الحديث وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بان أباه استشهد باحد وترك اخواته فترجح ثيبا
لتمسطنهن وتقوم عليهن فاشعر بان ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة في ذات
الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك لان ذات الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح
وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم لاجرم حزم البيهقي في الدلائل بما قال ابن اسحق (قوله)

ولم يبين الثمن مغيرة عن
الشعبي عن جابر وابن
المنكدر وأبو الزبير عن جابر
وقال الاعمش عن سالم عن
جابر أوقية ذهب وقال أبو
اسحق عن سالم عن جابر
بمائتي درهم وقال داود بن
قيس عن عبيد الله بن مقسم
عن جابر اشتراه بطريق
تبوك أحسبه قال باربع
أواق

وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين دينارا) وصله ابن ماجه من طريق الحريري عنه بلفظ
 فإزال يزيدني دينارا دينارا حتى بلغ عشرين دينارا وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي
 نضرة قالهم الثمن (قوله) وقول الشعبي بأوقية أكثر) أي موافقة لغيره من الأقوال والحاصل من
 الروايات أوقية وهي رواية أكثر وأربعة دنانير وهي لا تختلفها كما تقدم وأوقية ذهب وأربع
 أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون دينارا هذا ما ذكر المصنف ووقع عند أحمد والبرار
 من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل ثلاثة عشر دينارا وقد جمع عباس وغيره بين هذه الروايات
 فقال سبب الاختلاف انهم رووا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والاربع أواق والخمس بقدر ثمن
 الاوقية الذهب والاربع دنانير مع العشرين دينارا محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك
 رواية الأربعين درهما مع المائتي درهم قال وكان الاخبار بالفضة عما وقع عليه العقد وبالذهب
 عما حصل به الوفاء أو بالعكس اه ملخصا وقال الداودي المراد أوقية ذهب ويحمل عليها قول
 من أطلق ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب قال ويحتمل أن
 يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي
 اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلقيق وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق وهو مبني على أمر
 لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وانما تحصل من مجموع الروايات
 أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك
 قال الاسماعيلي ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار لأن الغرض الذي سيق الحديث لاجل بيان
 كرمه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وحنؤه على أصحابه وبركته دعائه وغير ذلك ولا يلزم من وهم
 بعضهم في قدر الثمن توهمه لاصل الحديث (قلت) وما جنح اليه البخاري من الترجيح أقعد
 وبالرجوع الى التحقيق أسعد فليعتمد ذلك وبالله التوفيق وفي الحديث جواز المساومة لمن
 يعرض ساعته للبيع والمما كسة في المبيع قبل استقرار العقد ابتداء المشتري بذكر الثمن وان
 القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن اجابة الكبير بقول لا جائز في الامر الجائر والتعبد
 بالعمل الصالح للذاتين بالقصة على وجهها الاعلى وجه تركية النفس واردة الغر وفيه تفقد
 الامام والكبير لاجل ما ينزل بهم واعانتهم بما يسر من حال أو مال أو دعاء وتواضعه
 صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ضرب الدابة للسير وان كانت غير مكلفة ومحمد ما اذ لم يتحقق أن
 ذلك منها من فرط تعب واعياء وفيه توقيف التابع لرئيسه وفيه الوكالة في وفاء الديون والوزن على
 المشتري والشراء بالنسيئة وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر هولاك قال لا بل بعينه وفيه
 جواز ادخال الدواب والامتعة الى رحاب المسجد وحواليه واستبدال ذلك على طهارة أو بال
 الابل ولا حجة فيه وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر لا تفارقني الزيادة وفيه جواز الزيادة
 في الثمن عند الاداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت
 السلعة بعيب من لا لم يجب ردها أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال وفيه فضيلة لجابر حيث
 ترك حفظ نفسه وامتناع أمر النبي صلى الله عليه وسلم له ببيع جملته مع احتياجه اليه وفيه معجزة
 ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وجواز اضافة الشيء الى من كان ماله قبل ذلك باعتبار ما كان
 واستبدل به الى صحة البيع بغير تصریح بايجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فبعته

وقال أبو نضرة عن جابر
 اشتراه بعشرين دينارا
 وقول الشعبي بأوقية أكثر
 الاشتراط أكثر وأصح
 عندي قاله أبو عبد الله

* (باب الشروط في المعاملة) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسّم بيننا وبين اخواننا النخيل قال لا فقال الانصار تكفوننا المؤنة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا وأطعنا * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر اليه ودأن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها * (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) * وقال عمران مقاطع الحقوق عند الشروط ولك ما شرطت * وقال المسور (٢٣٧) سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهرها له فأثنى عليه في مصادره

ولم يذكر صيغة ولا جعة فيه لان عدم الذكرا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضية في الوكالة قال بعينه قال قد أخذته باربعة ذنان فلهذا فيه القبول ولا ايجاب فيه وفي رواية جبر الائمة في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته فففيه الايجاب والقبول معا وأبين منها رواية ابن اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قد رضى قال نعم قلت فهو لك بها قال قد أخذته فيسعدل بها على الاكتفاء في صيغ العتود بالكليات * (تكميل) * آل أمر جل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم الى مال حسن فرأيت في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساكر بسنده الى أبي الزبير عن جابر قال فاقام الجبل عندى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فجزأنت به عمر فعرف قصته فقال اجعل في ابل الصدقة وفي أطيب المرامي ففعل به ذلك الى أن مات **(قوله باب الشروط في المعاملة)** أى من مزارعة وغيرها ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكتفوا الانصار المؤنة والعمل وبشركوهم في الثمرة مزارعة وقد تقدم الكلام عليه في فضل المنيحة في أواخر الهبة والشروط المذكور لغوى اعتبره الشارع فصار شرعا لان تقديره ان تكفوننا نقسم بينكم * ثانيها حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ذكره مختصرا وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة **(قوله باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح)** بضم العين المهملة من عقدة والمراد وقت العقد **(قوله وقال عمر)** أى ابن الخطاب (ان مقاطع الحقوق الخ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور ومن طريق اسمعيل بن عبيد الله بن أى المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم بفتح المجمة وسكون النون عنه وسياق في سياقه في النكاح وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك ان شاء الله تعالى **(قوله باب الشروط في المزارعة)** هذه الترجمة أخص من الماضية قبل باب ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة **(قوله باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح)** ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه ولا يخطبن على خطبة أخيه وسياق الكلام عليه في كتاب النكاح وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه وقوله طلاق أختها أى بالنسبة الى كونها يصيران خرتين أو المراد أخوة الاسلام لانها الغالب **(قوله باب الشروط التي لا تحل في الحدود)** ذكر فيه حديث أبي هريرة

فأحسن قال حدثني - فصدقني ووعدني فوفى لي * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج * (باب الشروط في المزارعة) * حدثنا مالك ابن اسمعيل حدثنا ابن عيينة حدثنا يحيى بن سعيد قال سمعت حنظلة الزرقى قال سمعت رافع بن خديج رضي الله عنه يقول كأكثر الانصار حقلًا فكأنك ترى الارض فربما أخرجت هذه ولم تخرج ذه ففنيينا عن ذلك ولم تنع عن الورق * (باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح) * حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر عن الزهري

عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه ولا يخطبن على خطبته ولا تسأل المرأة طلاق أختها تستكفي اناها * (باب الشروط التي لا تحل في الحدود) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهم أنهما قالان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك الله الا قضيت لي بنات الله فقال الخصم الآخر وهو أفضقه منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأئذ لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال ابنى كان عسي فاعلى هذا فزني بامرأته واني أخبرت أن على ابنى الرجم فافتدت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابنى مائة جلدة وتغريب

عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام اغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما قال فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجت * (باب ٢٣٨) ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق * * حدثنا خلا بن يحيى

حدثنا عبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال دخلت على عائشة رضي الله عنها قالت دخلت على برة وهي مكتوبة فقالت يا أم المؤمنين اشتري فان اهلي يبيعونني فاعتقيني قالت نعم قالت ان هلي لا يبيعونني حتى يشترطوا ولائي قالت لا حاجة لي فمك فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأبلغه فقال ما شأن برة فقال اشتريها فاعتقها وليشترطوا ما شاؤا قالت فاشتريتها فاعتقتها واشترط أهلها ولاءها فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وان اشترطوا مائة شرط * (باب الشروط في الطلاق) * وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ان بدأ بالطلاق أو أخر فهو أحق بشرطه * حدثنا محمد ابن عريرة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التلقي وأن يتنازع المهاجر للاعرابي وأن تشتترط المرأة طلاقاً أو ختاً وأن يستام الرجل على سوم أخيه ونهى عن الحبس وعن التصرية

وزيد بن خالد في قصة العسيف وقد ترجم له في الصلح اذا اصطلموا على جور فهو مردود ويستفاد من الحديث ان كل شرط وقع في رفع حدم من حدود الله فهو باطل وكل صلح وقع فيه فهو مردود وسأني الكلام عليه في الحدود ان شاء الله تعالى * (قوله ما) ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعتق * ذكر فيه حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أو آخر العتق * (قوله ما) الشروط في الطلاق * أى تعليق الطلاق * (قوله وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ان بدأ) أى بهدزة (أو أخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعبد جحران لم يفعل كذا يقدم الطلاق والعتاق قال اذا فعل الذي قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد قلت له ان ناس يقولون هي طليقة حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيبذره قال لا ثبأه اذا وصله بكلامه وأشار قتادة بذلك الى قول شريح وابراهيم النخعي اذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق بخلاف ما اذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك * (قوله عن أبي حازم) هو سلمان الاشجعي وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في اليسوع مفترقا في مواضع والغرض منه قوله ولا تشتترط المرأة طلاقاً أو ختاً لان مفهومه انها اذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لانه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطلال وياتي الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى * (قوله تابعه معاذ) أى ابن معاذ العنبري (وعبد الصمد) هو ابن عبد الوارث والمعنى انه ما تابعه محمد بن عريرة في تصريحه برفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم واسناد النهي اليه صريحا * (قوله وقال غندر وعبد الرحمن) أى ابن مهدي (نهى) يعنى أنهم ما روياه أيضا عن شعبة فابهما الفاعل وذ كراه بضم النون وكسر الهاء * (قوله وقال آدم) أى ابن أبي اياس يعنى عن شعبة (نهى) أى ولم يسم فاعل النهى أيضا * (قوله وقال النضر) أى ابن شمير (وحجاج بن منهال) يعنى عن شعبة أيضا نهى أى بفتح النون والهاء ولم يسم فاعل النهى أيضا وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التلقي الحديث وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بمنزل حديث معاذ وكذلك أخرجه الترمذي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها (٣) وأما رواية

تابعه معاذ وعبد الصمد عن شعبة وقال غندر وعبد الرحمن بن مهدي وقال آدم نهىنا وقال النضر وحجاج بن منهال نهى آدم

(٣) بعد قوله فوصلها بياض بنسخة معقدة وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة ولعل المؤلف يبيض للبحث على من وصل رواية عبد الرحمن وعبارة القسطalani قال الحافظ بن حجر في المقدمة ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها أى موصولة وقال في الفتح رواية آدم رويها في نسخته وأما رواية النضر فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه اه فخر اه معجده

* (باب الشروط مع الناس بالقول) * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريح أخبره قال أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن ابن دينار عن سعيد بن جبير يروي أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير قال أن العبد ابن عباس رضي الله عنهما قال حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى (٢٣٩) رسول الله فذكر الحديث قال ألم أقل أن لن

تستطيع معي صبرا كانت
الاولى نسيانا والوسطى
شرطا والثالثة عمدا قال
لا تؤاخذني بما نسيت ولا
ترهقني من أمرى عمرا
لقبا غلاما فقتله فانطلقا
فوجد اجدارا يريد أن
يتقضى فاقامه قرأها ابن
عباس أما هم ملك * (باب
الشروط في الولاة) * حدثنا
اسماعيل حدثنا مالك عن
هشام بن عمرو عن أبيه عن
عائشة قالت جاءتني بريرة
فقالت كاتبت أهلي على
تسع أواق في كل عام أوقية
فأعني فقالت إن أحبوا
أن أعدها لهم ويكون
ولأولك لي فعلت فذهبت
بريرة إلى أهلها فقالت لهم
فأبوا عليها فجاءت من عندهم
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم جالس فقالت اني قد
عرضت ذلك عليهم فأبوا الا
أن يكون الولاة لهم فسمع
النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبرت عائشة النبي صلى
الله عليه وسلم فقال خذيها
واشترطي لهم الولاة فانما
الولاة لمن أعنت ففعلت
عائشة ثم قام رسول الله

آدم فروي شافيا في نسخة روى ابراهيم بن يزيد عنه وأما رواية النضر بن شميل فوصلها
اسحق بن راهويه في مسنده عنه وأما رواية ججاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق
اسماعيل القاضي عنه وقرنها رواية حنص بن عمر عن شعبة وأخرجه أبو داود من طريق
زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسك وقوله
في هذا المتن وأن يتناع المهاجر للاعرابي المراد بالمهاجر الحضري وأطلق عليه ذلك على عرف
ذلك الزمان والمعنى أن الاعراب إذا جاء إلى السوق ليبتاع شيئا لا يتوكل له الحاضر لئلا يحرم
أهل السوق نفعها ورفقا وانما له أن ينحصر ويشير عليه ويحتمل أن يكون المراد بقوله أن
يتناع أن يبيع فيوافق الرواية الماضية **(قوله باب الشروط مع الناس**
بالقول) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والحضر والمراد
منه قوله كانت الاولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عمدا وأشار بالشرط إلى قوله أن سألتك
عن شيء بعدهما فلا تصاحبني والتزام موسى بذلك ولم يكتب بذلك ولم يشهد أحدا وفيه دلالة على
العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط فان الحضر قال لموسى لما أخلف الشرط هذا فراق بيني وبينك
ولم يشكر موسى عليه ما السلام ذلك **(قوله باب الشروط في الولاة)** ذكر فيه طرفا
من حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق **(قوله**
باب) إذا اشترط في المزارعة إذا شئت آخر جتلك كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة وترجم
الحديث الباب في المزارعة بوضع من هذا فقال إذا قال رب الأرض أقرك ما أقرك الله ولم يذكر
أجله معلوما فهم ما على تراضيها وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ نفركم
على ذلك ما شئنا وأوردناه هنا بلفظ نفركم ما أقركم الله فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في
الآخرى وبينت إحدى الروايتين مراد الأخرى وإن المراد بقوله ما أقركم الله ما قدر الله أن
تترككم فيها فإذا شئنا فخر جئناكم تبين أن الله قد رآكم والله أعلم وقد تقدم في المزارعة
توجيه الاستدلال به على جواز الخسارة وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا إلى أمد وأجاب
من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل أولم تذكر لكن عيذت كل سنة بكذا أو أن
أهل خيبر صاروا عبيدا للمسلمين ومعاملة السيد لعبد لا يشترط فيها ما يشترط في الأجنبي
والله أعلم **(قوله)** حدثنا أبو أحمد كذا لا كثر غير مسمى ولا منسوب ولا بن السكن في روايته
عن الفربري ووافقه أبو ذر حدثنا أبو أحمد مرار بن جويه وهو بفتح الميم وتشديد الراء وأبوه بفتح
الحاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وبسكون الواو وفتح
التحتانية وغرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرهااء عند الجميع ومن قاله من
المحدثين بالناء المشناة الفوقانية بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل
على تجويز ذلك وهو قوله * أن كان نبطوية من نسلي * وهو همداني بفتح الميم ثقمة

صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس
في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاة لمن أعنت * (باب إذا اشترط في المزارعة إذا
شئت آخر جتلك) * حدثنا أبو أحمد

حدثنا محمد بن يحيى
أبو غسان الكوفي أخيه
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال لما
فدع أهل خيبر عبد الله بن
عمر قام عمر خطيباً فقال ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان عاملهم وودّهم
على أموالهم وقال نتركم
ما أقركم الله وان عبد الله بن
عمر خرج الى ماله هناك فعدي
عليه من الليل ففدعت يده
ورجلاه وليس لسانه
عدو غيرهم هم عدونا
وهم متساو قدر أيت اجلاءهم
فلما أجمع عمر على ذلك أتاه
أحد بني أبي الحقيق فقال
يا أمير المؤمنين أخرجنا
وقد أقرنا محمد صلى الله
عليه وسلم وعاملنا على
الأموال وشرط ذلك لنا
فقال عمر أظننت أني نبت
قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم كيف بك اذا
أخرجت من خيبر تعدونك
قلوصك ليله تعد ليله فقال
كان ذلك هزيلة من أبي
القاسم فقال كذبت يا عدو
الله فاجلاهم عمروأعطاهم
قيمة ما كان لهم من الثمر مالا
وأبلا وعروضاً من أقتاب
وجبال وغير ذلك

مشهور وليس له في البخاري غير هذا الحديث وكذا شيخه وهو ومن فوقه مديون وقال الحاكم
أهل بخاري يزعمون انه أبو أحمد محمد بن يوسف البكندى ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد
ابن عبد الوهاب الفراء قال أبو جعفر والمستمل رماه عنه عن أبي غسان انتهى والمعتد ما وقع في ذلك
عند ابن السكن ومن وافقه وجرم أبو نعيم أنه مراراً المذكور وقال لم يسمه البخاري والحديث
حديثه ثم أخرجه من طريق موسى بن هرون عن مرار (قلت) وكذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بغير اسناد وأخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة
(قوله حدثنا محمد بن يحيى) أي ابن علي الكاتب (قوله فدع) بفتح الفاء والمهملة في الفدع
بفتحين زوال المنصل فدعته يده اذا أزيلت من مفاصلهما وقال الخليل الفدع عوج في
المناسيل وفي خلق الانسان الثابت اذا زاعجت القدم من أصلها من الكعب وطرف الساق فهو
الفدع وقال الاصمعي هو زيغ في الكف يدها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق هذا
الذي في جميع الروايات وعليها شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة ووقع في رواية ابن
السكن بالغين المجهة أي فدغ وجرم به الكفر ماني وهو وهم لان الفدغ بالمجهة كسر الشئ
المجوف قاله الجوهرى ولم يشع ذلك لابن عمر في هذه القصة (قوله فعدي عليه من الليل) قال
الخطابي كان اليهودي محرراً وعبد الله بن عمر فالتوت يدها ورجلاه كذا قال ويحتمل أن يكونوا
ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية ووقع في رواية جابر بن سلمة التي علق المصنف
اسنادها آخر الباب بلقط فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق نبت ففدعوا
يديه الحديث (قوله تمسنا) بضم المنة وفتح الهاء ويجوز اسكانها أي الذين نتمهم بذلك
(قوله وقد رأيت اجلاءهم فلما أجمع) أي عزم وقال أبو الهيثم أجمع على كذا أي جمع أمره جميعاً
بعد ان كان منفرقا وهذا لا يقتضي حصر السبب في اجلاء عمر اياهم وقد وقع في سبب ان آخر ان
أحد همارواه الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد الثبت عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجتمع بجزيرة العرب دينان فقال من كان له من أهل
الكتابين عهد فليات به أفندله والافاني مجليكم فاجلاهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره
ثانيهم حمارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخنسي قال لما كثر العيال
أي الخدم في أيدي المسلمين وقوا على العمل في الأرض اجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
هذه الاشياء جزءاً في اخراجهم والاجلاء الاخراج عن المال والوطن على وجه الازعاج
والكراخ (قوله أحد بني أبي الحقيق) بمهمله وقافين مصغر وهو رأسهم وودّهم ولم أفهم
على اسمه ووقع في رواية البرقي فقال رأيدهم لا يخرجنا وابن أبي الحقيق الآخر هو الذي
زوج صفية بنت حيي أم المؤمنين فقتل بخيبر وبقى أخوه الى هذه الغاية (قوله تعدونك
قلوصك) بفتح القاف وبالصاد المهملة الناقصة الصابرة على السير وقيل السابرة وقيل أول ما يركب
من اثاث الابل وقيل الطويلة التوائم وأشار صلى الله عليه وسلم الى اخراجهم من خيبر وكان
ذلك من اخباره بالغيبات قبل وقوعها (قوله كان ذلك) في رواية الكشي هي كانت هذه
(قوله عزيله) تصغير الهزل وهو ضد الجد (قوله مالا) تمييز للقيمة وعطف الابل عليه وكذلك
العروض من عطف الخاص على العام والمراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعدا النقد وقيل

ما لا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا (قوله) رواه جاد بن سلمة عن عبيد الله بالتصغير
 هو العمري (قوله) أحسبه عن نافع) أي ان جادا شك في وصله وصرح بذلك أبو يعلى في روايته
 الآتية وزعم الكرماني أن في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قرية تدل على ان جادا اقتصر
 في روايته على ما نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة من قول أو فعل دون ما نسب الى
 عمر (قلت) وليس كما قال وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس
 الأمر فقد رويناه في مسند أبي يعلى وفوائده البغوي كلاهما عن عبد الأعلى بن جاد عن جاد
 ابن سلمة ولفظه قال عمر من كان له سهم بخير فليختر حتى نقسمها فقال رئيسهم لا تختر جنادا ودعنا
 كما أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال له عمر أترأه سقط على قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كيف بك اذا رقصت بك راحلتك نحو الشام يوم ما ثم يوم ما ثم يوم ما فقسها هم بين
 من كان شهد بخير من أهل الحديبية قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن جاد ورواه الوليد
 ابن صالح عن جاد بن غيرشك (قلت) وكذا رويناه في مسند عمر النجار من طريق هديبة بن خالد عن
 جاد بن غيرشك وفيه قوله رقصت بك أي أسرعت في السير بقوله نحو الشام تقدم في المزارعة أن عمر
 أجلاهم الى تيماء واربحاء * (تنبيه) * وقع العميدى نسبة رواية جاد بن سلمة مطولة جدا الى
 البخاري وكأنه نقل السباق من مستخرج البرقاني كعادته وذهل عن عزوه اليه وقد نبه
 الاسماعيلي على أن جادا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصرا وقد أشرت الى بعض ما في
 روايته قبل قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضع المدا البعة بالحنانية كما طالب عمر
 اليه ودفدع ابنه ورجح ذلك بان قال ليس لنا عدو غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وانما لم
 يطلب القصاص لانه قد عوهونا ثم لم يعرف أشخاصهم وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز (قوله) الشروط في
 الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكاتبه الشروط) كذا لاكثر زاد المستملى مع الناس بالقول
 وثى زيادة مستغنى عنها لانها تقدمت في ترجمة مستقلة الا أن نحمل الاولى على الاشتراط
 بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول وانفعل معا (قوله) عن المسور بن مخرمة ومروان) أي
 ابن الحكم (قالا خرج) هذه الرواية بالنسبة الى مروان مرسله لانه لا صحبة له وأما المسور فهى
 بالنسبة اليه أيضا مرسله لانه لم يحضر القصة وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن
 الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة
 كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء
 يدل على أنه عن عمر كما سألت التنبية عليه في مكانه وقد روى أبو الاسود عن عروة هذه القصة فلم
 يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها وهى كذلك في مغازى عروة بن الزبير أخرجه ابن عائذ في
 المغازى له بطولها وأخرجها الحافظ في الكليل من طريق أبي الاسود عن عروة أيضا
 مقطعة (قوله) من الحديبية) تقدم ضبط الحديبية في الحج وهى بئرسمى المكان بها وقيل شجرة
 حديداء صغرت وسمى المكان بها قال الحب الطبري الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في
 الحرم ووقع في رواية ابن اسحق في المغازى عن الزهري خرج عام الحديبية يريد زيارة البيت

رواه جاد بن سلمة عن عبيد الله
 أحسبه عن نافع عن ابن
 عمر عن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اختصره
 * (باب الشروط في الجهاد
 والمصالحة مع أهل الحرب
 وكاتبه الشروط) * حديث
 عبد الله بن محمد حدثنا عبد
 الرزاق أخبرنا معمر قال
 أخبرني الزهري قال أخبرني
 عروة بن الزبير عن المسور
 ابن مخرمة ومروان يصدق
 كل واحد منهما حديث
 صاحبه قال اخرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زمن
 الحديبية

لا يريد قتالا ووقع عند ابن سعد أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين لاهلال ذى القعدة زاد
سفيان عن الزهري في الرواية الثانية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق في بضع
عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعصرة وبعث عيناله من خراصة
وروى عبد العزيز الامامي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شبة خرج صلى الله عليه
وسلم في ألف وثمناثة وبعث عيناله من خراصة يدعى ناجية يأتيه بخبر قریش كذا سماه ناجية
والمعروف أن ناجية اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره وأما الذي بعثه عينا
لخبر قریش فاسمه بسر بن سفيان كذا سماه ابن اسحق وهو بضم الموحدة وسكون المهملة
على الصحيح وسأذكر الخلاف في تعدد أهل الحديبية في المغازي ان شاء الله تعالى (قوله حتى
اذا كانوا ببعض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يستقم بطوله
الا في هذا الموضع وبقيته عنده في المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال ونبأني
معمر عن الزهري وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان بغدير الاشطاط أتاه عينه فقال ان
قریش اجعوا لك جوعا وقد جعوا لك الاحايش وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت وما نعوذ
فقال أشيروا أيها الناس على أتروا ان أميل الى عيالهم وذراي هؤلاء الذين يريدون أن
يصدونا عن البيت فان يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين والآخر كآهم محروبين
قال أبو بكر يارسول الله خرجت عامدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد فتوجه له فن
صدنا عنه فالتنا قال امضوا على اسم الله الى ههنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه
وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأقه ابن حبان من طريقه قال قال معمر قال الزهري وكان أبو
هريرة يقول ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
وهذا القدر حذفه البخاري لارساله لان الزهري لم يسمع من أبي هريرة وفي رواية أحمد المذكورة
حتى اذا كانوا بغدير الاشطاط قريبا من عسفان اه وغدير بفتح الغين المعجمة والاشطاط
بشين معجمة وطاء من مهملة جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المشارق ووقع في
بعض نسخ أبي ذر بالطاء المعجمة فيهما وفي رواية أحمد أيضا أتروا أن نعمل الى ذراي هؤلاء الذين
أعانوهم فنصيبهم فان قعدوا قعدوا وموتوا محروبين وان يحيوا تكن عنقا قطعها الله ونحوه
لابن اسحق في رواية في المغازي عن الزهري والمراد أنه صلى الله عليه وسلم استشار أصحابه هل
يخالف الذين نصر وافر يشال الى مواضعهم فيسبي أهلهم فان جاؤ الى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد
هو وأصحابه بقریش وذلك المراد بقوله تكن عنقا قطعها الله فاشار عليه أبو بكر الصديق بترك
القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم فرجع الى رأيه وزاد أحمد
في روايته فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم يا بني الله انما جئنا معتمرين الخ والاحايش بالخاء المهملة
والموحدة وآخره معجمة واحدها أحبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزاعة بن مدركة وبنو الحرث
ابن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق من خراصة كانوا تحالفوا مع قریش قبل تحت جبل يقال له
الحبشي أسفل مكة وقيل سمو بذلك لتحببهم أي تجمعهم والتعجب والتجمع والحباشة
الجماعة وروى الفاكهي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قریش كان
على يد قصي بن كلاب واتفق الرواة على قوله فان يأتونا من الاتيان الا ابن السكيت فعنده فان

حتى اذا كانوا ببعض
الطريق

يا توباء واحدة ثم مشاة مشددة والاول اولى ويؤيده رواية أحمد بن لفظ الجحى ووقع عند ابن سعد
 وبلغ المشركين خروجه فاجمع رأيهم على صدمته عن مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة
 بينهما الام ساكنة ثم جاءهم مكة موضع خارج مكة **(قوله)** قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن
 الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة في رواية الامامى فقال له عينه هذا خالد بن الوليد بالغميم
 والغميم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير قال المحب الطبري يظهر ان المراد كراع الغميم وهو
 موضع بين مكة والمدينة اه وسياق الحديث ظاهر في انه كان قريشا من الحديبية فهو غير كراع
 الغميم الذى وقع ذكره في الصيام وهو الذى بين مكة والمدينة واما الغميم هذا فقال ابن حبيب
 هو قريب من مكان بين رابغ والخفة وقد وقع في شعر جرير والشماع بصيغة التصغير والله اعلم
 وبين ابن سعد ان خالد كان في مائتي فارس فيهم عكرمة بن ابي جهل والطليعة مقدمتها الجيش
(قوله) فخذوا ذات اليمين أى الطريق التى فيها خالد وأصحابه **(قوله)** حتى اذا هم بقترة الجيش
 فانطلق يركض نذيرا القترة بفتح القاف والمثناة الغبار الاسود **(قوله)** وسار النبي صلى الله عليه
 وسلم حتى اذا كان بالثنية في رواية ابن اسحق فقال صلى الله عليه وسلم من يخرج جناء على طريق
 غير طريقهم التى هم بها قال فحدثني عبد الله بن ابي بكر بن حزم ان رجلا من أسلم قال انابا رسول
 الله فسلكت بهم طريقا وعرا فخرجوا منها بعد ان شق عليهم وأفضوا الى أرض سهلة فقال لهم
 استغفروا الله ففعلوا فقال والذي نفسى بيده انه للخطاة التى عرضت على بنى اسرائيل فاستغفروا
 قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات اليمين بين ظهري الخضر في طريق
 تخرجه على ثنية المراد هبط الحديبية اه وثنية المرار بكسر الميم وتحقيق الراء هى طريق في
 الجبل تشرف على الحديبية وزعم الداودي الشارح انها الثنية التى أسفل مكة وهو وهم وهمى
 ابن سعد الذى سلك بهم حجة بن عمرو الاسلمى وفي رواية ابي الاسود عن عروة فقال من رجل يأخذ
 بناء عن يمين الحججة نحو سيف البحر لعلنا نطوى مسلحة القوم وذلك من الليل فنزل رجل عن دابته
 فذكر القصة **(قوله)** بركت به راحلته فقال الناس حل حل بفتح المهملة وسكون اللام كلمة يقال
 للناقة اذا تركت السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فالسكون وان أعدتها توفرت في
 الاولى وسكنت في الثانية وحكى غيره السكون فيهما والتنوين كتنظيره في مخ يجمع يقال حللت
 فلانا اذا أزيجته عن موضعه **(قوله)** فألحت بتشديد المهملة أى عادت على عدم القيام وهو من
 الاخاح **(قوله)** خلأت القصواء الخلاء بالمعجمة والمدلال بل كالحران المخيل وقال ابن قتيبة لا يكون
 الخلاء الا للنوق خاصة وقال ابن فارس لا يقال للجمل خلأ لكن ألح والقصواء بفتح القاف
 بعد هامهملة ومتاهم ناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كان طرف اذنهما مقطوعا
 والقصو قطع طرف الاذن يقال بعير أقصى وناقرة قصوى وكان القياس ان يكون بالقصر وقد
 وقع ذلك في بعض نسخ ابى ذر وزعم الداودي انها كانت لا تسبق فقيهل لها القصواء لانها بلغت
 من السبق أقصاه **(قوله)** وما ذاك لها بخلق أى بعادة قال ابن بطلان وغيره في هذا الفصل جواز
 الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طالما اغترتهم وجواز السفر وحده للحاجة
 وجواز التسكيب عن الطريق السهلة الى الوعرة للمصلحة وجواز الحكم على الشئ بما عرف
 من عادته وان جاز أن يطرأ عليه غيره فاذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها لا ينسب اليها

قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خالد بن الوليد
 بالغميم في خيل لقريش
 طليعة فخذوا ذات اليمين
 فوالله ما شعر بهم خالد حتى
 اذا هم بقترة الجيش فانطلق
 يركض نذيرا القريش وسار
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى اذا كان بالثنية التى
 يهبط عليهم منها بركت به
 راحلته فقال الناس حل
 حل فألحت فخلأوا خلأت
 القصواء خلأت القصواء
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما خلأت القصواء
 وما ذاك لها بخلق ولكن

ويرد على من نسبته اليها ومعدرة من نسبته اليها من لا يعرف صورة حاله لان خلاص القصص اولها
خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحا ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم
في ظنهم قال وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه
ما يدل على الرضا بذلك لانهم قالوا اجل حل فزحروها بغير اذن ولم يعاتبهم عليه **(قوله حبسها**
حابس الفيل) زاد اسحق في روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس
الفيل عن دخولها وقصة الفيل مشهورة ستأتي الإشارة اليها في مكانها ومناسبة ذكرها أن
الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدتهم قریش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد ينضى الى
سفك الدماء ونهب الاموال كما لو قدر دخول الفيل واصحابه مكة لكن سبق في علم الله تعالى في
الموضحين انه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويستخرج من أصلهم ناس يسلمون ويجاهدون
وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طرق
العدابة مكة لما أمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار اليه تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون
الآية ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي حابس الفيل على الله تعالى فقال المراد
حبسها أمر الله عز وجل وتعقيب يانه يجوز اطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس
الفيل وانما الذي يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه كذا أجاب ابن المنير وهو
مبنى على الصحيح من أن الاسماء توقيفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقهاء لم يحل المنع ما لم يرد
نص بما يشترط منه بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص فيجوز تسميته الواق
لقوله تعالى ومن تق السيات يومئذ فقد رحمته ولا يجوز تسميته البناء وان ورد قوله تعالى
والسما بنيناها بأيد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وان اختلفت الجهة
الخاصة لان أصحاب الفيل كانوا على باطل محض واصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض لكن
جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق
فلامعنى الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي عن معنى قال الخطابي معنى تعظيم
حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجنوح الى المسالمة والكف عن اراقة الدماء
واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وفيه نظر
(قوله والذي ننسى بيده) فيه تأكيد القول باليقين فيكون أدعى الى القبول وقد حفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدى **(قوله لا يسألونني**
خطبة) بضم الخاء المجهمة أي خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) أي من ترك القتال في الحرم ووقع
في رواية ابن اسحق يسألونني فيها صلة الرحم وهي من جملة حرمت الله وقيل المراد بالحرمت حرمة
الحرم والشهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عظموا الاحرام ما صدوه **(قوله)** لا أعطيهم
اياها أي أجبتهم اليها قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال ان شاء الله مع أنه مأثور
به في كل حالة والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال وتعقب
بانه تعالى قال في هذه القصة لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين فقال ان شاء الله مع تحقق
وقوع ذلك تعلما وارشادا فالاولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة
قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكية اذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة

حبسها حابس الفيل ثم
قال والذي ننسى بيده
لا يسألونني خطبة يعظمون
فيها حرمت الله الا أعطيهم
اياها

(قوله ثم زجرها) أي الناقة (فوثبت) أي قامت (قوله فعديل عنهم) في رواية ابن سعد فولى راجعا وفي رواية ابن اسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بال وادي من ماء تنزل عليه (قوله على غد) بفتح المثلثة والميم أي حفيرة فيها ماء مستودأى قليل وقوله قليل الماء تاكيد لدفع توهم أن يراد لغة من يقول ان التمد الماء الكثير وقيل التمد ما ينظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف (قوله تبرضه الناس) بالموحدة والتشديد والاضاد المعجمة هو الاخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين هو جمع الماء بالكفين وذ كرأبو الاسود في روايته عن عروة وسبقت قريش الى الماء فنزلوا عليه ونزل النبي صلى الله عليه وسلم الحديدية في حر شديد وليس بها الا بئر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام من الالباب وقال ابن التين بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أي لم يتركوه يلبث أي يقيم (قوله وشكى) بضم أوله على البناء للجهول (قوله فانتزع سهمان من كتاته) أي أخرج سهمان من جعبته (قوله ثم أمرهم) في رواية ابن اسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم وأخرج ابن سعد عن طريق سلمة بن الأكوع وفي رواية ناجية بن الأعم قال ابن اسحق وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي عن طريق خالد بن عباد الغفاري قال انا الذي نزلت بالسهم ويمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره وسبقنا في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديدية أنه صلى الله عليه وسلم جلس على البئر ثم دعا بناة فضمض ودعا الله ثم صب فيه ثم قال دعوها ساعة ثم انهم ارتووا وبعيد ذلك ويمكن الجمع بان يكون الامر ان معا وفعاء وقدر وى الواقدي عن طريق أوس بن خولى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في الدلو ثم أفرغ فيه واقتزع السهم فوضعه فيها وهكذا ذكر أبو الاسود في روايته عن عروة أنه صلى الله عليه وسلم تضمض في دلو وصبه في البئر ونزع سهمان من كتاته فالتقاء فيها ودعا ففارت وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال عطش الناس بالحديدية وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها فجعل الماء يفور من بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه وسبقنا في أول غزوة الحديدية حديث زيد بن خالد أنهم أصابهم مطر بالحديدية الحديث وكان ذلك وقع بعد القصتين المذكورتين والله أعلم (قوله يحيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أي ينور وقوله بالرى بكسر الراء ويجوز فتحها وقوله صدره وأعنه أي رجعوا ورا بعد وردهم زاد ابن سعد حتى اغترفوا بآبائهم جلوسا على شفير البئر وكذا في رواية أبي الاسود عن عروة (قوله فيبيناهم) في رواية الكشي في فيبيناهم (كذلك اذ جاء بديل) بالموحدة والتصغير أي ابن ورقاء بالقاف والمتصحى مشهور (قوله في نفر من قومه) سمى الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية وفي رواية أبي الاسود عن عروة منهم خارجة بن كرز ويزيد بن أمية (قوله وكانوا عيبة نصح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها أي أنهم موضع النصح له والامانة على سره ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبهه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان

ثم زجرها فوثبت قال فعديل عنهم حتى نزل باقضى الحديدية على غد قليل الماء تبرضه الناس تبرضا فلم يلبثه الناس حتى نزحوه وشكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العطش فانتزع سهمان من كتاته ثم أمرهم أن يجعلاوه فيه فوالله ما زال يحيش لهم بالرى حتى صدره وأعنه فبينما هم كذلك اذ جاء بديل ابن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة وكانوا عيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة

الجنس لان خراعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المشاة هي مكة وما حولها وأصلها من
 التهم وهو شدة الحر وركود الريح زاد ابن اسحق في روايته وكانت خراعة عيبة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مسلمها ومشرکہا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ووقع عند الواقدي أن يديلا قال
 للنبي صلى الله عليه وسلم لقد غزت ولا سبلا ح معك فقال لم نجى لقتال فتسكلم أبو بكر فقال له
 بديل أنا لا أتهم ولا قومي اه وكان الاصل في موالاة خراعة للنبي صلى الله عليه وسلم أن بنى هاشم
 في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خراعة فاستقرت واعلى ذلك في الاسلام وفيه جواز استنصاح بعض
 المعاهدين وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بآثارهم أهل الاسلام على
 غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستفاد منه جواز استنصاح بعض مالوك العدو واستظهاره على
 غيرهم ولا يعتد ذلك من موالاة الكفار ولا موادة اعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة
 جمعهم وانكنا بعضهم ببعض ولا يلز من ذلك جواز الاستعانة بالمشرکين على الاطلاق (قوله)
 فقال انى تركت كعب بن لؤى وعامر بن لؤى) انما اقتصر على ذكر هذين لكون قريش الذين
 كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهم ما بقي من قريش بنو أسامة بن لؤى وبنو عوف بن لؤى ولم يكن
 بمكة منهم أحد وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن فهر قال هشام
 ابن الكلبي بنو عامر بن لؤى وكعب بن لؤى هما الصريحان لاشك فيهما بخلاف أسامة وعوف
 أى فقيهما الخلف قال وهم قريش البطاح أى بخلاف قريش الظواهر وقد وقع في رواية أبي المبيع
 وجمعوا لك الا حاشي بجماعهم له وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من الحبش وهو الجمع
 (قوله نزلوا أعداد مياه الحديبية) الاعداد بالفتح جمع عتبال كسر والتشديد وهو الماء الذى
 لا انقطاع له وغنل الداودى فقال هو موضع بمكة وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه
 كثيرة وان قريش اسبقوا الى النزول عليها فلها هذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمدد المذكور
 (قوله ومعهم العوذ المطافيل) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها سمجة جمع عائد وهو الناقة
 ذات اللبن والمطافيل الامهات اللاتي معها أطفالها يريد أنهم خرجوا معهم بنوات الالبان من
 الابل ليتزودوا بالبانها ولا يرجعوا حتى ينعوه أو كفى بذلك عن النساء سمعن الاطفال والمراد
 أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل
 ارادة المعنى الاعم قال ابن فارس كل انى اذا وضعت فهى الى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كانت
 سميت بذلك لانها تعود ولدها وتلزم الشغل به وقال السهيلي سميت بذلك وان كان الولد هو الذى
 يعود بها لانها تعطف عليه بالشفقة والحنو كما قالوا تجارة رابحة وان كانت مربوحا فيها ووقع
 عند ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (قوله نكثهم) بنكث أوله وكسر الهاء أى
 أبلغت فيهم حتى أضعفت قوتهم واما أضعفت أموالهم (قوله ماددتهم) أى جعلت
 بيني وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها (قوله ويخلوا بيني وبين الناس) أى من كفار
 العرب وغيرهم (قوله فان أظهر فان شاؤا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فان ظهر غيرهم على
 كفاهم المؤنة وان أظهر أنا على غيرهم فان شاؤا أطاعوني والا فلا تنقضى مدة الصلح الا وقد جوا
 أى استراحوا وهو بفتح الجيم وتشديد الميم المضهومة أى قوا ووقع في رواية ابن اسحق وان لم
 يفعلوا قاتلوا وبهم قوة وانما رد الامر مع أنه جازم بان الله تعالى سينصره ويظهر لموعد الله

فقال انى تركت كعب بن
 لؤى وعامر بن لؤى نزلوا
 أعداد مياه الحديبية ومعهم
 العوذ المطافيل وهم
 مقاتلون وصناديق عن
 البيت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما لم نجى
 لقتال أحد ولكنا جئنا
 معتمرين وان قريشا قد
 نكثهم الحرب وأضررت بهم
 فان شاؤا ماددتهم مدة
 ويخلوا بيني وبين الناس
 فان أظهر فان شاؤا أن
 يدخلوا فيما دخل فيه
 الناس فعلموا والا فقد جوا
 وان هم أبوا فوالذى نفسى
 بيده لا قاتلهم على أمرى
 هذا

تعالى له بذلك على طريق التزل مع الخصم وفرض الامر على ما زعم الخصم ولهذه التسكئة حذف القسم الاول وهو التصريح بظهور غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه فان اصابوني كان الذي ارادوا ولا بن عائد من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك الذي يتبعون فالظاهر ان الحذف وقع من بعض الرواة تأدياً **(قوله حتى تنفرد سالفتي)** السالفة بالمهملة وكسر اللام بعدها فاصفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفرد مقدمة عنقه وقال الداودي المراد الموت أي حتى أموت وأبقى منفرداً في قبري ويحتمل أن يكون أراد أنه يقتل حتى تنفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنير لعلي صلى الله عليه وسلم أنه بالادنى على الاعلى أي ان لي من القوة بالله والحول به ما يقتضي ان أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى **(قوله ولينفذن)** بضم أوله وكسر الفاء أي لمضين الله أمره في نصر دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتبسيه على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض وفي هذا الفصل التذب الى صلة الرحم والابقاء على من كان من أهلها وبذل النصيحة للقرابة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والثبات في تنفيذه حكم الله وتبليغ أمره **(قوله فقال بديل سأبلغهم ما تقول)** أي فاذن له **(قوله فقال سقهاؤهم)** سمى الواقدي منهم عكرمة بن أبي جهل والحكم بن أبي العاص **(قوله فخذتهم بما قال)** زاد ابن اسحق في روايته فقال لهم بديل انكم تعجلون على محمد انه لم يأت لقتال انما جاء معمرافاتهم وه أي اتهم وابدل لانهم كانوا يعرفون ميله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ان كان كما تقول فلا يدخلها علينا عروة **(قوله فقام عروة)** في رواية أبي الاسود عن عروة عند الحاك في الاكليل والبيهقي في الدلائل وذ ك ذلك ابن اسحق أيضاً من وجه آخر قالوا لما نزل صلى الله عليه وسلم بالحديدة أحب أن يعث رجلا من أصحابه الى قريش يعلمهم بأنه انما قدم معتمرا فدعا عمر فاعترضه بأنه لا عشيبة له بمكة فدعا عثمان فارسله بذلك وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بان الفرج قريب فاعلمهم عثمان بذلك فعمله أبا بن سعيد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون هنيأ لعثمان خلص الى البيت فطاف به دونه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ظني به أن لا يطوف حتى يطوف معافا كان كذلك قال ثم جاء عروة بن مسعود فذكر القصة وفي رواية ابن اسحق ان محجي عروة كان قبل ذلك وذ كرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري وكذا أبو الاسود عن عروة قبل قصة محجي سهيل بن عمرو قاله أعلم **(قوله فقام عروة بن مسعود)** أي ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة المكسورة بعد ما موحدة الثقي ووقع في رواية ابن اسحق عند أجد عروة بن عمرو بن مسعود والصواب الاول وهو الذي وقع في السيرة **(قوله أستم بالولد وأست بالوالد قالوا بلى)** كذا الابن ذروا غيره بالعكس أستم بالولد وأست بالولد وهو الصواب وهو الذي في رواية أجدوا بن اسحق وغيرهما وزاد ابن اسحق عن الزهري ان أم عروة هي سبعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فاراد بقوله أستم بالوالد انكم حتى قد ولدوني في الجملة لكون أمي منكم وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبي ذر فقال أراد بقوله أستم بالولد أي أتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد قال ولعله كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم **(قوله استنقرت أهل عكاظ)** بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره مبهمة أي دعوتهم الى نصركم

حتى تنفرد سالفتي ولينفذن
الله أمره فقال بديل
سأبلغهم ما تقول قال
فانطلق حتى أتى قريشا قال
انا قد جئناكم من هذا الرجل
وسمعناه يقول قولا فان
سئتم أن تعرضه عليكم فعلنا
فقال سقهاؤهم لا حاجة لنا
أن نخبرنا عنه بشئ وقال
ذو الرأى منهم هات ما سمعته
يقول قال سمعته يقول
كذا وكذا فخذتهم بما قال
النبي صلى الله عليه وسلم
فقام عروة بن مسعود فقال
أي قوم أستم بالولد وأست
بالوالد قالوا بلى قال فهمل
تهموني قالوا لا قال أستم
تعلمون أني استنقرت أهل
عكاظ

(قوله فلما بلعوا) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحين ثم مهملة مضمومة أى امتنعوا والتبج
التمنع من الاجابة وبلغ الغريم اذا امتنع من اداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا لصادق ما أنت
عندنا عنهم (قوله قل عرض عليكم) في رواية الكشميهني لكم (خطة رشدا) بضم الخاء المعجمة
وتشديد المهملة والراء بضم الراء وسكون المعجمة وبفتحهما أى خصلة خير وصلاح وانصاف
وبين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم
العنيف على من يحيى من عند المسلمين (قوله ودعوني آتة) بالمد وهو مجزوم على جواب الامر
وأصله آتته أى آجئ اليه (قالوا آتته) بالف وصل بعدها همزة سا كنة ثم مشناة مكسورة ثم هاء
سا كنة ويجوز كسرها (قوله فحوا من قوله لبيد) زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت يريد حربا
(قوله فقال عروة عند ذلك) أى عند قوله لآتاتناهم (قوله اجتاحت) بجمع ثم مهملة أى أهلك أصله
بالكلية وحذف الجزء من قوله وان تمكن الاخرى تادى بامع النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى وان
تسكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا وقوله فاني والله لا أرى وجوها الخ كالتعليل لهذا القدر
المحذوف والحاصل أن عروة رد الامر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه ان غلب
وذهاب أصحابه ان غلب لكن كل من الامرين مستحسن شرعا كما قال تعالى قل هل تربصون
بنا الا احدى الحسنين (قوله أشوبا) بتقديم المعجمة على الواو كذا اللاد كنز وعليها اقتصر صاحب
المشارك ووقع لآت ذرعن الكشميهني أو شوبا بتقديم الواو والاشواب الاخلاط من أنواع شتى
والاوباش (٣) الاخلاط من السفلة فالأوباش أخص من الاشواب (قوله خديقا) بالحاء المعجمة
والقاف أى حثيقا وزنا ومعنى ويقال خليق للواحد والجمع ولذلك وقع صفة الاشواب (قوله
ويدعوك) بفتح الدال أى يتركوك في رواية أبي الميخ عن الزهري عنده من سمته وكأني بهم لو قد
لقيت قريشا قد أسألوك فتوخذا أسيرا فاقى شئ أشد عليك من هذا وفيه أن العادة جرت أن
الجيوش الجمعة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأنفون الفرار في
العادة وما درى عروة أن موادة الاسلام أعظم من موادة القرابة وقد ظهر له ذلك من مباغاة المسلمين
في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى (قوله فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن اسحق وأبو بكر
الصديق خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعده فقال (قوله امصص بظلال) زاد ابن عائد
من وجه آخر عن الزهري وهى أى اللات طاغية التى يعبد أى طاغية عروة وقوله امصص بالف
وصل ومهملةين الاولى مفتوحة بصيغة الامر وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد
الاولى وخطأها والبطر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الختان في فرج المرأة
واللات اسم أحد الاصنام التى كانت قريش وثقيف يعبدونها وكانت عادة العرب الشتم بذلك
لكن بالنظر الام فإراد أبو بكر المباغاة في سب عروة باقامة من كان يعبد مقام أمه وحله على ذلك
ما أغضب به من نسبة المسلمين الى الفرار وفيه جواز النطق بما يستبشع من الانفاط لارادة زجر
من يدا منه ما يستحق به ذلك وقال ابن المنير في قول أبي بكر تخسيس للعدو وتكذيبهم وتعرض
بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بانها لو كانت بتا السكان لها
ما يكون للانات (قوله أنحن نفتر) استفهام انكار (قوله من ذا قالوا أبو بكر) في رواية ابن
اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبي قحافة (قوله أما) هو حرف استفتاح وقوله والذي

فلما بلعوا على جئتكم يا هلى
ولدى ومن أطاعنى قالوا
بلى قال فان هذا قد عرض
عليكم خطة رشدا قبلوها
ودعوني آتة قالوا آتته
فاتاه فجعل يكلم النبي صلى
الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم فحوا من
قوله لبيد فقال عروة عند
ذلك أى محمد أرايت ان
استأصلت أمر قومك هل
سمعت بأحد من العرب
اجتاح أهله قبلك وان تسكن
الاخرى فاني والله لا أرى
وجوها واني لا أرى أشوبا
من الناس خديقا أن يفتروا
ويدعوك فقال له أبو بكر
رضي الله عنه امصص بظر
اللات أنحن نفتر عنه ونده
فقال من ذا قالوا أبو بكر
قال أما والذي

(٣) قوله والاوباش الاخلاط
الخ كذا بالاصل فسر هذه
اللفظة ولم يصرح بانها
رواية وقد سرح القسطلاني
بذلك اه محصيه

نفسى بيده يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب (قوله لولايد) أى نعمة وقوله لم أجرك بها أى لم أكافئك بها زاد ابن اسحق ولكن هذه بها أى جازاه بعدم اجابته عن شقه بيده التى كان أحسن اليه بها وبين عبد العزيز الامامى عن الزهرى فى هذا الحديث أن البدالمذكورة ان عروة كان يحمل بديقه فاعاناه أبو بكر فى ابعون حسن وفى رواية الواقدي عشر قلائص (قوله قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف) نية جواز القيام على رأس الامير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من ترهيب العدو ولا يعارضه النهى عن القيام على رأس الخالس لان محله ما اذا كان على وجه العظمة وانكبر (قوله فكما تكلم) فى رواية السرخسى وانكشمتى فكما كلفه أخذ بلحيته وفى رواية ابن اسحق فجعل يتناول الحية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه (قوله والمغيرة بن شعبة قائم) فى مغازى عروة بن الزبير رواية أبى الاسود عنه ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلا لبس لأمته وجعل على رأسه المغنر المستخفي من عروة عمة (قوله بنعل السيف) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها (قوله آخر) فعل أمر من التأخير زاد ابن اسحق فى روايته قبل أن لاتصل اليك وزاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك أن يمس وفى رواية ابن اسحق فيقول عروة ويحك ما أظفك وأغظك وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل الحية من يكلمه ولا سيما عند الملاطشة وفى الغالب انما يصنع ذلك النظير بالنظير لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم يعضى لعروة عن ذلك استمالته وتأنى والمغيرة عنه اجلا لا للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما (قوله فقال من هذا قال المغيرة) وفى رواية أبى الاسود عن عروة فلما أكرام المغيرة مما يقرع يده غضب وقال ليت شعرى من هذا الذى قد آذاني من بين أصحابك والله لا أحسب فيكم ألأهم منه ولا أشرم منزلة وفى رواية ابن اسحق فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة وكذا أخرجه ابن أبى شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح وأخرجه ابن حبان (قوله أى غدر) بالمهجة يوزن عمر معدول عن غادر مبالغة فى وصفه بالغدر (قوله ألت أى فى غدرتك) أى ألت أسعى فى دفع شر غدرتك وفى مغازى عروة والله ما غسلت يدي من غدرتك لقد أدورثنا العداوة فى ثقيف وفى رواية ابن اسحق وهل غلست سؤأتك الا بالامس قال ابن هشام فى السيرة أشار عروة به هذا الى ما وقع للمغيرة قبل اسلامه وذلك انه خرج مع ثلاثة عشر نفسا من ثقيف من بنى مالك فغدر بهم وقتلهم وأخذ أموالهم فتهايج القرية بنوا مالك والاحلاف رهط المغيرة فسمى عروة بن مسعودهم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفسا واصطلحوا وفى القصة طول وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة وحاصلها انهم كانوا اخرجوا زائر بن المقوقس بمصر فأحسن اليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا واناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم (قوله أما الاسلام فاقبل) بلفظ المتكلم أى أقبله (قوله وأما المال فلت منه فى شئ) أى لا تعرض له لكونه أخذه غدرًا ويستفاد منه انه لا يحل أخذ أموال الكفار فى حال الأمن غدرًا لان الرفقة يصطحبون على الامانة والامانة تؤدى الى أهلها مسلما كان أو كافرا وان أموال الكفار انما تحل بالمحاربة والمغالبة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك المال فى يده

نفسى بيده لولايد كانت لك عندي لم أجرك بها لاجبتك قال وجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكما تكلم كلمة أخذ بلحيته والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغنر فكما أهوى عروة بيده الى الحية النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بيده بنعل السيف وقال له أخر يدك عن الحية رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع عروة رأسه فقال من هذا قال المغيرة بن شعبة فقال أى غدر ألت أسعى فى غدرتك وكان المغيرة صحب قوما فى الجاهلية فقتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال النبي صلى الله عليه عليه وسلم أما الاسلام فاقبل وأما المال فلت منه فى شئ ثم ان عروة

جعل يرمق أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوالله ما تنخم رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده واذا أمرهم ابعدوا أمره واذا توضع كادوا يقتلون على وضوءه واذا تكلوا خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون اليه النظر (٢٥٠) تعظيما له فراجع عروة الى أصحابه فقال أي قوم والله لقد وفدت على الملوك

ووفدت على قصر وكسرى والنجاشي والله ان رأيت ما كلفني يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم محمد والله ان يتنخم نخامة الا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده واذا أمرهم ابعدوا أمره واذا توضع كادوا يقتلون على وضوءه واذا تكلوا خفضوا أصواتهم عنده وما يحدون النظر اليه تعظيما له والله قد عرض عليكم خطة رشدا فاقبلوها فقال رجل من بني كنانة دعوني آتية فتالوا الله فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن فابعثوه الله فبعثت له واستقبل الناس يلبون فلما رأى ذلك قال سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء أن يصدوا عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال رأيت البدن قد قلت وأشعرت فما أرى أن يصدوا عن البيت فقام

لا يمكن أن يدعى قومه فيرد اليهم أم واللهم ويستناد من ان قصة ان الحربي اذا أتاف مال الحربي لم يكن عليه ضامن وهذا أحد الوجهين للشافعية (قوله ٣ جعل يرمق) بضم الميم أي يلحظ (قوله) فذلك بها وجهه وجلده زاد ابن اسحق ولا يستقط من شعره شيء الا أخذوه وقوله وما يحدون بضم أوله وكسر الميم أي يديعون وفيه طهارة للتخاسة والشعر المنفصل والتبرك بنفصلات الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة في ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك إشارة منهم الى الرد على ما خشيهم من فرارهم وكأنهم قالوا باسان الحال من يحب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هم أشد ان تباطاه وبدينه ونصره من القبائل التي يراى بعضهم ابعضا بمجرد الرحم فيستناد منه جواز التوصل الى المتصود بكل طريق سائغ (قوله) ووفدت الى قصر هو من الخاص بعد العام وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان وفي مرسل على بن زيد عند ابن أبي شيبة فقد عروة أي قوم اني قد رأيت الملوك ما رأيت مثل محمد وما دونه ولا يكن رأيت الهدى معك وفاؤا ما أراكم الاستصباحكم فارعدوا نصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروة بن مسعود من الثوائد ما يدل على جودة عقله ويتنظمه وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره ومراعاة أمور ووردع من جنبا عليه بتقول أو فعل والتبرك بآثاره (قوله) فقال رجل من بني كنانة في رواية الامامي فقام الحليس بمسنتين مصغر وسمى ابن اسحق والزبير بن بكار أباه علقمة وعوم بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رؤس الاحابيش وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق بن خزاعة والقارة وهم بنو الهون بن خزينة وفي رواية الزبير بن بكار أبي الله أن تحج لحلم وجسداه وكندة وجيروينع ابن عبد المطالب (قوله) قابعته وحاله أي أثيروهها دفعة واحدة وزاد ابن اسحق فلما رأى الهدى يسبيل عليه من عرض الوادي بثلاثة قد جس عن محله رجوع ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في مغازي عروة عند الحاك فصح الحليس فقال هلك قريش ورب الكعبة ان القوم انما أتوا عمارا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجل يا أخا بني كنانة فاعلمهم بذلك فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد (قوله) فما أرى أن يصدوا عن البيت زاد ابن اسحق وغضب وقال يا معشر قريش ما على هذا عاقداكم أي صدعن بيت الله من جاء معظما له فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ لا نفسمنا من رذني وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب وانظها ارادة الشيء والمقصود غيره وفيه ان كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمان الاحرام والحرم وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكاً منهم ببقايا من دين ابراهيم عليه السلام (قوله) فقام رجل منهم يقال له مكرز بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعد هازي ابن حفص زاد ابن اسحق ابن الاخيف وهو بالمعجبة ثم التحنائية ثم النما وهو من بني عامر بن لؤي ووقع بخط ابن عبدة

التسابة

رجل منهم يقال له مكرز بن حفص فقال دعوني آتية فتالوا الله فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز

٣ قوله جعل يرمق) في نسخة التي بأيدينا كاترى بالهامش فلعل ما في الشراح رواية ٨

التسابة بفتح الميم ومخط يوسف بن خليل الحافظ بضعها وكسر الراء والاول المعتمد (قوله وهو رجل فاجر) في رواية ابن اسحق غادر وهو أرحم فاني ما زلت متعجباً من وصفه بالنجور مع انه لم يقع منه في قصة الحديبية فجور ظاهر بل فيها ما يشهد بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة أبي جندل الى ان رأيت في مغازي الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش كيف تخرج من مكة وبنوا كنانة خلفنا لا تأمنهم على ذرارينا قال وذلك ان حفص بن لاخيف يعني والد مكرز كان له ولد وضيقة له رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش فتكلمت قريش في ذلك ثم اصطالحوا بعد ام مكرز بن حفص بعد ذلك على عامر بن زيد سيد بني بكر غرة فقتله فنفرت من ذلك كنانة فخافت وقعة بدر في أثناء ذلك وكان مكرز صغيراً فابا الجندري ذكر الواقدي أيضاً انه أراد أن يبيت المسلمين بالحديبية فخرج في خمسين رجلاً فاخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانفلت منهم مكرز فكانت له صلى الله عليه وسلم أشار الى ذلك (قوله ان جاء سهيل بن عمرو) في رواية ابن اسحق فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا اذهب الى هذا الرجل فصالحه قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أريدت قريش الصلح حين بعثت هذا (قوله قال معمر فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ) هذا موصول الى معمر بالاسناد المذكور أقول لا وهو مرسل ولم أقف على من وصله يذكر ابن عباس فيه لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليصالحوه فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلاً قال قد سهل لكم من أمركم بالطبراني نحوه من حديث عبد الله بن المسائب (قوله قال معمر قال الزهري) هو موصول بالاسناد الاول الى معمر وهو بقبية الحديث وانما انترض حديث عكرمة في إثباته (قوله فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً) في رواية ابن اسحق فلما انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يجرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وان يأمن الناس بعضهم بعضاً وأن يرجع عنهم عاصيتهم هذا * (تنبيه) * هذا القدر الذي ذكره ابن اسحق انه مدة الصلح هو المعتمد وبه جزم ابن سعد وأخرجه الحاكم من حديث علي نفسه ووقع في مغازي ابن عائد في حديث ابن عباس وغيره انه كان سنتين وكذا وقع عند موسى بن عقبة ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن اسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عائد وغيره هي المدة التي انتهت امر الصلح فيها حتى وقع نقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي وأما ما وقع في كامل ابن عدي ومستدرك الحاكم والوسط للطبراني من حديث ابن عمر ان مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين فقبيل لا تجاوز أربع سنين وقيل ثلاثا وقيل سنتين والاول هو الراجح والله أعلم (قوله فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب) هو علي بنه اسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فقيامه بملق هذا الفصل من هذه القصة وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي ان شاء الله تعالى وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن

وهو رجل فاجر فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيبتهما هو يكلمه ان جاء سهيل بن عمرو قال معمر فأخبرني أيوب عن عكرمة انه لما جاء سهيل بن عمرو قال النبي صلى الله عليه وسلم قد سهل لكم من أمركم قال معمر قال الزهري في حديثه فجاء سهيل بن عمرو فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتاباً فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل أما الرحمن فوالله ما أدري ما هي ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب فقال المسلمون والله لا نكتبها الا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب باسمك اللهم ثم قال

سهيل بن عمرو عن أبيه الكتاب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة انتهى ويجمع بان أصل كتاب الصلح
 بخط علي كما هو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ومن الاوهام ما ذكره عمر بن
 شبة بعد ان حكى ان اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقرش علي بن أبي طالب من طرق ثم أخرج
 من طريق أخرى ان اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حدثنا ابن عائشة بن يدين بن عبد الله بن محمد
 التيمي قال كان اسم هشام بن عكرمة بغيضا وهو الذي كتب الصحيفة فسلت يده فسماه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هشاما (قلت) وهو غلط فاحش فان الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي
 التي اتفقت عليها قرش لما حصر وابعى هشام في الشعب وذلك عكس قبل الهجرة والقصة مشهورة
 في السيرة النبوية فتوهم عمر بن شبة ان المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية
 وليس كذلك بل بينهما نحو عشرين سنين وانما كتبت ذلك هنا خشية أن يغتر بذلك من لا معرفة له
 في معتقده اختلافا في اسم كاتب القصة بالحديبية وباللغة التوفيق (يولد هذا ما قاضي) بوزن فاعل
 من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه
 معتلا بخشية أن يظن فيها أنها نائية عنه عليه الخطابي (قوله لا تتحدث العرب انا أخذنا ضغطة)
 بضم الضاد وسكون الغين المجتمين ثم طاء مهملة أي قهر أو في رواية ابن اسحق انه دخل علينا
 عنوة (قوله فقال سهيل وعلى أنه لا يأتيك منار جل وان كان على دينك الارردته اليسا) في
 رواية ابن اسحق على انه من أتى محمد من قرش بغير اذن وليه رده عليهم ومن جا قرش ما من يتبع
 محمد الم يردوه عليه وهذه الرواية تهم الرجال والنساء وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل
 عن الزهري بلفظ ولا يأتيك منا أحد وسبب آتى البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل دخل في هذا
 الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيمن أولم يدخلن الا بطريق العموم فخص من وزاد ابن اسحق في قصة
 الصلح بهذا الاستاد وعلى أن بيننا عيبة مكثوفة أي أمر أطوي في صدور سلمية وهو إشارة الى ترك
 المواخذة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرهما والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم وقال ابن
 اسحق في حديثه وانه لا اسلال ولا اغلال أي لا سرقة ولا خيانة فالاسلال من السلة وهي السرقة
 والاغلال الخيانة تقول أغل الرجل أي خان أما في الغنمة فيقال غل بغسيرا ألف والمراد أن يامن
 بعضهم من بعض في تنووسهم وأموالهم سرا وجهرا وقيل الاسلال من سل السيوف والاغلال
 من اابس الدروع ورواه أبو عبد الله قال ابن اسحق في حديثه وانه من أحب أن يدخل في عقد محمد
 وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قرش وعهدهم دخل فيه فتوالت خراعة فقالوا
 نحن في عقد محمد وعهده وتوالت بنو بكر فتوالوا نحن في عقد قرش وعهدهم وأنت ترجع عنا عامك
 هذا فلا تدخل مكة علينا وأنه اذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك فأقت بها ثلاثا
 معك سلاح الراكب السيوف في القرب ولا تدخلها بغيره وهذه القصة سيأتي مثلها في حديث البراء
 ابن عازب في المغازي قال ابن اسحق في حديثه فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب الكتاب
 هو وسهيل بن عمرو واذ جاء أبو جندل بن سهيل فذكر ان قصة (قوله قال المسلمون سبحان الله كيف
 يرد) في رواية عقيل الماضية أول الشروط وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه لا يأتيك منا أحد وان كان على دينك الارردته اليسا وخليت بيننا وبينه فذكره المؤمنون
 ذلك وامتنعوا منه وأتى سهيل الا ذلك فكاتبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فرد يومئذ ابا

هذا ما قاضي عليه محمد
 رسول الله فقال سهيل والله
 لو كنا نعلم أنك رسول الله
 ما صددناك عن البيت ولا
 قاتلناك ولكن اكتب
 محمد بن عبد الله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم والله اني
 لرسول الله وان كذبتوني
 اكتب محمد بن عبد الله
 قال الزهري وذلك لقوله
 لا يسألوني خطبة يعظمون
 فيها حرمت الله الا أعطيتهم
 اياها فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم على أن تخلوا بيننا
 وبين البيت فتطوف به
 فقال سهيل والله لا تتحدث
 العرب انا أخذنا ضغطة
 ولكن ذلك من العام المقبل
 فكتب فقال سهيل وعلى
 أنه لا يأتيك منار جل وان
 كان على دينك الارردته
 اليسا قال المسلمون سبحان
 الله كيف يرد الى المشركين
 وقد جاء مسلما

جندل الى أبيه سهيل بن عمرو ولم يأت به أحد من الرجال في تلك المدة الا ردده وقابل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سياتي وسمى الواقدي عن ذلك أيضاً أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسياق في المغازي ان سهيل بن خنيفة كان ممن أنكر ذلك أيضاً ولمسلم من حديث أنس بن مالك ان قرينا صالحا لقت النبي صلى الله عليه وسلم على انه من جاء منكم لم يردده عليكم ومن جاءكم من ردده فاقوه اليما فقالوا يا رسول الله ان كتب هذا قال نعم انه من ذهب منا اليهم فأبعدهم الله ومن جاء منهم اليما فسيجعل الله له فرجا ومخرجا و زاد أبو الاسود عن عروة هنا ولا بن عائذ عن حديث ابن عباس فحجوه فلما لان بعضهم لبعض في الصلح وهم على ذلك اذرى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر فتصايح الفريقان وارتهن كل من الفريقين من عندهم فارتهن المشركون عثمان ومن أتاهم من المسلمين وارتهن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا ينزروا وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله فأرسلوا من كان منهم ثم نادوا الى المواعدة وأنزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم الآية وسياق في غزوة الخديجة بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف في عدد من بايع وفي سبب البيعة ان شاء الله تعالى **(قوله)** فبينما هم كذلك اذ دخل أبو جندل بالجيم والنون وزن جعفر وكان اسمه العاصي فتركه لما أسلم وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدوا ففر منهم الى المسلمين ثم كان معهم بالخديجة ووهبهم من جعلهم مائة احد او قد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبي جندل عدة وأما أبو جندل فكان حبس بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما في حديث الباب وفي رواية ابن اسحق فان الصحيفة لتكتب اذ طلع أبو جندل بن سهيل وكان أبوه حبسه فأقلت وفي رواية أبي الاسود عن عروة وكان سهيل أو ثقته وسجنه حين أسلم فخرج من السجن وتكسب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه **(قوله)** يرسف) بفتح أوله ونهم المهملة وبالفاء أى يمشى مشيا بطيئا بسبب القيد **(قوله)** فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيت عليه ان ترده الى زاد ابن اسحق في روايته فقام سهيل بن عمرو الى أبي جندل فضرب وجهه وأخذ يلبسه **(قوله)** انالم نقض الكتاب) أى لم تفرغ من كتابته **(قوله)** فاجزه لي) بصيغة فعل الامر من الاجازة أى امض لي فعلى فيه فلا أرد له ذلك وأستثنيه من القضية ووقع في الجمع للحميدى فاجزه بالراء ورجح ابن الجوزى الزاى وفيه ان الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والشهادة ولاجل ذلك أمضى النبي صلى الله عليه وسلم سهيل الامر في ردائه اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم تطف معه بقوله لم نقض الكتاب بعد رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقرينة لكونه ولده فلما أصر على الامتناع تركه له **(قوله)** قال مكرز بل) كذا اللاد كثر بلفظ الاضراب وللكشميهنى بلى ولم يذكروا ما أجاب به سهيل مكرز في ذلك قيل في الذي وقع من مكرز في هذه القصة اشكال لانه خلاف ما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم من الفجور وكان من الطاهر ان يساءل سهيلا على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك وأجيب بان الفجور حقيقة ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادرا أو قال ذلك نقفا وفي باطنه خلافه أو كان مع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره وزعم بعض الشراح ان سهيلا لم يجب سؤاله لان مكرز لم يكن

فبينما هم كذلك اذ دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيوده وقد خرج من أسفل مكة حتى رى بنفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضيت عليه أن ترده الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم انالم نقض الكتاب بعد قال فوالله اذا لم أقض لك على شيء أبدا قال النبي صلى الله عليه وسلم فاجزه لي قال ما أنا بمجيز ذلك لك قال بلى فافعل قال ما أنا بفاعل قال مكرز بل قد أجزناه لك

من جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل وفيه نظر فان الواقدي روى ان مكرزا كان ممن جاء في
 الصلح مع سهيل وكان معهما حويط بن عبيد العزى لكن ذكر في روايته ما يدل على أن اجازة
 مكرز لم تكن في ان لا يردده الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب ونحو ذلك وان مكرزا وحويطا
 أخذوا أباجندل فأدخله فسطاطا وكفأ أباه عنه وفي مغازي ابن عائذ نحو ذلك كله من رواية أبي
 الاسود عن عروة ولنظفه فقال مكرز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو في القاس الصلح
 أن الله جاور وأخذ بيده فأدخله فسطاطا وهذا الوثبت كان أقوى من الاحتمالات الاول فانه لم يجزه
 بان يقره عند المسلمين بل ليكلف العذاب عنه ليرجع الى طواعية أبيه فاسخرج بذلك عن القصور
 لكن يعكر عليه قوله في رواية الصحيح فقال مكرز قد أجرناه لك يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك (قوله قال أبو جندل أي معشر المسلمين أردت الى المشركين الخ) زاد ابن اسحق فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أباجندل اصبر واحتسب فاننا لانغدر وان الله جاعل الكفر جارا
 ومخرجا وفي رواية أبي المليح فأوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوثب عمر مع أبي جندل
 يشي الى جنبه ويقول اصبر فانهم مشركون وانما دم أحدكم كدم كلب قال ويدني قاعة
 السيف منه يقول عمر رجوت أن يأخذه مني فيضرب به أباه فضع الرجل أي يخل بآبيه ونقدت
 التهمة قال الخطابي تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله قد أباح
 التهمة للمسلم اذا خاف الهلاك ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمار الايمان ان لم يمكنه التورية
 فلم يكن رده اليهم اسلاما لا ي جندل الى الهلاك مع وجوده السبيل الى الخلاص من الموت
 بالتقية والوجه الثاني أنه انما رده الى أبيه والغالب ان أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سجنه فله
 مندوحة بالتقية أيضا وأما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يتلى به صبر عباده
 المؤمنين واختلاف العلماء على يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم
 الى بلاد المسلمين أم لا فقليل نعم على مادلت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع
 في القصة منسوخ وان ناسخه حديث انا برئ من مسلم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند
 الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط جواز
 الرد أن يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (قوله قال عمر بن
 الخطاب فأنت نبي الله صلى الله عليه وسلم) هذا مما يتوهم ان الذي حدث المسور وهو ان بقصة
 الحديثية هو عمرو وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع أبي جندل (قوله فقلت أنت نبي الله حقا
 قال بل) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد قال عمر لقد دخلني أمر عظيم وراجعت النبي صلى
 الله عليه وسلم مرارعة ما راجعته مثلها قط وفي حديث سهل بن حنيف الا في في الجزية وسورة
 الفتح فقال عمر ألسنا على الحق وهم على الباطل أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار فعلام
 نعطي الدنيا بفتح المهمة وكسر النون وتشديد التمانية في ديننا ونرجع ولم يحكم الله بيننا فقال
 يا ابن الخطاب اني رسول الله وان يضيغي الله فرجع متغيظا فلم يصبر حتى جاء أبابكر وأخرج به البزار
 من حديث عمر نفسه مختصرا ولنظفه فقال عمر أتموا الرأي على الدين فلقد رأيتني أرد أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم برأي وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأبيت حتى قال لي يا عمر تراني رضى وتأبى (قوله اني رسول الله ولست أعصيه) ظاهر

قال أبو جندل أي معشر
 المسلمين أردت الى المشركين
 وقد جئت مسلما لا ترون
 ما قد لقيت وكان قد
 عذب عذبا شديدا في الله
 قال عمر بن الخطاب فأتيت
 نبي الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت أنت نبي الله حقا
 قال بل قلت ألسنا على
 الحق وعدونا على الباطل
 قال بل قلت فلم نعطي الدنيا
 في ديننا اذن قال اني رسول
 الله ولست أعصيه وهو
 ناضري قلت

في انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل من ذلك شيئا الا بالوحي (قوله) أوليس كنت حدثتنا اناسنا في البيت) في رواية ابن اسحق كان الصحابة لا يشكون في النسخ لرؤيا رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل أن يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما رآوا تأخير ذلك شق عليهم ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى وان الكلام يحمل على عمومها واطلاقه حتى تظهر ارادة التخصص والتقيد وان من حلف على فعل شيء ولم يدكر مدة معينة لم يحنث حتى تنتضي أيام حياته (قوله) فأثبت أبا بكر لم يذكر عمرانه راجع أحده في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك لحالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر عمر بتطير ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم سواء دلالة على انه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بأمور الدين وأشهدهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بان المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأى عمر في ذلك ونظروا من هذا النصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء وسيا في الله مجرد أن ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على ثواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتهم ما متشابهة من الابتداء استمر ذلك الى الانتهاء وقول أبي بكر فاستمسك بغرزه هو بفتح الغين المجهمة وسكون الراء بعده زاي وهو أى الغرزلابل بمنزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذى يمسك بركب الفارس فلا يفارقه (قوله) قال الزهري قال عمر فعملت لذلك عمالا) هو موصول الى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر قال بعض الشراح قوله عمالا أى من الذهاب والنجى والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلبا للكشف ما خفي عليه وحناء على اذلال الكفار لما عرف من قوته في نصرة الدين اه وفسير الاعمال بما ذكره دوديل المراد به الاعمال الصالحة ليكفر عنه ماضى من التوقف في الامتثال استداً وقد ورد عن عمر التصريح بمراده بقوله عمالا في رواية ابن اسحق وكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعشق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر لقد أعتقت بسبب ذلك رقبا وسمت دهرها وأما قوله ولم يكن شكاً فان أرادنى الشك في الدين فواضح وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قال له الزم غرزه فانه رسول الله قال عمرو أناشهد انه رسول الله وان أرادنى الشك في وجود المصلحة وعدمها فردد وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستقر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليوقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهى هذه القصة وانما عمل الاعمال المذكورة لهذه والجميع ما صدر منه كان معذورا فيه بل هو مأجور لانه مجتهد فيه (قوله) فلما فرغ من قضية الكتاب زاد ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين

أوليس كنت تحدثتنا
أنا سنأتى البيت فنطوف
به قال بلى فأخبرتك أنا
نأتيه العام قال قلت لا
قال فانك أتيت ومطوف
به قال فأثبت أبا بكر فقلت
يا أبا بكر أليس هذا نبي الله
حقا قال بلى قلت ألسنا على
الحق وعدونا على الباطل
قال بلى قلت فلم نعطي الدنية
في ديننا اذن قال أيها الرجل
انه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليس يعصى ربه
وهو ناصره فاستمسك بغرزه
فوالله انه على الحق قلت
أليس كان يحدثنا اناسنا في
البيت فنطوف به قال بلى
أفأخبرك أنك تأتيه العام
قلت لا قال فانك أتيت
ومطوف به قال الزهري قال
عمر فعملت لذلك عمالا قال
فلما فرغ من قضية الكتاب

ومنهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمود بن مسابة وعبد الله
ابن سهيل بن عمرو ومكر بن حنص وهو مشرك **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة
قوموا فافشروا ثم اخلقوا في رواية أبي الاسود عن عروة فلما فرغوا من التضيئة أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالهدى فساقتهم المسلمون يعني الى جهة الحرم حتى قام اليه المشركون من
قريش فقبضوه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنحر **(قوله)** فوالله ما قام منهم رجل) قيل
كانهم ينفقوا الاحتمال أن يكون الامر بذلك للنسب أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور
أو تخصيصه بالاذن بدخولهم مكة ذلك العام لا عام نسكهم وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان
وقوع النسخ ويحتمل أن يكونوا ألهمتهم صورة الحل فاستغرقوا في النسكر لما لحقهم من الذل عند
انفسهم كم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نسكهم بالقهر
والغلبة أو آخر والامتنال لاعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ويحتمل مجموع هذه
الامور لمجموعهم كما سيأتي من كلام أم سلمة وليس فيه حجة لمن أثبت أن الامر للفور ولا لمن نفاه ولا
لمن قال ان امر الوجوب للنسب لما يطرئ القصة من الاحتمال **(قوله)** فذكرها ما اتى من الناس
في رواية ابن اسحق فقال لها ألا ترى الى الناس اني أمرهم بالامر فلا يشعرونه وفي رواية أبي المليح
فاشدد ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا قال
خفى الله عنهم يومئذ بأمر سلمة **(قوله)** قالت أم سلمة يا بني الله أتحب ذلك اخرج ثم لا تكلم أحدا منهم
زاد ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تكلمهم فانهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على
نفسك من المشتة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح ويحتمل انها فهمت عن الصحابة انه احتمل
عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتحلل أخذ بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر
على الاحرام أخذ بالعزيمة في حق نفسه فأشارت عليه أن يتحلل ليتتقى عنهم هذا الاحتمال وعرف
النبي صلى الله عليه وسلم صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا الى فعل ما أمرهم به
اذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظرو فيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم الى القول كان أبلغ من القول
المجرد وليس فيه أن الفعل مطلقا أبلغ من القول وجواز مشاورة المرأة الناضلة وفضل أم سلمة
وفور عتلتها حتى قال امام الحرمين لا نعلم امرأة أشارت برأي فأصابت الا أم سلمة كذا قال وقد
استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سأتى هناك
من أمرهم لهم بالفطر في رمضان فلما استمروا على الامتناع تناول القدح فشرب فلما رأوه شرب
شربوا **(قوله)** نحر بدنه في رواية الكشميني هديه زاد ابن اسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن
ابن عباس انه كان سبعة من بدنه كان فيها رجل لا يجهل في رأسه برة من فضة ليغيب طبه المشركين
وكان غنمه منه في غزوة بدر **(قوله)** ودعا حلقه فلقه قال ابن اسحق بلغني أن الذي حلقه في ذلك
اليوم هو خراش عجمي بن أمية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فحدثني عبد الله بن أبي نجيح
عن مجاهد عن ابن عباس قال حلق رجل يومئذ وقصر آخرون فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يرحم الله المحلقين قالوا والمتصرين الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين
دون المتصرين قال لانهم لم يشكوا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم فافلا حتى اذا كان بين مكة والمدينة ونزات سورة الفتح فذكر الحديث

قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صحابة قوموا
فاشكروا ثم اخلقوا قال
فوالله ما قام منهم رجل حتى
قال ذلك ثلاث مرات فلما
لم يبق منهم أحد دخل على
أم سلمة فذكر لها ما اتى من
الناس فقالت أم سلمة يا بني
الله أتحب ذلك اخرج ثم
لا تكلم أحدا منهم كلمة حتى
نحز بدنه وتدعو حلقك
فيلقك فخرج فلم يكلم
أحدا منهم حتى فعل ذلك
نحر بدنه ودعا حلقه فلقه
فلما رأى ذلك قاموا ففكروا
وجعل بعضهم يحلق بعضا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضا
غما

في تفسيرها الى أن قال قال الزهري فافتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية انما
كان القتال حيث اتقى الناس ولما كانت الهدنة وضعت الحرب وأمن الناس كلهم بعضهم
بعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلمهم أحد بالاسلام بعقل شيئا في تلك المدة الا
دخل فيه ولقد دخل في تلك السنتين مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من ضنايد
قريش ومناظرهم من مصلحة الخلع المذكور غير ما ذكره الزهري انه كان مقدمة بين يدي الفتح
الاعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت الهدنة مفتاحا لذلك ولما كانت قصة
الحديبية مقدمة للفتح سميت فكما كما سيأتي في المغازي فان الفتح في اللغة فتح المغل والمغل كان
مغلًا حتى فتحه الله وكانت من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت وكان في الصورة الظاهرة ضيما
للمسلمين وفي الصورة الباطنة عزالهم فان الناس لاجل الامن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم
ببعض من غير تكبر وأسمع المسلمون المشركين القرآن وناظروهم على الاسلام جهرة آسئين
وكافوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك الاخفية وظهروا من كان يخفي اسلامه فذل المشركون
من حيث أرادوا العزة وأقهرروا من حيث أرادوا الغلبة (قوله ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ) ظاهره
انهن جئن اليه وهو بالحديبية وليس كذلك وانما جئن اليه بعد في أثناء المدة وقد تقدم في أول
الشروط من رواية عقيل عن الزهري ما يشهد بذلك حيث قال ولم يأتها أحد من الرجال الا رده في
تلك المدة ولو كان مسلما وجاءه المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة ممن خرج ويقال انها
كانت تحت عمرو بن العاص وسمي من المؤمنات المذكورات أمية بنت بشر وكانت تحت حسان
ويقال ابن دحاحه قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنة عبد الله بن سهل
ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن مسدد بن سواد والطبري عن طريق ابن اسحق عن
الزهري وسبعة بنات الحرب الاسلامية وكانت تحت مسافر الخزومي ويقال صديق بن الراهب
والاول اولي فقد ذكر ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حيان ان امرأة صينية اسمها سعيذة
فتزوجها عمرو أم اسحق بنت أبي سنان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه
في آخر الشروط وروعت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان وعبدية بنت عبد العزيز بن
نضلة كانت تحت عمرو بن عبدود (قلت) لكن عمرو قتل بالخنق وكانها فرت بعد ذلك وكان
من سنة الجاهلية ان من مات زوجها كان أهلها أحق بها او كان ممن خرج من النساء في تلك المدة
بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية ويأتي تفصيل ذلك في المغازي وشرح قصة
الامتحان في أواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات مع بقيقة فواته ان شاء الله
تعالى (قوله ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة بخفاءه أبو بصير) بفتح الموحدة وكسر
المهملة رجل من قريش ذو عتبة بضم المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بن عتبة بن مسعود
وهو وهم ابن أسيد بفتح الهمزة على الصحيح ابن جارية بالجيم الثقي حليف بني زهرة سمى ونسبه
ابن اسحق في روايته وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب رجل من قريش أي بالخلف لان بني
زهرة من قريش (قوله فأرسلوا في طلبه رجلين) هما ابن سعد في الطبقات في ترجمة أبي بصير
ختميس وهو بمجعة ونون وآخره مهملة مصغر بن جابر ومولى له يقال له كوثرو في الرواية
الاشية آخر الباب ان الاخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه زاد ابن اسحق فكتب الاخنس

٢ اعلم لم يكن كذا في هامش
نسخة ام

ثم جاءه نسوة مؤمنات فانزل
الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
إذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات فامتنعوهن حتى
بلغن بعصم الكوافر فطلق
عنهم مؤذرا أمين كاتاله
في الشرك فتزوج أحدها
معاوية بن أبي سفيان
والاخرى صفوان بن أمية
ثم رجع النبي صلى الله عليه
وسلم الى المدينة بخفاءه أبو
بصير رجل من قريش وهو
سليم فأرسلوا في طلبه رجلين
فقالوا العهد الذي جعلت

لنا

ابن شريق والازهر بن عبد عوف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا وبعثا به مع مولى لهما
ورجل من بني عاصر استأجر ابي بكر بن ابي الاخنس من ثقيف رهط ابي بصير وازهر من بني
زهرة حلفاء ابي بصير فلكل منهما المطالبة برده ويستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص عن كان من
عشيرة المطلوب بالاصالة أو الحلف. وقيل ان اسم أحد الرجلين مرثد بن حمران زاد الواقدي
فقد ما بعد ابي بصير بثلاثة أيام (قوله فدفعه الى الرجلين) في رواية ابن اسحق فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا ابا بصير ان هؤلاء القوم صالحون اعلني ما علمت وانا لانغدر فالحق بقومك
فقال اتردني الى المشركين يقتلونني عن ديني ويعذبوني قال اصبروا حسب فان الله جاعل لك
فرجا ومخرجا وفي رواية ابي الملقح من الزيادة فقال له عمر أنت رجل وهو رجل ومعك السيف وهذا
أوضح في التعريض بقتله واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس
من عشيرته اذا كان لا يخشى عليه منه لكونه صلى الله عليه وسلم دفع ابا بصير للعاصري ورفيقه
ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه لكنه آمن عليه فمنهما العلم بأنه كان أقوى منهما واهذا
آل الامر الى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر وفيما استدبل به من ذلك نظر لان العاصري
ورفيقه انما كانا رسولا ولولأن فيهما ماريعة لما أرسلهما من هومن عشيرته وأيضا فبنيته قريش
تجمع الجميع لان بني زهرة وبني عاصر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما
تقدم وقد وقع في رواية أبي الملقح جاء أبو بصير مسلما وجاء وليه خلشه فقال يا محمد رده على قومه
ويجمع بان فيه مجازا والتقدير جاء رسول وليه ورسل اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا أو
يحمل على أن الآخر كان رفيقا للرسول ولم يكن رسولا بالاصالة (قوله فترلوا يا كلون من قتلهم)
في رواية الواقدي فلما كانوا بذى الحليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يتعبدى
ودعاهما فقدم سفرة لهما فأكلوا جميعا (قوله فقال أبو بصير لأحد الرجلين) في رواية ابن
اسحق للعاصري وفي رواية ابن سعد لخنيس بن جابر (قوله فاستله الآخر) أي صاحب السيف
آخرجه من غنمه (قوله فامكنه به) أي بيده وفي رواية الكشميني فامكنه منه (قوله فضر به
حتى برد) بفتح الموحدة والراء أي خدعت حواسه وهي كناية عن الموت لان الميت تسكن حركته
وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله (قوله وفرا الآخر) في
رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا (قوله ذعرا) أي خوفا وفي رواية ابن اسحق فزعا
(قوله ٣ قتل صاحبي) بضم التاف في رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبي (قوله واني لمقتول)
أي ان لم تردوه عني وعند الواقدي وقد أفلت منه ولم أكد ووقع في رواية أبي الاسود عن عروة
فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فاوثقاه حتى اذا كانا ببعض الطريق فاقبلا
السيف بفيه فامره على الاسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب والاول
أصح وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائد في المغازي وجزا الآخر وأتبعه أبو بصير
حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو عاض على أسنن ثوبه وقد بدا طرف ذكركه
والخصي يطير من تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه (قوله قد والله أوفى الله ذمتك)
أي فليس عليك منهم عتاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول
الله عرفت اني ان قدمت عليهم فقتلوني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد

فدفعه الى الرجلين
فخرجاه حتى بلغا ذى الحليفة
فترلوا يا كلون من قتلهم
فقال أبو بصير لأحد
الرجلين والله اني لارى
سيفك هذا يا فلان جيدا
فاستله الآخر فقتل أجل
والله انه لجيد لقد جرت
به ثم جرت فقال أبو بصير
أرني أنظر اليه فامكنه به
فضر به حتى برد وفر الآخر
حتى أتى المدينة فدخل
المسجد يعدو فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين
راه لقد رأى هذا ذعرا فلما
انتهى الى النبي صلى الله
عليه وسلم قال قتل صاحبي
واني لمقتول فجاء أبو بصير
فقال يا نبي الله قد والله
أوفى الله ذمتك قد رددتني
اليهم ثم أنجاني الله منهم
قال النبي صلى الله عليه وسلم

(٣) قوله قتل صاحبي
كذا في نسخ الشرح وفي
المتن الذي شرح عليه
القسطلاني قتل والله صاحبي

هـ صححه

اه وفيه أن للمسلم الذي يجي من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده إذا شرط
 لهم ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أبي بصير قتل العامري ولا أمر فيه بتوذي لاديه
 والله أعلم (قوله ويل أمه) بضم اللام وصل الهمزة وكسر الميم المشددة وهي كلمة تذكرونها
 العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم لأن الويل الهلاك فهو كقولهم لأمه الويل
 قال بديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تربيتي في الأمر إذا أهملوا يقولون ويل أمه
 ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك في الخبر في
 قوله للأعرابي ويلك وقال النراء أسل قولهم ويل فلان وي فلان أي فكثير الاستعمال
 فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منهار أعربوها وتبعه ابن مالك لأنه قال تبع اللام لأن
 كلمة تعجب وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها كسورة ويجوز ضمها اتباعاً للهزمة لا حذف
 الهمزة تخفيفاً والله أعلم (قوله مسعر حرب) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة
 وبالنصب على التمييز وأصله من مسعر حرب أي يسعها قال الخطابي كأنه يصفه بالاقدام في
 الحرب والتسعر لمارها وقع في رواية ابن إسحاق محش بحاء مهلهلة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر
 وهو العود الذي يحرك به النار (قوله لو كان له احد) أي نصره ويعاضده وينصره وفي رواية
 الاوزاعي لو كان له رجال فلقتهم أبو بصير فاطلق وفيه إشارة إليه بالفرار لما ليرده إلى المشركين
 ورعن إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز
 التعريض بذلك لا التصريح كافي هذه القصة والله أعلم (قوله حتى أتى سيف البحر) بكسر المهملة
 وسكون التختانية بعدها فاء أي ساحله وعين ابن إسحاق المكان فقال حتى نزل العيص وهو
 بكسر المهملة وسكون التختانية بعدها مهملة قال وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام
 (قلت) وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد بني سليم (قوله) وتقلت منهم
 أبو جندل أي من أبيه وأهله وفي تعبيرة بالصيغة المستقبلية إشارته إلى إرادته مشاهدته الحال
 كقوله تعالى الله الذي أرسل الرياح فتشبع شجواب وفي رواية أي الأسود عن عروة وانقلت أبو
 جندل في سبعين راكباً مسلمين فلحقوا بأبي بصير فزولوا قريشاً من ذي المروة على طريق غير قريش
 فقطعوا ما بينهم (قوله حتى اجتمعت بينهم عصابة) أي جماعة ولا واحد لها من لفظها وهي تطلق
 على الأربعين فنادوهم هذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ففي رواية ابن إسحاق
 أنهم بلغوا نحو من سبعين نفساً وفي رواية أبي المليح بلغوا أربعين أو سبعين وجرم عروة في
 المغازي بأنهم بلغوا سبعين وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلثمائة رجل وزاد عروة فلحقوا بأبي بصير
 وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم
 الوليد بن الوليد بن المغيرة (قوله ما يسمعون بعير) أي بخبر عير بالمهملة المكسورة أي قافلة
 (قوله الا اعترضوا لها) أي وقفوا في طريقها بالعرض وهي كناية عن منعهم لها من السير
 (قوله فارسلت قريش) في رواية أي الأسود عن عروة فارسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسألونه ويتضرعون إليه أن يعث إلى أبي جندل ومن معه وقالوا
 ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج (قوله فارسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم)
 في رواية أبي الأسود المذكورة فبعث إليهم فقدموا عليه وفي رواية موسى بن عقبة عن

ويل أمه مسعر حرب لو كان
 له أحد فلما سمع ذلك عرف
 أنه سيرده إليهم فخرج حتى
 أتى سيف البحر قال وتقلت
 منهم أبو جندل بن سهيل
 فلحق بأبي بصير فجعل لا يخرج
 من قريش رجل قد أسلم الا
 لحق بأبي بصير حتى اجتمعت
 منهم عصابة فوالله
 ما يسمعون بعير خرجت
 لقريش إلى الشام الا
 اعترضوا لها فقتلوه
 وأخذوا أموالهم فأرسلت
 قريش إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم تناسده الله
 وأرحم لها أرسل فن أناه
 فهو آمن فأرسل النبي صلى
 الله عليه وسلم إليهم

فانزل الله تعالى وهو الذي

كف أيديهم عنكم وأيديكم
عنهم يظن مكة من بعد أن
أظفركم عليهم حتى بلغ الحمة
حمة الجاهلية وكانت
حيثهم أنهم لم يفتروا أنه نبي
الله ولم يفتروا باسم الله
الرحمن الرحيم وحالوا بينهم
وبين البيت قال أبو عبد الله
معرفة العرب الحرب تزيلا وتزيرو
حيث القوم منعهم حجة
وأحيت الحية وقال عقيل
عن الزهري قال عروة
فاخبرني عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
يتجنبون وبلغنا أنه لما أنزل
الله تعالى أن يردوا إلى
المشركين ما أنفقوا على من
خارج من أزواجهم وحكم
على المسلمين أن لا يعسكوا
بعدم الكوافر

(٣) قوله تزيلا وتزيرو
حيث القوم منعهم حجة
(الح) كذا بنسخ الشرح التي
بأيدينا ويانه ككافي
القسطلاني ما زجا الرواية
بتفسيرها حجة على وزن
فعالة بالكسر وأحيت
الحية بكسر الحاء وفتح الميم
مقصودا جعلته حية
لا يدخل فيه ولا يشرب منه
وهو بضم الباء وفتح الحاء
مبني للمفعول وأحيت
الحديد في النار فهو مشتق
وأحيت الرجل إذا أغضبته

الزهري فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بصير فقدم كتابه وأبو بصير عوت ففات
وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا
قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام فجاهدا فاستشهد
في خلافة عمر قال فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبو جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا وفي قصة أبي بصير من القوائد جواز قتل المشرك المعتدي
غيلة ولا يعد ما وقع من أبي بصير غدر الاندلس في جملته من دخول في المعاهدة التي بين
النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لأنه إذ ذاك كان محبوسا بمكة لكنه لما خشى أن المشرك
يعيده إلى مكة ركن درأ عن نفسه بقتله ودافع عن دينه بذلك ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية وقد وقع عند ابن اسحق أن سهيل
ابن عمرو لما بلغه قتل العاصم طاب بديته لأنه من ربه فله فقال له أبو سفيان ليس على محمد
مطالبة بذلك لأنه وفي مع الله وأسلمه رسولكم ولم يقتله بأمره ولا على آل أبي بصير أيضا لأنه
ليس على دينهم وفيه أنه لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا بطلب منهم لأنهم لما طلبوا أبا
بصير أول مرة أسلمه لهم ولاحقهم إليه ثانيا لم يرسلهم بل لو أرسلوا إليه وهو عنده لارسله فلما
خشى أبو بصير من ذلك فجاثب نفسه وفيه أن شرط الرق أن يكون الذي حضر من دار المشرك باقيا
في بلد الامام ولا يتناول من لم يمكن تحت يد الامام ولا متعززا إليه واستتبط منه بعض
المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من
المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جازله ذلك لأن عهد الذي هادنهم لم يتناول من لم يهادنهم ولا يفتني
أن محمل ذلك ما إذا لم يكن هناك تقريرة تعميم (قوله) فانزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم
كذا هما وظاهرا انزلت في شأن أبي بصير وفيه نظروا المشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم
من حديث سلمة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضا وأخرجه أحمد والنسائي من
حديث عبد الله بن مغفل بأسناد صحيح انزلت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن
ياخذوا من المسلمين غزوة فظفروا بهم فغفوا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فبزلت الآية وقيل في
نزولها غير ذلك (قوله) معرفة العرب (الح) يعني أن المعرفة مشتقة من العرب فتح المهملة وتشديد الراء
(قوله) ٣ تزيلا وتزيرو حيث القوم منعهم حجة (الح) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في الجاز لا ي
عبدة وهو في رواية المسقلى وحده (قوله) قال عقيل عن الزهري تقدم موصولا بتمامه في أول
الشروط وأراد المصنف بإيراد ما وقع في رواية معمر من الإدراج (قوله) وبلغنا) هو مقول
الزهري وصلى الله عليه وسلم في تفسيره من طريق عقيل وبلغنا أن أبا بصير الخ وهو من قول
الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مراسل الزهري وفي رواية معمر
موصولة إلى المسور لكن قد تابع معمر على وصلها ابن اسحق كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي
على إرسالها فعمل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم ووقع في هذه الرواية
الاخيرة من الزيادة وما علم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وفيها قوله أن أبا بصير بن
أسيد بنسج الهمز تقدم مؤننا كذا لاكثر وفي رواية السرخسي والمسقلى تقدم من منى وهو

أن عمر طلق امرأتين قريبة
 بنت أبي أمية وابنة جرويل
 الخزاعي فترجح قريبة معاوية
 ابن أبي سفيان وترجح الأخرى
 أوجههم فلما أتي الكفار أن
 يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون
 على أزواجهم أنزل الله
 تعالى وإن فاتكم شيء من
 أزواجكم إلى الكفار
 فعاقبتم والعقب ما يؤذي
 المسلمون إلى من هاجرت
 امرأته من الكفار فأمر
 أن يعطى من ذهب له زوج
 من المسلمين ما أنفق من
 صداق نساء الكفار اللاتي
 هاجرن وما نعلم أحدا من
 المهاجرات ارتدت بعد
 إيمانها وبلغنا أن أبابصير بن
 أسيد الثقفي قدم على النبي
 صلى الله عليه وسلم مؤمنا
 مهاجرا في المدة فكتب
 الأخنس بن شريق إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم يسأله أبا
 بصير فذكر الحديث* (باب
 الشروط في القرض)*
 وقال ابن عمر وعطاء رضي
 الله عنهم ما إذا أجهل في
 القرض جاز وقال الليث
 حدثني جعفر بن ربيعة عن
 عبد الرحمن بن هرم عن
 أبي هريرة رضي الله عنه عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه ذكر رجلا سأل
 بعض بني إسرائيل أن
 يسلفه ألف دينار فدفعا
 إليه إلى أجل مسمى

نصف (قوله) أن عمر طلق امرأتين قريبة) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في
 باب نكاح من أسلم من المشركات وقوله فلما أتي الكفار أن يقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على
 أزواجهم يشير إلى قوله تعالى واستلوا ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا وقد بينه عبد الرزاق في روايته
 عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها المنازات حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة
 من المسلمين أن يردوا الصداق إلى زوجها قال الله تعالى ولا تفسدوا بعصم الكوافر فأتاه المؤمنون
 فافقروا بحكم الله وأما المشركون فكانوا أن يقرؤا فأنزل الله وإن فاتكم شيء من أزواجكم
 إلى الكفار فعاقبتم (قوله والعقب الخ) بفتح العين المهملة وكسر القاف (قوله وما نعلم أحدا
 من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هو كلام الزهري وأراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة
 المذكورة بالنسبة إلى الجانيين انما وقعت في الجانب الواحد لأنه لم يعرف أحدا من المؤمنات
 فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم
 الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فزوجها رجلا من ثقيف ولم
 يرتد من قريش غيرها ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا فإن ثبت ذلك فيجمع بينه
 وبين قول الزهري بأنهم تمكن هاجرت فيما قبل ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم
 أشياء تتعلق بالمناسك منها أن ذال الحليفة ميثقات أهل المدينة للحجاج والمعتمر وأن تقليد الهدى
 وسوق سنة للحجاج والمعتمر فرضا كان أو سنة وإن الأشعار سنة لأمثلة وإن الحلق أفضل من التقصير
 وأنه نسك في حق المعتمر صوراً كان أو غير محصور وإن المحصر ينحر هديه حيث أحصر ولولم
 يصل إلى الحرم ويقابل من صدره عن البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المسألة
 طريقاً وغير ذلك مما تقدم بسطاً أكثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاد منها جواز سبي
 ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستئذان عن طلائع المشركين
 ومفاجأتهم بالجيش لطلب غرتهم وجواز التنكب عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع
 المفسدة وتحصيل المصلحة واستحباب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختصاص بالحرم في
 أمر العدو ثلاثاً لا يلوأغرة المسلمين وجواز الخداع في الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله
 عليه وسلم وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خائنة الأعين وفي الحديث أيضاً فضل الاستشارة
 لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب التابع وجواز بعض المسامحة في أمر الدين والدين والدين
 الضيم فيه ما لم يكن قادحاً في أصله إذا تعين ذلك طريقاً للسلامة في الحال والمآل سواء
 كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد
 ما يظهر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع أعرف بحال الأمور غالباً بكثرة التجربة ولا سيما
 مع من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز الاعتماد على خبر الكافر إذا قامت التريسة على صدقه قاله
 الخطابي مستدلًا بآثار الخزاعي الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عيناً له لأمية بن جهم فريش كان
 حينئذ كافراً قال وانما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم
 والاطلاع على أسرارهم قال ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) ويحتمل
 أن يكون الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشتر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليل على ما ادعاه
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (قوله بأسب الشروط في القرض) ذكر فيه طرفاً من

باب المكتاب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله * وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في المكتاب شروطهم بينهم وقال ابن عمر أو عمر رضي الله عنهما كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن مرة (٢٦٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت أتتني بريدة تسألها في كتابتها فقالت إن شئت

أعطيت أهلك ويكون الولاء لي فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرته ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اتقوا الله فافعلوا الرأى لمن أعنت ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط * (باب ما يجوز من الاشتراط والثني في الأقارب والشروط التي يعارفها الناس بينهم وإذا قال مائة الواحدة أو ثنتين) * وقال ابن عوف عن ابن سيرين قال الرجل كرهه أدخل ركابك فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلان مائة درهم فلم يخرج فقال شريح من شرط على نفسه طاعة غير مكره فهو عليه وقال أيوب عن ابن سيرين أن رجلاً باع طعاماً وقال إن لم آتك إلا ربعاً فليس بيني وبينك بيع فلم يجز فقال شريح للمشتري أنت أخلفت

حديث أبي هريرة في قصة الذي أقرض الألف دينار وأثر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض وسقط جميع ذلك هذا للنسفي لكن زاد في الترجمة التي تليها فقال باب الشروط في كتاب القرض والمكتاب إلى آخره (قوله يا أيها الناس المكتاب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله) تقدم في هذه الأبواب ما يجوز من شروط المكتاب وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثهما واحداً وتقدم في كتاب العتق أيضاً ما يجوز من شروط المكتاب ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله وتقدم أنه قصد تفسير القول بالثاني برهناً أراد تفسير قوله ليس في كتاب الله وأن المراد به ما خالف كتاب الله ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن عمر وتوجيه ذلك أن يقال المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه وهو أعم من أن يكون نصاً أو مستنبطاً وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالفاً لما في كتاب الله والله أعلم (قوله) وقال جابر بن عبد الله في المكتاب شروطهم بينهم وصله سفيان الثوري في كتاب النكاح أنشأ من طريق جابر ووقع لسامرويا من طريق قبيصة عنه (قوله) وقال ابن عمر أو عمر كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ) كذا لاكثر وفي رواية النسفي وقال ابن عمر فقط ولم يقل أو عمر لكن في رواية كريمة من الزيادة قال أبو عبد الله أي المصنف يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر فلهذا أعلم ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريدة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق (قوله يا أيها الناس ما يجوز من الاشتراط والثني) بضم المثلثة وسكون النون بعدها تحت ثمانية مقسمو رأي الاستثناء (في الأقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثيراً وكثير من قليل واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازها وعكسه مختلف فيه فذهب الجمهور إلى جوازها أي أنها أقوى حججهم قوله تعالى الأمن اتبعك من الغاوين مع قوله الأعبادك منهم المخلصين لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة وقد استثنى كلامهم ما من الآخر وذهب بعض المالكية كابن الماجشون إلى فسادها واليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة وإن الجواز مذهب الكوفيين ومن حكاه عنهم الثراء وسبأ بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى (قوله وقال ابن عوف الخ) وصله سعيد بن منصور عن شبيب عنه ولفظه إن رجلاً تكارى من آخر فقال أخرج يوم الاثنين فذكر نحوه (قوله) وقال أيوب عن ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب وحاصله أن شريحاً في المسئلة قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغيراً كراهه ووافقته على المسئلة الثانية أبو حنيفة وأجدوا حق وقال مالك والاكثير يصح البيع ويطل الشرط وخالفه الناس في المسئلة الأولى ووجه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها إلى المري فاذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضره الأبل فلم يتيماً للتاجر السفراً أنشد ذلك بحال الجمل لما يحتاج إليه من العلف فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا خلف ليستعين به

فقتضى عليه * حدثنا أبو البان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله نبع ثمانية وتسعين اسماً مائة الواحدة من أحصاها دخل الجنة

الجمال على العاف وقال الجمهور هي عدة فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم **(قوله باب**
 الشروط في الوقف) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسمي بالكلية عليه في أثناء
 الكتاب الذي يليه ان شاء الله تعالى **(خاتمة)** * اشتمل كتاب الشروط من الاحاديث المرفوعة
 على سبعة وأربعين حديثا لخالف منها خمسة احدى والبقية مكررة والمعلق منها سبعة
 وعشرون طريقا وكها عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم
 احدى عشر أثر والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) *

(كتاب الوصايا) *

كذا للنسفي وأخر الباقر البسملة والوصايا جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصي وعلى
 ما يوصي به من مال أو غيره من عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايصاء وتكون بمعنى
 المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يعجب به التبصر قال
 الزهري الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أصيه اذا وصلته وسميت وصية لان الميت يصلح بها
 ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاء بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعا أيضا
 على ما يتبع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات **(قوله باب الوصايا)** أي
 حكم الوصايا **(قوله وقول النبي صلى الله عليه وسلم وصية الرجل مكتوبة عنده)** لم أقف على هذا
 الحديث بالنظر المذكور وكأنه بالمعنى فان المرأ هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب والا
 فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة ولا يشترط فيها السلام ولا رشد ولا ثبوت ولا اذن
 زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحرية وأما وصية الصبي المميز ففيها خلاف منعها الحنفية
 والشافعية في الاظهر وصحتها مالك وأحمد والشافعية في قول رجحان ابن أبي عمير ومال
 اليه السبكي وأيده بأن الوارث لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن
 يعقل ما يوصي به وروى الموطأ فيه أثران عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يجتم لم يذكر البيهقي أن
 الشافعية علق القول به على صحة الاثر المذكور وهو قوي فان رجالة ثقات وله شاهد وقيل له
 صحتها بما اذا عقل ولم يخلط وأحمد بسبع وعنه بعشر **(قوله وقال الله عز وجل كتب عليكم اذا**
 حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جنتنا) كذا الابن ذكر والنسفي الآية وساق
 الباقر الايات الثلاث الى غفور رحيم وتقدير الآية كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت
 ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل قوله ان ترك خيرا
 بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال وقيل المراد
 بالخير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده الا
 اليسير لا تافه من المال انه لا تندب له الوصية وفي نقل الاجماع نظر قال ثابت عن الزهري انه قال
 جعل الله الوصية حقا فيما قل أو كثر والمصرح به عند الشافعية نسيبة الوصية من غير تفریق
 بين قليل وكثير نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم ان كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له
 توفرته عليهم وقد تكون الوصية بغير المال كان يعين من يتوفر في مصالح ولده أو يعهد اليهم عما

(باب الشروط في الوقف) *

حدثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا محمد بن عبد الله
 الانصاري حدثنا ابن عون
 قال أنبأني نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما أن عمر بن
 الخطاب أصاب أرضا بخيبر
 فأبى النبي صلى الله عليه وسلم
 يستأجره فيها فقال يا رسول
 الله انى أصبت أرضا بخيبر لم
 أصب مالا قط أنفوس عندي
 منه فأتا من رضى به قال ان شئت
 حبست أصلها وتصدق بقوت
 بها قال فتصدق بها عزمه
 لاسباع ولا يذهب ولا يورث
 وتصدق بها في الفقراء وفي
 السرى وفي الرقاب وفي سبيل
 الله وابن السبيل والضيف
 لا جناح على من وليها أن
 يأكل منها بالمعروف ولا يطعم
 غير مقبول قال فحدثت به ابن
 سيرين فقال غير متائل مالا
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الوصايا)
(باب الوصايا وقول النبي
 صلى الله عليه وسلم وصية
 الرجل مكتوبة عنده وقال
 الله عز وجل كتب عليكم اذا
 حضر أحدكم الموت ان ترك
 خيرا الوصية للوالدين الى
 جنتنا) *

يضعه أوفيه من بعده من هذا الدين ثم روي عنهم وهذا لا يدفع أحد من بيته واختلاف في حد المال
 الكثير في الوصية فعن علي بن مسleme ما قاله قليل وعنه جماعة ما قال قليل وعن ابن عباس نحوه
 وعن عائشة فغير ترك عيالا كثيرا ترك ثلاثة آلاف ليس بشيء عيال كثير وعاصله أنه أمر
 نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله أعلم (قوله جندب بن عبد الله) هو تفسير عطاء رواه
 الطبري عنه بإسناد صحيح ونحوه قول أبي عبيدة في أخبار الجندب العبدول عن الحق وأخرج
 السدي وغيره أن الجندب الخطأ والاعم العبد (قوله جندب بن عبد الله) كذلك كثير ولا في ذر مسائل
 قال أبو عبيدة في أخبار قوله غير متجانس لأنهم أي غير متعوج مسائل لأنهم ونقل الطبري عن ابن
 عباس وغيره أن معناه غير متعبد لأنهم ذكر المسألة في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث
 ابن عمر بن وجهين (قوله ما حق امرئ مسلم) كذا في أكثر الروايات وسقط اللفظ مسلم من رواية
 أخر عن أحمد بن حنبل بن عيسى عن مالك والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا يفهم له أو ذكر
 للشيخ لتقع المبادرة لا تناله لما يشعر به من نفي الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة
 في الآية وحكي ابن المنذر فيه الإجماع وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة
 في العمل الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت وأجاب بأنهم نظروا إلى أن الوصية كالأعتاق وهو
 يصح من الذي هو الحر وهو الله أعلم (قوله له شيء يوصي فيه) قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن
 مالك في هذا اللفظ ورواه أيوب عن نافع بلفظ له شيء يريد أن يوصي فيه ورواه عبد الله بن عمر
 عن نافع مثل أيوب أخرجه مسلم ورواه أحمد عن سليمان عن أيوب بلفظ حق على كل مسلم أن
 يوصي في شيء من ماله في حديث ورواه الشافعي عن سليمان بلفظ ما حق امرئ يؤمن
 بالوصية الحديث قال ابن عبد البر فسر ابن عيينة أي يؤمن بأن ما حق له وأخرجه أبو عوانة
 من طريق هشام بن العمار عن نافع بلفظ لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليملتين الحديث وذكره ابن عبد
 البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله
 وأخرجه أحمد بن حنبل عن طريق روح بن عبادة عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ ما حق
 امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ لا يحل لامرئ
 مسلم له مال وأخرجه النعناعي أيضا وقد أخرجه الترمذي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال
 أبو عمر لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة (قلت) ان عني عن نافع بلفظها فسلم ولكن المعنى يمكن
 أن يكون متعبدا كما سيأتي وان عني عن ابن عمر فرددوا ما سيأتي قريضا كمن رواه عن ابن عمر
 أيضا في هذا اللفظ قال ابن عبد البر قوله لا مال أولي عندي من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق
 على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهو دعوى لأدليل عليها وعلى تسليمها فرواية
 شيء أشمل لأنها تعني ما يقول وما لا يقول كالتخصصات والله أعلم (قوله يبيت) كأن فيه حذفا
 تقديره أن يبيت وهو كقولهم لا شيء من آياته يريكم البرق الآية ويجوز أن يكون يبيت صفة
 لمسلم وبه يترجم الطبري قال في صفة ثانية وقوله يوصي فيه صفة شيء ومفعول يبيت محذوف
 تقديره أمنا أو ذا كذا وقال ابن التين تشديره هو كذا أو لا لأن استحباب الوصية لا يختص
 بالمرضى نعم قال العلماء لا ينبغي أن يكتب جميع الأشياء المقترة ولا ما جرت العادة بالخروج منه
 والوفاء عنه عن قرب والله أعلم (قوله يملتين) كذا لا كثير الرواة ولا في عوائدها البيهقي من طريق

جندب بن عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن نافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ما حق امرئ مسلم
 له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين
 إلا ووصيته مكتوبة عنده

جاد بن زيد عن أيوب بيت ليله أوليلتين ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
 بيت ثلاث ليلال وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج اتزاحم أشغال المرء التي يحتاج إلى
 ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب
 لا التحديد والمعنى لا يضي عليه زمان وإن كان قليلا أو وصيته مكتوبة وفيه إشارة إلى اعتقار
 الزمن اليسير وكان الثلاث غاية للاخير ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة لم أبت ليله
 منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال الطيبي في تخصيص
 الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ما وقد سماه في
 الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن ينجأ وزد ذلك (قوله تابعه محمد بن مسلم) هو الثاني (عن عمر)
 هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في
 الأفراد من طريقه وقال فردبه عمران بن أبيان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم وعمران أخرج له
 النسائي وضعفه قال ابن عدي له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا ولفظه عند الدارقطني
 لا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على
 وجوب الوصية وبه قال الزهري وأبو حنيفة وعطاء وطه بن مضر وفي آخرين وحكاية البهقي عن
 الشافعي في القديم وبه قال اسحق وداود واختاره أبو عوانة الاسفراخي وابن جرير وآخرون
 ونسب ابن عبد البر التول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذ كذا قال واستدل لعدم
 الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص لجميع ماله بين ورثته بالإجماع فلو كانت الوصية
 واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية وأجابوا عن الآية بأنهم منسوخة كما قال ابن
 عباس على ما سألني بعد أربعة أبواب كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك
 ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السدس الحديث وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ
 الوصية للوالدين والأقارب الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس
 ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ما حقه امرئ بأن
 المراد الحزم والاحتياط لأنه قد يقع الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن
 ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على
 ما ثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا
 لكن بقله قاله القرطبي قال فان اقتصرنا به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والافهوعلى
 الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب بل اقتصرنا هذا الحق بما يدل
 على الندب وهو تنويص الوصية إلى ارادة الموصي حيث قال له شيء يريد أن يوصي فيه فلو كانت
 واجبة لما علقها بأرادته وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ لا يحل فلا حتم أن يكون رأيها
 ذكرها بالمعنى وأرادتني الخل بثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب
 والمباح واختلاف القائلين بوجوب الوصية فأكثروا ذهب إلى وجوبها في الجملة وعن طاووس
 وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين تجب للقراءة الذين لا يرثون خاصة أخرجها ابن جرير وغيره
 عنهم قالوا فان أوصي غير قرأته لم ينفذ ويرد الثالث ~~نحو~~ كنهه إلى قرأته وهذا قول طاووس وقال
 الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به

تابعه محمد بن مسلم عن عمر
 عن ابن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم

الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعفق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال
 غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم جزأهم ستة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة قال فجعل
 عتقه في المرض وصية ولا يقال لهم كانوا أطارب المعتق لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك
 من بينها وبينه قرابة وانما تلك من لا قرابة له أو كان من المحرم فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة
 لبطلت في هؤلاء وهو أسد لال قوي والله أعلم ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب
 الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه ان لم يوص
 به كوديعة ودين لله أو لا دمي قال ويدل على ذلك تعبد به بقوله له شيء يريد أن يوصي فيه لأن فيه
 إشارة إلى قدرته على تنجيئه ولو كان مؤجلاً فإنه إذا أراد ذلك ساغ له وإن أراد أن يوصي به ساغ له
 وحاصله يجمع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة لغيرها وأن الواجب لعينه الخروج من
 الحقوق الواجبة لغيره سواء كانت بتنجيز أو وصية ومحل وجوب الوصية انما هو فيما إذا كان
 عاجزاً عن تنجيذ ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادراً أو علم
 به غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة
 فمن رجا منها كثرة الاجر ومكروهة في عكسه ومباحة فمن استوى الأمران فيه ومحترمة فيما
 إذا كان فيها اضراء كما ثبت عن ابن عباس الاضراء في الوصية من الكبراء رواه سعيد بن منصور
 موقوفاً بسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعاً ورواه رجاله ثقات واحتج ابن بطال بغيره بأن ابن عمر لم
 يوص فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث وتعب بأن ذلك أن ثبت عن ابن
 عمر قال عبرة بما روى لأبمارأي على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال لم أثبت ليله
 الا ووصيتي مكتوبة عندي والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن
 نافع قال قيل لابن عمر في مرض موته الا توصي قال أما ما لي قاله يعلم ما كنت أصنع فيه وأما
 رابعي فلا أحب أن يشارك وادي فيها أحد أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه
 وبين ما رواه مسلم بالحل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهد ما صار ينجز ما كان يوصي به معاقلاً
 واليد الإشارة بقوله قاله يعلم ما كنت أصنع في مالي ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سياتي
 في الرقاق إذا أمسيت فلا تنظر الصباح الحديث فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم ينجز إلى تعليق
 وسأتي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله
 مكتوبة عنده على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقتزن ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد
 ابن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام وأجاب الجمهور بأن
 الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به قالوا ومعنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال
 المحب الطبري انما اراد الشهادة فيه بعد وأجيب بأنهم استدلووا على اشتراط الاشهاد بأمر خارج
 كقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في
 الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مهالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها متفق عليها
 ولولم تكن مكتوبة والله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبة عنده على أن الوصية تنفذ وان كانت
 عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجعها وفي الحديث من قبله لابن
 عمر لم يادته لا مثقال قول الشارع ومواظبته عليه وفيه التدب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل

القول لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يرض الا وقدمات فيه جمع جم
 وكل واحد بعينه جائز ان يموت في الحال فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها
 ما يحصل له به الاجر ويحبط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده والله المستعان واستدل
 بقوله له شيء أوله مال على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة
 وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الحظ على الوصية ومطلقها يتناول الصحيح
 لكن السلف خصوها بالبرص وانما لم يتسدد به في الخبر لا طراد العادة به وقوله مكتوبة أهم من
 أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي ان تضبط بالكتابة لانها أثبت
 من الضبط بالخط لانه يخون غالباً الحديث الثاني (قوله حديثنا ابراهيم بن الحارث) هو
 بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وشيخ يحيى بن أبي بكير بالتصغير
 واداءة الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصري صاحب الليث وأبو اسحق هو
 السبيعي وعمرو بن الحرث هو الخزاعي المصطلق أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ووقع
 التصريح بسماع أبي اسحق له من عمرو بن الحرث في الخمس من هذا الكتاب (قوله ولا عبدا
 ولا أمة) أى في الرق وفيه دلالة على ان من ذكر من رقيق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع
 الاخبار كان امامات واما اعتقه واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم ابن
 النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في
 حياته صلى الله عليه وسلم فلا حجة فيه (قوله ولا شيئا) في رواية الكشميهني ولا شاة والاول
 أصح وهي رواية الاسماعيلي أيضا من طريق زهير بن روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من
 طريق مسروق عن عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما ولادينارا ولا شاة
 ولا بعيرا ولا أوسى بشئ (قوله لا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة) سمى ذكر
 البغلة والسلاح في آخر المغازي وأما الصدقة ففي رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق في أواخر
 المغازي وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة قال ابن المنير أحاديث الباب مطابقة للترجمة
 الاحديث عمرو بن الحرث هذا فليس فيه للوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن
 تكون قبله ويحتمل أن تكون موسى بها فطابق الترجمة من هذه الحثية انتهى ويظهر ان
 المطابقة تحصل على الاحتمالين لانه تصدق بمنفعة الارض فصار حكمها حكم الوقف وهو في هذه
 الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذي هو
 شبيه حديث عمرو بن الحرث وهو نفي كونه صلى الله عليه وسلم أوصى * الحديث الثالث حديث
 عبد الله بن أبي أوفى واسناده كله صحيح وقوله حديثنا مالك هو ابن مغول ظاهره أن شيخ
 البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى هو ابن مغول وهو يكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو
 وذكر الترمذى ان مالك بن مغول تغرد به (قوله هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال
 لا) هكذا أطلق الجواب وكأنه فهم ان السؤال وقع عن وثيقة خاصة فلذلك سأل عن غيرها لانه أراد
 نفي الوصية مطلقا لانه أثبت بعد ذلك انه أوصى بكتاب الله (قوله أو أمرا بالوصية) شك من الراوى
 هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أمروا بها زاد المصنف في فضائل القرآن
 ولم يوص بذلك يتم الاعتراض أى كيف يؤمر المسلمون بشئ ولا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم

* حديثنا ابراهيم بن
 الحرث حديثنا يحيى بن
 أبي بكير حديثنا زهير بن
 معاوية الجعفي حديثنا أبو
 اسحق عن عمرو بن الحرث
 ختن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اخي جويرية بنت
 الحرث قال مات رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عند
 موته درهما ولادينارا
 ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا الا
 بغلته البيضاء وسلاحه
 وأرضا جعلها صدقة * حديثنا
 خلاص بن يحيى حديثنا مالك
 هو ابن مغول حديثنا طلحة بن
 مصرف قال سألت عبد
 الله بن أبي أوفى رضى الله
 عنهم اهل كان النبي صلى
 الله عليه وسلم أوصى فقال
 لا فقلت كيف كتب على
 الناس الوصية أو أمروا
 بالوصية قال أوصى بكتاب
 الله

قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لأنه لم يترك بعده مالا وما الأرض فقد سبلها في حياته. وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنهم لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى تفهيم أو يحتمل أن يكون المنقضي وصيته إلى علي بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذي بعده ويؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ودأب أبو بكر أنه كان وجد عهدا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخزم أنه بخزام وهزيل هذا بالزاي ويغمر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشعر بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت) أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الأشكال فقال سئل ابن أبي أوفى هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مات ترك شيئا يوصي فيه قيل فكيف أمر الناس بالوصية لم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعد طلحة وأصح لأنه أطلق فلما أراد شيئا بعينه لخصه به فاعتز به أن الله كتب على المسلمين الوصية وأمرهم أن يكتبوا كيف يفعلها النبي صلى الله عليه وسلم قال بابيه عايدل على أنه أطلق في موضع التقيد قال وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كانا يعتقدان أن الوصية واجبة كذا قال وقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله أي بالتسليم والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما إن أمسكتم به لم تضلوا كتاب الله وأما ما صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أوصى عند موته بثلاث لا يتقين بجزيرة العرب دينان وفي لفظ أخر جوا اليهود من جزيرة العرب وقوله أجزوا الوفاء بكم ما كتبت أجزهم به ولم يذكروا الراوي الثالثة وكذا ما ثبت في النسائي أنه صلى الله عليه وسلم كان آخر ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نصيه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ولأن فيه تبين كل شيء مما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه الآية أو يكون لم يحضر شيئا من الوصايا المذكورة ولم يستحضرها حال قوله والاولى أنه إنما أراد بالمنقضي الوصية بالخلافة أو بالمال وساغ اطلاق المنقضي أما في الأول فبقربة الحال وأما في الثاني فلا أنه المتبادر عرفا وقد صح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص أخرج ابن أبي شيبة عن طريق أرقم بن شرحبيل عنه مع ابن عباس هو الذي روى حديث أنه صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاث والجمع بينهما على ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباء رائية أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة فلا منافاة بين المنقضي والاثبات (قلت) ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ثم قال أو المنقضي الوصية بالمال أو الإمامة والمنقضي الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى وهذا الأخير هو المعتمد * الحديث الرابع (قوله حدثنا عمرو بن زرارة) هو التيسار ويرى وهو بفتح العين وزرارة بضم الزاي وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئا ووقع في رواية أبي علي بن السكن يدل عمرو بن زرارة في هذا الحديث اسمعيل بن زرارة يعنى الرقي

* حدثنا عمرو بن زرارة

قال أبو علي الجبائي لم أر ذلك لغيره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منده في شيوخ البخاري اسمعيل بن زرارة الثغري ولم يذكره الكليني ولا الخليلي (قوله أخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن علي بن إبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد بن خالد (قوله ذكره) وأبو عبد الله بن علي بن أبي حمزة (قال القزويني) كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من بعدهم فن ذلك ما استدلوا به عائشة كما سيأتي ومن ذلك أن علياً لم يتبع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا يتقصوا علياً من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم نسبوه مع شجاعة العظمى وصلايته في الدين إلى المداينة والتقية والاعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكره وأنها أنه أوصى بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها أن تكر ذلك واستندت إلى ملازمة الله في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك فساغ لها أني ذلك لكونه مختصراً في مجلس سعيته لم تغيب عن شيء منها وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوي وصححه من رواية أرقم بن منير جليل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبا بكر أن يولي بالناس قال في آخر الحديث مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يوص و سيأتي في الوفاة النبوية عن عمرات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال يا أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعهد الياني هذه الامارة شيئاً الحديث وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجمع منها أشياء منها حديث أخرجه أحمد وهذا بن السري في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في وجعه الذي مات فيه ما فعلت الذميمة قلت عندي فقال أنشئها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلمة عن عائشة أخوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد و زاد فيه ابغى بها إلى علي بن أبي طالب ليتصدق بها وفي المغازي لابن المنذر رواية يونس بن بكير عن حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والأشعريين ٣ مجاد مائة وسق من خيبر وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن يتنذرت أسامة وأخرج مسلم في حديث ابن عباس وأوصى بثلاث أن تجيزوا الوفاء بحقوق ما كنت أجيزهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عنه عند الناس وأحمد وابن سعد والآن نقله كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي وأدوا الزكاة بعد الصلاة أخرجه أحمد والحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند الناس بسند جيد وأخرج سيف بن عوف في الفتوح من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم حذر من الفتن في مرض موته ولزوم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم أوصى فاطمة فقال قولي أدامت الله وانا لله را جعون وأخرج

أخبرنا اسمعيل عن ابن عون
عن إبراهيم عن الأسود قال
ذكره وأبو عبد الله أن علياً
رضي الله عنهما كان وصياً
فماتت مني أوصى إليه وقد
كنت مسندته إلى صدرى
أوقات جري فدعا بالطلحة
فلما دخل فحدثني جري بها
شعرت أنه قد مات فأتيت
أوصى إليه

٣ قوله مجاد مائة الخ كذا
بالاصول التي يدينها وحرر
الرواية اه

الطبراني في الاوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قالوا يا رسول الله أوصنا يعني في مرض
موته فقال أوصيكم باسما بقين الاولين من المهاجرين وأبناءهم من بعدهم وقال لا يروى عن
عبد الرحمن الاسم هذا الاسناد تفرده عتيق بن يعقوب انتهى وفيه من لا يعرف حاله وفي سنن ابن
ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أنامت فاغسلوني بسبع قرب من
بئر غرس وكانت بقعاء وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية وفي
مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يصلوا عليه أرسالا
بغير امام ومن الكاذب الرافضة مارواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الاجلج
عن زيد بن علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
قصة طويته فيها فدخل علي فقامت عائشة فمأكب عليه فاخبره بالباب مما يكون قبل يوم
القيامة يفتح كل باب منها ألف باب وهذا امر سل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن
عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه وقوله الخنث بالنون والحاء
المجعة ثم نون مثلثة أي النني ومال وسيأتي بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازي ان
شاء الله تعالى (قوله) **باب** أن يترك ورثته أغنياء خيبر من أن يتكففوا الناس
هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال الا القليل لم تنسب
له الوصية كما مضى (قوله عن سعد بن ابراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعامر بن سعد
شيخه هو خاله لان أم سعد بن ابراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران
مديان تابعيان ووقع في رواية مسعر عن سعد بن ابراهيم حدثني بعض آل سعد قال مرض سعد
وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فرأيتة مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة
منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجنائز ويأتي في الهجرة وغيرها ورواه عن سعد بن أبي
وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير اليه (قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودي وأنا بمكة)
زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتدني وله في الهجرة من وجع اشتدني منه على
الموت واتفق أصحاب الزهري على ان ذلك كان في حجة الوداع الا ابن عيينة فقال في فتح مكة
أخرجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على انه وهم فيه وقد أخرجه البخاري في
الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح وقد وجدت لابن عيينة مستندا فيه وذلك فيما
أخرجه أحمد والبزار والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم خلف سعد امريضا حيث خرج الى حنين فلما قدم من الجعرانة
معتمر ادخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله ان لي مالا واتى أورث كلاله أفأوصي بمالي
الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا قال لا اني لارجو
ان يرفعك الله حتى يفتتق بك أقوام الحديث فلعل ابن عيينة استقل ذهنه من حديث الى حديث
ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون فلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي
الاولى لم يكن له وارث من الاولاد اصلا وفي الثانية كانت له ابنة فقط فالتفاهل (قوله وهو
يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها) يحتمل ان تكون الجملة حالا من الفاعل او من المفعول وكل
منها محتمل لان كلاما من النبي صلى الله عليه وسلم ومن سعد كان يكره ذلك لكن ان كان حالا من

* (باب أن يترك ورثته
أغنياء خيبر من أن
يتكففوا الناس) * حدثنا
أبو نعيم حدثنا سفيان عن
سعد بن ابراهيم عن عامر بن
سعد عن سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه يقول جاء
النبي صلى الله عليه وسلم
يعودني وأنا بمكة وهو يكره
أن يموت بالارض التي هاجر
منها

المنعول وهو سعد فقيه التفات لان السياق يقتضي ان يقول وأنا أكره وقد أخرجه مسلم من
 طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن بلظ فقال يا رسول الله خشيت أن
 أموت بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة والنسائي من طريق جرير بن يزيد عن عامر
 ابن سعد لكن البائس سعد بن خولة مات في الارض التي هاجرت منها وله من طريق بكير بن مسمار
 عن عامر بن سعد في هذا الحديث فقال سعد يا رسول الله أموت بالارض التي هاجرت منها قال لا
 ان شاء الله تعالى وسيأتي بقمية ما يتعلق بكراهة الموت بالارض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة ان
 شاء الله تعالى (قوله قال يرحم الله ابن عثراء) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من
 طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله سعد بن عثراء
 ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عثراء غير محفوظ وقال الدمياطي هو وههم والمعروف ابن
 خولة قال واعل الوهم من سعد بن ابراهيم فان الزهري أحفظ منه وقال فيه سعد بن خولة يشير الى
 ما وقع في روايته بلظ لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات
 بمكة قلت وقد ذكرت آتفا من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكره انه شهد بدر
 ومات في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر اللام وتشديد التثنية وانفقوا على
 سكون الواو وأغرب ابن التين فحكى عن القاسي فتحها ووقع في رواية ابن عيينة في الفرائض
 قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر ابن لؤي اه وذكر ابن اسحق انه كان حليفا لهم
 ثم لابي رهم بن عبد العزى منهم وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن وسيأتي شيء من خبره في
 غزوة بدر من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى في حديث سبعة الاسمية يأتي شرح حديث سبعة
 في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح وجرم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بان
 سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافا لمن قال انه مات في مدة المهدي مع
 قريش سنة سبع وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكتاب المشهور في حواشي عليه على البخاري
 ان المراد بابن عثراء عوف بن الحرث أخو معاذ ومعوذ أولاد عثراء وهي أمهم والحكمة في ذكره
 ما ذكره ابن اسحق انه قال يوم بدر ما يفتحك الرب من عبده قال ان يغمرس يده في العدو حاسرا فالتقى
 الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل قال فيحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص
 للموت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عثراء وحبه للموت ورغبته في الشهادة كما يذكر
 الشيء بالشيء فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عثراء مستحسنا
 لميتته اه ملخصا وهو مر دود بالتصيص على قوله سعد بن عثراء فأتني أن يكون المراد عوف
 وأيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص انه كان راغبا في الموت بل في بعضها
 عكس ذلك وهو انه بكى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك فقال خشيت ان أموت
 بالارض التي هاجرت منها كمات سعد بن خولة وهو عند النسائي وأيضا فخرج الحديث متحد
 والاصل عدم التعدد فالاحتمال بعيد لو سرح بانه عوف بن عثراء والله أعلم وقال التميمي يحتمل
 أن يكون لاده اسمان خولة وعثراء اه ويحتمل أن يكون أحدهما اسمها والاخر لقبها أو
 أحدهما اسم أمه والاخر اسم أبيه أو والاخر اسم جدته والاخر اسم ابن عثراء اسم أمه والاخر
 اسم أبيه لا خلافا فهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في روايته يرثي له الخ قال ابن عبد البر

قال يرحم الله ابن عثراء

زعم أهل الحديث أن قوله يرثي الخ من كلام الزهري وقال ابن الجوزي وغيره هو مدرج من قول الزهري (قلت) وكأنهم استندوا إلى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فإن فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن إبراهيم بن سعد في آخره لكن المائس سعد بن خولة قال سعد بن خولة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بأدراجه ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا وأقم له هجرته قال فإزالت أجد بردها ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة قلت فادع الله أن يشفيني فقال اللهم اشف سعدا ثلاث مرات (قوله قلت يا رسول الله أوصي بعالي كله) في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب أفأنتصديق بلأني مالى وكذا وقع في رواية الزهري فأما التعبير بقوله أفأنتصديق فيجوز أن لا يتجزأ التعليق بخلاف أفأوصي لكن المخرج تعد فيجوز على التعليق للجمع بين الواو يتميز وقد تنسك بقوله أنتصديق من جعل تبرعات المريض من الثلث وحسبوه على المنجزة وفيه نظر لما يفتيه وأما الاختلاف في الروايات فمكانه سأل أولاً عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية جري بن يزيد عند أحمد وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد وكذا له من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد وقوله في هذه الرواية قلت فالشطر هو بالجر عطفاً على قوله بعالي ككلام أي فأوصي بالنصف وهذا رجه السهيلي وقال الرخشري هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمى الشطر أو أعين الشطر ويجوز الرفع على تقدير أيجوز الشطر (قوله قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير) كذا في أكثر الروايات وفي رواية الزهري في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية مدع بن سعد عن أبيه عند مسلم قلت فالثلث قال نعم والثلث كثير وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال الثلث والثلث كبير أو كثير وكذا للنسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه فقال أوصيت فقلت نعم قال بكم قلت بعالي كله قال فإتارت كنت لولذلك وفيه أوصى بالشر قال فإزال يقول وأقول حتى قال أوصى بالثلث والثلث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالواحدة وهو شك من الراوي والمخفوط في أكثر الروايات بالثلثة ومعناه كثير بالنسبة إلى مادونه وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعده هذا وقوله قال الثلث والثلث كثير بنصب الأول على الأغراء أو بفعل منضم نحو عين الثلث وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يكفينا الثلث أو الثلث كاف ويحتمل أن يكون قوله والثلث كثير مسوقاً لبيان الجواز بالثلث وأن الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتدبره النهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثيراً بجزءه ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله وهذا أولى معانيه يعني أن الأكثر أمر نسبي وعلى الأول قول ابن عباس كما سألني في حديث الباب الذي بعده (قوله انك ان تدع) يفتح أن على التعليل وبكسر هاء على الشرطية قال النووي هما صحيحان صوريان وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لا جواب له ويبقى خير لا رافع له وقال ابن الجوزي معناه من رواية الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد

عن رسول الله أوصي بعالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت الثلث قال فالثلث والثلث كثير انك ان تدع

يعني ابن الخشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له فلو انظر خير من الفناء وغيرها مما اشترط
 في الجواب وتعتب بأنه لا مانع من تعدد بدريه وقال ابن مالك جزاء الشرط قوله خيرا أي فهو خير
 وحذف الفاء جائز وهو كقراءة طاوس ويسألونك عن اليتامى قل أصلي لهم خير قال ومن خص
 ذلك بالشعر بعد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق لانه كثير في الشعر قليل في غيره وأشار بذلك
 الى ما وقع في الشعر فيما انشده سيدي به * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أي قاله يشكرها
 والى الرد على من زعم ان ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللقطة فان جاء صاحبها
 والا ستمتع به بحذف الفاء وقوله في حديث اللعان البينة والاحد في ظهرك (قوله ورثته)
 قال الزين بن المنير انما عبر به صلى الله عليه وسلم بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع انه لم يكن له
 يومئذ الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعدا انما قال ذلك بناء على موته في ذلك
 المرض وبقياء بعده حتى ترثه وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب صلى الله عليه وسلم بكلام
 كلي مطابق لكل حالة وهو قوله ورثته ولم يخص بنتا من غيرها وقال الناكهي شارح العمدة
 انما عبر صلى الله عليه وسلم بالورثة لانه اطلع على أن سعدا سيعيش ويأتيه أولاد غير البنت
 المذكورة فكان كذلك ولولده بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ولعل الله ان يفصح بذلك
 (قلت) وليس قوله ان تدع بنتك متعينا لان ميراثه لم يكن منحصرا في ابنة واحدة كان لاختيه عتبة بن
 أبي وقاص أولاد اذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين وسأذكر بسط ذلك في آخر
 التعبير بالورثة لانه دخل البنت وغيرها ممن يرث لو وقع موته اذ ذاك أو بعد ذلك وأما قول
 الناكهي انه ولولده بعد ذلك أربعة بنين وانه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد فان أسماءهم في
 رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب وشهد ثلاثتهم عن سعد ووقع ذكر
 عمر بن سعد ففيه في موضع آخر ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي
 على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بان له أربعة من الذكور غير الثلاثة
 وهم عمرو وابراهيم ويحيى واسحق وعزى ذكرهم لابن المديني وغيره وفاته أن ابن سعد ذكر له من
 الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان
 واسحق الاصغر وعمر الاصغر وغير مصغر وغيرهم وذكر له من البنات ثلث عشرة بنتا وكان ابن
 المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم (قوله عالة) أي فقرا او هو جمع عال وهو
 الفقير والفعل منه عال يعمل اذا افتقر (قوله يتكففون الناس) أي يسألون الناس بأكثرهم
 يقال تكفف الناس واستكفف اذا بسط كفنه للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل
 كفا كفا من طعام وقوله في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بأيديهم وضع المسؤل في أيديهم ووقع في
 رواية الزهري أن سعدا قال وانا ذو مال ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ
 يؤذن بحال كثير وذو المال اذا صدق بثأبيه أو بسططره وأبقى ثأبيه بين ابنته وغيرها لا يصيرون عالة
 لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لان بقاء المال الكثير انما هو على سبيل التقدير
 والا فلا تصدق المريض بثأبيه مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المسال فتدع بمخف الوصية
 بالورثة فرد الشارع الامر الى شيء معتدل وهو الثلث (قوله وانك مهما أنفقت من نفقة فانها
 صدقة) هو معطوف على قوله انك ان تدع وهو علة للنفقة عن الوصية بأكثر من الثلث كانه قيل

ورثتك أغنياء خيرا من أن
 تدعهم عالة يتكففون
 الناس في أيديهم وانك مهما
 أنفقت من نفقة فانها صدقة

لا تفعل لانك ان مت تركت ورثتك أغنياء وان عشت تصدقت وأنفقت فالاجر حاصل لك في
الحالين وقوله فانها صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري وانك لن تنفق نفقة يتبعي
بها وجهه الله الا جرت بها مقيس بتبعها وجهه الله وعلق حصول الاجر بذلك وهو المعتمد
ويستفاد منه ان اجر الواجب يزاد بالنسبة لان الاتفاق على الزوجه واجب وفي فعله الاجر فاذا
نوى بداءتعا وجهه الله ازداد اجره بذلك قاله ابن أبي جرة قال ونبت بالنفقة على غيره هامن وجوه
البر والاحسان (قوله حتى اللقمة) بالنصب عطفا على نفقة ويجوز الرفع على انه مبتدأ
وتعربها الخبر وسبأ في الكلام على حكم نفقة الزوجه في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى
وعنه تعلق قوله وانك ان تنفق نفقة الخ بقصة الوصية ان سؤال سعيد بن جبير بانه رغب في تكثير
الاجر فلما سمعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسليم ان جميع ما تنفق عليه في
مالك من صدقة ناجرة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها اذا ابتعت بذلك وجهه الله تعالى
ولعله خص المرأة بذلك لان نفقتها مستمرة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العيد فيه ان الثواب في
الاتفاق مشروط بعدة النية وابتعا وجهه الله وهذا عسر اذا عارضه مقتضى الشهوة فان ذلك
لا يحصل الغرض من الثواب حتى يتبع به وجهه الله وسبق تخلص هذا المقصود مما يشوبه
قال وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات اذا أدت على قصد اداء الواجب ابتعا وجهه الله
أثيب عليها فان قوله حتى ما تفعل في امرأتك لا تخصيص له بغير الواجب وانفقت حتى هنا
تتضمنى المبالغة في تخصيص هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة (قوله
وعسى الله ان يرفعك) أي يطيل عمرك وكذلك اتفق فانه عاش بعد ذلك أربعين سنة بل
قربا من خمسين لانه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور
فيكون عاش بعد حجة الوداع خمس او أربعين أو ثمانيا وأربعين (قوله فينتفع بك ناس ويضربك
آخرون) أي ينتفع بك المسلمون بالغنائم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ويضربك
المشركون الذين هم لم يكون على يدك وزعم ابن التين ان المراد بالنتع به ما وقع من الفتوح على
يديه كالفادسية وغيرها بالضرر ما وقع من تأمير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين
ابن علي ومن معه وهو كلام مردود لكلفه لغير ضرورة تحمل على ارادة الضرر الصادر من ولده
وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة الى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من
طريق بكر بن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي صلى الله عليه
وسلم هذا فقال لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستجابهم فتاب بعضهم واستمع بعضهم
فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين قال بعض العلماء لعل وان كانت للتبرج
لكم من الله لا من الواقع وكذلك اذا وردت على لسان رسوله غالبا (قوله ولم يكن له يومئذ الا
ابنة) في رواية الزهري وشيخه في رواية عائشة بنت سعد ان سعدا قال ولا يرثني الا ابنة واحدة
قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء والافتقار كان
لسعد عصابات لانه من بني زهرة وكانوا كثيرين وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الغرض أو خصما
بالذكر على تقدير لا يرثني من أخاف عليه الضياع والعجز الا هي أو ظن أنها تارث جميع المال أو
استكثرها نصف التركة وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة فان كان محفوظا

حتى اللقمة ترفعها الى في
امرأتك وعسى الله أن
يرفعك فينتفع بك ناس
ويضربك آخرون ولم يكن
له يومئذ الا ابنة

فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب وهي تابعة
عمرت حتى أدركها مالك وروى عن أومات سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من النسابة
سعد بن قيس تسمى عائشة غير هذه وذكرها أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأمهات شهاب بن
عبد الله بن الحرث بن زهرة وذكرها بنات أخرى أمهات من متأخرات الإسلام بعد وفاة النبوة
في الظاهران البنت المشار إليها أم الحكم المذكورة لتقديم تزويج سعد بأسماء ولم أر من حرر
ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للأمام فمن دونه وتأكد
باشتداد المرض وفيه وضع اليد على جبهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه
والفسح له في طول العمر وجواز أخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترب بذلك شيء مما
يمنع أو يكره من التبسم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب
وان ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الأخبار به يعد البراءة
أجوز وان أعمال البر والطاعة إذا كان منها ما لا يمكن استئذرا كما قام غيره في الثواب والأجر
مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعد أخاف أن يموت بالدار التي شاجر منها فينبوت عليه بعض
أجر هجرته فأخبره صلى الله عليه وسلم بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملا صالحا من حج أو
جهاد أو غير ذلك كان له أجر يعوض ما فاتته من الجهة الأخرى وفيه إباحة جمع المال بشرطه
لان التسوية في قوله وأنا ذومال للكثرة وقد وقع في بعض طرقه سر يحاوانا ذومال كثير والحث
على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب وإن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد والاتفاق في
وجوه الخير لان المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد شبه على ذلك باقل الخطوط الدنيوية
العادية وغرض وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالبا الا عند الملاعبة والمارحة ومع
ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصد التحسين فكيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد
إلى بلد أو لدلو كان ذلك مشروعا لا مريضا فقل سعد ابن خولة قاله الخطابي وبأن من لا وارث له تجوز له
الوصية بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثتك أغنياء ففقهوه أنه من لا وارث
له لا يبالى بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثته يخشى عليهم الفقر وتعقب بأنه ليس تعليلا لخصا
وانما فيه تنبيه على الاحتياط لئلا يقع ولو كان تعليلا لخصا لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث
لمن كانت ورثته أغنياء وانفذ ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك وعلى تقدير أن يكون تعليلا
محضا فهو لا ينقص عن الثلث لالزيادة عليه فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا يعترض به على
الموصي إلا ان الاضططاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثته غير أغنياء فنبه سعد على ذلك وفيه
سد الذريعة لقوله صلى الله عليه وسلم ولا ترثهم على أعتابهم إلا لا يتذرع بالمرض أحد لاجل حب
الوطن قاله ابن عبد البر وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لانه قال سبحانه وتعالى من بعد وصية
يوصي بها أو دين فأطلق وقيدت السنة بالثلث وان من ترك شيئا لله لا ينبغي له الرجوع
فيه ولا في شيء منه مختارا وفيه التمسك على فوت ما يحصل الثواب وفيه حديث من ساء له سنة
وأن من فاتته ذلك بادرا إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاتته أسرها من الأمور فيحصل ما هو أعلى
منه لما أشار صلى الله عليه وسلم لسعد من هذا الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق بجميع المال
لمن عرف بالصبر ولم يكن له من التزمت فندمته وقد تقدمت المسئلة في كتاب الزكاة وفيه الاستفسار

عن المحتمل اذا احتل وجوها لان سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتل عنده المنع فيما
دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر في مصالح الورثة وان خطاب الشارع للواحد
يعم من كان بصفتهم من المكلفين لا طباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وان كان
الخطاب انما وقع له بصيغة الافراد ولقد اُبعد من قال ان ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله
يمن بخلاف وارثا فعيننا أو كان ما يخلفه قليلا لان البنت من شأنها أن يطعم فيها وان كانت بغير
مال لم يرغب فيها وفيه ان من ترك ما قليلا فالأختيار له ترك الوصية وابقاء المال للورثة واختلف
السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا واستدل به التميمي لفضل العنق على الفقير وفيه نظر
وفيه مرعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية وفيه أن الثلث في حد الكثرة وقد
اعتبر بعض النشطاء في غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به الى ثبوت طلب الكثرة في الحكم
المعين واستدل بقوله ولا يرثي الابنة على من قال بالرد على ذوى الارحام للعصر في قوله لا يرثي
الابنة وتعبق بيان المراد من ذوى القروض كما تقدم ومن قال بالرد لا يقول بظاهرها لانهم
يعطونها فرضها ثم يردون عليها السابق وظاهر الحديث انها ترث الجميع ابتداء **قوله**
باب الوصية بالثلث أي جوازها ومشروعيتها وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي
قبله واستفتر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لكن اختلف فيمن كان له وارث وسبيل الى
تحريره في باب الوصية لو ارث وفيمن لم يكن له وارث خاص فنعمه الجمهور وجوزوا الحنفية
واسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية
فقيدها السنة بمن له وارث فيسبق من لا وارث له على الاطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله
توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما
وجهان للشافعية أحدهما الثاني فقال بالاول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن
عبد العزيز وقال الثاني أبو حنيفة وأحمد والباقر وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه
وجماعة من التابعين وتسلك الاولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأولها وبأنه لو نذر أن يتصدق
بثلث ماله اعتبر بذلك حالة النذر اتفاقا وأجيب بان الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك
لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول وبالفرق بين النذر والوصية بأنهما يصح الرجوع عنها والنذر يلزم
وغيره هذا الخلاف تطهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من
جميع المال أو تنقذ ما علمه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به بالاول قال الجمهور
وبالثاني قال مالك وجه الجمهور انه لا يشترط أن يستحضر تعدد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا
ولو كان عالما بحسنه فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك ***(فائدة)*** أول من أوصى بالثلث في
الاسلام البراء بن معرور عهلات أوصى به للنبي صلى الله عليه وسلم وكان قدماء قبل أن يدخل
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فقبله النبي صلى الله عليه وسلم ورثه على ورثته أخرجه
الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده **قوله** وقال
الحسن ***(أي المصري)** لا يجوز للذمي وصية إلا بالثلث قال ابن بطال أراد البخاري بهذا الرد على
من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له قال ولذلك احتج بقوله تعالى
وأن احكم بينهم بما أنزل الله والذي حكى به النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث هو الحكم بما أنزل

(باب الوصية بالثلث)
وقال الحسن لا يجوز للذمي
وصية إلا بالثلث وقال الله
عز وجل وأن احكم بينهم بما
أنزل الله ***(حديث شافعية)**
ابن سعيد

قوله ابن أبي قتادة في
نسخة ابن أبي أوفى اه

للموصي من الدعوى) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة (٢٧٨) بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة

منى فأقبضه اليك فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال ابن أخي قد كان عهدا إلى فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن أمة أبي ولد علي فراشه فته أوقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي كان عهدا إلى فيه فقال عبد ابن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شبهة بغية فصار آها حتى ألقى الله * (باب إذا أوما المريض برأسه إشارة بينة تعرف) * حدثنا حسان ابن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا رضى رأس جارية بين حجرين فقبل إهنا من فعل بك أفلان أفلان حتى سمى اليهودي فأومأت برأسها فجنى به فلم يزل حتى اعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة * (باب لا وصية لوارث) * حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي شيبة عن عطاء عن ابن

الموصي من الدعوى) أو ردف فيه حديث عائشة في قصة شخامة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة وقد ترجم له في كتاب الاختصاص دعوى الموصي للميت أي عن الميت وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح وسيأتي الكلام عليه في القرائض ان شاء الله تعالى * (قوله باب إذا أوما المريض برأسه إشارة بينة تعرف) أي هل يحكمهم بها أو ردف فيه حديث أنس في قصة الجارية التي رضى اليهودي رأسها وسيأتي الكلام عليه في القصص ان شاء الله تعالى * (قوله باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى عما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أسامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفي أسناده اسمعيل بن عياش وقد قوى حديثه عن الشافيين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شاذ ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال النسابة إرساله وعن علي بن عبد الله بن أبي شيبة ولا يخلو أسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها يقتضي ان للبعدي أصلا بن جنيح الشافعي في الام إلى أن هذا المتن موافق لما وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العراق بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويؤثرون عن حفظوه عنه ممن اتهم من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يفسخ بالسنه لكن الحجة في هذا الاجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم اللزوم لان الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه روى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا أن يشاء الورثة كما سيأتي بيانه ورجاله ثقات الا أنه معلول فقد قيل ان عطاء هو الخراساني والله أعلم وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا الا انه في تفسيره اخبار عما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ووجه دلالة الترجمة من جهة ان نسخ الوصية للوالدين وأثبت الميراث لهما ساد لا منها يشعر بأنه لا يجمع لهما ما بين الميراث والوصية وإذا كان كذلك كان من دونهما أولى بان لا يجمع ذلك له وقد أخرجه ابن جريج من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس باللفظ وكانت الوصية للوالدين والاقربين إلى آخره فظهرت المناسبة بهذه الزيادة وقد وافق محمد بن يوسف وهو القرطبي في روايته إياه عن ورقاء عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جريج وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي شيبة فجعل مجاهد موضع عطاء أخرجه ابن جريج أيضا ويحتمل له كان عند ابن أبي شيبة

على

عباس رضي الله عنهم قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس

على الوجهين والله أعلم **(قوله وجعل للمرأة الثمن والرابع)** أى فى حالين وكذلك للزوج قال
 جمهور العلماء كانت هذه الوصية فى أول الاسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يرام من
 المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد
 فانهم كانوا يرثون ما يبقّى بعد الوصية وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين
 والأقربين بمقدار الفريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها واشتد انكار امام الحرمين عليه فى ذلك
 وقيل ان الآية مخصوصة لان الأقربين أعم من أن يكونوا وارثا وكانت الوصية واجبة لجميعهم
 فخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض ويقول صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وبقى الحق
 من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طائفة وغيرهم وقد تقدمت الإشارة اليه قبل
 واختلف فى تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث
 المذكور وقيل دل الإجماع على ذلك وان لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية لوارث بانه
 لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا غيره بما
 زاد على الثلث ولو أجازت الورثة وبه قال المزني وداود وقواه السبكي واحتج بحديث عمران بن
 حصين فى الذى أعتق ستة أعبد فان فيه عند مسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قول أشدينا
 وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بانه قال لو علمت ذلك ما صليت عليه ولم ينقل انه راجع الورثة
 فدل على منعه مطلقا بقوله فى حديث سعد بن أبي وقاص وكان بعد ذلك الثلث بآثار فان
 مفهوما ان الزائد على الثلث ليس بجائز وبانه صلى الله عليه وسلم منع سعدا من الوصية بالشرط
 ولم يستثن صورة الاجازة واحتج من أجازها بالزيادة المقدمة وهى قوله الآن يشاء الورثة فان
 صحت هذه الزيادة فهى حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بان المنع انما كان فى الأصل لحق
 الورثة فاذا أجازوا لم يتنع واختلفوا بعد ذلك فى وقت الاجازة فالجمهور على أنهم ان أجازوا
 فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان أجازوا بعده فنذ وفصل المال كية فى الحياة بين
 مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان المميز فى عائلته
 الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري
 وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا يوم الموت حتى
 لو وصى لاختيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحبب الاخ المذكور فولد له ابن قبل موته يحبب
 الاخ فالوصية للاخ المذكور صحيحة ولو وصى لاختيه وله ابن فبات الابن قبل موت الموصى
 فهى وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لانه ينتقل ارثا
 للمسلمين والوصية للوارث باطلة وهو وجه ضعيف جدا حكاه القاضى حسين ويلزم قائله ان
 لا يجيز الوصية للذمى أو بقيد ما أطلق والله أعلم **(قوله باب الصدقة عند الموت)**
 أى جوازها وان كانت فى حال العفة أفضل أو ردفه حديث أبى هريرة قال قال رجل يا رسول
 الله أى الصدقة أفضل قال ان تصدق وأنت صحيح الحديث وقد تقدم فى كتاب الزكاة من وجه
 آخر وبينت هناك اختلاف ألفاظه ووقع التعميم بحديث هناك فى جميع اسناده بدل
 العنفة هنا **(قوله ان تصدق)** بتخفيف الصادق على حذف احدى التائين وأصله ان تصدق
 وبالتشديد على ادغامها **(قوله ولا تمهل)** بالاسكان على انه نهى وبالرفع على انه نهي ويجوز

وجعل للمرأة الثمن والرابع
 وللزوج الشطر والرابع
 (باب الصدقة عند
 الموت) * حدثنا محمد
 ابن العلاء حدثنا أبو أسامة
 عن سفيان عن عمارة عن
 أبى زرعة عن أبى هريرة
 رضى الله عنه قال قال رجل
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 يا رسول الله أى الصدقة
 أفضل قال ان تصدق وأنت
 صحيح حريص تامل الغنى
 وتحشى الفقر ولا تمهل حتى
 اذا بلغت الخلقوم

النصب (قوله قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان) الظاهر أن هذا المذكور على سبيل
 المثال وقال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث لانه ان شاء أبطله
 وان شاء أجاز له وقال غيره يحتل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وانما أدخل كان في الثالث
 إشارة الى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتل أن يكون الأول الوارث والثاني المورث
 والثالث الموصى له (قلت) ويحتل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرار او قد وقع في رواية ابن
 المبارك عن سفيان عند الاسماعيلي قلت اصنعوا فلان كذا وتصدقوا بكذا ووقع في حديث
 بسير بن جحاش وهو بضم الموحدة وسكون المهمله وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهمله وآخره شين
 معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال بزق النبي صلى الله عليه وسلم في كفه ثم
 وضع اصبعه السابعة وقال يقول الله أني يحجزني ابن آدم وقد خلقتك من قبل من مثل هذه فإذا
 بلغت نفسك الى هذه وأشار الى حلقه قلت أتصدق وأني أوان الصدقة وزاد في رواية أبي اليمان
 حتى اذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين وللارض منك وعيد بجمعت ومنعت حتى اذا بلغت
 التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا وفي الحديث أن تنجز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي
 الصحة أفضل منه بعد الموت وفي المرض وأشار صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله وأنت صحيح
 حريص تأمل الغنا الى آخره لانه في مال الصحة يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان
 ويزين له من امكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر الآية وأيضا
 فان الشيطان رجايز له الخيف في الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفضيل الصدقة
 الناجزة قال بعض السلف عن بعض أهل الترفيع يصنعون الله تعالى في أموالهم مرتين ينجلون بها
 وهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها اذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت وأخرج
 الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مر فوعا قال مثل الذي يعتق ويتصدق
 عند موته مثل الذي يهدى اذا شبع وهو يرجع الى معنى حديث الباب وروى أبو داود وصححه ابن
 حبان من حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا لان يتصدق الرجل في حياته وصحته بد رهم خيره
 من أن يتصدق عند موته بمائة **(قوله باب)** قول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها
 أو دين) أراد المصنف والله أعلم بهذه الترجمة الاختصاص بما اختاره من جواز اقرار المريض بالدين
 مطلقا سواء كان المفتر له وارثا أو أجنبيا ووجه الدلالة انه سبحانه وتعالى سوى بين الوصية والدين في
 تقديمهما على الميراث ولم يفصل فخرجت الوصية للوارث بالدليل الذي تقدم وبقي الاقرار بالدين
 على حاله وقوله تعالى من بعد وصية متعلق بما تقدم من المواريث كلها لا بما يليه وحده وكأنه قيل
 قسمة هذه الاشياء تقع من بعد وصية والوصية هنا المال الموصى به وقوله يوصي بها هذه الصفة
 تقديم الموصوف وقائده ان يعلم ان لاميت أن يوصي قاله السهيلي قال وأفادت تذكير الوصية انها
 مندوبة اذ لو كانت واجبة لقال من بعد الوصية كذا قال **(قوله)** ويذكر أن شريحا وعمر بن عبد
 العزيز وطاوسا وعطاء وابن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين) كأنه لم يحجز بالنقل عنهم لضعف
 الاسناد الى بعضهم فاما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة عنه بلفظ اذا أقر في مرض الموت ووارث
 بدين لم يحجز الابنية واذا أقر لغير وارث جاز وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وأخرجه من
 طريق أخرى أضعف من هذه ولكن سمي الى اسناد أصح من هذا بعد وأما عمر بن عبد العزيز

قلت لفلان كذا ولفلان
 كذا وقد كان لفلان* (باب
 قول الله عز وجل من بعد
 وصية يوصي بها أو دين)
 ويذكر أن شريحا وعمر بن
 عبد العزيز وطاوسا وعطاء
 وابن أذينة أجازوا اقرار
 المريض بدين

فلم أقف على من وصله عنه وأما طائوس فوصله ابن أبي شيبه أيضا عنه باللفظ إذا أقر لوارث جاز وفي
الاسناد ابن أبي سليم وهو ضعيف وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبه عنه بمثله ورجال اسناده
ثقات وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأتوه بالمهملة مصغروا وهو تابعي ثقة
مات سنة خمس وتسعين من الهجرة ورواهم من ذكره في الصحابة وأثره هذا وصله ابن أبي شيبه
أيضا من طريق قتادة عنه في الرجل يقر لوارث بدين قال يجوز ورجال اسناده ثقات **(قوله وقال**
الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة) هذا أثر صحيح روي عنه
يعلم في مسند الدارمي من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز إقرار لوارث قال
وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا **(قوله**
وقال إبراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ) وصله ابن أبي شيبه من طريق الثوري عن
ابن أبي ليلى عن الحكم عن إبراهيم في المريض إذا أبرأ الوارث برئ وعن مطرف عن الحكم
مثله **(قوله وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها)** في رواية
المستملى والسرخسي عن مال أغلق عليه بابها ولم أقف على هذا الاثر موصولا بعد **(قوله وقال**
الحسن إذا قال للمملوك عند الموت كنت أعنتك جاز) لم أقف على من وصله وهو على طريقة
الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا **(قوله وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي**
قضاني وقبضت منه جاز) قال ابن التين وجهه أنها لا تتم بالميل إلى زوجها في تلك الحال ولا سيما إذا
كان لها ولد من غيره **(قوله وقال بعض الناس لا يجوز إقراره)** أي المريض (أسوء الظن به للورثة)
وفي رواية المستملى بسوء الظن بالموحدة بدل اللام **(قوله ثم استحسن فقال يجوز إقراره بالوديعة**
والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين إن أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه
التساقض والأفلاو فترك بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك
فلم يكن كالدين المحض وقال ابن المنذر أجمعوا على أن إقرار المريض بغير الوارث جائز لكن إن
كان عليه دين في العجة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة يدأبدين العجة ويتحاص
أصحاب الإقرار في المرض واختلفوا في إقرار المريض للوارث فأجازوا مطلقا لا وراعي واستحق
وأبو ثور وهو المريح عند الشافعية وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بنبته ومعها من
يشاركها من غير الولد كابن العم مثلا قال لأنه يهتم في أن يزيد نبته وينقص ابن عمه من غير عكس
واستثنى ما إذا أقر بزوجته التي يعرف بمحبته والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد
ولا سيما إن كان له منها في تلك الحالة ولد وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة
وعندهما فإن فقدت جاز والأفلا وهو اختيار الروياني من الشافعية وعن شريح والحسن بن
صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا بزوجته بصدقه أو عن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول
زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول إليه وبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا
لأنه منع الوصية فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها إقرارا واحتج من أجاز مطلقا بتقدم عن
الحسن أن التهمة في حق المحتضر بعيدة بالفرق بين الوصية والدين لأنهم اتفقوا على أنه لو
أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الإقرار لا يصح بخلاف الوصية
فيصح رجوعه عنها واتفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له

* وقال الحسن أحق ما
تصدق به الرجل آخر
يوم من الدنيا وأول يوم
من الآخرة * وقال
إبراهيم والحكم إذا أبرأ
الوارث من الدين برئ
وأوصى رافع بن خديج أن
لا تكشف امرأته الفزارية
عما أغلق عليه بابها * وقال
الحسن إذا قال للمملوك عند
الموت كنت أعنتك جاز
وقال الشعبي إذا قالت
المرأة عند موتها إن زوجي
قضاني وقبضت منه جاز
* وقال بعض الناس لا يجوز
إقراره بأسوء الظن به للورثة
ثم استحسن فقال يجوز
إقراره بالوديعة والبضاعة
والمضاربة

بالمال وبان مدار الاحكام على الظاهر فلا يترك اقراره للظن المحتمل فان امره فيه الى الله تعالى
 (قوله) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث هو طرف من
 حديث وصلة المصنف في الادب من وجهين عن أبي هريرة وقصد به كره هذا الرد على من أساء
 الظن بالمريض فنفع تصرفه ومعنى قوله اكذب الحديث أي اكذب في الحديث من غيره لان
 الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن (قوله) ولا يحل مال المسلمين لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم آية المنافق اذا اتقن خان هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الايمان ووجه
 تعلقه بالرد على من منع اجازة اقرار المريض من جهة انه دال على ذم الخيانة فلو ترك ذكر ما عليه
 من الحق وكتمه لكان حائبا للمستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الاقرار لانه اذا كتم
 صار خائنا ومن لم يعتبر اقراره كان جاهلا على الكتمان (قوله) وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن
 تؤدوا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره أي لم يفرق بين الوارث وغيره في الامر بإداء
 الامانة فيصير الاقرار سواء كان لوارث أو غيره (قوله) فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
 وسلم) يعني حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا وقد تقدم موصولا بتمامه في كتاب الايمان
 واقتضاه أربع من كن فيه كان منافقا خالعا وفيه واذا اتقن خان وحديث أبي هريرة الذي
 أورده في هذا الباب بلفظ آية المنافق ثلاث تقدم هنالك أيضا باسناده ومثله وتقدم شرحه أيضا
 والله المستعان (قوله) **باب** تاويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين أي
 بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المتقدم في الأداء وبهذا يظهر السر
 في تكرار هذه الترجمة (قوله) ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية هذا
 طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث وهو الاور عن علي بن
 أبي طالب قال قضى محمد صلى الله عليه وسلم أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل
 الدين لنظرا أحمد وهو اسناد ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان
 البخاري اعتمد عليه لاعتناده بالاتفاق على مقتضاه والافلم تجر عاده أن يورد الضعيف في مقام
 الاحتجاج به وقد أورده في الباب ما يعضده أيضا ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية
 الا في صورة واحدة وهي مال أو دين لشخص بالف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن
 له في ذمة الميت دين يستغرق موجوده وصدقه الوارث ففي وجهه للشافعية تقدم الوصية على
 الدين في هذه الصورة الخاصة ثم قد نازع بعضهم في اطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في
 الآية لانه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانفاذا الوصية
 وأتى بأول الاباحه وهي كقولك جالس زيدا أو عرا أي لك جالسة كل منهما اجتماعا واقتراعا
 قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلف في تعيين ذلك المعنى وطاصل ما ذكره أهل العلم
 من مقتضيات التقديم ستة أمور * أحدها الخنة والقتل كبيعة ومضرة فضر أشرف من ربيعة
 لكن انظر ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ * ثانيها بحسب الزمان كعاد
 ونمود * ثالثا بحسب الطبع ككثلاث ورابع * رابعا بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لان
 الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال * خامسا بتقديم السبب على
 المسبب كقوله تعالى عزيز حكيم قال بعض السلف عز فلما عز حكم * سادسا بالشرف والفضل

قد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا يحل
 مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم آية المنافق اذا اتقن خان وقال الله تعالى
 ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره * فيه
 عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم * حديثنا سليمان بن داود أبو الربيع
 حديثنا اسمعيل بن جعفر حديثنا نافع بن مالك بن أبي
 عامر أبو سميل عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث اذا
 حدث كذب واذا اتقن خان واذا وعد أخلف * (باب
 تاويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين) *
 ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل
 الوصية وقوله عز وجل ان الله يأمركم أن تؤدوا
 الامانات الى أهلها فأداء
 الامانة أحق من تطوع
 الوصية وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم لاصدقة الا
 عن ظهر غنى

* وقال ابن عباس لا يوصي العبد الا باذن أهله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده * حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا الاوزاعي عن الزهري عن سعيدين المسيب وعروة بن الزبير (٢٨٣) أن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم قال لي يا حكيم ان هذا المال خضر حلوفن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بأشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لأرأى أحدا بعدك شيا حتى أفارق الدنيا فكان أبو بكر يدعو حكيمًا ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ثم ان عمر دعا ليعطيه فأبى أن يتقبله فقال يا معشر المسلمين انى أعرض عليه حقه الذى قسم الله له من هذا النية فأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى توفي رحمه الله * حدثنا بشر بن محمد السجستاني أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم عن ابن عمر عن أبيه رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم

كقوله تعالى من النبين والصديقين واذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلوة بخلاف الدين فانه انما يقع غالبًا بعد الملت بئوع تنفريط فوقعت البداءة بالوصية لتكون افضل وقال غيره قدمت الوصية لانها شئ يؤخذ بنفسه بعوض والدين يؤخذ بنفسه فكل من اخرج الوصية أشق على الوارث من اخرج الدين وكان ادأوها من تنفريط بخلاف الدين فان الوارث مطمئن باخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقابل كما سمع ان اصحاب الدين مقابلوا وأيضاً فالوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد تمت تغرير بضاعى العمل بها بخلاف الدين فانه ثابت بنفسه مطلوب ادأه سواء ذكر أو لم يذكر وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجودها فانه يقول بلزومها لكل أحد فيستترك فيها جميع المخاطبين لانها تقع بالمال وتقع بالعهد كما تقدم وقل من يتلو عن شئ من ذلك بخلاف الدين فانه يمكن أن يوجد وان لا يوجد وما يكثر وقوعه متقدم على ما يقل وقوعه وقال الزين بن المنير تقدم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقديمها في المعنى لانهم ما عاقد ذكر في سياق البعدي لئلا يترك الميراث يلى الوصية في البعدي ولا يلى الدين بل هو بعد بعده فيلزم ان الدين يقدم في الاداء ثم الوصية ثم الميراث فيتحقق حينئذ ان الوصية تقع بعد الدين حال الاداء باعتبار القبلية فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم (قوله وقال ابن عباس لا يوصي العبد الا باذن أهله) وصلها ابن أبي شيبة عن طريق شبيب بن عرفة عن جندب قال سأل طهمان ابن عباس أيوصى العبد قال لا الا باذن أهله (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده) هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولاً في باب كراهية التناول على الرقيق من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن المنير لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد وجعل العبد مسؤولاً عنه وهو أحد الخلفاء فيه فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية والدين واجب والوصية تطوع وجب تقديم الدين فهذا وجه مناسبة هذا الاثر والحديث للترجمة ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث حكيم بن حزام ان هذا المال خضر حلو والحديث وقد تقدم مشروفاً في كتاب الزكاة قال ابن المنير وجه دخوله في هذا الباب من جهة انه صلى الله عليه وسلم زهده في قبول العطية وجعل يداً لا أخذ من نفلي تنفيراً عن قبولها ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين فالأصل ان قابض الوصية يد سلفى وقابض الدين مستوفى لحقه اما أن تكون يده علياً بما تفضل به من القرض واما أن تكون يده سلفى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية * ثانيهما حديث كلهم راع ومسؤول عن رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق ويأتى الكلام عليه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوى في هذه المسئلة اصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ثم ذكر ان الصحيح

راع ومسؤول عن رعيته والامام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية ومسئولة عن رعيته وانما الخادم في مال سيده راع ومسؤول عن رعيته قال وأحسب أن قد قال والرجل راع في مال أبيه

٢ قوله الطريق في نسخة الطوفي

* (باب) * اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب * وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة يجعله الفقراء أقاربك فجعلها الحسن وأبي بن كعب * وقال الأذهاري حدثني أبي عن ثمانية عن أنس بمثل حديث ثابت قال اجعلها الفقراء قرابتك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب وكانا أقرب اليه مني وكان قرابة حسن وأبي من أبي المحسة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو ابن مالك بن النجار وحسان ابن ثابت بن المنذر بن حرام فبجته سمعان إلى حرام وهو الأب الثالث وحرام بن عمرو ابن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار وهو يجامع حسان وأبا طلحة وأبي إلى ستة آباء إلى عمرو ابن مالك وهو أبي بن كعب ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وآبياً

ما ذهب إليه الجساعة وسرح بترقيق ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسئلة * (تيسره) * وقع في شرح مغلاطاي أن البخاري قال هنا وقال اسمعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن اسحق عن أنس في قصة بريحاء ونقلت عن أبي العباس الطريق ٢ أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن المقلان أن هذا وهم وانما ذكره البخاري في باب من تصدق إلى وكله كما سألني **(قوله باب)** اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب وقع في بعض النسخ أو وقف بن زيادة ألق وهو نعمة قليلة وحذف المصنف جواب قوله اذا اشارة إلى الخلاف في ذلك أي هل يصح أم لا وأورد المصنف المسئلة الأخرى وورد الاستفهام لذلك أيضاً وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استظهر المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها ثم رجع أخيراً إلى تكمله كتاب الوصايا وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم اذا لم يكن وارثاً ولا قاتلاً والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنة على وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف وشيخنا من جدهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضاً وأقل من يدفع اليه ثلاثة وعند محمد اثنتان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا ان يشترط ذلك وقالت الشافعية القريب من أجمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلماً كان أو كافراً غنياً كان أو فقيراً ذكر أو كان أو أنثى وارثاً أو غير وارث محرماً أو غير محرّم واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل يقتصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطالان وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالخواز ويصرف منهم للثلاثة ولا تجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه وقال مالك يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويبدأ بالفقراء حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره إلا كفتاهما بين وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى **(قوله)** وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة يجعله الفقراء أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب * (قوله) حدثني أبي عن ثمانية عن أنس بمثل حديث ثابت قال اجعلها الفقراء قرابتك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب * كذا اختصره هنا وقد وصله في تفسير آل عمران مختصراً أيضاً عقب رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصاري فذكر هذا الاسناد قال فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه ولم يجعل في منها شيئاً وسقط هذا التقدير من رواية أبي ذر وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعاً عن ابن مازوق وأبو نعيم في المستخرج من طريقه والبيهقي من طريق أبيه حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري بقائه ونظمه لما نزلت لن تنالوا البر إلا بآية أو من

ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله حاططي لله فلو استطعت ان أسره
 لم أعلنه فقال اجعله في قرابتك وفقراء أهلك قال أنس فجعلها لحسان ولا يبي ولم يجعل لي منها شيئا
 لانهما كانا أقرب اليه مني لفظ أبي نعيم وفي رواية الطحاوي كانت لابي طلحة ارض فجعلها لله فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اجعلها في فقرائك فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه مني
 وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حاططي بكذا وكذا وقال فيه فقال اجعلها في فقرائك أهل بيتك قال
 فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وأخرج الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصاري
 فذكر فيه للانصاري شيئا آخر فقال حدثنا حميد عن أنس قال لما نزلت ان تناولوا البر الآية أو من
 ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا قال أبو طلحة يا رسول الله حاططي في مكان كذا وكذا صدقة لله
 تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم الا انه قال اجعلها في فقرائك أهل بيتك وأقاربك ثم ساقه بالاسناد
 الاول قال مشله وزاد فيه فجعلها لابي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب اليه مني وانما
 أوردت هذه الطرق لاني رأيت بعض الشراح ظن ان الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي
 طلحة من حسان وأبي بقبية من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث الى قوله وكانا
 أقرب اليه مني ومن قوله وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ من كلام البخاري أو من شيخه
 فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن حرام وهو بالمهملة بن عمرو بن زيد مائة
 وهو بالاضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النخيار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن
 عمرو المذكور فيجتمعون الى حرام وهو الاب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر وحرام بن عمرو
 وساق النسب ثانيا الى النخيار وهو زيادة لا معنى لها ثم قال وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا الى
 ستة آباء الى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الدماطي ومن تبعه فهو ملبس
 مشكل وشرع الدماطي في شأنه ويعني عن ذلك ما وقع في رواية المسلمي حيث قال عقب ذلك
 وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النخيار فعمر بن مالك
 يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا اه وقال أبو داود في السنن بلغني عن محمد بن عبد الله الانصاري
 انه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ثم قال
 الانصاري فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء قال وعمرو بن مالك يجمع حسانا وأبيا وأبا طلحة
 فظهر من هذا ان الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الانصاري والله أعلم وذكر محمد بن الحسن
 ابن زبالة في كتاب المدينة من هرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولعله ان أبا
 طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حديلة فدفعه الى رسول الله فرده على أقاربه أبي بن
 كعب وحسان بن ثابت ونبيط بن جابر وشهد ابن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فتقدا وموه فصار
 لحسان قباعة من معاوية بمائة ألف فابتنى قصر بني حديلة في موضعهها اه وجد نبيط بن
 جابر مالك بن عدي بن زيد مائة بن عدي بن مالك بن النخيار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النخيار
 فهو أبعد من أبي بن كعب بواحد وابن زبالة ضعيفه فلا يحتج بما ينسب به فكيف اذا خالف
 وملخص ذلك ان أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب اليه من الآخر فحسان يجمع
 معه في الاب الثالث وأبي يجمع معه في الاب السادس فلو كانت الاقربىة معتبرة لخص بذلك
 حسان بن ثابت دون غيره فدل على انها غير معتبرة وانما قال أنس لانهما كانا أقرب اليه مني لان

قوله ونبيط هكذا هو بالشاء
 وفي نسخة أخرى نبيط بالنون
 اه صححه

وقال بعضهم إذا أوصى لقربائه (٢٨٦) فهو إلى أبائه في الإسلام حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن

اسحق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلبة أرى أن يجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسما أبو طلحة في أقاربه وبني عمه وقال ابن عباس لما نزل وأندرعشيرتك الأقربين جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدى لبطون قريش وقال أبو هريرة لما نزل وأندرعشيرتك الأقربين قال النبي صلى الله عليه وسلم يادعشر قريش * (باب) * هل يدخل النساء والولدف الأقارب حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأندرعشيرتك الأقربين قال يادعشر قريش أو كلمة نحوها اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا يا صفية عمة

الذي يجمع أبا طلحة وأنسا النجار لانه من بني عدى بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلهذا كان أبي بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى في بن أعطاء من قرابته الفقير لكن استثنى من كان مكفيا ممن يجب عليه نفقته فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك لبعده قرابته منه والله أعلم واستدل لاحد بان المراد بنى القري في قوله تعالى والارسل ولذى القري بنو هاشم وبني المطلب تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم إياهم بسهم بنى القري وانما يجتمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع وتعبه الطحاوي بأنه لو كان المراد ذلك لشرط معهم بني نوفل وبني عبد شمس لانهم اولاد عبد مناف كما لمطلب وهاشم فلما خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم بنى القري دفعه لانس مخصوصين بينه النبي صلى الله عليه وسلم بتخصيصه بني هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربائه بل يحمل اللفظ على مطلقه وعمومه حتى ثبت ما يشهد أو يخصه والله أعلم (قوله وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أو ردها مختصرة وستأتي بتمامها في باب اذا وقف أرضا ولم يبين الحدود (قوله وقال ابن عباس لما نزل وأندرعشيرتك الأقربين جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدى لبطون من قريش) هكذا أورده مختصرا وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتمامه من طريق عمرو ابن مرة عن سعيد بن جبش عن ابن عباس وأورد في آخر الجناز طرفا منه في قصة أبي لهب موصولة وسببها في شرحه وشرح الذي بعده في تفسير سورة الشعراء ان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو هريرة لما نزل وأندرعشيرتك الأقربين قال النبي صلى الله عليه وسلم يادعشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده (قوله يا) هل يدخل النساء والولدف الأقارب) هكذا أورده الترجمة بالاستفهام لما في المسئلة من الاختلاف كما تقدم ثم أورده في الباب حديث أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأندرعشيرتك الأقربين قال يادعشر قريش أو كلمة نحوها الحديث بطوله وموضع الشاهد منه قوله فيه ويا صفية ويا فاطمة فانه سوى صلى الله عليه وسلم في ذلك بين عشيرته فجمعهم أو لانهم خص بعض البطون ثم ذكر عمه العباس وعمته صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضا وعلى عدم التخصيص عن يرث ولا بن كان مسلما ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة والمراد بعشيرته قومه وهم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدى بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قريش فقال وأندرعشيرتك الأقربين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد فلا حاجة فيه في مسألة الوقف لان صورتها ما اذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس اليه مثلا والاية تتعلق بانذار العشيرة فافترقا والله أعلم وقال ابن المنبر لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي صلى الله عليه وسلم تعميم الانذار فلذلك عمهم انتهى ويحتمل أن يكون أولا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة * (تنبيهه) * يجوز في يا عباس

وفي

رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا ويا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سليمان ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئا

وفي ياصنية وفي يافاطمة الضم والنصب **(قوله)** تابعه أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
وصله الذهلي في الزهريات عن أصبغ وهو عند مسلم عن حماد بن عمار عن ابن وهب **(قوله)** **باب**
هل ينتفع الواقف بوقفه أي بان يقف على نفسه ثم على غيره أو بان يشترط لنفسه من المنفعة جزأ
معيناً أو يجعل للناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر وفي هذا كله خلاف فاما الوقف على النفس
فسببنا البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب وأما بشرط شيء من المنفعة فسيأتي في باب قواد تعالى
وابتلاوا اليتامى وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا ووقع قبل الباب في المستخرج لابي نعيم كتاب
الآواقف باب هل ينتفع الواقف بوقفه ولم أر ذلك لغيره **(قوله)** وقد اشترط عمر الخ (هو طرف من مقصة
وقف عمر وقد قدمت موصولة في آخر الشروط وقوله وقديلي الواقف وغيره إلى آخره هو من تنقعه
المصنف وهو يقتضي أن ولاية النظر للواقف لا نزاع فيها وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار
عنده والافعال المالكية انه لا يجوز وقيل ان دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى تفرقتها
الا الواقف جاز قال ابن بطال وإنما منع مالك من ذلك سد الذريعة لتلايصير كانه وقف على نفسه
أو يطول العهد فينتهي الوقف أو ينفذ الواقف فيتصرف فيه لنفسه أو يموت فيستصرف فيه
ورثته وهذا لا يمنع الجواز اذا حصل الامن من ذلك لكن لا يلزم من ان النظر يجوز للواقف أن
ينتفع به نعم ان شرط ذلك جاز على الراجح والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ثم قواه
بقوله وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فلا أن ينتفع به كما ينتفع بغيره وان لم يشترطه ثم أورد
حديث أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها وقد قدمت
الكلام عليه في الحج مستوفى وبينت هناك من أجاز ذلك لمطلقاً ومن منع ومن قيد بالضرورة
والحاجة وقد تسكت به من أجاز الوقف على النفس من جهة انه اذا جاز له الاستفاد بما أعدها بعد
خروجه عن ملكه بغير شرط فجوازها بشرط أولى وقد اعترضه ابن المنير بان الحديث لا يطابق
الترجمة الا عند من يقول ان المتكلم داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الاصول
قال والراجح عند المالكية تحكيم العرف حتى يخرج غير الخطاب من العموم بالقرينة وقال
ابن بطال لا يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لانه آخر جهته الله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه
رجوع في صدقته ثم قال وإنما يجوز له ذلك ان شرطه في الوقف أو افترقه هو أو ورثته انتهى
والذي عند الجمهور جواز ذلك اذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في آخر كتاب
الوصايا في ترجمة منفردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحدهم
ذريته هل يتناول ذلك والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به لئلا يدعى انه ملكه بعد ذلك
(قوله) **باب** اذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز أي صحيح وهو قول
الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف الا بالقبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج
الطحاوي للجهة بان الوقف شبهة بالعقد لا اشتراكهما في انها تملك لله تعالى فينفذ بالقول المجرد
عن القبض وينارق الهبة في انها تملك لا دمي فلا تتم الا بقبضه واستبدل البخاري في ذلك بقصة
عمر فقال لان عمر أوقف وقال لا جناح على من وليه أن ياكل ولم يخص أن وليه عمر أو غيره وفي وجه
الدلالة منه غموض وقد تعقب بان غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيع له التساؤل
وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك ان كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف

* تابعه أصبغ عن ابن وهب
عن يونس عن ابن شهاب
* (باب) هل ينتفع الواقف
بوقفه وقد اشترط عمر رضي
الله عنه لا جناح على من
وليه أن ياكل منها وقديلي
الواقف وغيره وكذلك كل
من جعل بدنة أو شيئاً لله
أن ينتفع بها كما ينتفع بغيره
وان لم يشترط * حدثنا
قتيبة حدثنا أبو عوانة
عن قتادة عن أنس رضي
الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم رأى رجلاً يسوق
بدنة فقال له اركبها فقال
يا رسول الله انها بدنة فقال في
الثالثة أو في الرابعة اركبها
ويك أو ويحك * حدثنا
اسماعيل حدثنا مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة
فقال اركبها قال يا رسول
الله انها بدنة قال اركبها
ويك في الثانية أو في الثالثة
* (باب) اذا وقف شيئاً قبل
أن يدفعه إلى غيره فهو جائز
لان عمر رضي الله أوقف
فقال لا جناح على من وليه
أن ياكل ولم يخص أن وليه
عمر أو غيره

المذكور بل الوقف لا بد له من متول فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يعين أحدا لا حتمالين والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأخراجه عن يده فكان تقريره لذلك دالا على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في باب الوقف كيف يكتب إن شاء الله تعالى * (تنبيه) * قوله أوقف كذا ثبت للآ كثر وهي لغة نادرة والفصح المشهور وقف بغير ألف وهم من زعم أن أوقف لحن قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ واستأطها صواب قال ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئا ثم نزع عنه (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي طلحة أرى أن يجعلها في الأقربين) الحديث تقدم موصولا قريبا وهذا الخط اسحق بن أبي طلحة قال الداودي ما استدل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة جل الشئ على ضده وتمثيله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه لأنه هو روي أن عمر دفع الوقف لابنته وأن أبا طلحة دفع صدقة إلى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك أن الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول أنها لا تتم إلا بالقبض نعم استدل لآله بقصة عمر معترض واتقاد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت توجيهه وأما ابن بطال فنارح في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت يده ويحتمل أنها استمرت فلا دلالة فيها وأجاب ابن المنبر بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي صلى الله عليه وسلم مصرفها فلما قال له أرى أن يجعلها في الأقربين فنوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة (قلت) وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا فان النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الأقربين فلما لم يمكن أبا طلحة أن يعينهم الأقربين لا تتشاورهم اقتصر على بعضهم فخص بهم من اختار منهم * (قوله) ما إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطيهما للأقربين أو حيث أراد) أي تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء (قوله) قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي طلحة أرى أن يجعلها في الأقربين فإضاؤه قوله فإجازا للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو من تنفقه المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أي حتى يعين وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه * (قوله) ما إذا قال أرى أو بستانى صدقة لله عن أي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطال ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فأنما أراد به البر والقربة وأولى الناس ببره أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء وهو مكن أوصى بثلاث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف في الفقراء والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والافه وبقا على ملكه وقال بعض الشافعية أن قال ووقفه وأطلق فهو محل الخلاف وإن قال ووقفه لله خرج عن ملكه بما دل عليه قصة أبي طلحة (قوله)

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي طلحة أرى أن يجعلها في الأقربين فقال أفعل فتسمها في أقاربه وبني عمه * (باب) * إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطيهما للأقربين أو حيث أراد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بي طلحة حين قال أحب أموالي إلى يرحاء وإنها صدقة لله فإجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن والاول أصح * (باب) إذا قال أرى أو بستانى صدقة لله عن أي فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك *

حدثنا محمد) كذا اللاد كثر غير منسوب وفي رواية أبي ذر وابن شبيب عن حدثنا محمد بن سلام (قوله
 أخبرني يعلى) هو ابن مسلم سماه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه وهو مكي أصله من
 البصرة وهم الطريق في زعمه انه ابن حكيم وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا
 الموضع ورجال الاسناد ما بين مكي وبصري (قوله أن سعد بن عبادة) هو الانصاري الخزرجي
 سيد الخزرج رسماً أي بعد أبواب من هذا الوجه ان سعد بن عبادة أخى بني ساعدة وبنو ساعدة
 بطن من الخزرج شهر (قوله توفيت أمه وهو غائب عنها) هي عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن
 قيس بن عمرو أنصاري خزرجية ذكر ابن سعد انها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي صلى
 الله عليه وسلم في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عبادة معه قال فلما رجعوا جاء النبي صلى الله
 عليه وسلم فصلى على قبرها وعلى هذا في الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مع
 أبوابه بمكة والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عبادة كما سأئنه بعد ثلاثة أبواب (قوله الخراف)
 بكسر أوله وسكون المجهة وآخره فاء أي المكان المسمى بذلك لما يخرف منه أي يجنى من
 الثمرة تقول شجرة خراف ومثما قاله الخطابي ووقع في رواية عبد الرزاق الخرف بغير ألف وهو
 اسم الحائط المذكور والحائط البستان (قوله باب) اذا تصدق أو وقف بعض
 ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول والمخالفة فيه
 أبو حنيفة يؤخذ من جواز وقف المشاع والمخالفة فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما
 يمكن قسمته واحتج له الجوري بضم الجيم وهو من الشافعية بان القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز
 ونعقب بان القسمة افراز فلا محذور ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول خو
 من قوله أو بعض رقيقه أو دوابه فإنه يدخل فيه ما اذا وقف جزء من العبد أو الدابة أو وقف
 أحد عبيده أو فرسه مثلاً فيصح كل ذلك عند من يجوز وقف المنقول ويرجع اليه في التعيين
 (قوله قلت يا رسول الله ان من توبى الخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة تخلفه
 عن غزوة تبوك وسأني الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه وشاهد الترجمة منه
 قوله أمسك عليك بعض مالك فإنه ظاهر في أمره بإخراج بعض ماله وإمسالك بعض ماله من غير
 تفصيل بين أن يكون مقسوماً أو مشاعاً فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع والله أعلم
 واستدل به على كراهة التصديق بجميع المال وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة وبأني شئ
 منه في كتاب الأيمان والندور ان شاء الله تعالى (قوله باب) من تصدق الى وكيله
 ثم رد الوكيل اليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الأصول ولم يشرحه ابن بطال وثبت في
 رواية أبي ذر عن الكشي عن خاصة لكن في روايته على وكيله وثبت الترجمة وبعض الحديث
 في رواية الجوى وقد نوزع البخاري في انتزاع هذه الترجمة من قصة أبي طلحة وأجيب بان مراده
 ان أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وفوض الى النبي صلى الله عليه وسلم تعيين المسرف وقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم دعها في الاقربين كان شبيهاً بما ترجم به ومقتضى ذلك الصحة (قوله وقال
 اسمعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني المساجدون كذا ثبت في أصل أبي ذر
 ووقع في الاطراف لابي مسعود وخلف جميعاً أن اسمعيل المذكور هو ابن جعفر وبه جزم أبو
 نعيم في المستخرج وقال رأيت في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي قال اسمعيل بن جعفر ولم يوصله أبو

حدثنا محمد أخبرنا محمد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعلى أنه سمع
 عكرمة يقول أنا ابن
 عباس رضى الله عنه ما أن
 سعد بن عبادة رضى الله عنه
 توفيت أمه وهو غائب عنها
 فقال يا رسول الله ان أمي
 توفيت وأنا غائب عنها
 أينفعا شيء ان تصدق به
 عنها قال نعم قال فاني أشهدك
 أن حائطي الخراف صدقة
 عليها (باب اذا تصدق أو
 وقف بعض ماله أو بعض
 رقيقه أو دوابه فهو جائز) *
 حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
 اللث عن عقيل عن ابن
 شهاب قال أخبرني عبد
 الرحمن بن عبد الله بن كعب
 أن عبد الله بن كعب قال
 سمعت كعب بن مالك رضى
 الله عنه يقول قلت يا رسول
 الله ان من توبى أن أنخلع
 من مالى صدقة الى الله والى
 رسوله صلى الله عليه وسلم
 قال أمسك عليك بعض مالك
 فهو خير لك قلت فاني أمسك
 سهمي الذي بخيبر (باب من
 تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل
 اليه) * وقال اسمعيل
 أخبرني عبد العزيز بن عبد
 الله بن أبي سلمة

عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه الا عن أنس رضي الله عنه قال لما نزلت لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما يحبون جاء أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٩٠) فقال يا رسول الله يقول الله تعالى في كتابه لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما

تحبون وان أحب أموالى الى يسرء قال وكانت حديثه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويستظل فيها ويشرب من مائها فهي الى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم أرجو برء وذخره فضبعها أى رسول الله حيث أراكم الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا طلحة ذلك مال رابح قبلناه منك وردناه عليك فاجعله في الاقربين فصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه قال وكان منهم أبي وحسان قال وباع حسان حصته منه من معاوية فتبيل له ببيع صدقة أبي طلحة فقال ألا أبيع ضاع من تبر بصاع من دراهم قال وكانت تلك الحديث في موضع قصر بنى حديلة الذي بناه معاوية * (باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأرزقوهم منه) * حدثنا محمد بن الفضل أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال ان ناسا يزعمون أن هذه

نعيم ولا الاسماعيلى وزاد الطريق في الأطراف أن البخارى أخرجه عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل بن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيوخ البخارى وهو ثقة وأبوه بالمعجمة وزن جعفر وحزم المزى بأن اسمعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكر ذلك دليلا الا أنه وقع في أصل الدمياطى بخلفه في البخارى حدثنا اسمعيل فان كان في قنوطا تعين انه ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان كان من أقران اسمعيل بن جعفر فلا يشنع أن يروى اسمعيل عنه والله أعلم وقد تقدمت الإشارة الى شئ من هذا في باب اذا وقف أو أوسى لا قاريه (قوله عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلمه الا عن أنس) كذا وقع عند البخارى وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال بروى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكر بطوله جازما والذي يظهر ان الذي قال لا أعلمه الا عن أنس هو البخارى (قوله لما نزلت ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون جاء أبو طلحة) زاد ابن عبد البر ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر قال وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها الى قصر بنى حديلة تحواط لاني طلحة قال وكان قصر بنى حديلة حاططا لاني طلحة يقال لها بيرحاء فذكر الحديث وهو اده دار أبي جعفر التي صارت اليه بعد ذلك وعرفت به وهو أبو جعفر المنصور خليفة المشهور العباسي وأما قصر بنى حديلة وهو بالمهمل مصغر وهوهم من قاله بالجيم فنسب اليهم القصر بسبب الجواررة والا فالذي بناه معاوية بن أبي سفيان وبنو حديلة بالمهمل مصغر بطن من الانصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا ابتك البقعة فعرفت بهم فلما اشترى معاوية حصته حسان بنى فيها هذا القصر فعرف بقصر بنى حديلة ذكر ذلك عمرو بن شبة وغيره في أخبار المدينة قالوا بنى معاوية القصر المذكور ليكون له حصته لما كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم قال أبو غسان المدني وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بنى حديلة والاخرى الزاوية الشرقية وكان الذي ولي بناء معاوية الطفيل بن أبي بن كعب انتهى وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذي بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد اجداد أبي طلحة وغيره وما ذكرته عن صنفي في أخبار المدينة يرد عليه وهم أعلم بذلك من غيرهم (قوله وباع حسان حصته منه من معاوية) هذا يدل على ان أبا طلحة ملكهم الحديث المذكور ولم يقفها عليهم اذ لو وقفها ما ساع حسان أن يبيعها فيعكر على من استبدل بشئ من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف الا فيما لا تخالف فيه الصدقة الوقف ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج الى بيع حصته منهم جازله يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم ووقع في أخبار المدينة شمد بن الحسن الخزومي من طريق أبي بكر بن حزم ان عن حصته حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان (قوله ما قول الله عز وجل واذا حضر القسمة الآية) ذكر فيه حديث ابن عباس قال ان ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت الحديث وسيأتى الكلام عليه في التفسير وذكر من أراد ابن عباس بقوله ان ناسا يزعمون

الآية نسخت ولا والله ما نسخت واسكنها ما تمهاون الناس هما والبان واليرث وذلك الذي يرزق ووال لا يرث فذلك الذي يقول بالمعروف يقول لا أملاك لك أن أعطيت وأن

وأن منهم عائشة رضي الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى ككونها محكمة أو منسوخة
(قوله باب ما يستحب لمن توفي فجأة) بدفع الفداء بالجيم الخفيفة والمتدوية يجوز فتح
 الفاء وسكون الجيم بغير مد (أن تصدقوا عنه وقضاء المذخور عن الميت) أو رد فيه حديث عائشة
 أن رجلا قال إن أمي أفتلتت نفسها وحديث ابن عباس أن سعد بن عباد قال إن أمي ماتت
 وعليها نذروا كأنه رخص إلى أن المبهمة في حديث عائشة هو سعد بن عباد وقد تقدم حديث ابن
 عباس في قصة سعد بن عباد بلفظ آخر ولا تنافي بين قوله إن أمي ماتت وعليها نذروا وبين قوله إن أمي
 توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها الاحتمال أن يكون سأل عن النذر
 وعن الصدقة عنها وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد
 ابن المسيب عن سعد بن عباد قال قلت يا رسول الله إن أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأي
 الصدقة أفضل قال سقي الماء وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق حماد بن خالد عنه
 بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعدا قال يا رسول الله أفقتنع أمي إن
 تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال أنا أمر في قال اسقي الماء والحفوظ عن مالك ما وقع في هذا
 الباب والله أعلم وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا **(قوله أفتلتت)** بضم المثناة بعد الفاء الساكنة
 وكسر اللام أي أخذت فلتة أي بعتة وقوله نفسها بالضم على الأشهر وبالفتح أيضا وهو موت
 النجاة والمراد بالنفس هنا الروح **(قوله وأراها لو تكلمت تصدقت)** بضم همزة أراها وقد
 تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك
 عند النسائي بلفظ وأنها لو تكلمت تصدقت وظاهره أنهم لم تكلم فلم تصدق لكن في الموطأ
 عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال خرج سعد
 ابن عباد مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة فقبيل لها
 أوصى فقالت فيم أوصى المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد فذكر الحديث فإن
 أمكن تأويل رواية الباب بالمراد أنها لم تكلم أي بالصدقة ولو تكلمت لتصدق أي فكيف
 أمضى ذلك أو يحتمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ
 هو سعيد بن سعد بن عباد أو ولده شرحبيل مر سلا فعلى التقديرين لم يحدراوى الإثبات
 ورواى النقي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم **(قوله أفأتصدق عنها)** في الرواية المتقدمة
 في الجنائز فهل لها أجر إن تصدقت عنها قال نعم وبعضهم أن تصدق عليها أو أصرقه على محلها
(قوله إن سعد بن عباد) كذا رواه مالك وتابعه الليث وبكر بن وائل وغيرهم عن الزهري
 وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عباد أنه استفتى
 جعله من مسند سعد آخر ج جميع ذلك النسائي وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن
 رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة
 فتعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عباد ويكون ابن عباس قد أخذ عنه ويحتمل
 أن يكون أخذ عنه غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عباد لم يتصدق به الرواية وإنما أراد
 عن قصة سعد بن عباد فتجد الروايتان **(قوله وعليها نذروا فقال اقضه عنها)** في رواية قتيبة
 عن مالك لم تقضه وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة أفتجزئ عنها إن أعتق عنها قال أعتق

* (باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن تصدقوا عنه وقضاء المذخور عن الميت) *
 حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم إن أمي أفتلتت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفأتصدق عنها قال نعم تصدق عنها * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن سعد بن عباد رضي الله عنه استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها نذروا فقال اقضه عنها

به عنها قال نعم قال فاني
 أشهدك أن حاطي الخراف
 صدقة عليها * (باب قول الله
 تعالى وآتوا اليتامى أموالهم
 ولا تتبطلوا الخ حيث بالهيب
 ولا تأكلوا أموالهم
 إلى أموالكم إلى قوله
 فأنكحوا ما طاب لكم من
 النساء) * حدثنا أبو اليمان
 أخبرنا شعيب عن الزهري
 قال عن عروة بن الزبير
 يحدث أنه سأل عائشة رضي
 الله عنها وإن خفتم أن
 لا تنقسطوا في اليتامى
 فأنكحوا ما طاب لكم من
 النساء قالت هي اليتيمة في
 حجر وليها فيرغب في جمالها
 ومالها ويريد أن يتزوجها
 بادني من سنة نسائها فنوها
عن نكاحهن إلا أن
 ينقسطوا لهن في الكمال
 الصداق وأمر ابن كحاح من
 سواهن من النساء قالت
 عائشة ثم استفتي الناس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعد فأنزل الله عز وجل
 ويستفتونك في النساء قل
 الله يفتيكم فيهن قالت فبين
 الله في هذه أن اليتيمة إذا
 كانت ذات جمال ومال رغبوا

في نكاحها ولم يلحقوها بنتم ابائكم الصداق فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها واتمسوا
غيرها من النساء قال فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها الآن يقسطوا لها إلا وفي من
الصداق ويعطوها حقتها

* (باب قول الله تعالى وابتلوا اليسامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تاكلوها سراقا ويدا را أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل (٢٩٣) بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله

حسيبا للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرنون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرنون مما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا * (قوله حسيبا يعني كافيا) كذا اللذان كثيرا وسقط بعني لابي ذر قال ابن التين فسرهم غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدرا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفى بالله حسيبا أي شهيدا (قوله وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عياله) كذا اللذان كثيرا وسقطت ما الاولى لابي ذر وهذه من مشايخنا في الخلاف فقيل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عياله وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب بعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبيرة وشهاب اذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فضاة لم يجز أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا وان تصرفه ومذهب الشافعي يأخذ أقل الامرين من أجرته ونفقة ولا يجب الرد على الصحيح وحكي ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقر والغنى في هذه الآية اليتيم أي ان كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ولا دلالة فيها على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهمداني بسكون الميم اصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية الترمذي حدثنا هرون بن اشعث فزع ابن عسدي انه هرون بن يحيى الماسكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره فنسوبا (قوله تصدق بحال له) هو من اطلاق العام على الخاص لان المراد بالمال هنا الارض التي لها غلة (قوله يقال له تنفع) بفتح المثناة وسكون الميم بعد ما سمعنا ومنهم من فتح الميم حكاه المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره الى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقة تلك) كذا لا تشبهني ولغير ذلك (قوله ولا جناح علي من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المصنف شبه البخاري الوصي بناظر الوقف ووجه الشبهة ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى وتعقبه ابن المنير بان الواقف هو المالك للمنافع ما وقفه فان شرط لمن يلي نظره شيئا ساع له ذلك والموصى ليس كذلك لان وليه يكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالأوقف اه ومقتضاه ان الموصى اذا جعل الوصي أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينه ولم يخطأ في الاختلاف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين

المزى عزوه هذا الحديث الى كتاب الوصايا (قوله ما سب قول الله تعالى وابتلوا اليسامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) ساق في رواية الاصيل وكريمة الى قوله نصيبا مفروضا وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله رشدا الى قوله مما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا (قوله حسيبا يعني كافيا) كذا اللذان كثيرا وسقط بعني لابي ذر قال ابن التين فسرهم غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدرا وفي تفسير الطبري عن السدي وكفى بالله حسيبا أي شهيدا (قوله وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عياله) كذا اللذان كثيرا وسقطت ما الاولى لابي ذر وهذه من مشايخنا في الخلاف فقيل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عياله وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب بعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبيرة وشهاب اذا أكل ثم أيسر قضى وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذهابا أو فضاة لم يجز أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره وقال هو بوجوب القضاء مطلقا وان تصرفه ومذهب الشافعي يأخذ أقل الامرين من أجرته ونفقة ولا يجب الرد على الصحيح وحكي ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقر والغنى في هذه الآية اليتيم أي ان كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ولا دلالة فيها على الاكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهمداني بسكون الميم اصله من الكوفة ثم سكن بخاري ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ووقع في بعض الروايات كرواية الترمذي حدثنا هرون بن اشعث فزع ابن عسدي انه هرون بن يحيى الماسكي الزبيري ولم يعرف من حاله شيء والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره فنسوبا (قوله تصدق بحال له) هو من اطلاق العام على الخاص لان المراد بالمال هنا الارض التي لها غلة (قوله يقال له تنفع) بفتح المثناة وسكون الميم بعد ما سمعنا ومنهم من فتح الميم حكاه المنذري قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر في باب الوقف كيف يكتب كيفية مصيره الى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقة تلك) كذا لا تشبهني ولغير ذلك (قوله ولا جناح علي من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المصنف شبه البخاري الوصي بناظر الوقف ووجه الشبهة ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لليتامى وتعقبه ابن المنير بان الواقف هو المالك للمنافع ما وقفه فان شرط لمن يلي نظره شيئا ساع له ذلك والموصى ليس كذلك لان وليه يكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالأوقف اه ومقتضاه ان الموصى اذا جعل الوصي أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينه ولم يخطأ في الاختلاف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين

غيره قوله * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف قالت أنزلت في وألى اليتيم أن يصيب من ماله اذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف

* (باب قول الله تعالى ان

الذين ياتونكم بالانبياء يا كلون أموال
اليتامى ظلما انما ياكلون في
بطونهم ناراً وسيصهلون
سعيهم) * حدثنا عبد العزيز
ابن عبد الله قال حدثني
سليمان بن بلال عن ثور بن
زيد المديني عن أبي الغيث
عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اجتنبوا السبع
الموبقات قالوا يا رسول الله
وما هن قال الشرك بالله
والسحر وقتل النفس التي
حرم الله الا بالحق وأكل
الربا وأكل مال اليتيم
والتولي يوم الزحف وقذف
المحرمات المؤمنات
الغافلات * (باب يسألونك
عن اليتامى قل اصلاح لهم
خير وان تخالطوهم فاخوانكم
الى آخر الآية لا تعسكم
لا تخرجكم وضيق عليكم
وعنت خضعت * وقال لنا
سليمان بن حرب حدثنا جاد
عن أيوب عن نافع قال مارد
ابن عمار على أحد وصيته وكان
ابن سيرين أحب الاشياء اليه
في مال اليتيم أن يجتمع اليه
نصاؤه وأولياؤه فينظروا
الذي هو خير له وكان طاوس
إذا سئل عن شيء من أمور
اليتامى قرأ الله يعلم المفسد
من المصلح وقال عطاء في
يتامى الصغير والكبير يتفق
الرجل على كل انسان بقدره
من حصته

للودي شأنا بل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقال الكرماني وجه المطابقة من جهة أن القصد
أن الوصي يأخذ من مال اليتيم أجره بليل قول عمر لا جناح على من وليه أن يأكل كل المعروف
* ثانيها حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف الآية قالت عائشة أنزلت في
والى اليتيم وفي رواية المستملى في والى مال اليتيم الخ وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك ويأتي
بقية شرحه في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى * (قوله يا كلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون في
بطونهم ناراً وسيصهلون سعيهم) أورد فيه حديث
أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه وأكل مال اليتيم وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود
ان شاء الله تعالى وكنت قدمت في الشهادات أني أشرح هذا الحديث هنا حصل ذهول
فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود وذكرت الاختلاف في ضابط
الكبرى وفي عددها في أوائل كتاب الأدب * (قوله يا كلون أموال اليتامى ظلما انما ياكلون في
بطونهم ناراً وسيصهلون سعيهم) كذا لا يذروا ساق غيره الآية (قوله
لا تعسكم لا تخرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة
عنه وزاد بعد قوله ضيق عليكم ولكنه وسع ويسرف فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان
فقيرا فليأكل كل المعروف يقول يا كل الفقير إذا ولي مال اليتيم بفقره قيامه على ماله ومنفعته مالم
يسرف أو ييذر ثم أخرج من طريق سعيد بن جبيرة قال في قوله لا تعسكم لا تخرجكم اهـ وقوله
أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح الميم والنون بعدها مشادة والهمزة للتعدية أي أوقعكم في
العنت (قوله وعنت خضعت) كذا وقع هنا واستغرب لانه لا يتعلق له بقوله أعنتكم بل هو فعل
ماض من العنويضم الميم والنون وتشديد الواو وليس هو من العنت في شيء لأن التاء في العنت
أصلية وفي عنت لا تاء ولان الفعل منه واولا كننا ذهبت في الوصل فلعن المصنف ذلك كذا هنا
استطردا * وتفسير عنت الوجوه بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد وأخرج من
طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجوه أي ذلت ومن طريق أبي عبيدة قال
عنت استأثرت لأن العاني هو الأسير فكان من فسر به بخضعت فسر به بلازمة لأن من لازم
الأسر الذلة والخضوع غالبا (قوله وقال لتاسليمان بن حرب الخ) هو موصول وسليمان بن شيوخ
البخاري وجرت عادة البخاري الاتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالبا وفي المتابعات نادرا ولم
يسب من قال انه لا يأتي بها الا في المذاكرة وأبعد من قال ان ذلك للاجازه (قوله مارد ابن عمر على
أحد وصيته) يعني أنه كان يقبل وصيته من يوصي اليه قال ابن التين كانه كان يتبعى الأجر بذلك
لحديث أنابو كافل اليتيم كهاتين الحديث اهـ وسيأتي في كتاب الأدب مع الكلام عليه ومحل
كراهة الدخول في الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بحقوقها (قوله وكان ابن سيرين
أحب الاشياء اليه الخ) لم أقف عليه موصولا عنه (قوله وكان طاوس الخ) وصله سفيان بن عيينة
في تفسيره عن هشام بن جبيرة عهده ثم يميم مصغر عن طاوس انه كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ
ويستأذن عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح
(قوله وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه انه سئل عن
الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير ومالههم جميع لم يقسم قال يتفق على كل انسان

منهم من ماله على قدره وقدرى عبد بن حميد من طريق قتادة قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم
 الا بالتي هي احسن كانوا لا يخاطبونهم في مطعم ولا غيره فاشتد عليهم فانزل الله الرخصة وان
 تخاطبواهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح وروى الثوري في تفسيره عن سالم الافطس
 عن سعيد بن جبيرة ان سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما
 عزلوا أموالهم عن أموالهم فنزلت قل اصلاح لهم خير وان تخاطبواهم فاخوانكم قال فخلطوا
 أموالهم بأموالهم وهذا هو المخلوط مع ارساله وقد وصله عطاء بن السائب بن كراب بن عباس فبه
 أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبيرة
 عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وان الذين
 ياكلون أموال اليتامى ظلما اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فنهكوا الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فنزلت ويسئلونك عن اليتامى الآية ورواه النسائي من وجه آخر
 عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه وأحل لهم خلطهم وروى عبد بن حميد من طريق
 السدي عن حدثه عن ابن عباس قال المخلطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتاكل
 من قصعته ويأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمداً كل مال اليتيم ومن
 يتجنبه وقال أبو عبيد المراد بالمخلطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشق عليه افراز
 طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالتجري فيخلطه بنفقة عياله ولما كان ذلك
 قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير النهي حيث وسع عليهم في
 خلط الأزواج في الأسنار كما تقدم في الشركة والله أعلم **(قوله باب استحذام**
اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاح حاله ونظر الأم أو زوجها لليتيم) أو ردفه حديث أنس
 قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي
 الحديث وسأني الكلام على شرح حديثي أما صدره ففي الجهاد وأما بقية ففي كتاب الأدب
 وعبد العزيز المذكور في الأسناد هو ابن صهيب والأسناد كله بصريون وأبو طلحة كان زوج أم
 سليم والله أنس فالحديث مطابق لأحد ركني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكانته
 استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ان
 أم سليم هي التي أحضرتة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة وأما أبو طلحة فحضره
 اليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك سريحا في باب من غزا بصي للخدمة من كتاب
 الجهاد ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به فعن المسالك للام
 وغيرها التصرف في مصالح من في كنفهم من اليتامى وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم
 جواز ذلك فإنه ينفي إلى ان اليتيم يشتغل بالخدمة عن التاديب وهو ضد المطلوب وجوابه أن
 انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التمييز بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون
 عند من يؤدبه ينتفع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد بالمواظبة عاين من
 الآداب مافاق غيره من أدبه **(قوله باب استحذام**
اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاح حاله ونظر الأم أو زوجها لليتيم) أو ردفه حديث أنس
 قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي
 الحديث وسأني الكلام على شرح حديثي أما صدره ففي الجهاد وأما بقية ففي كتاب الأدب
 وعبد العزيز المذكور في الأسناد هو ابن صهيب والأسناد كله بصريون وأبو طلحة كان زوج أم
 سليم والله أنس فالحديث مطابق لأحد ركني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكانته
 استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ان
 أم سليم هي التي أحضرتة إلى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة وأما أبو طلحة فحضره
 اليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك سريحا في باب من غزا بصي للخدمة من كتاب
 الجهاد ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به فعن المسالك للام
 وغيرها التصرف في مصالح من في كنفهم من اليتامى وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم
 جواز ذلك فإنه ينفي إلى ان اليتيم يشتغل بالخدمة عن التاديب وهو ضد المطلوب وجوابه أن
 انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التمييز بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون
 عند من يؤدبه ينتفع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد بالمواظبة عاين من
 الآداب مافاق غيره من أدبه

* (باب استحذام اليتيم في
 السفر والحضر إذا كان
 صلاح حاله ونظر الأم أو
 زوجها لليتيم) * حدثنا
 يعقوب بن ابراهيم بن كثير
 حدثنا ابن عليه حدثنا عبد
 العزيز عن أنس رضي الله
 عنه قال قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المدينة
 ليس له خادم فأخذ أبو طلحة
 بيدي فأنطلق بي إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله ان أنسا
 غلام كيس فليخدمك قال
 تخدمته في السفر والحضر
 ما قال لي شيئا صنعت له لم
 صنعت هذا كذا ولا شيئا
 لم أصنع لم لم تصنع هذا كذا
 * (باب إذا وقف أرضا ولم
 يبين الحدود فهو جائز
 وكذلك الصدقة) * حدثنا
 عبد الله بن مسلمة عن مالك
 عن اسحق بن عبد الله بن
 أبي طلحة أنه سمع أنس بن
 مالك رضي الله عنه يقول
 كان أبو طلحة

فتاويه أن من قال اشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذ كر مصرفها ولم يحدد شيئا منها
صارت جميعها وقفا ولا يضرحهل الشهاد بالحدود ويحتمل أن يكون مراد البخارى أن الوقف
يصح بالصيغة التى لا تحديدها بالنسبة الى اعتقاد الواقف و ارادته لشيء معين فى نفسه وانما
يعتبر التحديد لاجل الاشهاد عليه ليسين حق الغير والله أعلم (قوله أكثر الانصار) فى رواية
الكشميهنى أكثر انصارى أى أكثر كل واحد من الانصار والاضافة الى المفرد النكرة عند
ارادة التفصيل سائغ (قوله ما لا من نخل) تقدم فى رواية عبد العزيز الماجشون عن اسحق
تسمية حدائق أى طححة قريبا (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها) زاد فى رواية عبد
العزيز ويستظل فيها (قوله بيرحاء) تقدم شىء من ضبطها فى الزكاة ومنه عند مسلم برحاء بفتح
الموحدة وكسر الراء وتقدمها على التختانية الساكنة ثم طاء مهملة ورجح هذا صاحب الفائق
وقال عى وزن فعلا من البراح وهى الارض الظاهرة المنكشفة وعند أبى داود بارحاء وهو
بشباع الموحدة والباقي مشدود وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أريحاء من الارض
المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض رواية المعاربة اعراب الراء
والقصر فى جاء وخطا هذا الصورى وقال الباجى أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر فيتحون الراء فى كل
حال زاد الصورى وكذلك الباء أى أوله وقد قدمت فى الزكاة انه انتمى الى خلاف فى النطق بها الى
عشرة أوجه ونقل أبو على الصدى عن أبى ذر الهروى أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بير كلمة وحاء
كلمة ثم صارت كلمة واحدة واختلف فى حاء هل هى اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت اليه البئر
أو هى كلمة زجر للابل وكأن الابل كانت ترمى هناك وترجر هذه اللفظة فاضيفت البئر الى اللفظة
المذكورة (قوله فتح) بفتح الموحدة وسكون المعجمة وقد تنوع مع التشديد والتخفيف بالكسر
والرفع ٣ والسكون ويجوز التسوين لغات ولو كررت فالأختيار أن تنون الاولى وتكون الثانية
وتدس ثانيا جميعا كما قال الشاعر * يفتح لوالده ولللولود * ومعناها تغني الامر والاعجاب
به (قوله رايح أو رايح شك ابن مسلمة) أى التعنبي أى هل هو بالتختانية أو بالموحدة (قوله
أفعل) بضم اللام على انه قول أبى طححة (قوله فقسهما أبو طححة) فيه تعيين أحد الاحتمالين فى
رواية غيره حيث وقع فيها أفعل فقسهما فانه احتمل الاول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر
وقاعل فقسهما النبي صلى الله عليه وسلم واتى هذا الاحتمال الثانى بهذه الرواية وذر كرا بن عبد
البر أن اسمعيل القاضى رواه عن التعنبي عن مالك فقال فى روايته فقسهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى أقاربه وبنى عمه قال وقوله فى أقاربه أى أقارب أبى طححة قلت ووقع فى رواية ثابت
عن أنس كما تقدم وكذا فى رواية همام عن اسحق بن أبى طححة فقال صلى الله عليه وسلم فقسها فى
قرايتك فجعلها حدائق بن حسان بن ثابت وأبى بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو داود الطيالسى
فى مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان كان سائغا شائعا فى لسان العرب على معنى أنه الامر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك
والصواب رواية من قال فقسهما أبو طححة (قوله فى أقاربه وبنى عمه) فى رواية ثابت المتقدمة
فجعلها لسان وأبى وكذا فى رواية همام عن اسحق كما ترى وكذا فى رواية الانصارى عن أبيه
عن عامة رفقته سلك به من قال أقل من يعطى من الاقارب اذ لم يكونوا مخصصين اثنان وفيه

أكثر الانصار بالمدينة مالا
من نخل وكان أحب ماله
اليه بيرحاء مستقبلة المسجد
وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يدخلها ويشرب من
ماء فيها طيب قال أنس فلما
نزلت ان تناولوا البر حتى
تنفثوا مما تحبون قام أبو
طححة فقال يا رسول الله ان
الله يقول ان تناولوا البر حتى
تنفثوا مما تحبون وان
أحب أمسوا الى بيرحاء
وانها صدقة لله أرجو برها
وذخرها عند الله فضعها
حيث أراكم الله فقال بفتح
ذلك مال رايح أو رايح شك
ابن مسلمة وقد سمعت ما قلت
وانى أرى أن تجعلها فى
الاقربين قال أبو طححة أفعل
ذلك يا رسول الله فقسهما أبو
طححة فى أقاربه وبنى عمه

٣ قوله والسكون هو
مكرر مع اللغة الاولى وقوله
ويجوز التسوين لعله محرف
عن يحذف كذا ظهر وحرر
اه

نظر لانه وقع في رواية المباحشون عن اسحق المتقدم فعملها أبو طلحة في ذي رجه وكان منهم
 حسان وأبي بن كعب فدل على انه أعطى غيرهما معهم ما ثم رأيت في من سل أي بكر بن حزم
 المتقدم فرده على آثار به أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه أو ابن أخيه شداد بن أوس ونبط
 ابن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن
 أبي أويس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الاسناد (رايح) أي بالتحسينية
 وقد وصل حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى
 في الوكالة وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن
 منقطع الآخر في الوقف يصرف لا يقرب الناس الى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده الى
 قبول الموقوف عليه واستدل به بعض المالكية على صحة الصدقة المطلقة ثم يعينها المصدق لمن
 يريدوا استدلال به للجمهورية أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي سمعت وصيته
 ويفرقه الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا لميت وخالف في ذلك أبو ثور
 وفاقا للحنفية في الاول دون الثاني وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت باكثر من
 ثلث ماله لانه صلى الله عليه وسلم لم يستنصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي
 وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب
 المال الى الرجل الفاضل العالم ولا تقتصر عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الانسان انه يحب الخير
 لشديد والخير هنا المال اتفاقا وفيه اتخاذ الخواطر والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها
 والاستتلال بظلالها والاكل من ثمرها والراحة والتزدهن فيها وقد يكون ذلك مستحباً يترتب عليه
 الاجر اذا قصد به اجسام النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة وفيه كسب العقار واباحة
 الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضر اذا علم طيب نفسه وفيه اباحة استعذاب الماء وتفتيل
 بعضه على بعض وفيه التمسك بالعموم لان أبا طلحة فهم من قوله تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا مما
 تحبون تناول ذلك بجميع افرادهم فلم ينفق حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل يرد الى اتفاق
 ما يحبه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واستدل به المذهب اليه مالك من ان الصدقة
 تصح بالقول من قبل القبض فان كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها وان كانت للجهة عامة
 خرجت عن ملك القائل وكان للامام سرفه في سبيل الصدقة وكل هذا ما اذا لم يظهر مراد
 المتصدق فان ظهر اتبع وفيه جواز تولي المتصدق قسم صدقته وفيه جواز اخذ الغنى من صدقة
 التطوع اذا حصل له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن منع ذلك
 وأبطله ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكها وهو ظاهر سياق المباحشون عن
 اسحق كما تقدم وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به وفيه
 فضيلة لأبي طلحة لان الآية تضمنت الخس على الاتفاق من المحبوب فترقى هو الى اتفاق أحب
 المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عن ربه فعمله ثم أمره أن يخص بها أهله وكفى عن
 رضاه بذلك بقوله بخ وفيه ان الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفا وتقدم البحث فيه قبل
 أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج الى قبول معين بل للامام قبولها منه ووضعها
 فيما يراه كما في قصة أبي طلحة وفيه انه لا يعتبر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لا رابع ولا

وقال اسمعيل وعبد الله بن
 يوسف ويحيى بن يحيى عن
 مالك رايح * حدثني محمد بن
 عبد الرحيم أخبرنا روح بن
 عباد حدثنا زكريا
 ابن اسحق قال حدثني
 عمرو بن دينار عن عكرمة

غيره لان أبا انما يجتمع مع أي طلحة في الأب السادس وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب
 إلا بعد لان حسنا وأخاه أقرب الى أي طلحة من أي ونبيط ومع ذلك فقد أشرك معهما أبا ونبيط
 ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة
 كثيرافنلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأبيا (قوله ما) اذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو
 هو سعد بن عبادة كما تقدم قريبا (قوله ما) اذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو
 جائر قال ابن المنير احترز عما اذا وقف الواحد المشاع فان مال الكالا يجوز له ان يدخل الضرر
 على الشريك وفي هذا انظر لان الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقا
 وقد تقدم قبل أبواب انه ترجم اذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز وهو وقف الواحد المشاع
 وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد وقد تقدم
 بهذا الاسناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا ما اقتصر عليه
 من قوالهم لا نطلب ثمنه الا الى الله عز وجل فان ظاهره انهم تصدقوا بالارض لله عز وجل فقبل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك فثبته دليل لما ترجم له وأما ما ذكره الواقدي ان أبا بكر دفع ثمن الارض
 لمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي صلى الله
 عليه وسلم على ذلك ولم ينكر قوالهم ذلك فلو كان وقف المشاع لا يجوز لانكر عليهم وبين لهم
 الحكم واستدل بهذه القصة على ان حكم المسجد يثبت للبناء اذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح
 بالاني بذلك وعن بعض المالكية ان أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية ان أذن للجماعة
 بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا يثبت عند الجمهور الا ان صرح بالاني بالوقفية أو ذكر
 صيغة تحتملة ونوى معها وجرم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات
 خاصة والحق انه ليس في حديث الباب ما يدل لاثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم (قوله لا نطلب ثمنه
 الا الى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مضر وف الى الله فلا يستثناء على هذا التقدير
 منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه الا مصر وفا الى الله فهو متصل (قوله ما) اذا وقف
 الوقف كيف يكتب ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمرو وقد ترجم له في آخر الشروط في
 الوقف وترجم له بعد هذا الوقف على الغني والفقير وبعد بيان نفقة قيم الوقف ومن قبل بابا
 مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم هذا جميع المواضع التي أورد فيها موصولا طوله في بعضها
 واستدل منه باطراف تعلية في مواضع منها في المزارعة وفي باب هل ينتفع الواقف بوقفه وفي باب
 اذا وقف شيئا قبل أن يدفعه الى غيره (قوله حديثنا زيد بن زريع) كذا اقتصر عليه
 وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن زيد بن زريع وبشر بن المفضل ويحيى القطان ثلاثتهم عن
 عبد الله بن عون وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع وليس كما قال فقد أخرجه
 البخاري من رواية صفير بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب وأخرجه مختصرا وأجد
 والدارقطني مطولا من رواية أيوب وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري
 والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الا كبير المصغروا أحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر
 الاصغر الكبير كلهم عن نافع وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا ان شاء الله تعالى (قوله
 عن نافع) في رواية الانصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون أنبأني نافع

عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رجلا قال لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 أمه توفيت أي نفعها ان
 تصدقت عنها قال نعم قال
 فان لي مخرافا فأنأأثم ذلك
 أي قد تصدقت به عنها * (باب
 اذا وقف جماعة أرضا مشاعا
 فهو جائز) * حديثنا مسدد
 حدثنا عبد الوارث عن أبي
 التياح عن أنس رضي الله
 عنه قال أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم ببناء المسجد
 فقال يا بني التجار ثامنوني
 بخائظكم هذا قالوا والله
 لا نطلب ثمنه الا الى الله
 * (باب الوقف كيف
 يكتب) * حديثنا مسدد
 حدثنا زيد بن زريع حدثنا
 ابن عون عن نافع

والانباء بمعنى الاخبار عند المتقدمين جزما وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون
أخبرني نافع والانساري المذكور أحدث شيوخ البخاري أخرجه عنه عدة أحاديث بغير واسطة
منها حديث أبي بكر في أنصب الزكاة وأخرج عنه في مواضع بواسطة وكان الانصاري لهذا كور
قاضي البصرة وقد تذهب للكوفيين في الاوقاف وصنف في الكلام على هذا الحديث جزأ
مفردا (قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لا كثر الرواة عن نافع ثم عن ابن
عون جعلوه في مسند ابن عمر لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفیان الثوري والنسائي من
رواية أبي اسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون والنسائي من رواية سعيد بن سالم عن
عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن عون (قوله
بخير أرضا) تقدم في رواية بخير بن جويرية ان اسمها غمغ وكذا لا احمد من رواية أيوب ان عمر أصاب
أرضاً من يهود بني حارثة يقال لها غمغ ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكور وكذا الدارقطني
من طريق الدراوردي عن عبد الله بن عمرو والطحاوي من رواية يحيى بن سعيد وروى عمر بن شبة
باسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر رأى في المنام ثلاث لبال أن تصدق بغمغ
وللنسائي من رواية سفیان عن عبد الله بن عمر جاء عمر فقال يا رسول الله اني أصبت ما لا لم أصب
ما لا مثله قط كان لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خير من أهلها فيتمهل أن تكون غمغ
من جملة أراضي خير وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي صلى الله
عليه وسلم بين من شهد خيبر وهذه المائة سهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخير
التي حصلها من جزئه من الغنمة وغيره وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر من عند أبي
داود وغيره وذكر عمر بن شبة بأسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع
من الهجرة (قوله أنفس منه) أي أجود والنيس الجيد المغتبط به يقال نفس بفتح النون
وضم الفاء نفاسة وقال الداودي سمى نفيسا لانه يأخذ بالنفس وفي رواية بخير بن جويرية اني
استفدت ما لا وهو عندي نفيس فاردت أن أتصدق به وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى
في المنام الامر بذلك ووقع في رواية الدارقطني اسنادها ضعيف ان عمر قال يا رسول الله اني نذرت
أن أتصدق بمالي ولم يثبت هذا وانما كان صدقة تطوع كسأؤنحه من حكاية لفظ كتاب الوقف
المذكور ان شاء الله تعالى (قوله فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن سعيد أن عمر استشار رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أن يتصدق (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها) أي
بمنفعتيها وبين ذلك ما في رواية عبيد الله بن عمر حبس أصلها وسبل عمرتها وفي رواية يحيى بن سعيد
تصدق بثمره وحبس أصله (قوله فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) زاد في
رواية مسلم من هذا الوجه ولا يتباع زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع حبس
مادامت السموات والارض كذا لا كثر الرواة عن نافع ولم يختلف فيه عن ابن عون الا ما وقع عند
الطحاوي من طريق سعيد بن سفیان الجحدري عن ابن عون فذكره بلفظ بخير بن جويرية الآتي
والجحدري انما رواه عن خنزل عن ابن عون قال السبكي اغتبطت بما وقع في رواية يحيى بن سعيد
عن نافع عند البيهقي تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث وهذا ظاهره أن الشرط من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر (قلت) قد

عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال أصاب عمر بخير أرضا
فأني النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أرضا لم أصب
مالا قط أنفس منه فكيف
تأمرني به قال ان شئت
حبست أصلها وتصدق
بها فتصدق عمر أنه لا يباع
أصلها ولا يوهب ولا يورث

تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صفير بن جويرية عن نافع بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمرة وهي أتم الروايات وأصحها في
المقصود فعزوها إلى البخاري أولى وقد علمته البخاري في المزارعة بلفظ قال النبي صلى الله عليه
وسلم لعمر تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق ثمرة فتصدق به وحكيته هناك أن الداودي
الشارح أنكر هذا اللفظ ولم يظهر لي اذ ذلك سبب انكاره ثم ظهر لي أنه بسبب التصريح برفع
الشرط إلى النبي صلى الله عليه وسلم على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فاعله إلا ما فهمه من
النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له احبس أصلها ورسبل ثمرة وأقوله تصدق بصيغة أمر وقوله
فتصدق بصيغة الفعل الماضي (قوله ٣ في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن
السبيل) جميع هؤلاء الاصناف إلا الضيف هم المذكورون في آية الزكاة وقد تقدم بيانهم في
كتاب الزكاة وقوله ولذي القربى يحتمل أن يكون هم من ذكر في الجنس كما سيأتي بيانهم ويحتمل أن
يكون المراد بهم قربي الواقف وبهذا الثاني جزم القراطي والضيف معروف وهو من نزل بقوم
يريد القربى وقد تقدم القول فيه في الهبة (قوله أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه
قبل أبواب قال القراطي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى واشترط الواقف أن
العامل لا يأكل منه يستقبح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقبل القدر
الذي يدفع به الشهوة وقبل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى (قوله أو يطعم) في رواية
خبر أو يؤكل باسكان الواو وهي بمعنى يطعم (قوله غير ممتول فيه) وفي رواية الانصاري
الماضية في آخر الشروط غير ممتول به والمعنى غير متخذ منها مالا أي ملكا والمراد أنه لا يتملك شيئا
من رقبائها ومالا منصوب على التمييز وزاد الانصاري وسليم قال حدثت به ابن سيرين فقال غير
متأمل مالا والوسائل حدثت به هو ابن عون رواه عن نافع بين ذلك الدارقطني من طريق أبي
أسامة عن ابن عون قال ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره زاد سليم قال ابن عون وأتأني من
قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متأمل مالا وفي رواية الترمذي من طريق ابن علية عن ابن عون
حدثني رجل أنه قرأها في قطعة أديم أحمرا قال ابن علية وأتأنيها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك
وقد أخرج أبو داود وصفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصاري قال نسخها إلى عبد
الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر فذكره وفيه غير متأمل والمتأمل بثلاثة مشددة بينهما
همزة هو المتخذ والمتأمل اتخذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأتأله كل شيء أصله قال الشاعر
* وقد يدرك الجحد المؤمل أمثالي * واشترط نفي التأمل بقوى ما ذهب إليه من قال المراد
من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقصد العمل قاله القراطي
وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث قال حماد وزعم عمرو بن دينار أن عبد
الله بن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر وكذا رواه عمرو بن شبة من طريق حماد
ابن زيد عن عمرو بن شبة عن يزيد بن هرون عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى بها
عمر إلى حنيفة أم المؤمنين ثم إلى الأصحاب من آل عمر ونحوه في رواية عبد الله بن عمر عند
الدارقطني وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد بن حنبل وفي رواية كان أول شرط
أن النظر فيه لنوى الرأى من أهله ثم عين عند وصيته لحنيفة وقد بين ذلك عمرو بن شبة عن أبي

٣ قوله في سبيل الله الخ كذا
في نسخ الشارح وهو مخالف
في الترتيب لما وقع لنا من
نسخ البخاري اهـ

في الفقراء والقربي والرقاب
وفي سبيل الله والضيف
وابن السبيل لا جناح على
من وليها أن يأكل منها
بالمعروف أو يطعم صديقا
غير ممتول فيه * (باب
الوقف للغنى والفقير
والضيف) * حدثنا أبو
عاصم حدثنا ابن عون عن
نافع عن ابن عمر أن عمر
رضي الله عنه وجده مالا
بخير فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبره قال إن
شئت تصدقت بها فتصدق
بها في الفقراء والمساكين
وذى القربى والضيف

غسان المدني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حرفا حرفا هذا
 ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في ثغغ انه الى حفصة ما عاشت تنفق ثمره حيث أراها الله فان
 توفيت فالى ذوى الرأى من أهلها (قلت) فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث
 المرفوع ثم قال والمائة وسق الذي أطعمني النبي صلى الله عليه وسلم فانهم مع ثغغ على سننه الذي
 أمرت به وان شاء ولي ثغغ أن يشتري من ثمره رقيقا يعلمون فيه فعل وكتب معيقيب وشهد عبد الله
 ابن الأرقم وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا وذكر جميعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب وفيه
 من الزيادة وصرمته بن الأرقم وعبد الله الذي فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي ان عمر إنما كتب
 كتاب وقفه في خلافته لان معيقيب كان كاتبه في زمن خلافته وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين
 فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هو النظر بمليه الى أن
 حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ويحتمل أن يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل ذلك
 الاستشارته في كيفية وقدر روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال
 قال عمر لو لا أني ذكرت صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لردتها فهذا يشعر بالاحتمال الثاني
 وأنه لم ينجز الوقف الا عند وصيته واستدل الطحاوي بقول عمر هذا الابی حنيفة وزفر في ان
 ايقاف الارض لا يمنع من الرجوع فيها وان الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكرا للنبي
 صلى الله عليه وسلم فكره ان يشاركه على أمر ثم يخالفه الى غيره ولا حجة فيما ذكره من وجهين
 أحدهما انه منقطع لان ابن شهاب لم يدرك عمر فأنهم ما انه يحتمل ما قدمته ويحتمل أن يكون
 عمر كان يرى بحجة الوقف ولزومه الا ان شرط الواقف الرجوع فلهذا يرجع وقد روى الطحاوي
 عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بان الوقف غير لازم مع امكان هذا الاحتمال
 وان ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بحجة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال
 ابن سريج وقال تعود منها فبعد المدة المعينة اليه ثم الى ورثته فلو كان للتعلق ما لاصح
 اتفاقا كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية
 الوقف قال أحمد حدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن
 عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو
 ابن سعد بن معاذ قال سألت عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال
 الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي اسناده الواقدي وفي معازي الواقدي أن
 أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى بخيريق بالمجبة مصغرا التي أوسى بها الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فوقفها النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين
 من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ومنهم من تأوله
 وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل فحكي الطحاوي عن عيسى بن أبان
 قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون
 فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يبيع أحد خلافا ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فراجع عن بيع الوقف
 حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد اه ومع حكاية الطحاوي هذا فقد اتصرك عاداته فقال
 قوله في قصة عمر حبس الاصل وسبل الثمرة لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره

لذلك اهـ ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقتت وحبست الا التأييد حتى
يصرح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حبس مادامت السموات
والارض قال القرطبي رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت اليه وأحسن ما يعتذر به عن رده
ما قال أبو يوسف فانه أعلم بابي حنيفة من غيره وأشار الشافعي الى أن الوقف من خصائص أهل
الاسلام أي وقف الاراضي والعقار قال ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية وحقيقة الوقف
شرعا وروضة تقطع نصير الوقف في رتبة الموقوف الذي يدوم الانتفاع به وثبت صرف
منفعته في جهة خير وفي حديث الباب من النواتج جواز ذكر الولد لها باسمه المجرد من غير كنية
وللقب وفيه جواز اسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتقدمها على من هو من أقرانها من
الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصفت بصفة معينة تميزه وأن الوقف يلي النظر على
وقته اذا لم يسمه لغيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من الصحابة من بعدهم يكون أوقافهم
نقل ذلك الألف عن الألف لا يختلفون فيه وفيه استشارة أهل العلم والدين والنفس في
طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية وأن المشير بشير باحسن ما يظهر له في جميع الامور وفيه
فضيلة ظاهرة لعمير رغبته في استئصال قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون وفيه فضل
الصدقة الجارية وصحة شروط الوقف واتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين المصرف للنظر وفيه أن
الوقف لا يكون الا فيماله أصل يدوم الانتفاع به فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام وفيه
أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف اليها شيئا
آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقبة أو وقف المنفعة فاذا أضاف اليها ما يميز أحد المحتملين
صح بخلاف ما لو قال وقتت أو حبست فانه صريح في ذلك على الرابع وقيل الصريح الوقف
خاصة وفيه نظائر لبون الحبس في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذ كرجه
عامة صح وتسمك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله
فتصدق بها عمر ولا حاجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف اليها لا تباع ولا توهب ويحتمل أيضا أن
يكون قوله فتصدق بها عمر راجعا الى الثمرة على حذف متضاف أي فتصدق بثمرها فليس فيه متعلق
لمن أثبت الوقف بالنظر الصدقة مجردا وبهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي وفيه جواز الوقف على
الاغنياء لان ذوى القربى والاضيف لم يقيد بالحاجة وهو الاصح عند الشافعية وفيه أن للواقف
أن يشترط لنفسه جزأ من ريع الموقوف لان عمر شرط لمن ول وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم
يستثن ان كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط واذا جاز في المهم الذي تعيينه العادة كان
فيما يعينه هو أجوز ويستتبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف
وأحمد في الارح عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه وهم على المنع الا اذا استثنى لنفسه
شيئا يسيرا بحيث لا يثم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه
محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جزأ تخم واستدل به بقصة عمر هذه وقصة ركب
البدنة وحديث أنس في أنه صلى الله عليه وسلم أعفق صفيية وجعل عتقها صداقها ووجه
الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه بالعتق وردّها اليه بالشرط وسأق البحث فيه في السكاح
وبقصة عثمان الآتية بعد أبواب واحتج المانعون بقوله في حديث الباب سبل الثمرة وتسبيل

الثمرة تملكها الغير والانسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه وتعتقب بان امتناع ذلك غير
مستحيل ومنعه تملكه لنفسه انما هو لعدم الفائدة ، والفائدة في الوقف حاصلة لان استحقاقه اياه
ملكاً غير استحقاقه اياه وقفاً ولا سيما اذا ذكر له ما لا آخر فانه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف
واحتجوا ايضا بان الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر
عماله ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه صحة الوقف على النفس لم يمنع
من الاتخاذ وكأنه اشترط لنفسه أمر الوسكث عنه لكان يستحقه لقيامه وهذا على أرجح قولي
العلماء ان الواقف اذا لم يشترط لناظر قدر عمله جازله أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه
النظر واشترط أجرة ففي صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف كالمأشهي اذا عمل في الزكاة هل
يأخذ من سهم العاملين والراجح الجواز ويؤيده حديث عثمان الأتي بعد واستدل به على جواز
الوقف على الوارث في مرض الموت فان زاد على الثلث ردوان خرج منه لزم وهو المحدثي الروايتين
عن أحمد لان عمر جعل النظر بعده لخصه وهي ممن يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه
وتعتقب بان وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوصى به انما هو شرط النظر
واستدل به على ان الواقف اذا شرط لناظر شيئا أخذه وان لم يشترط له لم يجز الا ان دخل في صفة
أهل الوقف كالنقراء والمساكين فان كان على معينين ورضوا بذلك جازوا استدلال به على أن تعليق
الوقف لا يصح لان قوله حبس الاصل يناقض تأقيته وعن مالك وابن سريج يصح واستدل بقوله
لاتباع على ان الوقف لا يناقض به وعن أبي يوسف ان شرط الواقف أنه اذا عطلت منافعه بيع
وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الأول وكذا ان شرط البيع اذا رأى الخطأ في نقله الى موضع
آخر واستدل به على وقف المشاع لان المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب لم تكن منقسمة وفيه أنه
لا سراية في الارض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينتقل أن الوقف سرى من حصة عمر الى غيرها من
باقي الارض وحكي بعض المتأخرين عن بعض الشافعية انه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر
واستدل به على أن خير فتمت غنوة وسألت البحث فيه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى (قوله)
باب وقف الارض للمسجد لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لامن أنكر الوقف
ولامن نقاه الا ان في الجزء المشاع احتمالا لبعض الشافعية قال ابن الرفعة يظهر أن وقف المشاع
فيما لا يمكن الانتفاع به لا يصح وجرم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع
في ذلك قال الزين بن المنير لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد وكأنه
قال قد نفذ وقف الارض المذكورة قبل أن تكون مسجد اfdل على أن صحة الوقف لا تختص
بالمسجد ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها الا الى الله كأنهم تصدقوا
بالارض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنيا
مسجدا انعقد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلفه (قوله حديثي اسحق) كذا الجميع الا
الاصيلي فتنسبه فقال حدثنا اسحق بن منصور ووقع في رواية أبي علي بن شبيب حدثنا اسحق هو
ابن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والاسناد كله بصريون (قوله بالمسجد) في رواية
الكشميهني ببناء المسجد وستأتي بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى
﴿ **قوله باب وقف الدواب والكرع والعروض والصامت** هذه الترجمة

* (باب وقف الارض
للمسجد) * حدثني اسحق
أخبرنا عبد الصمد قال
سمعت أبي حدثنا أبو التياح
قال حدثني أنس بن مالك
رضي الله عنه لما قدم رسول
الله صلى الله عليه وسلم
المدينة أمر بالمسجد
وقال يابني التجار ناموني
حائطكم هذا فبالوا لا والله
لا نطلب ثمنه الا الى الله
* (باب) * وقف الدواب
والكرع والعروض
والصامت

قال الزهري فيمن جعل
لف دينار في سبيل الله
بدفعها الى غلام له تاجر
تجربها وجعل ربحه صدقة
لمساكين والاقربين هل
يجل أن يأكل من ربح تلك
الاف شيئا وان لم يكن جعل
ربحها صدقة في المساكين
قال ليس له أن يأكل منها
وحدثنا مسدد حدثنا يحيى
حدثنا عبيد الله قال حدثني
افع عن ابن عمر رضي الله
نهما أن عمر جل على فرس له
في سبيل الله أعطاه رسول
الله صلى الله عليه وسلم له
فحمل عليها رجلا فاخبر عمر
أنه قد وقفها بيعها فسأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يتباعها فقال لا يتباعها
لا ترجع في صدقتها * (باب
نفقة القيم للوقف) * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا تقسم
ورثتي ديناراً ولا درهما
ما تركت بعد نفقة نسائي
وموثة عاملي فهو صدقة
* حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا حماد عن أيوب عن
نافع عن ابن عمر رضي الله
عنهما أن عمر اشترط في وقفه
أن يأكل من وليه ويؤكل
صديقه غيره ثم قال لا * (باب
إذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط
لنفسه مثل دلاء المسلمين

معقودة لبيان وقف المنقولات والكراع بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخليل فهو بعد
الدواب من عطف الخاص على العام والعروض بضم المهملة تجع عرض بالسكون وهو جميع
ما عدا النقد من المال والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق والمراد به من النقد الذهب
والفضة لوجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف
المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين فلا تباع
ولا توهب بل ينتفع بها والاتقاع في كل شيء بحسبه (قوله وقال الزهري الخ) هو ذهاب من
الزهري الى جواز مثل ذلك وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطئه عن يونس عن الزهري
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في جعله على الفرس في سبيل الله ثم وجدته يباع وقد تقدم
شرحه مستوفى في كتاب الهبة واعترضه الاسماعيلي فقال لم يذكر في الباب الا اثر عن الزهري
والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي
أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب يحبس أصله وينتفع بثمره والصامت انما ينتفع به بان
يخرج بعينه الى شيء غيره وليس هذا بتحسيس الاصل والاتقاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عدا منه تقع
بفضل كالثمرة والغلة والارتفاق والعين قائمة فاما ما لا ينتفع به الا بافاته عينه فلا اه ملخصاً
وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الاتقاع بالصامت ليس بمسلم بل يمكن الاتقاع
بالصامت بطريق الارتفاق بان يحبس مثلاً من مال يجوز لبسه للمرأة فيصح بان يحبس أصله
وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة اليه كما قدمت توجيهه والله أعلم (قوله باب
نفقة القيم للوقف) في رواية الجوى نفقة بقية الوقف والاول أظهر فانه أو رد فيه حديث أبي
هريرة مرفوعاً لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهما ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو
صدقة وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف والمبادي بالعامل في هذا الحديث القيم
على الاوض والاجير ونحوهما أو الخليفة بعده صلى الله عليه وسلم ووهب من قال ان المراد به أجرة
حافر قبره وقوله لا تقسم ورثتي باسكان الميم على النهي وبضمها على النقي وهو الاشهر وبه
يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم مالا يورث
عنه وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بان لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتملاً فنهاهم عن قسمة
ما يخلف ان اتفق انه خلف وقوله صلى الله عليه وسلم ورثتي سماهم ورثته باعتبار أنهم كذلك بالقوة
ليكن منعهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله لا يورث ما تركت كذا صدقة وسياق شرحه مستوفى
في كتاب الخس ان شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً وقد تقدم
شرحه مستوفى قبل باب وقد اعترضه الاسماعيلي بان المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن
نافع أن عمر ليس فيه ابن عمر ثم أورده كذلك من طريق ساميان بن حرب وغير واحد عن حماد
(قلت) لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه وقيمية من الحفاظ وقد تابعه يونس بن محمد عن
حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ووصله أيضاً بن زيد بن زريع عن أيوب أخرجه
الاسماعيلي وقال الحميدي لم أقف على طريق قتيبة في صحيح البخاري وهو ذهاب شديده فانه
نابت في جميع النسخ (قوله باب) اذا وقف أرضاً أو بيتاً أو اشترط لنفسه مثل
دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقفه من نفقة وقد قيد بعض العلماء

الجواز بما اذا كانت المنفعة عامة كما تقدم **(قوله ووقف أنس)** هو ابن مالك (دارا فكان اذا قدم نزلها) وصله البيهقي من طريق الانصاري حدثني أبي عن ثمانية عن أنس أنه وقف دارا له بالمدينة فكان اذا حج مرتب بالمدينة فنزل داره وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتا **(قوله وتصدق الزبير بدوره)** وقال للمردودة من بناته أف تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوح فليس لها حق) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام ابن عروة عن أبيه أن الزبير جعل دوره صدقة على بنيه لا تباع ولا توهب ولا تورث وان للمردودة من بناته فذ كر نحووه ووقع في بعض النسخ من نسائه وصوبها بعض المتأخرين فوهم فان الواقع بخلافها وقوله غير مضرة ولا مضربها بكسر الصاد الاولى وفتح الثانية **(قوله وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله بن عمر)** وصله ابن سعد بعدناه وفيه أنه تصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب **(قوله وقال عبدان الخ)** كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلارواية وقد وصله الدارقطني والاسماعيل وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه وأبو اسحق المذکور في اسناده هو السبيعي وأبو عبد الرحمن هو السلي قال الدارقطني تنرد بهما الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه يزيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ورؤاه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد (قلت) وتنفرد عثمان والد عبدان لا بضرة فانه ثقة واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أخرج من انفراد يونس بن أبي اسحق الأت آل الرجل أعرف به من غيرهم فيستعارض الترجيح فلعلى لابي اسحق فيه اسنادين **(قوله أن عثمان)** اي ابن عثمان **(قوله حيث)** في رواية الكشميهني حين حوضر أي لما حضره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله ابن سعد بن أبي سرح والقصة مشهورة وقد وقع في رواية النسائي من طريق يزيد بن أبي أنيسة المذكورة قال لما حضر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم الحديث **(قوله أنشدكم الله)** في رواية الاحنف عند النسائي أنشدكم بالله الذي لا اله الا هو زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمانية بن حزن عن عثمان أنشدكم الله والاسلام **(قوله من حفر رومة)** قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواه والمعروف ان عثمان اشتراها لانه حفرها (قلت) هو المشهور في الروايات فتد أخرجه الترمذي من رواية يزيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه هل تعلمون ان رومة لم يكن يشرب من ماؤها الا بئرين لا يتعين الوهم فقد روى البغوي في الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون المدينة استنكروا الماء وكانت لرجل من بني غنار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة بمدة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تبيعنيها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعالي غيرها فباع ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتجعل لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وان كانت أولا عينا فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئر أو لعل العين كانت تجري الى بئر فوسعها وطواها فنسب حفرها اليه **(قوله فصدقه بما قال)** في رواية ضعيفة ابن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو محصور الى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال احضروا

ووقف أنس دارا فكان اذا قدم نزلها وتصدق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضربها فان استغنت بزوح فليس لها حق وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله وقال عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن أبي اسحق عن أبي عبد الرحمن أن عثمان رضي الله عنه حيث حوضر أشرف عليهم وقال أنشدكم الله ولا أنشد الا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ألسنتم تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حفر رومة فله الجنة فحفرها ألسنتم تعلمون أنه قال من جهز جيش العسرة فله الجنة فجهزته قال فصدقه بما قال

غدا فأشرف عليهم فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح والنسائي من طريق الاحنف
ابن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وزاد
الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي الحنفى في روايته هل تعلمون ان خرا حين اتنص
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت خرا فليس عليك الاتي أو صديق أو شهيد قالوا نعم وسيأتي
هذا من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن
يشرب منها الا ثمن فابتهت بالحق المفقير والغنى وابن السبيل وزاد النسائي من طريق
الاحنف عن عثمان فقال اجعلها سقاية للمسلمين وأجها لك وزاد في روايته أيضا وأشياء
عدها فمن تلك الاشياء ما وقع في رواية ثمانية بن حزن المذكورة هل تعلمون ان المسجد ضاق
بأهله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها
في الجنة فاشترى بها من صلب مالي فأنتم اليوم تمنعونني ان أصلي فيها ونحوه لا يحق بن راهويه
وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا
وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه اشترى بها بعشرين ألفا وبخمسة
وعشرين ألفا وزاد في ذكر جيش العسرة فجهزهم حتى لم يفتقدوا عقالا ولا خطاما وللترمذي من
حديث عبد الرحمن بن حبيب السلمي انه جهزهم بثمانمائة بعير ولا حديد من حديث عبد الرحمن بن
سمرة أنه جاء ألف دينار في ثوبه فصبها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة فقال
صلى الله عليه وسلم ما على عثمان من عمل بعد اليوم وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة من
مرسل قتادة سجل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة وعند أبي يعلى من وجه آخر
ضعيف جاء عثمان بسبع مائة أوقية ذهب وعند ابن عدى بسند ضعيف جدا عن حذيفة ان
النبي صلى الله عليه وسلم استعان عثمان في جيش العسرة بخمسة عشر ألف دينار ولعلها كانت
عشرة آلاف درهم فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من سرف الديار بعشرة دراهم ومن تلك
الاشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي أنشد الله رجلا
شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان الحديث
وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر ان شاء الله تعالى ومنها ما روى الدارقطني
من طريق ثمانية بن حرب عن عثمان انه قال هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجني
ابنته واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي عني قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد
الجري قال أشرف عثمان فقال يا طلحة أنشدك الله أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لما أخذ كل رجل منكم بيد جليسه فأخذ بيدي فقال هذا جليسي في الدنيا والاخرة قال نعم
ولما كنتم في المستدرك من طريق أسلم ان عثمان حين حصر قال لطلحة أتدكر ان قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان عثمان رفيقي في الجنة قال نعم وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان
رضي الله عنه وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل
منفعة وانما يذكره ذلك عند المناخرة والمكاثرة والعجب **(قوله)** وقال عمر في وقته
تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب وقد ادعى الاسماعيل وغيره أنه ليس في أحاديث
الباب شيء يوافق ما ترجم به الاثر أنس وليس كذلك فان جميع ما ذكره مطابق لها فاما قصة

وقال عمر في وقته لاجنح
على من وليه أن يأكل وقد
يليه الواقف وغيره فهو
واسع لكل

أنس فظاهرة في الترجمة وأما اللهسة الزبير بن جهمسة أن الفت ربعا كانت بكر ا فطلعت قبل
الدخول فتكون مؤنثا على أبيها فيلزمه اسكانها فإذا أسكنها في وقتها فكانت اشتراط على
نفسه رفع كلفه وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن ال لا يدخل فيهم الاولاد بكارهم
وصغارهم وأما قصة عثمان فأشار الى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي
من طريق عاتمة بن حزن قال شهدت الدارين ثم شرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالإسلام
هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب غير بئر رومة
فقال من يشترى بئر رومة يجعل دلوها مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة فاشترى بها من صئب مالى
الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها وقد تقدم
توجيه ذلك قبل أبواب (قوله) **باب** إذا قال الواقف لا نطلب عنه إلا إلى الله
تعالى (أورد فيه حديث أنس في قول بنى النجار لا نطلب عنه إلا إلى الله أو رده مختصرا جدا وقد
تقدم بسنده وزيادة في متنه قبل خمسة أبواب قال الامام عيل المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه
مسجدا الآن قول المسالك لا نطلب عنه إلا إلى الله لا يصير وقفنا وقد يقول الرجل هذا لعبد فلا
يصير وقفنا ويقول للمدبر فيجوز بيعه وقال ابن المنبر مراد النجار أن الوقف يصح بآى لنظاد
عليه اسما مجردا وما يقرينة والله أعلم كذا قال وفي الجزم بأن هذا سراده نظري لا يحتل أنه أراد
أنه لا يصير مجرد ذلك وقفنا (قوله) **باب** قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم
إلى قوله والله لا يهدى القوم الفاسقين) كذا لا يذروا سابق في رواية الاصيلي وكرية الآيات
الثلاث قال الزجاج في المعاني هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن اعرابا وحكاما ومعنى
(قوله) الاوليان واحد هما أولى ومنه أولى به) أى أحق بدو وقع عندنا في رواية الكشمرى لا ي
ذروا كذا الذى بعده والمعنى وآخران أى شاهدان آخران يتومان مقام الشاهدين الاولين
من الذين استحق عليهم أى من الذين حق عليهم أهل الميت وعشيرته والاوليان أى الاحقان
بالشهادة لقربا بينهما ومعرفتهما وارتفع الاوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدين فأجيب
الاوليان أو هما بديل من الضمير فى يتومان أو من آخران ويجوز أن يرتفعبا استحق أى من الذين
استحق عليهم اتداب الاوليين منهم للشهادة لا طلاءهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو اسحق
الزجاج هذا الموضوع من أصعب ما فى القرآن اعرابا قال المشهاب السمين ولقد صدق والله فيما قال
ثم بسط القول فى ذلك وختمه بأن قال وقد جمع الزمخشري ما قلته بأوجز عبارة فقال فذكر ما تقدم
فذلك اقتضرت عليه (قوله) عثر ظهرا عثرنا أنظرنا) قال أبو عبيدة فى الجواز قوله فان عثر على أنهما
استحقا انما أى فان ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عثر على أنهما
استحقا انما ان اطلع منهم على خيانة أو ما تفسرنا عثرنا فقال الفراء قوله عثرنا عليهم أى أظهرنا
واطلعنا قال وكذلك قوله فان عثرنا اطلع (قوله) وقال لى على بن عبد الله (أى ابن المدينى) كذا
لابى ذروا لا كثر وفى رواية النسفى وقال على بن عوف الحاموكة وكذا جزم به أبو نعيم لكن أخرجه
المصنف فى التاريخ فقال حدثنا على بن المدينى وهذا مما يقوى ما قرنته غير مرة من أنه يعبر بقوله
وقال لى فى الأحاديث التى سمعها لكن حيث يكون فى أسنادها عنده نظرا وحيث تكون

(باب إذا قال الواقف
لا نطلب عنه إلا إلى الله فهو
جائز) * حدثنا سب بد
حدثنا عبد الوارث عن أبي
السياح عن أنس رضى الله
عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم يا بنى النجار
ثامنوني بما أنطكم قالوا
لا نطلب عنه إلا إلى الله
(باب قول الله عز وجل
يا أيها الذين آمنوا شهادة
بينكم إذا حضر أحدكم
الموت حين الوصية اثنان
ذوا عدل منكم أو آخران
من غيركم إلى قوله والله
لا يهدى القوم الفاسقين) *
الاوليان واحد هما أولى
ومنه أولى به عثر ظهرا عثرنا
أظهرنا * وقال لى على
ابن عبد الله حدثنا يحيى بن
آدم حدثنا

موقوفة وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذته في المذاكرة أو بالناظر فلا يثبت عليه دليل (قوله ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه وثقه يحيى ابن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرج حديثه هذا هنا فروى النسفي عن البخاري قال لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشتهى وقد روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المديني استحسنه وزاد في نسخة الصغاني أن الفربري قال قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم قال لا وقد روى عنه أبو أسامة أيضا لكنه ليس بشهرور وروى عبد الجبيري بالموحدة والجيم مصغرا عن البخاري نحو هذا وزاد قيل له رواه يعني هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور (قلت) وماله في البخاري ولا يشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد ورجال الاسناد ما بين علي ابن عبد الله وبن عباس كوفيون (قوله خرج رجل من بني سهم) هو بن يزل بموحدة وزاى مصغر وكذا ضبطه ابن ما كولا ووقع في رواية الكلابي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بديل الزاى ورأيت في نسخة نسخة من تفسير الطبري بديل براء بغير نقطة ولا بن منده من طريق السدي عن الكلابي بديل ابن أبي مارية ومثله في رواية عنه كرامة وغيره عند الطبري مرسل لا لكنه لم يسمه ورواهم من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خراعى وهذا سهمى وكذا ورواهم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ووقع في رواية ابن جريج أنه كان مسلما وكذا أخرجه بسنده في تفسيره (قوله مع تميم الداري) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سبأني وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه بين ذلك الكلابي في روايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال برئ الناس من هذه الآية غيرى وغير عدى بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام في تجارتهم ما وقدم عليهما مولى لبني سهم ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت المحاكاة حتى أسلموا كلهم فإن في القصة ما يشعر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلعلها كانت بمكة سنة الفتح (قوله وعدي بن بداء) بفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المد لم تختلف الروايات في ذلك إلا مآريته في كتاب القضاء للكرائسي فإنه سماه البداء بن بداء وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ووقع عند الواقدي أن عدى بن بداء كان أخا تميم الداري فإن ثبت فلعله أخوه لأنه أومر من الرضاة لكن في تفسير مقاتل بن حبان أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر عياق (قوله فمات السهمى بأرض ليس بها مسلم) في رواية الكلابي فرض السهمى فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما تركا أهله قال تميم فلما ماتا أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارتها فيه عناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي (قوله فلما قدما بتركته فقدوا جاما) في رواية ابن جريج عن بكرمة أن السهمى المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى إليهما فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدفعوا إليهم ما أرادوا ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية ونقدوا أشياء فألوهما عنها فجحد فرغوهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية إلى قوله من الآتين فأمرهم أن يستحلوهما (قوله جاما) بالجيم وتخفيف الميم أي أناة (قوله مخصوصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعد هاء مهملة أي منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود

بن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك ابن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء فمات السهمى بأرض ليس بها مسلم فلما قدما بتركته فقدوا جاما من فضة مخصوصا من ذهب فأحلفهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الجاهل بمكة فقالوا ابعثنا من تميم وعدي

مخوضا بالاضاد المجبة أى عموها والاول أشهر ووقع فى رواية ابن جريج عن عكرمة اناء من فضة
منقوش بذهب وزاد فى روايته أن تميم وعديا لما سئلا عنه قال اشترىناه منه فارتفعوا الى النبي
صلى الله عليه وسلم فنزلت فان عثر على أنهما استحقا الثأما ووقع فى رواية الكلبى عن تميم فلما
أسلمت تأملت فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خبيمئة درهم وأخبرتهم أن عقد صاحبي
مثلهما (قوله فقام رجلان من أولياء السهمى) أى الميت وقع فى رواية الكلبى فقام عمرو بن
العاص ورجل آخر منهم وسمى مقاتل بن سليمان فى تفسيره الآخر المطلب بن أبى وداعة وهو
سهمى أيضا الكنه سهى الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به يحيى بن سلام فى تفسيره
وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث الجواز رد اليمين على المدعى
فيحلف ويستحق وسيأتى البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعى المشهور بالحكم بالشاهد
واليمين وتكلف فى انتزاعه فقال ان قوله تعالى فان عثر على أنهما استحقا الثأما لا يحلوا ما أن يترا
أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد واحد أو شاهد واحد قال وقد أجمعوا على أن الاقرار بعد
الاقرار لا يوجب عينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأتين فلم يبق
الشاهد واحد فلذلك استحق الطالبان عينا مع الشاهد الواحد وهذا الذى قاله متعقب
بأن القصة وردت من طرق متعددة فى سبب النزول ليس فى شئ منها أنه كان هنتك من يشهد بل
فى رواية الكلبى فسألهم البينة فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلنوه أى عديا بما يعظم على أهل دينه
واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى منكم
أى من أهل دينكم أو آخران من غيركم أى من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه
وتعقب بأنه لا يقول بظاهره فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين وانما يجوز شهادة بعض الكفار
على بعض وأجيب بأن الآية دللت على قبول شهادة الكافر على المسلم وبإيمانها على
قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الاولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير
مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية
وبنقد المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعرى وسعيد بن المسيب وشريح وابن
سيرين والاوزاعى والثورى وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك عندهم
حديث الباب فان سياقه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشيبة والمعنى منكم أو من
عشيبة تكلم أو آخران من غيركم أو من غير عشيبة تكلم وهو قول الحسن واحتج له النحاس بأن لفظ
آخر لا بد أن يشارك الذى قبله فى الصفة حتى لا يسوغ أن تقول مررت برجل كريم وأنتيم آخر
فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيستعين أن يكون الاثنان كذلك وتعقب بأن هذا وإن ساء
فى الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك والصحابى اذا حكى سبب النزول كان ذلك
فى حكم الحديث المرفوع اتفاقا وإضافى ما قال رد المختلف فيه بالمختلف فيه لان اتصاف
الكافر بالعدالة مختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فى قبلها ووصفه بها ومن لا فلا واعترض أبو
حسان على المثال الذى ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلوقلت جاءنى رجل مسلم وآخر كافر فخرج
بخلاف ما لو قلت جاءنى رجل مسلم وكافر آخر والاية من قبيل الاول لا الثانى لان قوله أو آخران
من جنس قوله اثنان لان كلاهما صفة رجلان فكأنه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران

فقام رجلان من أولياء
السهمى خلفا لشهادتنا
أحق من شهادتهما وأن
الجام لصاحبهم قال وفيهم
نزلت هذه الآية يا أيها الذين
آمنوا شهادة بينكم اذا
حضر أحدكم الموت

* (باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) * حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه حدثنا شيبان أبو معاوية عن فراس قال قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه دين فلما حضره جده إذا النخل أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله قد علمت أن والذي استشهد به يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراً وإن أحب أن يراك الغرماء قال اذهب فبسط كل قرعة على ناحية ففعلت ثم دعوته فلما نظروا إليه أغروا به تلك الساعة فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدرا ثلاث مرات ثم جلس عليه ثم قال ادع أصحابك فزال يكمل لهم حتى أدى الله أمانة والذي وأنا والله راض أن يؤدي الله أمانة والذي ولا أرجع إلى أخواني ثمرة فسلم والله البيادر كلها حتى أتى أنظر إلى البسدر الذي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنه لم ينقص ثمرة واحدة

وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ما خلفها قوله تعالى من ترضون من الشهداء واحتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق والكافر شر من الفاسق وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت إلا بحتمال وإن الجمع بين الذين أولى من الغاء أحدهما وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وعمر بن شريك وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهموا استخلفنا أخرجه الطبري بأسناد رجاله ثقات وأنكر أحمد على من قال إن هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم فروى أبو داود بأسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلاً من المسلمين الوفاة بدوقاً ولم يجد أحداً من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب فقدا الكوفة بتركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال هذا لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا كتماناً ولا بدلاً وأمنى شهادتهما ورجح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا خطاب لله وممنين فلما قال أو آخران وضع أنه أراد غير الخطابين فتعين أنهم ما من غير المؤمنين وأيضاً فجواز استشهدوا المسلم ليس مشروطاً بالسفر وأن أيام موسى حكيم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة وذهب الكرايسي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية اليمين قال وقد سمى الله اليمين شهادة في آية اللعان وأيدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله فيقسمان بالله أي يحلفان فإن عرف أنهم ما خلفنا على الأمر رجعت اليمين على الأولياء وتعقب بأن اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة بخلاف الشهادة وقد اشترط في هذه القصة فقوى جهلها على أنها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها تخالف القياس والاصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرّد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كافي الطب وليس المراد بالخمس السجين وإنما المراد الأساك لليمين ليحلف بعد الصلاة وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرّد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين فيشرع لهم ما أن يحلفوا يستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في التسمية أن يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه وأي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم قال المراد بآية قوله إثبات ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى الحضور لما يوصيهم به الوصي ثم زيد ذلك (قوله) **باب** قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة قال الداودي لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أنه جائز (قوله) حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه) هكذا وقع هنا بالثبت وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي والنكاح والاشربة ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن

يعتقوب فتقدم ذكره في السيوع وأخرج عنه أيضا في الجزية وغيرها وشيخان هو ابن عبد الرحمن
وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات
النسب وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها وقوله فيه اذهب فيسدر بفتح الموحدة
وسكون التحتانية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الامر أى اجعل كل صنف في يدي رأى جرين
يخصه ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي فبادر وقوله ولا ارجع الى اخواني مرة كذا الاكثر بنزع
الخافض وللكشميني بتمرة بآبائها (قوله) قال ابو عبد الله اغروا بنى يعنى شجوا بنى فاعروا بنى بينهم
العداوة والبغضاء) وقع هذا للمسمى وحده واغروا بضم الهمزة ميمى لما لم يسم فاعله يقال اغروا
بكذا اذا لهج به وأولع وقال ابو عبيدة في المجاز في قوله تعالى فاعروا بنى بينهم العداوة والبغضاء
الاغراء التهييج والافساد والله اعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف
من الاحاديث المرفوعة على ستين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة
المكرمة منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه
مسلم على تحريجهما سوى حديث عمرو بن الحارث ما تركه رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا وحديث ابن عباس كان المال للولد وحديثه هما والبيان
وحديثه في قصة تميم الدارى وحديث الدين قبل الوصية ولهما
حديث لاصدقة الاعن ظهر غنى فخذ كور عند مسلم بالمعنى
وأما حديث عثمان في بئر رومة فها هو عنده لكن
تقدم في الشرب مختصرا معلنا وأغفله
المزى في الاطراف هنا وهناك وفيه
من الآثار عن الصحابة ثلث
بعدهم اثنان وعشرون
أثر والله تعالى
اعلم
()

قال أبو عبد الله اغروا بنى
يعنى شجوا بنى فاعروا بنى
بينهم العداوة
والبغضاء
تم

* (تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الجهاد) *

To: www.al-mostafa.com